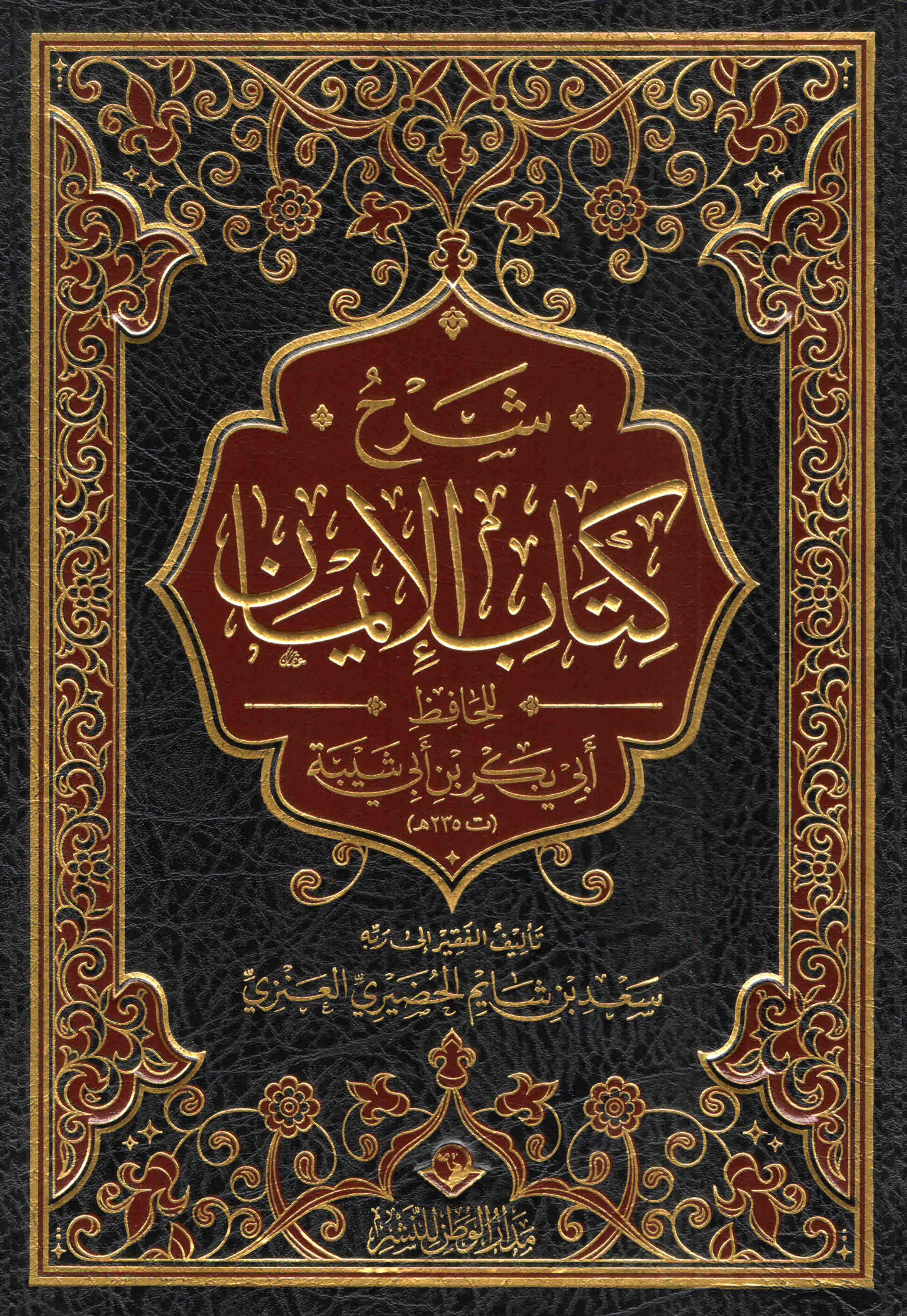
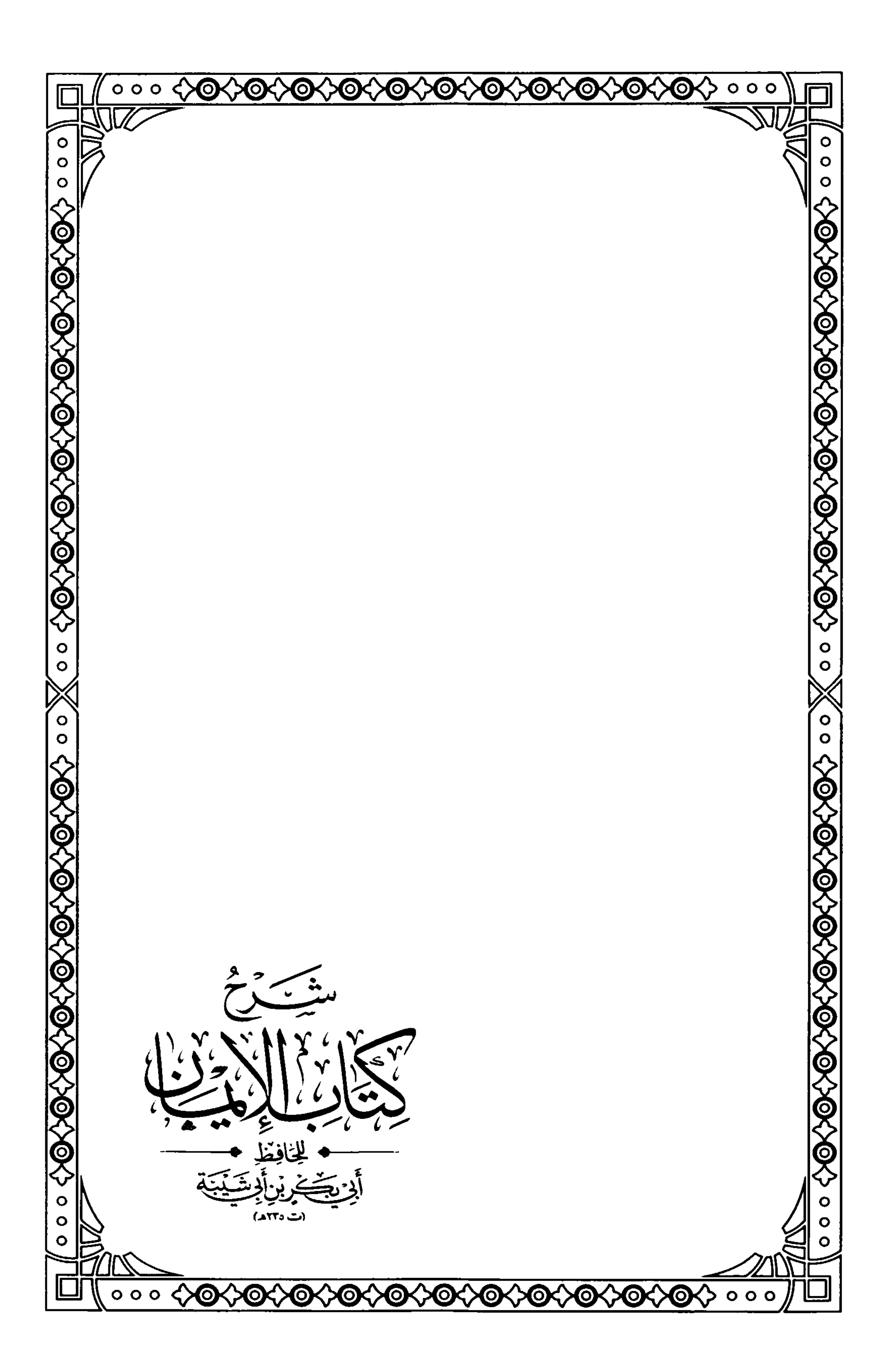

شرح
كتاب الإيمان
للحافظ
أبي بكر بن أبي شيبة
(ت ٢٣٥هـ)
تأليف الفقير إلى ربه
سعد بن شايم الحضيري العنزي
مدار الوطن للنشر



شرح
كتاب الإيمان

للحافظ

أبي بكر بن أبي شيبة

(ت ٢٣٥هـ)



ح مدار الوطن للنشر، ١٤٤١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العنزي، سعد شايم الحضيري

شرح كتاب الإيمان للحافظ أبي بكر بن أبي شيبة./ سعد شايم الحضيري العنزي — الرياض، ١٤٤١هـ

٥٧٨ ص ؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٨ - ٤٣ - ٨٢٤٢ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١ـ الحديث - مسانيد ٢ـ الحديث - أحكام أ ـ العنوان

ديوي ٢٣٧.١١ ١٤٤١/٥١٢٤

رقم الإيداع: ١٤٤١/٥١٢٤

ردمك: ٨-٤٣-٨٢٤٢-٦٠٣-٩٧٨

الطَّبعَةُ الأولى

(١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م)

مدار الوطن للنشر

المملكة العربية السعودية - الرياض المقر الرئيسي

مخرج ١٥ مقابل جامع الراجحي ت: ٠١١٤٧٩٢٠٤٢

جوال: ٠٥٠٣٢٨٢٣١٨ ف: ٠١١٤٤٥٤١٢٤

مندوبي التوزيع

الرياض: ٠٥٠٣٢٦٩٣١٦ الغربية: ٠٥٠٤١٤٣١٩٨

الشرقية والشمالية والمدينة المنورة: ٠٥٠٣١٩٣٢٦٨

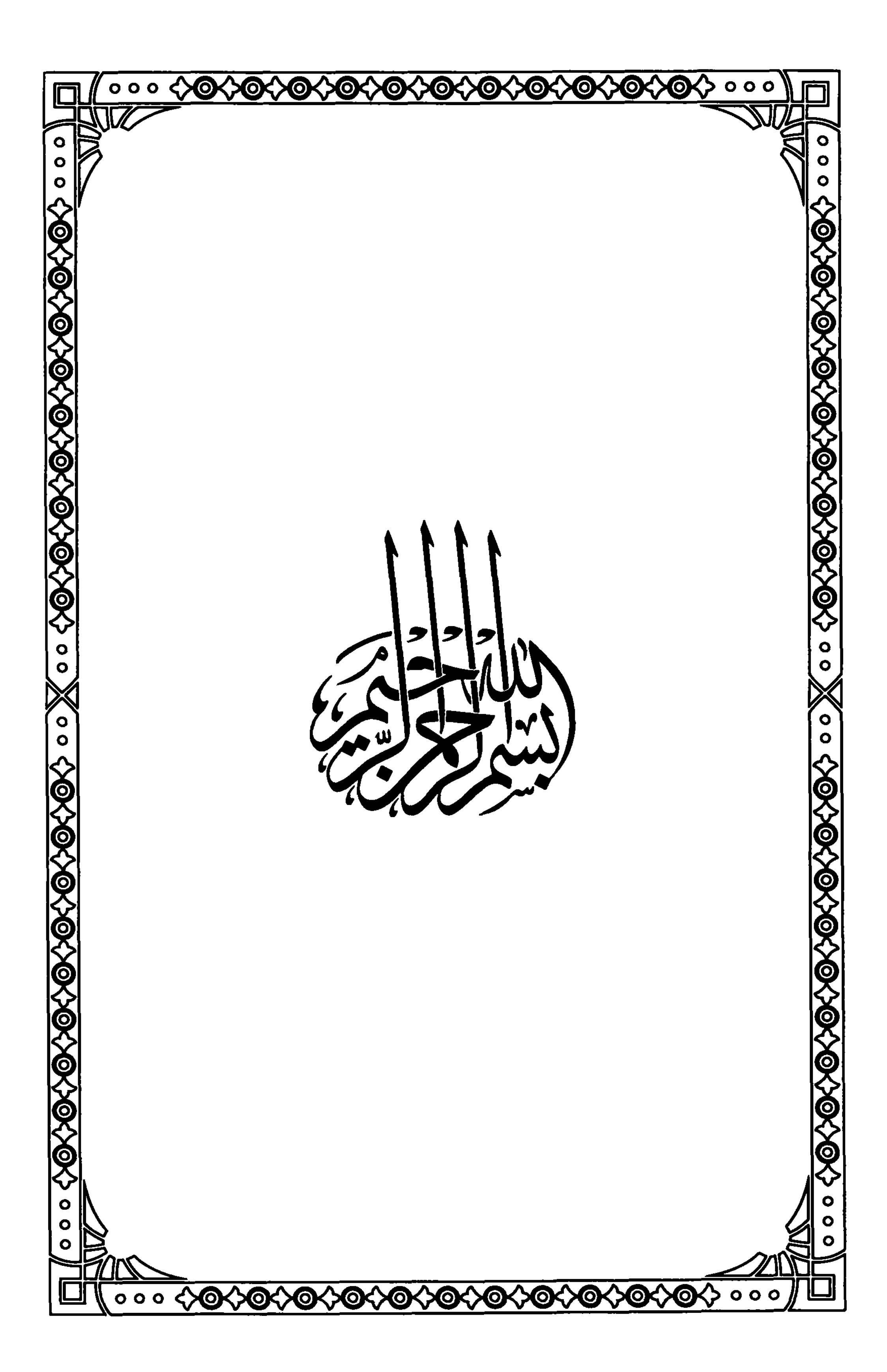
الجنوبية: ٠٥٠٤١٤٣١٩٨ مسؤول الجهات الحكومية: ٠٥٠٠٩٩٦٩٨٧

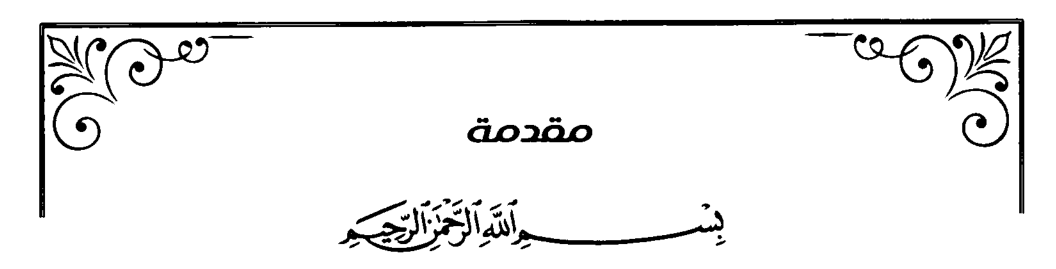
الموقع الإلكتروني: www.madaralwatan.com.sa

البريد الإلكتروني: pop@madaralwatan.com.sa

madaralwatan@hotmail.com

madaralwatan2020@gmail.com


بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علما يا كريم.

أما بعد؛ فهذا شرح لكتاب (الإيمان) للحافظ أبي بكر عبد الله بن أبي شيبة العبسي رحمه الله تعالى، وهو كتاب جمعه رَحِمَهُ اللَّهُ على طريقة أهل الحديث والسنة في ذكر الأحاديث والآثار في الإيمان وما تدل عليه مما يدخل في الإيمان من الأعمال وبيان حقيقة الإيمان وتفسيره، وليس فيه كلام من التفصيل والشرح الذي يذكره بعض العلماء في بيان حقائق الإيمان أو أركانه أو شعبه ونحو ذلك، كما فعل أبو عبيد القاسم بن سلام في (كتاب الإيمان) له، وإنما جرى فيه على طريقة المحدثين، مثل ما صنع صاحبه الإمام مسلم حيث بدأ صحيحه بكتاب الإيمان، وكذا الإمام البخاري ذكر في كتابه الصحيح كتاب الإيمان بعد بدء الوحي، إلا أنه فسر من ذلك كثيرًا بالتراجم والشرح وإيرادات الآيات، وكذلك أصحاب السنن أوردوه في خلال كتبهم وقلما إمام من أئمة السنة والحديث -من طبقة المصنف ومن قبله وبعده- إلا وصنف في الإيمان إما مفردًا وإما ضمن كتاب جامع للسنن، ومنهم من صنف في الإيمان على طريقة التفصيل كالحافظ أبي عبيد القاسم بن سلام، ومنهم من صنف على طريقة ابن أبي شيبة، كالإمام أحمد فإن له (كتاب الإيمان الكبير) جمع فيه الأحاديث وله (كتاب الإيمان الصغير) ذكر فيه صفة المؤمن، وحقيقة الإيمان، وأما الكتاب الكبير فالمشهور أنه في المفقودات، وبعضهم ذكر أنه وقف

عليه مخطوطًا، والله أعلم بحقيقة ذلك، وأما الصغير في صفة المؤمن فإنه موجود في (كتاب الإبانة) الكبير لابن بطة، وفي (كتاب السنة) للخلال من أراده يجده، ولشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (كتاب الإيمان الكبير) ذكر فيه مذاهب الناس وطرائقهم ورد شبهات أهل البدع وأجاب عنها بالتفصيل، وهو موجود مطبوع مفردًا، وضمن المجلد السابع من الفتاوى، وله الإيمان الأوسط وهو شرح لحديث عمر في الإيمان والإسلام والإحسان، ويعرف بشرح حديث جبريل وهو كتاب نافع، فيه تفاصيل ليست موجودة في الكبير، ولخصه الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وطبع باسم (مختصر الإيمان الأوسط)، وصنف العلماء في الإيمان كتبًا كثيرة.





تمهيد

قبل الشروع في شرح الكتاب لا بد من ذكر تمهيد ومقدمة مهمة في هذا الباب؛ فإنه لا بد أن يكون الإنسان على علم ومعرفة بعقيدة أهل السنة والجماعة، ليكون لديه أصلٌ يبني عليه، ولا بد من معرفةٍ بمذاهب الناس في الإيمان ليتقيها ويحذرها، وفي هذا التمهيد فصول.

الفصل الأول: في ذكر الإجماع على عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان:

اعلم أن عقيدة أهل السنة والجماعة في هذا الباب، مجمع عليها، ولله الحمد، قد أجمع عليها السلف، والإجماع المعتبر الذي يعتبر في العقائد -بل في جميع أصول الدين- الأصل فيه إجماع السلف، لكن المسائل الحادثة بعد السلف ينظر في إجماع العلماء فيها، فلذلك إجماع السلف في مسائل العقيدة ينبغي للمسلم أن يكون على اطلاع عليه، وخلاصة هذه الإجماعات السلفية ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب (العقيدة الواسطية)، فإذا أردت أن تعرف خلاصة إجماعات السلف فإنه في العقيدة الواسطية، حتى إنه لما جاء إلى مسألة حصل فيه خلاف قديم أشار إليه، وهي قضية التفضيل بين علي وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فأشار إلى ذلك وفصل في هذه القضية وذكر ما استقر عليه أهل السنة وهو إجماعهم على تقديم عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فذكر الخلاف القديم، ثم ذهابه وزواله، وبقاء الإجماع على تفضيل عثمان على علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم.

فالمسائل التي في الواسطية كلها مجمع عليها، ذكر ذلك مجملًا، ولم يذكر صفة الإجماع على كل مسألة بل أشار إليه في المقدمة، فقال: هذه عقيدة أهل السنة والجماعة، الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة، ثم أورد عقيدة السلف إجمالًا التي أجمعوا عليها، وأشار في آخرها إلى ذلك فقال: ثم من طريقة أهل السنة والجماعة اتباع آثار رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باطنًا وظاهرًا، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، واتباع وصية رسول الله حيث قال: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة**»، ويعلمون أن أصدق الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ ويؤثرون كلام الله على كلام غيره من كلام أصناف الناس ويقـدمون هدي محمد على هـدي كل أحد، وبهذا سُموا أهل الكتاب والسنة، وسموا أهل الجماعة؛ لأن الجماعة هي الاجتماع، وضدها الفرقة، وإن كان لفظ الجماعة قد صار إسمًا لنفس القوم المجتمعين، والإجماع هو الأصل الثالث الذي يعتمد عليه في العلم والدين، **وهم يَزِنُونَ بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين، والإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح، إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة**. اهـ[1]

وذكر هو وابن القيم وغيرهم -كالسمعاني- أن السلف لم يكن بينهم خلاف في الاعتقاد، إنما الخلاف حصل بينهم في مسائل فروع الأحكام، أما مسائل أصول الدين فلم يكن بينهم خلاف إلا في بعض الفروعيات فيها، مثل رؤية النبي ﷺ

(١) (الواسطية) كما في مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٣/ ١٥٧).

ربه في المعراج! وهم مجمعون على إثبات الرؤية وأن الله يرى يوم القيامة، وأنه لا يرى في الدنيا لكن اختلفوا في محمد ﷺ خصوصًا، هل رأى ربه بعيني رأسه يوم عرج به أم لا؟ وهذا فرع من أصل المسألة، فقد اتفقوا على أنه يرى في الآخرة، واتفقوا على أنه لا يرى في الدنيا، لكن خلافهم في خصوصية النبي ﷺ هل رأى ربه أم لا؟ فهذا فرع من أصل اتفقوا عليه، ولله الحمد.

وهكذا في بعض الأشياء القليلة التي تعتبر من فروع المسائل في العقيدة، فإنها جزئيات حصل من بعض السلف فيها شيء يسير.

ومن تلك الأصول التي أجمعوا عليها: مسألة الإيمان، فإنه لم يحصل فيه خلاف بين السلف، وحتى لما ظهرت البدع من الخوارج والشيعة الرافضة، لم يكن بينهم أحد من الصحابة.

فالصدر الأول من الصحابة لم يكن عندهم خلاف في العقائد، والسلف من الصحابة والتابعين ليس عندهم إرجاء أيضًا، وإنما حصل بعد ذلك الإرجاء والتجهم والاعتزال.

والخوارج وإن ظهروا في زمن الصحابة لكن ليس فيهم من الصحابة أحد ولا من أئمة التابعين.

فإذا كان قد أجمع الصحابة ومن تبعهم بإحسان على هذه العقيدة السلفية، لم يجز لأحد خلافهم، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥] وقد شهد الله لأصحاب نبيه ﷺ ومن تبعهم بإحسان بالإيمان فعلم

قطعًا أنهم المراد بالآية الكريمة فقال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة:١٠٠]، وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح:١٨]، وحيث تقرر أن من اتبع غير سبيلهم ولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم، فمن سبيلهم في الاعتقاد إجماعهم في مسائل الإيمان قال شيخ الإسلام ابن تيمية في إجماعات الواسطية التي حكاها:

ومن أصول أهل السنة: أن الدين والإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر، كما يفعله الخوارج؛ بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في آية القصاص: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة:١٧٨]، وقال: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات:٩-١٠].

ولا يسلبون الفاسق المِلِّي[١] اسمَ الإيمان بالكلية، ولا يخلدونه في النارِ، كما تقوله المعتزلة؛ بل الفاسق يدخل في اسم الإيمان في مثل قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء:٩٢]، وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق[٢]، كما في قوله تعالى:

---

(١) أي الذي من أهل ملة الإسلام.

(٢) أي الكامل.

﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ [الأنفال:٢] وقوله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن! ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن! ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن! ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن!»، ويقولون: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو: مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، فلا يُعطى الاسم المطلق ولا يسلب مطلق الاسم. اهـ(١)

وهذه الخلاصة التي ذكرها شيخ الإسلام هي العقيدة السلفية التي دل عليها الكتاب والسنة وإجماع السلف، وعليها تدور مباحث ومرويات هذا الكتاب الذي بين أيدينا.

والمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا يورد النصوص الحديثية في الإيمان، دون الشرح والتبويب على طريقة المتقدمين في ذلك.

وقد يقول قائل: لماذا يورد الأحاديث مجموعة دون أن تكون مفصلة مشروحة، حيث لم يذكر فيها تفريقًا بين ركن أو شرط أو ما هو من السنن أو من الكمال أو من الشروط، فلماذا لم يفصل المصنف ذلك؟

والجواب: أنه كغيره من غالب علماء عصره أرادوا أن يثبتوا الأدلة ويجمعوها للناس في سفر واحد، فقد كان هناك من لا يرى هذه النصوص شيئًا! ولا يرجع إليها، كالمعتزلة والجهمية، كانوا لا يردون إليها ولا يعرفونها.

فوجود هذه الأدلة مجموعة في كتاب، نافع للناس، ولذلك نحن والحمد لله نتفيأ ظلال هذه الكتب، ونجد الأدلة مجموعة، محررة، وإلا لو لم يصنفوا ويجمعوا

---

(١) (الواسطية) كما في مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٣/ ١٥١).

النصوص لما وجدناها إلا أن يشاء الله، فإنه لن يستمر العلم في صدور الرجال على حاله وكماله جيلًا بعد جيل، فلولا وضعه في الكتب لضاع العلم، فقد أمر النبي ﷺ بكتابة القرآن وأجمعت الأمة على كتابته وجمعه في المصحف، وكتب الله التوراة لموسى، وفي صحيح البخاري من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ خطب خطبة فقال رجل من أهل اليمن: اكتبوا لي يا رسول الله، فقال ﷺ: «**اكتبوا لأبي شاه**»[١]، وعن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**قيدوا العلم بالكتاب**»[٢]، وكذلك ثبتت الآثار عن بعض الخلفاء الراشدين بالأمر بكتابة العلم ومباشرتهم لها بأنفسهم، فعن أنس بن مالك: أن أبا بكر كتب له فرائض الصدقة التي سنها رسول الله ﷺ. رواه البخاري، وعن عمرو بن أبي سفيان قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: قيدوا العلم بالكتاب[٣]. وعن أبي جحيفة أنه سأل علي بن أبي طالب: هل عندكم كتاب؟ قال: لا إلا كتاب الله، أوفهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في هذه الصحيفة، قال قلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر[٤].

ولذلك حرص السلف على كتابة كتب العقائد والإيمان فنفع الله بها نفعًا كبيرًا، ولله الحمد والمنة.

والمجمع عليه عند أهل السنة والجماعة أن الإيمان: قول وعمل، قول القلب وعمل القلب وقول اللسان وعمل الجوارح، ومنهم من يقول: قول وعمل ونية،

---

(١) أخرجه البخاري (١١٢) في كتاب العلم، باب كتابة العلم.

(٢) رواه الخطيب في تقييد العلم (ص:٧٠)، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (١٢٠)، وصححه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢٠٢٦)، وصحيح الجامع (٤٤٣٤).

(٣) رواه الخطيب في تقييد العلم (ص:٨٨).

(٤) أخرجه البخاري (١١١) في كتاب العلم، باب كتابة العلم.

يزيد النية؛ لأن النية يقصد بها الإخلاص.

ومنهم من يقول: قول وعمل ونية واتباع للسنة، يزيد كلمة اتباع للسنة لأنه إذا لم يكن القول والعمل على السنة فليس بإيمان حقيقي، أو تام.

والخلاصة: أن الإيمان قول وعمل، قول القلب وعمل القلب، فقول القلب: تصديقه، وعمل القلب: ما يكون فيه من الخوف والحب والرجاء والتوكل والرغبة والرهبة والإنابة، وهذه حركة القلب وهي أعمال القلب.

وقول اللسان: النطق بالشهادتين والأذكار والقراءة وما نحوها من أعمال اللسان.

وعمل الجوارح: كالصلاة والزكاة والأعمال بصفة عامة هذه أعمال الجوارح.

وكذلك أعمال التروك من المنهيات تدخل في ذلك كله، فإن النهي اقتضاء الكف عن الفعل، كما في (جمع الجوامع) وغيره، وحكى المقري أن الكف فعل بلا خلاف، واختلفوا في الترك هل هو فعل أم لا؟ والظاهر أنه فعل، كما رجحه السبكي[(١)].

فلذلك إذا قال السلف: قول وعمل يقصدون هذا، أي قول القلب وعمل القلب، وقول اللسان وعمل الجوارح، وقول اللسان هو في الحقيقة عمل أي عمل اللسان.

وأهل السنة والجماعة اتفقوا أن العمل من الإيمان، أي عمل الجوارح والقلب واللسان فإنها ركن وشرط صحة مع القدرة؛ لأنه قد يكون الإنسان غير قادر،

---

(١) انظر: الضياء اللامع شرح جمع الجوامع، للشيخ حلولو أحمد الزليطني (١/ ١١٩-١٢٩)، (١/ ٦١٤).

والبحث في القادر، وكذلك النطق فقد يكون الإنسان أخرس لا يستطيع النطق أو مقطوع اللسان فهذا معذور. وعمل القلب وقول اللسان وعمل الجوارح ركن في الإيمان وشرط صحة في الجملة لاختلاف الأعمال بين الوجوب والندب، وأما القول بأن عمل الجوارح شرط كمال، -كما وقع للحافظ في الفتح- فهذا فيه تفصيل فإن قصد أنه شرط كمال يعني: الكمال المستحب فهذا قول المرجئة. وإن قصد أن منه ما هو شرط لأصل الإيمان، ومنه ما هو شرط لكماله الواجب، ومنه ما هو شرط لكماله المستحب فهذا صحيح، وهو قول أهل السنة، لتفاوت شعب الإيمان.

مع التنبيه على أن التعبير بالشرط فيه نظر لأن الشرط خارج الماهية، والعمل جزء من ماهية الإيمان، فهو ركن فيه.

والمرجئة يرون أن الأعمال ليست من الإيمان أصلًا، إنما هي ثمرات الإيمان؛ لأن الإيمان عندهم التصديق وهو قول القلب، حتى النطق باللسان ثمرة لكنها تعرب عنه، ليعرف أنه مقر بالنطق وللفرق بين المسلم والكافر، فإذا قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله عرفنا أنه مسلم، فيأخذ أحكام الإسلام في الظاهر، وإن لم يفعل الأعمال كلها، فهو عندهم مسلم مؤمن كامل الإيمان، إذا أقر بقلبه أن الله ربه وأن محمدًا رسوله ﷺ! فيقولون: هو مؤمن كامل الإيمان، وعاصٍ من حيث إنه لم يفعل الطاعات، والإيمان عندهم ليس له نقص ولا زيادة، ويقولون: ما دام أنه يقر أن الله ربه وأن محمدًا رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولم يكفر بأركان الإيمان ولم يردّها أو يكذب بها، فهو مؤمن ولو فعل ما فعل من الفواحش والكبائر وترك ما ترك من الفرائض، بل لو ترك الفرائض كلها فهو مؤمن كامل الإيمان؛ لأن الإيمان عندهم هو التصديق، وإنما يكفر عندهم إذا كذَّب بقلبه، هذا

هو قول المرجئة، وهو ضلال مبين، وسيأتي بيان مذهبهم في المبحث الثاني من الفصل الثاني إن شاء الله تعالى.

الفصل الثاني: في بيان المخالفين لأهل السنة في الإيمان:

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في الوعيدية:

وقابل المرجئةَ الوعيديةُ من المعتزلة والخوارج، قالوا: كل الواجبات أصل في الإيمان وذهاب بعضها ذهاب للإيمان كله، فلو ترك فريضة من الفرائض كفر، أو فعل كبيرة من الذنوب كفر؛ لأن الذنوب شعب الكفر، والإيمان عندهم يزيد ولا ينقص بل يزول كله. قال الشيخ عبد القاهر البغدادي في كتاب (أصول الدين): وقال القدرية (يعني المعتزلة) والخوارجُ: برجوع الإيمان إلى جميع الفرائض، مع ترك الكبائر. اهـ[١]. وقال الشيخ أبو الحسن الأشعري في (المقالات): والإباضية يقولون: إن جميع ما افترض الله سبحانه على خلقه إيمان، وإن كل كبيرة فهي كفر نعمة لا كفر شرك، وإن مرتكبي الكبائر في النار خالدين مخلدون فيها. اهـ[٢].

قال عبد الله بن حَميد السالمي الإباضي في (مشارقه): الإيمان والإسلام في الشرع مترادفان في مطلق الواجب، فمن أدى جميع ما وجب عليه كان مؤمنًا مسلمًا عندنا، ومن أخل بشيء من الواجبات لا يسمى مؤمنًا مسلمًا عندنا، بل يخص باسم المنافق والفاسق والعاصي والكافر ونحو ذلك. اهـ[٣]. ويقول أيضًا:

(١) أصول الدين (ص:٢٤٩).

(٢) مقالات الإسلاميين للأشعري (ص:١١٠).

(٣) مشارق العقول للسالمي (٢/ ١٩٧، ٣٠٤).

إن الإيمان عندنا فعل الواجبات والكفر مقابله، فالكفر هو ترك شيء من الواجبات أو فعل شيء من المحرمات من الكبائر. اهـ[١]. وقال أبو الحسن البسيوي الإباضي في (جامعه): الإيمان هو التصديق بالطاعة والعمل بها، فمن ترك شيئًا من ذلك أو ركب ما حرم الله عليه أو ترك ما أوجب الله عليه، خرج من الإيمان ولحق بضده، فافهم ذلك، لأن ضد الإيمان هو الكفر. اهـ[٢]

هذه أقوال أخفهم فرقة، وهم الإباضية، وذهبت الأزارقة إلى التكفير بجميع الذنوب حتى الصغائر، وأما النجدات فيكفرون بالإصرار عليها فقط.

هذه بعض أقوال الخوارج، أما المعتزلة، فيحكي مذهبهم رئيسهم القاضي عبد الجبار في شرح أصولهم: قال وجملة ذلك أن الإيمان عند أبي علي وعند أبي هاشم (يعني الجبائيين): عبارة عن أداء الطاعات الفرائض دون النوافل، واجتناب المقبحات، وهو الصحيح. اهـ[٣]

الفرق بين طوائف الوعيدية:

والفرق بين هؤلاء الوعيدية: أن المعتزلة يقولون: يخرج بذلك الذنب من الإسلام ولم يدخل في الكفر، والخوارج قالوا: يخرج من الإسلام ودخل في الكفر، واتفقوا على أنه في الآخرة خالد مخلد في النار، وأن مصيره مصير الكافرين، وعند المعتزلة هو في الدنيا في منزلة بين المنزلتين ليس بكافر ولا مؤمن، وهذا أصل من أصولهم وهو القول بالمنزلة بين المنزلتين، أي أن المسلم إذا فعل

---

(١) مشارق العقول (٢/ ٣٠٤).

(٢) الجامع لأبي الحسن البسيوي (١/ ٢٣٥).

(٣) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار (ص:٧٠٧).

معصيةً كبيرة خرج من الإسلام ولم يدخل الكفر فهو منزلة بين المنزلتين فلا يعاملونه معاملة المرتد، بل في حكم المنافقين الذين كانوا في زمن النبي ﷺ، هذا عند المعتزلة، أما الخوارج فقالوا: هو كفر، لماذا هؤلاء الوعيدية قالوا هذا الضلال وهؤلاء المرجئة قالوا ذلك القول؟ لأنهم كلهم يرون أن الإيمان شيء واحد إذا ذهب بعضه ذهب كله.

لكن الوعيدية من المعتزلة والخوارج، قالوا: إنه التصديق وقول اللسان وعمل الجوارح كلها إيمان وهو شيء واحد، إذا ذهب بعضه ذهب كله فإذا ترك واجبًا من الواجبات فقد ترك الإيمان كله، ولو فعل جميع الفرائض إلا فرضًا واحدًا من واجبات الدين فقد ترك بعض الدين؛ إذًا ترك الدين كله، لذلك يقولون يخرج من الإسلام، إذا فعل فاحشة أو ذنبًا، وذهب الدين كله، لأن الإيمان عندهم يزيد ولا ينقص، ونقصه بترك الواجب أو فعل المحرم ذهاب له كله[1].

سبب ضلالهم:

وسبب ضلالهم في هذا الباب كغيره كونهم يقدمون العقل والهوى ويتمسكون بظواهر لم يفهموا معناها ويتبعون المتشابه ويتركون المحكم من النصوص، مثل قول النبي ﷺ: «لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً، يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ، وَهُوَ مُؤْمِنٌ» متفق عليه[2]، قالوا: فإذا لم يكن

---

(١) انظر: جامع أبي الحسن البسوي الإباضي (١/ ٢٣٧-٢٣٩) ومشارق أنوار العقول لعبد الله بن حميد السالمي وحاشية الخليلي عليه (٢/ ٢٠٤-٢٠٦).

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٧٢)، ومسلم (٥٧).

مؤمنًا فهو إذًا كافر، قالوا: ذلك دون أن يعرفوا حقيقة هذا الكلام النبوي، بل نظروا إليه مجردًا، فقالوا: إذا كان ليس بمؤمن فهو إذًا كافر. وستأتي إن شاء الله الإجابة على شبهتهم وردها.

المبحث الثاني في المرجئة:

والمرجئة يقولون: الإيمان هو شيء واحد، وهو التصديق فقط، إذا ذهب بعضه ذهب كله.

قال الإمام أحمد في (السنة): المرجئة: هم الذين يزعمون أن الإيمان قول بلا عمل، وأن الإيمان قول والأعمال شرائع، وأن الإيمان مجرد، وأن الناس لا يتفاضلون في إيمانهم، وأن إيمانهم وإيمان الملائكة والأنبياء واحد، وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأن الإيمان ليس فيه استثناء، وأن من آمن بلسانه ولم يعمل فهو مؤمن حقًا، هذا كله قول المرجئة وهو أخبث الأقاويل وأضله وأبعده من الهدى. اهـ[1]

أقسام وطوائف المرجئة:

وجملة أصناف المرجئة ثلاثة أصناف، قال العلامة أبو منصور عبد القاهر البغدادي: المرجئة ثلاثة أصناف، صنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان، وبالقدر على مذاهب القدرية المعتزلة، وصنف منهم قالوا بالإرجاء في الإيمان، وبالجبر في الأعمال على مذهب جهم بن صفوان، فهم إذًا من جملة الجهمية، والصنف الثالث: خارجون عن الجبرية والقدرية وهم فيما بينهم خمس فرق.

وإنما سموا مرجئة: لأنهم أخروا العمل عن الإيمان، والإرجاء: بمعنى التأخير،

---

(١) رسالة السنة (ص:٨١).

يقال: أرجيته، وأرجأته إذا أخرته[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وصارت المرجئة على ثلاثة أقوال فعلماؤهم وأئمتهم أحسنهم قولًا، وهو: أن قالوا الإيمان تصديق القلب وقول اللسان.

وقالت الجهمية: هو تصديق القلب فقط.

وقالت الكرامية: هو القول فقط، فمن تكلم به فهو مؤمن كامل الإيمان، لكن إن كان مقرًا بقلبه كان من أهل الجنة، وإن كان مكذبًا بقلبه كان منافقًا مؤمنًا من أهل النار! وهذا القول هو الذي اختصت به الكرامية وابتدعته، ولم يسبقها أحد إلى هذا القول، وهو آخر ما أُحدث من الأقوال في الإيمان، وبعض الناس يحكى عنهم: أن من تكلم به بلسانه دون قلبه فهو من أهل الجنة! وهو غلط عليهم؛ بل يقولون: إنه مؤمن كامل الإيمان، وإنه من أهل النار! فيلزمهم أن يكون المؤمن الكامل الإيمان معذبًا في النار؛ بل يكون مخلدًا فيها، وقد تواتر عن النبي ﷺ: «**أنه يخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان**»، وإن قالوا: لا يخلد وهو منافق لزمهم أن يكون المنافقون يخرجون من النار، والمنافقون قد قال الله فيهم: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا﴾ [النساء:١٤٥]. اهـ[٢]

وقال أيضًا في (كتاب الإيمان)[٣]: المرجئة ثلاثة أصناف:

[الأول]: الذين يقولون الإيمان مجرد ما في القلب، ثم مِن هؤلاء مَن يدخل

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق، لعبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي (ص:٢٠٢).

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٥٥).

(٣) الإيمان (ص:١٨٤-١٩٧)، ومجموع الفتاوى (٧/ ١٩٤-٢٠٩) باختصار، وعنه السفاريني في لوامع الأنوار البهية (١/ ٤٢٢- ٤٢٤).

فيه أعمال القلوب وهم أكثر فرق المرجئة كما ذكر أبو الحسن الأشعري أقوالهم في كتابه وذكر فرقا كثيرة يطول ذكرهم، ومنهم من لا يدخلها كالجهم بن صفوان ومن اتبعه كالصالحي وهذا الذي نصره هو -يعني الأشعري- وأكثر أصحابه.

[الثاني]: من يقول هو مجرد قول اللسان وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية.

[الثالث]: تصديق القلب وقول اللسان، وهـذا هو المشهور عن أهل الفقه، والعبادة منهم(١)، وهؤلاء غلطوا من وجوه:

الوجه الأول: ظنهم أن الإيمان الـذي فرضه الله على العباد متماثل في حق العباد، وأن الإيمان الـذي يجب على شخص يجب مثله على كل شخص، وليس الأمر كذلك...

(إلى أن قال:) وأهل السنة والحديث يقولون جميع الأعمال الحسنة واجبها ومستحبها من الإيمان أي من الإيمان الكامل بالمستحبات ليست من الإيمان الواجب، ويفرق بين الإيمان الواجب وبين الإيمان الكامل بالمستحبات كما يقول الفقهاء الغسل ينقسم إلى مجزئ وكامل، فالمجزئ ما أتى فيه بالواجبات فقط والكامل ما أتى فيه بالمستحبات، ولفظ الكمال قد يراد به الكمال الواجب وقد يراد به الكمال المستحب... (إلى أن قال:)

الوجه الثاني: من غلط المرجئة ظنهم أن ما في القلب من الإيمان ليس إلا التصديق فقط دون أعمال القلوب.

---

(١) وهؤلاء هم مرجئة الفقهاء، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «الإيمان» كما في «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٩٤): والمرجئة الذين قالوا: الإيمان تصديق القلب وقول اللسان، والأعمال ليست منه، كان منهم طائفة من فقهاء الكوفة وعبّادها، ولم يكن قولهم مثل قول جهم. اهـ

الوجه الثالث: ظنهم أن الإيمان الذي في القلب يكون تاما بدون شيء من الأعمال؛ ولهذا يجعلون الأعمال ثمرة الإيمان ومقتضاه بمنزلة السبب مع المسبَّب، ولا يجعلونها لازمة له، والتحقيق: أن الإيمان التام يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة، ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمان تام بدون عمل ظاهر، ولهذا صاروا يقدرون مسائل يمتنع وقوعها لعدم تحقق الارتباط الذي بين البدن والقلب مثل قولهم: رجل في قلبه الإيمان مثل ما في قلب أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو لا يسجد لله سجدة ولا يصوم رمضان، ويزني بأمه وأخته ويشرب الخمر نهار رمضان، يقولون هذا مؤمن تمام الإيمان فيبقى سائر المؤمنين ينكرون ذلك غاية الإنكار...

(إلى أن قال): فإن المرجئة كلهم يقولون: الصلاة والزكاة ليستا من الإيمان، وأما من الدين فحكي عن بعضهم أنه يقول: ليستا من الدين ولا نفرق بين الإيمان والدين، هذا المعروف من أقوالهم ولم أر في كتاب أحد منهم أنه قال: إن الأعمال ليست من الدين، بل يقولون ليست من الإيمان، وكذلك حكى أبو عبيد عمن ناظره منهم...

(إلى أن قال): روى ابن أبي حاتم في (مناقب الشافعي) حدثنا أبي: حدثنا ميمون: حدثنا أبو عثمان ابن الشافعي: سمعت أبي يقول ليلةً للحميدي: ما يحتج عليهم -يعني أهل الأرجاء- بآية أحج من قوله ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [البينة:٥]. وقال الشافعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتاب (الأم) في باب النية في الصلاة: يحتج بأن لا تجزئ صلاة إلا بنية بحديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات**»،

ثم قال: وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ومن أدركناهم يقولون: الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاث إلا بالآخر.

وقال حنبل: حدثنا الحميدي، قال: وأخبرت أن ناسًا يقولون: من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج ولم يفعل من ذلك شيئًا، حتى يموت ويصلي مستدبر القبلة حتى يموت، فهو مؤمن! ما لم يكن جاحدًا، إذا علم أن تركه ذلك فيه إيمانه إذا كان مقرا بالفرائض واستقبال القبلة! فقلت: هذا الكفر الصراح، وخلاف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وعلماء المسلمين، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة:٥] الآية. وقال حنبل: سمعت أبا عبد الله، أحمد بن حنبل يقول: من قال هذا، فقد كفر بالله، ورد على أمره وعلى الرسول ﷺ ما جاء به عن الله. انتهى.

سبب ضلالهم:

وسبب ضلالهم أخذهم بالمتشابه وردهم المحكم وسوء فهمهم للأدلة كغيرهم من أهل البدع، وأرادوا أن يفروا من قضية الخوارج فوقعوا بمثل ضلالتهم؛ لأن المرجئة جاءت بعد الخوارج والمعتزلة، فأرادوا أن يعالجوا قضية التكفير فوقعوا في قضية الإرجاء.

وهنا ينتبه طالب العلم، إذا كان يريد أن يعالج قضية لا يغلو في ضدها، بل يتمسك بالأصل، ولا يعالج الغلو بغلو مضاد؛ لأن الحق هدى بين ضلالتين فلا يأخذ الطرف المقابل.

وفي غلو المرجئة لرد بدعة الخوارج عبرة وعظة وكذلك في غلو النواصب لرد بدعة الروافض، فإنه لما قالت الخوارج هذا الكلام وكذا المعتزلة قابلهم المرجئة

وأول من وقع في هذا من الفقهاء: حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة وتبعه بعض الناس ممن وقع في الإرجاء، حتى سرى هذا في كثير من الحنفية، ووقع فيه الطحاوي في (عقيدته المشهورة) من حيث قضية إرجاء الإيمان.

فلما كان أولئك الخوارج يكفرون بالزنى وبشرب الخمر ونحوها من الذنوب عارضوهم فقالوا: الأعمال ليست من الإيمان؛ لأن الإيمان هو التصديق، فعالجوا التكفير بأشر منه أو مثله، وهو الإرجاء، فأخرجوا الأعمال من الإيمان، وقالوا: لا يزول الإيمان إلا إذا زال التصديق. ولم يعلموا أن الإيمان يتجزأ ويتبعض، فمنه ما تركه كفر، كالشهادتين، ومنه ما تركه معصية، كالصوم الواجب، ومنه ما تركه مكروه، كالوتر، ومنه ما تركه مباح، كالسنن المطلقة، وقد بين النبي ﷺ ذلك في قوله: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَفْضَلُهَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَوْضَعُهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ» متفق عليه[1].

فبين أنه شعب، فعلى قول هؤلاء المرجئة ليست إماطة الأذى من الإيمان، وإذا تأملت هذا الحديث رأيت أنه اشتمل على النطق والفعل والوجدان الباطني، فاشتمل على قول «لا إله إلا الله»، وهو أعلاها، واشتمل على الحياء، وهو شيء وجداني باطني جبلي، يثور في نفس الإنسان، وتظهر آثاره في الخارج، من الفعل والكف، واشتمل على إماطة الأذى، وهو عمل، فنبه النبي ﷺ على أعلى شيء وأدنى شيء وعلى جزءٍ منه وهو الحياء، كما قال: «وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ».

وقد بين ﷺ كذلك أن الكفر شعب، أعلاه الكفر الأكبر بالإعراض عن التوحيد وعدم نطقه بلا إله إلا الله، أو بالنطق بالكفر، أو بعبادة غير الله عَزَّوَجَلَّ،

---

(١) أخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥).

وأدناه ما دون ذلك من الصغائر والمكروهات، وبين ذلك كبائر الذنوب على تفاوتها، فهو شعب أيضًا كما قال الله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [الحجرات:٧]، وقال النبي ﷺ: «من مات ولم يغز أو لم يحدث نفسه الغزو مات على شعبة من نفاق»، رواه مسلم. قال العلامة ابن القيم في كتاب الصلاة: معرفة الصواب في هذه المسألة، مبني على معرفة حقيقة الإيمان والكفر، ثم يصح النفي والإثبات بعد ذلك، فالكفر والإيمان متقابلان، إذا زال أحدهما خلفه الآخر، ولما كان الإيمان أصلًا له شعب متعددة، وكل شعبة منها تسمى إيمانًا، فالصلاة من الإيمان، وكذلك الزكاة والحج والصيام، والأعمال الباطنة، كالحياء والتوكل والخشية من الله، والإنابة إليه، حتى تنتهي هذه الشعب إلى إماطة الأذى عن الطريق، فإنه شعبة من شعب الإيمان، وهذه الشعب منها ما يزول الإيمان بزوالها، كشعبة الشهادة، ومنها ما لا يزول بزوالها، كترك إماطة الأذى عن الطريق، وبينهما شعب متفاوتة تفاوتًا عظيمًا، منها ما يلحق بشعبة الشهادة ويكون إليها أقرب، ومنها ما يلحق بشعبة إماطة الأذى ويكون إليها أقرب.

وكذلك الكفر، ذو أصل وشعب، فكما أن شعب الإيمان إيمان، فشعب الكفر كفر، والحياء شعبة من الإيمان، وقلة الحياء شعبة من شعب الكفر، والصدق شعبة من شعب الإيمان، والكذب شعبة من شعب الكفر، والصلاة والزكاة والحج والصيام من شعب الإيمان، وتركها من شعب الكفر، والحكم بما أنزل الله من شعب الإيمان، والحكم بغير ما أنزل الله من شعب الكفر، والمعاصي كلها من شعب الكفر، كما أن الطاعات كلها من شعب الإيمان.

وشعب الإيمان قسمان، قولية وفعلية، وكذلك شعب الكفر نوعان، قولية وفعلية، ومن شعب الإيمان القولية شعبة يوجب زوالها زوال الإيمان، فكذلك من شعبه الفعلية ما يوجب زوالها زوال الإيمان، وكذلك شعب الكفر القولية والفعلية، فكما يكفر بالإتيان بكلمة الكفر اختيارًا، وهي شعبة من شعب الكفر، فكذلك يكفر بفعل شعبة من شعبه كالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف، فهذا أصل.

وها هنا أصل آخر، وهو: أن حقيقة الإيمان مركبة من قول وعمل، والقول قسمان، قول القلب، وهو الاعتقاد، وقول اللسان، وهو التكلم بكلمة الإسلام، والعمل قسمان، عمل القلب، وهو نيته وإخلاصه، وعمل الجوارح، فإذا زالت هذه الأربعة، زال الإيمان بكماله، وإذا زال تصديق القلب، لم تنفع بقية الأجزاء، فإن تصديق القلب شرط في اعتقادها وكونها نافعة، وإذا زال عمل القلب مع اعتقاد الصدق، فهذا موضع المعركة بين المرجئة وأهل السنة، فأهل السنة مجمعون على زوال الإيمان، وأنه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب، وهو محبته وانقياده، كما لم ينفع إبليس وفرعون وقومه واليهود والمشركين الذين كانوا يعتقدون صدق الرسول ﷺ، بل ويقرون به سرًّا وجهرًا، ويقولون: ليس بكاذب ولكن لا نتبعه ولا نؤمن به. اهـ المقصود[١].

إذا تقرر هذا فالكفر شعب كما أن الإيمان شعب، والوعيدية من المعتزلة والخوارج ما عرفوا هذا فجعلوه كله بمجمله شعبة واحدة إذا زال بعضه ذهب كله.

وكذلك المرجئة جعلوه شعبة واحدة وهي التصديق، لا يزول إلا بزوالها.

---

(١) كتاب الصلاة، لابن القيم (ص:٥٣-٥٦)، وانظر شرح الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي (ص:٣٨٢).

والصحيح الذي أجمع عليه السلف، أن الإيمان شعب متفاوتة، منها ما هي شعب أصول وشروط وأركان كأركان الإيمان الستة التي في حديث جبريل قال: أخبرني عن الإيمان قال: «أَنْ تُؤْمِنَ بِالله، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَاليَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»، متفق عليه[1].

فهذه أركان الإيمان، والإسلام من الإيمان، فأخبره بأركانه الخمسة، فهنا شعب منها ما يكفر بتركها أو بالشك بها أو بالإعراض عنها، ومنها ما لا يكفر، وهكذا على تفصيلٍ معروف للسلف، وهذه الطوائف المخالفة للسلف لم يعرفوا هذا الفرق.

والمرجئة الذي أوقعهم في هذا أيضا أنهم نظروا للمعنى من حيث اللغة وقالوا: الإيمان في اللغة أصله: التصديق، أي الحقيقة اللغوية، وقالوا: إن الإيمان لا يتبعض، فإذا نقص منه شيء ذهب كله.

وقد غفلوا عن أن الله سمى الأعمال إيمانًا كما قال عن الصلاة: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣]، وقال عن الدعاء: ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُاْ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا﴾ [الفرقان:٧٧] قال ابن عباس: دعاؤكم إيمانكم[2]، وقال تعالى عن تحويل القبلة: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَا قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ يَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٤٢﴾ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَـٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ

(١) أخرجه البخاري (٤٧٧٧)، ومسلم (٨) من حديث أبي هريرة.

(٢) علقه البخاري في كتاب الإيمان من صحيحه.

﴿لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة:١٤٢-١٤٣]. وهذا في الصلاة وتحويل قبلة الصلاة، والسفهاء: قوم من أحبار اليهود، وقد قال الصحابة عند نزول ذلك: يا رسول الله، إخواننا الذين ماتوا وهم يصلون إلى بيت المقدس؟ فأنزل الله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣]، فسمى صلاتهم إيمانًا.

ولما سأل وفد عبد القيس النبي ﷺوقالوا: يا رسول الله: مرنا بأمر فصل نعمل به ونأمر به من ورائنا قال: «آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: آمركم بالإِيمَانِ بِالله، ثُمَّ فَسَّرَهَا لَهُمْ: شَهَادَةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ الله، وَإِقَامُ الصَّلاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَأَنْ تُؤَدُّوا إِلَيَّ خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ، وَأَنْهَى عَنْ: الدُّبَّاءِ وَالحَنْتَمِ وَالمُقَيَّرِ وَالنَّقِيرِ» متفق عليه[١]، فأمرهم بالإيمان وفسر الإيمان بالشهادتين وبالصلاة وبالزكاة وبالغنائم، الذي هو الخمس من الغنائم أن يؤدوه لبيت المال.

وقالت المرجئة عن هذه النصوص: كل هذا إيمان مجازًا[٢]، وذلك المجاز الذي ركنوا إليه إنما هو طاغوت -كما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في (الصواعق المرسلة)- يدرءون به في نحور النصوص، فيأتون إلى هذه النصوص الكثيرة ويقولون: هي مجاز، فيهدمونها بكلمة واحدة، قال شيخ الإسلام في (الإيمان): والمرجئة -المتكلمون منهم والفقهاء منهم- يقولون: إن الأعمال قد تسمى إيمانًا مجازًا؛ لأن العمل ثمرة الإيمان ومقتضاه، ولأنها دليل عليه! ويقولون: قوله ﷺ: «الإيمان بضع وستون -أو بضع وسبعون- شعبة، أفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها

(١) أخرجه البخاري (٥٢٣)، ومسلم (١٧).
(٢) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٧/ ٨٧).

إماطة الأذى عن الطريق»: مجاز. اهـ[١]

وقد كذبوا في هذا! فإن المجاز هو ما يمكن نفيه، وهذا لا يمكن نفيه، وهم قسموا الكلام إلى حقيقة ومجاز، لكن الصحيح والذي عليه السلف أن هذا إيمان حقيقة، وهـذا مجمع عليه، وما حصل هـذا الكلام والخـلاف، إلا بعـد الصدر الأول.

قـال الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كـان ممن مضى من سلـفنا لا يفـرقون بين الإيمان والعمل[٢].

وقال الزهري: كنا نقول: الإسلام بالإقرار والإيمان بالعمل قول وعمل قرينان، لا ينفع أحدهما إلا بالآخر[٣].

وقال سفيان الثوري: أهل السنة يقولون: لا يجوز عمل إلا بالإيمان، ولا إيمان إلا بعمل[٤].

وقال سفيان بن عيينة: الإيمان قول وعمل، أخذناه ممن قبلنا قول وعمل وأنه لا يكون قول بغير عمل[٥].

وقال الشافعي: كان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ومن أدركناهم يقولون: إن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر[٦].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٩٥).
(٢) الإبانة الكبرى (١١٨٣).
(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ١٩٥).
(٤) أصول اعتقار أهل السنة، للالكائي (١٧٩٢).
(٥) السنة، لعبد الله بن أحمد (٧١٦).
(٦) تفسير ابن كثير (١/ ١٦٦).

وقال أبو عبيـد القاسم بن سلام: الأمر الذي عليه السنة عنـدنا وما مضى عليه علماؤنا أن الإيمان بالنية والقول والعمل جميعًا[١].

وقال الإمام أحمد: أجمعوا على أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص[٢].

وقال إسحاق بن راهوية: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، لا شك أن ذلك كما وصفنا لا يختلف في ذلك[٣].

وقال ابن رجب: حكى أبو ثور الإجماع على أن الإيمان قول وعمل[٤].

وقال البخاري: لقيت أكثر من ألف رجل من علماء الأمصار فما رأيت أحدًا منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص[٥].

وقال المزني صاحب الشافعي في السنة له: الإيمان قول وعمل مع اعتقاده بالجنان هذه مقالات اجتمع عليها الماضون والأولون من أئمة الهدى[٦].

قـال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتـاب (الإيمان): ولابد في تفسير القرآن والحديث من أن يعرف ما يدل على مراد الله ورسوله ﷺ من الألفاظ، وكيف يفهم كلامه، فمعرفة العربية التي خوطبنا بها مما يعين على أن نفقه مراد الله ورسوله ﷺ بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني، فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب، فإنهم صاروا يحملون كلام الله ورسوله ﷺ على ما يدّعون أنه دالٌّ

(١) كتاب الإيمان، لأبي عبيد (٤١).
(٢) مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي (ص:١٢٦).
(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٧/ ٣٠٨).
(٤) فتح الباري، لابن رجب (١/ ٥).
(٥) أصول اعتقاد أهل السنة (٣٢٠).
(٦) الجامع في عقائد السلف (ص:٥٠٥).

عليه، ولا يكون الأمر كذلك، ويجعلون هذه الدلالة حقيقة وهذه مجازًا، كما أخطأ المرجئة في اسم الإيمان! جعلوا لفظ الإيمان حقيقةً في مجرد التصديق، وتناوُله للأعمال مجازًا.

فيقال: إن لم يصح التقسيم إلى حقيقة ومجاز فلا حاجة إلى هذا، وإن صح فهذا لا ينفعكم؛ بل هو عليكم لا لكم؛ لأن الحقيقة هي اللفظ الذي يدل بإطلاقه بلا قرينة، والمجاز إنما يدل بقرينة، وقد تبين أن لفظ «الإيمان» حيث أطلق في الكتاب والسنة دخلت فيه الأعمال، وإنما يدعى خروجها منه عند التقييد، وهذا يدل على أن الحقيقة قوله ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة**»، وأما حديث جبريل، فإن كان أراد بالإيمان ما ذكر مع الإسلام، فهو كذلك، وهذا هو المعنى الذي أراد النبي ﷺ قطعًا، كما أنه لما ذكر الإحسان أراد الإحسان مع الإيمان والإسلام، لم يرد أن الإحسان مجرد عن إيمان وإسلام، ولو قدر أنه أريد بلفظ «الإيمان»، مجرد التصديق، فلم يقع ذلك إلا مع قرينة فيلزم أن يكون مجازًا، وهذا معلوم بالضرورة لا يمكننا المنازعة فيه بعد تدبر القرآن والحديث بخلاف كون لفظ الإيمان في اللغة مرادفًا للتصديق، ودعوى أن الشارع لم يغيره ولم ينقله؛ بل أراد به ما كان يريده أهل اللغة بلا تخصيص ولا تقييد؛ فإن هاتين المقدمتين لا يمكن الجزم بواحدة منهما، فلا يعارض اليقين، كيف وقد عرف فساد كل واحدة من المقدمتين، وأنها من أفسد الكلام. اهـ[1]

حقيقة الإيمان:

وحقيقة الإيمان في أصل اللغة التصديق، كما في قوله تعالى عن إخوة

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ١١٦).

يوسف: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف:١٧]، أي ما أنت بمؤمن أي بمصدق.

وفي الحقيقة الشرعية: قول وعمل ونية، أي قول القلب وعمل القلب، وقول اللسان وعمل الجوارح.

لأن الحقائق ثلاثة أنواع -حتى عند الذين يقسمون اللغة إلى حقيقة ومجاز-: حقيقة لغوية وحقيقة شرعية وحقيقة عرفية، مثل: الصلاة، فإنها في أصل اللغة: الدعاء، فإن العرب ما كانت تعرف الصلاة الشرعية المعروفة، بل تتخاطب في لغتها بالصلاة بمعنى الدعاء، فهي حقيقة لغوية، وجاء في الشرع تسمية هذه الصلاة ذات الأركان من الركوع والسجود المفتتحة بالتكبير والمنتهية بالتسليم بهذا الاسم الشرعي (الصلاة) لاشتمالها على الدعاء في جميع أركانها.

وهذه التسمية حقيقة شرعية جاء بها الشرع حقيقة، ولا يقال: إنها من المجاز، فقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود:١١٤]، يفهم من هذا اللفظ حقيقة هذا اللفظ الشرعية، وهو الصلاة ذات الركوع والسجود، بدليل تفسيرها وسبب نزولها ولما نزلت هذه الآية، فهم منها النبي ﷺ الصلاة الشرعية، ففي الصحيحين عن ابن مسعود؛ أن رجلًا أصاب من امرأة قبلة، فأتى النبي ﷺ فأخبره، فأنزل الله: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفٗا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود:١١٤] فقال الرجل: أليَ هذا يا رسول الله؟ قال: «لجميع أمتي كلهم»[1]، وعن أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: كنت عند النبي ﷺ فجاءه رجل فقال: يا رسول الله إني أصبت حدًّا فأقمه عليَّ! قال: ولم

---

(١) رواه البخاري (٥٢٦، ٤٦٨٧)، ومسلم (٢٧٦٣).

يسأله عنه وحضرت الصلاة فصلى مع النبي ﷺ فلما قضى النبي ﷺ الصلاة، قام إليه رجل فقال: يا رسول الله إني أصبت حدًا فأقم فيّ كتاب الله قال: «أليس قد صليت معنا؟» قال: نعم قال: «فإن الله قد غفر لك ذنبك -أو قال: حدك»[١]. فدل على أن المقصود بها الصلاة الحقيقية ذات الركوع والسجود، وليس المعنى أنها نقلت عن المعنى اللغوي بل بقي الاستعمال اللغوي على حقيقته بدليل قوله: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة:١٠٣]، فقد استعملها النبي ﷺ على الأصل وهو الدعاء، فكان إذا جاء الرجل بزكاته يقول له النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فلان» متفق عليه[٢]، فهذه الصلاة من النبي ﷺ دعاء على أصل اللغة، دل على المراد السياق، وقال النبي ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَطْعَمْ»[٣]، يعني فليأتِ عندهم إذا دعوه إلى وليمة عرس وكان صائما أو دعي إلى طعام وكان صائمًا، فليدعُ لهم بالبركة، وليس أن يقوم يصلي عندهم، وإن كان ذاك محتملًا، وورد ما يؤيده، إلا أن الأشهر أن المراد الدعاء، وليس بالضرورة أن يطعم، بل يجيب ويحضر ويدعو لهم.

ومثل ذلك الصيام، في أصل اللغة حقيقته: الإمساك مطلقًا، عن الكلام أو الإمساك عن الطعام أو الإمساك عن الحركة قالت العرب: صامت الشمس إذا وقفت في النظر في وسط السماء، وكذا صام النهار. أو الإمساك عن الجري أو الإمساك عن الصهيل، وهكذا، قال الشاعر وهو النابغة الذبياني[٤]:

(١) أخرجه البخاري (٦٨٢٣)، ومسلم (٢٧٦٤).
(٢) أخرجه البخاري (١٤٩٧)، ومسلم (١٠٧٨).
(٣) أخرجه مسلم (١٤٣١).
(٤) غريب الحديث لابن سلام (١/ ٣٢٧)، والعين (١/ ٢٠٢)، وتهذيب اللغة للأزهري (١٢/ ١٨١-١٨٢) ومعجم مقاييس اللغة (٣/ ٣٢٣)، وتاج العروس (٣٢/ ٥٣١).

خيلٌ صيام وخيل غير صائمة ... تحت العجاج وأخرى تعلك اللجما

أي خيل تصهل وخيل لا تصهل، أو خيل تجري وخيل لا تجري تحت العجاج، فالخيل الصائمة: الممسكة عن الصهيل أو الجري أو العلف.

ومنه قوله تعالى على لسان مريم: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم:٢٦]، وقد كان الصيام عندهم الصيام الشرعي، لكن المقصود به هنا الصيام عن الكلام، أي ممسكة عن الكلام.

وفي الشرع الصيام هو الإمساك عن الطعام والشراب والمفطرات من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس، فقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة:١٨٣]، ليس الإمساك عن الكلام، أو غير ذلك من معاني اللغة، فهذا لا يقوله إلا الباطنية، الذين يقولون: إن الصيام كتم أسرارنا، يعني من يعظمونه، والحج: الزيارة أو القصد إلى مشاهدهم، وهكذا فسروا الإسلام بتفسير آخر، والصلاة دعاء من يعبدونهم، أما أهل الإسلام فالصيام عندهم هذا الصيام الشرعي المعروف، وهو حقيقة شرعية، وليس مجازًا ولا منقولًا.

فهناك حقائق شرعية مخصوصة ما كانت العرب تعرفها شرعًا، وإنما تعرفها بأصل الوضع اللغوي، ومنها الإيمان، فحقيقته اللغوية: التصديق، وحقيقته الشرعية: قول وعمل ونية، أي قول القلب وعمل القلب، وقول اللسان وعمل الجوارح، قال الحافظ محمد بن إسماعيل التيمي الإصبهاني: الإيمان في لسان الشرع: هو التصديق بالقلب والعمل بالأركان. اهـ[1]

---

(١) شرح النووي على مسلم (١/ ١٤٦).

وهذه في الحقيقة تصديق بالفعل، كما دلت على ذلك النصوص الشرعية وإجماع السلف. قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركنا: أن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة عن الآخر. اهـ[١]. وقال الإمام البغوي: اتفقت الصحابة والتابعون فمن بعدهم من علماء السنة على أن الأعمال من الإيمان، وقالوا: إن الإيمان قول وعمل وعقيدة. اهـ[٢]. وقال الإمام البخاري: لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار، فما رأيت أحدًا منهم يختلف أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص. اهـ[٣]

فالإيمان يطلق على التصديق، ويطلق على العمل، ويطلق على النطق، إطلاقًا حقيقيًا، هذا الذي يعرفه السلف وفسره به النبي ﷺ، بصريح العبارة، فقال لوفد عبد القيس: «أَتَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِالله وَحْدَهُ»، قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله، وَإِقَامُ الصَّلاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ المَغْنَمِ الخُمُسَ»[٤].

فهذا تفسير صريح من النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أما التفسيرات اللغوية فلا يذكرها النبي ﷺ؛ لأن العرب تعرفها، فإذا جاءت المرجئة إلى هذا التفسير النبوي الشرعي قالوا: هذا الإيمان مجازًا، وقالوا: تسمى الأعمال إيمانًا مجازًا، وليس حقيقة[٥]، ويعنون أنه يطلق عليها اسم الإيمان وليست إيمانًا حقيقة، وهذا تكذيب لله عَزَّ وَجَلَّ

---

(١) شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي (٥/ ٨٨٦).
(٢) شرح السنة، للبغوي (١/ ٣٨-٣٩).
(٣) شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي (٥/ ٨٨٦).
(٤) أخرجه البخاري في صحيحه (١٧، ٥٣) وترجم عليه باب: أداء الخمس من الإيمان.
(٥) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٧/ ٨٧).

ولرسوله ﷺ، لأن المجاز هو ما يجوز نفيه، والحقيقة ما لا يجوز نفيها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب (الإيمان الكبير): وبسبب الكلام في مسألة الإيمان تنازع الناس: هل في اللغة أسماء شرعية نقلها الشارع عن مسماها في اللغة؟ أو أنها باقية في الشرع على ما كانت عليه في اللغة لكن الشارع زاد في أحكامها لا في معنى الأسماء! وهكذا قالوا في اسم الصلاة والزكاة والصيام والحج: إنها باقية في كلام الشارع على معناها اللغوي، لكن زاد في أحكامها، ومقصودهم أن الإيمان هو مجرد التصديق، وذلك يحصل بالقلب واللسان.

وذهبت طائفة ثالثة إلى أن الشارع تصرف فيها تصرف أهل العرف فهي بالنسبة إلى اللغة مجاز وبالنسبة إلى عرف الشارع حقيقة.

والتحقيق: أن الشارع لم ينقلها، ولم يغيرها؛ ولكن استعملها مقيدة لا مطلقة، كما يستعمل نظائرها، كقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران:٩٧] فذكر حجًا خاصًا، وهو حج البيت، وكذلك قوله: ﴿فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ﴾ [البقرة:١٥٨]، فلم يكن لفظ الحج متناولًا لكل قصد؛ بل لقصد مخصوص، دل عليه اللفظ نفسه من غير تغيير اللغة، والشاعر إذا قال:

وأشهد من عوف حلولًا كثيرة ... يحجون سِبَّ الزبرقان المزعفرا

كان متكلمًا باللغة، وقد قيد لفظه بحج سِب الزبرقان المزعفرا، ومعلوم أن ذلك الحج المخصوص دلت عليه الإضافة، فكذلك الحج المخصوص الذي أمر الله به، دلت عليه الإضافة، أو التعريف باللام، فإذا قيل: الحج فرض عليك، كانت لام العهد تبين أنه حج البيت، وكذلك الزكاة هي اسم لما تزكو به النفس

وزكاة النفس زيادة خيرها وذهاب شرها والإحسان إلى الناس من أعظم ما تزكو به النفس، كما قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة:١٠٣]، وكذلك ترك الفواحش مما تزكو به قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور:٢١]، وأصل زكاتها بالتوحيد وإخلاص الدين لله قال تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۝٦ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت:٦-٧] وهي عند المفسرين: التوحيد، وقد بين النبي ﷺ مقدار الواجب، وسماها الزكاة المفروضة، فصار لفظ الزكاة إذا عُرِّفَ باللام ينصرف إليها، لأجل العهد.

ولفظ الإيمان أمر به مقيدًا بالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، وكذلك لفظ الإسلام بالاستسلام لله رب العالمين.

وقد بين الرسول ﷺ تلك الخصائص، والاسم دلَّ عليها فلا يقال: إنها **منقولة، ولا أنه زِيدَ في الحكم دون الاسم، بل الاسم إنما استعمل على وجه يختص بمراد الشارع، لم يستعمل مطلقًا**، وهو إنما قال: ﴿أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعام:٧٢] بعد أن عرفهم الصلاة المأمور بها، فكان التعريف منصرفًا إلى الصلاة التي يعرفونها، لم يرد لفظ الصلاة وهم لا يعرفون معناه، ولهذا كل من قال في لفظ الصلاة: إنه عام للمعنى اللغوي أو أنه مجمل لتردده بين المعنى اللغوي والشرعي ونحو ذلك فأقوالهم ضعيفة.

ثم إنه لما فرضت الصلوات الخمس ليلة المعراج أقام النبي ﷺ لهم الصلوات بمواقيتها صبيحة ذلك اليوم، وكان جبريل يؤم النبي ﷺ والمسلمون يأتمون بالنبي ﷺ، فإذا قيل لهم: ﴿أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعام:٧٢] عرفوا أنها تلك الصلاة، فلم يخاطبوا باسم من هذه الأسماء إلا ومسماه معلوم عندهم، فلا إجمال في ذلك،

ولا يتناول كل ما يسمى حجًا ودعاءً وصومًا، فإن هذا إنما يكون إذا كان اللفظ مطلقًا وذلك لم يرد.

وكذلك الإيمان والإسلام، وقد كان معنى ذلك عندهم من أظهر الأمور، وإنما سأل جبريلُ النبيَّ ﷺ عن ذلك، وهم يسمعون، وقال: «**هذا جبريل جاءكم يعلمكم دينكم**» ليبين لهم كمال هذه الأسماء وحقائقها التي ينبغي أن تقصد لئلا يقتصروا على أدنى مسمياتها.

وكذلك قوله ﷺ عن الإسلام هو الخمس، يريد أن هذا كله واجب داخل في الإسلام فليس للإنسان أن يكتفى بالإقرار بالشهادتين، وكذلك الإيمان يجب أن يكون على هذا الوجه المفصل لا يكتفى فيه بالإيمان المجمل ولهذا وصف الإسلام بهذا.

وقد اتفق المسلمون على أنه من لم يأت بالشهادتين فهو كافر وأما الأعمال الأربعة، فاختلفوا في تكفير تاركها، ونحن إذا قلنا: أهل السنة متفقون على أنه لا يكفر بالذنب، فإنما نريد به المعاصي، كالزنى والشرب، وأما هذه المباني ففي تكفير تاركها نزاع مشهور! وعن أحمد في ذلك نزاع، وإحدى الروايات عنه: أنه يكفر من ترك واحدة منها، وهو اختيار أبي بكر [يعني غلام الخلال] وطائفةٍ من أصحاب مالك، كابن حبيب، وعنه رواية ثانية: لا يكفر إلا بترك الصلاة والزكاة فقط، ورواية ثالثة: لا يكفر إلا بترك الصلاة والزكاة، إذا قاتل الإمام عليها، ورابعة: لا يكفر إلا بترك الصلاة، وخامسة: لا يكفر بترك شيء منهن، وهذه أقوال معروفة للسلف[١].

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٢٩٨-٣٠٢) باختصار.

المبحث الثالث: في ذم الإرجاء وخطره على الدين:

تقدم أن المرجئة جعلوا الإيمان شيئًا واحدًا وهو التصديق وأنه لا يتبعض ولا يزيد ولا ينقص، وأن الأعمال ليست من الإيمان، وهذا من أفسد الأقوال وأضرها على الدين، قال شيخ الإسلام: قالت الجهمية: الإيمان شيء واحد في القلب، وقالت الكرامية: هو شيء واحد على اللسان، كل ذلك فرارًا من تبعيض الإيمان وتعدده، ولهذا دخل في إرجاء الفقهاء جماعة هم عند الأئمة أهل علم ودين، ولم يكفر أحد من السلف أحدًا من مرجئة الفقهاء بل جعلوا هذا من بدع الأقوال، والأفعال، لا من بدع العقائد، فإن كثيرًا من النزاع فيها لفظي، نعم، اللفظ المطابق للكتاب والسنة، هو الصواب، فليس لأحد أن يقول بخلافه، ولا سيما وقد صار ذلك ذريعة إلى بدع أهل الكلام من أهل الإرجاء وغيرهم إلى ظهور الفسوق، فصار ذلك الخطأ اليسير في اللفظ سببًا لخطأٍ عظيم في العقائد والأعمال، فلهذا عظم القول في ذم الإرجاء، حتى قال إبراهيم النخعي: لفتنتهم -يعني المرجئة- أخوف على هذه الأمة من فتنة الأزارقة، وقال الزهري: ما ابتدعت في الإسلام بدعة أضر على أهله من الإرجاء، وقال الأوزاعي: كان يحيى بن أبي كثير وقتادة يقولان: ليس شيء من الأهواء أخوف عندهم على الأمة من الإرجاء، وقال شريك القاضي -وذكر المرجئة- فقال: هم أخبث قوم حسبك بالرافضة خبثًا ولكن المرجئة يكذبون على الله، وقال سفيان الثوري: تركتِ المرجئةُ الإسلام أرق من ثوبٍ سابريٍّ، وقال قتادة: إنما حدث الإرجاء بعد فتنة فرقة ابن الأشعث، وسئل ميمون بن مهران عن كلام المرجئة، فقال: أنا أكبر من ذلك، وقال سعيد بن جبير -لذر الهمداني-: ألا تستحي من رأي أنت أكبر منه، وقال أيوب السختياني:

أنا أكبر من دين المرجئة[1]، إن أول من تكلم في الإرجاء رجل من أهل المدينة من بني هاشم يقال له: الحسن، وقال زاذان: أتينا الحسن بن محمد فقلنا: ما هذا الكتاب الذي وضعت؟ وكان هو الذي أخرج كتاب المرجئة فقال لي: يا أبا عمر لوددت أني كنت مت قبل أن أخرج هذا الكتاب أو أضع هذا الكتاب فإن الخطأ في اسم الإيمان ليس كالخطأ في اسم محدث؛ ولا كالخطأ في غيره من الأسماء إذ كانت أحكام الدنيا والآخرة متعلقة باسم الإيمان والإسلام والكفر والنفاق. اهـ[2]. وحاصل قول غلاة المرجئة أنه كما لا ينفع مع الكفر طاعة لا يضر مع الإيمان معصية وهذا شر قول قيل في الإسلام، والله تعالى الموفق[3].

فصل: ضرر المرجئة على الدين:

والمرجئة يختلفون، فبعضهم يقول: الإيمان هو القول فقط ولو كان في قلبه كافرًا، وهذا أشد المرجئة إرجاءً نعوذ بالله، ومنهم من يقول: تصديق القلب والمعرفة فقط ولو لم ينطق ولا يعمل، وهذا قول جمهور الأشاعرة والماتريدية ومنه عمل القلب، وأما الإقرار باللسان فشرط للحكم عليه في الدنيا فقط، وهذا قول عامة فرق المرجئة[4]، ومنهم الجهم بن صفوان وجماعته، إلا أنه لا يدخل

---

(١) يعني أنه حدث بعد ولادته، فهو محدث بدعة.

(٢) انظر: الإيمان الكبير، لابن تيمية (ص:٢٨٧) ومجموع الفتاوى (٧/ ٣٩٤-٣٩٥)، وعنه السفاريني في لوامع الأنوار البهية (١/ ٤٢٥).

(٣) لوامع الأنوار البهية (١/ ٤٢٥).

(٤) انظر: اللمع لأبي الحسن الأشعري (ص:١٢٣)، والتمهيد للباقلاني (ص:٣٤٦-٣٤٧)، وأصول الدين لعبد القاهر البغدادي (ص:٢٦٨)، والتمهيد في أصول الدين للنسفي (ص:٩٩-١٠٠)، وشرح ملا قاري على الفقه الأكبر (ص:٦٩-٧٠)، وإتحاف المريد على جوهرة التوحيد لعبد السلام اللقاني (ص:٤٧-٥٧).

عمل القلب فيه، فهؤلاء أشد من الخوارج، حيث جعلوا الكفر إيمانًا.

ومنهم من هو دون ذلك وهم مرجئة الفقهاء، الذين يقولون: الإيمان هو التصديق بالقلب والإقرار باللسان، وأما أعمال الجوارح فليست من الإيمان، لكنها ثمرات الإيمان[1]، فهؤلاء ليسوا أشد من الخوارج، فإن الخوارج كفروا المسلمين وقتلوهم، واستباحوا دماءهم ولا يرون على الإسلام إلا هم، فبدعتهم أعظم من بدعة مرجئة الفقهاء، وكلمة إبراهيم النخعي لما قال: لَهؤلاء أشد من الحرورية! يعني -والله أعلم- مرجئة الجهمية ممن أخرج الأعمال كلها من الإيمان، وإنما قالها لأنهم -كما قال هو وغيره-: جعلوا الدين كثوبٍ سابري أي رقيق، فجعلوا من فعل من الفواحش ما فعل، كامل الإيمان! حتى ظهر بعض الناس -نسأل الله العافية والسلامة- من يفعل ما يشاء من الذنوب ويظن أنه مؤمن كامل الإيمان، وهذه لها آثار على الناس، فهي أيضا مصيبة على الدين، فلا بد من التفصيل.

وإبراهيم النخعي إنما قال هذا الكلام، لأنه بدأت تظهر هذه الفتنة في زمنه مضادة لمذهب الخوارج، وفيما بعد زمنه، ثم ظهر بعد ذلك مرجئة الفقهاء، ورأسهم حماد بن أبي سليمان الكوفي، شيخ أبي حنيفة، فقال إبراهيم: إن هؤلاء المرجئة أشد من الحرورية، أو أضر على الدين من الحرورية، لأنهم مسخوا الدين، وجعلوا من آمن بقلبه، مؤمنًا كامل الإيمان، بل إن بعض المرجئة قال: من قال لا إله إلا الله لا يعذب، على ظاهر النصوص التي فيها: «**من مات وهو يشهد أن لا إله إلا الله دخل الجنة**»، بل وصل ببعضهم، أنه يقول: من قال: لا إله إلا الله، وآمن دخل الجنة

---

(١) انظر: الفصل في الملل والنحل، لابن حزم (٣/ ١٨٨)، والمقالات، للأشعري (ص:١٣٨)، وشرح الفقه الكبر، للملا علي قاري (٥٨-٦١، ٦٨، ٦٩) والطحاوية وشرحها، لابن أبي العز (ص:٣٥٥، ٣٧٣)، والإيمان الكبير، لابن تيمية (ص:١١٤) والإيمان الأوسط، له (ص:٥٠).

ولا عذاب، كما يحكى عن غلاتهم، وممن يحكى عنه ذلك مقاتل بن سليمان، فالله اعلم[١]! وأغفلوا نصوص الوعيد، كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء:٩٣]، ونحو ذلك وحملوه على المستحل، ونسوا أن المستحل يكفر بذلك!، فسبحان من أصمهم وأضل أعمالهم.

لكن المرجئة من الفقهاء غير هؤلاء، بل يقولون: إنه إن أقر وصدق مؤمن، وإن لم يعمل مطلقًا فإنه يعذب على تقصيره، ولكن مآله إلى الجنة، ويشبه قولهم قول أهل السنة من وجه، لكنهم يقولون: إن هذه الأعمال ليست إيمانًا، ولا يزيد ولا ينقص بالعمل، والأعمال والمعاصي لا مدخل لها في الإيمان، والكفر عندهم هو الجهل بالله والتكذيب ونحوه من الجحود والإنكار والعناد[٢]، فالذي يسجد للصنم أو للشمس لا يكفر بمجرد السجود، وليس السجود نفسه هو الكفر، فإذا كان في قلبه مؤمنًا وسجد وهو راضٍ به، فهو عاصٍ عندهم غير كافر، لكن قالوا في الظاهر نعامله معاملة الكافر، لأنهم وجدوا أن الفقهاء والعلماء نصوا على أن السجود للصنم كفر أكبر بالإجماع، فقالوا هم: بل لأنه علامة على الكفر، وليس هو الكفر. بل صرح بعضهم وهو الإيجي وشارحه الجرجاني: بأن من سجد للصنم أو سب الرسول ﷺ قد يكون مؤمنًا في الباطن وإنما نحكم عليه بالظاهر، لأن ذلك دليل على عدم التصديق، لا لأن عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة

---

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٤١- ١٤٣).

(٢) انظر: التمهيد، للباقلاني (ص:٣٩٤)، والتمهيد في أصول الدين، للنسفي (ص:٩٢، ١٠٠)، وشرح المقاصد، للتفتازاني (٥/ ٢٢٤-٢٢٥)، والمواقف للإيجي وشرحها، للشريف الجرجاني (٣/ ٢٥٠-٢٥١)، وأصول الدين، للبغدادي (ص:٢٦٦).

الإيمان، قالا: من صدّق بما جاء به النبي ﷺ ومع ذلك سجد للشمس كان غير مؤمن بالإجماع؛ لأن سجوده لها يدل بظاهره على أنه ليس بمصدق ونحن نحكم بالظاهر، فلذلك حكمنا بعدم إيمانه؛ لأن عدم السجود لغير الله تعالى داخل في حقيقة الإيمان حتى لو علم أنه لم يسجد لها على سبيل التعظيم واعتقاد الإلهية، بل سجد لها وقلبه مطمئن بالتصديق لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله تعالى، وإن أُجري عليه حكم الكافر في الظاهر. اهـ[1].

وقال التفتازاني في شرح المقاصد: فإن قيل: من استخف بالشرع أو الشارع أو ألقى المصحف في القاذورات أو شد الزنار بالاختيار كافر إجماعًا وإن كان مصدقًا بالنبي ﷺ في جميع ما جاء به.. قلنا: لو سلّم اجتماع التصديق المعتبر في الإيمان مع تلك الأمور التي هي كفر وفاقًا، فيجوز أن يجعل الشارع بعض محظورات الشرع علامة التكذيب، فيحكم بكفر من ارتكبه وبوجود التكذيب فيه وانتفاء التصديق عنه كالاستخفاف بالشرع... إلخ[2]. فجعل هذه الأمور التي هي كفر بذاتها عند العلماء إجماعًا، جعلها علامات لكفر التكذيب بالقلب!.

وبعضهم قال: إن فاعل ذلك كافر قضاءً أي عند القضاء عليه في الظاهر، مسلم ديانةً، وهو ما نقله الكشميري عن الكستلي والجرجاني[3]. وهذا المذهب الخبيث هو مذهب الجهمية، وهو أحد قولي أبي الحسن الأشعري، الذي تبناه جمهور الأشاعرة والماتريدية ونشروه ونصروه، وهذا المذهب هو مذهب الغلاة وذكره

---

(١) المواقف للإيجي وشرحها، للشريف الجرجاني (٣/ ٢٥٠-٢٥١)، وعنه في الإعلام بقواطع الإسلام، لابن حجر الهيتمي (ص:٧٤).

(٢) شرح المقاصد (٥/ ٢٢٥).

(٣) فيض الباري شرح صحيح البخاري للكشميري (١/ ٥٠).

الشهرستاني عن ابن الراوندي، وبشر المريسي، أنهما قالا: الإيمان هو التصديق بالقلب واللسان جميعًا، والكفر هو الجحود والإنكار، والسجود للشمس والقمر والصنم ليس بكفر في نفسه، ولكنه علامة الكفر. اهـ[١]

وهذا الضلال هو الذي ألزمهم به الإمام أحمد كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (الإيمان): قال أحمد: ويلزمه أن يقول: هو مؤمن بإقراره وإن أقر بالزكاة في الجملة ولم يجد في كل مائتي درهم خمسة أنه مؤمن فيلزمه أن يقول: إذا أقر ثم شد الزنار في وسطه وصلى للصليب وأتى الكنائس والبيع وعمل الكبائر كلها إلا أنه في ذلك مقر بالله؛ فيلزمه أن يكون عنده مؤمنا وهذه الأشياء من أشنع ما يلزمهم. قلت: هذا الذي ذكره الإمام أحمد من أحسن ما احتج الناس به عليهم، جمع في ذلك جملًا، يقول غيره بعضها، وهذا الإلزام لا محيد لهم عنه، ولهذا لما عرف متكلمهم -مثل جهم ومن وافقه- أنه لازم التزموه، وقالوا: لو فعل ما فعل من الأفعال الظاهرة لم يكن بذلك كافرًا في الباطن؛ لكن يكون دليلًا على الكفر في أحكام الدنيا، فإذا احتج عليهم بنصوص تقتضي أنه يكون كافرًا في الآخرة، قالوا: فهذه النصوص تدل على أنه في الباطن ليس معه من معرفة الله شيء، فإنها عندهم شيء واحد، فخالفوا صريح المعقول وصريح الشرع.

وهذا القول مع فساده عقلًا وشرعًا، ومع كونه عند التحقيق لا يثبت إيمانًا، فإنهم جعلوا الإيمان شيئًا واحدًا لا حقيقة له، كما قالت الجهمية ومن وافقهم، مثل ذلك في وحدة الرب: إنه ذات بلا صفات! وقالوا: بأن القرآن مخلوق، وإن الله لا يُرى في الآخرة! وما يقوله ابن كلاب من وحدة الكلام وغيره من الصفات،

---

(١) الملل والنحل (١/ ١٤٤).

فقولهم في الرب وصفاته وكلامه والإيمان به يرجع إلى تعطيل محض، وهذا قد وقع فيه طوائف كثيرة من المتأخرين المنتسبين إلى السنة والفقه والحديث المتبعين للأئمة الأربعة، المتعصبين للجهمية والمعتزلة؛ بل وللمرجئة أيضًا؛ لكن لعدم معرفتهم بالحقائق التي نشأت منها البدع يجمعون بين الضدين، **ولكن من رحمة الله بعباده المسلمين أن الأئمة الذين لهم في الأمة لسان صدق مثل الأئمة الأربعة وغيرهم كمالك والثوري والأوزاعي والليث بن سعد وكالشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد؛ كانوا ينكرون على أهل الكلام من الجهمية قولهم في القرآن والإيمان وصفات الرب وكانوا متفقين على ما كان عليه السلف، من أن الله يُرى في الآخرة، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق وأن الإيمان لا بد فيه من تصديق القلب واللسان**، فلو شتم الله ورسوله ﷺ كان كافرًا باطنًا وظاهرًا عندهم كلهم، ومن كان موافقًا لقول جهم في الإيمان بسبب انتصار أبي الحسن[1] لقوله في الإيمان، يبقى تارة يقول بقول السلف والأئمة، وتارة يقول بقول المتكلمين الموافقين لجهم! حتى في مسألة سب الله ورسوله ﷺ، رأيت طائفة من الحنبليين والشافعيين والمالكيين، إذا تكلموا بكلام الأئمة قالوا: إن هذا كفر باطنًا وظاهرًا، وإذا تكلموا بكلام أولئك قالوا: هذا كفر في الظاهر، وهو في الباطن يجوز أن يكون مؤمنًا تام الإيمان! فإن الإيمان عندهم لا يتبعض! ولهذا لما عرف القاضي عياض هذا من قول بعض أصحابه أنكره ونصر قول مالك وأهل السنة، وأحسن في ذلك، وقد ذكرت بعض ما يتعلق بهذا في كتاب (الصارم المسلول على شاتم الرسول)، وكذلك تجدهم في مسائل الإيمان يذكرون أقوال الأئمة والسلف ويبحثون بحثا يناسب قول الجهمية؛ لأن البحث أخذوه من كتب أهل الكلام الذين نصروا قول

---

(١) يعني الأشعري.

جهم في مسائل الإيمان! والرازي لما صنف (مناقب الشافعي) ذكر قوله في الإيمان -وقول الشافعي قول الصحابة والتابعين، وقد ذكر الشافعي أنه إجماع من الصحابة والتابعين، ومن لقيه- استشكل قول الشافعي جدًا، لأنه كان قد انعقد في نفسه شبهة أهل البدع في الإيمان: من الخوارج والمعتزلة والجهمية والكرامية وسائر المرجئة. اهـ[1]

وهذا المذهب الجهمي لا يقول به مرجئة الفقهاء، ولا تصح نسبته لأبي حنيفة، وقول الأشعري الآخر موافق لمذهب السلف كما نصره في (المقالات)[2].

ولانتشار هـذا المذهب انتشرت عبادة القبور وفعل الكفريات، وإنما جاءت من هذا المذهب الخبيث، أي مذهب المرجئة.

ومنهم من يقول: إنما هذا الذي يفعله الذين يعكفون عند القبور ويستغيثون بها ويدعونها ويذبحون لها ويطوفون بها! قال: إنما هي معصية، وهذا أشد من أنكرها منهم وكثير منهم يجوزها بل منهم من يستحبها ويجعلها من الدين!.

والذي ينهى عنها منهم يقول: هي معصية، ككثير مما في (الإعلام بقواطع الإسلام) للهيتمي الفقيه الشافعي، و(المدخل) لابن الحاج المالكي، ولا يذكرون أنها كفر وشرك بل منهم من يعد من يقول: إنها شرك، من الخوارج، والله المستعان.

الفصل الثالث: في ترجمة المصنف ابن أبي شيبة رَحِمَهُ ٱللَّهُ

بعد هذه المقدمة الضرورية، لا بد أن نعرف ترجمة المصنف الإمام ابن أبي شيبة، وهو الإمام الحافظ أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، وأبو شيبة هو:

---

(١) الإيمان (ص:٣٨٤-٣٨٦)، ومجموع الفتاوى (٧/ ٤٠١-٤٠٣).

(٢) المقالات (ص:٢٩٣).

إبراهيم، بن عثمان العبسي مولاهم الكوفي.

صاحب التصانيف الكبار، مثل المصنَّف والمسند والإيمان والزهد والأدب وغيرها، والمصنف مطبوع، والمسند وجد بعضه وطبع منه جزآن، وإن كانت الطبعة سقيمة، والمصنف له عدة طبعات وهو من أنفع الكتب في جمع النصوص والآثار عن السلف من الصحابة والتابعين في المسائل في أبواب الفقه.

ولد سنة تسع وخمسين ومائة، وسمع الحديث من جماعة من ثقات الأئمة منهم سفيان بن عيينة وعبد الله بن مبارك وعبد الرحمن بن مهدي وجماعات، من أئمة ذلك الزمان، وروى عنه الإمام أحمد وابنه عبد الله، وهو من شيوخ الإمام البخاري ومسلم وأبي داود وابن ماجه، ويكثر عنه مسلم وابن ماجه، وروى عنه في الصحيح البخاري وأبو داود في السنن وغيرهم.

وهو من أقران الإمام أحمد ومع ذلك روى عنه الإمام أحمد، قال أبو عبيد القاسم بن سلام وهو من أقرانه أيضًا: ربانيو الحديث أربعة: فأعلمهم بالحلال والحرام: أحمد بن حنبل، وأحسنهم سياقة وأداء له: علي بن المديني، وأحسنهم وضعًا لكتاب: ابن أبي شيبة، وأعلمهم بصحيح الحديث وسقيمه: يحيى بن معين.

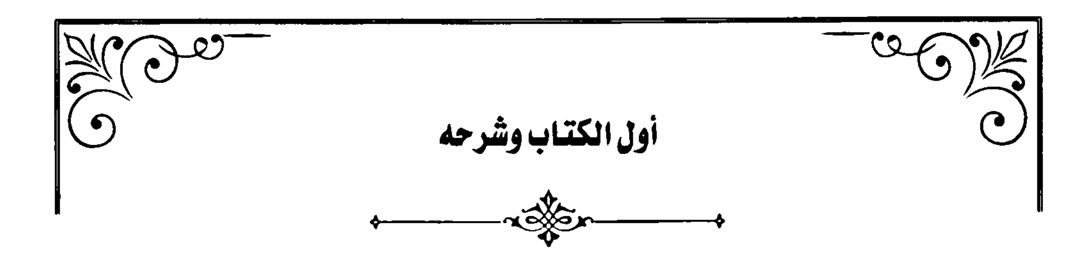
وهذا الكلام في التمييز والتفضيل وإلا فالواحد منهم يجمع هذه الصفات الأربعة، لا بد أن يكون الشخص أميز بشيء والإمام أحمد عرف بالفقه والفتوى، ولذلك نص على معرفة الحلال والحرام يعني الفقه، مع جمعه لتلك الصفات.

وقال أيضا: انتهى الحديث إلى أربعة: إلى أبي بكر بن أبي شيبة وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني، فأبو بكر أسردهم له، وأحمد أفقههم فيه، ويحيى أجمعهم له، وعلي أعلمهم به. يعني أن عليًا أعرف بالعلل.

وقال العجلي في ابن أبي شيبة: ثقة حافظ، وقال الخطيب البغدادي: كان متقنا حافظا مكثرا، صنف المسند والأحكام والتفسير، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين، ووصفه الذهبي: بالحافظ العديم النظير الثبت النحرير، توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وله ست وسبعون سنة.

هذا خلاصة ترجمته رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وجمعنا فيه في دار كرامته مع نبينا وأصحابه وأئمتنا ووالدينا ومشايخنا وأصحابنا وأهلينا.





أول الكتاب وشرحه

قال راوي النسخة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

أخبرنا الإمام الزاهد الورع أبو علي حسن بن أحمد بن يوسف الإوقي الصوفي، قراءة عليه وأنا أسمع، في يوم الأربعاء سادس عشر ربيع الأول سنة ثلاث وعشرين وستمائة، قيل له: أخبركم الإمام الصالح أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الرحبي، قراءةً عليه وأنت تسمع، وذلك في الثامن من شهر رجب سنة خمس وسبعين وخمسمائة، بفُسطاط مصر، فأقرَّ به، وقال: نعم، قيل له: أخبركم الشيخ أبو صادق، مرشد بن يحيى بن قاسم بن علي البزاز المديني، بفُسطاط مصرَ، في شهر ربيع الآخر سنة خمس عشرة وخمسمائة، فأقر به، وقال: نعم، أنا أبو القاسم علي بن محمد بن علي بن أحمد بن عيسى الفارسي الفَسَوي، قراءةً عليه، يوم الجمعة، في التاسع عشر من شوال من سنة إحدى وأربعين وأربعمائة: أخبرنا أبو محمد الحسن بن رشيق العسكري، قراءة عليه: نا أبو العلاء محمد بن أحمد بن جعفر الوكيعي الكوفي، قراءة عليه، وذلك في يوم السبت لسبع ليال بقين من صفر سنة سبع وتسعين ومائتين:

الشَّرح

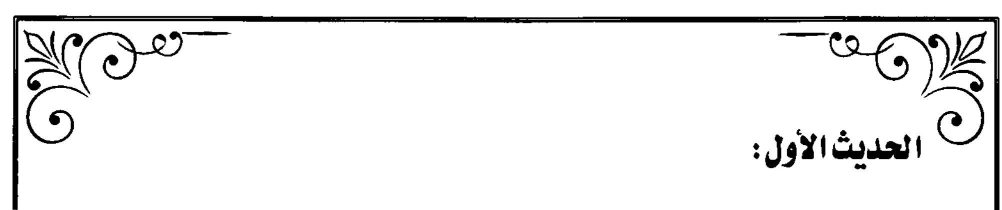
هذا الإسناد هو إسناد النسخة إلى المصنف، وكانوا قديما يتناقلون الكتب والنسخ الحديثية بالأسانيد، بحيث تقرأ على راويها وتصحح ثم ينقلها بعضهم عن بعض، وهكذا.

وهذا الإسناد معروف عند العلماء يروون به كتاب الإيمان أو بعض مروياته.

و(البزاز) المذكور في الإسناد، بزاءين هو نسبة لمن يبيع البز، والبز الثياب، وأما البزار بالراء فلمن يبيع الأبازير.

وقولهم: «أخبرنا وحدثنا» فهذه صيغة أداء لما تلقاه قراءة أو سماعًا، أما (أنبأنا) فهي للإجازة أو وجادة، فإذا قال أنبئنا فهي غالبًا على الوجادة، وصيغ هذا الإسناد تدل على أنه أخذ بالقراءة أو بالسماع.





الحديث الأول:

قال: حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي قال:

[ما ذكر في الإيمان]



١ - حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ النَّزَّالِ يُحَدِّثُ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: أَقْبَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُ خَالِيًا، قُلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الجَنَّةَ، قَالَ: «بَخٍ؛ لَقَدْ سَأَلتَ عَنْ عَظِيمٍ، وَهُوَ يَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ اللهُ عَلَيْهِ، تُقِيمُ الصَّلاةَ المَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ المَفْرُوضَةَ، وَتَلقَى اللهَ عَزَّوَجَلَّ لا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، أَوَلا أَدُلُّكَ عَلَى رَأْسِ الأَمْرِ وَعَمُودِهِ وَذُرْوَةِ سَنَامِهِ، أَمَّا رَأْسُ الأَمْرِ فَالإِسْلامُ، مَنْ أَسْلَمَ سَلِمَ، وَأَمَّا عَمُودُهُ فَالصَّلاةُ، وَأَمَّا ذُرْوَةُ سَنَامِهِ فَالجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ».

التخريج:

هذا حديث صحيح، ورواه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه (المصنف) والإمام أحمد والترمذي وصححه، ورواه غيرهم[١].

---

(١) أخرجه المؤلف في المصنف (٣٠٣١٤)، والإمام أحمد (٥/ ٢٣٧) عن غندر ثنا شعبة بإسناده مثله، مطولًا والمؤلف اختصره.
قال الشيخ الألباني في حاشيته عليه: حديث صحيح بالطرق التي بعده، ورجاله ثقات، رجال الشيخين غير عروة بن النزال، وثقه ابن حبان فقط، وأخرجه الترمذي من طريق أبي وائل عن معاذ وقال: حديث حسن صحيح، ورواه الإمام أحمد.

الحديث الثاني:

٢- قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا عَبِيدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ الأَعْمَشِ عَنْ الحَكَمِ عَنْ مَيْمُونَ بْنِ أَبِي شَبِيبٍ عَنْ مُعَاذٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ.

التخريج:

وهذا شاهد صحيح، لما قبله، ورواه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه (المصنف) غيره[1].

والرواية الثانية ذكرها المصنف نحو الحديث السابق وبمعناه ومقصوده فيه المتابعة، فهنا الذي يرويه عن معاذ هو ميمون بن أبي شبيب، وفي الأولى يرويه عروة بن النزال فهذا متابعة لعروة تقوي الحديث.

مناسبة الحديث للكتاب:

فيه بيان أن الإيمان قول وعمل وشرائع ومراتب، وأن العبد لا ينجو إلا بالإسلام، والمعروفُ عندهم أن الإيمان بالله ينجي الإنسان، فلما فسره النبي ﷺ قال: «رأس الأمر الإسلام»، فدل على أنه هو الإيمان، فأراد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيان أن الإيمان والإسلام يطلق أحدهما على الآخر، وسيأتينا الكلام في التفريق بين الإسلام

---

(١) أخرجه المؤلف في المصنف (٣٠٣١٥)، وهناد في الزهد (١٠٩٠)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١٩٧)، والطبراني في الكبير (٢٠/ ٢٩٢)، والحاكم (٢/ ٤٤٧) من طريق جرير عن الأعمش عن الحكم وحبيب بن أبي ثابت عن ميمون بنحوه، وأخرجه الحاكم (٢/ ٨٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤٩٥٨) من طريق أبي إسحاق الفزاري عن الأعمش عن حبيب وحده به.

والإيمان، ومتى يفرق بينهما ومتى يكون أحدهما غير الآخر ومتى يكونان بمعنى واحد، إن شاء الله تعالى.

فأورد هنا حديثًا يبين أن الإسلام هو الذي ينجي، والذي في الحقيقة هو الإيمان، وأن الإسلام المجرد الذي بمعنى الاستسلام لا ينجي، بل لا ينجي إلا الذي يتضمن الإيمان؛ لأن هناك إسلاما، هو استسلام المنافقين، في الظاهر، بل لا ينجي في الباطن إلا الإيمان، والمراد هنا الإسلام الحقيقي، فالإسلام الحقيقي هو: الإيمان.

الشَّرْح

قوله: «بخ»: كلمة تقال عند المدح والرضا بالشيء وتكرر للمبالغة، وهي مبنية على السكون، تقول بخْ، فإن وُصِلت جُرت ونونت، فتقول: بخٍ بخ، وربما شددت، فإذا كرر بأكثر من واحدة فتقول: بخ بخ، وإن كانت واحدة تبنى على السكون فتقول: بخْ.

قوله: «رأس الأمر الإسلام» يعني رأس الدين الذي جاء به النبي ﷺ هو الإسلام، فمن انتسب إلى ما جاء به النبي ﷺ وادعى أنه من أمة الإجابة، وقد فقد منه رأس الأمر، وحقيقته، وهو الإسلام فليس من أمة الإجابة حقيقة، والإسلام هو الملة والدين. قال شيخ الإسلام: كل اسم علق بأسماء الدين من إسلام أو إيمان أو غيرهما إنما يثبت لمن اتصف بتلك الصفة الموجبة لذلك اهـ.

قوله: «وعموده الصلاة»، هذا فيه عظم شأن الصلاة، وأنها من الدين بهذا المكان العظيم، وهو أن مكانها من الدين مكان العمود من الفسطاط، فكما أن عمود الفسطاط إذا سقط سقط الفسطاط، فكذلك إذا فقدت الصلاة سقط دين تاركها، ولم يبق له دين، لأن مجرد ترك الصلاة كفر مخرج من الملة، وهذا الحديث من أدلة

السلف في كفر تارك الصلاة وهو ما اختاره الإمام أحمد وغيره، بأنه إذا تركها كسلًا فهو كافر، فإن قوله: «**عموده الصلاة**» يدل على أن المراد فعل الصلاة ليس المراد الإقرار بها، فإن المبتدأ والخبر معرفتان يقتضيان الحصر، وأنها وحدها عمود الدين، وأما جحدِ وجوبها فكفر إجماعا، وإن فعلها، كما أن جحد شيء مجمع عليه عند الأئمة كفر.

قوله: «**وذروة سنامه الجهاد في سبيل الله**» الذروة -بضم الذال وكسرها- من كل شيء: أعلاه، وذُروة البعير سنامه، وهو أعلاه وأرفعه، وهذا يفيد أن الجهاد هو أعلى وأرفع خصال الدين وذلك لأن فيه بذل المهج التي ليس شيء أنفس منها، ولا يعادلها شيء ألبتة، فيبذل مهجته ويبذل ماله لظهور الدين وتأييده، وجهاد الكفار والمنافقين، فبذلك استحق أن يكون من الدين بهذا المكان، قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَـٰهِدِ ٱلْكُفَّارَ وَٱلْمُنَـٰفِقِينَ﴾ [التوبة:٧٣]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَجَـٰهِدُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٤١]، وقال: ﴿وَتُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ وَمَسَـٰكِنَ طَيِّبَةً فِى جَنَّـٰتِ عَدْنٍ ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [الصف:١١-١٢]، وغير ذلك من الآيات والأحاديث المستفيضة في فضل الجهاد والحث عليه.

فوائد الحديث:

من فوائده أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص: هذا الحديث كغيره من جملة الأدلة على مذهب أهل السنة والجماعة أن الإيمان قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وقد دل على هذا الكتاب والسنة والإجماع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣] وقد ذكر المفسرون أن المقصود بالإيمان هنا

الصلاة[1]، وقال ابن عبد البر: لم يختلف المفسرون أنه أراد صلاتكم إلى بيت المقدس، فسمى الصلاة إيمانًا، ومثل هذا قوله ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة:١٧٧] الآية إلى قوله: ﴿ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ﴾[2]، وكما قال تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال:٢]، وقال: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر:٣١]، وغيرها من الآيات الدالة على زيادة الإيمان ونقصانه وهي تبطل مذهب المرجئة عمومًا، ومن ذلك ما ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق**» واللفظ لمسلم، وفي لفظٍ للبخاري: «**والحياء شعبة من الإيمان**» وفي السنن عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**أكمل الناس إيمانًا أحسنهم خلقًا**»، وغيرها من الأحاديث.

وهو مذهب السلف قاطبةً كما روى اللالكائي في (أصول السنة) عن الإمام الشافعي حكاية إجماع الصحابة والتابعين على ذلك، وروى عن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى أنه قال: كتبت عن ألف نفرٍ من العلماء وزيادة، ولم أكتب إلا عمن قال الإيمان قول وعمل[3].

وقال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في (شرح السنة): اتفقت الصحابة والتابعون فمن بعدهم من علماء السنة على أن الأعمال من الإيمان لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال:٢] إلى قوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾، فجعل

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢/ ١٩).
(٢) التمهيد (٩/ ٢٤٥).
(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٨٨٩).

الأعمال كلها إيمانًا، وكما نطق به حديث أبي هريرة[١]، وقالوا: إن الإيمان قول وعمل وعقيدة، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، على ما نطق به القرآن في الزيادة، وجاء في الحديث بالنقصان في وصف النساء[٢]، وروي عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ: «من أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا وألطفهم بأهله»، وعن أبي أمامة عن رسول الله ﷺ: «من أحب في الله وأبغض في الله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان»... إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: واتفقوا على تفاضل أهل الإيمان في الإيمان وتباينهم في درجاته، قال ابن أبي مليكة: أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه ما منهم أحد يقول إنه على إيمان جبريل وميكائيل. اهـ[٣]

وقال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى في (التمهيد): أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية، والإيمان عندهم يزيد وينقص، والطاعات كلها عندهم إيمان؛ إلا ما ذكر عن أبي حنيفة وأصحابه فإنهم ذهبوا إلى أن الطاعات لا تسمى إيمانًا! قالوا: إنما الإيمان التصديق والإقرار! ومنهم من زاد: والمعرفة، قالوا: فهذا هو الإيمان المعروف في اللغة، وصريح السنة الإقرار والتصديق! وأما فرائض الأعمال فلا تسمى إيمانًا، كما لا تسمى الذنوب كفرًا، قالوا: ولما لم تكن المعصية كفرًا لم تكن الطاعة إيمانًا، هذا جملة ما عولوا عليه فيما ذهبوا من ذلك إليه! وأما سائر الفقهاء من أهل الرأي والآثار بالحجاز والعراق والشام ومصر، منهم مالك بن أنس والليث بن سعد وسفيان الثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد بن

---

(١) يعني حديث «الإيمان بضع وسبعون -أو وستون- شعبة» متفق عليه.

(٢) يعني حديث أبي سعيد الخدري في الصحيحين مرفوعًا: «ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن».

(٣) شرح السنة، للبغوي (١/ ٧٨).

حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو عبيد القاسم بن سلام وداود بن علي وأبو جعفر الطبري، ومن سلك سبيلهم، فقالوا: الإيمان قول وعمل، قول باللسان، وهو الإقرار، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، مع الإخلاص بالنية الصادقة، قالوا: وكل ما يطاع الله عَزَّوَجَلَّ به من فريضة ونافلة، فهو من الإيمان، والإيمان يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي، وأهل الذنوب عندهم مؤمنون، غير مستكملي الإيمان، من أجل ذنوبهم، وإنما صاروا ناقصي الإيمان بارتكابهم الكبائر. اهـ(١)



الحديث الثالث:

٣- قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ رِبْعِيٍّ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَرْبَعٌ لَنْ يَجِدَ رَجُلٌ طَعْمَ الإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِهِنَّ: لَا إِلَهَ إِلا اللهُ وَحْدَهُ، وَأَنِّي رَسُولُ الله بَعَثَنِي بِالحَقِّ، وَبِأَنَّهُ مَيِّتٌ ثُمَّ مَبْعُوثٌ مِنْ بَعْدِ المَوْتِ، وَيُؤْمِنَ بِالقَدَرِ كُلِّهِ».

التخريج:

هذا حديث صحيح، رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان(٢).

---

(١) التمهيد (٩/ ٢٣٨-٢٤٦).

(٢) أخرجه المؤلف في المصنف وأحمد (١/ ٩٧) والتِّرمذي (٢١٤٥) وابن ماجه (٨١) ورجاله ثقات غير الرجل الأسدي، فإنه لم يسمَّ وقد أخرجه ابن حبان في صحيحه (٢٣موارد) من طريق سفيان عن منصور عن ربعي عن علي فأسقط الرجل، ورواه الترمذي على الوجهين ورجح الآخر، وكذا الحاكم وصححه على شرط الشيخين وأقره الذهبي والألباني.

مناسبة الحديث للكتاب:

ومناسبة الحديث للكتاب، أن فيه بيان أن هذه الخصال من الإيمان بنص النبي ﷺ، وهي قول لا إله إلا الله، والإيمان برسالة النبي ﷺ والبعث بعد الموت والإيمان بالقدر كله، وهذه إذا نظرت فيها أعمال قلبية، والإيمان بالله عَزَّوَجَلَّ كذلك الإيمان به وحده أعمال قلبية، والنطق بها من عمل لسان، وستأتي الأحاديث إن شاء الله التي تبين أعمال الجوارح، فأراد المصنف أن يبين هنا أن هذه الأعمال من أعمال القلب.

الشَّرح

قوله ﷺ: «**لن يجد طعم الإيمان حتى يؤمن بهن**»، يعني الإيمان الحقيقي، الذي ضده الكفر، لن يجده حتى يؤمن بهن.

ومعنى «لا إله إلا الله» أي: لا معبود حق إلا الله وحده، كما قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [الحج:٦٢]، لأن (لا) نافية للجنس تعمل عمل (إنّ) تنصب المبتدأ فيكون اسمها وترفع الخبر، واسمها هو (إلهَ) وخبرها محذوف تقديره (حقٌّ) فالمعنى (لا إلهَ حقٌّ إلا الله)، وأما من حيث الوجود في الواقع فهناك معبودات وآلهة في الأرض كثيرة، لكن بغير حق، فلا زال الناس يعبدون غير الله سواء من البشر أو الحجر أو القبور أو غيرها، ويعبدونها بصرف العبادة لها، حتى ولو لم يقولوا: إنهم يعبدونها، ولم يقروا بذلك، فإنهم يعبدونها بالتعظيم أو بالإخبات أو بالذبح أو بالنذر أو غير ذلك من أنواع العبادة، فإذا صرفت العبادة لغير الله فهي كفر وشرك.

وقوله: «يؤمن بالقدر كله»، أي سواء كان حلوًا للإنسان أو مرًّا عليه، كما في الحديث الآخر: «أَنْ تُؤْمِنَ بِالله، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَاليَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» متفق عليه[1]، وفي رواية أخرى عند المصنف فيما يأتي وعند ابن منده في (الإيمان) وصححها ابن حبان: «خَيْرِهِ وَشَرِّهِ حُلوِهِ وَمُرِّهِ»[2]. أي سواء كان المقدر حلوًا للإنسان يجد سعادة فيه، أو يكون قدرًا مرًّا عليه، فيؤمن أنه من الله، وأن الله عَزَّوَجَلَّ قدره عليه ويستسلم له كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن:١١]، وقال: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد:٢٢-٢٣]. فيعرف أنه مكتوب ومقدر له وأنه ما شاء الله كان، وأنه لا راد لأمر الله، فيهدي قلبه، ويسكن ويطمئن، كما قال ذلك جماعة من السلف، ومن لا يعرف ذلك، يبقى يلوم نفسه ويلوم الناس والأحوال والزمان، وهكذا، فلا يستقر ولا يطمئن، وقد قال النبي ﷺ: «استعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء، فلا تقل لو أني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل قدّر الله وما شاء فعل، فإن (لو) تفتح عمل الشيطان»[3]، فإذا عرف أنه لا مفر من أمر الله اطمأن وسكن، كما قال: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد:٢٣] وقال: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة:٥١]، فإذا عرف ذلك يستسلم ويطمئن وهكذا، فلن يذوق طعم الإيمان حتى يؤمن بهذه الأمور.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧٧٧)، ومسلم (٨).

(٢) أخرجه المصنف هنا (١١٩)، وابن حبان (١٦٨)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٧٨)، وصححه الألباني في التعليقات الحسان (١/ ٢٥٨).

(٣) رواه مسلم (٢٦٦٤).

الحديث الرابع:

٤ - قالَ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الجَعْدِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: السَّلامُ عَلَيْكَ يَا غُلامَ بَنِي عَبْدِ المُطَّلِبِ، فَقَالَ: «وَعَلَيْكَ»، قَالَ: إِنِّي رَجُلٌ مِنْ أَخْوَالِكَ مِنْ بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ، وَأَنَا رَسُولُ قَوْمِي إِلَيْكَ وَوَافِدُهُمْ، وَأَنَا سَائِلُكَ فَمُشَدِّدٌ مَسْأَلَتِي إِيَّاكَ، وَمُنَاشِدُكَ فَمُشَدِّدٌ مُنَاشَدَتِي إِيَّاكَ، قَالَ: «خُذْ عَنْكَ؛ يَا أَخَا بَنِي سَعْدٍ»، قَالَ: مَنْ خَلَقَكَ، وَمَنْ هُوَ خَالِقُ مَنْ قَبْلَكَ، وَمَنْ هُوَ خَالِقُ مَنْ بَعْدَكَ؟، قَالَ: «اللهُ»، قَالَ: فَنَشَدْتُكَ بِاللهِ؛ أَهُوَ أَرْسَلَكَ؟، قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَإِنَّا وَجَدْنَا فِي كِتَابِكَ، وَأَمَرَتْنَا رُسُلُكَ أَنْ نُصَلِّيَ فِي اليَوْمِ وَاللَّيْلَةِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ لِمَوَاقِيتِهَا، فَنَشَدْتُكَ بِاللهِ أَهُوَ أَمَرَكَ؟، قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَإِنَّا وَجَدْنَا فِي كِتَابِكَ، وَأَمَرَتْنَا رُسُلُكَ أَنْ نَأْخُذَ مِنْ حَوَاشِي أَمْوَالِنَا، فَنَرُدَّهَا عَلَى فُقَرَائِنَا، فَنَشَدْتُكَ بِاللهِ أَهُوَ أَمَرَكَ؟، قَالَ: «نَعَمْ»، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا الخَامِسَةُ فَلَسْتُ بِسَائِلِكَ عَنْهَا، وَلا أَرَبَ لِي فِيهَا !، ثُمَّ قَالَ: أَمَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ؛ لأَعْمَلَنَّ بِهَا، وَمَنْ أَطَاعَنِي مِنْ قَوْمِي، ثُمَّ رَجَعَ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، وَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَئِنْ صَدَقَ لَيَدْخُلَنَّ الجَنَّةَ».

التخريج:

هذا حديث صحيح رجاله ثقات رجال البخاري وصححه ابن خزيمة[١].

(١) أخرجه المؤلف في المصنف (٣٠٣١٧) والدارمي (٦٥١) وابن خزيمة (٢٣٨٣) والطبراني في المعجم في الكبير (٨١٥١، ٨١٥٢) والأوسط والبيهقي، وله شاهد في الصحيحين من حديث أنس بن مالك، وهو الآتي بعده، قال الهيثمي في المجمع: رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه عطاء بن السائب وهو ثقة ولكنه اختلط اهـ وصححه الألباني.

مناسبة الحديث للكتاب:

هذا الحديث أورده المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا لبيان شرائع الإسلام، وأصول الإيمان الكبرى التي كان النبي ﷺ يدعو الناس كلهم إليها حتى الأعراب في البوادي، وأنها سبب لدخول الجنة؛ لأنه لن يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة، كما جاء في الكتاب والسنة وإجماع أهل السنة، وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة: «أمر بلالًا ينادي في الناس: لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة»[1]، وفي لفظ: «مؤمنة»[2]. وهذا الرجل لما عمل بهذه الأعمال استحق الجنة، فدل على أن هذه الأعمال من الإيمان، والحديث واضحٌ، والمراد منه هو أن الرجل سأل عن فرائض الإسلام.

الشَّرح

قوله: «**جاء أعرابي**»: الأعرابي واحد الأعراب وهم سكان البادية من العرب، وهذا الأعرابي الذي في هذا الحديث، جاء في رواية الدارمي عن ابن عباس أنه ضمام بن ثعلبة السعدي من بني بكر بن سعد من هوازن، وفي حديث أنس عند الشيخين الآتي قريبًا، قال في آخر الحديث: أنا ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر، وجاءت تسميته في البخاري[3]. ولذلك قال في هذا الحديث: «**من أخوالك من بني سعد بن بكر**»، والخؤولة هنا خؤولة رضاع، لأنه ﷺ استرضع له في بني سعد بن بكر بن هوازن، عند حليمة السعدية كما هو معلوم من السيرة الصحيحة.

---

(١) رواه البخاري (٣٠٦٢)، ومسلم (١١١).
(٢) رواه أبو عوانة الإسفراييني في المستخرج على مسلم (١٣٣) وله شواهد في الصحيحين وغيرهما.
(٣) رواه البخاري (٦٣).

قوله: «**السلام عليك يا غلام بني عبد المطلب**»، الغلام يطلق على حديث السن وعلى الكهل، قال في (القاموس): هو الغلام الطار الشارب والكهل، ضدٌّ.اهـ أي من الأضداد والطار الشارب يعني: الذي طر شاربه، أي خط شاربه، والكهل يطلق عليه غلام، والكهل من تجاوز الثلاثين إلى الأربعين، فيطلق على من دون الكهولة، ومن بعد الكهولة، بل ويطلق على الصبي: الصغير. قال في (القاموس): أو مِن حين يولد إلى أن يشب. اهـ فإذا كان مولودًا يقال له: غلام. فعلى هذا إما يكون إطلاقه في الأصل على الصغر، ويطلق على الكبير مجازًا، كما قال الفيومي في (المصباح المنير)، أو أنه من الأضداد، وهو اللفظ المشترك بين الشيء وضده. كما ذكره في (القاموس) قولًا لبعضهم، حيث عبر بقوله: «أو من حين يولد إلى أن يشب»، يعني أن فيه قولًا آخر: أنه يسمى غلامًا من حين يولد إلى أن يشب يكون شابًا، قال الأزهري في (تهذيب اللغة): سمعت العرب تقول للمولود حين يولد ذكرًا: غلام، وسمعتهم يقولون للكهل: غلام، فهو فاشٍ بينهم، أو في فاشي كلامهم. يعني أنه كثير في كلام العرب، أنهم يقولون للكبير الكهل: غلام، وأن هذا شيء مشهور. ولذلك قال الأعرابي هنا (يا غلام بني عبد المطلب) والنبي ﷺ في تلك المرحلة من عمره قد تجاوز سنَّ الكهولة؛ لأن الكهولة أقصى ما قيل فيها إلى الأربعين، أو إلى الخمسين، لكن المشهور من الثلاثين إلى الأربعين يقال له: كهل، وبعد ذلك من الأربعين إلى الخمسين شيخ، قال في (القاموس وشرحه): الكهل من الرجال: من وخَطَه الشيب: أي خالطه ورأيت له بجالة، أو من جاوز الثلاثين ووخطه الشيب، كذا في (الصحاح)، وقال ابن الأثير: الكهل من الرجال: من زاد على ثلاثين سنة إلى الأربعين، وقيل: هو من ثلاث وثلاثين إلى تمام الخمسين، وفي (المحكم): أو أربعا وثلاثين إلى إحدى وخمسين، قال الأزهري: وإذا بلغ الخمسين

فإنه يقال له كهل، ومنه قوله:

هل كهلُ خمسين إن شاقته منزلة   مسفَّةٌ رأيه فيها ومسبوب

فجعله كهلًا وقد بلغ الخمسين. اهـ.

والنبي ﷺ قد تجاوز الخمسين لما جاءه هذا الوافد فقيل إنه جاء في السنة الخامسة من الهجرة كما في مغازي الواقدي، وفي السنة الخامسة من الهجرة يكون عمر النبي ﷺ ثمانيًا وخمسين، لأنه بعث ﷺ وهو ابن أربعين سنة ومكث في مكة ثلاثة عشر سنة، هذه ثلاث وخمسون سنة، وخمس بعد الهجرة، هذه ثمان وخمسون سنة، لكن النبي ﷺ من رآه يظن أنه فتى، فإنه لم يشب شعره ﷺ، فلذلك قال هذا الأعرابي ذلك، وفي المسند للإمام أحمد ومصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة رَحِمَهُمُ اللَّهُ عن طارق المحاربي قال: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِذِي المَجَازِ يَدْعُو النَّاسَ، وَخَلْفَهُ رَجُلٌ أَحْوَلُ، يَقُولُ: لَا يَصُدَّنَّكُمْ هَذَا عَنْ دِينِ آلِهَتِكُمْ، قُلتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا عَمُّهُ أَبُو لَهَبٍ»، وفي رواية: فقالوا هذا غلام بني عبد المطلب قلت: من هذا الذي يتبعه يرميه؟ قالوا هذا عمه عبد العزى[1]، وهو أبو لهب.

فالأعرابي يعني بالغلام الفتى، وليس المقصود بها الاستهانة، والتصغير، وإنما المقصود بها الفتوة.

ولذلك لما مدحت ليلى الأخيليةُ الحجاجَ الثقفي -ومن يستطيع أن يذم الحجاج- قالت: غلام إذا هز القناة ثناها...

فقال لو قلتِ: «فتى» لكان أحسن، يريد أن الغلام قد يكون فيه طيش الصبا، والفتى من الفتوة، أي القوة.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (١٦٠٢١)، والطبراني في المعجم الأوسط (١٤٨٧)، بسند حسن.

فقال النبي ﷺ: «وعليك»، يعني رد عليه السلام لكن بصيغته؛ لأنه خصه هو فقال: السلام عليك بصيغة الإفراد، فرد عليه بمثلها، ولو قال: السلام عليكم! لقال النبي ﷺ: وعليكم، وهنا قال: وعليك، وهذا يعود عليه كما قاله؛ كأنه قال: وعليك السلام، ويكفي في رد ذلك كله كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَآۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ [النساء:٨٦]، فهنا لما قال الرجل: السلام عليك قال النبي ﷺ: «وعليك»، فهذه مثلها، فقد بين النبي ﷺ كيفية امتثال الآية، وكيفية الرد بالمثل، ولو قال السلام عليك ورحمة الله وبركاته وقال في الرد: وعليك، فإنها تكفي وتكون مثلها؛ لأنه مضمن في الرد، أي: وعليك مثل ما قلت، لكن لو قال السلام عليك ورحمة الله، وقلتَ في الردِ: «وعليك السلام» فقد قصّرت؛ لأنك ذكرت جملة واحدة فقط، وهي: «السلام» فقط دون الرحمة، ولو قلتَ: «وعليك» ولم تزد، كانت متضمنة لمثل ما قال كله.

قوله: «**إني رجل من أخوالك من بني سعد بن بكر**»، أي أخواله من الرضاعة؛ لأن حليمة السعدية من هوازن، وهي حليمة بنت أبي ذؤيب بن عبد الله بن سِجنة، أو بنت أبي ذؤيب الحارث بن عبد الله بن سجنة، أرضعته بلبن ابنها واسمه: عبد الله ابن الحارث بن عبد العزى، وزوجها اسمه الحارث بن عبد العزى، وأخته الشيماء بنت الحارث، وكلهم أسلموا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ على الصحيح الأشهر[1].

وكأنه بهذا الكلام يستلطفه؛ لأنه قال: «فمشيد»، من الإشادة، وفي رواية قال: «**مشدد عليك في المسألة فلا تجد في نفسك علي**»، كما في الصحيحين من حديث أنس.

---

(١) انظر: سبل الهدى والرشاد، للصالحي (١/ ٤٦١-٤٦٩).

قوله: «**وأنا رسول قومي إليك**» أي وافدهم، فإن كان من الوفود فالوفود في السنة الثامنة، وإن كان رسولًا، فهو كما قيل في السنة الخامسة، وهذا اللفظ يدل على أنه من الوفود؛ لأنه في الحقيقة ذكر أشياء منها الحج، والحج على الصحيح ما فرض إلا في السنة التاسعة أو العاشرة، وعلى قول الواقدي كان وفوده في السنة الخامسة. قال القرطبي في (المفهم): وأَوْلَى ما يقال: إنّ ضِمَامًا قَدِمَ على رسولِ الله ﷺ سنة تِسْعٍ؛ كما قاله أبو عُبَيْدَةَ وغيرُهُ من أهل التواريخ، ولأنَّها كانتْ سنةَ الوفود؛ وذلك أنَّ الله تعالى لَمَّا فتَحَ على رسوله ﷺ مَكَّةَ، وهزَمَ جَمْعَ هَوَازِنَ، وأسلَمْتْ قريشٌ كلُّها-: دوَّخَ اللهُ العرَبَ، ونصَرَ نبيَّهِ ﷺ، وذلك سنةَ ثمانٍ من الهجرة؛ فدخَلَ الناسُ في دين الله أفواجًا، وقَدِمَ رؤساءُ العربِ على النبيِّ ﷺ وفودًا في سنة تسع، فَسُمِّيَتْ: سنةَ الوفود لذلك. اهـ[١]

قوله: «**وأنا سألك فمُشِيْدٌ مسألتي إياك**»، (مشيد): أي مذيع والإشادة الإذاعة، وأشاد بالشيء أذاعه، يعني سأخبر قومي بما ستقول، وهذا من الأدب أن يخبر الإنسان أنه إذا أراد أن يسأل شيئا سيذيعه ويخبر به، يخبر أنه سيذيع هذا الشيء، وقال للنبي ﷺ: وإني مناشدك فمشيد مناشدتي إياك.

والمسألة غير المناشدة من وجهٍ، فإن المناشدة فيها نوع من الإلحاح والإلحاف بالمسألة، ولذلك جاء في رواية، أنه قال: «**من خلق السماوات**»، وفي بعض الروايات أنه قال: «آلله»، يستحلفه بالله، وفي هذه الرواية قال: «**فنشدتك بالله أهو أرسلك**»، وأصل المناشدة التعريف والطلب قال في (القاموس وشرحه): نشدَ الضالة نَشْدًا -بفتح فسكون- ونِشدة ونِشدانًا -بكسرهما-: إذا طلبها وعرفها،

(١) المفهم على صحيح مسلم (١/ ٨٠).

هكذا في (المحكم): وقال كُراع في (المجرد) وابن القطَّاع في (الأفعال): يقال: نشدت الضالة: طلبتها، وعرفتها، ضدٌّ. اهـ

قوله: «**خذ عليك يا أخا بني سعد**»، أي خذ عليك جوابي، وقل ما شئت.

قال أبو العباس القرطبي: ظاهره أنَّ الرجُلَ لم يَنْشَرِحْ صدرُهُ للإسلامِ بَعْدُ، وأنَّه بَقِيَتْ في قلبه منازعاتٌ وشكوكٌ، فجاء مجيءَ الباحثِ المستَثْبِت؛ أَلا تراه يقولُ: يا محمَّدُ، أتانا رسُولُكَ فزَعَمَ لنا أنَّكَ تزعُمُ أنَّ الله أَرْسَلَكَ؛ فإنَّ الزَّعْم قولٌ لا يُوثَقُ به، قاله ابن السِّكِّيتِ وغيرُهُ، غير أنَّ الرجُلَ كان كاملَ العَقْل، وقد كان نظر بعقله في المخلوقات، فَدَلَّهُ ذلك على أنَّ لها خالقًا خلقها؛ ألا ترى أنَّهُ استفهَمَ النبيَّ ﷺ عن خالقِ المخلوقاتِ استفهامَ تقريرٍ للقاعدة التي لا يَصِحُّ العلمُ بالرسول إلا بعد حصولها، وهي التي تفيدُ العِلمَ بالمُرْسِلِ، ثُمَّ إنَّهُ لَمَّا وافقَهُ على ما شَهِدَ به العقلُ، وأنَّ الله تعالى هو المُنْفَرِدُ بِخَلْقِ هذه المخلوقات: أقسَمَ عليه وسأله به: هل أرسلَهُ؟ ثمَّ إنَّ الرجُلَ استمرَّ على أَسْوِلَتِهْ، إلى أنْ حَصَلَ على طَلِبَتِه، وانشرَحَ صدرُهُ للإسلام، وزاحَت عنه الشكوك والأوهام، وذلك ببركَةِ مشاهدةِ أنوارِ رسولِ الله ﷺ؛ فلقد كان كثيرٌ من العقلاء يحصُلُ لهم العلمُ بصحَّةِ رسالَـتِه، بنفسِ رؤيتِهِ ومشاهدتِه قبلَ النظر في معجزتِه؛ كما قال أبو ذرٍّ: فَلَمَّا رَأَيْتُهُ، عَلِمْتُ أنَّ وَجْهَهُ لَيْسَ بِوَجْهِ كَذَّابٍ، حتَّى قال بعضهم:

لَوْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ آيَاتٌ مُبَيِّنَةٌ ... لَكَانَ مَنْظَرُهُ يُنْبِيكَ بِالخَبَرِ

والحاصلُ مِن حال هذا السائل، أنَّهُ حصَلَ له العلمُ بصدقِ رسولِ الله ﷺ، وبصحَّةِ رسالتِهِ بمجموع قرائن، لا تتعيَّنُ آحادها، ولا تنحصرُ أعدادها.

قوله: «**إنا وجدنا في كتابك وأمرتنا رسلك**»، فيه دلالة على ما كان عليه النبي ﷺ من كتابة الكتب إلى القبائل مع الرسل الذين يرسلهم من الدعاة وأن معهم كتبًا يقرؤونها على الناس.

وفي هذا الحديث ذكر الصلوات الخمس وذكر الزكاة، وفي الروايات الأخرى ذكر الحج وذكر الصيام، ومنها هنا ذكر الزكاة، وهو: قوله:

«**إنا وجدنا في كتابك وأمرتنا رسلك أن نأخذ من حواشي أموالنا**»، والحواشي: الأطراف، أو جمع حشو، والحشو جمع حاشٍ، والحاشي: صغار الإبل، وقال في (القاموس وشرحه): الحشو: صغار الإبل التي لا كبار فيها، كالحاشية، سميت بذلك لأنها تحشو الكبار أيتتخللها، أو لإصابتها حَشى الكبار إذا انضمت إلى جنبها؛ وكذلك الحاشية من الناس، والجمع الحواشي، وفي حديث الزكاة: «**خذ من حواشي أموالهم**»، قال ابن الأثير: هي صغار الإبل كابن المخاض وابن اللبون. اهـ

قوله: «**وأما الخامسة فلا أسألك عنها ولا أَرَبَ لي فيها**»، يعني -والله أعلم-: السؤال عن الفواحش كما قال ابن رجب في (جامع العلوم والحكم).

ثم قال: «أما والذي بعثك بالحق؛ لأعملن بها، ومن أطاعني من قومي، ثم رجع، **فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه، وقال: «والذي نفسي بيده؛ لئن صدق ليدخلن الجنة**».

وسيأتي الكلام على بقية الحديث في الذي يليه إن شاء الله تعالى.

من فوائد الحديث:

دل هذا الحديث على فوائد منها:

▪ أن النبي ﷺ كان يخبرهم عن طريق رسله ودعاته بفرائض الإسلام التي هي من أصول الدين والإيمان، فدل على أنه ﷺ كان يبعث دعاته بهذا الإسلام الذي يأمر به، وأن هذا الأمر هو الذي يدخل الناس به في الإسلام، من الصلاة والزكاة وكذا فرائض الإسلام التي ستأتي في الحديث التالي، كالحج والصيام وغيرها من الفرائض، فإنها من الإسلام والإيمان.

▪ ودل الحديث على أن هذه الفرائض من الإيمان، ومن قال: إنها ليست من الإيمان فإنه يخالف ما جاء به النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فمن قال: إن الصلاة والأعمال ليست من الإيمان، فقد غلط فإن الصلاة عمل والزكاة والصوم عمل والحج عمل والشهادتين عمل، فإنها أعمال اللسان والقلب والجوارح، ولا بد من ارتباط عمل القلب بها؛ فدل على أنها من الإسلام الذي جاء به النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يدخل الإنسان الإسلام إلا بها.

▪ ويستفادُ من هذا الحديث: أنَّ الشرع إنَّما طلَبَ مِنَ المكلَّفين التصديقَ والجزم بالحقِّ، كيفما حَصَل، وبأيِّ وجهٍ ثَبَت، ولم يَقْصُرْهُم في ذلك على النظر في دلالةٍ معيَّنة، لا معجزةٍ ولا غيرها، بل كُلُّ مَنْ حصَلَ له اليقينُ بِصِدْقِهِ: بمشاهدةِ وجهه، أو بالنظرِ في معجزتِه، أو بتحليفهِ، أو بقرينةٍ لاحَتْ له-: كان من المؤمنين، ومِن جُمْلَةِ عبادِ الله المخلصين؛ لكن دلالاتُ المعجزات هي الخاصَّةُ بالأنبياء، والطرقُ العامَّةُ للعقلاء.

وفي هذا رد صريح على المتكلمين الذين يقولون: لا يصح الإيمان إلا بالنظر أو بالقصد إليه، أو بالشك ثم بالنظر، كل هذا باطل ترده شواهد الكتاب والسنة وإجماع السلف.

وقد روى ابنُ عبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا حديثَ ضِمَام هذا بأكملَ مِنْ هذا، وقال فيه ما يَدُلُّ على أنَّ ضِمَامًا إنَّما أسلَمَ بعد أنْ أجابه النبيُّ ﷺ على أسولته المتقدِّمة، فلمَّا أنْ فرَغَ، قال ضِمَام: أَشْهدُ أَنْ لا إِلهَ إلا اللهُ، وَأَشْهَدُ أنَّ محمّدًا رسولُ الله، وَسَأُؤدِّي هذه الفرائضَ، وَأَجْتَنِبُ ما نهيْتَنِي عنه؟، ثمّ لا أزيد ولا أنقُصُ، فقال رسولُ الله ﷺ: «إِنْ يَصْدُقْ ذُو العَقِيصَتَيْنِ يَدْخُلِ الجَنَّةَ»، ثُمَّ قَدِمَ عَلَى أهلِهِ، فَعَرَضَ عَلَيْهِمُ الإِسْلامَ، فَمَا أَمْسَى ذَلِكَ اليَوْمُ فِي حَاضِرِهِ مِنْ رجُلٍ ولا امرأةٍ إلا مسلمًا، قال ابْنُ عَبَّاسٍ: فَمَا سَمِعْنَا بِوَافِدٍ قَطُّ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ ضِمَامٍ.

ونداءُ هذا الرجلِ للنبيِّ ﷺ بـ(يا محمَّد) وبـ(ابْنَ عَبْدِ المطَّلب)، ولم ينادِه بالنبوَّةِ ولا بالرسالة! إمَّا لأنَّهُ لم يؤمنْ بَعْدُ؛ كما قلناه. وإمَّا لأنَّهُ باقٍ على جَفَاءِ أهلِ الباديةِ والأعراب؛ إذْ لم يتأدَّبْ بَعْدُ بشيء من آداب الشرع، ولا عَلِمَ ما يجبُ عليه مِنْ تَعْزِيرِ النبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وتوقيره؛ فإنّ اللهَ تعالى قد نهى عن أن ينادَى النبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يا محمَّدُ، حتَّى قال تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾ [النور:٦٣].(١)



الحديث الخامس:

قال مؤلفه رَحِمَهُٱللَّهُ:

٥- **حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ نَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا قَدْ نُهِينَا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ الله ﷺ عَنْ شَيْءٍ، وَكَانَ يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ العَاقِلُ، فَيَسْأَلَهُ، وَنَحْنُ نَسْمَعُ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ، فَقَالَ:**

(١) انظر: المفهم شرح صحيح مسلم (١/ ٧٨) للقرطبي.

يَا مُحَمَّدُ، أَتَى رَسُولُكَ، فَزَعَمَ أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللهَ أَرْسَلَكَ، قَالَ: «صَدَقَ»، قَالَ: فَمَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ؟، قَالَ: «اللهُ»، قَالَ: فَمَنْ خَلَقَ الأَرْضَ؟، قَالَ: «اللهُ»، قَالَ: فَمَنْ نَصَبَ هَذِهِ الجِبَالَ؟، قَالَ: «اللهُ»، قَالَ: فَبِالَّذِي خَلَقَ السَّمَاءَ، وَخَلَقَ الأَرْضَ، وَنَصَبَ هَذِهِ الجِبَالَ؛ آللهُ أَرْسَلَكَ؟، قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِنَا!، قَالَ: «صَدَقَ»، قَالَ: فَبِالَّذِي خَلَقَ السَّمَواتِ، وَخَلَقَ الأَرْضَ، وَنَصَبَ هَذِهِ الجِبَالَ؛ آللهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟، قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: زَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا صَوْمَ شَهْرٍ فِي سَنَتِنَا؟، قَالَ: «صَدَقَ»، قَالَ: فَبِالَّذِي خَلَقَ السَّمَاءِ، وَخَلَقَ الأَرْضَ، وَنَصَبَ هَذِهِ الجِبَالَ؛ آللهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟، قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: زَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا الحَجَّ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا!، قَالَ: «صَدَقَ»، قَالَ: فَبِالَّذِي خَلَقَ السَّمَاءِ، وَخَلَقَ الأَرْضَ، وَنَصَبَ هَذِهِ الجِبَالَ؛ آللهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟، قَالَ: «نَعَمْ»، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ، لا أَزِيدُ عَلَيْهِ شَيْئًا، وَلا أَنْقُصُ مِنْهُ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنْ صَدَقَ دَخَلَ الجَنَّةَ».

التخريج:

هذا حديث صحيح رواه البخاري ومسلم[1].

الشَّرح

قول أنس: «كنا قد نُهينا» يعني في القرآن كما في رواية مسلم، نهينا في القرآن، يعني قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُوا۟ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [المائدة:١٠١]. وهذا تأديب من الله تعالى لعباده المؤمنين، ونهي لهم عن أن يسألوا عن أشياء مما

(١) أخرجه المؤلف في المصنف (٣٠٣١٨)، والبخاري (١٨٩١)، ومسلم (١٢).

لا فائدة لهم في السؤال والتنقيب عنها؛ لأنها إن أظهرت لهم تلك الأمور ربما ساءتهم وشق عليهم سماعها. وقوله: ﴿وَإِن تَسْـَٔلُوا۟ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ﴾ [المائدة:١٠١] أي: وإن تسألوا عن هذه الأشياء التي نهيتم عن السؤال عنها حين ينزل الوحي على الرسول تبين لكم، وذلك على الله يسير. ثم قال ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا﴾ أي: عما كان منكم قبل ذلك، ﴿وَٱللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾، وقيل: المراد بقوله: ﴿وَإِن تَسْـَٔلُوا۟ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ﴾ أي: لا تسألوا عن أشياء تستأنفون السؤال عنها، فلعله قد ينزل بسبب سؤالكم تشديد أو تضييق وقد ورد في الحديث: «**أعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته**»[1]، ولكن إذا نزل القرآن بها مجملة فسألتم عن بيانها حينئذ، تبينت لكم لاحتياجكم إليها ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا﴾ [المائدة:١٠١] أي: ما لم يذكره في كتابه فهو مما عفا عنه، فاسكتوا أنتم عنها كما سكت عنها. وفي الصحيح، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**ذروني ما تركتم؛ فإنما أهلك من كان قبلكم كثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم**»[2]. وفي الحديث الصحيح أيضا: «**إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدودا فلا تعتدوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تسألوا عنها**»[3]. ثم قال: ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا۟ بِهَا كَٰفِرِينَ﴾ [المائدة:١٠٢] أي: قد سأل هذه المسائل المنهي عنها قوم من قبلكم، فأجيبوا عنها ثم لم يؤمنوا بها، فأصبحوا بها كافرين، أي: بسببها، أي: بينت لهم ولم ينتفعوا بها لأنهم لم يسألوا على وجه الاسترشاد، وإنما سألوا على وجه التعنت والعناد[4].

---

(١) رواه البخاري (٧٢٨٩)، ومسلم (٢٣٥٨) من حديث سعد بن أبي وقاص.

(٢) رواه مسلم (١٣٣٧).

(٣) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٣) عن أبي ثعلبة الخشني به مرفوعا.

(٤) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٢٠٥- ٢٠٧ ت سلامة).

قوله: «**وكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع**». قوله: «العاقل» يعني الذي يسأل عن العلم ولا يسأل عن أشياء أخرى لا داعي لها، فقد كان يأتي أناس من أهل البادية ويسألون الطعام ويسألون عن أمور الدنيا ولا يسالون عن العلم، فكان الصحابة يريدون الذي يسأل مسائل نافعةً، ولذلك إذا جاء الأعرابي العاقل وظنوا أنه سيسأل، أخبر بعضهم بعضًا، فتوافدوا إلى المسجد ليسمعوا المسائل، بل إنهم -كما في بعض الروايات من غير هذا الحديث- يعطون الأعرابي مالًا ليسأل عن مسائل يريدونها، لأن النبي ﷺ، يقبل من الأعراب ويتحملهم.

قـوله: «**آللهُ أرسلك**»، الله بالمـد في أوله لأن الهمزة الأولى همزة الاستفهام دخلت على همزة الوصل وهي الألف اللينة فمدت، ويصح أن تقول: الله أرسلك بدون همزة الاستفهام على معنى الاستفهام، ويصح المد وتحقيق الهمزتين، كما قرئ في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل:٥٩]، فقد قرئ: ﴿ءَآللَّهُ﴾ بعدة وجوه -كما في (الجلالين)-: بِتَحْقِيقِ الهَمْزَتَيْنِ وَإِبْدَال الثَّانِيَة أَلِفًا وَتَسْهِيلهَا وَإِدْخَال أَلِف بَيْن الْمُسَهَّلَة وَالأُخْرَى وَتَرْكه. اهـ

وهذا الحـديث جاء في آخره في صحيح مسلم أنه قـال: وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بني بكـر بن سعد، فهو الحديث الأول نفسه لكنه من رواية: أنس وفيه قال: «**والذي بعثك بالحق لا أزيد عليه شيئا ولا أنقص منه**».

أما أنه لا ينقص فواضح أي لا ينقص من الفرائض، لكن كيف لا يزيد؟ أجاب العلماء عن ذلك، بأنه لا يزيد ما لا يشرع، قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ مراده: أنه لا يزيد على الصلاة المكتوبة والزكاة المفروضة وصيام رمضان وحج البيت شيئًا،

وليس مراده أنه لا يعمل بشيء من شرائع الإسلام وواجباته، غير هذا، وإنما مراده أنه لا يزيد في النوافل، والمراد والله أعلم أنه لشدة التمسك، ولا يعني أنه أقسم أنه لن يتنفل بشيء، ومما يدل على هذا حرصُ الرجل وأنه جاء وافدًا قد تكلف المشاق لذلك وسأل بهذه الأسئلة الدقيقة وأقسم هذه الإقسامات وهذه المناشدة ووفد عن قومه، فدل على أنه حريص على الخير، ومن حرصه قال هذه الكلمة، ومراده المبالغة في التمسك بالشريعة، وليس المبالغةَ أنه لا يزيد من الخير ولذلك قال النبي ﷺ: «**إن صدق دخل الجنة**» والحديث في الصحيحين[1] أي إن صدق أنه لا ينقص منها ولا يزيد ما يشرع دخل الجنة.

من فوائد الحديث:

أفاد منه العلماء فائدةً، وهي أنه من تمسك بالفرائض ولم يقصر فهو من أهل الجنة، وهم المعنيون بالمقتصد في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ۝٣٢ جَنَّـٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [فاطر:٣٢-٣٣]، وهؤلاء كلهم من هذه الأمة الإسلامية، وهم الذي ورثوا الكتاب، قال الحافظ ابن كثير: يقول تعالى: ثم جعلنا القائمين بالكتاب العظيم، المصدق لما بين يديه من الكتب، الذين اصطفينا من عبادنا، وهم هذه الأمة، ثم قسمهم إلى ثلاثة أنواع، فقال: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾، وهو: المفرط في فعل بعض الواجبات، المرتكب لبعض المحرمات، ﴿وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾، وهو: المؤدي للواجبات، التارك للمحرمات، وقد يترك بعض المستحبات، ويفعل

(١) أخرجه البخاري (١٨٩١)، ومسلم (١١).

بعض المكروهات، ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾، وهو: الفاعل للواجبات والمستحبات، التارك للمحرمات والمكروهات وبعض المباحات. قال علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس في الآية قال: هم أمة محمد ﷺ وَرَّثهم الله كل كتاب أنزله، فظالمهم يُغْفَر له، ومقتصدهم يحاسب حسابا يسيرًا، وسابقهم يدخل الجنة بغير حساب. وروى أبو القاسم الطبراني عن عطاء عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ أنه قال ذات يوم: «**شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي**»، قال ابن عباس: السابق بالخيرات يدخل الجنة بغير حساب، والمقتصد يدخل الجنة برحمة الله، والظالم لنفسه وأصحاب الأعراف يدخلون الجنة بشفاعة محمد ﷺ[1]. وهكذا رُوي عن غير واحد من السلف: أن الظالم لنفسه من هذه الأمة من المصطفين، على ما فيه من عوج وتقصير. والصحيح: أن الظالم لنفسه من هذه الأمة وهذا اختيار ابن جرير كما هو ظاهر الآية، وكما جاءت به الأحاديث عن رسول الله ﷺ، من طرق يشد بعضها بعضا، ونحن نورد منها ما تيسر: عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ أنه قال في هذه الآية: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر:٣٢]، قال: «**هؤلاء كلهم بمنزلة واحدة وكلهم في الجنة**». هذا حديث غريب من هذا الوجه وفي إسناده من لم يسمّ، وقد رواه أحمد وابن جرير وابن أبي حاتم[2]، ومعنى قوله: «**بمنزلة واحدة**»، أي: في أنهم من هذه الأمة، وأنهم من أهل الجنة، وإن كان بينهم فرق في المنازل في الجنة.

---

(١) رواه الطبراني في المعجم الكبير (١١/ ح١١٤٥٤) من حديث ابن عباس، وأخرج المرفوعَ أحمد (١٣٢٢٢)، وأبو داود (٤٧٣٩) والترمذي (٢٦٠٤) وصححه ابن حبان (٦٤٦٨) من حديث أنس وإسناده صحيح.

(٢) رواه أحمد (٣/ ٧٨) والطبري (٢٢/ ٩٠).

و عن أبي الدرداء، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «فأما الذين سبقوا فأولئك الذين يدخلون الجنة بغير حساب، وأما الذين اقتصدوا فأولئك الذينيحاسبون حسابا يسيرا، وأما الذين ظلموا أنفسهم فأولئك الذين يحبسون في طول المحشر، ثم هم الذين تلافاهم برحمته، فهم الذين يقولون: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ ۖ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٣٤﴾ ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ﴾ [فاطر:٣٤-٣٥] رواه الإمام أحمد[(١)]، وعن شَقِيق أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود، أنه قال: هذه الأمة ثلاثة أثلاث يوم القيامة: ثلث يدخلون الجنة بغير حساب، وثلث يحاسبون حسابا يسيرا، وثلث يجيئون بذنوب عظام حتى يقول: ما هؤلاء؟ -وهو أعلم تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ- فتقول الملائكة: هؤلاء جاءوا بذنوب عظام، إلا أنهم لم يشركوا بك فيقول الرب عَزَّوَجَلَّ: أدخلوا هؤلاء في سعة رحمتي: وتلا عبد الله هذه الآية: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ [فاطر:٣٢] الآية رواه ابن جرير. وعن عقبة بن صُهْبَان الهُنَائي قال: سألت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن قول الله: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾، الآية، فقالت لي: يا بني، هؤلاء في الجنة، أما السابق بالخيرات فمن مضى على عهد رسول الله ﷺ، شهد له رسول الله ﷺ بالحياة والرزق، وأما المقتصد فمن اتبع أثره من أصحابه حتى لحق به، وأما الظالم لنفسه فمثلي ومثلكم. قال: فجعلت نفسها معنا. رواه الطيالسي[(٢)] وهذا منها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، من باب الهَضْم والتواضع، وإلا فهي من أكبر السابقين

---

(١) رواه أحمد في المسند (٥/ ١٩٨) والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٢٦) والبيهقي في البعث (٦٢) والطبري (٢٢/ ٩٠).

(٢) رواه الطيالسي (١٤٨٩).

بالخيرات؛ لأن فضلها على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام. وقال عبد الله بن المبارك، رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال أمير المؤمنين عثمان بن عفان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾، قال: هي لأهل بدونا، ومقتصدنا أهل حضرنا، وسابقنا أهل الجهاد. رواه ابن أبي حاتم. وعن محمد بن الحنفية قال: إنها أمة مرحومة، الظالم مغفور له، والمقتصد في الجنان عند الله، والسابق بالخيرات في الدرجات عند الله. رواه ابن جرير. وقال أبو الجارود: سألت محمد بن علي -يعني: الباقر- عن قوله: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ فقال: هو الذي خلط عملا صالحا وآخر سيئا.

فهذا ما تيسر من إيراد الأحاديث والآثار المتعلقة بهذا المقام. وإذا تقرر هذا فإن الآية عامة في جميع الأقسام الثلاثة من هذه الأمة، فالعلماء أغبط الناس بهذه النعمة، وأولى الناس بهذه الرحمة. اهـ مختصرًا.

وهذا الحديث الذي معنا في المقتصد الذي لا يزيد على الفرائض ولا ينقص عنها ولا يقترف المحرمات مصرًا عليها، فهذا هو المقتصد، فهو من أهل الجنة، والسابق بالخيرات هو من زاد على الفرائض بفعل النوافل فهو من السابقين السابقين، وأما من نقص من ذلك شيئًا فهو حظه من الإسلام ينقصه، والإسلام فيه الواجب، الذي فيه كمال الإسلام الواجب وفيه المستحب الذي فيه كمال الإسلام المستحب.

والإسلام الواجب هو: الدخول في الإسلام الذي لا يصح دين الإنسان وإيمانه إلا به، وكماله الواجب هو فعل الواجبات وترك المحرمات، وكماله المستحب هو فعل المستحبات وترك المكروهات، فإذا دخل في كماله الواجب دخل في الإيمان فصار مؤمنًا، قد أدى الإيمان الواجب، وبلغ كمال الإيمان الواجب، وكمال الإسلام الواجب والإيمان الواجب هو كمال التوحيد الواجب،

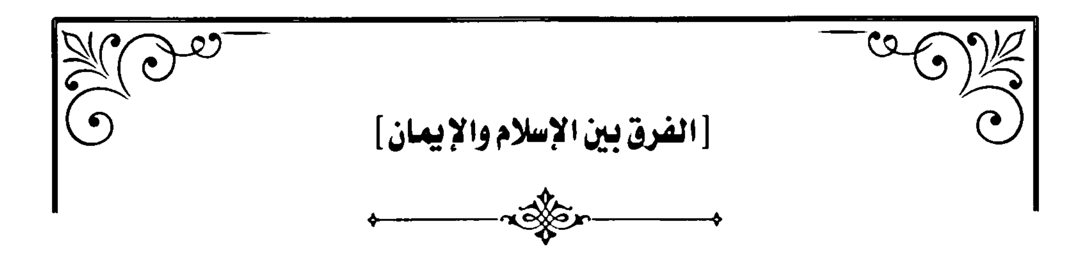
بفعل الفرائض واجتناب المحرمات.

وكمال الإسلام المستحب هو كمال الإيمان المستحب، بأن يزيد على الفرائض بفعل النوافل، فهذه درجة السابقين، جعلنا الله من أهلها.

قوله: **«إن صدق دخل الجنة»**، وفي رواية من حديث طلحة بن عبيد الله: **«أفلح إن صدق»**.

ومن فوائده: أنه يدل على أن هذه الأصول هي فرائض الإسلام التي كان يدعو إليها النبي ﷺ، ولا يدخل الرجل الإسلام إلا بها.





[الفرق بين الإسلام والإيمان]

الحديث السادس:

٦- قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الحُبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَسْعَدَةَ نَا قَتَادَةُ نَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الإِسْلامُ عَلانِيَةٌ، وَالإِيْمَانُ فِي القَلْبِ»، ثُمَّ يُشِيرُ بِيَدِهِ إِلَى صَدْرِهِ: «التَّقْوَى هَاهُنَا، التَّقْوَى هَاهُنَا».

التخريج:

هذا الحديث ضعيف رواه المؤلف في مصنفه وأحمد وأبو يعلى وغيرهم وإسناده ضعيف لضعفٍ في علي بن مسعدة فإنه سيئ الحفظ، والصواب أنه من كلام أنس أو من كلام قتادة وليس من كلام النبي ﷺ، أخطأ فيه علي بن مسعدة، فإما أنه رفع كلام قتادة أو رفع كلام أنس(١)، هذا من حيث الرواية.

---

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٣١٩)، وأحمد (٣/ ١٣٤)، وأبو يعلى (٢٩٢٣)، والعقيلي في الضعفاء (٣/ ٢٥٠)، وابن حبان في المجروحين (٢/ ١١١)، وابن عدي في الكامل (٥/ ٢٠٧)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (١٠٧٦)، والخطيب في موضح الأوهام (٢/ ٢٧٦)، والرافعي في أخبار قزوين (٢/ ٤٠٣، ٢٨٦) من طرق عن علي بن مسعدة الباهلي عن قتادة عن أنس بمثله، وقال ابن حبان في المجروحين (٢/ ١١١): «علي بن مسعدة الباهلي أبو حبيب البصري يروي عن قتادة. كان ممن يخطئ على قلة روايته، وينفرد بما لا يتابع عليه، فاستحق ترك الاحتجاج به بما لا يوافق الثقات من الأخبار. روى عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال: **«كل ابن آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون»**، وعن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ قال: **«الإسلام علانية، والإيمان في القلب، التقوى هاهنا.. التقوى هاهنا»**. أخبرنا بالحديثين جميعا الحسن بن سفيان ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا زيد بن الحباب عن علي بن مسعدة نا قتادة عن أنس». اهـ

وقال عبد الحق الإشبيلي في أحكامه حديث غير محفوظ وأقره الشيخ الألباني، فهو شاذ مرفوعًا.

الشَّرْح

وأما معناه دراية فصحيح، فإن الإسلام أعمال علانية والإيمان أعمال في القلب؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (كتاب الإيمان)[1]: وحقيقة الفرق: أن الإسلام دين، والدين مصدر دان يدين دينًا، إذا خضع وذلَّ، ودين الإسلام الذي ارتضاه الله وبعث به رسله، هو الاستسلام لله وحده، فأصله في القلب، هو الخضوع لله وحده بعبادته وحده دون ما سواه، فمن عبده وعبد معه إلهًا آخرَ، لم يكن مسلمًا، ومن لم يعبده؛ بل استكبر عن عبادته، لم يكن مسلمًا، والإسلام هو الاستسلام لله، وهو الخضوع له، والعبودية له، هكذا قال أهل اللغة: أسلم الرجل إذا استسلم، فالإسلام في الأصل من باب العمل، عمل القلب والجوارح، وأما الإيمان فأصله تصديقٌ وإقرار ومعرفة، فهو من باب قول القلب، المتضمن عمل القلب، والأصل فيه التصديق، والعمل تابع له، فلهذا فسر النبيﷺ الإيمان بإيمان القلب وبخضوعه، وهو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، وفسر الإسلام باستسلام مخصوص، هو المباني الخمس، وهكذا في سائر كلامه يفسر الإيمان بذلك النوع ويفسر الإسلام بهذا، وذلك النوع أعلى، ولهذا قال النبيﷺ: «**الإسلام علانية والإيمان في القلب**»، فإن الأعمال الظاهرة يراها الناس، وأما ما في القلب من تصديق ومعرفة وحب وخشية ورجاء، فهذا باطن، لكن له لوازم قد تدل عليه، واللازم لا يدل إلا إذا كان ملزومًا، ففي حديث عبدالله بن عمرو وأبي هريرة جميعًا أن النبي قال: «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم**»، ففسر المسلم بأمر ظاهر، وهو سلامة الناس منه، وفسر

(١) كما في مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٢٦٣).

المؤمن بأمر باطن، وهو أن يأمنوه على دمائهم وأموالهم، وهذه الصفة أعلى من تلك، فإن من كان مأمونًا سلم الناس منه، وليس كل من سلموا منه يكون مأمونًا، فقد يترك أذاهم وهم لا يأمنون إليه، خوفًا أن يكون ترك أذاهم لرغبة ورهبة، لا لإيمان في قلبه. اهـ

وهذا التفصيل من جهة التفريق بين الإسلام والإيمان؛ لأن الإسلام والإيمان إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، أي إذا اجتمعا في الذكر افترقا في الحكم، وإذا افترقا في الذكر اجتمعا في الحكم، مثل حديث جبريل الطويل سأل فيه عن الإيمان والإسلام والإحسان ففرق بينها في السؤال وأجابه النبي ﷺ بمعانٍ مختلفة، فقال جبريل: «أخبرني عن الإيمان، قال: «أَنْ تُؤْمِنَ بِالله، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَاليَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»، قال صدقت، ثم قال: أخبرني عن الإسلام، قال: «الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله ﷺ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ البَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» متفق عليه[1]، فذكر في تفسير الإيمانِ الاعتقاداتِ القلبيةَ؛ لأن الإيمان بالملائكة أن تعتقد وجودهم، وما تعرفه من أعمالهم وشؤونهم، وكذا الإيمان بالقدر: أن تعتقد وجوبه وأن الله كتبه وقدره، والتسليم له، وكذا الكتب والبعث واليوم الآخر، فهي أعمال قلبية، وكذلك الإيمان بالرسل السابقة، أن تعتقد أنهم كانوا رسلًا لله أرسلهم الله برسالته، إلى آخره فهي أعمال وأقوال قلبية.

ثم قال: «أخبرني عن الإسلام»، فأخبره النبي ﷺ بقوله: «الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله ﷺ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ

(١) أخرجه البخاري (٤٧٧٧)، ومسلم (٨) من حديث أبي هريرة.

رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ البَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، فهنا ذكر الأعمال الظاهرة وهذه الأعمال من الإيمان بالله بحقيقتها، والذي أمر بها هو الله عَزَّوَجَلَّ، وهو الذي شرعها، وهي عبودية له وإخبات له وطاعة له فهي من الإيمان بالله، ففي هذا الحديث فرّق بين الإسلام والإيمان؛ لأن الإيمان باطن في القلب، والإسلام في الظاهر، فلما ذكرا جميعًا افترقا؛ لأن لكل منهما معنى هو به أخص من الآخر؛ لكن لما أفردهما النبي ﷺ في أحاديث أخرى فسر أحدهما بالآخر لشموله له في الجملة ومنها حديث ابن عمر في الصحيحين قال ﷺ: «بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ البَيْتِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ وحَجِّ البيت مَنِ استطاعَ إليه سبيلًا»[1]، فذكر الأعمال الظاهرة، وفي حديث ابن عباس في الصحيحين لما ذكر الإيمان ذكر هذه الأعمال الظاهرة أيضًا قال ابن عباس: إن وفد عبد القيس قالوا: يا رسول الله مرنا بأمر فصل نعمل به ونأمر به من وراءنا، قال: «آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ الإِيمَانِ بِاللهِ، ثُمَّ فَسَّرَهَا لَهُمْ: شَهَادَةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَأَنْ تُؤَدُّوا إِلَيَّ خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ، وَأَنْهَى عَنْ: الدُّبَّاءِ وَالحَنْتَمِ وَالمُقَيَّرِ وَالنَّقِيرِ»[2]. ففسّر الإيمان بالأعمال الظاهرة، فدل على أنه إذا أفرد فإنه بمعنى الإسلام، وإن ذكرا مقترنين فهناك فرقٌ ينبغي أن يراعى.

ومن هذا المعنى قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات:٣٥-٣٦]. والفرق بين هذين الوصفين هو: أن الإخراج كان في الذين خرجوا ونجوا وهو لوط وبناته، وهم المؤمنون حقًا، وأما امرأته لما كانت خائنة لهم بالكفر فلم تنجُ فما أخرجت معهم، كما قال تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰلُوطُ إِنَّا

(١) أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٦).
(٢) أخرجه البخاري (٥٢٣)، ومسلم (١٧).

رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيۡكَۖ فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمۡۚ إِنَّ مَوۡعِدَهُمُ ٱلصُّبۡحُۚ أَلَيۡسَ ٱلصُّبۡحُ بِقَرِيبٖ﴾ [هود:٨١]، فالإخراج كان للمؤمنين حقًا، قال ﴿فَأَخۡرَجۡنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الذاريات:٣٦]، ثم وجه الكلام للقرية المعذبة فقال: ﴿فَمَا وَجَدۡنَا فِيهَا غَيۡرَ بَيۡتٖ مِّنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [الذاريات:٣٦] وهو بيت لوط عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ فهم مسلمون في الجملة، بما فيهم المرأة في الظاهر؛ ولما كانت المرأة في الظاهر مسلمة وفي الباطن كانت كافرة، أجري الحكم على البيت حكم الظاهر، فقال: ﴿فَمَا وَجَدۡنَا فِيهَا غَيۡرَ بَيۡتٖ مِّنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [الذاريات:٣٦]، وأما في الإخراج فقال: ﴿مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾، لأن الناجين كلهم مؤمنون، وهم نوح وبناته، وقد بين الله كفر هذه المرأة وخيانتها لزوجها في الدين حيث أظهرت الإيمان وأبطنت الكفر كما قال تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱمۡرَأَتَ نُوحٖ وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖۖ كَانَتَا تَحۡتَ عَبۡدَيۡنِ مِنۡ عِبَادِنَا صَٰلِحَيۡنِ فَخَانَتَاهُمَا﴾ [التحريم:١٠]. أي خانتاهما بالكفر وليس بالفاحشة فإنه لم تزني امرأة نبي قط؛ إنما خيانتهما لهما بالكفر، فدل على أنها في الظاهر مسلمة فهي خائنة في الباطن كافرة، فحكم على البيت أنه بيت مسلم، لظاهر أعمال أهله فدل ذلك على أن الإسلام علانية والإيمان بالقلب، فهذا الفرق لما جاء ذكر الإيمان والإسلام مقترنين.

ومن هذا الباب التفريق بين الإيمان التام الكامل المطلق ومطلق الإيمان الذي بمعنى الإسلام كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔاۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ﴿١٤﴾ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾ قُلۡ أَتُعَلِّمُونَ ٱللَّهَ بِدِينِكُمۡ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ﴿١٦﴾ يَمُنُّونَ عَلَيۡكَ أَنۡ أَسۡلَمُواْۖ

قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم ۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الحجرات:١٤-١٧]، فالأعراب هنا جاءوا مسلمين مستسلمين مع تقصيرهم بحقوق عظيمة من شرائع الإيمان وهو الهجرة والنصرة فهم إلى الآن لم يستقر الإيمان التام في قلوبهم، فلما جاءوا وأسلموا قالوا: آمنا، وليس حقيقة الإيمان المطلق الكامل، فلما ادّعوا الإيمان لأنفسهم بهذا الاسم وظنوا أنهم استحقوا ذلك، رد الله عليهم فقال: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات:١٤]، ثم ذكر المؤمنين حقًا فقال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات:١٥]، وقد يأتي الإيمان والمراد به الإسلام وقد يأتي ويراد به الإيمان التام، فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات:٩-١٠] فذكرهم الله بوصف الإيمان مع كونهم متقاتلين وذكر أنهم إخوة، والتقاتل بين المسلمين من أعظم الفجور؛ بل سماه النبي ﷺ كفرًا، بقول فيما صح عنه: «**لا ترجعوا بعدي كفرًا يضرب بعضكم رقاب بعض**»، متفق عليه[(١)].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء:٩٢]، وبين النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن المراد كونها مسلمة في الظاهر فعن معاوية بن الحكم السلمي قال قلت: يا رسول الله، جارية لي صككتها صكة. فعظم ذلك على

(١) أخرجه البخاري (١٢١)، ومسلم (١١٨).

رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقلت: أفلا أعتقها، قال: «ائتني بها»، قال: فجئت بها قال: «أين الله؟» قالت: في السماء. قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة»[1].

ومن الثاني وهو الإيمان المطلق الكامل: قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ [الأنفال:٢-٤]، وقال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ﴾ [المؤمنون:١-٤] الآياتِ.

فذكر الإيمان في صفات هؤلاء المؤمنين الكمل، ولكن قد يأتي الوصف والمراد به الإسلام وليس المراد به الإيمان التام، بل المراد به مطلق مسمى الإيمان الذي هو بمعنى الإسلام، الذي هو أقل من درجة الإيمان التام كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ ﴾ [النساء:٩٢]، فليس المراد بتحرير الرقبة المؤمنةِ المؤمنةَ التامةَ الإيمان، التي فيها تلك الصفات التي ذكرها الله بقوله: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنفال:٢] إلى آخره، بل فسره النبي ﷺ للأعرابي بأصل الإيمان، فقال لها: «من أنا؟»، قالت: أنت رسول الله، قال: «أين الله؟» قالت: في السماء، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة»، فقد امتحنها بالإقرار ظاهرًا بالنبوة والتوحيد فقط، امتحنها بما يثبت أنها مسلمة دون النظر في أنها من المؤمنين الأتقياء الكاملي الإيمان. فدل على أن مسمى الإيمان أو مطلق الإيمان يكفي، إذا لم يظهر ما يناقضه، وهذا يدل على أنه

---

(١) رواه مالك في الموطأ، ومسلم (٥٣٧٩)، وأبو داود (٣٢٨٤).

قد يطلق الإيمان على الإسلام أي ما يدخل به الإنسان في الإسلام، وقد يطلق على ما هو الإيمان الكامل، مثل حديث «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»[١]، أي كمال الإيمان الواجب، فالوصف الذي قال الله: ﴿**قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ۝ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ۝ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ**﴾ [المؤمنون:١-٥]. فهم حافظون لفروجهم من الزنى والنظر المحرم، أي: والذين قد حفظوا فروجهم من الحرام، فلا يقعون فيما نهاهم الله عنه من زنى أو لواط، فهذه صفة المؤمن الكامل الإيمان الواجب، هو الذي لا يزني فلذلك قال ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»، فليس هذه صفة المؤمن الكامل، ولكنه لا يخرج به من الإسلام العام، والدليل أنه مؤمن مسلم أنه يحد حد الزنى، ولو تاب من معصيته، ولو كان كافرًا لقتل بحدّ الردة، وإن تاب قبلت توبته، لقوله ﷺ: «**من بدل دينه فاقتلوه**»[٢]، فإذا كان المسلم الزاني المحصن يرجم ويصلى عليه كالمسلمين، دل على أنه لم يكفر بذلك، فإن النبي ﷺ لما رُجمت المرأة الزانية صلّى عليها، ولما رُجم ماعز صلى عليه، والزاني يرجم حتى ولو تاب، وغير المحصن يجلد، فدل ذلك على أنه يحد حد المعصية بالرجم للمحصن والجلد لغير المحصن؛ لتعلق الحكم بالفعل، وأما المرتد فتقبل توبته إن تاب، وإنما اختلف العلماء في الزنديق بخصوصه، لعدم اليقين من توبته، والحدود كفارات، ولو لم يتب في قول جمهور أهل السنة، كما صح عن النبي ﷺ، كما في حديث عبادة بن الصامت، قال: كنا مع رسول الله ﷺ في مجلس، فقال: «**تبايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئا، ولا تزنوا، ولا تسرقوا، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق، فمن وفي منكم**

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠١٧) عن ابن عباس.

فأجره على الله، ومن أصاب شيئا من ذلك فعوقب به فهو كفارة له، ومن أصاب شيئا من ذلك فستره الله عليه، فأمره إلى الله، إن شاء عفا عنه، وإن شاء عذبه»[١].

وهذا يدل على أن الزاني يحد حد معصية وليس حد ردة، والفرق أنه حتى لو تاب فإنه يرجم، ولو كان الزنى ردة فإنه إذا تاب تقبل توبته، كرجل كفر وسب الله وسب الدين ثم تاب وأسلم فإنه تقبل توبته، وهذا فرق ما بين الحد للمعصية وبين الردة، أن المرتد تقبل توبته إلا في قضية واحدة، وهي من سب الرسول ﷺ؛ فإنه تعلق بها حقان حق لله وهو حد الردة بسب الرسول ﷺ، فيزول بالتوبة وحق للرسول ﷺ، وهو مقتضى السب، وهو القتل، ولو تاب وأناب، فيقام الحد على من تكلم في الرسول ﷺ ولو تاب، وليس ذلك لأنه باق على ردته، بل لحق الرسول ﷺ، فلو سب رجل الرسول ﷺ فقد ارتد فإن تاب وأسلم وحسن إسلامه وصار من صالح المؤمنين فإنه تضرب عنقه حدًا لحق الرسول ﷺ، وكذا من زنى وتاب وأناب وصار من صالح المؤمنين ومن الأبرار فإنه يرجم حدًا، وكما لو أن القاتل قتل شخصا فحقه القصاص إذا لم يعفُ الأولياء وإن كان بارًا صالحًا تائبًا ومنيبًا إلى الله عَزَّوَجَلَّ فإنه تضرب عنقه لحق الأولياء، لا للردة.

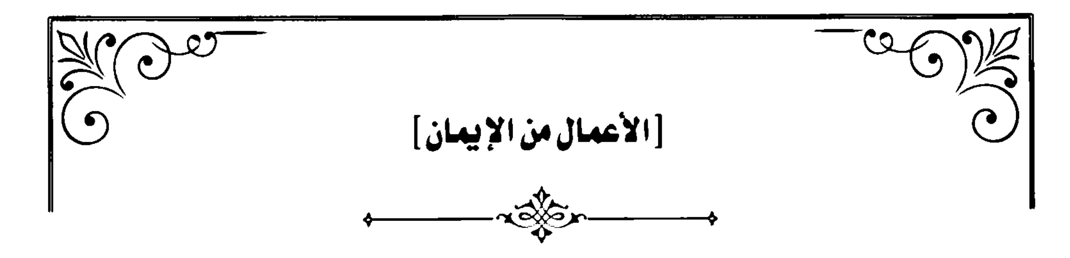
ومقصودنا هنا بهذا التفصيل هو التفريق بين ما ينقض أصل الإيمان وما ينقص الإيمان، فلما فرق أنس في هذا الحديث بقوله: «**الإسلام علانية والإيمان في القلب**»، أراد هذا الفرق بين الإسلام والإيمان عند ذكرهما مقترنين.

---

(١) رواه البخاري (١٨)، ومسلم (١٧٠٩) وأما حديث: «وما أدري الحدود كفارات لأهلها أم لا»، فغير صحيح وهو معارض بهذا الحديث الصحيح، أورده البخاري في تاريخه الكبير (١/ ٥٣) مرسلًا ومسندًا، وقال عن المرسل: هو أصح، ولا يثبت هذا عن النبي ﷺ؛ لأن النبي ﷺ قال: «**الحدود كفارة**».

وقوله: «ثم يشير بيده إلى صدره: «التقوى هاهنا، التقوى هاهنا» يعني مقرها في القلب وأصل التقوى وسببها -وهو الإيمان- محله في القلب ثم يظهر ذلك على الجوارح، لتلازم ما بين القلب والجوارح.





[الأعمال من الإيمان]

الحديث السابع:

٧- قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ المِقْدَامِ نَا أَبُو هِلالٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا إِيْمَانَ لِمَنْ لا أَمَانَةَ لَهُ».**

التخريج:

هذا الحديث صحيح وإسناده حسن أخرجه الإمام أحمد وصححه ابن حبان وعنده زيادة: «**وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَهْدَ لَهُ**»(١).

مناسبة الحديث للكتاب:

مناسبة الحديث للكتاب أنه دليل على أن الأمانة من الإيمان، وحفظ الأمانة -وهو عمل- من الإيمان كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون:١] إلى قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ﴾ [المؤمنون:٨]، فإنَّ هذه من صفات المؤمنين، لكن الآية في صفة الإيمان المطلق وهو الكامل التام، وهناك فرق بين الإيمان المطلق ومطلق الإيمان، فقد تجد في النصوص إطلاق الإيمان على بعض الفسقة من المسلمين مثل قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات:٩]، فسماهم المؤمنين وهم يقتتلون، مع أنه قال في الحديث الآخر:

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (١٢٥٦٧)، والبزار في مسنده (٧١٩٦)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠/ ١٠٥٥٣)، وصححه ابن حبان (١٩٤)، وصححه الألباني.

«**لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**» متفق عليه[١]، فسمى تقاتل المؤمنين كفرًا، وهنا سماهم مؤمنين وهم يقتتلون، وكلام الله لا يتناقض وكلام رسوله ﷺ لا يتناقض، وإنما قوله ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ﴾ [الحجرات:٩] يعني من المسلمين، فالمراد به الإسلام، ولذلك قال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات:١٠]، يعني إن المسلمين إخوة في الدين، كما قال ﷺ: «**الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ**» متفق عليه[٢]. فهنا قال: «**لا إيمان لمن لا أمانة له**»، أي لا إيمان تام، لمن لا أمانة له، وليس المعنى لا إسلام له وأنه كافر، ليس هذا مراده، كما في حديث: «**آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ**» متفق عليه[٣] فهذه من خصال النفاق وليس المعنى النفاق الأكبر، ولذلك قال العلماء: هذه شعب النفاق الأصغر الذي لا تخرج من الملة، كما في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال قال رسول الله ﷺ: «**من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بغزو مات على شعبة من النفاق**» رواه مسلم[٤]، فالنفاق شعب كما أن الإيمان شعب، هي بضع وسبعون كما أخبر النبي ﷺ.

وهنا قال: «**لا إيمان لمن لا أمانة له**»، أي لا إيمان كامل لمن لا أمانة له، ويعني الإيمان المذكور في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال:٢]، وقوله ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ﴾ [المؤمنون:١-٢]، إلى آخره، فالمراد بهذا الحديث الإيمان المطلق التام، أما مطلق الإيمان أي مجرد اسم

(١) أخرجه البخاري (١٢١)، ومسلم (٦٥)، واللفظ للبخاري.
(٢) أخرجه البخاري (٢٤٤٢)، ومسلم (٢٥٦٤).
(٣) أخرجه البخاري (٣٣)، ومسلم (٥٩).
(٤) أخرجه مسلم (١٩١٠).

الإيمان، فيقع على كل مسلم، كما في الحديث عن النبي ﷺ: «**أقول: يا رب أمتي أمتي، فيقول: انطلق فأخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة أو خردلة من إيمان فأخرجه**»[1]، هذا الحديث ينطبق على المؤمن مطلق الإيمان وهو الذي يكون عنده أصل الإيمان، وليس كامل الإيمان كما في حديث عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال: «**لا يدخل النار من كان في قلبه ذرة من إيمان**»[2] وليس المراد البراءة التامة من النار، فإن هذه البراءة لأهل الإيمان الكامل، قال الترمذي: قال بعض أهل العلم في تفسير هذا الحديث: «**لا يدخل النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان**»، إنما معناه لا يخلد في النار، وهكذا روي عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ، قال: «**يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان**»[3]، وقد فسر غير واحد من التابعين هذه الآية: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [آل عمران:١٩٢]، فقال من تخلد في النار فقد أخزيته. اهـ

وقوله: «**ولا دين لمن لا عهد له**» مثله؛ لأن الإيمان والدين والإسلام معاني لشيء واحد، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩]، ويدل على ذلك أن النبي ﷺ قال في حديث جبرائيل: «**هذا جبريل جاءكم يعلمكم دينكم**»، فجعل الدين هو الإسلام والإيمان والإحسان، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: لفظ الإيمان إذا أطلق في القرآن والسنة يراد به ما يراد بلفظ البر، وبلفظ التقوى، وبلفظ الدين[4].

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥١٠).

(٢) رواه الترمذي (١٩٩٩) وقال هذا حديث حسن صحيح غريب صحيح.

(٣) رواه الترمذي (٢٥٩٨) وأصله في البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣).

(٤) الإيمان الكبير لابن تيمية (ص:١٠٣)، وكما في مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ١٠).

فقوله: «**لا إيمان لمن لا أمانة لهولا دين لمن لا عهد له**»، هو عبارة لمعنى واحد، يعني ولا دين تام لمن لا عهد له، فليس هنا الدين غير الإيمان بل المراد واحد، وإنما بلاغة نبوية، والذين يفرقون بين الدين والإيمان مطلقًا، هم كثير من المرجئة، فإنهم يجعلون الأعمال من الدين كشرائع، وليست من الإيمان، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهذا هو المعروف من أقوالهم التي يقولونها عن أنفسهم: ولم أر أنا في كتاب أحد منهم أنه قال: الأعمال ليست من الدين، بل يقولون: ليست من الإيمان وكذلك حكى أبو عبيد عمّن ناظره منهم، فإن أبا عبيد وغيره يحتجون بأن الأعمال من الدين، فذكر قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]، أنها نزلت في حجة الوداع، قال أبو عبيد: فأخبر أنه إنما كمل الدين الآن في آخر الإسلام في حجة النبي ﷺ، وزعم هؤلاء أنه كان كاملًا قبل ذلك بعشرين سنة، من أول ما نزل عليه الوحي بمكة، حين دعا الناس إلى الإقرار! حتى قال: لقد اضطر بعضهم حين أدخلت عليه هذه الحجة، إلى أن قال: إن الإيمان ليس بجميع الدين ولكن الدين ثلاثة أجزاء: الإيمان جزء! والفرائض جزء! والنوافل جزء! قلت: هذا الذي قاله هذا هو مذهب القوم، قال أبو عبيد: وهذا غير ما نطق به الكتاب، ألا تسمع إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩]، وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران:٨٥]، وقال: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]، فأخبر أن الإسلام هو الدين برمته، وزعم هؤلاء أنه ثلث الدين! قلت: إنما قالوا: إن الإيمان ثلثٌ، ولم يقولوا: إن الإيمان ثلث الدين، لكنهم فرقوا بين مسمى الإيمان ومسمى الدين، فقد يحكى عن بعضهم أنه يقول ليستا من الدين ولا يفرق بين اسم الإيمان والدين، ومنهم من يقول: بل كلاهما من الدين، ويفرق بين اسم الإيمان واسم الدين. اهـ[1]

---

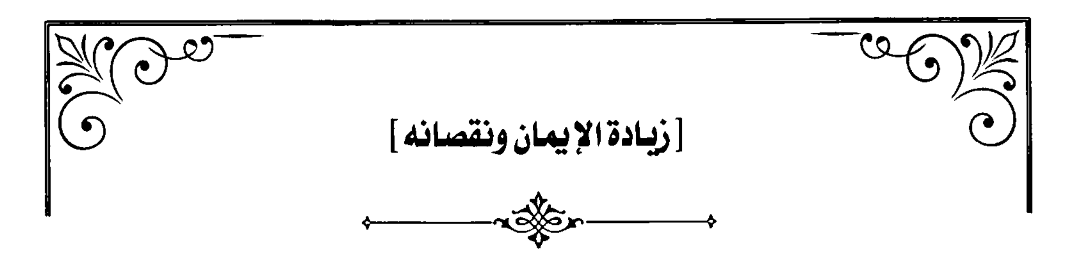
(١) الإيمان الكبير، لابن تيمية (ص: ١٢٠).

والمـراد لا إيمان تام -التمام الواجب- لمن لا أمـانة له، ولا دين تـام -التمام الواجب- لمن لا عهد له، وليس المعنى أنه كـافر، فهذا الـذي يفرق فيه العلماء في بعض المواضع بين الإسلام والإيمان، فالمقصود بالإيمان هنا: مطلق الإيمان لا الإيمان المطلق.

والمقصود هنا أن من نفى عنه الرسول اسم الإيمان أو الإسلام فلابد أن يكون قد ترك بعض الواجبات فيه وإن بقي بعضها؛ ولهذا كان الصحابة والسلف يقولون: إنه يكون في العبد إيمان ونفاق، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1].



(١) الإيمان، لابن تيمية (ص:٢٣٨).



[زيادة الإيمان ونقصانه]

الحديث الثامن:

٨- قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ نَا عَوْفٌ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو بْنِ هِنْدٍ الجَمَلِيِّ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: الإِيْمَانُ يَبْدَأُ لُمْظَةً بَيْضَاءَ فِي القَلْبِ، فَكُلَّمَا ازْدَادَ الإِيْمَانُ ازْدَادَتْ بَيَاضًا حَتَّى يَبْيَضَّ القَلْبُ كُلُّهُ، وَإِنَّ النِّفَاقَ يَبْدَأُ لُمْظَةً سَوْدَاءَ فِي القَلْبِ، فَكُلَّمَا ازْدَادَ النِّفَاقُ ازْدَادَتْ حَتَّى يَسْوَدَّ القَلْبُ كُلُّهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَوْ شَقَقْتُمْ عَنْ قَلْبِ مُؤْمِنٍ وَجَدْتُمُوهُ أَبْيَضَ القَلْبِ، وَلَوْ شَقَقْتُمْ عَنْ قَلْبِ مُنَافِقٍ وَجَدْتُمُوهُ أَسْوَدَ القَلْبِ.

التخريج:

هذا الإسناد ضعيف فيه انقطاع عبد الله الجملي -وهو بن عمرو بن هند- لم يلقَ عليًا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه المؤلف في (مصنفه) وابن المبارك في الزهد وأبو عبيد في (الإيمان) والبيهقي في (الشعب) وغيرهم، وإنما هو أثر مشهور عندهم عن علي، والحديث يوافق النصوص[1].

---

(١) وأخرجه في المصنف (٣٠٣٢١)، وابن المبارك في الزهد (١٤٤٠)، وأبو عبيد في الإيمان (ص:١٨)، وفي غريب الحديث (٣/ ٤٦٠)، وأبو بكر الخلال السنة، وابن بطة الإبانة الكبرى (٢/ ٨٤١-٨٤٢/ ١١٢٢)، واللالكائي في أصول الاعتقاد (٥/ ١٠١٢/ ١٧٠١)، والبيهقي شعب الإيمان (٣٧) من طريق عوف عن عبد الله بن عمرو بن هند الجملي عن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بنحوه.

مناسبة الأثر للكتاب:

مناسبة الأثر للكتاب أن فيه الدلالة على زيادة الإيمان ونقصانه، وقول السلف بذلك، قال القرطبي: وفيه حجة على من أنكر أن يكون الإيمان يزيد وينقص، ألا تراه يقول: كلما ازداد الإيمان ازدادت اللمظة حتى يبيض القلب كله، وكذلك النفاق يبدو لمظة سوداء في القلب كلما ازداد النفاق أسود القلب حتى يسود القلب كله[1]، وهذا نقص في الإيمان، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعۡمَةٗ﴾ [الحجرات:٧-٨]. والإيمان نور في القلب، كما قال ﴿أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورٗا يَمۡشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيۡسَ بِخَارِجٖ مِّنۡهَاۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلۡكَٰفِرِينَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأنعام:١٢٢]، فهو نور يقذف في قلب المؤمن فيحيا ويمشي بين الناس ونوره في قلبه وله آثار عليه، وآثار على بصيرته؛ ويورث فرقانا في قلبه يفرق فيه بين الحق والباطل، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا﴾ [الأنفال:٢٩] وشرطه تقوى الله، وتقوى الله إيمانٌ.

الشرح

قوله: «يبدأ لمظة»: بالضم مثل النكتة من البياض، ووقع في (المصنف) للمؤلف: «ثم نقطة»، قال البيهقي: واللمظة هي الذوقة، وهو أن يلمظ الإنسان بلسانه شيئًا يسيرًا: أي يتذوقه فكذلك القلب يدخله من الإيمان شيء يسير، ثم يتسع فيه فيكثر. اهـ وفي تفسير القرطبي: قال الأصمعي: اللمظة مثل النكتة ونحوها من

---

(١) تفسير القرطبي (٤/ ٢٨٠).

البياض؛ ومنه قيل: فرس ألمظ، إذا كان بجحفلته شيء من بياض. والمحدثون يقولون لمظة بالفتح. وأما كلام العرب فبالضم؛ مثل شبهة ودهمة وخمرة[(١)].

فقول علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**الإيمان يبدأ لمظة بيضاء في القلب**»، يعني أن الإيمان يبدأ صغيرًا ثم يكبر، شيئًا فشيئًا، وهكذا، ولذلك هرقل لما سأل أبا سفيان عن النبي ﷺ، ثم قال: «وسألتك أشراف الناس اتبعوه أم ضعفاؤهم فذكرت أن ضعفاءهم اتبعوه وهم أتباع الرسل، وسألتك أيزيدون أم ينقصون فذكرت أنهم يزيدون وكذلك أمر الإيمان حتى يتم، وسألتك أيرتد أحد سخطة لدينه بعد أن يدخل فيه فذكرت أن لا وكذلك الإيمان حين تخالط بشاشته القلوب» الحديث، متفق عليه[(٢)]، قوله: «وكذلك أمر الإيمان»، يعني يبدأ قليلًا ثم يكثر، ثم قال: «وسألت هل يرتد أحد منهم سخطة لدينه فأخبرت أن لا، وكذلك حلاوة الإيمان»، يعني لو وجده لا يرتد سخطة لدينه، قد يفتن ويعذب حتى يرتد لكن ليس سخطة لدينه إنما لأجل التعذيب الذي تعرض له.

قوله: «**كلما ازداد الإيمان ازدادت بياضًا، حتى يبيض القلب كله، والذي نفسي بيده لو شققتم عن قلب مؤمن وجدتموه أبيض القلب**»، ليس المقصود أنه يصبح قطعة بيضاء، لكن مقصوده نور الإيمان في القلب، الذي يظهر على وجه المؤمن، فتجد للمؤمن نورًا في وجهه، وليس كوجه المنافق المظلم! مع أن المنافق قد يكون أبيض اللون إلا أنه مظلم القلب، لا بهاء له، فهو مظلم خافت النور، خاسف النور، والمؤمن قد يكون أسود البشرة إلا أنه منوّر القلب والوجه، فيه نور القرآن والإيمان، وهذا مراد علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما أنه يظهر على وجوههم نورهم كذلك تظهر

---

(١) تفسير القرطبي (٤/ ٢٨٠).

(٢) رواه البخاري (٧، ٥١، ٢٩٤١)، ومسلم (١٧٧٣) من حديث ابن عباس.

آثاره في قلوبهم، وبضده المنافق، فإن النفاق يبدأ لمظة سوداء، أي نقطة في القلب وكلما ازداد النفاق ازدادت حتى يسود القلب كله نعوذ بالله. وهذا مثل حديث حذيفة وحديث أبي هريرة، أما حديث حذيفة فرواه مسلم عن أبي خالد سليمان بن حيان عن سعد بن طارق عن ربعي عن حذيفة عن النبي ﷺ قال: «**تُعْرَضُ الفِتَنُ عَلَى القُلُوبِ كَالحَصِيرِ عُودًا عُودًا، فَأَيُّ قَلبٍ أُشْرِبَهَا، نُكِتَ فِيهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، وَأَيُّ قَلبٍ أَنْكَرَهَا، نُكِتَ فِيهِ نُكْتَةٌ بَيْضَاءُ، حَتَّى تَصِيرَ عَلَى قَلبَيْنِ، عَلَى أَبْيَضَ مِثْلِ الصَّفَا فَلَا تَضُرُّهُ فِتْنَةٌ مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ، وَالآخَرُ أَسْوَدُ مُرْبَادًّا كَالكُوزِ، مُجَخِّيًا لَا يَعْرِفُ مَعْرُوفًا، وَلَا يُنْكِرُ مُنْكَرًا، إِلَّا مَا أُشْرِبَ مِنْ هَوَاهُ**»، قَالَ أَبُو خَالِدٍ: فَقُلتُ لِسَعْدٍ: يَا أَبَا مَالِكٍ، مَا أَسْوَدُ مُرْبَادٌّ؟ قَالَ: «شِبه البَيَاضِ فِي سَوَادٍ»، قَالَ: قُلتُ: فَمَا الكُوزُ مُجَخِّيًا؟ قَالَ: «مَنْكُوسًا»[1]. والفتن الذنوب من الكبائر والشكوك والبدع، والشبهات، تعرض على القلب، «**كعرض الحصير عودًا عودًا، فأيما قلب أشربها**» أي قبلها وتمكنت منه ولم يتب منها «**نكت فيه نكتة سوداء**» وهي ظلمة الذنب، «**وأيما قلب أنكرها**»، إما بأن لم يقبلها أصلًا، وأما تاب منها إذا وقعت فيه؛ لأنه إذا وقع في الذنب وقع أثره على القلب، «**وأيما قلب أنكرها نكت فيها نكتة بيضاء**»، نكتة نور الإيمان، أو نور التوبة، والتوبة من الإيمان، فإنها حسنة ماحية لآثار الذنب، فإذا تاب ونزع زاد الإيمان، ونكت فيه نكتة بيضاء، «**حتى تعود القلوب على قلبين أسود مربادا كالكوز مجخيًا**»، نعوذ بالله، وهذا هو الذي يقول عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأنه يسودّ به القلب، وقوله ﷺ: «**أبيض كالصفا**» يعني الحجر الصُلب الأبيض أو الصُّلب الأملس، لا تضره الفتن، فإن له صلابة في وجه الفتن وليس قسوة عن ذكر الله، وفيه صفة أخرى وهي البياض، قال النووي: قال القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ:

(١) أخرجه مسلم (١٤٤).

ليس تشبيهه بالصفا بيانًا لبياضه، لكن صفة أخرى لشدته على عقد الإيمان وسلامته من الخلل، وأن الفتن لم تلصق به ولم تؤثر فيه كالصفا وهو الحجر الأملس الذي لا يعلق به شيء[١]. فهو أبيض كالصفا لا تضره فتنة ما دامت السماوات والأرض، ما دام هكذا، فكلما جاءت الفتنة قابلها بالطاعة لله فلا تضره الفتن، ولذلك أرشد النبي ﷺ في زمان الفتن بالعبادة، فقال: «**العبادة في الهرج كهجرة إلي**»[٢].

والمقصود من هذا الحديث بيان أن الإيمان يزيد وينقص، وأنه يؤثر في القلب، وأن الإيمان في القلب، وأن التصديق أيضًا يزيد وينقص.

ثم ذكر حديث عبد الله بن مسعود بعده، وهو:

الحديث التاسع:

٩- قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ نَا الأَعْمَشُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مَيْسَرَةَ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الله: إِنَّ الرَّجُلَ لَيُذْنِبُ الذَّنْبَ فَيُنْكَتُ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءَ، ثُمَّ يُذْنِبُ الذَّنْبَ فَتَنْكُتُ أُخْرَى، حَتَّى يَصِيرَ لَوْنُ قَلْبِهِ لَوْنَ الشَّاةِ الرَّبْدَاء.

التخريج:

إسناده صحيح، ورواه أيضًا في (مصنفه) وأبو داود في (الزهد) والبيهقي في (الشعب) وغيرهم[٣]، وعبد الله هو ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

---

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (١٨/ ٣٩٨).

(٢) رواه مسلم (٢٩٤٨) عن معقل بن يسار رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه المؤلف في المصنف (٣٠٣٢٢)، وأبو داود في كتاب الزهد (٢٧١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٢٠٤)، وأبو بكر بن الخلال في السنة (١٦١٩)، وابن بطة في الإبانة الكبرى، وصحح إسناده الشيخ الألباني في تخريجه.

مناسبة الأثر للكتاب:

مناسبته للكتاب أن فيه بيان أثر الأعمال على الإيمان زيادة ونقصًا.

الشَّرح

قوله: «**حتى يصير لون قلبه لون الشاة الربداء**»، يعني إذا لم يسود كاملًا، والشاة الربداء ذات لون بين السواد والغبرة كما في (النهاية)، وفي (القاموس): الربداء المنكرة، ومن المعزة السوداء المنقطة بحمرة. اهـ

فالشاة الربداء هي: الغبراء التي فيها سواد وبياض أو حمرة، والشيء الأربد المنكر، والربداء النعامة، قال أبو عبيد عن أبي عمرو وغيره: الربدة لون بين السواد والغبرة. وقال ابن دريد: الربدة لون أكدر. وقال غيره: هي أن يختلط السواد بكدرة. وقال الحربي: لون النعام بعضه أسود وبعضه أبيض، ومنه أربدّ لونه إذا تغير ودخله سواد[1]، والشاة الربداء من الماعز المنقطة بحمرة.

من فوائد هذه الآثار عن علي وابن مسعود:

فيهما من الفوائد أنهما يدلان على أن السلف يرون أن الأعمال لها أثر في الإيمان زيادةً ونقصانًا، وليس أنها ثمرة فقط كما يقول المرجئة، بل هي جزء منه، والمرجئة يقولون: الأعمال ثمرة للإيمان وليست منه، وهذا غير صحيح بل الإيمان يزيد وينقص والأعمال من الإيمان وجودها يزيده، ووجود الأعمال السيئة ينقصه وهكذا.

فهذان الأثران يبينان أثر الطاعة في الإيمان وأثر المعصية في نقص الإيمان، وهو جادة عقيدة أهل السنة والجماعة أن الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعة

---

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (١٨/ ٤٠٠).

وينقص بالمعصية، نص على ذلك الله عَزَّوَجَلَّ في كتابه قال: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر:٣١]، وقال تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال:٢]، فدل على أن الإيمان يزداد وعلى هذا أجمع السلف، وينقص بالمعصية، واستدل الإمام البخاري بقول الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣] على النقص، فقال: فإذا ترك شيئًا من الكمال فهو نقص. اهـ وصح الأثر عن الصحابة بذلك، فعن عمير بن حبيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أحد أصحاب النبي ﷺ قال: إن الإيمان يزيد وينقص، قالوا: كيف زيادته وكيف نقصانه؟ قال: إذا ذكرنا الله عَزَّوَجَلَّ وسبحناه وحمدناه زاد أو ازداد الإيمان، وإذا غفلنا عن ذكره نقص، كما سيأتي من رواية المصنف قريبًا[١].

وعلى هذا كان السلف والإمام مالك جاءت عنه رواية السكوت في النقصان، لأنه لم يرد فيه النص، فيقول يزيد ويسكت، والرواية المشهورة عند أصحابه أنه يزيد وينقص، لكنه توقف بلفظ النقصان فقال: لا أقول ينقص، هذه رواية عنه، لأنه لم يرد فيه نص في القرآن ولا في السنة بنقصه ووردت الزيادة، لكنه في الرواية الثانية المشهورة أنه يزيد ينقص وأخذ بما جاء عن الصحابة، وأخذ بها أصحابه، وسكوته عن النقص ليس ردًا له؛ بل توقيًا لقولٍ لم يرد فيه نص، وهو توقف في اللفظ فقط، وأما المعنى فلا، فالإجماع القديم على أنه يزيد وينقص، والذين قالوا: لا يزيد ولا ينقص هم المرجئة؛ لأنه عندهم إنما هو التصديق فقط، والتصديق يقولون: إنه شيء واحد، فكيف يزداد؟ كذا قالوا! والصحيح هو قول السلف، بل التصديق يزيد وينقص، فهو على درجات، علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين، فالتصديق

(١) سيأتي رقم (١٤).

درجات، لأنه مبني على العلم، والعلم مبني على مدركات العلم، من المشاهدة أو السمع أو الذوق أو الشم أو الجس، هذه التي يحصل فيها العلم، بالسمع أن يسمع الشيء أو يسمع به ممن يخبر عنه بالشهادة بما يحصل به العلم، فيحصل العلم، ومن ذلك علمنا بالأمم السابقة فإننا لم نرَ منهم أحدًا ولم نسمع أصواتهم، وإنما سمعنا بأخبارهم ورأينا آثارهم مما بقي منها، فحصل لنا العلم بالسماع ورأي الأثر، فآدم عَلَيْهِ السَّلَامُ رأينا آثاره بذريته فوجود ذريته علَمٌ عليه، وسمعنا عن اسمه ووصفه وكيف كان، بالخبر عنه فحصل عندنا علم به، وهو علم لا يقبل الشكَّ في الجملة؛ لكن هناك أشياء أو أخبارٌ تقبل الشك، كقصة ملك من ملوك الدنيا الذين لم يثبت الخبر عنهم بنقل ثابت أو تواتر كسيف بن ذي يزن مثلًا، فهذا حصل عندنا عن قصته أخبار وأنه كذا وكذا، لكن اليقين لم يثبت لنا لأنه لم ينقل بخبر أو بأثر صحيح، وهكذا، فالعلم أو التصديق يزيد وينقص، بما يحف الخبر من الشواهد والأخبار والآثار التي يحصل بها زيادة العلم، فعلم اليقين يحصل بالخبر الصحيح، فإذا حصل عندك الخبر بشيء وصدقتَه فهو علم اليقين، فإذا رأيت الشيء فهو عين اليقين، لأنه أبلغ من السماع من المخبر، كما في الحديث الذي في (المسند) وغيره: **«لَيْسَ الخَبَرُ كَالمُعَايَنَةِ»**(١).

فالمعاينة آثارها في النفس أبلغ من الخبر، فموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ أخبره الله عَزَّوَجَلَّ: أن قومه عبدوا العجل، فلما جاء ورآهم عبدوا العجل غضب غضبًا شديدًا فألقى الألواح، لأنه بلغ به من الغضب أمر عظيم من أثر الرؤية مما هو أبلغ من الخبر الصادق، وهو عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يكذّب أو يشك في خبر الله، فإن الله أخبره عَزَّوَجَلَّ بقوله:

---

(١) أخرجه أحمد (٣١٨٤١)، والبزار في المسند (٥٠٦٢)، والطبراني في المعجم الأوسط (٢٥)، وصححه الألباني في مشكاة المصابيح (٥٧٣٨).

﴿فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنۢ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِيُّ﴾ [طه:٨٥]، فلما رجع ورآهم ألقى الألواح وأخذ برأس أخيه يجره إليه، كيف يلقي الألواح التي كتب الله له فيها التوراة، لأنه بلغ منه الغضب أن نسي نفسه، ونسي الألواح فألقاها فتكسرت.

فالخبرُ علمٌ، وهو علم يقين لا شك فيه إن ثبت، لكنه بالمعاينة أو السماع المباشر ونحو ذلك، يبلغ درجة عين اليقين، كما قال تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ۝٥ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ۝٦ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ۝٧ ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر:٥-٨].

الأول: علم اليقين، ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ۝٥ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾، يعني لو أن عندكم علم اليقين لكأنكم رأيتموها وسوف ترونها، قال البغوي: ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ﴾ أي: علمًا يقينًا، فأضاف العلم إلى اليقين كقوله: ﴿لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾ [الواقعة:٩٥]، وجواب (لو) محذوف، أي: لو تعلمون علمًا يقينًا لشغلكم ما تعلمون عن التكاثر والتفاخر. قال قتادة: كنا نتحدث أن علم اليقين أن يعلم أن الله باعثه بعد الموت. اهـ وفي تفسير الآلوسي: وعلم اليقين بما أعطاه الدليل من إدراك الشيء على ما هو عليه وعين اليقين بما أعطاه المشاهدة والكشف وجعل وراء ذلك حق اليقين، وقال على سبيل التمثيل: علم كل عاقل بالموت علم اليقين، وإذا عاين الملائكة عليهم السلام فهو عين اليقين، وإذا ذاق الموت فهو حق اليقين. اهـ

فهذا العلم الذي حصل بالخبر الثابت عن النبي ﷺ عن الله تعالى أن الجحيم والنار والجنة موجودة حقيقة، ولا شك بذلك، فهو علم يقين، فإذا رأوها رأي العين صار لهم عين اليقين؛ لكن حق اليقين أبلغ من هذا، فحق اليقين أن يمارس الإنسان الشيءَ كما قال تعالى عن أهل الجنة وأهل النار وأنهم فيهما أدركوا حق

اليقين: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴿٨٩﴾ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴿٩٠﴾ فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴿٩١﴾ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٩٢﴾ فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ ﴿٩٣﴾ وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ ﴿٩٤﴾ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾ [الواقعة:٨٨-٩٥] فهذا حق اليقين قد جربوه بما هو فوق العلم أو الرؤية.

فمن سمع بالجنة وصدق فهذا علم اليقين ومن رآها فهو عين اليقين، ومن دخلها وتمتع بها فقد أدرك حق اليقين، نسأل الله أن يجمعنا ووالدينا وإخواننا المسلمين فيها وأن يجعلنا من أهل ذلك، وهكذا الإيمان والتصديق، يتفاوت، ومن ذلك قول إبراهيم فيما حكى الله عنه: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة:٢٦٠] فهو مؤمن مصدق بقدرة الله لاشك عنده في ذلك، وأن الله يحيي الموتى ولما سأله الله وهو به أعلم: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة:٢٦٠]، وقول الله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِن﴾استفهام تقرير لا سؤال استفهام لأن الله به عليم، فليس طلبه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ذلك للشك، وإنما ليبلغ بذلك عينَ اليقين؛ لأن بها يطمئن القلب فلا يلحقه شك مهما كان، فقوله: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ أي في المستقبل، لو عرضت له أوهام أو وساوس أو تشكيكات من الخصوم، ولذلك دفع النبي ﷺ هذا التوهم فقال كما جاء في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، مرفوعًا: «**نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ، إِذْ قَالَ: رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى، قَالَ: أَوَلَمْ تُؤْمِنْ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي**»، الحديث متفق عليه[1].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٧٢)، ومسلم (١٥١).

يعني إن كان هناك شك فلا نظنه بإبراهيم ونحن أولى منه والنبي ﷺ ليس عنده شك فإبراهيم إذًا ليس عنده شك بل يريد أن يعلم عِلمَ عينِ اليقين، فهي مرحلة أعلى، وهو عنده اليقين المبني على العلم لكن يريد أن يرى رأي العين.

وهكذا الحواريون، كما حكى الله عنهم بقوله: ﴿إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۖ قَالَ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُوا۟ نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [المائدة:١١٢-١١٣]، وهم مؤمنون كما مدحهم الله في مواضع، وإنما يريدون أن يروا رأي العين، ولا يلحقهم بعد ذلك شك، ﴿وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾، إلى آخرها.

إذا علم هذا فإن التصديق أيضًا فيه زيادة ونقصان، فتصديق من رأى النبي ﷺ وخالطه كالصحابة ليس كتصديق من جاء بعد ذلك، وكلهم مؤمن مصدق في الجملة. وتصديق من رأى المعجزات تظهر على يديه ﷺ ليس كتصديق من لم يرَ ذلك وإنما يسمع عنه، ولا تصديق من عمل بالإيمان وفهم القرآن فهمًا بينًا ثبت في قلبه، كتصديق غيره، فليس تصديقه بالبعث بدلائله من القرآن والسنة المتواترة كأنها يشاهد ذلك، كتصديق من سمع أن هناك قيامةً وصدق وآمن! وكثير من الناس يسمع عن الملائكة ويؤمن أن هناك ملائكة؛ لكنه لا يعرف مما خلقوا وما هي أعمالهم ولا شأنهم! ولا درجاتهم، ولا يعلم أن منهم حملة العرش ولا غير ذلك، وحتى صفاتهم لا يعلمها ولم يقرأ عنها، فهل إيمانه وتصديقه كإيمان العالم المتبحر وتصديقه؟ لا يستويان، مع أن هذا من الأمور التصديقية، لا العملية بل هي تصديق في القلب، ويقين فيه، وهذا العالم أكثر إيمانا وتصديقًا

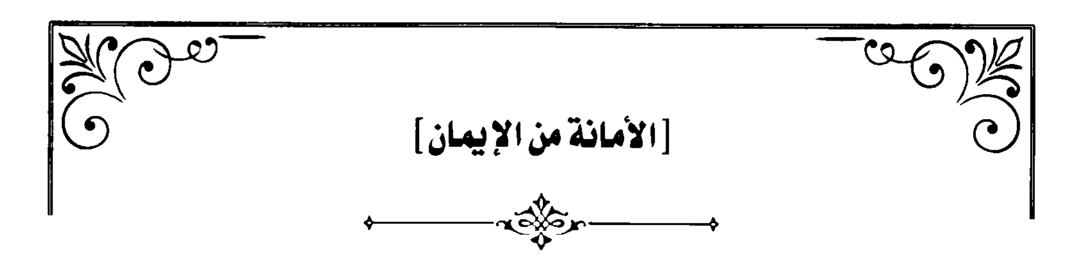
من ذاك، لتفاوت ما معهم من العلم، وهكذا بقية علوم القلب وأعماله تتفاوت، ولذلك بعض من تأثر بالمرجئة كالنووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ رد عليهم في هذا وبين أن التصديق يزيد وينقص أيضًا، والله أعلم.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح: ذهب السلف إلى أن الإيمان يزيد وينقص، وأنكر ذلك أكثر المتكلمين! وقالوا: متى قبل ذلك كان شكًا! قال الشيخ محيي الدين -يعني النووي-: **والأظهر المختار أن التصديق يزيد وينقص بكثرة النظر ووضوح الأدلة، ولهذا كان إيمان الصديق أقوى من إيمان غيره بحيث لا يعتريه الشبهة، ويؤيده أن كل أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل حتى إنه يكون في بعض الأحيان الإيمان أعظم يقينًا وإخلاصًا وتوكلًا منه في بعضها، وكذلك في التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها**، وقد نقل محمد بن نصر المروزي في كتابه (تعظيم قدر الصلاة) عن جماعة من الأئمة نحو ذلك، وما نقل عن السلف صرح به عبد الرزاق في (مصنفه) عن سفيان الثوري ومالك بن أنس والأوزاعي وابن جريج ومعمر وغيرهم، وهؤلاء فقهاء الأمصار في عصرهم، وكذا نقله أبو القاسم اللالكائي في كتاب (السنة) عن الشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي عبيد وغيرهم من الأئمة، وروى بسنده الصحيح عن البخاري قال: لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار، فما رأيت أحدًا منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص، وأطنب ابن أبي حاتم واللالكائي في نقل ذلك بالأسانيد عن جمع كثير من الصحابة والتابعين، وكل من يدور عليه الإجماع من الصحابة والتابعين، وحكاه فضيل بن عياض ووكيع عن أهل السنة والجماعة، وقال الحاكم في (مناقب الشافعي): حدثنا أبو العباس الأصم أخبرنا الربيع قال:

سمعت الشافعي يقول: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، وأخرجه أبو نعيم في ترجمة الشافعي من (الحلية) من وجه آخر عن الربيع وزاد: يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ثم تلا ﴿وَيَزْدَادَ الَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر:٣١] الآية، ثم شرع المصنف يستدل لذلك بآيات من القرآن مصرحة بالزيادة، وبثبوتها يثبت المقابل، فإن كل قابل للزيادة قابل للنقصان ضرورةً. اهـ[1].



(١) فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٦).



[الأمانة من الإيمان]

الحديث العاشر:

١٠ - قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: قَالَ هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَا نَقَصَتْ أَمَانَةُ عَبْدٍ قَطُّ إِلا نَقَصَ إِيمَانُهُ.

التخريج:

هذا الأثر أخرجه المؤلف أيضًا في (المصنف)[1]. وسفيان هو الثوري وهشام هو ابن عروة وأبوه هو عروة بن الزبير، وهذا الإسناد ظاهر الصحة، وإن كان الثوري لم يصرح بالسماع وفيه نوع تدليس، إلا أنا نحمله على الاتصال وهو على جادة حديث النبي ﷺ المتقدم: «**لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ**»[2].

مناسبة الأثر للكتاب:

ومناسبة الأثر للكتاب واضحة وهي كون الأمانة جزء من الإيمان ويزيد وينقص بها.

الشَّرح

قوله: «**مَا نَقَصَتْ أَمَانَةُ عَبْدٍ قَطُّ إِلا نَقَصَ إِيمَانُهُ**»، يعني: إذا نقصت الأمانة نقص الإيمان، فدل على أن عروة وابنه هشامًا وسفيان الثوري كغيرهم من السلف

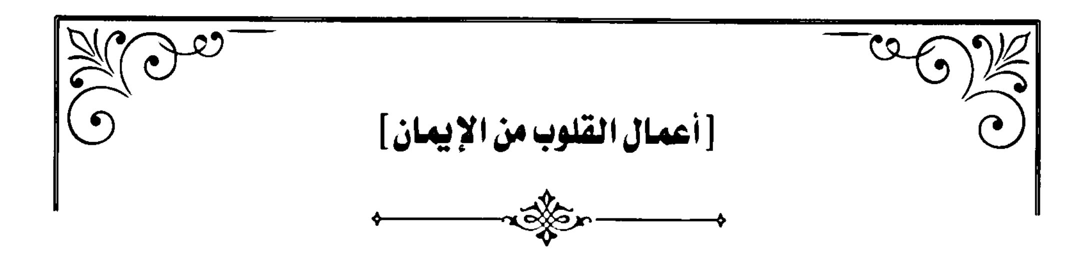
---

(١) المصنف (٣٠٣٢٣).

(٢) أخرجه أحمد (١٩/ ٣٧٦)، وصححه ابن حبان (١/ ٤٢٣)، وحسنه الألباني. وتقدم برقم (٧).

يرون أن الإيمان يزيد وينقص، فقد صرح عروة هنا بنقص الإيمان، بقوله «**إلا نقص إيمانه**»، وهذا اتفاق بين السلف؛ والمصنف يقرره ويذكره بنقل الآثار عنهم، وهذه طريقة السلف، فسموا أهل الأثر بهذا.





[أعمال القلوب من الإيمان]

الحادي عشر:

١١ - قالَ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: الإِيمَانُ هيوب.

التخريج:

إسناده صحيح وأخرجه المؤلف في (المصنف) ومسدد في (المسند)[1]. وعبيد ابن عمير بن قتادة الليثي، قال ابن حبان في (الثقات): من أفاضل أهل مكة، كان قاضيًا لابن الزبير، يروي عن ابن عمر وأبي ذر، روى عنه إلياس، مات سنة ثمان وستين، وقال المزي: قال مسلم بن الحجاج: ولد في زمن النبي ﷺ وقال غيره: رأى النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ. اهـ

وأما عمرو الراوي عنه فهو عمرو بن دينار الإمام المعروف.

مناسبته للكتاب:

مناسبته أن فيه بيان آثار الإيمان على العبد وأنه يخاف الله، وأن الإيمان يورث الخوف من الله عَزَّوَجَلَّ في قلب المؤمن، فإذن هو عمل من أعمال القلب.

---

(١) انظر: المصنف (٣٠٣٢٤)، وإتحاف الخيرة المهرة، للبوصيري (١٦٩) والمطالب العالية، لابن حجر (٢٨٧٨).

الشَّرح

قوله: «**الإِيْمَانُ هيوب**»: أي أن صاحبه يهاب المعاصي كما قال أبو عبيد في (الغريب) والجوهري في (الصحاح)[١] وقال الأزهري في (تهذيب اللغة): وله وجهان: أحدُهما: المؤمن يهابُ الذنبَ فيتَّقِيه. والآخر: المؤمن هَيوب أي مهيوب لأنه يَهاب اللهَ فيهابهُ الناس، أي يعظِّمون قدره ويُوقِّرونه. وسمعتُ أعرابيًا يقول لآخر: أعْلَق تهاب الناس حتى يهابُوك، أمره بتوقير الناس؛ كي يُوقِّروه. اهـ وقال أبو عبيد رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب (الغريب): بعض الناس يحمله على أنه يهاب، وليس هذا بشيء، ولو كان كذلك لقيل: مهيب، ومع هذا فإنه معنى ضعيف ليس فيه علم إن لم يكن في الحديث إلا أن المؤمن يهابه الناس، فما في هذا من علم يستفاد، وإنما تأويل قوله: «**الإيمان هيوب**»: المؤمن هيوب، يهاب الذنوب، لأنه لولا الإيمان ما هاب الذنوب ولا خافها، فالفعل كأنه للإيمان، وإذا كان للإيمان فهو للمؤمن، ألا تسمع إلى قوله: ﴿إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحۡمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾ [مريم:١٨] إنما هيبته مريم بالتقوى، ويروى في هذا عن أبي وائل أنه قال: قد علمت مريم أن التقي ذو نهية[٢]، ومنه قول عمر بن عبد العزيز: التقي ملجَم، فإنما هذا من قبل التقوى والإيمان، وهو جائز في كلام العرب أن يسمى الرجل باسم الفعل، ألا تسمع إلى قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [البقرة:١٧٧] إنما تأويله فيما يقال -والله أعلم-: ولكن البر إيمان من آمن بالله، فقام الاسم مقام الفعل، وكذلك الإيمان هيوب، قام الإيمان مقام المؤمن. اهـ[٣]

---

(١) تاج اللغة وصحاح العربية (٢/ ١٠٣).

(٢) أي ذو عقل.

(٣) غريب الحديث، لأبي عبيد (٤/ ٣٥٤).

فأبو عبيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ قرر هذا وذكر القول الثاني ورده، وبين مراد عبيد بن عمير، وإلا لا شك أن الله يورث العبد المؤمن هيبة.

وأما ابن قتيبة فيرجح القول بأنه بمعنى مهيوب، ولذلك تبعه عليه ابن الأثير! والظاهر هو ما قرره أبو عبيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنه أقعد في اللغة والفقه والحديث والسنة والقراءة والتفسير وسائر العلوم، وهو الظاهر من صنيع المصنِّف هنا، أنه يرجح أنه هيوب بمعنى هياب، فإن المصنف ابن أبي شيبة أورد هذا الأثر هنا ليبين آثار الإيمان على العبد نفسه من أنه يخاف الله وأن الإيمان يورث الخوف من الله عَزَّوَجَلَّ في قلب المؤمن، فدل على أنه يريد أنه يهاب الله ويهاب الذنوب فيخاف الله، وهذا هو الإيمان الذي يورث الخوف فإذن هو عمل من أعمال القلب. ولا إشكال أن يقال عن الإيمان نفسه كذلك، والمراد صاحب الإيمان، يعني أن المؤمن هيوب لله هذا المراد كما ذكره أبو عبيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كما قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة:٥٧].



الثاني عشر:

١٢ - قالَ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ بَعَثَ بِشْرَ بْنَ سُحَيْمٍ الغِفَارِيَّ يَوْمَ النَّحْرِ يُنَادِي فِي مِنًى: «أَنَّهُ لا يَدْخُلُ الجَنَّةَ إِلا نَفْسٌ مُؤْمِنَةٌ».

التخريج:

حديث صحيح، أخرجه أيضًا في (المصنف) مرسلًا[1]، وصح أصله عن عبد الله قال: كنا مع النبي ﷺ في قبة فقال: «أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟»

(١) المصنف (٣٠٣٢٥).

قلنا: نعم! قال: «أترضون أن تكونوا ثلث أهل الجنة؟» قلنا: نعم! قال: «أترضون أن تكونوا شطر أهل الجنة؟» قلنا: نعم! قال: «والذي نفس محمد بيده إني لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنة، وذلك أن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة، وما أنتم في أهل الشرك إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء في جلد الثور الأحمر» متفق عليه[١]، وفي (الصحيحين) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ أمر بلالًا ينادي في الناس: «أنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة»[٢]. وصح نحوه من حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[٣] ومن حديث أبي هريرة[٤].

مناسبة الحديث للكتاب:

مناسبته أنه دال على أن الإيمان في القلب، والمراد بالنفس صاحب هذا القلب، فإذا كان الإيمان في القلب في نفس الإنسان وصاحبه هو الذي يدخل الجنة، إذن الإيمان محله القلب.

الشَّرح

لا شك أن الجنة لا تدخلها إلا نفس مؤمنة وهذا بإجماع أهل الحق، وأما أهل الكفر والجحود فهم في نار جهنم خالدون فيها، لا يفتر عنهم العذاب ولا ينقطع في دار الهوان بما كانوا يكفرون.

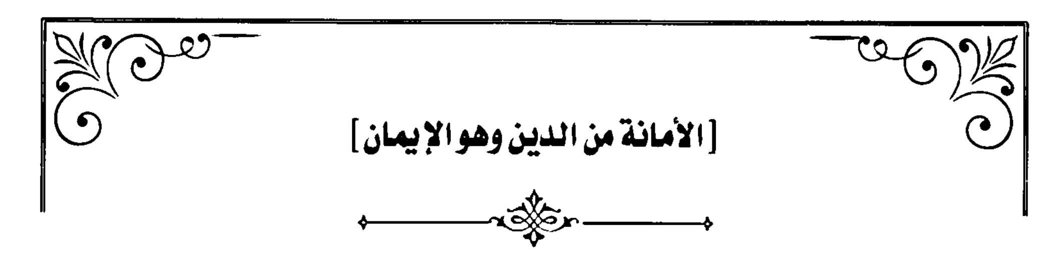
---

(١) رواه البخاري (٦٥٢٨)، ومسلم (٣٧٧، ٣٧٨).

(٢) رواه البخاري (٣٠٦٢)، ومسلم (١٧٨)

(٣) رواه أحمد (١/ ٧٩)، والحميدي (٤٨)، والدارمي (٢/ ٦٨)، والترمذي (٣٠٩٢) وقال: هذا حديث حسن.

(٤) أخرجه النسائي (٢٩٥٨)، والدارمي (١/ ٣٣٢-٣٣٣، ٢/ ٢٣٧)، وأحمد (٢/ ٢٩٩)، والحاكم (٢/ ٣٣١) وقال: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي.



[الأمانة من الدين وهو الإيمان]

الحديث الثالثَ عشرَ:

١٣- قالَ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ نَا هِشَامُ بْنُ عِرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لا يَغُرَنَّكُمْ صَلاةُ امْرِئٍ وَلا صِيَامُهُ، مَنْ شَاءَ صَامَ، وَمَنْ شَاءَ صَلَّى، لا دِينَ لِمَنْ لا أَمَانَةَ لَهُ.

التخريج:

هذا إسناد صحيح، وأخرجه أيضًا في (مصنفه)[1]. وهو نفسه أثر هشام بن عروة عن أبيه، الذي مرَّ قبلُ.

المناسبة والشرح:

يقول عروة بن الزبير: إن العبد الذي لا أمانة له فإنه لا دين له؛ فهذا نقص في دينه، سواء أدى الصلاة وأدى الصيام وغيرها من أركان الإيمان، فإذا لم يدع المنكرات فدينه وإيمانه ناقص، لا كما تقول المرجئة: إنه مؤمن، إذا كان مؤمن في قلبه، يكفيه ذلك في تحقيق الإيمان. وعروة يقول: ليس الأمر كذلك، حتى ولو أدى بعض الفرائض فلا بد أن يؤدي بقية الفرائض حتى يتم إيمانه، فإنه لا دين لمن لا أمانة له، وهذا قاله كما مر في الحديث عن النبي ﷺ: «**لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ**»[2]، فيبين رَحِمَهُ ٱللَّهُ

---

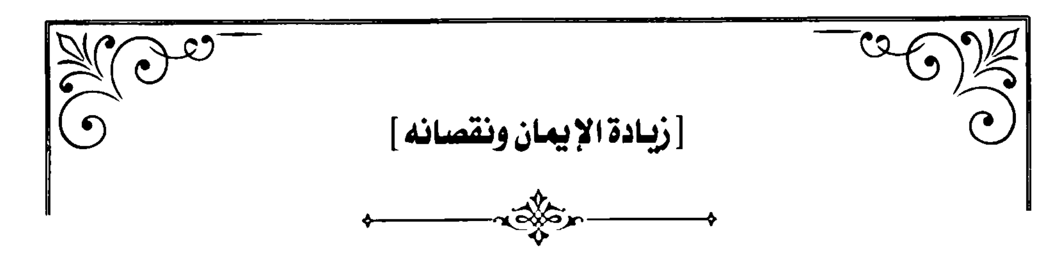
(١) المصنف (٣٠٣٢٦).

(٢) أخرجه أحمد (١٩/ ٣٧٦)، وصححه ابن حبان (١/ ٤٢٣).

أن من نقصت عنده الأمانة وإن صام وصلى فدينه ناقص والدين الإيمان وهو الإسلام، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة:٣٣]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩]، فالدين هو الإسلام، ولما ذكر الإيمان في حديث جبريل ذكر الإيمان والإسلام والإحسان، قال: «فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ»[1]، فسماه دينا، لذلك يقول العلماء: هذه مراتب الدين: الإحسان والإيمان والإسلام.



(١) أخرجه مسلم (٨).



[زيادة الإيمان ونقصانه]

الحديث الرابع عشر:

١٤- قالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ نَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الخَطْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عُمَيْرِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ خُمَاشَةَ أَنَّهُ قَالَ: الإِيمَانُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، فَقِيلَ: فَمَا زِيَادَتُهُ؟ وَمَا نُقْصَانُهُ؟، قَالَ: إِذَا ذَكَرْنَا رَبَّنَا وَخَشَيْنَاهُ فَذَلِكَ زِيَادَتُهُ، وَإِذَا غَفَلْنَا وَنَسَيْنَا وَضَيَّعْنَا، فَذَلِكَ نُقْصَانُهُ.

التخريج:

أثر صحيح رواه أيضًا في (مصنفه) وعبد الله بن أحمد في (السنة) والخلال والآجري وصححه ابن تيمية[1].

وعمير بن حبيب صحابي من أصحاب الشجرة، ممن بايع بيعة الرضوان، قال ابن حجر في (الإصابة): عمير بن حبيب بن خماشة -بضم المعجمة وتخفيف الميم وبعدها معجمة- ابن جويبر بن عبيد بن عنان بن عامر بن خطمة الأنصاري الخطمي، قال البخاري: بايع تحت الشجرة وقال ابن السكن: مدني له صحبة، ويقال: إنه بايع تحت الشجرة وهو جد أبي جعفر الخطمي، ولم نجد له رواية عن النبي ﷺ من وجه ثابت. وقال البغوي: حدثنا أبو نصر التمار حدثنا حماد بن سلمة عن

---

(١) رواه المؤلف في مصنفه (٣٠٣٢٧) وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٦٨٠) والآجري في الشريعة (ص:١٠٨) وأبو أحمد الحاكم في شعار أصحاب الحديث (٨)، والخطابي في الغنية (ص:٤٥)، وانظر الإيمان لابن تيمية (الفتاوى- ٧/ ٢٢٤).

أبي جعفر الخطمي عن أبيه عن جده عمير بن حبيب قال: الإيمان يزيد وينقص... الحديث موقوف. وقال ابن السكن: تفرد به حماد بن سلمة وقال أبو نعيم: اسم أبي جعفر عمير بن يزيد بن حبيب وأخرجه ابن شاهين من وجه آخر عن حماد بن سلمة قال: حدثنا أبو جعفر الخطمي قال: كان جدي عمر بن حبيب وكانت له صحبة يقول: أي بني؛ الإيمان يزيد وينقص. وأخرج أبو نعيم من وجه آخر عن حماد بن سلمة عن أبي جعفر الخطمي أن جده عمير بن حبيب وكان قد بايع النبي ﷺ أوصى بنيه فقال: يا بني إياكم ومجالسة السفهاء فإنها داء، الحديث موقوف أيضًا. وأخرجه أحمد في كتاب (الزهد) عن يزيد بن هارون عن حماد وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن حماد عن أبي جعفر فقال: كانت له صحبة وبايع النبي ﷺ عند احتلامه. اه

المناسبة للكتاب:

أن فيه التصريح بزيادة الإيمان بالطاعة ونقصه بالغفلة والتقصير.

الشَّرح

وقوله: «**الإيمان يزيد وينقص**» إلخ، فيه التصريح من هذا الصحابي على أن الإيمان يزيد وينقص، ولم يعرف له مخالف، بل يوافقونه على هذا ولم يخالفوه، كما صح عن عمر قوله لأصحابه: هلموا نزداد إيمانا، كما سيأتي عند المصنف في أواخر الكتاب[1]، وعن ابن مسعود قال: اجلسوا بنا نزداد إيمانًا[2]، وقال معاذ بن جبل: اجلسوا بنا نؤمن ساعة، كما سيأتي عند المؤلف بسند صحيح[3]، وقال أبو الدرداء:

---

(١) سيأتي برقم (١٠٨) ورواه في المصنف (٣٠٣٦٦)، والبيهقي في الشعب (٣٧) وغيرهم.
(٢) رواه البيهقي في الشعب (٤٥).
(٣) رواه المؤلف فيما يأتي (١٠٥) بسند صحيح وعلقه البخاري (٧).

الإيمان يزداد وينقص[١]، ومثله عن أبي هريرة[٢]، وعن ابن عباس[٣] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وقال جندب البجلي: تعلمنا الإيمان ثم تعلمنا القرآن فازددنا به إيمانًا[٤].

ووافقهم من بعدهم من التابعين أن الإيمان يزيد وينقص وقد فسر عمير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذلك لما قيل له: «**وما زيادته وما نقصانه؟ قال: إذا ذكرنا ربنا وخشيناه، في رواية: إذا ذكرناه وسبحناه وحمدناه، فذلك زيادته**».

قال شيخ الإسلام في كتاب (الإيمان)[٥]: وقد ثبت لفظ الزيادة والنقصان منه عن الصحابة ولم يعرف فيه مخالف من الصحابة، فروى الناس من وجوه كثيرة مشهورة عن حماد بن سلمة عن أبي جعفر عن جده عمير بن حبيب الخطمي -وهو من أصحاب رسول الله ﷺ- قال: «**الإيمان يزيد وينقص، قيل له: وما زيادته وما نقصانه؟ قال: إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه، فتلك زيادته، وإذا غفلنا ونسينا فتلك نقصانه**». وروى إسماعيل بن عياش عن جرير بن عثمان عن الحارث بن محمد عن أبي الدرداء قال: الإيمان يزيد وينقص. وقال أحمد بن حنبل: حدثنا يزيد حدثنا جرير ابن عثمان قال: سمعت أشياخنا أو بعض أشياخنا أن أبا الدرداء قال: إن من فقه العبد أن يتعاهد إيمانه وما نقص منه، ومن فقه العبد أن يعلم أيزداد الإيمان أم ينقص، وإن من فقه الرجل أن يعلم نزغات الشيطان أنى تأتيه[٦]. وروى إسماعيل بن عياش عن صفوان بن عمرو عن عبدالله بن ربيعة الحضرمي عن أبي هريرة قال: الإيمان يزيد

---

(١) رواه ابن ماجه (٧٢) وفي سنده ضعف.

(٢) رواه البيهقي في الشعب (٥٥)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٦٢٢).

(٣) رواه ابن ماجه (٧٢).

(٤) رواه ابن ماجه (٦١)، والطبراني (١٦٧٨)، وصححه البوصيري والألباني.

(٥) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٧/ ٢٢٤-٢٢٦).

(٦) رواه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٨٤٩) (ح ١١٤٠).

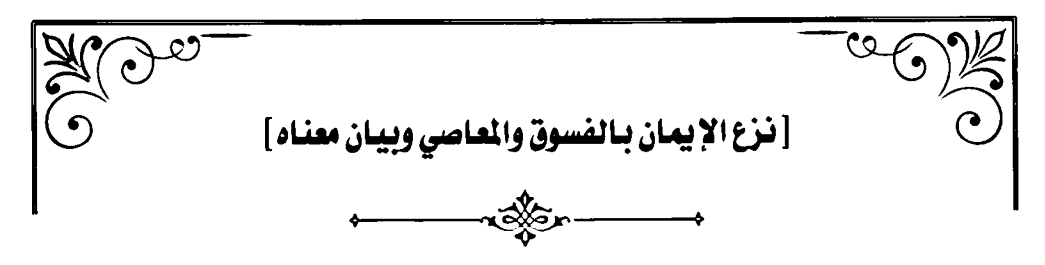
وينقص. وقال أحمد بن حنبل حدثنا يزيد بن هارون حدثنا محمد بن طلحة عن زبيد عن ذر قال: كان عمر بن الخطاب يقول لأصحابه: هَلُمُّوا نزدد إيمانًا، فيذكرون الله عَزَّوَجَلَّ. وقال أبو عبيد في (الغريب) في حديث عليٍّ: إن الإيمان يبدو لمظة في القلب، كلما ازداد الإيمان ازدادت اللمظة، يروي ذلك عن عثمان بن عبدالله عن عمرو بن هند الجملي عن علي، قال الأصمعي: اللمظة مثل النكتة أو نحوها، وقال أحمد بن حنبل: حدثنا وكيع عن شَريك عن هلال عن عبدالله بن عكيم قال: سمعت ابن مسعود يقول في دعائه اللهم: زدنا إيمانًا ويقينًا وفقهًا[1]، وروى سفيان الثوري عن جامع بن شداد عن الأسود بن هلال قال: كان معاذ بن جبل يقول لرجلٍ: اجلس بنا نؤمن نذكر الله تعالى، وروى أبو اليمان حدثنا صفوان عن شُريح بن عبيد أن عبدالله ابن رواحة كان يأخذ بيد الرجل من أصحابه، فيقول: قم بنا نؤمن ساعة، فنحن في مجلس ذكر. وهذه الزيادة أثبتها الصحابة بعد موت النبيﷺ ونزول القرآن كله، وصح عن عمار بن ياسر أنه قال: ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان: الإنصاف من نفسه، والإنفاق من الإقتار، وبذل السلام للعالَم، ذكره البخاري في (صحيحه)، وقال جندب بن عبدالله وابن عمر وغيرهما: تعلمنا الإيمان ثم تعلمنا القرآن، فازددنا إيمانًا، والآثار في هذا كثيرة، رواها المصنفون في هذا الباب عن الصحابة والتابعين في كتب كثيرة معروفة. قال مالك بن دينار: الإيمان يبدو في القلب ضعيفًا ضئيلًا كالبَقلةِ، فإن صاحبُه تعاهده فسقاه بالعلوم النافعة والأعمال الصالحة وأماط عنه الدغل وما يضعفه ويوهنه، أوشك أن ينمو أو يزداد، ويصير له أصل وفروع وثمرة وظل، إلى ما لا يتناهى، حتى يصير أمثال الجبال، وإن صاحبُه أهمله ولم يتعاهدْه،

---

(١) رواه عبد الله بن أحمد في السنة (٧٩٧)، والطبراني في الكبير (٩/ ٨٥٤٩)، والبيهقي في الشعب (٤٦)، وصححه الهيثمي في المجمع (١٠/ ١٨٨).

جاءه عنز فنتفتها أو صبي فذهب بها، أو كثر عليها الدغل فأضعفها أو أهلكها أو أيبسها، كذلك الإيمان. وقال خيثمة بن عبدالرحمن: الإيمان يسمُن في الخصب، ويهزل في الجدب، فخصبه العمل الصالح، وجدبه الذنوب والمعاصي. وقيل لبعض السلف: يزداد الإيمان وينقص؟ قال: نعم يزداد حتى يصير أمثال الجبال، وينقص حتى يصير أمثال الهباء. اهـ





[نزع الإيمان بالفسوق والمعاصي وبيان معناه]

الحديثُ الخامسَ عشرَ:

١٥ - قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ لا تَنْزِعْ مِنِّي الإِيْمَانَ كَمَا أَعْطَيْتَنِيهِ.

التخريج:

هذا إسناد صحيح وأخرجه أيضًا في (المصنف)[1].

المناسبة للكتاب:

مناسبته أنه يدل على أن الإيمان ينزع، نعوذ بالله.

الشَّرح

قوله: «**اللَّهُمَّ لا تَنْزِعْ مِنِّي الإِيْمَانَ**»، وذلك إما بنزع بعضه أو أكثرِه، حتى لا يبقى منه إلا أصله، بارتكاب الكبائر، كما سيأتي في الحديث التالي بعده، وكما جاء عن قيس أبي محمد قال: إني لجالس عند ابن عمر إذ جاءه رجل من أهل الشام، قال: يا أبا عبد الرحمن إن لنا كرومًا وأعنابًا وإنا قد نبيع منها، قال: أي ذاك تريد، أما العنب فحلال، وأما الزبيب فحلال، وأما الخمر فحرام، قال: فرفع صوته، فقال: اللهم إني أشهدك وأشهد من حضر أني لا آمن أن يعصرها، ولا أن يشربها، ولا أن

(١) المصنف (٣٠٣٢٨).

يسقيها، ولا أن يبيعها، ولا أن يهديها، فوالذي نفس ابن عمر بيده لا يشربها عبد إلا نقص الإيمان من قلبه حتى لا يبقى منه قليل ولا كثير، ولا يكون في بيت إلا كان رجسا مرتجسا منه[١].

وإما بنزعه كله من أصله -نعوذ بالله- فلا يبقى منه شيء فيخرج من الإسلام، وذلك بركوب المكفرات، كما قال الله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران:٨٦] وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ﴾ [آل عمران:٩٠]، وقال: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنْ نَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ [التوبة:٦٦] والآيات في هذا المعنى كثيرة، وقال النبي ﷺ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُوْنُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إلا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إلا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا» متفق عليه[٢].



الحديث السادسَ عشرَ:

١٦ - قال رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ العَوَّامِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُدْرِكٍ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: الإِيْمَانُ نَزِهٌ، فَمَنْ زنى فَارَقَهُ الإِيْمَانُ، فَمَنْ لامَ نَفْسَهُ وَرَاجَعَ رَاجَعَهُ الإِيْمَانُ.

---

(١) رواه اللالكائي في أصول الاعتقاد (١٧٢٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣) من حديث ابن مسعود.

التخريج:

هذا إسناد صحيح، رواه أيضًا في (المصنف) وعبد الله بن أحمد[1].

المناسبة للكتاب:

مناسبته لكتاب الإيمان، أن الذنوب تجرح الإيمان، وتنقصه، ففيه الرد على المرجئة.

الشَّرح

قوله: «**الإيمان نَزِه**»، النزه بفتح النون وكسر الزاي أي النزيه، من النزاهة أي الطهارة، فالإيمان نزيه لا يجتمع مع المعاصي، بحسب درجاتها، فإذا وقع في هذه القاذورات ارتفع الإيمان عن قلبه، وهذا تفسير أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لهذا الحديث كما جاء في كتاب السنة لعبد الله بن أحمد بإسناد صحيح عن عطاء قال سمعت أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، قال عطاء: يتنحى عنه الإيمان[2]. فهذا تفسيره له، بأنه يفارقه الإيمان، وليس المعنى أنه يكفر كما قدمنا، وإنما المعنى أن الإيمان واليقين يرتفع عنه ويبقى أصل الإسلام فقط، بدليل أنه يعامل معاملة المسلم من حيث إقامة الحد عليه ولا يعامل معاملة المرتد الذي يقتل ردة، لحديث: «**من بدل دينه فاقتلوه**»[3] بينما الزاني يجلد إن كان غير محصن ويرجم إن كان محصنا ولو تاب، أما المرتد إذا تاب لا يقتل؛ لأنه تاب من الكفر، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ

---

(١) أخرجه أيضًا في المصنف (٣٠٣٦٨)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٧٥٣).

(٢) السنة، لعبد الله بن أحمد (١/ ٣٥٢).

(٣) رواه البخاري (٣٠١٧) عن ابن عباس مرفوعًا.

وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٣﴾ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة:٧٣-٧٤]، فهؤلاء الذين قالوا: إن الله ثالث ثلاثة، فإذا تابوا يغفر الله لهم، كما قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الزمر:٥٣]، فقوله: ﴿جَمِيعًا﴾ أي جميع الذنوب إذا تاب منها حتى الكفر، وهذه الآية في التائبين، فإن قبول توبتهم محقق بوعد الله الذي لا يخلف الميعاد، وأما غير التائب من عصاة المسلمين فنزل فيه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨] فإن هذه الآية في غير التائبين باتفاق السلف، وأن الله يغفر ما دون الشرك من الذنوب لمن يشاء ولو لم يتب ومات وهو غير تائب، فيغفر الله لمن يشاء، كما في حديث أبي ذر في الصحيحين عَن النَّبِي ﷺ قَالَ: «مَا من عبد قَالَ لَا إِلَه إِلَّا الله ثمَّ مَاتَ على ذَلِك إِلَّا دخل الجنَّة»، قلت: وَإِن زنى وَإِن سرق، قَالَ: «وَإِن زنى وَإِن سرق»، قلت: وَإِن زنى وَإِن سرق، قَالَ: «وَإِن زنى وَإِن سرق»، ثَلَاثًا، ثمَّ قَالَ فِي الرَّابِعَة: «على رغم أنف أبي ذَر» قَالَ: فَخرج أَبُو ذَر وَهُوَ يَقُول: وَإِن رغم أنف أبي ذَر[1]. إلا المشرك فإنه لا يغفر الله له، لأن الشرك والكفر لا يغفر إلا بالتوبة.

وقد فسر السلف هذه الأحاديث في نفي الإيمان عن العاصي، بأنه يخرج من كمال الإيمان الواجب إلى أصل الإيمان الذي هو الإسلام، وروى المصنف كما سيأتي وعبد الله بن أحمد[2] عن عثمان بن أبي صفية قال: قال عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لغلمانه يدعو غلامًا غلامًا يقول: ألا أزوجك، ما من عبد يزني إلا نزع الله عَزَّوَجَلَّ منه

(١) أخرجه البخاري (١٢٣٧، ٦٤٤٤، ٦٤٤٣، ٦٢٦٨، ٥٨٢٧، ٣٢٢٢، ٢٣٨٨، ٧٤٨٧)، ومسلم (٩٤).
(٢) السنة، لعبد الله بن أحمد (١/ ٣٥٢).

نور الإيمان، وله(١) عن عوف قال: قال الحسن: يجانبه الإيمان ما دام كذلك فإن راجع راجعه الإيمان، وله(٢) عن الفضل بن يسار قال: قيل لأبي جعفر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، في قول النبي ﷺ: **«لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن»**، قال: فدور دائرة، وقال: هذا الإسلام، ثم دور دائرة فقال: وهذا الإيمان، محصور في الإسلام، فإذا سرق أو زنى خرج من الإيمان إلى الإسلام، ولا يخرجه من الإسلام إلا الشرك. وفي رواية للآجري في كتاب الشريعة: عن الفضيل بن يسار قال: قال محمد بن علي: هذا الإسلام -ودور دائرة في وسطها أخرى- وهذا الإيمان الذي في وسطها مقصور في الإسلام، وقال: قال رسول الله ﷺ: **«لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن»**، ثم قال: يخرج من الإيمان إلى الإسلام، ولا يخرج من الإسلام، فإذا تاب تاب الله عليه، ورجع إلى الإيمان. ثم قال الآجري: ما أحسن ما قال محمد بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وذلك: أن الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وقد روي عن جماعة ممن تقدموا أنهم قالوا: إذا زنى نزع منه الإيمان، فإن تاب رد الله تعالى إليه الإيمان، كل ذلك دليل على أن الإيمان يزيد وينقص، والإسلام ليس كذلك، ألا ترى إلى قول النبي ﷺ: **«بين العبد وبين الكفر: ترك الصلاة، فمن ترك الصلاة فقد كفر»**. وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: إن الله عَزَّ وَجَلَّ قرن الزكاة في كتابه مع الصلاة، فمن لم يزك فلا صلاة له.

قال ابن عبد البر: قول رسول الله ﷺ: **«لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»** يريد مستكمل الإيمان، ولم يرد به نفي جميع الإيمان عن فاعل ذلك، بدليل الإجماع

(١) السنة، لعبد الله بن أحمد (١/ ٣٥٢).

(٢) السنة، لعبد الله بن أحمد (١/ ٣٥٢)، ورواه الآجري في الشريعة.

على توريث الزاني والسارق وشارب الخمر، إذا صلوا للقبلة وانتحلوا دعوة الإسلام، من قرابتهم المؤمنين الذين آمنوا بتلك الأحوال، وفي إجماعهم على ذلك مع إجماعهم على أن الكافر لا يرث المسلم، أوضح الدلائل على صحة قولنا: إن مرتكب الذنوب ناقص الإيمان بفعله ذلك، وليس بكافر كما زعمت الخوارج، في تكفيرهم المذنبين، وقد جعل الله في ارتكاب الكبائر حدودًا جعلها كفارة وتطهيرًا، كما جاء في حديث عبادة عن النبي ﷺ: «**فمن واقع منها شيئًا -يعني من الكبائر- وأقيم عليه الحد فهو له كفارة ومن لا فأمره إلى الله إن شاء غفر له وإن شاء عذبه**»[1] وليس هذا حكم الكافر، لأن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، والإيمان مراتب بعضها فوق بعض، فليس الناقص فيها كالكامل، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال:٢] أي إنما المؤمن حق الإيمان من كانت هذه صفته، ولذلك قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال:٤] ومثل هذه الآية في القرآن كثير، وكذلك قوله ﷺ: «**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم**»، إنما هو المؤمن المسلم حقًا، ومن هذا قوله ﷺ: «**أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقًا**»، ومعلوم أنه لا يكون هذا أكمل حتى يكون غيره أنقص، وكذلك قوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله**»، وقوله ﷺ: «**لا إيمان لمن لا صلاة له**»

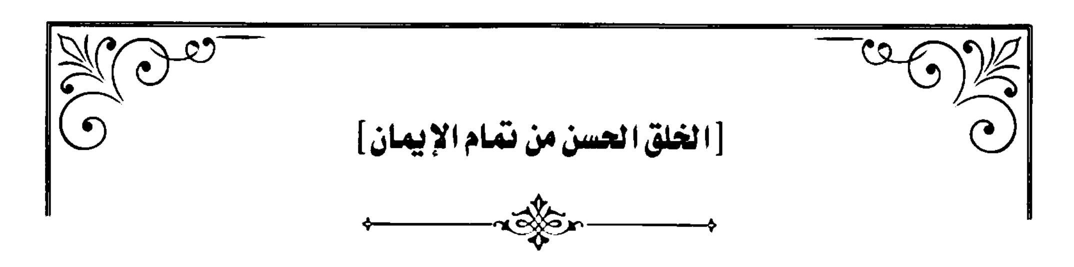
---

(١) رواه البخاري (١٨، ٣٦٧٩، ٣٦٨٠، ٣٧٧٧، ٤٦١٢، ٦٤٠٢، ٦٤١٦، ٦٤٧٩، ٦٧٨٧، ٧٠٣٠)، ومسلم (١٧٠٩) من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ المروي من عدة وجوه أن رسول الله ﷺ قال وحوله عصابة من أصحابه: «**بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئا ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ولا تعصوا في معروف، فمن وفي منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئا ثم ستره الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه**» فبايعناه على ذلك.

و«**لا إيمان لمن لا أمانة له**»، كل ذلك يدل على أنه ليس بإيمان كامل، وأن بعض الإيمان أوثق عروة وأكمل من بعض، كما قال ﷺ: «**ليس المسكين بالطواف عليكم...**» الحديثَ، يريد ليس الطواف بالمسكين حقًّا؛ لأن ثَمَّ من هو أشد مسكنة منه، وهو الذي لا يسأل الناس ويتعفف، ويدلك على ذلك قول عائشة: إن المسكين ليقف على بابي.. الحديثَ، وروى مجاهد بن جبر وأبو صالح السمان جميعًا، عن عبد الله بن جمرة عن كعب قال: **من أحب في الله وأبغض في الله وأعطى في الله ومنع لله فقد استكمل الإيمان**.ومن الدلائل على أن الإيمان قول وعمل، كما قالت الجماعة والجمهور: قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣]، لم يختلف المفسرون أنه أراد صلاتكم إلى بيت المقدس، فسمى الصلاة إيمانًا، ومثل هذا قوله: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة:١٧٧] الآية إلى قوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾، وأما من السنة فكثير جدًا. اهـ[1].



(١) التمهيد (٩/ ٢٤٣-٢٤٦).



[الخلق الحسن من تمام الإيمان]

الحديث السابع عشر:

١٧ - قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا».

الحديث الثامن عشر:

١٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا».

الحديث التاسع عشر:

١٩ - حَدَّثَنَا حَفْصٌ عَنْ خَالِدٍ عَنْ أَبِي قِلابَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا».

الحديث العشرون:

٢٠ - حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِئُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ عَجْلانَ عَنْ القَعْقَاعِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا».

التخريج:

هذا حديث صحيح وأسانيده حسان من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواه

المؤلف في (مصنفه) والترمذي وأبو داود وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم[١]، ثم ذكر له شاهدًا حديث عائشة بعده، ولفظ الجميع: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِيَن إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»[٢]، وفي البخاري مرفوعًا: «إن خياركم أحسنكم خلقًا»[٣].

والمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يكرر الأسانيد ليثبت أن هذا الحديث من الأحاديث المشهورة أو المتواترة، التي تبين أن المؤمنين يتفاوتون.

المناسبة للكتاب:

مناسبة هذه الأحاديث للكتاب، أن فيه بيان كمال الإيمان ونقصه، وأنهم يتفاوتون في الأعمال؛ وأن الأخلاق من الأعمال.

الشَّرْح

قوله: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِيَن إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا» بضم الخاء وضم اللام.

قال الحسن البصري: حقيقة حسن الخلق بذل المعروف وكف الأذى وطلاقة الوجه، وكان كمال الخلق كمالًا للإيمان؛ لأن كمال الإيمان يوجب حسن الخلق.

وهذا الحديث من أدلة أهل السنة على تفاوت أهل الإيمان فيه، وأنه يزيد وينقص قال الإمام أحمد بن حنبل في (أصول السنة): والإيمان قول وعمل يزيد

---

(١) أخرجه المؤلف في المصنف (٣٠٣٧٠)، وأبو داود (٤٦٨٤) وترجم عليه في كتاب السنة باب: الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه، والترمذي (١١٦٢)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٤٢٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٦١٦)، والحاكم (٢) وقال: هذا حديث صحيح لم يخرج في الصحيحين وهو صحيح على شرط مسلم. اهـ وحسنه الألباني في صحيح الجامع (١٢٢٦).

(٢) وأخرجه في المصنف (٣٠٣٧٠) والترمذي (٢٦١٢) قال أبو عيسى: هذا حديث صحيح.

(٣) البخاري (١٠/ ٤٥٦-فتح).

وينقص، كما جاء في الخبر: «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِيَن إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا». اهـ[(١)]، وقال الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى: باب في استكمال الإيمان والزيادة والنقصان وساق فيه حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا وألطفهم بأهله» وغيره من الأحاديث. وقال الحافظ ابن رجب: وقد جعل النَّبيُّ ﷺ حسن الخلق من أحسن خصال الإيمانِ، كما خرَّج الإمام أحمد وأبو داود من حديث أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «أكملُ المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا» وخرَّجه محمد بن نصر المروزي، وزاد فيه: «وإنَّ المرءَ ليَكُونُ مؤمنًا وإنَّ في خُلُقه شيئًا فيَنقُصُ ذلك من إيمانه»[(٢)]. وخرَّج أحمد وأبو داود والنَّسائي وابنُ ماجه، من حديث أسامة ابن شريك قال: قالوا: يا رسولَ الله، ما أفضلُ ما أُعطي المرءُ المسلمُ؟ قال: «الخُلق الحَسَنُ»[(٣)]. اهـ

ففي هذا دليل على أن المؤمنين يتفاوتون حتى في الأخلاق، وفي الإيمان، وفيهم من هو أكمل من غيره، فالمؤمنون كملوا إيمانهم بالطاعات، ثم يتفاوتون في الأخلاق، فأكملهم من أكمل العمل بحسن الخلق، فقد ينقص إيمان المؤمن بنقص عمله أو بنقص خلقه كما تقدم عن هشام بن عروة عن أبيه قال: لا يغرنكم صلاة رجل ولا صيامه، يصلي ما شاء ويصوم ما يشاء، لا دين لمن لا أمانة له. فقد يكون

(١) ذكره عنه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٧٨).
(٢) أخرجه: المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٤٥٤، ٤٥٥) وفيه ابن لهيعة وعيسى بن سيلان ضعيفان.
(٣) أخرجه: أحمد (٤/ ٢٧٨)، والبخاري في الأدب المفرد (٢٩١) والنسائي في الكبرى (٥٨٧٥) و(٥٨٨١) و(٧٥٥٤) و(٧٥٥٧)، وابن ماجه (٣٤٣٦)، والبيهقي (٥/ ١٤٦) و(٩/ ٣٤٣)، وفي شعب الإيمان له (١٥٢٨) و(١٥٢٩) و(٦٦٦١)، وصححه ابن حبان (٤٧٨) و(٤٨٦) و(٦٠٦١)، وابن خزيمة (٢٧٧٤) و(٢٩٥٥)، والحاكم (٤/ ١٩٨-١٩٩) و(٤/ ٣٩٩-٤٠٠)، والضياء المقدسي في المختارة (١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٧، ١٣٨٨).

مصليًا صائمًا قائمًا بالفرائض؛ ولكنه يخون الأمانة، فخلقه سيئ في الأمانة، فهذا ناقص الإيمان؛ لأن الله لما ذكر المؤمنين الممدوحين بكمال الإيمان وصفهم بالوفاء بالأمانات فقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ (١) الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ (٢) وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ (٣) وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ (٤) وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ (٥) إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ (٦) فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ (٧) وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ (٨) وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ (٩) أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ (١٠) الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [المؤمنون:١-١١]. وهذه صفات عظيمة ليست لرجل يخون الأمانة ويفعل الفواحش، وإنما المؤمنون الكاملو الإيمان هم كما قال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (٢) الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ (٣) أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال:٢-٤].

وهكذا ما ذكر الله عن الأعراب لما جاءوا وتمدحوا بما ليس فيهم فقال فيهم: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا﴾ [الحجرات:١٤]، يعني الإيمان التام، ﴿وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (١٤) إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات:١٤-١٥]، فليس هذا كهذا، بل هذا الأعرابي مسلم وله حق في الإسلام فلو مات يعامل معاملة المسلمين، فيصلى عليه، كما حصل من الأعراب، فالأعرابي الذي مات في الحج ووقصته ناقته أمرهم النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ به فغسلوه وقال: «**جنبوه الطيب ولا تخمروا**

رأسه»[١] فعامله معاملة المسلمين، والمرأة الجارية الأعجمية التي قال لها: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله، قال: «أين الله؟» قالت: في السماء، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة»[٢]، والمراد مؤمنة أي مسلمة.

فهذا الحديث ونظائره يدل على تفاضل المؤمنين حتى في الأخلاق، وأن الأخلاق من الإيمان، كما قال النبي ﷺ: «**الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَفْضَلُهَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَوْضَعُهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ**» متفق عليه[٣]. فإماطة الأذى من الأخلاق، والحياء شعبة من الإيمان، والحياء من الأخلاق الباطنة، المورثة للأعمال الظاهرة، ولذلك إذا ارتفع الإيمان ارتفع الحياء، فيفعل ما يشاء، فعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلامِ النُّبُوَّةِ، إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ**» رواه البخاري[٤]، فإذا لم يستحِ فإنه يصنع ما يشاء، ولا يستحي من شيء، وانظر إلى المؤمن بعد إيمانه وقبل إيمانه، فإن الشاب إذا كان صاحب فجور وفسوق فإنه يفعل ما يشاء ولا يستحي من الناس، فإذا آمن وترقى في الأعمال الصالحة وتنزه عن المنكرات، فإنه يستحي من أمور كثيرة غير لائقة يشعر بالنفور منها، بخلاف ما كان عليه قبل ذلك، وإن كانت أحيانًا خلاف الأولى وتختلف باختلاف العادات، ولذلك أورد المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بعده حديث ابن عمر وهو:

---

(١) رواه البخاري (١٢٦٥)، ومسلم (١٢٠٦) عن عباس.
(٢) رواه مسلم (٥٣٧) عن معاوية بن الحكم السلمي.
(٣) أخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥)، واللفظ لمسلم.
(٤) رواه البخاري (٣٤٨٣).

الحديث الحادي والعشرون:

٢١- قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ قَالَ: أَكْبَرُ ظَنِّي أَنَّهُ قَالَ: عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِنَّ الحَيَاءَ وَالإِيْمَانَ قُرِنَا جَمِيعًا، فَإِذَا رُفِعَ أَحَدُهُمَا رُفِعَ الآخَرُ.

التخريج:

هذا أثر موقوف صحيح الإسناد، ورواه المصنف أيضًا في (مصنفه) والبخاري في (الأدب المفرد)[١]، وقد صُحح مرفوعًا، أخرجه الحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين[٢].

المناسبة للكتاب:

مناسبته لكتاب الإيمان أن فيه التصريح بكون الحياء من الإيمان، وأن وجوده في المؤمن قرين للإيمان.

الشَّرح

قوله: «**إن الحياء والإيمان قُرِنا جميعًا**» ببناء قُرِنا للمفعول أي جمعهما الله تعالى ولازم بينهما فحيثما وجد أحدهما وجد الآخر، قال في (الصحاح) وغيره: قرن الشيء بالشيء وصله به وقرن بينهما جمعهما والاسم القِران بالكسر.

---

(١) رواه في المصنف، والبخاري في الأدب المفرد (١٣١٣)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٢٩٧)، وصححه الألباني في تخريج الإيمان.

(٢) رواه الحاكم (٥٨) وقال: صحيح على شرطهما فقد احتجا برواته ولم يخرجاه بهذا اللفظ، ووافقه الذهبي والألباني في صحيح الأدب المفرد وصحيح الترغيب (٢٦٣٦).

قوله: «**فإذا رفع أحدهما رفع الآخر**»، حاصل الخبر أن عدم الحياء يدل على عدم الإيمان، وقلته تدل على ضعفه، وكثرته على قوته.

وعن مورق العجلي عن ابن عباس قال: الحياء والإيمان في قَرَن واحد، فإذا انتزع أحدهما من العبد اتبعه الآخر[1]. يعني إذا رفع الإيمان كليًا رفع الحياء معه فيفعل ما يشاء، وإذا ضعف الإيمان ضعف الحياء، وإذا كان وقحًا لا يستحي دل على نقص الإيمان.

وليس المقصود بالحياء هنا أن الإنسان يستحي من الحق، فالحياء من الحق ليس حياءً شرعيًا، بل فيه خلل، إنما المقصود الحياء الذي يمنعه عن الإثم وعن الباطل والقبائح، والفواحش، فقد روى الترمذي عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**استحيوا من الله حق الحياء**»، قال: قلنا يا نبي الله! إنا لنستحي والحمد لله! قال: «**ليس ذلك، ولكن الاستحياء من الله حق الحياء، أن تحفظ الرأس وما وعى، وتحفظ البطن وما حوى، ولتذكر الموت والبلى، ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا، فمن فعل ذلك فقد استحيا من الله حق الحياء**»[2] وروى ابن ماجه عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قال: إن الله عَزَّ وَجَلَّ إذا أراد أن يهلك عبدًا نزع منه الحياء، فإذا نزع منه الحياء لم تلقه إلا مقيتًا ممقتًا، فإذا لم تلقه إلا مقيتًا ممقتًا، نزعت منه الأمانة، فإذا نزعت منه الأمانة؛ لم تلقه إلا خائنًا مخونًا، فإذا لم تلقه إلا خائنًا

---

(١) رواه اللالكائي في أصول الاعتقاد (٦/ ١٠٨٩-١٠٩٠) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٧٢٥، ٧٧٢٦).

(٢) رواه الترمذي (٢٤٦٠)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٣٢٣)، وصححه، وأقره الذهبي، وفي سنده الصباح بن محمد بن أبي حازم العجلي الأحمسي الكوفي ضعيف، وله شاهد من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رواه الطبراني، فهو به حسن.

مخونًا، نزعت منه الرحمة، فإذا نزعت منه الرحمة؛ لم تلقه إلا رجيمًا ملعنًا، نزعت منه ربقة الإسلام[١] والربقة بكسر الراء وفتحها: واحدة الربق، وهي عُرا في حبلٍ تشد به البهم، وتستعار لغيره. وروى البخاري ومسلم عن عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**الحياء لا يأتي إلا بخير**» وفي رواية لمسلم: «**الحياء خير كله**»[٢]، وفي (الصحيحين) عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ مرَّ على رجل من الأنصار وهو يعظ أخاه في الحياء -وفي رواية: يعاتب أخاه في الحياء يقول إنك لتستحيي حتى كأنه يقول قد أضر بك- فقال رسول الله ﷺ: «**دعه فإن الحياء من الإيمان**»[٣] قال الأزهري في (تهذيب اللغة): قوله: «**الحياء من الإيمان**»، أي هو معه لا يفارقه. اهـ، فكأن الرجل كان كثير الحياء فكان ذلك يمنعه من استيفاء حقوقه فعاتبه أخوه على ذلك فقال له النبي ﷺ دعه أي اتركه على هذا الخلق السني ثم زاده في ذلك ترغيبا لحكمه بأنه من الإيمان وإذا كان الحياء يمنع صاحبه من استيفاء حق نفسه جر له ذلك تحصيل أجر ذلك الحق لا سيما إذا كان المتروك له مستحقًا[٤].

قال ابن عبد البر في (التمهيد): ومعنى هذا الحديث -والله أعلم-: أن الحياء يمنع من كثير من الفحش والفواحش، ويشتمل على كثير من أعمال البر، وبهذا صار جزءًا وشعبة من الإيمان؛ لأنه وإن كان غريزة مركبة في المرء، فإن المستحي يندفع بالحياء عن كثير من المعاصي، كما يندفع بالإيمان عنها، إذا عصمه الله، فكأنه

---

(١) رواه ابن ماجه (٤٠٥٤)، والبيهقي في الشعب (٧٧٢٤) وإسناده مرفوعًا ضعيف، والصواب موقوف.

(٢) رواه البخاري (٦١١٧)، ومسلم (٩٧) من حديث عمران بن الحصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه البخاري في كتاب الإيمان باب الحياء من الإيمان (٢٤)، وفي الأدب (٦١١٨)، ومسلم (٣٦).

(٤) فتح الباري، لابن حجر (١/ ١٣٨).

شعبة منه لأنه يعمل عمله، فلما صار الحياء والإيمان يعملان عملًا واحدًا، جعلا كالشيء الواحد، وإن كان الإيمان اكتسابًا والحياء غريزة، والإيمان شعب كثيرة. ثم روى حديث أبي هريرة -المتفق عليه- أن النبي ﷺ قال: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة أعظمها لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان**». قال: ولما كان من لا يستحي راكبًا الفواحش مرتكبًا للقبيح لا يحجزه عن ذلك حياءٌ ولا دينٌ، كما قال ﷺ: «**في النبوة الأولى مكتوب إذا لم تستحِ فاصنع ما شئت**». وقد رُوِّينا عن سعيد بن المسيب، أنه قال: قلة الحياء كفر، وبعضهم يرفعه عنه! وهذا صحيح المعنى، على الضد، لأن من لا يستحي لا يبالي من العار والمعاصي ما يأتي، كان المستحي من أجل حيائه مرتدعًا عن الفواحش والعار والكبائر، فصار الحياء من الإيمان؛ لأن الإيمان عندنا مع التصديق الطاعات وأعمال البر، ولذلك صار الخلق الحسن من كمال الإيمان وتمامه، على هذا المعنى؛ لأن صاحبه يصبر فلا يشفي غيظه بما يسخط ربه ويحلم فلا يفحش ولا ينتصر بلسان ولا يد ونحو هذا مما لا يخرج عن معنى ما وصفنا. ثم روى عن أبي هريرة يقول إن رسول الله ﷺ قال: «**إن أكملكم إيمانًا أحاسنكم أخلاقًا إذا فقهوا**». وفي رواية: «**أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا**». وعن أبي الدرداء عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن أثقل شيء في الميزان خلق حسن والله عَزَّوَجَلَّ يبغض الفاحش البذيء**». اهـ[1]

قال ابن الجوزي في (كشف المشكل): اعلم أن من أخلاق المؤمن الحياء والحياء انقباض والمؤمن منقبض حياءً من خالقه وإجلالًا لهيبته وحذرًا من عقابه فصار الانقباض خُلقًا للمؤمن فاستحيا من أبناء جنسه، فإن قيل: كيف جعل الحياء

(١) التمهيد (٩/ ٢٣٤، ٢٣٧).

-وهو غريزة- من الإيمان الذي هو اكتساب؟! فقد أجاب عن هذا ابن قتيبة فقال: لأن المستحيي ينقطع بالحياء عن المعاصي وإن لم يكن له تقى فصار كالإيمان الذي يقطع عنها[1].

قلت: والظاهر والله أعلم أن الحياء كما أنه مكتسب فإنه جبلي مما فطر الله عليه عباده من الإيمان كما فطرهم على المعرفة، في قوله: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم:٣٠]، وفي الصحيحين عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال النبي ﷺ: «**ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء**» ثم يقول أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم:٣٠] الآية[2].

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرح البخاري[3]: والحياء نوعان:

أحدهما: غريزي، وهو خلق يمنحه الله العبد ويجبله عليه فيكفه عن ارتكاب القبائح والرذائل، ويحثه على فعل الجميل، وهو من أعلى مواهب الله للعبد، فهذا من الإيمان باعتبار أنه يؤثر ما يؤثره الإيمان من فعل الجميل والكف عن القبيح، وربما ارتقى صاحبه بعده إلى درجة الإيمان، فهو وسيلة إليه كما قال عمر: من استحيى اختفى، ومن اختفى اتقى ومن اتقى وقي.

والنوع الثاني: أن يكون مكتسبًا، إما من مقام الإيمان كحياء العبد من مقامه

---

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين (ص:٦١٥).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٥٨، ١٣٥٩، ٤٧٧٥)، ومسلم (٢٦٥٨).

(٣) فتح الباري، لابن رجب (١/ ٩٤).

بين يدي الله يوم القيامة فيوجب له ذلك الاستعداد للقائه، أو من مقام الإحسان، كحياء العبد من اطلاع الله عليه وقربه منه، فهذا من أعلى خصال الإيمان. وفي حديث مرسل: «**استحيي من الله كما تستحيي من رجلين من صالحي عشيرتك لا يفارقانك**»، وروى موصولًا. وسئل النبي ﷺ عن كشف العورة خاليًا، فقال: «**الله أحق أن يستحيى منه**»، وفي حديث ابن مسعود المرفوع: «**الاستحياء من الله: أن تحفظ الرأس وما وعي والبطن وما حوى وأن تذكر الموت والبلى، ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا، فمن فعل ذلك فقد استحيا من الله حق الحياء**»، خرجه الترمذي وغيره، وخرج البخاري في (تفسيره) عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ يَثۡنُونَ صُدُورَهُمۡ لِيَسۡتَخۡفُواْ مِنۡهُۚ﴾ [هود:٥]، أنها نزلت في قوم كانوا يجامعون نساءهم ويتخلون[1] فيستحيون من الله فنزلت الآية. وكان الصديق يقول: استحيوا من الله؛ فإني أذهب إلى الغائط فأظل متقنعا بثوبي حياء من ربي عَزَّوَجَلَّ، وكان أبو موسى إذا اغتسل في بيت مظلم لا يقيم صلبه حياء من الله عَزَّوَجَلَّ. وقد يتولد الحياء من الله من مطالعة النعم فيستحيي العبد من الله أن يستعين بنعمته على معاصيه، فهذا كله من أعلى خصال الإيمان. اهـ

وقال ابن حجر[2]: والحياء الذي من الإيمان هو الشرعي الذي يقع على وجه الإجلال والاحترام للأكابر، وهو محمود، وأما ما يقع سببًا لترك أمر شرعي فهو مذموم، وليس هو الشرعي، وإنما هو ضعف ومهانة، وهو المراد بقول مجاهد: لا يتعلم العلم مستحي. اهـ

---

(١) أي عند قضاء الحاجة في الخلاء.

(٢) فتح الباري، لابن حجر (١/ ٤٠٣).

وقال البغوي: الحياء محمودٌ، وهو من الإيمان، كما أخبر النبي ﷺ، فإن الحياء يمنع الرجل عن المعاصي، كالمؤمن يمنعه إيمانه عن المعاصي خوفًا من الله عَزَّوَجَلَّ، وروي عن عمران بن حصين قال: قال النبي ﷺ: «**الحياء لا يأتي إلا بخيرٍ**»، أما الحياء في التعلم، والبحث عن أمر الدين، فمذمومٌ، قالت عائشة: نعم النساء نساء الأنصار، لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين، وقال مجاهد: لا يتعلم العلم مستحٍ ولا مستكبرٌ. اهـ[1]

ولا يعارض هذا حديث عِمران بن حُصين قال: قال رسول الله ﷺ: «**الحياءُ لا يأتي إلا بخير**»، متفق عليه، ويُروى: «**الحياءُ خيرٌ كلُّه**» قال ابن الملك الحنفي في (شرح المصابيح): وهذا عامٌّ أُريد به الخاصُّ؛ أي: الحياء عن فعل ما لا يرضاه الله تعالى خيرٌ كلُّه. اهـ

وحديث عمران رواه البخاري عن أبي السوار العدوي، قال: سمعت عمران ابن حصين، قال: قال النبي ﷺ: «**الحياء لا يأتي إلا بخير**» فقال بشير بن كعب: مكتوب في الحكمة: إن من الحياء وقارا، وإن من الحياء سكينة فقال له عمران: أحدثك عن رسول الله ﷺ وتحدثني عن صحيفتك.

وذكر ابن حجر والعيني أن عمران إنما قال ذلك مغضبا لأن الحجة إنما هي في سنة رسول الله لا فيما يروي عن كتب الحكمة؛ لأنه لا يدري ما في حقيقتها ولا يعرف صدقها وليس لما في ذكر الوقار والسكينة ما ينافي كونه خيرا بل كان غضبه لزيادة «ومنه ضعف»، وقيل: يحتمل أن يكون غضبه من قوله «منه» لأن التبعيض يفهم منه أن منه ما يضاد ذلك، وهو قد روي أنه خير كله.

---

(١) شرح السنة (١٣/ ١٧٣).

وقال النووي: وقال القاضي عياض وغيره من الشراح: إنما جعل الحياء من الإيمان وإن كان غريزة لأنه قد يكون تخلقا واكتسابا كسائر أعمال البر وقد يكون غريزة ولكن استعماله على قانون الشرع يحتاج إلى اكتساب ونية وعلم، فهو من الإيمان بهذا، ولكونه باعثًا على أفعال البر، ومانعًا من المعاصي.

وأما كون الحياء خيرًا كله، ولا يأتي إلا بخير، فقد يشكل على بعض الناس من حيث إن صاحب الحياء قد يستحي أن يواجه بالحق من يجله فيترك أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر وقد يحمله الحياء على الإخلال ببعض الحقوق وغير ذلك مما هو معروف في العادة!؟

وجواب هذا: ما أجاب به جماعة من الأئمة، منهم الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أن هذا المانع الذي ذكرناه ليس بحياء حقيقة بل هو عجز وخور ومهانة، وإنما تسميته حياء من إطلاق بعض أهل العرف، أطلقوه مجازًا لمشابهته الحياء الحقيقي، وإنما حقيقة الحياء: خلق يبعث على ترك القبيح، ويمنع من التقصير في حق ذي الحق، ونحو هذا. اهـ[1]

فالحياء الذي يحجب العبد عن الفواحش ويحمله على المروءة، وعلى كمال الأخلاق هذا هو الحياء الشرعي الذي هو آثار الإيمان، وقد يفطر الله على بعض شعب الإيمان كما تقدم، والإيمان خلق من الإيمان، كما قال النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لأشج عبدالقيس: «إن فيك لخصلتين يحبهما الله: الحلم والأناة» رواه مسلم[2]، وفي رواية لأحمد ولأبي داود: «إِنَّ فِيكَ خَلَّتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللهُ: الحِلمُ وَالأَنَاةُ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ أَنَا

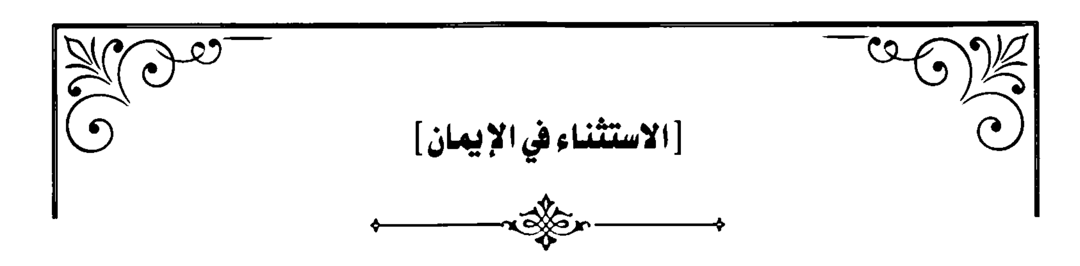
(١) شرح مسلم للنووي (١١/ ٦).
(٢) رواه مسلم (١٨).

أَتَخَلَّقُ بِهِمَا أَم اللهُ جَبَلَنِي عَلَيْهِمَا؟ قَالَ: «بَلِ اللهُ جَبَلَكَ عَلَيْهِمَا» قَالَ: «الحَمْدُ لله الَّذِي جَبَلَنِي عَلَى خَلَّتَيْنِ يُحِبُّهُمَا اللهُ وَرَسُولُهُ»(١)، فهي محبوبة إلى الله مع أنهما جبلة حلم وأناة وأخلاق جبله الله عليها، فكذلك الحياء الذي يحمل الإنسان على الحق وكماله وترك الفواحش، فلا يستغرب أنها تكون جبلة بالإنسان فإنها من الإيمان ومن فطرة الله التي فطر الناس عليها، فقد فطر الناس على معرفته سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ لكن اجتالتهم الشياطين كما قال النبي ﷺ فيما رواه مسلم عن عياض بن حمار المجاشعي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ أَنَّ رسولَ الله ﷺ قال ذاتَ يوم في خطبته: «أَلا إِنَّ رَبِّي أَمَرَنِي أن أُعَلِّمَكمْ مَا جَهِلتُمْ مما عَلَّمني يومي هذا، كُلّ مال نَحَلتُه عبدًا حلال، وإني خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كلَّهم، وإنهمأَتَتْهُمُ الشياطين فاجْتَالَتْهم عن دينهم، وحرمت عليهم ما أَحللتُ لهم، وأمرَتْهُم أن يُشرِكوا بي ما لم أُنزِّل به سُلطانًا...» الحديث(٢). قال ابن الأثير: اجتالتهم الشياطين: أي استخفتهم، فجالوا معهم، ويقال للقوم إذا تركوا القصد والهدى: اجتالتهم الشياطين، أي: جالوا معهم في الضلالة.



(١) أخرجه أحمد (٣٩/ ٤٩٠)، وأبو داود (٥٢٢٥)، والطبراني في المعجم الكبير (٥/ ٥٣١٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٨٥٦٠).

(٢) رواه مسلم (٢٨٦٥).



[الاستثناء في الإيمان]

الحديث الثاني والعشرون:

٢٢- حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَلَمَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلقَمَةَ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ عِنْدَ عَبْدِ الله: إِنِّي مُؤْمِنٌ، قَالَ: قُل: إِنِّي فِي الجَنَّةِ، وَلَكِنَّا نُؤْمِنُ بِالله وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ.

والحديث الثالث والعشرون:

٢٣- قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ الأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ الله، فَقَالَ: إِنِّي لَقِيتُ رَكْبًا، فَقُلتُ: مَنْ أَنْتُمْ؟، قَالُوا: نَحْنُ المُؤْمِنُونَ، قَالَ: فَقَالَ: أَلا قَالُوا: نَحْنُ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ.

التخريج:

هذان الأثران إسنادهما صحيح ورواهما المؤلف أيضًا في (مصنفه)[1] وهما موقوفان على عبد الله وهو ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.



والحديث الرابع والعشرون:

٢٤- حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُغِيرَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عِصْمَةَ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَنْتُمْ المُؤْمِنُونَ إِنْ شَاءَ اللهُ.

(١) أخرجهما في المصنف (٣٠٣٧٣، ٣٠٣٧٨).

مناسبة هذه الآثار للكتاب:

مناسبة هذه الآثار للكتاب، أن فيها قضية من أخطر القضايا الفارقة بين أهل السنة والمرجئة، وهي قضية مشروعية الاستثناء في الإيمان.

وهذه الآثار التي أوردها المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينبغي أن يترجم عليها بباب الاستثناء في الإيمان، ولكن المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، سرد الأحاديث والآثار سردًا كعادته في كتابه كله، وإلا فهي فصل في الاستثناء في الإيمان وهل يجوز أو يجب أو لا يجوز؟ وسيأتي إن شاء الله تخريجها والكلام عليها تفصيلًا.

الشرح

في هذين الأثرين ينكر ابن مسعود على من يجزم بكمال إيمانه، لأنه يلزم من ذلك التزكية وضمان الجنة، ولذلك كره السلف التزكية، كما روى ابن وهب في (جامعه): أخبرني أسامة بن زيد أنه سمع محمد بن كعب القرظي يحدث، أن امرأة، قالت عند عائشة زوج النبي عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في نسوة وذكروا الجنة، فقالت: نحن من أهل الجنة بايعنا رسول الله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ثم لم نحدث بعد ذلك، أو نحو هذا، فانقلبتْ فرأت في المنام أنه قيل لها: أنت المتألية على الله، كيف بك وأنت تقولين فيما لا يعنيك، وتبخلين بما لا يغنيك، وتمنعين ماعون بيتك[١].

وهذه الآثار عن ابن مسعود وغيره كلها تبين هذا الأصل وهو جواز الاستثناء، وكان ابن مسعود يكره للرجل أن يزكي نفسه ويقول إني مؤمن، أخذا من قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم:٣٢]، والكراهية هذه ليست على

---

(١) رواه عبد الله بن وهب في الجامع في الحديث (٣٤٢١).

أصل الكلابية الذين يقولون: لا يجوز الجزم، لأن هناك من يقول من المرجئة: لا يجوز الجزم بناء على عدم العلم بالموافاة، كما تقدم ذكره، ومنهم من قال: لا يجوز الاستثناء، بأن تقول: إني مؤمن إن شاء الله، بل يجب أن تجزم، ولا يجوز أن تستثني، فالذي يقول منهم: يجب أن تستثني ولا يجوز أن تجزم، ليس للشك ولا لخوف التزكية، بل منطلقهم هو قضية الموافاة، وليس لكراهية التزكية كقول السلف، الذين يكرهون هذا خشية التزكية، أو خشية عدم قبول العمل، ولذلك قالوا -أعني السلف-: ولكنا نؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، فالمؤمن يجزم بالإيمان والتصديق، ويكره التزكية، ولذا لما قالت الأعراب: ﴿ءَامَنَّا﴾، ردَّ الله ذلك بقوله: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات:١٤]، لأنهم زكوا أنفسهم، مع قصورهم في العمل بترك الهجرة إلى النبي ﷺ ونصرته، وبقائهم في الأعرابية، ومنه قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم:٣٢]، يعني بالمؤمن حقيقةً، فالله أعلم به، ومن هذا المنطلق كانت كراهية السلف وهي التزكية، ولذلك هنا ابن مسعود فصل، ففي جهة التزكية كرهها، وفي جهة الإخبار عن إيمانه قال: ولكنا نؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، وهذا واضح.

و الأثر الثاني عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ الله فَقَالَ: إِنِّي لَقِيتُ رَكْبًا فَقُلْتُ: مَنْ أَنْتُمْ؟ قَالُوا: نَحْنُ الْمُؤْمِنُونَ، قَالَ: فَقَالَ: أَلَا قَالُوا نَحْنُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

وإسناده صحيح، كما قدم، ومراده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن هؤلاء الذين يستحقون الجنة جزمًا لا ظن فيه هم المؤمنون الخلص، فهذا الذي كرهه ابن مسعود؛ لأن في هذا تزكية وشهادة، وأهل السنة يقولون: لا نشهد لأحد بجنة ولا نار إلا من شهد له الله ورسوله ﷺ. وعن يحيى بن أبي كثير، قال: قال عبد الله بن مسعود: يقولون ما فينا

كافر، ولا منافق، جذ الله أقدامهم[١]. وعن غالب القطان، قال: قال بكر بن عبد الله: لو انتهيت إلى هذا المسجد، وهو غاصٌّ بأهله[٢]، مفعم من الرجال، فقيل لي: أي هؤلاء خير؟ لقلت لسائلي: «أتعرف أنصحهم لهم؟» فإن عرفه عرفت أنه خيرهم، ولو انتهيت إلى هذا المسجد، وهو غاص بأهله، مفعم من الرجال، فقيل لي: أي هؤلاء شر؟ لقلت لسائلي: «أتعرف أغشهم لهم؟» فإن عرفه عرفت أنه شرهم، وما كنت أشهد على خيرهم أنه مؤمن مستكمل الإيمان، لو شهدت له بذلك شهدت أنه في الجنة، وما كنت لأشهد على شرهم أنه منافق برئ من الإيمان، لو شهدت عليه بذلك شهدت أنه في النار، ولكني أخاف على خيرهم، وأرجو لشرهم، فإذا أنا خفت على خيرهم، فكم خوفي لشرهم؟ وإذا أنا رجوت لشرهم، فكم رجائي لخيرهم، هكذا السنة[٣].

وهذه القضية أعني مسألة الاستثناء في الإيمان، وهو أن تقول: أنا مؤمن إن شاء الله، وهل يجوز الاستثناء في الإيمان أو لا يجوز، أي أن تقول أنا مؤمن إن شاء الله، وهل تجزم وتقول: أنا مؤمن؟

مذهب السلف مشروعية الاستثناء، لكن لهم فيه مسلكان، منهم يوجب الاستثناء باعتبار منع التزكية، ومنهم من يجيز الاستثناء، والمرجئة لا يجيزون الاستثناء في الإيمان، لأن السلف يرون أن الإيمان يزيد وينقص، والمرجئة يرون أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، فهم يقولون: لا يجوز الاستثناء، بأن تقول أنا مؤمن إن شاء الله،

---

(١) رواه الطبري في (تهذيب الآثار- مسند عبد الله بن عباس) (٢/ ٦٦٩).
(٢) غص المكان بأهله: امتلأ بهم وضاق.
(٣) رواه الطبري في (تهذيب الآثار- مسند عبد الله بن عباس) (٢/ ٦٧١).

أو أرجو أني مؤمن، فإنك إذا قلت: أرجو أني مؤمن فأنت شاك، لأنهم يرون أن الإيمان هو التصديق فقط، والتصديق لا يقبل الشك، وإذا صار معه شك فهو كفر.

وأما السلف فلا يقولون هذا، بل الإيمان هو التصديق والقول والعمل عمل القلب وما فيه من التصديق وعمل الجوارح من الأعمال والفرائض، وعلى هذا فمنهم من يقول: يجب أن تستثني، ومنهم من يقول: يجوز أن تستثني، ولهم في ذلك مأخذان:

الأول: عدم العلم بالقبول للعمل الذي هو جزء من الإيمان، وعدم الجزم بصحة العمل والقيام بحقه، ولخوفهم أن لا يكونوا قاموا بالعمل على الوجه المطلوب، وهذا أظهر الوجوه في مأخذ من استثنى من السلف، كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية[1].

والمأخذ الثاني: هو اتقاء التزكية المنهي عنها في قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم:٣٢].

قال الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل يسأل عن الاستثناء في الإيمان ما تقول فيه؟ قال: أما أنا فلا أعيبه فاستثنى مخافة واحتياطًا، وليس كما يقولون على الشك، إنما يستثنى للعمل، قال الله: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾أي أن هذا الاستثناء لغير شك[2].

فالذي يقول: لا يجوز أن تجزم، يقول: هل تجزم أنك كمَّلتَ الإيمان، وأتيت بالفرائض على وجهها واجتنبت المحرمات، فإنك بهذا الجزم تزكي نفسك والله تعالى

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٤٦).

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٧/ ٦٦٩).

يقول: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾، أي: تمدحوها وتشكروها وتمنوا بأعمالكم[١] فإنه أعلم بحقيقة إيمانكم، قال ابن عباس: لا تمدحوها. قال الحسن: علم الله من كل نفس ما هي صانعة وإلى ما هي صائرة، فلا تزكوا أنفسكم، لا تبرئوها عن الآثام، ولا تمدحوها بحسن أعمالها، قال الكلبي ومقاتل: كان الناس يعملون أعمالا حسنة ثم يقولون: صلاتنا وصيامنا وحجنا، فأنزل الله تعالى هذه الآية ﴿هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ أي: بر وأطاع وأخلص العمل لله تعالى[٢]. وكما قال: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُمۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ وَلَا يُظۡلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء:٤٩] وعن محمد بن عمرو بن عطاء قال: سميت ابنتي بَرَّةَ، فقالت لي زينب بنت أبي سلمة: إن رسول الله ﷺ نهى عن هذا الاسم، وسميت بَرَّة، فقال رسول الله ﷺ: «**لا تزكوا أنفسكم، إن الله أعلم بأهل البر منكم**»، فقالوا: بم نسميها؟ قال: «**سموها زينب**» رواه مسلم[٣]، ولما قالت الأعراب: ﴿ءَامَنَّا﴾ رد الله ذلك بقوله: ﴿وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ [الحجرات:١٤]، وعن أبي بكْرَة، قال: مدح رَجُلٌ رجلا عند النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «**ويلك! قطعت عُنُقَ صاحبك -مرارًا- إذا كان أحدكم مادحا صاحبه لا محالة فليقل: أحسب فلانًا -والله حسيبه، ولا أزكي على الله أحدًا- أحسبه كذا وكذا، إن كان يعلم ذلك**» متفق عليه[٤].

وهذا هو المعنى الذي أراده ابن مسعود وهو مدح النفس وتزكيتها من النقص هذا هو المأخذ لهذا القول، أخذه من هذه الآية ونظائرها، لدفع التزكية؛

(١) تفسير ابن كثير (٧/ ٤٦٢).
(٢) تفسير البغوي (٧/ ٤١٣).
(٣) رواه مسلم (٢١٤٢).
(٤) رواه البخاري (٢٦٦٢)، ومسلم (٣٠٠٠).

لأن الإيمان ليس فقط التصديق حتى نجزم به أو لا نجزم به، بل الأعمال من الإيمان فهل كملتها على وجهها، كاملة زاكية خالصة حتى تجزم بالإيمان؟ ولذا هم يقولون إلزامًا: قل أنا في الجنة!، لأن المؤمن وعده الله بالجنة وبعضهم بلا حساب ولا عذاب، كما قال تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٩٥]

وأما ناقص الإيمان فإنه لا يستحق ذلك، مع أن المسلمين كلهم في الجنة، بعد أن يمحص المقصر من تقصيره أو يعفو الله عنه، كما عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ [فاطر:٣٢-٣٣]، فهذه ثلاث طبقات، هم الذين أورثهم الله الكتاب، وهم هذه الأمة الإسلامية، والكتاب القرآن، فهم أهل القرآن، كلهم في جنات عدن يدخلونها، ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ﴾ قال البغوي: يعني: الكتاب الذي أنزلناه إليك الذي ذكر في الآية الأولى، وهو القرآن، جعلناه ينتهي إلى، ﴿ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ قال ابن عباس: يريد أمة محمد ﷺ، ثم قسمهم ورتبهم فقال: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ روي عن أسامة بن زيد في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ الآية، قال: قال النبي ﷺ: «**كلهم من هذه الأمة**»(١). قال العلامة الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (أضواء البيان): هذه من أرجى آيات القرآن العظيم، قد بين تعالى في هذه الآية الكريمة أن إيراث هذه الأمة لهذا

(١) تفسير البغوي (٦/ ٤٢١).

الكتاب، دليل على أن الله اصطفاها في قوله: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ وبين أنهم ثلاثة أقسام:

الأول: الظالم لنفسه، وهو الذي يطيع الله، ولكنه يعصيه أيضًا فهو الذي قال الله فيهم: ﴿خَلَطُوا۟ عَمَلًا صَٰلِحًا وَءَاخَرَ سَيِّئًا عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة:١٠٢].

والثاني: المقتصد وهو الذي يطيع الله، ولا يعصيه، ولكنه لا يتقرب بالنوافل من الطاعات.

والثالث: السابق بالخيرات: وهو الذي يأتي بالواجبات ويجتنب المحرمات ويتقرب إلى الله بالطاعات والقربات التي هي غير واجبة، وهذا على أصح الأقوال في تفسير الظالم لنفسه، والمقتصد والسابق، ثم إنه تعالى بين أن إيراثهم الكتاب هو الفضل الكبير منه عليهم، ثم وعد الجميع بجنات عدن وهو لا يخلف الميعاد في قوله: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر:٣٣] إلى قوله: ﴿وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴾ [فاطر:٣٥]، والواو[1] في (يدخلونها) شاملة للظالم، والمقتصد والسابق على التحقيق. ولذا قال بعض أهل العلم: حق لهذه الواو أن تكتب بماء العينين، فوعده الصادق بجنات عدن لجميع أقسام هذه الأمة، وأولهم الظالم لنفسه يدل على أن هذه الآية من أرجى آيات القرآن، ولم يبق من المسلمين أحد خارج عن الأقسام الثلاثة، فالوعد الصادق بالجنة في الآية شامل لجميع المسلمين ولذا قال بعدها متصلًا بها ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ﴾ [فاطر:٣٦]، إلى قوله: ﴿فَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِن نَّصِيرٍ ﴾ [فاطر:٣٧]. واختلف أهل العلم في سبب تقديم الظالم في الوعد بالجنة على المقتصد والسابق، فقال بعضهم: قدم الظالم

(١) يعني الضمير.

لئلا يقنط، وأخر السابق بالخيرات لئلا يعجب بعمله فيحبط. وقال بعضهم: قدم الظالم لنفسه، لأن أكثر أهل الجنة الظالمون لأنفسهم لأن الذين لم تقع منهم معصية أقل من غيرهم. كما قال تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص:٢٤]. اهـ[١]

فهذه الآية من أرجى آيات القرآن، لأن كل المسلمين حتى العصاة موعودون، وليس المعنى أنهم يدخلون الجنة بلا عذاب ولا حساب، كما قالت المرجئة وأنه لا يدخل النار، ليس الأمر كذلك، فإن الله توعد على المعاصي العقوبة بالنار، لكن المقصود أنهم كلهم مآلهم إلى الجنة، فالمؤمن الكامل الإيمان إلى الجنة برحمة الله، بلا عذاب، والله لا يخلف الميعاد. وأما المؤمن الناقص الإيمان إما أن يعفو الله عنه فيدخله الجنة وإما أن يجازى بمعصيته، بشيء من العذاب، نعوذ بالله من النار، ثم مآله إلى الجنة، فإنه قد صحت الأحاديث عن النبي ﷺ: «**أنه يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله خالصا من قلبه**»[٢]، وقال ﷺ: «**من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة**» رواه مسلم[٣]، وقال ﷺ: «**إن الله حرم على النار من قال: لا إله إلا الله يبتغي بذلك وجه الله**»[٤]، وقال ﷺ: «**ما من عبدٍ قال: لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة وإن زنى وإن سرق**» ثلاثًا متفق عليه[٥]، وقال ﷺ: «**أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله خالصًا من قلبه**»[٦]، وقال ﷺ: «**يخرج من**

---

(١) أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن (٥/ ٤٨٢).
(٢) أخرجه البخاري (٩٩) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٣) رواه مسلم (٢٦) عن عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٤) رواه البخاري (٤٢٥) عن عتبان بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٥) رواه البخاري (٥٨٢٧)، ومسلم (٩٤) عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٦) رواه البخاري (٩٩، ٦٥٧٠).

النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن برة من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير» متفق عليه[١]، وقال ﷺ: «**من كان آخر كلامه من الدنيا لا إله إلا الله دخل الجنة**»[٢]، والمراد أن مآله إلى الجنة لا محالة، وإن جوزي بسيئاته، فإنهم يخرجون بالعفو أو بالشفاعة ويسمون الجهنميين، كما أخبرنا النبي ﷺفعن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: «**يخرج قوم من النار بعد ما مسهم منها سفع فيدخلون الجنة فيسميهم أهل الجنة الجهنميين**»، رواه البخاري[٣] وله عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي ﷺ قال: «**يخرج من النار بالشفاعة كأنهم الثعارير**» رواه البخاري[٤]، وقد تواترت بذلك الأحاديث. وعلى ذلك عقيدة أهل السنة، أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لا يخلد أحدًا فيها من أهل التوحيد، كما تظاهرت عليه الأدلة، من الكتاب والسنة وإجماع الأمة. قال الشيخ تقي الدين أبوالعباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: تواترت الأحاديث عن رسول الله ﷺ بأنه «**يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه من الإيمان ما يزن شعيرة**» وفي لفظ «**ذرة**» ولكنها جاءت مقيدة بالقيود الثقال، كقوله: «**من قال: لا إله إلا الله خالصًا من قلبه**» وفي رواية «**صادقًا من قلبه**» انتهى. هذا: هو مذهب أهل السنة والجماعة، من أصحاب رسول الله ﷺ ومن اتبعهم بإحسان، من سلف الأمة وأئمتها، ولا يخالف

---

(١) رواه البخاري (٤٤، ٣٣٤٠، ٣٣٦١، ٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤).

(٢) رواه أحمد (٢٢٠٣٤) وأبو داود (٣١١٦) وابن ماجة (٣٧٩٦) بسند حسن من حديث معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه البخاري (٦٥٥٩).

(٤) رواه البخاري (٦٥٥٨) قال في النهاية في تفسير (الثعارير): هي القثّاء الصغار شبّهوا بها لأن القثّاء ينمو سريعًا، وقيل هي رؤوس الطراثيث تكون بيضًا، شبّهوا ببياضها، واحدتها: طرثوث، وهو نبت يؤكل.

في ذلك إلا الخوارج، والمعتزلة القائلون بتخليد أهل الكبائر في النار[١].

إذا تقرر هذا فإن قضية الاستثناء، تفهم على هذا الأصل، فالذين يقولون من السلف: لا تقل: إني مؤمن أي جزمًا، لأنك لا تستطيع أن تعرف أنك كامل الإيمان، وهذا قول مروي عن ابن مسعود وبعض أصحابه، وأكثر السلف يقول: يجوز الاستثناء باعتبار ويجوز الجزم باعتبار، فيجوز الجزم على معنى أنك مؤمن بالله ورسله وملائكته إلى آخره، أي بمعنى أنك لست كافرا ولا شاكًا، ولذلك كان ابن مسعود يقول: ولكنا نؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، أي يجزم بذلك ولا يزكي نفسه بالإيمان التام، فعلى هذا إن أردت الجزم بالإيمان الذي هو الإسلام وعدم الكفر أو الشك، فتجزم وتقول: أنا مؤمن، فلا بأس بذلك، وأما على الإيمان المطلق التام، الذي قال الله تعالى في أهله ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗا﴾ [الأنفال:٤]، فلا تجزم، بل تقول: مؤمن إن شاء الله، وهذا في رجل عمل الصالحات فيقول: مؤمن إن شاء الله خشية من أن يزكي نفسه.

ولذلك كان ابن مسعود يقول: ولكنا نؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله.

ضلالة القول بالتعليل بجهل الموافاة:

وأما التعليل بجهل الموافاة فليس من مآخذ السلف في الاستثناء؛ بل من مأخذ الكلابية والأشعرية وبعض المتأخرين، ممن أجازوا الاستثناء على هذا الأصل، وقد ذكر ذلك شيخ الإسلام في كتاب (الإيمان)[٢] فقال فيما نقله عن بعض العلماء وأقره: وأما مذهب سلف أصحاب الحديث كابن مسعود وأصحابه والثوري وابن عيينة

(١) انظر: الدرر السنية (١/ ١٩٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٣٩).

وأكثر علماء الكوفة ويحيى بن سعيد القطان فيما يرويه عن علماء أهل البصرة وأحمد بن حنبل وغيره من أئمة السنة، فكانوا يستثنون في الإيمان، وهذا متواتر عنهم؛ لكن ليس في هؤلاء من قال: أنا أستثني لأجل الموافاة، وأن الإيمان إنما هو اسم لما يوافي به العبد ربه! بل صرح أئمة هؤلاء: بأن الاستثناء، إنما هو لأن الإيمان يتضمن فعل الواجبات، فلا يشهدون لأنفسهم بذلك كما لا يشهدون لها بالبر والتقوى، فإن ذلك مما لا يعلمونه، وهو تزكية لأنفسهم بلا علم، وأما الموافاة فما علمت أحدًا من السلف علل بها الاستثناء.

ولكن كثير من المتأخرين يعلل بها من أصحاب الحديث من أصحاب أحمد ومالك والشافعي وغيرهم، كما يعلل بها نظارهم كأبي الحسن الأشعري وأكثر أصحابه لكن ليس هذا قول سلف أصحاب الحديث. اهـ

وهذه القضية ذكرها شيخ الإسلام في كتاب (الإيمان الكبير) و(الإيمان الأوسط)، وغير ذلك من المواضع.

المراد بالموافاة:

والمراد بالموافاة هو الإيمان الذي يوافي العبدُ اللهَ به وما يموت عليه، هل يموت على الإيمان أو على ضده، والموافاة لا تعلم، فيقول: أنا مؤمن إن شاء الله؛ لأنه لا يدري ما يوافي به ربه، قال شيخ الإسلام: وهذا لا أعرفه عن السلف وإنما هو قول طائفة من الكلابية من أتباع أبي عبد الله بن كلاب؛ لأنهم رأوا السلف يقولون بالاستثناء فظنوا أنهم يقصدون الموافاة، والسلف لا يرون هذا، بل السلف -كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية- عندهم أن الإنسان مؤمن ما دام متصفًا بالإيمان، وليس كما يقوله الكلابية والأشعرية، ومن تبعهم كأبي يعلى الحنبلي، من أنه إذا علم

الله من الإنسان أنه يموت كافرًا وإن كان في هذه الحالة مؤمنًا فهو عدو الله الكافر؛ لأن نهايته وموافاته على الكفر، وإذا كان في الحال كافرًا ونهايته على الإيمان فهو ولي الله وإن كان في حالة كفره هذا قول الكلابية والأشعرية.

وليس الأمر كذلك، فإن الله عَزَّوَجَلَّ حكم عدل ومن تقرب إليه بالطاعات على وجه صحيح فهو يحبه، فإذا كفر انقلب حاله.

كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في قضية الاستثناء والموافاة:

ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى فصل مختصر في ذلك[1]، قال فيه: الاستثناء في الإيمان سنة عند أصحابنا وأكثرِ أهل السنة، وقالت المرجئة والمعتزلة: لا يجوز الاستثناء فيه؛ بل هو شك.

والاستثناء، أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، أو: مؤمن أرجو، أو: آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله، أو: إن كنت تريد الإيمان الذي يعصم دمي، فنعم، وإن كنت تريد ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الأنفال:٢] فالله أعلم.

ثم هنا ثلاثة أقوال، إما أن يقال: الاستثناء واجب، فلا يجوز القطع، وهذا قول القاضي في (عيون المسائل) وغيره، وإما أن يقال: هو مستحب، ويجوز القطع، باعتبارٍ آخرَ، وإما أن يقال: كلاهما جائز باعتبارٍ، وإنما ذكرنا أن الاستثناء سنة بمعنى أنه جائز ردًا على من نهى عنه. فإذا قلنا: هو واجبٌ! فمأخذ القاضي أنه لو جاز القطع على أنا مؤمنون، لكان ذلك قطعًا على أنا في الجنة، لأن الله وعد المؤمنين الجنة، ولا يجوز القطع على الوعد بالجنة؛ لأن من شرط ذلك الموافاة بالإيمان! ولا يعلم ذلك

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٧/ ٦٦٦-٦٦٩).

إلا الله، وكذلك الإيمان إنما يحصل بالموافاة ولا يعلم ذلك، ولهذا قال ابن مسعود: هلّا وَكَلَ الأُولى كما وكل الآخرة، يريد بذلك ما استدل به من أن رجلًا قال عنده: إني مؤمن، فقيل لابن مسعود: هذا يزعم أنه مؤمن! قال: فسلوه أفي الجنة هو أو في النار؟ فسألوه، فقال: الله أعلم، فقال عبدالله: فهلّا وكَلتَ الأُولى كما وكلت الثانية!.

قلت: ويستدل أيضًا على وجوب الاستثناء، بقول عمر: من قال: إنه مؤمن فهو كافر، ومن زعم أنه في الجنة فهو في النار، ومن زعم أنه عالم فهو جاهل.

ولما استدل المنازع: بأن الاستثناء إنما يحتاج إليه لمستقبلٍ يُشك في وقوعه! قال: الجواب: أن هنا مستقبلًا يشك في وقوعه، وهو الموافاة بالإيمان، والإيمان مرتبط بعضه ببعض فهو كالعبادة الواحدة!.

قلت: فحقيقة هذا القول أن الإيمان، اسم للعبادة من أول الدخول فيه إلى أن يموت عليه، فإذا انتقض تبين بطلان أولها كالحدث في آخر الصلاة، والوطء في آخر الحج، والأكل في آخر النهار، وقولُ مؤمن عند الإطلاق يقتضي فعل الإيمان كله، كقول مصلٍّ وصائمٌ وحاجٌّ، فهذا مأخذ القاضي! وقد ذكر بعدها في (المعتمد) مسألة الموافاة وهي متصلة بها، وهو أن المؤمن الذي علم الله أنه يموت كافرًا وبالعكس، هل يتعلق رضا الله وسخطه ومحبته وبغضه بما هو عليه، أو بما يوافى به؟ والمسألة متعلقة بالرضا والسخط، هل هو قديم أو محدث؟

والمأخذ الثاني: أن الاسم عند الإطلاق يقتضى الكمال، وهذا غير معلوم للمتكلم، كما قال أبو العالية: أدركت ثلاثين من أصحاب محمد كلهم يخاف النفاق على نفسه، لا يقول: إن إيماني كإيمان جبريل، فإخبار الرجل عن نفسه أنه كامل الإيمان، خبر بما لا يعلمه، وهذا معنى قول ابن المنزل: إن المرجئة تقول: إن حسناتها

مقبولة، وأنا لا أشهد بذلك، وهذا مأخذٌ يصلح لوجوب الاستثناء، وهذا المأخذ الثاني للقاضي، فإن المنازع احتج بأنه لما لم يجز الاستثناء في الإسلام فكذلك في الإيمان، قال: والجواب: أن الإسلام مجرد الشهادتين، وقد أتى بهما والإيمان أقوال وأعمال، لقوله ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون بابًا**»، وهو لا يتحقق كل ذلك منه.

المأخذ الثالث: أن ذلك تزكية للنفس، وقد قال الله: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [النجم:٣٢]، وهذا يصلح للاستحباب، وإلا فإخبار الرجل بصفته التي هو عليها جائز، وإن كانت مدحًا، وقد يصلح للإيجاب، قال الأثرم في السنة: حدثنا أحمد بن حنبل: سمعت يحيى بن سعيد يقول: ما أدركت أحدًا من أصحابنا ولا بلغني إلا على الاستثناء. قال الأثرم: سمعت أبا عبدالله يسأل عن الاستثناء في الإيمان ما تقول فيه؟ قال: أما أنا فلا أعيبه، فأستثنى مخافةً واحتياطًا، ليس كما يقولون على الشك، إنما يستثنى للعمل. قال أبو عبدالله: قال الله: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح:٢٧]، أي أن هذا الاستثناء لغير شكٍ، وقد قال النبي ﷺ: «**وإنا إن شاء الله بكم لاحقون**»، أي لم يكن يشك في هذا، وقد استثنى وذكر قول النبي ﷺ: «**نبعث إن شاء الله من القبر**»، وذكر قول النبي ﷺ: «**إني والله لأرجو أن أكون أخشاكم لله**»، قال: هذا كله تقوية للاستثناء في الإيمان. قلت لأبي عبدالله: فكأنك لا ترى بأسًا أن لا يستثني؟ فقال: إذا كان ممن يقول الإيمان قول وعمل يزيد وينقص فهو أسهل عندي، ثم قال أبو عبدالله: إن قومًا تضعف قلوبهم عن الاستثناء! فتعجب منهم، وذكر كلامًا طويلا تركته. فكلام أحمد يدل على أن الاستثناء لأجل العمل، وهذا المأخذ الثاني، وأنه لغير شك في الأصل، وهو يشبه الثالث، ويقتضي أن يجوز ترك الاستثناء.

وأما جواز إطلاق القول بأني مؤمن، فيصح إذا عنى أصل الإيمان دون كماله، والدخول فيه دون تمامه، كما يقول: أنا حاج وصائم لمن شرع في ذلك، وكما يطلقه في قوله: آمنت بالله ورسله، وفي قوله: إن كنت تعني كذا وكذا، أن جواز إخباره بالفعل يقتضي جواز إخباره بالاسم مع القرينة، وعلى هذا يخرج ما روي عن صاحب معاذ بن جبل وما روي في حديث الحارث الذي قال: «أما مؤمن حقا» وفي حديث الوفد الذين قالوا: «نحن المؤمنون» وإن كان في الإسنادين نظر.اهـ.

شرح الآثار وتخريجها:

شرح الأثرين الثاني والعشرين والثالث والعشرين:

٢٢- قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَلَمَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلقَمَةَ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ عِنْدَ عَبْدِ الله: إِنِّي مُؤْمِنٌ، قَالَ: قُل: إِنِّي فِي الجَنَّةِ، وَلَكِنَّا نُؤْمِنُ بِالله وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ.

٢٣- حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ الأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ الله، فَقَالَ: إِنِّي لَقِيتُ رَكْبًا، فَقُلْتُ: مَنْ أَنْتُمْ؟، قَالُوا: نَحْنُ المُؤْمِنُونَ، قَالَ: فَقَالَ: أَلا قَالُوا: نَحْنُ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ!؟

ثم ذكر المصنف بعده آثارًا:

الأثر الرابع والعشرون:

٢٤- قال: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلقَمَةَ، قَالَ: «قِيلَ لَهُ: أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ؟ قَالَ: أَرْجُو».

التخريج:

هذا إسناد صحيح ورواه المؤلف في (المصنف) والطبري في (تهذيب الآثار)[1].

الشَرح

علقمة هو ابن قيس بن عبد الله أبو شبل النخعي فقيه الكوفة، وعالمها، ومقرئها، عداده في المخضرمين، وهاجر في طلب العلم والجهاد، ونزل الكوفة، ولازم ابن مسعود حتى رأس في العلم والعمل، وتفقه به العلماء، وتصدى للإمامة والفتيا بعد علي بن أبي طالب وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وكان يشبه بابن مسعود في هديه ودله وسمته، وكان الناس يسألونه ويتفقهون به والصحابة متوافرون.

مات سنة إحدى وستين أو اثنتين وستين[2].

وهذا الأثر وما في معناه يدل على أن أصحاب ابن مسعود إنما يكرهون التزكية، ولا يكرهون الإخبار، فقال علقمة: أرجو أني مؤمن، ومثله ما روى الطبري عن إبراهيم، عن علقمة، قال: تكلم رجل عنده من الخوارج بكلام كرهه قال: فقال علقمة: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:٥٨] قال: فقال له الخارجي: أمنهم أنت؟ قال: «أرجو»[3].

ويدل على أن هذا الاستثناء المروي عنهم ليس شكًا، كما تقول المرجئة؛ لأنهم ينهون عن الاستثناء خشية الشك، فعندهم إذا قال: أرجو يكون شكًا. روى عبدالله بن أحمد عن محمد بن ذكوان قال: قلت لحماد أكان إبراهيم النخعي يقول

---

(١) تهذيب الآثار للطبري في مسند عبد الله بن عباس (٢/ ٦٧٠).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٧).

(٣) تهذيب الآثار للطبري في مسند عبد الله بن عباس (٢/ ٦٧٠).

بقولكم في الإرجاء؟ قال: لا، كان شاكا مثلك![1]، وحماد هذا هو ابن أبي سليمان الكوفي شيخ مرجئة الفقهاء.

وكذلك المعتزلة والخوارج لا يجيزون الاستثناء في الإيمان لأنه شك وتردد في زعمهم، لأنه عندهم شيء واحد إذا ذهب بعضه ذهب كله، والفرق بينهم أن المرجئة يجعلونه التصديق فقط والمعتزلة والخوارج يدخلون الأعمال فيه وأن الفرائض كلها أصل فيه إذا ذهبت ذهب الإيمان والإسلام كله.

وهذا الأثر عن علقمة يدل على أن السلف على جواز الاستثناء وجواز الجزم، فالاستثناء على التزكية، والجزم على ما في واقعهم من الإيمان بالله، الذي هو التصديق وما يتبعه.



الحديث الخامس والعشرون:

٢٥- ثم قال المصنف: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ عِصْمَةَ، أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: «أَنْتُمُ الْمُؤْمِنُونَ إِنْ شَاءَ اللهُ».

التخريج:

رواه المؤلف في (مصنفه) وعبد الله بن أحمد في (السنة) واللالكائي[2] عن عبدالرحمن بن عصمة، قال: كنت عند عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فأتاها رسول معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

---

(١) السنة، لعبد الله بن أحمد (٧٤٦).

(٢) رواه في المصنف (٣٠٣٧٥)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٧٤٨) واللالكائي في أصول الاعتقاد (١٧٢٣).

بهدية فقال: أرسل بها إليك أمير المؤمنين، فقالت: أنتم المؤمنون إن شاء الله تعالى وهو أميركم، وقد قبلت هديته.

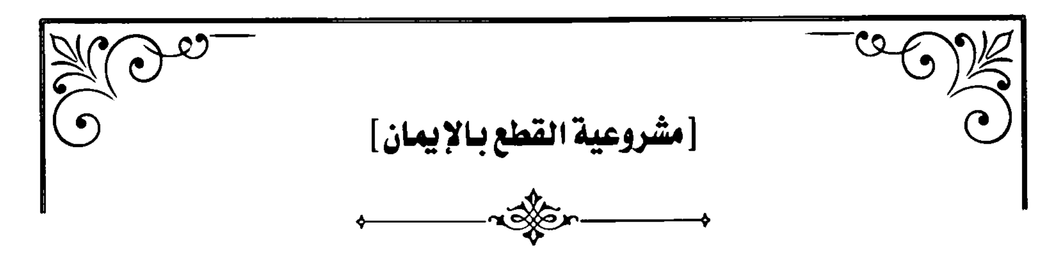
المناسبة للكتاب:

مناسبته للإيمان أن فيه جواز الاستثناء في الإيمان، وأنه مذهب السلف.



هذا الأثر عن عائشة واضحا لدلالة في المقصود، وهو أنها استثنت بقولها: «**أنتم المؤمنون إن شاء الله**»، فدل على أن مذهب السلف جواز الاستثناء، وليس كما تزعم المرجئة.





[مشروعية القطع بالإيمان]

ثم أردف المؤلف ذلك بآثار عن السلف تدل على مشروعية الجزم بالإيمان:

الحديث السادس والعشرون:

٢٦- قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: إِذَا سُئِلَ أَحَدُكُمْ أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ؟ فَلَا يَشُكَّنَّ.

التخريج:

هذا إسناد صحيح، وأخرجه المؤلف في (المصنف) والطبري في تهذيب الآثار[1].

وأبو عبد الرحمن، هو السلمي عبد الله بن حبيب المقرئ من كبار التابعين وهو الذي روى حديث عثمان مرفوعًا: «**خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ**»[2]، قال: وهذا الذي أجلسني هذا المجلس، وجلس أربعين سنة يعلم القرآن حتى في زمن الحجاج لهذا الحديث، نفعه الله بحديث واحد، وهو من أئمة القراءة المعروفين، وهو الذي يقول: أخبرنا الذين يقرئوننا القرآن من أصحاب رسول ﷺ، قالوا: كنا لا نتجاوز عشر آيات حتى نتعلم ما فيها من العلم والعمل، فتعلمنا العلم والعمل جميعًا. رواه أحمد بسند صحيح.

---

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٣٧٦)، والطبري في تهذيب الآثار (في مسند عبد الله بن عباس ٢/ ٦٦٥).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٢٧).

الشَّرح

يقول أبو عبد الرحمن السلمي في هذا الأثر عنه: «**إذا سئل أحدكم أمؤمن أنت؟ فلا يشكن**»؛ لأنه من أهل الكوفة وأهل الكوفة صار عندهم قضية الشك، واشتهر قول المرجئة؛ وشيخهم حماد بن أبي سليمان في ذلك الوقت، فقالوا: لا يجوز أن تقول: أنا مؤمن إن شاء الله، وقابلهم من يوجب الاستثناء لرد بدعتهم، فيقول أبو عبد الرحمن: لا يشك بل يجزم، ولا يكون شكاكًا، وليس المعنى أنه على سبيل عدم جواز الاستثناء كما تقوله المرجئة؛ بل لأجل رد مذهب من يقول: يجب أن تستثني، روى ابن جرير في تهذيب الآثار عن المغيرة، عن أبي وائل أنه قال: قوم يسألوني عن السنة! فأقرأ عليهم: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [البينة:١] حتى قوله: ﴿وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة:٥] يعرض بالمرجئة[١]

ثم وجد هناك من يقول: يجب أن تستثني ردًا على من يقول: يحرم أن تستثني، فأراد أن يبين لهم أنه يجوز الاستثناء ويجوز الجزم، فيقول: لا يشكنّ أحدكم، بل يقول: إن شاء الله بلا شك، هذا مراده، يعني دافع التزكية عن نفسك بالاستثناء ولا يعرض على نفسك الشك، فإنه قد بلغ ببعض الناس في وجوب الاستثناء إلى درجة أن يقول الرجل: صليت إن شاء الله وصمت إن شاء الله، بل إلى أكثر من هذا، أن يقول: هذا ثوبي إن شاء الله، وهذا حبل إن شاء الله! وهذه ليست وسوسة بل مذهب من يوجب الاستثناء، ذكره شيخ الإسلام في كتاب الإيمان[٢]، عن طائفة أنه بلغ بهم إلى هذا الحد يريدون أن يضادوا مذهب المرجئة فبلغ بهم إلى هذا الحد.

---

(١) تهذيب الآثار للطبري مسند عبد الله بن عباس (٢/ ٦٦٠).

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٤٣٢).

الحديث السابع والعشرون:

٢٧- ثم قال المصنفُ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ عُبَيْدِالله بْنِ يزيدَ[١]، قَالَ: «إِذَا سُئِلَ أَحَدُكُمْ أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ؟ فَلَا يَشُكُّ فِي إِيمَانِهِ».

التخريج:

هذا الأثر إسناده صحيح، موقوفًا ورواه المؤلف أيضًا في (مصنفه)[٢]، وقد رواه الطبراني في (الكبير) وأبو نعيم في (الحلية) بسند ضعيف عن عبد الله بن يزيد الأنصاري مرفوعًا: «إذا سُئِلَ أحَدُكُم أمُؤمِنٌ هُوَ فلا يَشُكَّ في إِيمانِهِ» والصواب وقفه[٣].

الشَّرح

هذا الأثر دلل على أن الجزم والاستثناء سواء من حيث أنه لا يكون شكًا، وهو مثل ما تقدم من كلام أبي عبد الرحمن السلمي يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، وهو ليس على سبيل الشك.



(١) كذا في الأصل المخطوط ووقع في المطبوعة (زياد) وهو خطأ.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٣١٠١٥) (١١/ ٢٩ الطبعة الهندية) وسقط من بعض الطبعات.

(٣) أخرجه الطبراني وأبو نعيم في الحلية (٧/ ٢٣٨) عن أحمد بن بديل ثنا أبو معاوية عن مسعر عن زياد ابن علاقة عن عبدالله بن يزيد الأنصاري مرفوعًا. قال أبو نعيم: تفرد برفعه أحمد بن بديل عن أبي معاوية. اهـ قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٥٥): في إسناده أحمد بن بديل، وثقه النسائي وأبو حاتم، وضعفه آخرون. اهـ ولذا حسنه السيوطي والمناوي في «التيسير بشرح الجامع الصغير» (١/ ٢٠٤)، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٥٣٦) وهو الصواب لأن ابن بديل وهم في رفعه، وخالف الأثبات الذين وقفوه.

الحديث الثامن والعشرون:

٢٨- قال المصنف: قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ رَجُلٍ، لَمْ يُسَمِّهِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ، يَقُولُ: «أَنَا مُؤْمِنٌ».

التخريج:

رواه المؤلف في (مصنفه) وإسناده ضعيف؛ لأن فيه رجالًا لم يسموا، حيث إن فيه رجلًا عن أبيه وهما مبهمان[1].



هذا الأثر لا يعارض ما تقدم عن ابن مسعود؛ لأن ابن مسعود قال: ولكنا نؤمن بالله وملائكته وكتبه، ويكون قوله هنا: أنا مؤمن، من هذا القبيل، يعني الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله... إلخ، لأنه تصديق فليس فيه شك، وليس فيه تزكية.

ويدل كما تقدم أن مذهب ابن مسعود جواز الجزم على سبيل الإخبار عن حاله، واستحباب الاستثناء خشية التزكية.



الحديث التاسع والعشرون:

٢٩- قال المصنفُ: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّهُمَا كَانَا إِذَا سُئِلَا قَالَا: «آمَنَّا بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ».

---

(١) المصنف (٦/ ١٦٥/ ٣٠٣٧٧).

التخريج:

هذا الأثر إسناده صحيح، عن طاوس، وعن إبراهيم النخعي رحمهما الله.

الشَّرح

هذا الأثر يرويه معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه، ويرويه أيضًا معمر عن محمد عن إبراهيم النخعي أنهما كانا يقولان إذا سئلا عن الإيمان: «**آمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله**»، ويجزمون بذلك؛ لأنه تصديق فليس عندهم فيه شك، وليس فيه تزكية.

الحديث الثلاثون:

٣٠- ثم قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، قَالَ: لَقِيتُ عَبْدَ الله بْنَ مَعقِل، قَالَ: فَقُلتُ إِنَّ أُنَاسًا مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ يَعِيبُونَ عَلَيَّ أَنْ أَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ، قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ الله بْنُ مُغَفَّلٍ: «لَقَدْ خِبْتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُؤْمِنًا».**

التخريج:

هذا الإسناد صحيح، وأخرجه أيضًا في (المصنف)[١]. وابن معقل هذا تابعي، وهو الصواب وليس بن مغفل[٢] والمراد به هنا عبد الله بن معقل بن مقرن المزني

---

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٣٨٠).

(٢) وقع في الأصل المخطوط والمطبوع وبعض نسخ المصنَّف (بن مغفل) وهو تصحيف صوابه (بن معقل) كما في بعض نسخ المصنَّف. وما وقع في المخطوطة والمطبوع (عبد الله بن مغفل) وهو عبد الله بن مغفل بن عبد نهم بن عفيف بن أسحم بن ربيعة بن عدي بن ثعلبة بن ذؤيب المزني أبو سعيد ويقال أبو عبد الرحمن، سكن المدينة ثم تحول إلى البصرة وهو من أصحاب الشجرة، قال الحسن البصري: كان أحد العشرة الذين بعثهم إلينا عمر يفقهون الناس وكان من أنقياء أصحابه وقال البخاري: قال مسدد: مات بالبصرة سنة ٥٧، وقال غيره: مات سنة ٦١.

أبو الوليد الكوفي روى عن أبيه وعلي وابن مسعود وثابت بن الضحاك وكعب بن عجرة وعدي بن حاتم وسالم مولى أبي حذيفة. قال العجلي: كوفي تابعي ثقة من خيار التابعين، وقال ابن سعد كان ثقة قليل الحديث وقال ابن حبان في الثقات مات سنة بضع وثمانين بالبصرة.



يقول الشيباني وهو أبو إسحاق: إن أناسًا من أهل الصلاح يعيبون عليَّ أن أقول: أنا مؤمن، يعني أجزم، فقال ابن معقل له: فقد خبت وخسرت إن لم تكن مؤمنًا! والظاهر أن هؤلاء الذين يعيبون عليه إما أن يكونوا من الذين لا يريدون التزكية، أو يكون من المرجئة الذين يقولون: لا يجوز أن تستثني، فيقول: خبتَ وخسرتَ إن لم تكن مؤمنًا، يعني اجزم، فإنك تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، وأخبر بهذا وليس هذا من قبيل التزكية كالذي في قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عن الأعراب: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات:١٤] الآية إلى قوله ﴿أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات:١٤]، لأن الأعراب تمدحوا وزكوا أنفسهم فرد الله عليهم.



الحديث الحادي والثلاثون:

٣١- ثم قال المؤلف: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ سَوَّارِ بْنِ شَبِيبٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ فَقَالَ: إِنَّ هَاهُنَا قَوْمًا يَشْهَدُونَ عَلَيَّ بِالْكُفْرِ قَالَ: فَقَالَ: أَلَا تَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؛ فَتُكَذِّبَهُمْ

التخريج:

إسناده صحيح، وأخرجه في (المصنف)[1].

المناسبة للكتاب:

مناسبة هذا الأثر للكتاب أن فيه الرد على الخوارج المكفرة، وعلى المرجئة الشكاكين.

الشَّرح

قوله: «**إِنَّ هَاهُنَا قَوْمًا يَشْهَدُونَ عَلَيَّ بِالْكُفْرِ**»، هؤلاء الذين يشهدون عليه بالكفر إما من الخوارج الذين يكفرون المسلمين الذين لا يوافقونهم، أو من هؤلاء المرجئة الذين يقولون: إذا استثنيت فأنت شاك، وإذا كنت شاكًا فأنت كافر، فقد يكونون من هؤلاء أو من أولئك، وعلى كلٍّ فابن عمر قال للرجل: «**قل: لا إله إلا الله**»، يعني فأنت إذا قلتَ ذلك كذبتهم، فأنت مؤمن، لأن من قال: لا إله إلا الله فإنه مؤمن، وهذا المقصود، وفيه رد على الخوارج.



الحديث الثاني والثلاثون:

٣٢- ثم قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ ابْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ يَزِيدَ الأَنْصَارِيِّ، قَالَ: «تَسَمَّوْا بِاسْمِكُمُ الَّذِي سَمَّاكُمُ اللهُ: بِالْحَنِيفِيَّةِ، وَالإِسْلَامِ، وَالإِيمَانِ».

---

(١) المصنف (٣٠٣٨١)، وصححه الألباني.

التخريج:

هـذا إسنـاد صحيح، وأخرجه أيضًا في (المصنف)[1]، وعبـد الله بن يـزيد الأنصاري صحابي.

الشَّرح

هذا الأثر يدل على أنه لا بأس أن يصف العبد المسلم نفسه بالإيمان والإسلام، وأن يتسمى بالإسلام؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ هُوَ ٱجۡتَبَىٰكُمۡ وَمَا جَعَلَ عَلَيۡكُمۡ فِي ٱلدِّينِ مِنۡ حَرَجٖۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمۡ إِبۡرَٰهِيمَۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ مِن قَبۡلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيۡكُمۡ وَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِۚ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعۡتَصِمُواْ بِٱللَّهِ هُوَ مَوۡلَىٰكُمۡۖ فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الحج:٧٨]، ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ جمهور المفسرين على أن المراد: الله الذي سماكم، وبعض المفسرين قال: هو إبراهيم، لكن الجمهور على أنه هو الله الذي سماكم المسلمين، ﴿مِن قَبۡلُ﴾ أي من قبل هذا الكتاب، ﴿وَفِي هَٰذَا﴾ يعني: القرآن، والمعنى: أن هذا اسمكم في القرآن، وفسر ذلك النبي ﷺ في حديث الحارث الأشعري حدثه: أن رسول الله ﷺ قال: «**وأنا آمركم بخمس أمرني الله بهن: الجماعة، والسمع، والطاعة، والهجرة، والجهاد في سبيل الله، فمن فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع الإسلام من رأسه، إلا أن يرجع، ومن دعا دعوى جاهلية فإنه من جثى جهنم**» فقال رجل: وإن صام وصلى، قال: «**وإن صام وصلى، تداعوا بدعوى الله الذي سماكم المسلمين المؤمنين عباد الله**» رواه الإمام أحمد وأبو داود الطيالسي والترمذي والنسائي قال الترمذي: هذا حديث

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٣٨٢)، وصححه الألباني.

حسن صحيح غريب[١]، هذه أسماؤكم التي سماكم الله بها، أما ألقاب التبديع والتكفير والتفسيق أو أسماء وألقاب أخرى خلاف ذلك فليست لكم، كما قال تَبَارَكَ وَتَعَالَى محذرًا من الخروج من الأسماء الشرعية: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات:١١]، يعني بئس الألقاب والأنباز التي تتسمون بها للتعيير، بعد أسماء الإيمان التي سماكم الله بها، فالمؤمن يقال له: مؤمن ومسلم، وعباد الله، وعباد الرحمن، ويوصف بالتقي والصالح إذا كان صالحًا تقيًا، وليس هذا من باب التألي على الله، أو التزكية، فالحنيفية والإسلام والإيمان والتقوى والبر كل هذه هي أسماء المؤمنين، هي التي أذن الله للمؤمنين أن يتسموا بها، فإذا تسمى بها المؤمن فلا بأس، لا يحتاج أن يأتي بلقب جديد، أو يُنفى عنه، فيقال: ليس بمسلم، مثل ما قالت الخوارج في فاعل الكبيرة، وقالوا: كافر، أو كما قالت المعتزلة قالوا: ليس بمسلم وليس بكافر، فلم يسموه باسم الإسلام، فالخوارج قالوا: ليس بمسلم، والمعتزلة قالوا: ليس بمسلم وليس بكافر بل في منزلة بين المنزلتين! وفي الآخرة خالد مخلد في النار مع الكافرين.

فيقول عبد الله بن يزيد الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **«تسموا باسمكم الذي سماكم الله، بالحنيفية والإسلام الإيمان»**، يعني التي سماكم الله بها في كتابه. وعن ابن عباس قال: قيل لرسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أي الأديان أحب إلى الله عَزَّ وَجَلَّ؟ قال: **«الحنيفية السمحة»**[٢] ومن حديث عائشة، عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: **«إِنِّي أرسلتُ بحنيفيَّةٍ**

---

(١) رواه أحمد (٤/ ١٣٠، ٢٠٢، ٣٤٤)، وصححه ابن حبان (١٥٥٠- موارد)، والحاكم (١/ ٤٢١، ٤٢٢)، ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في صحيح الترغيب (١٧٢٠).

(٢) رواه البخاري في الأدب المفرد (٣٨٧)، وأحمد (٥/ ٢٦٦)، (٦/ ١١٦، ٢٣٣)، والطبراني في الكبير (١١/ ٣٢٧)، وغيرهم وهو صحيح كما في السلسلة الصحيحة للألباني (٨٨١) قال ابن حجر في تغليق التعليق (٢/ ٤١): وله شاهد من مرسل صحيح. اهـ

سَمحَةٍ»[1]، كما قال تعالى: ﴿قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ فَٱتَّبِعُوا۟ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران:٩٥] ﴿حَنِيفًا﴾ أي: مستقيمًا. قاله محمد بن كعب القرظي، وعيسى بن جارية. وقال خَصِيف عن مجاهد: مخلصًا.

وقال مجاهد، والربيع بن أنس: حنيفًا، أي: متبعًا.

والحنف الاستقامة، فسمى دين إبراهيم حنيفًا لاستقامته، وسمي معوج الرجلين أحنف؛ تفاؤلًا بالاستقامة، كما قيل للدَّيغ: سليم، وللمهلكة: مفازة. وقيل الحنيف: المائل عن الأديان الباطلة إلى دين الحق، وهو في أصل اللغة: الذي تميل قدماه كل واحدة إلى أختها.



الحديث الثالث والثلاثون:

٣٣- قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ سَبْرَةَ، قَالَ: خَطَبَنَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ فَقَالَ: أَنْتُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَنْتُمْ أَهْلُ الجَنَّةِ.

التخريج:

وإسناده لا بأس به، سلمة بن سبرة وثقه ابن حبان، وأخرجه أيضًا في (المصنف) والبيهقي في (الشعب) والحاكم وصححه عن سلمة عن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه خطبهم فقال: أنتم المؤمنون وأنتم أهل الجنة، والله إني لأطمع أن يكون عامة من تصيبون بفارس والروم في الجنة، فإن أحدهم يعمل الخير، فيقول: أحسنت بارك الله

(١) رواه الإمام أحمد (٦/ ١١٦ و٢٣٣) قال ابن حجر في تغليق التعليق: (٢/ ٤٣) هذا الإسناد حسن. اهـ

فيك أحسنت رحمك الله، والله يقول: ﴿وَيَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾ [الشورى:٢٦][1].

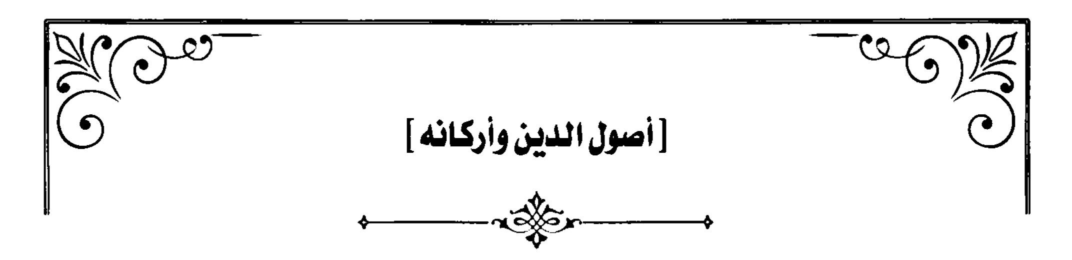
الشَّرح

قوله: «أنتم المؤمنون وأنتم أهل الجنة» يعني في الجملة فالمسلمون هم أهل الجنة وليس المقصود به تزكية كل فرد بعينه، لأن من عقيدة أهل السنة عدم الشهادة لمعين ما لم يشهد له الله ورسوله، بل إذا كنت مسلما فأنت من أهل الجنة، ولذلك ذكر الله هذا في كتابه في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر:٣٢-٣٣] الآية، كما تقدم، فهم أهل الجنة وإن كان فيهم الظالم لنفسه العاصي وليس المعنى أنه لا يدخل النار ولا يعذب في النار، بل معناها: أنه لا يخلد في النار وأن مآله إلى الجنة وليس كالكافرين، فهذه تزكية من الكفر، وتزكية من مآل الكافرين، وليس تزكيةَ من أن لا يعذب مطلقًا وإلا لما كان في الوعيد للعصاة وعلى الذنوب أي أثر، وليس كما قالت غلاة المرجئة، بأن المسلم لا يدخل النار، والمرجئة طبقات، منهم من قال: كل مسلم مؤمن كامل الإيمان، والذنوب لا تؤثر، بل بلغ بعضهم إلى أن قال: هذا الوعيد الذي في النصوص على الذنوب إنما هو تخويف مجرد! ويأخذون بظواهر النصوص التي لم يجمعوها مع غيرها، كحديث «من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة»، قالوا: يدخل الجنة بلا عذاب! وهذا غير صحيح، فماذا يفعلون بقول الله ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا

(١) رواه المؤلف في المصنف (٣٠٣٨٣) ومسدد في مسنده كما في إتحاف الخيرة المهرة (٥١٢١)، والحاكم (٢/ ٤٤٤)، والبيهقي في الشعب (١/ ٢١٣)، وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

مُتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء:٩٣]، وقد تقدم الكلام على ذلك مرارًا والحمد لله.





[أصول الدين وأركانه]

الحديث الرابع والثلاثون:

٣٤- قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيْنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ: أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ عُرَى الدِّينِ، وَقَوَائِمَ الإِسْلَامِ: الإِيمَانُ بِاللهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، فَصَلُّوا الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا.

التخريج:

رواه المؤلف في (مصنفه) وابن عبد الحكم في (سيرة عمر بن عبد العزيز)[1].

الشَّرْح

لما انتهى المؤلف من قضية الاستثناء والقطع بالإيمان شرع في ذكر أصول الدين وقوائمه، فذكر أثر عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ. وسيأتي عند المصنف أثر آخر عن عمر، يرويه من طريق عدي بن عدي. قال: كتب إليّ عمر بن عبد العزيز أما بعد: فإن الإيمان فرائض وشرائع وحدودًا، وسننًا فمن استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان، فإن أعش فسأبينها لكم حتى تعملوا بها، وإن أمت فما أنا على صحبتكم بحريص.

فقد بين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذين الأثرين أن الإيمان شعب، فقوله: «فرائضَ»، أي: أعمالًا مفروضة كالصلاة والحج والصوم، «وشرائعَ» أي: عقائد دينية كالإيمان بالله

(١) المصنف (٣٠٣٨٤)، وسيرة عمر بن عبد العزيز، لابن عبد الحكم (ص:٧٢).

وملائكته، «وحدودًا» أي: منهيات ممنوعة كشرب الخمر والزنى، «وسننًا» أي: مندوبات كإماطة الأذى عن الطريق وغيرها من المندوبات فهذه الأمور كلها من الإيمان. وروى المؤلف مثله في (مصنفه)[١] حدثنا محمد بن بشر، قال: حدثنا زكريا، قال: حدثني الحواري، أن عبد الله بن عمر، قال: إن عرى الدين وقوامه الصلاة والزكاة لا يفرق بينهما، وحج البيت وصوم رمضان، وإن من إصلاح الأعمال الصدقة والجهاد، قم فانطلق.

وقوله: «كتب إلينا عمر» وهذا فيه عناية الأئمة بالرعية وبيان الدين لهم.

قوله: «أما بعد» قال في القاموس وشرحه: وأَمَّا بَعْدُ أي إِنَّما يريدون أَمّا بَعْدَ دُعَائِي لك، فإِذا قلت أَمّا بعدُ فإِنّك لا تُضِيفه إِلى شيْءٍ ولكنك تَجعله غايةً نَقيضًا لقبْل، وفي حديث زيدِ بن أَرقمَ أَنَّ رسول الله ﷺ خطَبَهم فقال: «أَمّا بَعْدُ». تقدير الكلام: أَمّا بعد حَمْدِ الله. وأَوَّلُ مَنْ قاله دَاودُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كذا في (أَوَّليّاتِ ابن عَساكِرَ)، ونقله غيرُ واحِد من الأَئمّة وقالُوا: أَخرَجَه ابن أَبي حاتم والدَّيْلميّ عن أَبي موسى الأَشعريّ مرفوعًا. ويقال: هي فَصْلُ الخِطَاب، ولذلك قال عَزَّوَجَلَّ ﴿وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ [ص:٢٠]، أَوْ كَعْبُ بن لُؤَي، زعمه ثَعلب. وفي (الوسائل إِلى معرفة الأَوائل): أَوّلُ من قال: أَمّا بَعدُ داودُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لحديث أَبي موسى الأَشعرِيّ مرفوعًا، وقيل: يَعْقُوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، لأَثرٍ في (أَفرادِ الدَّارَقُطْني)، وقيل: قُسّ بن ساعدةَ كما للكلبيّ، وقيل: يَعْرُب قَحطانَ، وقيل: كَعْب بن لُؤَيّ. اهـ[٢]

قوله: «فإن عرى الدين»، العرى جمع عروة والعروة: ما يُستمسك به ويُعتصم من الدين، قال تعالى: ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ

---

(١) المصنف (٣١٠٧٣).

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس (٧/ ٤٣٨).

ٱلْوُثْقَىٰۗ وَإِلَى ٱللَّهِ عَـٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ [لقمان:٢٢] يقول تعالى مخبرًا عمن أسلم وجهه لله، أي: أخلص له العمل وانقاد لأمره واتبع شرعه؛ ولهذا قال: ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ أي: في عمله، باتباع ما به أمر، وترك ما عنه زجر، ﴿فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ أي: فقد أخذ موثقا من الله متينًا أنه لا يعذبه وتعلّق بأوثق ما يتعلق به فلا يخاف انقطاعه بحال، و(العُرْوَةِ): قول لا إله إلا الله، أو القرآن، أو الإسلام، أو الحب في الله تعالى والبغض فيه[1]. وقال تعالى: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّۚ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّـٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٥٦] قال البغوي: أي تمسك واعتصم بالعقد الوثيق المحكم في الدين، والوثقى تأنيث الأوثق، وقيل: العروة الوثقى السبب الذي يوصل إلى رضا الله تعالى: ﴿لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ﴾ لا انقطاع لها. اهـ[2] وقال ابن كثير: أي: فقد استمسك من الدين بأقوى سبب، وشبه ذلك بالعروة الوثقى التي لا تنفصم فهي في نفسها محكمة مبرمة قوية وربطها قوي شديد، قال مجاهد: ﴿فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ يعني: الإيمان. وقال السدي: هو الإسلام، وقال سعيد بن جبير والضحاك: يعني لا إله إلا الله. وعن أنس بن مالك: ﴿بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾: القرآن. وعن سالم بن أبي الجعد قال: هو الحب في الله والبغض في الله. وكل هذه الأقوال صحيحة ولا تنافي بينها. وقال معاذ بن جبل في قوله: ﴿لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ﴾ أي: لا انقطاع لها دون دخول الجنة. وقال مجاهد وسعيد بن جبير: ﴿فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ﴾ ثم قرأ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد:١١]. اهـ[3].

---

(١) تفسير ابن كثير (٦/ ٣٤٧)، تفسير العز ابن عبد السلام (٤/ ٤٨٠).

(٢) تفسير البغوي (١/ ٣١٤).

(٣) تفسير ابن كثير (١/ ٦٨٤).

ولو قال قائل: لماذا لم يورد المصنف حديث ابن عمر: «بني الإسلام على خمس» الذي في الصحيحين واكتفى به، وليس ذلك خفيًا على ابن أبي شيبة؟ قيل: أراد أن يبين آثار السلف وإجماعهم، وهـذه النصوص معروفة، وسيوردها، لكن أراد أن يبين الذي عليه السلف، وأن السلف أخذوا بها علمًا وعملًا، وليست عندهم نصوصا بلا اعتقاد وعمل، بل عليها العمل، ليس كما تقول المرجئة إنه فرائض فقط لمعرفة الامتثال، أو للدرجات في الآخرة فإن منهم من يقول: هذه للدرجات في الآخرة. وهذا غير صحيح بل هي الدين والإيمان، وهذا الذي عليه السلف.

قوله «**وقوائم الإسلام**»، القوائم جمع قائمة وهو ما يقوم عليه الشيء وأصله من قوائم الدابة الأربع ويستعار للإنسان وغيره[1]، كأعمدة الخباء، وَفِي حَدِيثِ معاذ مرفوعًا: «رَأْسُ الأَمْرِ الإِسْلامِ، وَعَمُودُهُ الصَّلاةُ، وَذِرْوَةُ سَنَامِهِ الجِهَادُ فِي سَبِيلِ الله» رواه أحمد والترمذي[2]، أي: أن العمود الذي يقوم عليه فسطاط الإسلام هو الصلاة، فإن لم يكن للدين عمود فقد ذهب الدين.

قوله: «**الإيمان بالله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، فصلوا الصلاة لوقتها**». والمراد بالإيمان هنا التصديق وشهادة التوحيد كما أن المراد بقوله: «**رأس الأمر**» أي أمر الدين «**الإسلام**» يعني الشهادتين[3]، وقد فسر ﷺ الإيمان في حديث وفد عبد القيس، المتفق على صحته، حيث قال لهم: «**آمركم بالإيمان بالله وحده، أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وإقام الصلاة،**

(١) تاج العروس (٣٣/ ٣١٤).
(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢١٥١١، ٢١٥٦٣)، والترمذي والإمام ابن ماجه من حديث = معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد صححه الألباني في صحيح الجامع (٥١٣٦).
(٣) تحفة الأحوذي للمباركفوري (١٤/ ٣٦٠).

وإيتاء الزكاة وأن تؤدوا خمس ما غنمتم»[١]، ومعلوم أنه لم يرد أن هذه الأعمال تكون إيمانا بالله بدون إيمان القلب، لما قد أخبر في غير موضع أنه لا بد من إيمان القلب. فعلم أن هذه الأعمال مع إيمان القلب هو الإيمان. وفي هذا دليل على أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان فإنه فسر الإيمان بالأعمال ولم يذكر التصديق، للعلم بأن هذه الأعمال لا تفيد مع الجحود[٢]. وأمرهم بالإيمان بالله، ثم فسره بالشهادتين والصلاة والزكاة والصوم، فهذا موافق لحديث: «**بني الإسلام على خمس**» ولتفسير الإسلام بخمس في حديث جبريل ﷺ، وقد سبق أن ما يسمى إسلاما يسمى إيمانا، وأن الإسلام والإيمان يجتمعان ويفترقان[٣].

وهذا يدل على أن التصديق والصلاة والزكاة شعب الدين العظام وأنها من الإسلام. قال العلامة ابن القيم: إن النصوص النبوية قد تواترت بأن أفضل الأعمال إيمان بالله، فهو رأس الأمر، والأعمال بعده على مراتبها ومنازلها، والإيمان له ركنان: أحدهما معرفة ما جاء به الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والعلم به، والثاني تصديقه بالقول والعمل. اهـ[٤]

وترك الصلاة نقض للإيمان بإجماع السلف حكاه الإمام إسحاق بن راهويه ومحمد بن نصر المروزي وابن حزم وغيرهم وقد صح عن عبد الله بن شقيق العقيلي قال: كان أصحاب محمد ﷺ لا يرون شيئًا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة. رواه

---

(١) رواه البخاري (٥٣، ٨٧، ٥٢٣، ١٣٩٨، ٣٠٩٥، ٣٥١٠، ٤٣٦٨، ٤٣٦٩، ٦١٧٦، ٧٢٦٦، ٧٥٥٦)، ومسلم (١٧).
(٢) شرح الطحاوية، لابن أبي العز (ص:٣٤٦) ط. الألباني.
(٣) شرح صحيح مسلم للنووي (٩/ ٦٥).
(٤) مفتاح دار السعادة (١/ ٨١).

الترمذي في كتاب الإيمان من جامعه[١]. ورواه عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة[٢] وقال أيوب السَّختياني: تركُ الصَّلاةِ كفرٌ، لا يُختَلَفُ فيه[٣]. وقال الإمام أبو محمد بن حزم: سائر الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم ومن بعدهم من التابعين يكفرون تارك الصلاة مطلقًا ويحكمون عليه بالارتداد، منهم أبو بكر وعمر وابنه عبد الله وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل وجابر بن عبد الله وأبو الدرداء وأبو هريرة وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم من الصحابة ولا نعلم لهؤلاء مخالفًا من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم أجمعين[٤] واحتجوا على كفر تاركها بما رواه مسلم في صحيحه عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «**بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة**»[٥] وعن بريدة بن الحصيب قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر**» رواه الإمام أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي، وإسناده على شرط مسلم[٦]، وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي ﷺ أنه ذكر الصلاة يومًا فقال: «**من حافظ عليها كانت له نورًا وبرهانًا ونجاة يوم القيامة، ومن لم يحافظ عليها لم تكن له نورًا وبرهانًا ونجاة وكان يوم القيامة مع**

---

(١) أخرجه الترمذي (٥/ ١٤)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٩٤٨) وقال النووي في رياض الصالحين (ص:٤٤٠): إسناده صحيح.

(٢) أخرجه الحاكم (١/ ٧) من طريق الجريري، عن عبد الله، عن أبي هريرة، به.

(٣) رواه ابن نصر في تعظيم قدرة الصلاة (٩٧٨).

(٤) الفواكه العذاب في الرد على من لم يحكم السنة والكتاب للشيخ العلامة حمد بن معمر رَحِمَهُ اللَّهُ (ص:٦٢).

(٥) رواه مسلم (١/ ٨٨).

(٦) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٥/ ٣٤٦)، والترمذي (٥/ ١٤) وقال: حديث حسن صحيح غريب، والنسائي (١/ ٢٣١)، وابن ماجه (١/ ٣٤٢)، وإسناده صحيح. قال الحاكم في مستدركه (١/ ٦- ٧): صحيح الإسناد لا تعرف له علة بوجه من الوجوه، وأقرّه الذهبي.

قارون وفرعون وهامان وأبي بن خلف» رواه الإمام أحمد وصححه ابن حبان[١]، وقال عمر بن الخطاب: لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة[٢]، وقال سعد وعليُّ بنُ أبي طالبٍ: من تركها فقد كفر[٣]، فهذه الأحاديث وغيرها صريحة في كفر تارك الصلاة مع ما تقدم من إجماع الصحابة، كما حكاه إسحاق بن راهويه وابن حزم وعبد الله بن شقيق، وهو مذهب جمهور العلماء من التابعين ومن بعدهم[٤]، ولم يحصل الخلاف إلا بعد الصدر الأول، لوجود بعض الأدلة المجملة والمحتملة.

وفي هذا بيان لمذهب السلف المخالف لمذهب المرجئة وأن الصلاة من الإيمان، فمن تركها ترك الإيمان فعن يحيى بن معين قال قيل: لعبد الله بن المبارك: إن هؤلاء يقولون: من لم يصم ولم يصل بعد أن يقرّ به، فهو مؤمن مستكمل الإيمان! قال عبد الله: لا نقول نحن كما يقول هؤلاء! مَن ترك الصلاة متعمدًا من غير علةٍ، حتى أدخل وقتًا في وقت فهو كافر[٥].

وهذا مذهب المصنف أيضًا فقد روى عنه ابن نصر المروزي ذلك فقال: وقال ابن أبي شيبة: قال النبي ﷺ: «من ترك الصلاة فقد كفر»، فيقال له: ارجع

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢/ ١٦٩)، وابن حبان في صحيحه -موارد (ص:٨٧) وقال الهيثمي في المجمع (١/ ٢٩٢): رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط ورجال أحمد ثقات. اهـ

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٠٧٤)، وعبد الله بن أحمد في مسائل عن أبيه (٥٥)، وابن سعد في الطبقات (٣/ ١٨٨)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٩٢٣، ٩٢٩)، والآجري في الشريعة (ص:١٣٤)، والدارقطني (٢/ ٥٢)، واللالكائي في أصول الاعتقاد (١٥٢٨، ١٥٢٩).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٧٦٤٠) وفي الإيمان (١٢٦) كما سيأتي، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٩٣٣)، والآجري في الشريعة (١٣٥) من طرق عن علي، به.

(٤) الفواكه العذاب في الرد على من لم يحكم السنة والكتاب للشيخ العلامة حمد بن معمر رَحِمَهُ اللَّهُ (ص:٦٣).

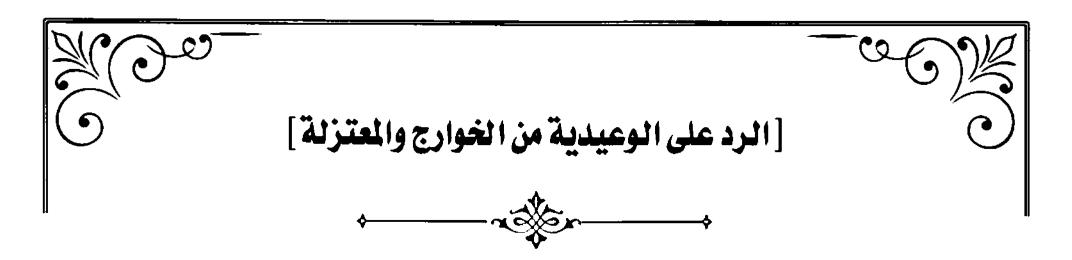
(٥) رواه ابن نصر في تعظيم قدرة الصلاة (٩٨٢).

عن الكفر، فإن فعل وإلا قتل بعد أن يؤجله الوالي ثلاثة أيام[١].

وأما الزكاة فاختلف العلماء في كفر تاركها بخلًا، مع اتفاقهم على كفر جاحد وجوبها؛ لأنه تكذيب، والجمهور على عدم كفر مانعها بخلًا. والله أعلم.



(١) تعظيم قدرة الصلاة (٩٨٨).



[الرد على الوعيدية من الخوارج والمعتزلة]

الحديث الخامس والثلاثون:

٣٥- قال المصنف: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ نَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ نَبِي الله ﷺ قَالَ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللهُ، وَكَانَ فِي قَلبِهِ مِنَ الخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيْرَةً»، ثُمَّ قَالَ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللهُ، وَكَانَ فِي قَلبِهِ مِنَ الخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً»، ثُمَّ قَالَ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلا اللهُ، وَكَانَ فِي قَلبِهِ مِنَ الخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً».

التخريج:

هذا الحديث متفق على صحته روياه في (الصحيحين) وغيرهما[١].

المناسبة للكتاب:

مناسبة هذا الحديث للكتاب: أن فيه بيان أن الإيمان فروع، منها ما لا يهدم الإيمان، وفيه ردٌّ على الخوارج المكفرة بالكبائر وعلى المعتزلة المخلدة بها في النار، وفيه بيان أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى لا يخلد أحدًا في النار من أهل التوحيد، كما تظاهرت عليه الأدلة، من الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

---

(١) رواه البخاري (٤٤، ٣٣٤٠، ٣٣٦١، ٤٧١٢، ٧٤١٠)، ومسلم (١٩٣).

الشَّرْح

قوله: «**شعيرة**» معروفة وقوله: «**ما يزن برة**» أي حبة من الحنطة، وقوله: «**ذَرّة**» بفتح الذال المعجمة وتشديد الراء واحدة الذر وهو النمل الصغار قال في (القاموس): «الذر صغار النمل، ومئة منها زنة حبة شعيرة، الواحدة ذرة » اهـ أو الهباء الذي يظهر في شعاع الشمس الداخل في النافذة كما في (شرح القاموس).

وفي هذا الحديث دلالة صريحة لمذهب أهل السنة والجماعة بأن المعاصي -وما دون الشرك- لا يكفر بها صاحبها، ورد على المرجئة الذي قالوا بأن أهل الإيمان والتصديق لا يدخلون النار مطلقًا، ورد على الوعيدية بقولهم بتكفير أو تخليد أصحاب المعاصي في النار. وقد ترجم عليه الحافظ أبو بكر بن خزيمة في (التوحيد): «باب ذكر خبر دال على صحة ما تأولت إنما يخرج من النار شاهدُ أنْ لا إله إلا الله، إذا كان مصدقًا بقلبه بما شهد به لسانه؛ إلا أنه كنَّى عن التصديق بالقلب بالخير، فعاند بعض أهل الجهل والعناد، وادعى أن ذكر الخير في هذا الخبر ليس بإيمانٍ، قلة علم بدين الله وجرأة على الله في تسمية المنافقين مؤمنين» ثم رواه من طرق منها طريق قتادة، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يخرج من النار من كان في قلبه ما يزن خردلة، ما يزن برة، ما يزن ذرة من الإيمان**»، ثم قال أبو بكر: ليس خبرُ قتادة عن أنس: «**أخرجوا من النار من قال: لا إله إلا الله، وفي قلبه من الخير ما يزن برة**»، خلافَ هذه الأخبار التي فيها، «**في قلبه من الإيمان ما يزن كذا**»، إذ العلم محيط أن الإيمان من الخير لا من الشر، ومن زعم من الغالية المرجئة: أن ذكر الخير في هذا الخبر ليس بإيمان! كان مكذبًا بهذه الأخبار التي فيها: «**أخرجوا من النار من كان في قلبه من الإيمان كذا**»، فيلزمهم أن يقولوا: هذه الأخبار كلها غير ثابتة، أو يقولون: إن

الإيمان ليس بإيمان! أو يقولون: إن الإيمان ليس بخير! وما ليس بخير فهو شر، ولا يقول مسلم: إن الإيمان ليس بخير، فافهمه لا تغالط. اهـ[١]

قال شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: تواترت الأحاديث عن رسول الله ﷺ، «بأنه يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه من الإيمان ما يزن شعيرة» وفي لفظ «ذرة» ولكنها جاءت مقيدة بالقيود الثقال، كقوله: «من قال: لا إله إلا الله خالصًا من قلبه»[٢] وفي رواية: «صادقًا من قلبه» انتهى. وهذا: هو مذهب أهل السنة والجماعة، من أصحاب رسول الله ﷺ ومن اتبعهم بإحسان، من سلف الأمة وأئمتها، ولا يخالف في ذلك إلا الخوارج، والمعتزلة القائلون بتخليد أهل الكبائر في النار.

والقول بتخليد أهل الكبائر في النار من الأصول المميزة للخوارج وتتفق عليها فرقهم. وردُّ أهل السنة على الخوارج في هذه المسألة وغيرها مشهور مستفيض[٣].

وهذا الحديث كغيره من نصوص الوعد المقيدة بقيود الشريعة التي ليس للمرجئة فيها حجة على باطلهم، وقد ورد مثل ذلك عدة نصوص فيها الوعد لأهل الإسلام بدخول الجنة منها ما أخرجه الشيخان في صحيحهما، عن قتادة، قال حدثنا: أنس بن مالك عن معاذ أن النبي ﷺ قال: «ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، صدقًا من قلبه، إلا حرم الله تعالى عليه النار» قال: يا رسول الله، أفلا أخبر الناس فيستبشروا؟ قال: «إذًا يتكلوا» فأخبر بها معاذ عند موته تأثمًا.

---

(١) التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٥٨٤- ت: الزهيري).

(٢) رواه البخاري (٩٩، ٦٥٧٠).

(٣) الدرر السنية (١/ ١٩٤).

قال شيخ الإسلام وغيره -في هذا الحديث ونحوه-: إنه فيمن قالها، ومات عليها، كما جاءت مقيدة، بقوله ﷺ: «**خالصًا من قلبه**» غير شاك فيها، بصدق ويقين، فإن حقيقة التوحيد انجذاب الروح إلى الله تعالى جملة؛ فمن شهد: أن لا إله إلا الله، خالصًا من قلبه، دخل الجنة؛ لأن الإخلاص، هو انجذاب القلب إلى الله تعالى، بأن يتوب من الذنوب توبة نصوحًا، فإذا مات على تلك الحالة نال ذلك. فإنه قد تواترت الأحاديث: بأنه يخرج من النار، من قال لا إله إلا الله، وكان في قلبه من الخير ما يزن شعيرة، وما يزن خردلة، وما يزن ذرة، وتواترت: بأن كثيرًا ممن يقول: لا إله إلا الله، يدخل النار، ثم يخرج منها، ولذلك فسره بعض العلماء بمعنى أنه لا يخلد فيها، وتواترت: **بأن الله حرم على النار، أن تأكل أثر السجود من ابن آدم**؛ فهؤلاء كانوا يصلون، ويسجدون لله، ومع ذلك دخلوا النار؛ وتواترت: بأنه يحرم على النار من قال: لا إله إلا الله، وشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، لكن جاءت مقيدة بالقيود الثقال وأكثر من يقولها، لا يعرف الإخلاص؛ وأكثر من يقولها، تقليدًا وعادة، ولم يخالط الإيمان بشاشة قلبه؛ وغالب من يفتن عند الموت، وفي القبور، أمثال هؤلاء، كما في الحديث في (الصحيحين) مرفوعًا: «**سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته**» وغالب أعمال هؤلاء، إنما هو تقليد واقتداء بأمثالهم، وهم من أقرب الناس، من قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف:٢٣] وحينئذ: فلا منافاة بين الأحاديث، فإنه إذا قالها بإخلاص، ويقين تام، لم يكن في هذا الحال مصرًا على ذنب أصلًا؛ فإن كمال إخلاصه ويقينه، يوجب أن يكون الله أحب إليه من كل شيء، فإذًا لا يبقى في قلبه إرادة لما حرم الله، ولا كراهة لما أمر الله، وهذا هو الذي يحرم على النار، وإن كانت ذنوب قبل ذلك، فإن هذا الإيمان، وهذا الإخلاص، وهذه التوبة، وهذه المحبة، وهذا اليقين: لا تترك له ذنبًا إلا محي عنه، كما يمحوا الليل

النهار. فإذا قالها على وجه الكمال، المانع من الشرك الأكبر، والأصغر، فهذا غير مصر على ذنب أصلًا، فيغفر له، ويحرم على النار، وإن قالها على وجه، خلص به من الشرك الأكبر، دون الأصغر، ولم يأت بعدها بما يناقض ذلك، فهذه الحسنة لا يقاومها شيء من السيئات، فيرجح بها ميزان الحسنات، كما في حديث البطاقة، فيحرم على النار، ولكن تنقص درجته في الجنة، بقدر ذنوبه وهذا بخلاف من رجحت سيئاته بحسناته، ومات مصرًا على ذلك، فإنه يستوجب النار، وإن قال: لا إله إلا الله، وخلص بها من الشرك الأكبر، لكنه لم يمت على ذلك، بل أتى بعدها بسيئات، رجحت على حسنة توحيده؛ فإنه في حال قولها كان مخلصًا، لكنه أتى بذنوب أوهنت ذلك التوحيد والإخلاص، فأضعفته، وقويت نار الذنوب حتى أحرقت ذلك، بخلاف المخلص المستيقن، فإن حسناته لا تكون إلا راجحة على سيئاته، ولا يكون مصرًا على سيئات، فإن مات على ذلك دخل الجنة.

وإنما يخاف على المخلص أن يأتي بسيئة راجحة، فيضعف إيمانه، فلا يقولها بإخلاص ويقين مانع من جميع السيئات، ويخشى عليه من الشرك الأكبر والأصغر، فإن سلم من الأكبر، بقي معه من الأصغر، فيضيف إلى ذلك سيئات تنضم إلى هذا الشرك، فيرجح جانب السيئات؛ فإن السيئات: تضعف الإيمان واليقين، فيضعف قول: لا إله إلا الله، فيمتنع الإخلاص بالقلب، فيصير المتكلم بها كالهاذي، أو النائم، أو من يحسن صوته بآية من القرآن، من غير ذوق طعم وحلاوة.

فهؤلاء لم يقولوها بكمال الصدق واليقين، بل يأتون بعدها بسيئات تنقص ذلك، بل يقولونها من غير يقين وصدق، ويموتون على ذلك، ولهم سيئات كثيرة، تمنعهم من دخول الجنة، فإذا كثرت الذنوب، ثقل على اللسان قولها، وقسا القلب عن

قولها، وكره العمل الصالح، وثقل عليه سماع القرآن، واستبشر بذكر غيره، واطمأن إلى الباطل، واستحلى الرفث، ومخالطة أهل الباطل وكره مخالطة أهل الحق.

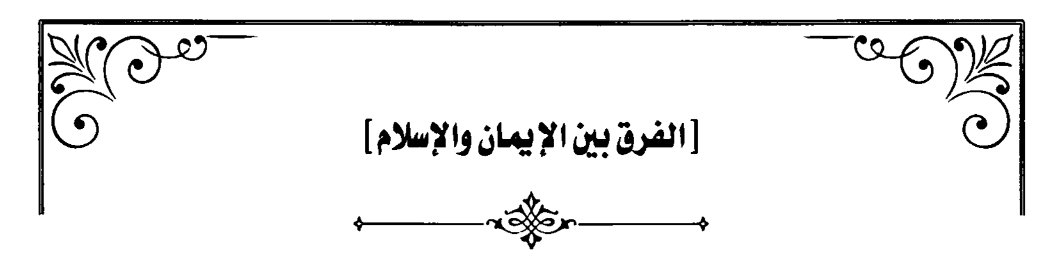
فمثل هـذا: إذا قالها، قال بلسانه ما ليس في قلـبه، وبفيه ما لا يصدقه عمله، قال الحسن: ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني، ولكن ما وقر في القلوب، وصدقته الأعمال؛ فمن قـال خيرًا قبل منه، ومن قـال خيرًا وعمل شرًا لم يقبل منه؛ وقـال أبو بكر بن عبد الله المزني: ما سبقهم أبو بكر بكثرة صيام، ولا صلاة، ولكن بشيء وقر في قلبه.

فمن قال: لا إله إلا الله، ولم يقم بموجبها بل اكتسب مع ذلك ذنوبًا، وكان صادقًا في قولها، موقنًا بها، لكن له ذنوب أضعفت صدقه ويقينه، وانضاف إلى ذلك الشرك الأصغر العملي، فرجحت هذه السيئات، على هذه الحسنة، ومات مصرًا على الذنوب؛ فإنه يستحق العقاب، بخلاف من يقولها بيقين، وصدق ثابت، فإنه لا يموت مصرًا على الذنوب؛ إما: أن لا يكون مصرًا على سيئة أصلًا؛ أو يكون توحيده -المتضمن لصدقه ويقينه- رجَّح حسناته.

والذي يدخل النار، ممن يقولها؛ إما أنهم لم يقولوها بالصدق واليقين التام، المنافيين للسيئات، أو لرجحانها، أو قالوها، واكتسبوا بعد ذلك سيئات، رجحت على حسناتهم، ثم ضعف لذلك صدقهم ويقينهم، ثم لم يقولها بعد ذلك، بصدق ويقين تام، لأن الذنوب قد أضعفت ذلك الصدق، واليقين من قلوبهم، فقولها من مثل هؤلاء: لا يقوى على محو السيئات، فترجح سيئاتهم على حسناتهم[1].



(١) الدرر السنية (٢/ ٣٥١-٣٥٣).



[الفرق بين الإيمان والإسلام]

الحديث السادس والثلاثون:

٣٦- قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ نَفَرًا أَتَوْا رَسُولَ الله ﷺ، فَسَأَلُوهُ، فَأَعْطَاهُمْ إِلا رَجُلًا مِنْهُمْ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ الله؛ أَعْطَيْتَهُمْ وَتَرَكْتَ فُلانًا، وَالله؛ إِنِّي لأَرَاهُ مُؤْمِنًا، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَوْ مُسْلِمًا»، فَقَالَ سَعْدٌ: وَالله، إِنِّي لأَرَاهُ مُؤْمِنًا، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «أَوْ مُسْلِمًا»، فَقَالَ ذَلِكَ ثَلاثًا، وَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ ذَلِكَ ثَلاثًا.

التخريج:

هذا الحديث متفق على صحته عند الشيخين[1].

المناسبة للكتاب:

مناسبته للكتاب أنه يدل على تفاضل المسلمين في إيمانهم وعملهم، ويدل على الفرق بين الإيمان المطلق التام وبين مطلق الإيمان الذي هو بمعنى الإسلام.

الشَّرح

قوله: «إني لأُراه مؤمنًا» هو بضم الهمزة في (لأُراه)، قال ابن حجر في (الفتح): وقع في روايتنا من طريق أبي ذر وغيره بضم الهمزة هنا وفي الزكاة، وكذا هو في رواية الإسماعيلي وغيره، وقال الشيخ محيي الدين النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: بل هو بفتحها، أي

(١) رواه البخاري (٢٧، ١٤٧٨)، ومسلم (١٥٠).

أعلمه، ولا يجوز ضمها، فيصير بمعنى أظنه؛ لأنه قال بعد ذلك: غلبني ما أعلم منه. اهـ ولا دلالة فيما ذكر على تعيين الفتح، لجواز إطلاق العلم على الظن الغالب، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾، سلّمنا؛ لكن لا يلزم من إطلاق العلم أن لا تكون مقدماته ظنية فيكون نظريًا لا يقينيًا، وهو الممكن هنا، وبهذا جزم صاحب (المفهم في شرح مسلم)، فقال: الرواية بضم الهمزة. واستنبط منه جواز الحلف على غلبة الظن لأن النبي ﷺ ما نهاه عن الحلف؛ لأنه أقسم على وجدان الظن وهو كذلك ولم يقسم على الأمر المظنون. اهـ

قوله: «فقال: «أوْ مسلمًا» هو بسكون الواو، في (أو) على معنى الإضراب، ويجوز أن يكون بمعنى التردد، أي لا تقطع بأحدهما، ولا يجوز، فتح الواو هنا[1]. قال ابن حجر في (الفتح): قوله: «أو مسلمًا» هو بإسكان الواو لا بفتحها فقيل هي للتنويع، وقال بعضهم: هي للتشريك وأنه أمره أن يقولها معًا لأنه أحوط، ويرد هذا رواية ابن الأعرابي في (معجمه) في هذا الحديث، فقال: «لا تقل مؤمن بل مسلم» فوضح أنها للإضراب، وليس معناه الإنكار؛ بل المعنى أن إطلاق المسلم -على من لم يُختبر حاله الخبرة الباطنة- أولى من إطلاق المؤمن؛ لأن الإسلام معلوم بحكم الظاهر. قاله الشيخ محي الدين ملخصًا. اهـ

قال الخطابي في (شرح البخاري): ظاهر هذا الكلام يوجب الفرق بين الإيمان والإسلام وهذه المسألة مما قد أكثر فيها وصنفوا لها صحفًا طويلة، والمقدار الذي لابد من ذكره هاهنا على وجه الإيجاز والاختصار: أن الإيمان والإسلام قد يجتمعان في مواضع، فيقال للمسلم: مؤمن، وللمؤمن مسلم، ويفترقان في مواضع، فلا يقال

---

(١) «هدى الساري» لابن حجر (١/ ٨٢)، و«شرح النووي» على مسلم (٧/ ١٤٩).

لكل مسلم مؤمن، ويقال لكل مؤمن مسلم، فالموضع الذي يتفقان فيه: هو أن يستوي الظاهر والباطن، والموضع الذي لا يتفقان فيه أن لا يستويا، ويقال له عند ذلك: مسلم، يعني أنه مسلم، وهو معنى ما جاء في الحديث من قوله ﷺ: «أو مسلمًا» وكذلك معنى الآية في قوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ أي استسلمنا، وفي الإسلام بمعنى الاستسلام قول أمية بن أبي الصلت:

أسلمت وجهي لمن أسلمت ... له الريح تحمل مزنًا ثقالًا(١)

وقد ترجم البخاري على هذا الحديث: باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة، وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل لقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات:١٤]، فإذا كان على الحقيقة فهو على قوله: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩]، وقوله ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران:٨٥]. اهـ

ومعنى هذا الكلام من البخاري: أن الإسلام يطلق باعتبارين(٢):

أحدهما: باعتبار الإسلام الحقيقي وهو دين الإسلام الذي قال الله فيه ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩] وقال ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران:٨٥].

والثاني: باعتبار الاستسلام ظاهرًا مع عدم إسلام الباطن إذا وقع خوفًا، كإسلام المنافقين، واستدل بقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات:١٤]، وحمله البخاري ومن تبعه على

---

(١) أعلام الحديث، للخطابي (١/ ١٦٠).

(٢) انظر: فتح الباري، لابن رجب (١/ ١١٦).

الاستسلام خوفًا وتَقِيَّةً، وهذا التفسير مروي عن طائفة من السلف، منهم مجاهد، وابن زيد، ومقاتل بن حيان وغيرهم[1] وكذلك رجحه محمد بن نصر المروزي[2] كما رجحه البخاري؛ لأنهما لا يفرّقان بين الإسلام والإيمان، فإذا انتفى أحدهما انتفى الآخر. وهو اختيار ابن عبد البر، وحكاه عن أكثر أهل السنة من أصحاب مالك والشافعي وداود! وفي حكايته عن الأكثر نظر، كما قال ابن رجب وغيره.

وأما من يفرق بين الإسلام والإيمان فإنه يستدل بهذه الآية على الفرق بينهما ويقول: نفي الإيمان عنهم لا يلزم منه نفي الإسلام كما نفي الإيمان عن الزاني والسارق والشارب وإن كان الإسلام عنهم غير منفي. وقد ورد هذا المعنى في الآية عن ابن عباس، وقتادة، والنخعي، وروي عن ابن زيد معناه -أيضًا-، وهو قول الزهري، وحماد بن زيتد، وأحمد، ورجحه ابن جرير وغيره[3]. واستدلوا به على التفريق بين الإسلام والإيمان. وكذا قال قتادة في هذه الآية: ﴿قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ [الحجرات:١٤]: شهادة أن لا إله إلا الله، وهو دين الله، والإسلام درجة الإيمان تحقيق في القلب والهجرة في الإيمان درجة، والجهاد درجة، والقتل في سبيل الله درجة. خرجه ابن أبي حاتم.

فجعل قتادة الإسلام الكلمة، وهي أصل الدين، والإيمان ما قام بالقلوب من تحقيق التصديق بالغيب، فهؤلاء القوم لم يحققوا الإيمان في قلوبهم، وإنما دخل في قلوبهم تصديق ضعيف بحيث صح به إسلامهم، ويدل عليه: ﴿وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔا﴾ [الحجرات:١٤].

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٦/ ٩٠).

(٢) انظر: تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٥١٠).

(٣) تفسير الطبري (٢٦/ ٩٠)، وتفسير ابن كثير (٧/ ٣٦٧) والدر المنثور (٦/ ١٠٠).

واختلف من فرق بين الإسلام والإيمان في حقيقة الفرق بينهما. فقالت طائفة: الإسلام: كلمة الشهادتين، والإيمان العمل. وهذا مروي عن الزهري وابن أبي ذئب[١] وهو رواية عن أحمد[٢].

وقد ذهب طائفة إلى أن الإسلام عام والإيمان خاص، فمن ارتكب الكبائر خرج من دائرة الإيمان الخاصة إلى دائرة الإسلام العامة، وهذا مروي عن أبي جعفر محمد بن علي، وضعفه ابن نصر المروزي من جهة راويه عنه وهو فضيل بن يسار، وطعن فيه[٣]، وروي عن حماد ابن زيد نحو هذا -أيضا-[٤]. وحكي رواية عن أحمد -أيضا-؛ فإنه قال في رواية الشالنجي[٥] في مرتكب الكبائر: يخرج من الإيمان ويقع في الإسلام. ونقل حنبل عن أحمد معناه[٦]. وقد تأول هذه الرواية القاضي أبو يعلى وأقرها غيره، وهي اختيار أبي عبد الله بن بطة وابن حامد وغيرهما من الأصحاب.

و قالت طائفة: الفرق بين الإسلام والإيمان: أن الإيمان هو التصديق تصديق القلب فهو علم القلب وعمله، والإسلام: الخضوع والاستسلام والانقياد؛ فهو عمل القلب والجوارح. وهذا قول كثير من العلماء، وقد حكاه أبو الفضل التميمي عن أصحاب أحمد، وهو قول طوائف من المتكلمين؛ لكن المتكلمون عندهم أن الأعمال لا تدخل في الإيمان وتدخل في الإسلام.

---

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٥٠٧) والسنة للخلال (١٠٧٦).

(٢) فتح الباري لابن رجب (١/ ١١٨) والمسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة (١/ ١٠٨).

(٣) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٥٧٥).

(٤) السنة للخلال (١٠٨٠).

(٥) هو: إسماعيل بن سعيد، مترجم في طبقات الحنابلة (١/ ١٠٤).

(٦) السنة للخلال (١٠٨٠).

قال ابن رجب: وأما أصحابنا وغيرهم من أهل الحديث فعندهم أن الأعمال تدخل في الإيمان مع اختلافهم في دخولها الإسلام، فلهذا قال كثير من العلماء: إن الإسلام والإيمان تختلف دلالتهما بالإفراد والاقتران، فإن أفرد أحدهما، دخل الآخر فيه، وإن قرن بينهما، كانا شيئين حينئذ، وبهذا يجمع بين حديث سؤال جبريل عن السلام والإيمان -ففرّق النبي ﷺ بينهما- وبين حديث وفد عبدالقيس، حيث فسّر فيه النبي ﷺ الإيمان المنفرد بما فسر به الإيمان المقرون في حديث جبريل، وقد حكى هذا القول أبو بكر الإسماعيلي عن كثير من أهل السنة والجماعة، وروي عن أبي بكر بن أبي شيبة ما يدل عليه[١]، وهو أقرب الأقوال في هذه المسألة وأشبهها بالنصوص والله أعلم[٢].

والقول بالفرق بين الإسلام والإيمان مروي عن: الحسن، وابن سيرين، وشريك، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيي بن معين، ومؤمل بن إهاب، وحكي عن مالك أيضًا، وقد سبق حكايته عن قتادة، وداود بن أبي هند، والزهري، وابن أبي ذئب، وحماد بن زيد، وأحمد، وأبي خيثمة وكذلك حكاه أبو بكر بن السمعاني عن أهل السنة والجماعة جملة. قال ابن رجب: فحكاية ابن نصر وابن عبد البر عن الأكثرين التسوية بينهما غير جيد؛ بل قد قيل: إن السلف لم يرو عنهم غير التفريق، والله أعلم[٣].

وأما قول سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: **«يا رسول الله؛ أعطيتهم وتركت فلانًا، والله؛ إني لأراه مؤمنا، فقال رسول الله ﷺ: «أو مسلمًا»، فقال سعد: والله، إني لأراه مؤمنا،**

---

(١) انظره في تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٥٢٨).

(٢) فتح الباري لابن رجب (١/ ١١٩).

(٣) فتح الباري لابن رجب (١/ ١٢٠).

فقال رسول الله ﷺ: «أو مسلمًا»، فقال ذلك ثلاثا، وقال رسول الله ﷺ ذلك ثلاثًا» فإنه يدل على التفريق بين الإسلام والإيمان وهو الذي عليه أكثر السلف، وقد أبعد من حمله على الاستسلام الظاهري دون الإسلام الحقيقي، قال ابن رجب: هذا الحديث محمول عند البخاري على أن هذا الرجل كان منافقًا، وأن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نفى عنه الإيمان وأثبت له الاستسلام دون الإسلام الحقيقي، وهو -أيضا- قول محمد بن نصر المروزي، وهذا في غاية البعد، وآخر الحديث يرد على ذلك، وهو: قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلي منه»**، فإن هذا يدل على أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكله إلى إيمانه كما كان يعطي المؤلفة قلوبهم ويمنع المهاجرين والأنصار.

وقوله ﷺ: **«إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلي منه مخافة أن يكبه الله في النار»**، معناه إني أعطي ناسًا مؤلفةً قلوبهم، في إيمانهم ضعف لو لم أعطهم كفروا فيكبهم الله في النار، وأترك أقوامًا هم أحب إلي من الذين أعطيتهم، ولا أتركهم احتقارًا لهم ولا لنقص دينهم ولا إهمالًا لجانبهم، بل أكلهم إلى ما جعل الله في قلوبهم من النور والإيمان التام، وأثق بأنهم لا يتزلزل إيمانهم لكماله، وقد ثبت هذا المعنى في صحيح البخاري عن عمرو بن تغلب: أن رسول الله ﷺ أتى بمال أوسبي فقسمه فأعطى رجالًا وترك رجالًا فبلغه أن الذين ترك عتبوا فحمد الله تعالى ثم أثنى عليه ثم قال: **«أما بعد فو الله إني لأعطي الرجل وأدع الرجل والذي أدع أحب إلي من الذي أعطي، ولكني أعطي أقوامًا لما أرى في قلوبهم من الجزع والهلع، وأكل أقوامًا إلى ما جعل الله في قلوبهم من الغنى والخير»**.

قال العلامة السفاريني في (شرح الدرة المضية) في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ

ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔاۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات:١٤]: فهذا الإسلام الذي نفى الله عن أهله دخول الإيمان في قلوبهم هل هو إسلام يثابون عليه أم من جنس إسلام المنافقين؟ فيه قولان مشهوران للسلف، والخلف: أحدهما: أنه إسلام يثابون عليه ويخرجهم من الكفر والنفاق، الثاني: أن هذا الإسلام هو الاستسلام خوف السبي والقتل مثل إسلام المنافقين، قالوا: وهؤلاء كفار فإن الإيمان لم يدخل قلوبهم ومن لم يدخل الإيمان في قلبه فهو كافر. قال شيخ الإسلام: والسلف مختلفون في ذلك، وحقيقة الأمر أن من لم يكن من المؤمنين يقال فيه إنه مسلم، ومعه إيمان يمنعه من الخلود في النار، وهذا متفق عليه بين أهل السنة، لكن هل يطلق عليه اسم الإيمان؟ هذا هو الذي تنازعوا فيه فقيل يقال: إنه مسلم ولا يقال مؤمن، وقيل: بل يقال مؤمن، قال: والتحقيق أنه يقال مؤمن ناقص الإيمان مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فلا يعطى الاسم المطلق، ولا يسلب مطلق الاسم. قال: وعلى هذا فالخطاب بالإيمان يدخل فيه ثلاث طوائف:

١- المؤمن حقًا.

٢- والمنافق في أحكامه الظاهرة، وإن كان المنافق في الآخرة في الدرك الأسفل من النار، وهو في الباطن ينفى عنه الإسلام والإيمان وفي الظاهر يثبتان له ظاهرا.

٣- ويدخل فيه الذين أسلموا ولم تدخل حقيقة الإيمان في قلوبهم لكن معهم جزء منه، وإسلام يثابون عليه، ثم قد يكونوا مفرطين فيما فرض عليهم وليس معهم من الكبائر ما يعاقبون عليه، كأهل الكبائر، لكن يعاقبون على ترك

المفروضات، وهؤلاء كالأعراب المذكورين في الآية وغيرهم فإنهم قالوا: آمنا، من غير قيام منهم بما أمروا به باطنًا وظاهرًا، فلا دخلت حقيقة الإيمان إلى قلوبهم ولا جاهدوا وقد كان دعاهم النبي ﷺ إلى الجهاد وقد يكونون من أهل الكبائر، وهؤلاء لا يخرجون من الإسلام بل هم مسلمون، ولكن بين السلف فيهم نزاع لفظي هل يقال إنهم مؤمنون؟ قال الشالنجي: سألت الإمام أحمد عن الإيمان والإسلام، فقال: الإيمان قول وعمل، والإسلام إقرار. وبه قال أبو خيثمة، وقال ابن أبي شيبة: لا يكون إسلام إلا بإيمان ولا إيمان إلا بإسلام. قال شيخ الإسلام -قدس الله روحه-: الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يرد عنه قط أنه سلب من يقال إنه مسلم -يعني من زنى وسرق وشرب الخمر ونحوهم- جميع الإيمان، فلم يبق معه شيء كما تقوله الخوارج والمعتزلة، فإن الإمام أحمد قد صرح في غير موضع بأن أهل الكبائر معهم إيمان يخرجون به من النار واحتج بقول النبي ﷺ: «**أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان**» وليس هذا -يعني سلبهم اسم الإيمان جميعه- قوله ولا قول أحد من أئمة السنة، بل كلهم متفقون على أن الفساق الذين ليسوا منافقين معهم شيء من الإيمان يخرجون به من النار، هو الفارق بينهم وبين الكفار، والمنافقين، لكن إذا كان معه بعض الإيمان لم يلزم أن يدخل في الإسلام المطلق الممدوح وصاحب الشرع قد نفى الاسم عن هؤلاء فقال: «**لا يزني الزاني وهو مؤمن**»، والمعتزلة ينفون عنه اسم الإيمان والإسلام بالكلية، ويقولون: يخلد في النار لا يخرج منها لا بشفاعة ولا بغيرها، وهذا هو الذي أُنكر عليهم، وكل أهل السنة متفقون أنه قد سلب كمال الإيمان الواجب، فزال بعض إيمانه الواجب، وإنما ينازع في ذلك من يقول: الإيمان لا يتبعض، كالجهمية والمرجئة، فيقولون عن مثل هذا: إنه كامل الإيمان لكنه من أهل الوعيد.

قال شيخ الإسلام: وحقيقة الفرق بين الإسلام والإيمان والدين: أن الإسلام الذي ارتضاه الله، وبعث به رسوله هو الاستسلام لله وحده، فأصله في القلب وهو الخضوع لله وحده بعبادته وحده دون ما سواه، فمن عبده وعبد معه إلهًا آخر لم يكن مسلمًا، ومن لم يعبده بل استكبر عن عبادته لم يكن مسلمًا، والإسلام هو الاستسلام لله وهو الخضوع له، والعبودية له، هذا قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ وعزاه لأهل اللغة، فالإسلام في الأصل من باب العمل عمل القلب، والجوارح، وأما الإيمان فأصله تصديق وإقرار ومعرفة فهو من باب قول القلب المتضمن عمل القلب، والأصل فيه التصديق، والعمل تابع له، فلهذا فسر النبي ﷺ الإيمان بإيمان مخصوص وهو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، وفسر الإسلام بإسلام مخصوص وهو المباني الخمس، وهكذا في سائر كلامه ﷺ.

وفي كتاب (الإيمان والإسلام) للإمام شيخ الإسلام ابن تيمية: قال أبو طالب المكي: مثل الإسلام من الإيمان كمثل الشهادتين أحدهما من الأخرى في المعنى والحكم، فشهادة الرسول غير شهادة الوحدانية، فهما شيئان من الأعيان، وإحداهما مرتبطة بالأخرى في المعنى والحكم كشيء واحد، كذلك الإيمان والإسلام أحدهما مرتبط بالآخر فهما كشيء واحد لا إيمان لمن لا إسلام له، ولا إسلام لمن لا إيمان له، إذ لا يخلو المسلم من إيمان به يصحح إسلامه، ولا يخلو المؤمن من إسلام به يحقق إيمانه. ثم قال: وقد أجمع أهل القبلة على أن كل مؤمن مسلم، وكل مسلم مؤمن بالله وكتبه.

وقال الحافظ ابن رجب: إذا أفرد كل من الإسلام، والإيمان بالذكر فلا فرق بينهما حينئذ وإن قرن الاسمين كان بينهما فرق، والتحقيق في الفرق بينهما: أن الإيمان:

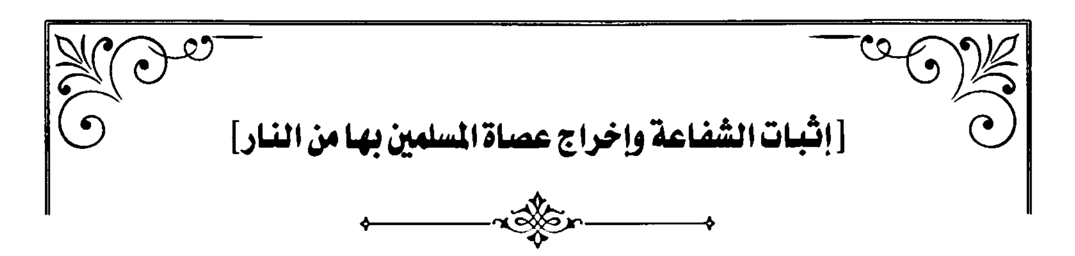
هو تصديق القلب وإقراره ومعرفته، والإسلام: هو الاستسلام لله والخضوع والانقياد له، وذلك يكون بالعمل وهو الدين، كما سمى الله تعالى في كتابه الإسلام دينًا، وفي حديث جبريل سمى النبي ﷺ الإيمان والإسلام والإحسان دينًا، فالإيمان والإسلام، كاسم الفقير والمسكين، إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، فإذا أفرد أحدهما دخل فيه الآخر، وإذا قرن بينهما احتاج كل واحد منهما إلى تعريف يخصه، فإذا قرن بين الإيمان والإسلام فالمراد بالإيمان: جنس تصديق القلب، والإسلامُ: جنس العمل.

واعلم أن مسائل الإسلام والإيمان والكفر والنفاق مسائل عظيمة جدا، فإن الله تعالى علق بهذه الأسماء السعادة والشقاوة واستحقاق الجنة والنار، والاختلاف في مسمياتها أول اختلاف وقع في هذه الأمة وهو خلاف الخوارج للصحابة حيث أخرجوا عصاة الموحدين من الإسلام بالكلية وأدخلوهم في دائرة الكفر وعاملوهم معاملة الكفار، واستحلوا بذلك دماء المسلمين وأموالهم، ثم حدث بعدهم خلاف المعتزلة وقولهم بالمنزلة بين المنزلتين، ثم حدث خلاف المرجئة، وقولهم: إن الفاسق مؤمن كامل الإيمان، وقد أكثر الأئمة من التصنيف في هذا الباب، وحاصل ذلك أن الدين وأهله كما أخبر خاتم النبيين وإمام المرسلين ثلاث طبقات: أولها الإسلام وأوسطها الإيمان وأعلاها الإحسان، فمن وصل إلى العليا فقد وصل إلى التي تليها، فالمحسن مؤمن، والمؤمن مسلم، وأما المسلم فلا يجب أن يكون مؤمنًا، وهكذا جاء القرآن فجعل الأمة على هذه الأصناف الثلاثة قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴾ [فاطر:٣٢]

فالمسلم الذي لم يقم بواجب الإيمان هو الظالم لنفسه، والمقتصد الذي أدى الواجب وترك المحرم وهو المؤمن المطلق، والسابق بالخيرات هو المحسن الذي عبد الله كأنه يراه، وقد ذكر الله تقسيم الناس في المعاد إلى هذه الثلاثة في سورة الواقعة، والمطففين وبالله التوفيق[١].



(١) لوامع الأنوار البهية للسفاريني (١/ ٤٣٠).



[إثبات الشفاعة وإخراج عصاة المسلمين بها من النار]

الحديث السابع والثلاثون:

٣٧- قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمٍ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: يُقَالُ لَهُ: سَلْ تُعْطَهْ -يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ- وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، وَادْعُ تُجَبْ، قَالَ: فَيَرْفَعُ رَأْسَهُ، فَيَقُولُ: «رَبِّ أُمَّتِي» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاثًا، قَالَ سَلْمَانُ: فَيَشْفَعُ فِي كُلِّ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ حِنْطَةٍ مِنْ إِيمَانٍ، أَوْ قَالَ: مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنَ الإِيمَانِ، أَوْ قَالَ: مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ، فَقَالَ سَلْمَانُ: فَذلِكُمْ المَقَامُ المَحْمُودُ.

التخريج:

هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين موقوف على سلمان وهو الفارسي إلا أنه في حكم المرفوع، لأنه أمر غيبي، لا يمكن أن يقال بالرأي وقد صح مرفوعًا من عدة وجوه عن جماعة من الصحابة، ورواه أيضًا المؤلف في (مصنفه) وفي (مسنده) وابن أبي عاصم وابن خزيمة وابن جرير والطبراني مطولًا[1].

---

(١) أخرجه المؤلف في المصنف (٣٠٣٨٧)، والمسند (٤٦٢) وابن أبي عاصم في السنة (٨١٣)، وابن خزيمة في التوحيد (ص:٢٩٤)، ط. هراس، وابن جرير (١٥/ ١٤٤)، وهو على شرط الشيخين وقال الهيثمي في المجمع (١٠/ ٣٧٢): رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح، وقال الحافظ في المطالب العالية (٤/ ٣٨٨): صحيح موقوف. وقال الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب (٤/ ٤٣): رواه الطبراني بإسناد صحيح.

المناسبة للكتاب:

أن فيه بيان الشفاعة لمن دخل النار من عصاة المسلمين بسبب ذنوبهم ففيه الرد على الطائفتين المرجئة والوعيدية.



هذا الحديث اختصره المؤلف هنا اقتصارًا على الشاهد منه، وهو قوله: «فيشفع في كل من كان في قلبه مثقال حبة حنطة من إيمان، أو قال: مثقال شعيرة من الإيمان، أو قال: مثقال حبة خردل من إيمان، فقال سلمان: فذلكم المقام المحمود». وصح معناه في حديث أنس في الصحيحين مرفوعًا: «ثم أخر له ساجدًا فيقول لي: يا محمد ارفع رأسك وقل تسمع وسل تعط واشفع تشفع، فأقول: أي رب أمتي أمتي، فيقال لي: انطلق فمن كان في قلبه مثقال ذرة أو مثقال شعيرة فأخرجه، فأنطلق فأفعل ثم أرجع فأحمده بتلك المحامد ثم أخر له ساجدا فيقال: يا محمد ارفع رأسك وقل يسمع لك وسل تعط واشفع تشفع، فأقول: أي رب أمتي أمتي، فيقال: انطلق فمن كان في قلبه أدنى مثقال حبة خردل من إيمان فأخرجه من النار» وعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار، ثم يقول الله عَزَّوَجَلَّ: أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان، فيخرجون منها قد اسودوا، فيلقون في نهر الحياة أو الحيا فينبتون كما تنبت الحبة إلى جانب السيل، ألم تر أنها تخرج صفراء ملتوية»، متفق عليه، قال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والحيا مقصور: المطر، وفي الحديث دليل على أن أهل المعاصي لا يخلدون في النار، وفيه دليل على تفاضل الناس في الإيمان، ثم روى حديث أنس، عن النبي ﷺ قال: «يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن

برة من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير» أو «من إيمان» قال: هذا حديث متفق عليه، وحديث عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «يعذب أناس من أهل التوحيد في النار حتى يكونوا حممًا، ثم تدركهم الرحمة، قال: فيخرجون، فيطرحون على أبواب الجنة، فيرش عليهم أهل الجنة الماء، فينبتون كما ينبت الغثاء في حمالة السيل، ثم يدخلون الجنة» هذا حديث صحيح أخرجه مسلم من أوجه عن جابر. والحمم: الفحم واحدها حممة، والغثاء: ما يبس من النبت، فحمله الماء، فألقاه في الجوانب ثم حديث أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «إني لأعلم آخر رجل يخرج من النار، يؤتى بالرجل يوم القيامة، فيقال: اعرضوا عليه صغار ذنوبه ويخبأ عنه كبارها، فيقال له: عملتَ يوم كذا وكذا، وهو مقر لا ينكر وهو مشفق من كبارها، فيقال: أعطوه مكان كل سيئة عملها حسنة، فيقول: أين لي ذنوب ما أراها ها هنا؟» قال أبو ذر: فلقد رأيت رسول الله ﷺ ضحك حتى بدت نواجذه. هذا حديث صحيح أخرجه مسلم. اهـ[1]

وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ في إخراج من في قلبه شيء من الإيمان من النار بعد أن دخلوها بذنوبهم، فيخرجون بإيمانهم، ما داموا مسلمين لم يأتوا بما يناقض الإسلام، ولا يخلد في النار إلا كافر ليس في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان، فالإيمان الكامل يمنع من دخول النار بالكلية، كما منع صاحبه في الدنيا من عمل المعاصي، ومن الإصرار على ما وقع منه منها، والإيمان الناقص يمنع الخلود في النار وإن دخلها كما تواترت بذلك النصوص بأنه يخرج من النار من كان معه مثقال حبة خردل من إيمان[2].

---

(١) شرح السنة للإمام البغوي (١٥/ ١٩١).

(٢) تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ص:٤١).



[الرد على المرجئة]

الحديث الثامن والثلاثون:

٣٨- قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا يَزْنِي الزَّانِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً يَرْفَعُ النَّاسُ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ».**

التخريج:

هذا إسناد حسن، وهو صحيح مخرج في (الصحيحين) وغيرهما من وجوه أخرى، كما سيأتي[1].

الحديث التاسع والثلاثون:

٣٩- قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلا يَشْرَبُ يَعْنِي الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، فَإِيَّاكُمْ إِيَّاكُمْ».**

---

(١) أخرجه البخاري (٦٧٧٢)، ومسلم (٥٧) وغيرهم.

التخريج:

حديث صحيح، وأخرجه في (المصنف) والإمام أحمد مختصرًا[١].

الحديث الأربعون والحادي والأربعون:

٤٠- قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ عَنْ اللَّيْثِ عَنْ مُدْرِكٍ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ يَرْفَعُ الْمُسْلِمُونَ إِلَيْهَا رُؤسَهُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

٤١- حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ مُوسَى نَا شُعْبَةُ عَنْ فِرَاسٍ عَنْ مُدْرِكٍ عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

التخريج:

إسناده حسن ورواه في (مصنفه) بطريقيه هنا[٢]، وابن مدرك وهو ابن عمارة القرشي وسكت عنه ابن حاتم، وقد روى عنه جماعة، ووثقه ابن حبان، وهو في طبقة التابعين مقبولي الحديث، ما لم يعرف أحدهم بجرح، ويشهد له حديث أبي هريرة وعائشة، فهو صحيح إن شاء الله.

---

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٣٨٩)، قال الألباني: حديث صحيح رجاله ثقات لولا عنعنة ابن إسحاق قال الهيثمي في المجمع (١/ ١٠٠): رواه أحمد والبزار ببعضه، والطبراني ببعضه، ورجاله ثقات إلا أن ابن إسحاق مدلس، ورجال البزار رجال الصحيح. قلت: وهو في صحيح مسلم (١/ ٥٥) بهذه الزيادة: «فإياكم إياكم» عن أبي هريرة ببعض الطرق. اهـ

(٢) أخرجه في المصنف (٣٠٣٩٠، ٣٠٣٩١).

المناسبة للكتاب:

مناسبة هذه الأحـاديث عن أبي هريرة وعائشة، وابن أبي أوفى عن النبي ﷺ أنها تـدل على أن الأعمال الصالحة من الإيمان، كما أن المعـاصي تنقصه، ففيها الرد على المرجئة.

الشَـرح

معنى الحديث: أنه لا يزني حال زناه وهو على الإيمان الكامل الكمال الواجب، وهو الذي يكون أدى فيه الواجبات واجتنب المحرمات، فالمنفي بتلك المعاصي هو كمال الإيمان الواجب، لا أصل الإيمان كما تقول الخوارج والمعتزلة، ولا مجاز الإيمان كما تقول المرجئة، بل قوله ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**» إلى آخره، يعني لا يزني حين زناه ومعه كمال الإيمان الواجب، الذي يترتب عليه المدح والعفو ودخول الجنة والنجاة من النار أولًا، فإذا زنى يكون عنده نقص في الإيمان الواجب، ولا يعني زوال الإيمان والإسلام بالكلية، قال البخاري في كتاب الحدود من (صحيحه): باب لا يشرب الخمر، وقال ابن عباس: ينزع منه نور الإيمان في الزنى، ثم روى حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم وهو مؤمن**»، وقول ابن عباس وصله ابن أبي شيبة -هنا في كتاب (الإيمان) كما سيأتي- من طريق عثمان بن أبي صفية قال: كان ابن عباس يدعو بغلمانه غلامًا غلامًا فيقول: ألا أزوجك! ما من عبد يزني إلا نزع الله منه نور الإيمان، وقد روي مرفوعًا أخرجه الطبري من طريق مجاهد عن ابن عباس: سمعت النبي ﷺ يقول: «**من زنى نزع الله نور الإيمان من قلبه فإن شاء**

أن يرده إليه رده»، قال أبو الحسن ابن بطال في (شرح البخاري)[١]: قال الطبري: اختلف من قبلنا في هذا الحديث! فأنكر بعضهم أن يكون رسول الله ﷺ قال هذا القول!، قال عطاء: اختلف الرواة في أداء لفظ النبي ﷺ بذلك، قال محمد بن زيد بن واقد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وسئل عن تفسير هذا الحديث فقال: إنما قال رسول الله ﷺ: «لا يزنين مؤمن ولا يسرقن مؤمن»!. وقال آخرون: عنى بذلك: لا يزني الزاني وهو مستحل للزنى غير مؤمن بتحريم الله ذلك عليه، فأما إن زنى وهو معتقد تحريمه فهو مؤمن، روي ذلك عن عكرمة عن ابن عباس، وحجة هذه المقالة حديث أبي ذر أن النبي ﷺ قال: «من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق وإن رغم أنف أبي ذر»، وقال آخرون: ينزع منه الإيمان، فيزول عنه اسم المدح الذي يسمى به أولياء الله المؤمنون، ويستحق اسم الذم الذي يسمى به المنافق فيوسم به ويقال له منافق وفاسق، روي هذا عن الحسن قال: النفاق نفاقان: تكذيب محمد ﷺ، فهذا لا يغفر، ونفاق خطايا وذنوب يرجى لصاحبه. وعن الأوزاعي قال: كانوا لا يكفرون أحدًا بذنب ولا يشهدون على أحد بكفر، ويتخوفون نفاق الأعمال على أنفسهم. قال الوليد بن مسلم: ويصدق قول الأوزاعي أنه كان من قول السلف ما حدثنا الأوزاعي، عن هارون بن رئاب أن عبد الله بن عمر قال في مرضه: زوجوا فلانًا ابنتي فلانة، وإني كنت وعدته بذلك وأنا أكره أن ألقى الله بثلث النفاق، وما حدثناه عن الزهري، عن عروة: أنه قال لابن عمر: الرجل يدخل منا على الإمام فيراه يقضي بالجور فيسكت وينظر إلى أحدنا فيثني عليه بذلك، فقال عبد الله: أما نحن معاشر أصحاب رسول الله ﷺ فكنا نعدها نفاقًا فلا أدرى كيف تعدونه؟!

(١) شرح صحيح البخاري (٨/ ٣٨٩).

وعن حذيفة: أنه سئل عن المنافق فقال: الذي يتكلم بالإسلام ولا يعمل به. وحجة هذا القول أن النفاق إنما هو إظهار المرء بلسانه قولًا يبطن خلافه كنافقاء اليربوع الذي يتخذه كي إن طلبه الصائد من قبل مدخل قصع من خلافه، فمن لم يجتنب الكبائر من أهل التوحيد علمنا أن ما أظهره من الإقرار بلسانه خداع للمؤمنين فاستحق اسم النفاق، ويشهد لذلك قوله ﷺ: «ثلاث من علامات المنافق: إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان». والزنى والسرقة وشرب الخمر أدل على النفاق من هذه الثلاث.

وقال آخرون: إذا أتى المؤمن كبيرة نزع منه الإيمان وإذا فارقها عاد إليه الإيمان. وروي عن أبي الدرداء قال عبد الله بن رواحة: إنما مثل الإيمان مثل قميص بينما أنت قد نزعته إذ لبسته وبينما أنت قد لبسته إذ نزعته. وعن يزيد بن أبي حبيب عن أسلم بن عمر أنه سمع أبا أيوب يقول: إنه ليمر على المرء ساعة وما في جلده موضع إبرة من النفاق.

وعلة هذه المقالة أن الإيمان هو التصديق، غير أن التصديق معنيان: أحدهما قول والآخر عمل، فإذا ركب المصدق كبيرة فارقه اسم الإيمان كما يقال للاثنين إذا اجتمعا اثنين فإذا انفرد كل واحد منهما لم يقل له إلا واحد وزال عنهما الاسم الذي كان لهما في حال الاجتماع، فكذلك الإيمان إنما هو اسم التصديق الذي هو الإقرار والعمل الذي هو اجتناب الكبائر. فإذا واقع المقر كبيرة زال عنه اسم الإيمان في حال مواقعته، فإذا كف عنها عاد له الاسم؛ لأنه في حال كفه عن الكبيرة مجتنب لها وباللسان مصدق، وذلك معنى الإيمان عندهم. وقال بعض الخوارج والرافضة والإباضية: من فعل شيئا من ذلك فهو كافر خارج عن الإيمان؛ لأنهم يكفرون

المؤمنين بالذنوب ويوجبون عليهم التخليد في النار بالمعاصي، ومن حجتهم ظاهر حديث أبي هريرة: «لا يزني وهو مؤمن».

قال أبو هريرة: الإيمان فوقه هكذا، فإن هو تاب راجعه الإيمان وإن أصر ومضى فارقه. وقال أبو صالح عن أبي هريرة: ينزع منه الإيمان فإن تاب رد عليه. قالوا: ومن نزع منه الإيمان فهو كافر؛ لأنه منزلة بين الإيمان والكفر، ومن لم يكن مؤمنا فهو كافر.

وجماعة أهل السنة وجمهور الأمة على خلافهم. قال الطبري: وحجة أهل السنة أن ابن عباس قد بين حديث أبي هريرة وقال: إن العبد إذا زنى نزع منه نور الإيمان لا الإيمان. حدثنا عبد الرحمن بن الأسود، حدثنا محمد بن كثير، عن شريك بن عبد الله، عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «من زنى نزع الله نور الإيمان من قلبه فإن شاء أن يرده عليه رده».

والصواب عندنا قول من قال: يزول عنه الاسم الذي هو بمعنى المدح إلى الاسم الذي هو بمعنى الذم، فيقال له فاجر فاسق زان سارق. ولا خلاف بين جميع الأمة أن ذلك من أسمائه ما لم تظهر منه التوبة من الكبيرة، ويزول عنه اسم الإيمان بالإطلاق والكمال بركوبه ذلك ونثبته له بالتقييد فنقول هو مؤمن بالله وبرسوله مصدق قولا، ولا نقول مطلقا هو مؤمن إذا كان الإيمان عندنا معرفة وعملًا وقولًا، فلما لم يأت بها كلها استحق اسم التسمية بالإيمان على غير الإطلاق والاستكمال له.

قال المهلب: وقوله ﷺ: «ينزع منه نور الإيمان» يعني ينزع منه بصيرته في طاعة الله لغلبة الشهوة عليه، فكأن تلك البصيرة نورٌ طفّته الشهوة من قلبه ويشهد لهذا قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين:١٤]. اهـ

وقال العلامة ابن أبي العز الحنفي في (شرح الطحاوية): ولا شك أن من قام بقلبه التصديق الجازم، الذي لا يقوى على معارضته شهوة ولا شبهة -: لا تقع معه معصية، ولولا ما حصل له من الشهوة والشبهة أو إحداهما لما عصى، بل يشتغل قلبه ذلك الوقت بما يواقعه من المعصية، فيغيب عنه التصديق والوعيد فيعصي. ولهذا -والله أعلم- قال ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»، الحديث، فهو حين يزني يغيب عنه تصديقه بحرمة الزنى، وإن بقي أصل التصديق في قلبه، ثم يعاوده. فإن المتقين كما وصفهم الله تعالى بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٞ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ﴾ [الأعراف:٢٠١] قال ليث عن مجاهد: هو الرجل يهم بالذنب فيذكر الله فيدعه. والشهوة والغضب مبدأ السيئات، فإذا أبصر رجع. ثم قال تعالى: ﴿وَإِخۡوَٰنُهُمۡ يَمُدُّونَهُمۡ فِي ٱلۡغَيِّ ثُمَّ لَا يُقۡصِرُونَ﴾ [الأعراف:٢٠٢] أي: وإخوان الشياطين تمدهم الشياطين في الغي ثم لا يقصرون. قال ابن عباس: لا الإنس تقصر عن السيئات، ولا الشياطين تمسك عنهم، فإذا لم يبصر يبقى قلبه في عمى، والشيطان يمده في غيه، وإن كان التصديق في قلبه لم يكذب، فذلك النور والإبصار، وتلك الخشية والخوف تخرج من قلبه. وهذا كما أن الإنسان يغمض عينيه فلا يرى، وإن لم يكن أعمى، فكذلك القلب، بما يغشاه من رين الذنوب، لا يبصر الحق وإن لم يكن أعمى كعمى الكافر، وجاء هذا المعنى مرفوعا إلى النبي ﷺ: أنه قال: «إذا زنى العبد نزع منه الإيمان، فإن تاب أعيد إليه»[١]. اهـ[٢]

والناس في الفاسق من أهل الملة مثل الزاني والسارق والشارب ونحوهم ثلاثة أقسام، طرفان ووسط كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (الإيمان)[٣]:

(١) أخرجه أبو داود والحاكم وصححه هو والذهبي، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٥٠٩).
(٢) شرح الطحاوية ت الأرنؤوط (٢/ ٤٦٨)، وط. المكتب الإسلامي (ص:٣٣٧).
(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٧٠).

الطرف الأول الوعيدية من الخوارج والمعتزلة، قالوا: إنه ليس بمؤمن بوجه من الوجوه، ولا يدخل في عموم الأحكام المتعلقة باسم الإيمان! ثم من هؤلاء من يقول: هو كافر كاليهودي والنصراني، وهو قول الخوارج، ومنهم من يقول: ننزله منزلةً بين المنزلتين، أي لا مسلم ولا كافر، وهي منزلة الفاسق عندهم، فليس هو بمؤمن ولا كافر! وهم المعتزلة، وهؤلاء يقولون: إن أهل الكبائر يخلدون في النار! وأن أحدًا منهم لا يخرج منها، وهذا من مقالات أهل البدع التي دل الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان على خلافها، قال الله تعالى ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات:٩-١٠]، فسماهم مؤمنين وجعلهم إخوة مع الاقتتال وبغي بعضهم على بعض، وقد سمى النبي ﷺ اقتتال المسلمين فيما بينهم كفرًا، فقال: «**لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض**»، متفق عليه، وسماهم الله مؤمنين كما في هذه الآية، مع وقوعهم في ذلك المحذور، فدل على أنه كفر دون كفر لا يخرج من الملة، وإيمان دون إيمان لا يعصم من العقوبة، وقال الله تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾ [النساء:٩٢]، ولو اعتق عبدًا مذنبًا أجزأ عتقه بإجماع العلماء، ولم يُشترط لصحة ذلك كمال الإيمان، بدليل حديث الجارية وأن النبي عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ امتحنها بأصل الإيمان فقال: «**من أنا**» قالت: رسول الله؟ قال: «**أين الله؟**» قالت: في السماء، قال: «**أعتقها فإنها مؤمنة**» رواه مسلم. ولهذا يقول علماء السلف في المقدمات الاعتقادية: لا نكفِّر أحدًا من أهل القبلة بذنب ولا نخرجه من الإسلام بعمل. وقد ثبت الزنى والسرقة وشرب الخمر على أناس في عهد النبي ﷺ ولم يحكم

فيهم حكم من كفر ولا قطع الموالاة بينهم وبين المسلمين، بل جلد هذا وقطع هذا، وهو في ذلك يستغفر لهم، ويقول: «لا تكونوا أعوانَ الشيطان على أخيكم»، كما في (الصحيحين) عن أبي هريرة قال: أتي النبي ﷺ بسكران، فأمر بضربه فمنا من يضربه بيده ومنا من يضربه بنعله ومنا من يضربه بثوبه، فلما انصرف قال رجل ما له أخزاه الله! فقال رسول الله ﷺ: «**لا تكونوا عون الشيطان على أخيكم**»[1]، وأحكام الإسلام كلها مرتبة على هذا الأصل.

والطرف الثاني: قول من يقول إيمانهم باق كما كان لم ينقص، بناء على أن الإيمان هو مجرد التصديق والاعتقاد الجازم، وهو لم يتغير وإنما نقصت شرائع الإسلام، وهذا قول المرجئة من الجهمية، ومن سلك سبيلهم، وهو أيضًا قول مخالف للكتاب والسنة وإجماع السابقين والتابعين لهم بإحسان، ولما زكت الأعراب أنفسها بالإيمان! رد الله ذلك عليهم، فقال: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات:١٤]، ثم قال مبينًا الإيمان الكامل الذي يمدح صاحبه مطلقًا: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات:١٥] وقال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال:٢] وقال: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران:١٧٣] وقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ۗ وَلِلَّهِ جُنُودُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ

---

(١) رواه البخاري (٦٧٨١)، ومسلم (٧٧٦).

وَٱلۡأَرۡضِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الفتح:٤] وقال: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ فَمِنۡهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمۡ زَادَتۡهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنٗاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَهُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ﴾ [التوبة:١٢٤] وقال النبي ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق**»، متفق عليه[١] وقال ﷺ لوفد عبد القيس: «**آمركم بالإيمان بالله، أتدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله وأن تؤدوا خمس ما غنمتم**»، متفق عليه[٢]، قال شيخ الإسلام: وأجمع السلف أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ومعنى ذلك أنه قول القلب وعمل القلب، ثم قول اللسان وعمل الجوارح، فأما قول القلب فهو التصديق الجازم بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ويدخل فيه الإيمان بكل ما جاء به الرسول ﷺ، ثم الناس في هذا على أقسام، منهم من صدق به جملة، ولم يعرف التفصيل، ومنهم من صدق جملة وتفصيلًا، ثم منهم من يدوم استحضاره وذكره لهذا التصديق، ومنهم من يغفل عنه ويذهل، ومنهم من استبصر فيه بما قذف الله في قلبه من النور والإيمان، ومنهم من جزم به لدليلٍ قد تعترض فيه شبهة، أو تقليد جازم، وهذا التصديق يتبعه عمل القلب، وهو حب الله ورسوله ﷺ، وتعظيم الله ورسوله وتعزير الرسول وتوقيره ﷺ، وخشية الله والإنابة إليه، والإخلاص له والتوكل عليه، إلى غير ذلك من الأحوال، فهذه الأعمال القلبية كلها من الإيمان، وهي مما يوجبها التصديق والاعتقاد إيجاب العلة المعلولَ، ويتبع الاعتقادَ قولُ اللسان، ويتبع عملَ القلبِ عملُ الجوارحِ، من الصلاة والزكاة والصوم والحج ونحو ذلك.

---

(١) تقدم.

(٢) تقدم.

والمذهب الثالث: وهو القول الوسط -الذي هو قول أهل السنة والجماعة-: أنهم لا يسلبون اسم الإيمان عن الفاسق المليِّ على الإطلاق، ولا يعطونه على الإطلاق، فنقول: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن عاصٍ، أو مؤمن بإيمانه فاسقٌ بكبيرته، ويقال: ليس بمؤمن حقًا أو ليس بصادق الإيمان، على ظاهر قوله جَلَّجَلَالُهُ في المؤمنين: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال:٤]، وقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات:١٥]، كما تقدم.

وكل كلام أطلق في الكتاب والسنة فلابد أن يقترن به ما يبين المراد منه، والأحكام منها ما يترتب على أصل الإيمان فقط، كجواز العتق في الكفارة، وكالموالاة والموارثة، ونحو ذلك، ومنها ما يترتب على أصله وفرعه، كاستحقاق الحمد والثواب، وغفران السيئات، ونحو ذلك.

ثم قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إذا عرفت هذه القاعدة، فالذي في الصحيح قوله: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليه أبصارهم فيها حين ينتهبها وهو مؤمن**»، والزيادة التي رواها أبو داود والترمذي صحيحة[1]، وهي مفسرة للرواية المشهورة، وحَمْل الحديث على ظاهره - وأن الزاني يصير كافرًا وأنه يسلب الإيمان بالكلية- لم يحمله على هذا أحد من الأئمة، ولا هو أيضًا ظاهر الحديث؛ لأن قوله ﷺ: «**خرج منه الإيمان فكان فوق**

---

(١) يعني قوله ﷺ: «**خرج منه الإيمان فكان فوق رأسه كالظلة**»، رواه أبو داود (٤٦٩٠) والحاكم في المستدرك (١/ ٢٢) والبيهقي وعلقه الترمذي (٤/ ١٢٧) من حديث أبي هريرة، وقال الحاكم صحيح على شرطهما ووافقه الذهبي، وسكت عليه أبو داود والمنذري.

رأسه كالظلة»[١]، دليل على أن الإيمان لا يفارقه بالكلية فإن الظلة تظلل صاحبها، وهي متعلقة ومرتبطة به نوع ارتباط، وعامة علماء السلف يقرون هذه الأحاديث ويمرونها كما جاءت، ويكرهون أن تُتَأولَ تأويلات تخرجها عن مقصود رسول الله ﷺ، وقد نقل كراهة تأويل أحاديث الوعيد عن سفيان وأحمد بن حنبل رَضِيَٱللَّهُعَنْهُم، وجماعة كثيرة من العلماء، ونصَّ أحمد على أن مثل هذا الحديث لا يُتأول تأويلًا يخرجه عن ظاهره المقصود به، وقد تأوله الخطابي وغيره تأويلات مستكرهة، مثل قولهم: لفظه لفظ الخبر ومعناه النهي، أي ينبغي للمؤمن أن لا يفعل ذلك! وقولهم: المقصود به الوعيد والزجر دون حقيقة النفي، وإنما ساغ ذلك لِمَا بين حاله وحال من عدم الإيمان من المشابهة والمقاربة، وقولهم: إنما عدم كمال الإيمان وتمامه، أو شرائعه وثمراته! ونحو ذلك، وكل هذه التأويلات لا يخفى حالها على من أمعن النظر، فالحق أن يقال: نفس التصديق المفرق بينه وبين الكافر لم يعدمه، لكن هذا التصديق لو بقي على حاله لكان صاحبه مصدقًا بأن الله حرم هذه الكبيرة، وأنه توعد عليها بالعقوبة العظيمة، وأنه يرى الفاعل ويشاهده، وهو سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ مع عظمته وجلاله وعلوه وكبريائه، يمقت هذا الفاعل، فلو تصور هذا حق التصور لامتنع صدور الفعل منه، ومتى فعل هذه الخطيئة فلابد من أحد ثلاثة أشياء:

١- إما اضطراب العقيدة، بأن يعتقد بأن الوعيد ليس ظاهره كباطنه، وإنما مقصوده الزجر، كما تقوله المرجئة، أو أن هذا إنما يحرم على العامة دون الخاصة، كما يقوله الإباحية، أو نحو ذلك من العقائد التي تخرج عن الملة.

٢- وإما الغفلة والذهول عن التحريم، وعظمةِ الرب وشدةِ بأسه.

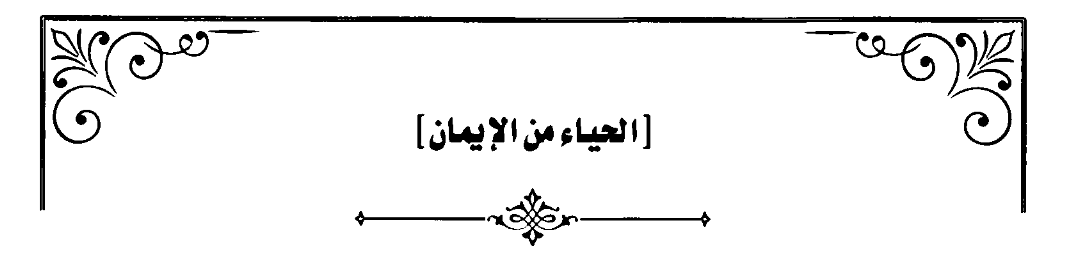
---

(١) وهو الحديث المخرج قريبًا.

٣- وإما فرط الشهوة، بحيث يقهر مقتضى الإيمان ويمنعه موجبه، بحيث يصير الاعتقاد مغمورًا مقهورًا، كالعقل في النائم والسكران، وكالروح في النائم، ومعلوم أن الإيمان -الذي هو الإيمان- ليس باقيًا كما كان، إذ ليس مستقرًا ظاهرًا في القلب، واسم المؤمن عند الإطلاق إنما ينصرف إلى من يكون إيمانه باقيًا على حاله، عاملًا عمله، وهو يشبه من بعض الوجوه روح النائم، فإنه سبحانه ﴿يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر:٤٢]، فالنائم ميت من وجه، حي من وجهٍ، وكذلك السكران والمغمى عليه، عاقل من وجه وليس بعاقل من وجه، فإذا قال قائل: السكران ليس بعاقل، فإذا صحا عاد عقله إليه، كان صادقًا، مع العلم بأنه ليس بمنزلة البهيمة، إذ عقله مستور، وعقل البهيمة معدوم، بل الغضبان ينتهى به الغضب إلى حال يعزب فيها عقله ورأيه، وفي الأثر: «إذا أراد الله نفاذ قضائه وقدره سلب ذوى العقول عقولهم، فإذا أنفذ قضاءه وقدره رد عليهم عقولهم ليعتبروا»، فالعقل الذي به يكون التكليف لم يسلب، وإنما سلب العقل الذي به يكون صلاح الأمور في الدنيا والآخرة، كذلك الزاني والسارق والشارب والمنتهب، لم يعدم الإيمان الذي به يستحق أن لا يخلد في النار، وبه ترجى له الشفاعة والمغفرة، وبه يستحق المناكحة والموارثة، لكن عدم الإيمان الذي به يستحق النجاة من العذاب، ويستحق به تكفير السيئات، وقبول الطاعات، وكرامة الله ومثوبته، وبه يستحق أن يكون محمودًا مرضيًا، وهذا يبين أن الحديث على ظاهره الذي يليق به، والله أعلم[١].



(١) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٧/ ٦٧٠).



[الحياء من الإيمان]

الحديث الثاني والأربعون:

٤٢- قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، نا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الحَيَاءُ مِنَ الإِيمَانِ، وَالإِيمَانُ فِي الجَنَّةِ، وَالبَذَاءُ مِنَ الجَفَاءِ، وَالجَفَاءُ فِي النَّارِ».

التخريج:

هذا حديث صحيح، رواه المؤلف في (مصنفه) والإمام أحمد والترمذي ابن حبان وصححاه[١]، وله شاهد صحيح عن أبي بكرة مرفوعًا بمثله[٢]، وآخر من حديث أبي أمامة الباهلي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «العِي والحياء شعبتان من الإيمان، والبذاء والجفاء شعبتان من النفاق»[٣].

---

(١) رواه المؤلف في المصنف (٣٠٣٩٢)، وأحمد (٢/ ٢٠٥)، والترمذي (٢٠٠٩)، والبزار (٧٩٤٦)، وصححه ابن حبان (٦٠٨، ٦٠٩)، وقَالَ أَبُو عِيسَى الترمذي: هذا حديث حسنٌ صحيح. وقال الألباني: هو حسن وصححه الترمذي. اهـ

(٢) رواه البخاري في الأدب المفرد (١٣١٤)، وابن ماجه (٤١٨٤)، وصححه الألباني وقال البوصيري في (الزوائد): رواه ابن حبان في صحيحه، وقول الدارقطني: إن الحسن لم يسمع من أبي بكرة! الجواب عنه أن البخاري احتج في صحيحه برواية الحسن عن أبي بكرة في أربعة أحاديث. وفي مسند أحمد ومعجم الطبراني الكبير التصريح بسماعه من أبي بكرة، في عدة أحاديث. والمثبت مقدم على النافي. اهـ

(٣) رواه الحاكم في المستدرك (١/ ٩٢): وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

المناسبة للكتاب:

مناسبته لكتاب الإيمان، كونه دليلًا على أن الحياء من الإيمان، وهو غير التصديق، فهو رد على المرجئة.

الشَّرح

قوله ﷺ: «الحياء من الإيمان»، نص على أن الحياء جزء من الإيمان كما قال النبي ﷺ في الحديث المتفق عليه: «**الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَفْضَلُهَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَوْضَعُهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ**»[1].

قوله: «**والإيمان في الجنة**»، أي يوصل إليها، وقد يكون على ظاهره وأن أهل الجنة يتصفون فيها بالحياء على أكمل وجوهه، كما يتصفون بالرحمة ونحو ذلك مما دل عليه الدليل. والله أعلم.

فبين النبي ﷺ أن الإيمان شعب والحياء شعبة منه، كما أن النفاق شعب والكفر شعب، كما في (صحيح مسلم) من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ نَفْسَهُ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ**»[2]، فقسم النفاق شعبًا، كما أنه سمى الإيمان شعبًا، فالمعاصي من شعب الكفر والنفاق، وهي تتفاوت فمنها ما يخرج من الملة يذكره الفقهاء في بيان أسباب الردة من باب حكم المرتد، ومنها ما دون ذلك ما بين كبائر وصغائر، نعوذ بالله منها كلها، قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب الإيمان من (صحيحه): «باب المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها

---

(١) أخرجه البخاري في باب: أمور الإيمان (٩)، ومسلم (٣٥)، والنسائي في بابِ: ذكر شعب الإيمان (٥٠٠٥)، واللفظ لمسلم.

(٢) أخرجه مسلم (١٩١٠).

إلا بالشرك لقول النبي ﷺ: «إنك امرؤ فيك جاهلية»، وقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨]، حدثنا سليمان بن حرب قال حدثنا شعبة عن واصل الأحدب عن المعرور قال: لقيت أبا ذر، بالربذة، وعليه حلة وعلى غلامه حُلة، فسألته عن ذلك، فقال: إني ساببت رجلًا، فعيّرته بأمه! فقال لي النبي ﷺ: «يا أبا ذر أعيرته بأمه! إنك امرؤٌ فيك جاهلية! إخوانكم خَوَلَكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده، فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم». اهـ

وقد ذكر الله شعب الكفر من الأكبر وما دونه من المعاصي، في مقابل الإيمان فقال: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [الحجرات:٧]، وهكذا، فكذلك الإيمان شعب، وفي هذا الحديث يقول النبي ﷺ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْ نِفَاقٍ حَتَّى يَدَعَهَا: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ» متفق عليه[١].

قوله: «والبذاء من الجفاء»، البذاء في هذا الحديث -بذال معجمة، والمد- هو الفحش في القول، ضد الحياء، وقد وقع في الأصل (البذاذة) والتصحيح من (المصنف) للمؤلف و(المسند) لأحمد رحمهما الله، والبذاذة ليست من الجفاء، بل البذاذة من الإيمان، وهي غير البذاء، فإن البذاء من الجفاء والجفاء من أخلاق الجبارين وليست من أخلاق المؤمنين، أما البذاذة وهي: الرثاثة والتواضع في الهيئة واللباس وعدم العناية فيه، فهذا يدل على التقشف والزهادة، كما قال النبي ﷺ: «إِنَّ

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٥٩)، ومسلم (٥٨).

البَذَاذَةَ مِنَ الإِيمَانِ»، رواه أبو داود والترمذي وصححه ابن حجر[١].

والمراد هنا هو البذاء، وهو من الجفاء، وهو خلاف البر، وليس من الإيمان، أما البذاذة فهذه من الإيمان؛ لأنها من الزهد والتقشف وعدم الالتفات للدنيا فهي شعبة من آثار الإيمان، كما أن البذاذة بالقول والفحش في الكلام من الجفاء والغلظة، ولذلك النبي ﷺ لم يكن فاحشًا ولا متفحشًا، وهذا الحديث يبين أن أخلاق أهل النار موردة إلى النار، ولذلك قال: «**والجفاء في النار**»، وقيل: أي: أهلُ الجفاء في النار، إما مدةً في حق عصاة المسلمين، ثم يخرجون كسائر الذنوب، لأنه في مقابل الإيمان الكامل، أو يكون من أهلها أبدًا كما في حق الكفار، إن كان في مقابل مطلقِ الإيمان، فصاحبه من أهل الكفران أو الكفر[٢].

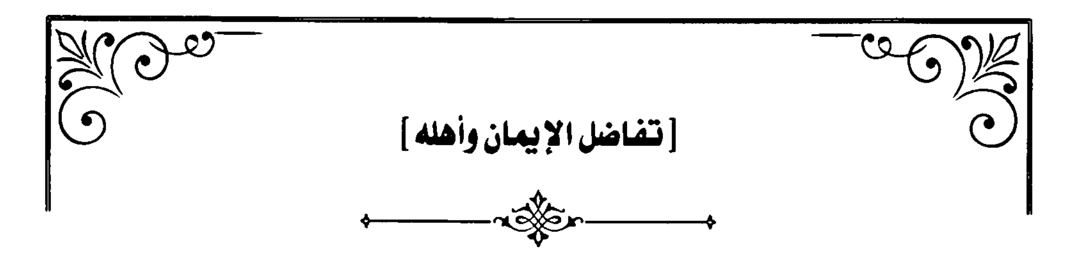
وعن عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «**الحياء لا يأتي إلا بخير**»، وفي رواية: «**الحياء خير كله**»، متفق عليه، كما تقدم[٣].



(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٩/ ٤٩٣)، وأبو داود (٤١٦١)، وابن ماجه (٤١١٨)، وصححه الحاكم (١٨)، وصححه ابن حجر في فتح الباري وإن كان في إسناده بعض الضعف، وصححه الشيخ الألباني في صحيح سنن أبي داود.

(٢) انظر: تحفة الأحوذي، للمباركفوري رَحِمَهُ اللَّهُ (١١/ ١٣٥).

(٣) انظر: شرح الحديث (٢١).



[تفاضل الإيمان وأهله]

الحديث الثالث والأربعون:

٤٣- قال حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ هِشَام، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ الله، أَنَّهُ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ الله أَيُّ الإِيمَانِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الصَّبْرُ وَالسَّمَاحَةُ» قِيلَ: فَأَيُّ المُؤْمِنِينَ أَكْمَلُ إِيمَانًا؟ قَالَ: «أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا».

التخريج:

حديث صحيح بشواهده، ورواه المؤلف أيضًا في (مصنفه)[١] ورواه بأتم منه في (مسنده) من هذا الوجه عن الحسن، عن جابر، قال: قيل: يا رسول الله، أي الإسلام أفضل؟ قال: «من سلم المسلمون من لسانه ويده»، قال: فأي الإيمان أفضل؟ قال: «الصبر والسماحة»، قيل: فأي المؤمنين أكمل إيمانًا؟ قال: «أحسنهم خلقًا» قال: فأي الجهاد أفضل؟ قال: «من عقر جواده وأهريق دمه»، قيل: فأي الصلاة أفضل؟ قال: «طول القنوت» وقيل: فأي الصدقة أفضل؟ قال: «جهد المقل»، قيل: فأي الهجرة أفضل؟ قال: «أن تهجر ما حرم الله عليك»[٢].

---

(١) قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: حديث صحيح رجاله ثقات، لولا عنعنة الحسن وهو البصري، لكن له شاهد من حديث عمرو بن عبسة في المسند (٤/ ٣٨٥)، وآخر من حديث عبادة بن الصامت أيضا في المسند (٥/ ٣١٨-٣١٩).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة المهرة» (١١١) للبوصيري، وقال عقبه: رواه عبد بن حميد: حدثنا عبيد الله بن موسى، عن ابن أبي ليلى، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، ما الموجبتان؟ قال: «من مات لا يشرك بالله شيئا وجبت

الشرح

ويفيد هذا الحديث أن الإيمان يتفاضل بعضه أفضل من بعض، أو بعضه أكمل من بعض، كما أن الأعمال تتفاضل فالفرض أفضل من النفل، ومن صلى الفرض ومعه النفل أفضل من الذي يقتصر على الفرض، وهذه الفرائض أيضًا تختلف فمن صلاها في جماعة أفضل ممن صلاها منفردًا، كما قال النبي ﷺ: «**وَإِنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ، وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا كَثُرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللهِ تَعَالَى**»[١]. فدل على أنها تتفاضل بتفاضل عدد الجماعة، وهكذا الأعمال بصفة عامة، فكيف قوة مع الإخلاص وكمال الإخبات والخشوع، فإنها تتفاضل أكثر من ذلك، كما قال ﷺ: «**صَلَاةُ الجَمَاعَةِ تَفْضُلُ صَلَاةَ الفَذِّ بِسبعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً**» كذا في رواية حديث ابن عمر، وفي حديث أبي هريرة: «**بخمس وعشرين درجة**»، متفق عليهما[٢].

واختلف في الفرق بين خمس وعشرين وسبع وعشرين، هل هو لكثرة الجماعة،

= له الجنة، ومن مات يشرك بالله وجبت له النار»، قال: يا رسول الله، فأي الإسلام أفضل؟ قال: «من سلم المسلمون من لسانه ويده»، قال: فأي الصلاة أفضل؟ قال: «طول القنوت»، قال: فأي الجهاد أفضل؟ قال: «من عقر جواده وأهريق دمه»، قال: فأي الهجرة أفضل؟ قال: «أن تهجر ما يكره ربك». ورواه أبو يعلى الموصلي: حدثنا عبيد بن جناد الحلبي، حدثنا يوسف بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله، قال: سئل رسول الله ﷺ عن الإيمان؟ قال: «الصبر والسماحة». ورواه مسلم في صحيحه، والترمذي في الجامع باختصار ، ورواه الحارث ، وابن حبان في صحيحه. اهـ

(١) أخرجه أبو داود (٥٥٤)، وفي شعب الإيمان (٢٦٠١)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٣/ ٧٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٦)، ومسلم (٦٤٩).

أو لكونه في مسجد والآخر في غير مسجد، إلى آخر الكلام الذي ذكروه، أو أن في الحديث الثاني زيادة على الحديث الأول فيكون من باب زيادة الفضل، من الله عَزَّوَجَلَّ، وعلى كلٍّ فيه النص على التفاضل، فدل على أن الإيمان يتفاضل، مع ورد أنه يزيد وجاء فيه النص، كما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [الفتح:٤]، فدل على أنه يزيد وهو يتفاضل، ويزيد وينقص، وبعض المؤمنين أفضل من بعض، كما قال النبي ﷺ: «المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير»، رواه مسلم، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد:١٠]، يعني لا يستوي مع الذي أنفق بعد وقاتل، فالذين كانوا قبل الفتح أفضل من الذين بعد الفتح؛ لسابقتهم فمعهم من الفضل سابقة.

وهنا قيل: **«أي الإيمان أفضل؟ قال: «الصبر والسماحة»، قيل: فأي المؤمنين أكمل إيمانًا؟ قال: «أحسنهم خلقًا»**، أي إذا تم إيمانهم بالأعمال والفرائض والنوافل يتفاضلون بعد ذلك في السماحة في الأخلاق وحسن الخلق، فدل على أن الصبر والسماحة من الإيمان، وأن حسن الأخلاق من الإيمان بنص النبي ﷺ، وفيه رد على المرجئة الذين يقولون: ليست من ذات الإيمان. قال البيهقي: يعني بالصبر الصبر عن محارم الله وبالسماحة أن يسمح بأداء ما افترض عليه اهـ[1].

ففسر الإيمان بهما؛ لأن الأول يدل على الترك، والثاني على الفعل، وفسر بما قاله البيهقي وصرح الحسن البصري فقد قال -وقيل له: ما الإيمان؟- قال: الصبر عن

(١) فيض القدير للمناوي (١١/ ٤٧٣).

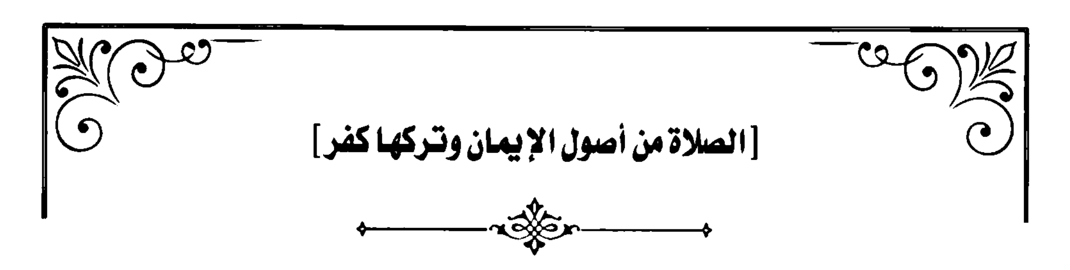
محارم الله عَزَّوَجَلَّ والسماحة، فقيل له: وما الصبر والسماحة؟ قال: الصبر عن محارم الله، والسماحة بفرائض الله عَزَّوَجَلَّ[١].

قال ابن القيم في (المدارج): وهذا من أجمع الكلام وأعظمه برهانا وأوعبه لمقامات الإيمان من أولها إلى آخرها فإن النفس يراد منها شيئان: بذل ما أمرت به وإعطاؤه، فالحامل عليه السماحة، وترك ما نهيت عنه والبعد منه فالحامل عليه الصبر، وقد أمر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في كتابه بالصبر الجميل والصفح الجميل والهجر الجميل، فسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه يقول: الصبر الجميل، هو الذي لا شكوى فيه ولا معه والصفح الجميل هو الذي لا عتاب معه، والهجر الجميل هو الذي لا أذى معه، وفي أثر إسرائيلي: أوحى الله إلى نبي من أنبيائه: أنزلت بعبدي بلائي فدعاني فماطلته بالإجابة، فشكاني، فقلت: عبدي كيف أرحمك من شيء به أرحمك. وقال ابن عيينة في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾ [السجدة:٢٤]، قال: أخذوا برأس الأمر فجعلهم رؤساء[٢].



(١) رواه البيهقي في شعب الإيمان (٩٢٥٩) وأبو بكر الدينوري في المجالسة وجواهر العلم (١١٥٥، ٣٤٢٤).

(٢) مدارج السالكين (٢/ ١٦٠).



[الصلاة من أصول الإيمان وتركها كفر]

الحديث الرابع والخامس والأربعون:

٤٤- قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «بَيْنَ العَبْدِ وَالكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ».

٤٥- قال: حَدَّثَنَا عَبِيدَةُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ.

التخريج:

هذان الإسنادان لحديث واحد من طريق أبي الزبير وأبي سفيان عن جابر وأخرجهما في المصنف ومسلم في (صحيحه)[1].

المناسبة للكتاب:

مناسبته لكتاب الإيمان، ما فيه من التصريح بكون ترك الصلاة كفر، ففيه الرد على المرجئة.

---

(١) وأخرجهما في المصنف (٣٠٣٩٤، ٣٠٣٩٥)، ومسلم (٨٢) والترمذي (٢٦١٩) وغيرهما من طريقيه هنا عن جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ به، وقال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث حسن صحيح وأبو سفيان اسمه طلحة بن نافع.

الشَّرْح

قـوله: «بين العبـد وبين الكفر ترك الصلاة» نص صريح بأن تـرك الصلاة كفر، وهو يدل على أنها من أصول الإيمان العملية، وأن تركها كفر مناقض للإيمان، وهذا مما أجمع علـيه السلف، في الإجماع القـديم في زمن الصحابة والتابعـين ومن بعدهم، حتى ظهرت المرجئة وظهر بعد ذلك الخلاف في كفر تارك الصلاة، ولكن الإجماع القديم على أن تارك الصلاة كافر كما حكاه عبد الله بن شقيق عن الصحابة، قال: لم يكن أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يرون شيئا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة[1].

الحديث السادس والأربعون:

٤٦- قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ بُرَيْدَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «العَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ تَرْكُ الصَّلَاةِ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ».

التخريج:

هذا حديث صحيح رواه أيضًا في (مصنفه) والإمام أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم[2].

---

(١) رواه المصنف هنا فيما يأتي والترمذي في كتاب الإيمان من (جامعه)، في باب ما جاء في ترك الصلاة (٢٦٢٢) وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة، كما سيأتي إن شاء الله.

(٢) أخرجه في المصنف (٣٠٣٩٦)، وأحمد (٢٢٩٣٧)، والترمذي (٢٦٢١)، والنسائي (٤٦٣)، وابن ماجه (١٠٧٩)، وابن حبان والحاكم وصححاه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب، وصححه الألباني في تخريج المشكاة (٥٧٢).

الشَّرح

قوله: «فقد كفر» تصريح بكفر تارك الصلاة كفرًا أكبر، وقوله: «فقد كفر» على بابه، لم يصرفه صارف عن ظاهره، مع ورود ما يؤيده من الأدلة مع الإجماع، وليس كغيره مما جاء من بعض الأشياء سماها النبي ﷺ كفرًا، كقوله ﷺ: «مَنْ أَتَى حَائِضًا، أَوْ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا، أَوْ كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ»[1]، قالوا: كفر دون كفر.

أما هذا حديث الباب فقد جاء ما يؤيد ظاهره وأن المراد به الكفر الأكبر، كقوله ﷺ: «العَهْدُ الَّذِي بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمُ الصَّلَاةُ، فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ»[2]، فإنه نص على الصلاة فقط، ولم يقل في باقي الأركان: العهد الذي بيننا وبينهم كذا وكذا، كالحج والزكاة إلى آخره؛ لأنه جاء النص على أن مانع الزكاة لا يكفر، كما في الصحيحين مرفوعًا: «مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ، لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ، صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ، فَأُحْمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ العِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ، إِمَّا إِلَى الجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ» الحديث[3]، كذلك قال في صاحب الإبل والبقر والغنم، فدل على أنه لا يكفر بمنع زكاتها؛ لأنه لو كان كافرًا ما خرج من النار فإن الكافرين لا يخرجون من النار، كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (١٠١٦٧)، والدارمي (١١٧٦)، والترمذي (٨٩٦٧)، وابن ماجه (٦٣٩)، وصححه الألباني في تخريج مشكاة المصابيح (٥٥١).

(٢) تقدم.

(٣) أخرجه مسلم (٩٨٧).

[المائدة:٣٧]، وقال: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّا كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة:١٦٧]، وهـذا بالنسبة لمن منعها بخلًا وتهاونًا، أما من جحدها فهو كـافر بالإجماع، لعدم انقيـاده للشريعة، وهو الذي استبـاح به الصحابة قتل وسبي المرتـدين من العرب بعد موت النبي ﷺ.



الحديث السابع والأربعون:

٤٧- قال: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: «مَنْ لَمْ يُصَلِّ فَلَا دِينَ لَهُ».

التخريج:

هذا الأثر عن عبد الله وهو ابن مسعود صحيح، وشريك هو ابن عبد الله القاضي ضعيف لسوء حفظه، لكن تابعه سفيان فيما رواه عبد الله بن أحمد في (السنة)(١).

الشَّرح

في هذا حكم تارك الصلاة، وأنه تارك للإسلام، وكفر تارك الله الصلاة محل إجماع قديم وإن حصل خلاف بعد ذلك، كما صح عند الترمذي عن عبد الله بن

(١) وأخرجه المؤلف في المصنف (٣٠٣٩٧)، وعنه البيهقي في الشعب (٤٣)، ورواه أيضًا ابن نصر في الصلاة (٩٣٦)، وعبد الله في السنة (٧٧٢)، وعنه الخلال في السنة (١٤١٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٨٩٤١) من طرق عن سفيان عن عاصم به، وروي مرفوعًا عند الطبراني في المعجم الكبير (٨٩٤١ و٨٩٤٢) لكن إسناده ضعيف منقطع، والصحيح الموقوف قال الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة (١/ ٣٨٢): وإسناده حسن ثم هو موقوف، وهو الأشبه بالصواب. اهـ

شقيق العقيلي قال: كان أصحاب محمد ﷺ لا يرون شيئا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة، رواه الترمذي وابن نصر[١]. قال أبو عيسى الترمذي عقب تخريجه: سمعت أبا مصعب المدني يقول: من قال الإيمان قول يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه.

وقد حكى ابن نصر الإجماع على هذا، وقبله أيوب السختياني رَحِمَهُ ٱللَّهُ حكى الإجماع، وكذلك إسحاق بن إبراهيم بن راهويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حكى الإجماع على ذلك، على كفر تارك الصلاة، والمراد الإجماع القديم، وإن حصل خلاف، في الكلام في تارك الصلاة تهاونًا، أما تاركها جحودًا فهذا لا خلاف فيه أصلًا لا في القديم ولا في الحديث.

ثم حصل الخلاف بعد ذلك في تاركها تهاونًا، كسلًا مع اعتقاد وجوبها فإنه يدعى إليها، فإن أصر على تركها ففي عقوبته ثلاثة أقوال:

القول الأول: يحبس تارك الصلاة كسلا ثلاثة أيام للاستتابة، وإلا قتل حدا لا كفرا، وهذا مروي عن حماد بن زيد ووكيع ومالك والشافعي.

القول الثاني: يحبس تارك الصلاة كسلا ثلاثة أيام للاستتابة، وإلا قتل كفرا وردة، حكمه في ذلك حكم من جحدها وأنكرها لعموم حديث: «**بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة**»[٢]، وهذا قول علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ والحسن البصري والأوزاعي وابن المبارك وأحمد في أصح الروايتين عنه، وهو الصحيح إن شاء الله، روى الإمام إسحاق في مسنده عن أيوب، فيمن يقول الصلاة من الله ولا أصليها: يضرب عنقه

(١) رواه الترمذي في كتاب الإيمان من جامعه، في باب ما جاء في ترك الصلاة (٢٦٢٢) وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٩٤٨).

(٢) رواه مسلم (٨٢) عن جابر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

من هاهنا-وأشار إسحاق إلى قفاه- ليس بين الأئمة فيه خلاف، قال البيهقي في (السنن الكبير): وروينا عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة، وعن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: من لم يصل فهو كافر، وعن عبد الله بن مسعود: من لم يصل فلا دين له[(١)].

القول الثالث: يحبس تارك الصلاة كسلا ولا يقتل، بل يضرب في حبسه حتى يصلي، وهو المنقول عن الزهري وأبي حنيفة والمزني من أصحاب الشافعي. واستدلوا بحديث: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمارق من الدين التارك الجماعة»[(٢)]، وتارك الصلاة كسلا ليس أحد الثلاثة، فلا يحل دمه بل يحبس لامتناعه منها حتى يؤديها[(٣)].

قال أبو عمر ابن عبد البر[(٤)]: حديث مالك عن زيد بن أسلم عن بسر بن محجن الديلي عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال له إذ لم يصل معه وجلس مجلسه: «ما لكَ لم تصل مع الناس! ألست برجل مسلم؟»، قال: بلى يا رسول الله! ولكني قد صليت في أهلي، فقال له رسول الله ﷺ: «إذا جئت فصلِّ مع الناس وإن كنت قد صليتَ»، وفي هذا الحديث وجوه من الفقه: منها قوله ﷺ للذي لم يصل معه: «ألست برجل مسلم»، فدل على أن من لم يصل ليس بمسلم، ومن صلى الصلاة مواظبًا عليها شهد له بالإسلام، ومنها أن من أقر بعمل الصلاة وإقامتها على ما

---

(١) «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» (١٧٨٩) وسنن البيهقي الكبرى (٣/ ٣٦٦).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦) من حديث عبد الله بن مسعود.

(٣) انظر: بداية المجتهد (١/ ٩٠)، والفروق، للقرافي (٤/ ٧٩)، والمجموع، للنووي (٣/ ١٦-١٧)، وحاشية الرملي على أسنى المطالب (٤/ ٣٠٦)، والمغني، لابن قدامة (٢/ ٤٤٢)، وحاشية ابن عابدين (١/ ٢٤٨)، والحسبة، لابن تيمية (ص:٨).

(٤) الاستذكار (٢/ ١٤٩) التمهيد (٤/ ٢٢٥).

يجب وُكل إلى قوله وقبل منه؛ لأن رسول الله ﷺ قد قبل من ابن محجن الديلي قوله: قد صليت في بيتي، وأجمع المسلمون على أن جاحد فرض الصلاة كافر، يقتل إن لم يتب من كفره ذلك، واختلفوا في المقر بها وبفرضها التارك عمدًا لعملها، وهو على القيام بها قادر! فروي عن علي وابن عباس وجابر وأبي الدرداء، تكفير تارك الصلاة، قالوا: من لم يصل فهو كافر، وعن عمر بن الخطاب: لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة، وعن ابن مسعود: من لم يصل فلا دين له، وقال إبراهيم النخعي والحكم بن عتيبة وأيوب السختياني وعبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه: من ترك صلاة واحدة متعمدًا حتى يخرج وقتها لغير عذر، وأبى من أدائها وقضائها، وقال: لا أصلي فهو كافر، ودمه وماله حلالان، إن لم يتب ويراجع الصلاة، ويستتاب، فإن تاب وإلا قتل، ولا ترثه ورثته من المسلمين، وحكم ماله حكم مال المرتد، إذا قتل على ردته، وبهذا قال أبو داود الطيالسي وأبو خيثمة زهير بن حرب وأبو بكر بن أبي شيبة، قال إسحاق: هو رأي أهل العلم، من لدن النبي ﷺ إلى زماننا هذا! قال إسحاق: وينتظر تارك الصلاة إذا أبى من أدائها وقضائها في استتابته حتى يخرج وقتها، وخروج وقت الظهر بغروب الشمس، وخروج وقت المغرب بطلوع الفجر، قال إسحاق: وقد أجمع المسلمون، أن من سب الله عَزَّوَجَلَّ أو سب رسوله ﷺ، أو دفع شيئًا مما أنزل الله تعالى، أو قتل نبيًا من أنبياء الله تعالى، أنه كافر بذلك، وإن كان مقرًا بكل ما أنزل الله، فكذلك تارك الصلاة حتى يخرج وقتها عامدًا آبيًا من قضائها وعملها وإقامتها. قال: ولقد أجمعوا في الصلاة على شيء لم يجمعوا عليه في سائر الشرائع، قالوا: من عرف بالكفر، ثم رأوه يصلي الصلاة في وقتها حتى صلى صلوات كثيرة في أوقاتها ولم يعلموه أقر بلسانه، أنه يحكم له بالإيمان، ولم يحكموا له في الصوم والزكاة والحج

بمثل ذلك، قال إسحاق: ولقد كفر إبليس إذ لم يسجد السجدة التي أمر بسجودها، قال: فكذلك تارك الصلاة، وقال أحمد بن حنبل: لا يكفر أحد بذنب إلا تارك الصلاة عمدًا، ثم ذكر استتابته وقتله.

وحجة هؤلاء ومن ذهب مذهبهم: ما روي من الآثار عن النبي ﷺ في تكفير تارك الصلاة، منها: حديث جابر عن النبي ﷺ قال: «**ليس بين العبد وبين الكفر -أو قال: الشرك- إلا ترك الصلاة**»، وحديث بريدة عن النبي ﷺ أنه قال: «**العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر**»، وقوله ﷺ: «**من ترك الصلاة حبط عمله**»، وحديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «**من ترك الصلاة حشر مع قارون وفرعون وهامان**»، وحديث أنس عن النبي ﷺ أنه قال: «**من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فذلك المسلم**». اهـ



الحديث الثامن والتاسع والأربعون:

٤٨ - قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ هِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيِّ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ بُرَيْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ الْعَصْرَ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ».

٤٩ - حَدَّثَنَا عِيسَى، وَوَكِيعٌ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَاجِرِ، عَنْ بُرَيْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ هِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيِّ.

التخريج:

هذا الحديث إسناده صحيح على شرط الشيخين وأخرجه المؤلف في (المصنف) والبخاري أيضًا[1] من طريق هشام قال حدثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي

(١) أخرجه المؤلف في المصنف (٣٠٣٩٨)، وأخرجه البخاري (٥٥٣، ٥٩٤).

المليح قال: كنا مع بريدة في غزوة في يوم ذي غيم فقال: بكروا بصلاة العصر فإن النبي ﷺ قال: «من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله»، وسيأتي الكلام عليه قريبًا إن شاء الله.



الحديث الخمسون:

٥٠- قال المصنف: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أنا عَبَّادُ بْنُ مَيْسَرَةَ الْمِنْقَرِيُّ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، وَالْحَسَنُ، أَنَّهُمَا كَانَا جَالِسَيْنِ فَقَالَ أَبُو قِلَابَةَ: قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: «مَنْ تَرَكَ الْعَصْرَ حَتَّى تَفُوتَهُ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ».

قَالَ: وَقَالَ الْحَسَنُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةً مَكْتُوبَةً حَتَّى تَفُوتَهُ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ».

التخريج:

حديث أبي قلابة رواه المؤلف في (مصنفه) والإمام أحمد، وفيه انقطاع لكن له شواهد يصح بها[١].

وحديث الحسن مرسل ضعيف رواه المصنف بسند الحديث الذي قبله.

الشرح

قوله: «من ترك العصر فقد حبط علمه»، زاد معمر في روايته: «متعمدًا»، وكذا أخرجه أحمد من حديث أبي الدرداء[٢]، ولا يُحبِط العملَ كلَّه إلا الكفرُ، أي الحبوط

(١) رواه المؤلف في مصنفه (٣٠٤٠٠) وعبد الرزاق (٥٠٠٥)، وأحمد (٢٧٥٣٢) قال المنذري (١/ ١٨٣): إسناده صحيح. اهـ وفيه نظر لأن أبا قلابة لم يسمع من أبي الدرداء.
(٢) فتح الباري لابن حجر (٢/ ٣٢).

التام كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ﴾ [البقرة:٢١٧]، أي الذي يمت وهو كافر على الردة، وهذا من أدلة من يقول: بكفر تارك الصلاة، وأيضا ثبت في حديث النهي عن الخروج على الأمراء، حديث عبادة بن الصامت قال دعانا النبي ﷺ فبايعناه فقال فيما أخذ علينا: «أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم من الله فيه برهان»[1] فإذا كان كفرًا بواحًا جاز الخروج، بشرطه المعروف عند العلماء، وهو القدرة وعدم المفسدة، وقد قال في حديث عوف بن مالك عن رسول الله ﷺ: «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم**» قيل: يا رسول الله! أفلا ننابذهم بالسيف! فقال: «**لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتم من ولاتكم شيئا تكرهونه فاكرهوا عمله ولا تنزعوا يدا من طاعة**»[2]، فدل على أنهم إن لم يقيموا الصلاة فإنهم كفار ينابذون بالسيف؛ لأنهم أتوا كفرًا بواحًا، والأدلة في هذا صريحة، فالصواب أن الصلاة إذا تركها، ولو كسلًا وتهاونًا يكفر.

وقوله: «**مَنْ تَرَكَ صَلاةَ العَصْرِ**» يعني حتى يخرج وقتها، «**فقد حبط عمله**»، وحديث الحسن عن النبي ﷺ وإن كان مرسلًا، فإنه يدل على أن من ترك صلاة مكتوبة مطلقًا، حتى تفوته من غير عذر فقد حبط عمله، وليس مقيدًا بالعصر فقط، وأخذ بهذا من قال بكفره، وقالوا: من ترك صلاة واحدة حتى يخرج وقتها ويدخل وقت الذي تليها بلا عذر فقد كفر. لكن أنه يكفر إذا ترك الصلاة بالكلية، أما إن كان

---

(١) رواه البخاري (٧٠٥٥)، ومسلم (١٧٠٩).

(٢) رواه مسلم (١٨٥٥).

يصلي ويؤخر وتفوته، فهذا فيه نفاق؛ ولكن لا يخرج من الملة به؛ لأن النبي ﷺ قال كما في الحديث عن العَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي دَارِهِ بِالبَصْرَةِ، حِينَ انْصَرَفَ مِنَ الظُّهْرِ، وَدَارُهُ بِجَنْبِ المَسْجِدِ، فَلَمَّا دَخَلنَا عَلَيْهِ، قَالَ: أَصَلَّيْتُمُ العَصْرَ؟ فَقُلْنَا لَهُ: إِنَّمَا انْصَرَفْنَا السَّاعَةَ مِنَ الظُّهْرِ، قَالَ: فَصَلُّوا العَصْرَ، فَقُمْنَا، فَصَلَّيْنَا، فَلَمَّا انْصَرَفْنَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ، يَقُولُ: «تِلكَ صَلَاةُ المُنَافِقِ، يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَي الشَّيْطَانِ، قَامَ فَنَقَرَهَا أَرْبَعًا، لَا يَذْكُرُ اللهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا»[١]. أي يؤخر الصلاة إلى العصير قبل الغروب، كما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون:٤-٥]، توعدهم بتأخير الصلاة، وبالسهو عنها وأما السهو فيها، فقد ورد عن النبي ﷺ أنه من النسيان المعذور به الإنسان، لكن السهو عنها حتى يخرج وقتها أو وقتها المختار، ومما يدل على أن المراد بكفر تارك الصلاة الترك الكلي[٢]، قوله ﷺ: «خمس صلوات كتبهن الله على العباد، فمن جاء بهن لم يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة، ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد: إن شاء عذبه، وإن شاء أدخله الجنة»[٣].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فالنبي ﷺ إنما أدخل تحت المشيئة من لم يحافظ عليها لا من ترك ونفس المحافظة يقتضي أنهم صلوا ولم يحافظوا عليها[٤]. وقال:

---

(١) أخرجه مسلم (٦٢٢).

(٢) انظر: تعظيم قدر الصلاة، للحافظ محمد بن نصر المروزي (٢/ ٩٧١).

(٣) أخرجه موطأ مالك في الموطأ (١/ ١٢٣)، وأحمد (٢٢٦٩٣)، وأبو داود (٤٢٥، ١٤٢٠) والنسائي (٤٦٠)، وفي الكبرى (٣١٨)، وابن ماجه (١٤٠١)، بإسناد صحيح من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) الإيمان الأوسط، لشيخ الإسلام ابن تيمية (٧/ ٦١٥ مجموع الفتاوى).

وبهذا تزول الشبهة في هذا الباب فإن كثيرًا من الناس؛ بل أكثرهم في كثير من الأمصار لا يكونون محافظين على الصلوات الخمس، ولا هم تاركوها بالجملة، بل يصلون أحيانًا ويدَعون أحيانًا، فهؤلاء فيهم إيمان ونفاق، وتجري عليهم أحكام الإسلام الظاهرة[١]، وقال: فالمحافظ عليها الذي يصليها في مواقيتها، كما أمر الله تعالى، والذي ليس يؤخرها أحيانًا عن وقتها، أو يترك واجباتها، فهذا تحت مشيئة الله تعالى، وقد يكون لهذا نوافل يكمل بها فرائضه، كما جاء في الحديث: «وتر أهله وماله»[٢].

قوله ﷺ: «وتر أهله وماله»، قال العراقي في (طرح التثريب): فيه التغليظ في فوات صلاة العصر وهل يلحق بها غيرها من الصلوات في ذلك قال ابن عبد البر: يحتمل أن هذا الحديث خرج جوابا لسؤال فيلحق بالعصر باقي الصلوات، ويكون نبه بالعصر على غيرها، قال النووي: وفيما قاله نظر لأن الشرع ورد في العصر ولم تتحقق العلة في هذا الحكم فلا يلحق بها غيرها بالشك والتوهم وإنما يلحق غير المنصوص بالمنصوص إذا عرفنا العلة واشتركا فيها انتهى. ويؤيد ما ذكره ابن عبد البر ما رواه الشافعي وابن حبان في صحيحه والبيهقي في سننه عن نوفل بن معاوية أن النبي ﷺ قال: «من فاتته الصلاة فكأنما أُتِر أهله وماله»، لفظ ابن حبان، ولفظ الشافعي والبيهقي: «وُتِرَ» وفي مصنف ابن أبي شيبة عن أبي قلابة عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «من ترك صلاة مكتوبة حتى تفوته من غير عذر فقد حبط عمله»، وفي (فوائد تمام) من حديث مكحول عن أنس مرفوعًا: «من فاتته صلاة المغرب فكأنما وتر أهله وماله»، وهذا يدل على أن سائر الصلوات في ذلك سواء

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٧١٧).

(٢) الفتاوى الكبرى، لابن تيمية (٢/ ٢٤).

ويحتمل أن يكون المراد بالصلاة في حديث نوفل صلاة العصر ويؤيده أن في (سنن البيهقي) عن الزهري أنه قال بعد رواية حديث نوفل: أتدري أية صلاة هي؟ ثم ذكر حديث ابن عمر مستدلا به على أن الصلاة هنا هي العصر ويوافقه ما ذكره أهل التفسير في قوله تعالى: ﴿تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة:١٠٦]، أن المراد صلاة العصر، وقال بعضهم: خصت العصر بالذكر لأنها تأتي في وقت تعب الناس من مقاساة أعمالهم وحرصهم على قضاء أشغالهم، وتسويفهم بها إلى انقضاء وظائفهم، وقال بعضهم: خصت بذلك لأنها مشهودة الملائكة عند تعاقبهم، وهذا مشترك بينها وبين الصبح، إذ الملائكة يتعاقبون فيها أيضًا: قال صاحب (المفهم): ويحتمل أن يقال: إنما خصت بذلك لأنها الصلاة الوسطى. اهـ[١]

قال ابن رجب: حبوط العمل بترك بعض الفرائض وارتكاب بعض المحارم أكثر السلف والأمة على القول بذلك، وإمرار الأحاديث الواردة فيه على ما جاءت من غير تعسف في تأويلاتها، والعمل إذا أطلق لم يدخل فيه الإيمان وإنما يراد به أعمال الجوارح، وبهذا فارق قول السلف قول الخوارج؛ فإنهم أحبطوا بالكبيرة الإيمان والعمل، وخلدوا بها في النار، وهذا قول باطل. وأما المتأخرون فلم يوافقوا السلف على ما قالوه، فاضطربوا في تأويل هذا الحديث وما أشبهه، وأتوا بأنواع من التكلف والتعسف، فمنهم من قال: ترك صلاة العصر يحبط عمل ذلك اليوم. ومنهم من قال: إنما يحبط العمل الذي هو تلك الصلاة التي تركها فيفوته أجرها، وهذا هو الذي ذكره ابن عبد البر. وهو من أضعف الأقوال، وليس في الإخبار به فائدة، ومنهم من حمل هذا الحديث على أن من ترك صلاة واحدة متعمدًا حتى يخرج وقتها فإنه يصير بذلك كافرًا مرتدًا، كما يقول ذلك من يقوله ممن يرى أن ترك

---

(١) طرح التثريب في شرح التقريب (٢/ ١٦٤).

الصلاة كفر، وهذا يسقط فائدة تخصيص العصر بالذكر، فإن سائر الصلوات عنده كذلك، وقد روي تقييد تركها بالتعمد، فروى عباد بن راشد، عن الحسن وأبي قلابة؛ أنهما كانا جالسين، فقال أبو قلابة: قال أبو الدرداء: قال رسول الله ﷺ: «**من ترك صلاة العصر متعمدًا حتى تفوته فقد حبط عمله**»، خرجه الإمام أحمد، وأبو قلابة لم يسمع من أبي الدرداء.

وروى راشد أبو محمد، عن شهر بن حوشب، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، قال: أوصاني خليلي ﷺ: «**لا تترك صلاةً مكتوبةً متعمدًا، فمن تركها متعمدًا فقد برئت منه الذمة**»، خرجه ابن ماجه، وخرجه البزار، ولفظه: «**فقد كفر**»، وهذا مما استدل به على كفر تارك الصلاة المكتوبة متعمدًا؛ فإنه لم يفرق بين صلاةٍ وصلاة. وروى إسماعيل بن عياش، عن صفوان بن عمرو، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن معاذ بن جبل، قال: أوصاني خليلي ﷺ، فذكره بنحوه، وقال: «**فقد برئت منه ذمة الله عَزَّوَجَلَّ**»، خرجه الإمام أحمد[1]. اهـ[2]

والحبوط في قوله ﷺ: «**من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله**» مجمل يشمل حبوط العمل وبقاء الأصل، مثل حديث «**من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين يومًا**»، وليس المعنى أنه كالذي لا يصلي مطلقًا، إنما ليس له أجر الصلاة أربعين يومًا، حتى يتوب من شربه، وهذا الحديث يبقى، مجملًا، والصحيح قول من حمل تكفير تارك الصلاة على ترك الصلاة بالكلية لحديث عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ، أنه ذَكَرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا فَقَالَ: «**مَنْ حَافَظَ عَلَيْهَا؟ كَانَتْ لَهُ نُورًا، وَبُرْهَانًا، وَنَجَاةً**

---

(١) أخرجه في المسند (٥/ ٢٣٨)، وقال الألباني في صحيح الترغيب (٥٦٩): حسن لغيره. اهـ وصححه في إرواء الغليل (٢٠٢٦).

(٢) فتح الباري، لابن رجب (٣/ ١٢٣).

يَوْمَ القِيَامَةِ، وَمَنْ لَمْ يُحَافِظْ عَلَيْهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ نُورٌ، وَلَا بُرْهَانٌ، وَلَا نَجَاةٌ، وَكَانَ يَوْمَ القِيَامَةِ مَعَ قَارُونَ، وَفِرْعَوْنَ، وَهَامَانَ، وَأُبَيِّ بْنِ خَلَفٍ»[١]. فلا بد من المحافظة التامة فالذي لم يحافظ عليها محافظة تامة، بل يصليها ولا يحافظ، مثل الذين قال الله فيهم: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون:٤]، سماهم مصلين وهم يسهون عنها، فلهم عذاب، وهذا القول أرجح، أن الذي يصلي ولا يحافظ أنه لا يكفر كفرًا أكبر، إنما هو فيه نفاق، فيه مادة نفاق، تعظم بحسبه كالذين وصفهم النبي ﷺ بقوله: «تلك صلاة المنافق، يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقرها أربعا لا يذكر الله فيها إلا قليلًا» رواه مسلم[٢]. فدل أنه يؤخرها عن وقتها المختار إلى وقت، يخرجها عن وقتها؛ لأن قرن الشيطان عند خروج وقتها؛ وصلاة العصر لها وقتان: وقت ضرورة ووقت اختيار، وقت الاختيار هو الذي يجب الأداء فيه، ووقت الضرورة لا يجوز إلا للمضطر.

واعلم أن الذي يقول بعدم كفر تارك الصلاة لا يعد مرجئًا؛ لوجود شبهة تدفع ذلك، وهو وجود بعض الأدلة المجملة المشتبهة، مع بعض النظائر لذلك، بخلاف من كان يقول: إنما الكفر بالاعتقاد فقط، فهذا هو قول المرجئة، والإمام أحمد نص على أن الذي يقول: الكفر بالاعتقاد فقط هو قول المرجئة؛ نعم الكفر يكون بالعمل أيضًا، كما تقدم، مثلما ذكره شيخ الإسلام وغيره، فيمن يؤمن بنبي ويقتله أو يهينه، فلو قال لنبي من الأنبياء: أنا أؤمن أنك رسول الله، ثم يقاتل هذا النبيَّ أو يضربه أو يقتله، وهو يؤمن أنه نبيّ!، فهذا لا يمكن أن يكون مؤمنًا قط

---

(١) أخرجه أحمد (٦٥٧٦)، والدارمي (٢٧٦٣)، وصححه ابن حبان (١٤٦٧)، والألباني في تخريج مشكاة المصابيح (٥٧٩).

(٢) رواه مسلم (٦٢٢) من حديث أنس.

وهو يقتل نبيًا، وكذلك يكون الكفر بالعمل، كالسجود للصنم والشمس ونحو ذلك، فإن الفقهاء ذكروا باب حكم المرتد، أشياء عملية يكفر بها فاعلها، كالذبح لغير الله، وسب الله ورسله حتى بلغت أكثر من أربعمائة مكفر، نعوذ بالله منها، ومع ذلك المرجئة يقولون: الذبح لغير الله ما هو بكفر ولا شرك؛ لأنه عمل وهم يقولون: الأعمال ليست من الإيمان.

قال شيخ الإسلام في (الإيمان الأوسط)[1]: ولا يتصور في العادة أن رجلًا يكون مؤمنًا بقلبه مقرًا بأن الله أوجب عليه الصلاة ملتزمًا لشريعة النبي ﷺ وما جاء به، يأمره ولي الأمر بالصلاة فيمتنع، حتى يقتل، ويكون مع ذلك مؤمنًا في الباطن قط، لا يكون إلا كافرًا، ولو قال: أنا مقر بوجوبها؛ غير أني لا أفعلها، كان هذا القول مع هذه الحال كذبًا منه، كما لو أخذ يلقي المصحف في الحش، ويقول: أشهد أن ما فيه كلام الله، أو جعل يقتل نبيًا من الأنبياء، ويقول: أشهد أنه رسول الله، ونحو ذلك من الأفعال التي تنافي إيمان القلب، فإذا قال: أنا مؤمن بقلبي، مع هذه الحال، كان كاذبًا فيما أظهره من القول، فهذا الموضع ينبغي تدبره فمن عرف ارتباط الظاهر بالباطن زالت عنه الشبهة في هذا الباب، وعلم أن من قال من الفقهاء: إنه إذا أقر بالوجوب وامتنع عن الفعل لا يقتل، أو يقتل مع إسلامه؛ فإنه دخلت عليه الشبهة التي دخلت على المرجئة والجهمية، والتي دخلت على من جعل الإرادة الجازمة مع القدرة التامة لا يكون بها شيء من الفعل، ولهذا كان الممتنعون من قتل هذا من الفقهاء بنوه على قولهم في مسألة الإيمان، وأن الأعمال ليست من الإيمان، وقد تقدم أن **جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب**، وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع،

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦١٥-٦١٩).

سواء جعل الظاهر من لوازم الإيمان أو جـزءًا من الإيمان كما تقـدم بيانه، وحينئذ فإذا كان العبد يفعل بعض المأمورات ويترك بعضها، كان معه من الإيمان بحسب ما فعله، والإيمان يزيد وينقص، ويجتمع في العبد إيمان ونفاق، كما ثبت عنه في (الصحيح) أنه قال ﷺ: **«أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن، كانت فيه خصلة من النفاق، حتى يدعها، إذا حدث كذب، وإذا ائتمن خان، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر»**، وبهذا تزول الشبهة في هذا الباب، فإن كثيرًا من الناس؛ بل أكثرهم في كثير من الأمصار لا يكونون محافظين على الصلوات الخمس، ولا هم تاركوها بالجملة بل يصلون أحيانًا ويدَعون أحيانًا، فهؤلاء فيهم إيمان ونفاق، وتجري عليهم أحكام الإسلام الظاهرة في المواريث ونحوها من الأحكام؛ فإن هذه الأحكام إذا جرت على المنافق المحض -كابن أبي وأمثاله من المنافقين- فلأن تجري على هؤلاء أولى وأحرى، وبيان هذا الموضع مما يزيل الشبهة، فإن كثيرًا من الفقهاء يظن أن من قيل: هو كافر، فإنه يجب أن تجري عليه أحكام المرتد ردةً ظاهرةً، فلا يرث ولا يورث، ولا يناكح، حتى أجروا هذه الأحكام على من كفروه بالتأويل، من أهل البدع! وليس الأمر كذلك؛ فإنه قد ثبت أن الناس كانوا ثلاثة أصناف: مؤمنٌ؛ وكافرٌ مظهرٌ للكفر، ومنافقٌ مظهرٌ للإسلام مبطن للكفر، وكان في المنافقين من يعلمه الناس بعلامات ودلالات؛ بل من لا يشكون في نفاقه ومن نزل القرآن ببيان نفاقه -كابن أُبي وأمثاله- ومع هذا فلما مات هؤلاء ورثهم ورثتهم المسلمون، وكان إذا مات لهم ميت آتوهم ميراثه، وكانت تعصم دماؤهم حتى تقوم السنة الشرعية على أحدهم بما يوجب عقوبته.

ولما خرجت الحرورية على علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ واعتزلوا جماعة المسلمين قال لهم: إن لكم علينا ألا نمنعكم المساجد ولا نمنعكم نصيبكم من

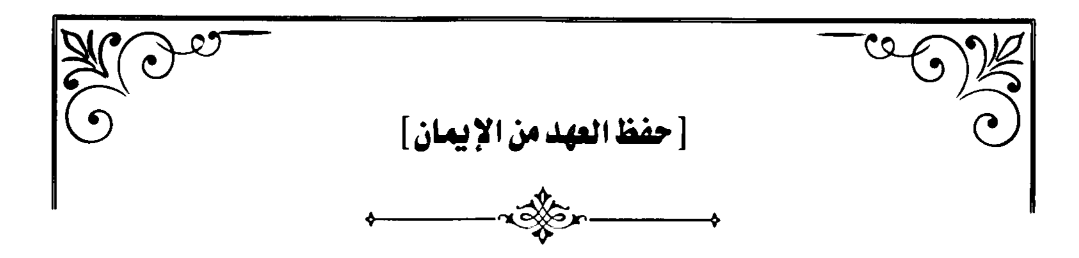
الفيء. فلما استحلوا قتل المسلمين وأخذ أموالهم قاتلهم بأمر النبي ﷺ؛ حيث قال: «**يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، أينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة**»، فكانت الحرورية قد ثبت قتالهم بسنة النبي ﷺ واتفاق أصحابه، ولم يكن قتالهم قتال فتنة كالقتال الذي جرى بين فئتين عظيمتين في المسلمين؛ بل قد ثبت عن النبي ﷺ في الحديث الصحيح الذي رواه البخاري أنه قال للحسن ابنه: «**إن ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**» وقال في الحديث الصحيح: «**تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين فتقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق**»، والمقصود أن علي بن أبي طالب وغيره من أصحابِه لم يحكموا بكفرهم ولا قاتلوهم حتى بدؤوهم بالقتال.

والعلماء قد تنازعوا في تكفير أهل البدع والأهواء وتخليدهم في النار، وما من الأئمة إلا من حكي عنه في ذلك قولان! كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وصار بعض أتباعهم يحكي هذا النزاع في جميع أهل البدع، وفي تخليدهم! حتى التزم تخليد كلِّ من يعتقد أنه مبتدع بعينه، وفي هذا من الخطأ ما لا يحصى؛ وقابله بعضهم فصار يظن أنه لا يطلق كفر أحد من أهل الأهواء؛ وإن كانوا قد أتوا من الإلحاد وأقوال أهل التعطيل والاتحاد.

والتحقيق في هذا: أن القول قد يكون كفرًا، كمقالات الجهمية الذين، قالوا: إن الله لا يتكلم ولا يرى في الآخرة؛ ولكن قد يخفى على بعض الناس أنه كفر فيطلق القول بتكفير القائل؛ كما قال السلف: من قال: القرآن مخلوق فهو كافر، ومن قال:

إن الله لا يـرى في الآخرة فهو كـافر، ولا يكفر الشخص المعـين، حتى تقوم عليه الحجة، كما تقـدم، كمن جحد وجـوب الصلاة والزكاة، واستحل الخمر والـزنى وتأول، فإن ظهور تلك الأحكام بين المسلمين أعظم من ظهور هذه فإذا كان المتأول المخطئ في تلك لا يحكم بكفره إلا بعد البيان له واستتابته -كما فعل الصحابة في الطائفة الذين استحلوا الخمر- ففي غير ذلك أولى وأحرى، وعلى هذا يخرج الحديث الصحيح في الذي قال: «**إذا أنا مت فأحرقوني ثم اسحقوني في اليم، فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني عذابا ما عذبه أحدا من العالمين**» وقد غفر الله لهذا مع ما حصل له من الشك في قدرة الله وإعادته إذا حرقوه وهذه المسائل مبسوطة في غير هذا الموضع. اهـ





[حفظ العهد من الإيمان]

الحديث الحادي والخمسون:

٥١- قال: حَدَّثَنَا هَوْذَةُ بْنُ خَلِيفَةَ، نا عَوْفٌ، عَنْ قَسَامَةَ بْنِ زُهَيْرٍ، قَالَ: «لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَهْدَ لَهُ».

التخريج:

هذا أثر موقوف وهو من كلام أسامة بن زهير ورواه المصنف في (مصنفه) وابن بطة في (الإبانة الكبرى)[1]، وقد صح مرفوعًا عند أحمد وابن حبان كما مرّ في حديث أنس عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا إيمان لمن لا أمانة له ولا دين لمن لا عهد له**»[2].

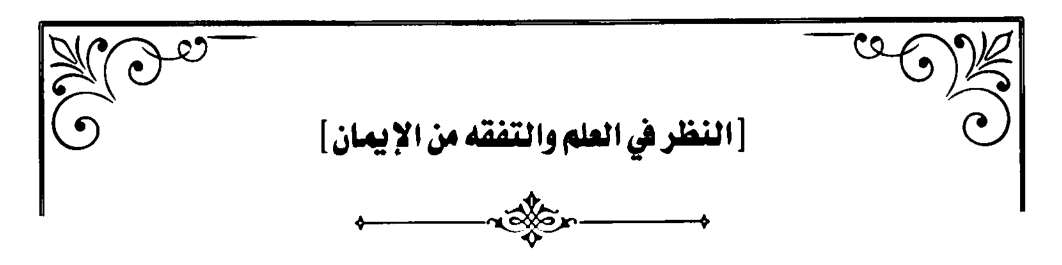
الشَّرح

قلنا فيما تقدم أن المقصود به: لا إيمان كامل الكمال الواجب، فمن ضيع الأمانة أو ضيع العهد فإنه نقص إيمانه الواجب، كما عدَّ النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ في حديث أبي هريرة وابن عمرو بن العاص الغدر بالعهد من صفات المنافق.



(١) أخرجه المؤلف في المصنف (٣٠٤٠١)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٩٦٤).

(٢) كما تقدم في الحديث السابع.



[النظر في العلم والتفقه من الإيمان]

الحديث الثاني والخمسون:

٥٢- قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: «إِنَّ أَفْضَلَ العِبَادَةِ الرَّأْيُ الحَسَنُ».

التخريج:

هـذا أثر صحيح الإسناد موقوف على مجاهد من قوله، ورواه المؤلف في (مصنفه) وابن قتيبة في (مختلف الحديث)[1].

المناسبة للكتاب:

أن فيه قول مجاهد -وهو من السلف- أن النظر في العلم عبادة والعبادة إيمان.

الشَّرح

قوله: «إِنَّ أَفْضَلَ العِبَادَةِ الرَّأْيُ الحَسَنُ» الظاهر أن مراده بالرأي الحسن، أي في العلم والاجتهاد الصحيح بتخريج الفروع على الأصول، أو لعله يقصد بالرأي الحسنِ الظنَ الحسنَ، وأن يكون له رأي حسن في المسلمين بالنصيحة، وأنها أفضل العبادة، يعني الصدق في النصيحة والرأي في المسلمين والظن الحسن فيهم، فلا يكون سيئ الرأي والظن بهم، فلا يغشهم؛ لأن النبي ﷺ قال: «الدين النصيحة» قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»

---

(١) رواه المؤلف في المصنف (٣١٠٤١٩) وأبو محمد ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص:٥٧).

رواه مسلم[1]. فيبدي لأئمة المسلمين رأيًا حسنًا ولا يغشهم، والنصيحة من النَّصح، وهو: التصفية والتخليص من الشوائب.

ويمكن أنه أراد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، الرأي الحسن في المشورة فإذا استشير المسلم فليؤدِ الرأي الحسن ولا يكتمه على من استشاره فإنه عبادة، فقد صح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**المستشار مؤتمن**» رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه[2].

لكن الأظهر أنه أراد الرأي الحسن في العلم والاجتهاد لبيان الشريعة، والفكر فيه وأنه عبادة فقد روي عن الزهري قال: نِعمَ وزيرُ العلم الرأي الحسن[3]. قال ابن قتيبة في (مختلف الحديث): وكان أشد أهل العراق في الرأي والقياس الشعبي، وأسهلهم فيه مجاهد، حدثني أبو الخطاب قال حدثني مالك بن سعيد قال نا الأعمش عن مجاهد أنه قال: أفضل العبادة الرأي الحسن، وحدثني محمد بن خالد محمد بن خداش قال حدثني مسلم بن قتيبة قال نا مالك بن مغول قال قال لي الشعبي ونظر إلى أصحاب الرأي: ما حدثك هؤلاء عن أصحاب محمد ﷺ فاقبله، وما خبَّروك به عن رأيهم فارْمِ به في الحش. وكان يقول: إياكم والقياسَ، فإنكم إن أخذتم به حرمتم الحلال وأحللتم الحرام. اهـ[4] ولعل هذا هو مراد مجاهد والمؤلف أورده ليبين أن السلف يرون أن الفكر في العلم والاجتهاد فيه عبادة، وعن عبد الله بن زياد

---

(١) رواه مسلم (٥٥) من حديث تميم الداري.

(٢) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٢٥٦)، وأبو داود (٥١٢٨) والترمذي (٢٨٢٣) وابن ماجه (٣٧٤٥)، والحاكم (٧١٧٨) والبيهقي (٢٠١٠٩) وقال الترمذي: حسن صحيح غريب، وقال الحاكم: صحيح الإسناد.

(٣) رواه الدارمي في السنن (١/ ٩٣).

(٤) تأويل مختلف الحديث (ص:٥٤).

البحراني، عن على بن زيد، عن سعيد بن المسيب، عن أبي ذر، قال: قال لي رسول الله ﷺ: «**يا أبا ذر! لأن تغدو فتعلم آية من كتاب الله، خير لك من أن تصلى مائة ركعة، ولأن تغدو فتعلم بابًا من العلم، عُمل به أو لم يعمل، خير من أن تصلي ألف ركعة**»[١]، والتفكر عبادة، كما قال تعالى: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۚ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأنعام:٥٠]، وروى المصنف في (مصنفه) عن الحسن قال: تفكر ساعة خير من قيام ليلة[٢]، وقال ابن عباس: تفكر ساعة خير من قيام ليلة[٣]، وعن أبي الدرداء قال: تفكر ساعة خير من قيام ليلة[٤].



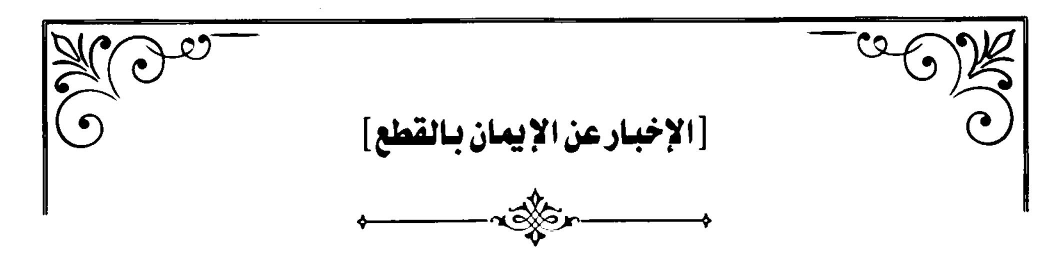
---

(١) رواه ابن ماجه (٢١٩)، قال المنذري: إسناده حسن. ولكن البوصيري في (الزوائد) حكى ضعف عبد الله بن زياد، وعلى بن زيد بن جدعان، قال: وله شاهدان أخرجهما الترمذي.

(٢) المصنف (٣٦٣٧١).

(٣) أخرجه أبو الشيخ في العظمة (٤٢).

(٤) رواه البيهقي في شعب الإيمان (١١٧).



[الإخبار عن الإيمان بالقطع]

الحديث الثالث والخمسون:

٥٣- قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَيْمُونٍ، قَالَ: قُلتُ لِعَطَاءٍ: إِنَّ قَبْلَنَا قَوْمًا نَعُدُّهُمْ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ إِنْ قُلنَا: نَحْنُ مُؤْمِنُونَ عَابُوا ذَلِكَ عَلَيْنَا، قَالَ: فَقَالَ عَطَاءٌ: «نَحْنُ الْمُسْلِمُونَ الْمُؤْمِنُونَ، وَكَذَلِكَ أَدْرَكْنَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَقُولُونَ».

التخريج:

رواه أيضًا في (مصنفه)، ويوسف بن ميمون مضعف، لكنه يخبر عما سأل عطاءً عنه، والعادة أنه السائل يضبط مسائله، والله أعلم[1].

الشَّرح

كان الأولى أنه قدم هذا الأثر مع الفصل السابق في الكلام عن الاستثناء، مع ما تقدم من حديث ابن عمر لما جاءه رجل وقال: إن عندنا قومًا من أهل الصلاح يكفروننا، فقال ابن عمر: قل: لا إله إلا الله؛ تكذبه.

فهنا يقول: «**إن قلنا نحن المؤمنون عابوا ذلك علينا**»، أي لا تقولوا: نحن المؤمنون، والظاهر -والله أعلم- أنه يقصد الذي يوجب الاستثناء ولا يقصد المرجئة؛ لأن المرجئة يقولون: يجب أن تجزم، ولا يجوز أن تستثني، وتقدم أن طائفة

(١) وأخرجه في المصنف (٣٠٤٠٣).

من السلف يوجبون الاستثناء، ردًا على المرجئة، ولكن هذا المذهب الذي يوجب الاستثناء ليس على وجه مسألة الموافاة التي ذكرناها قبل. فإن مسألة الموافاة حادثة حدثت في زمن ابن كلاب ومن بعده، وأخذ بها الأشعري فإنه يقول: أن يجوز أن تستثني لأجل الموافاة، وإن كان المذهب المشهور الذي عليه أصحابه الذين اتبعوه: أنه لا يجوز الاستثناء، وهو يجيز الاستثناء، مع أنه يقول: لا يزيد ولا ينقص، والإيمان شيء واحد، ومع ذلك يجيز الاستثناء وليس على مبدأ الشك، وإنما على مبدأ الموافاة، ويعلله: بأنك لا تعلم ما أنت عليه، وما تموت عليه، فتقول: إن شاء الله على هذا المبدأ، وأصحابه لا يجيزون الاستثناء بناء على الشك.

فهؤلاء الذين حكى عنهم يوسف بن ميمون أنهم يقولون: يجب أن تستثني ليس على مذهب الموافاة الذي قال به: الكلابية، بل على مذهب التزكية، لأنه لا يجوز أن تزكي نفسك، مثل ما مر معنا عن ابن مسعود، لكن ابن مسعود لما قال للرجل الذي قال: أنا مؤمن، قال: قل إني في الجنة، هل هو على التحريم ووجوب الاستثناء؟ الله أعلم بذلك، لكنه كما قال شيخ الإسلام: ليس على قضية الموافاة وإنما على كراهة التزكية.

فمذهب السلف الأولين الذي يوجب الاستثناء أو الذي يجيزه من باب التزكية، وليس من باب الشك، ولا من باب الموافاة.

وهنا يقول عطاء، ولا أدري هل هو عطاء بن السائب أو عطاء بن أبي رباح، وكلاهما من أصحاب ابن عباس ولهما قدم صدق عند السلف، قال عطاء: نحن المسلمون المؤمنون، كذلك أدركنا أصحاب رسول الله ﷺ يقولون، يعني يقولون ذلك ويجزمون بأنهم مؤمنون، لكن ليس على سبيل التزكية، وإنما على سبيل

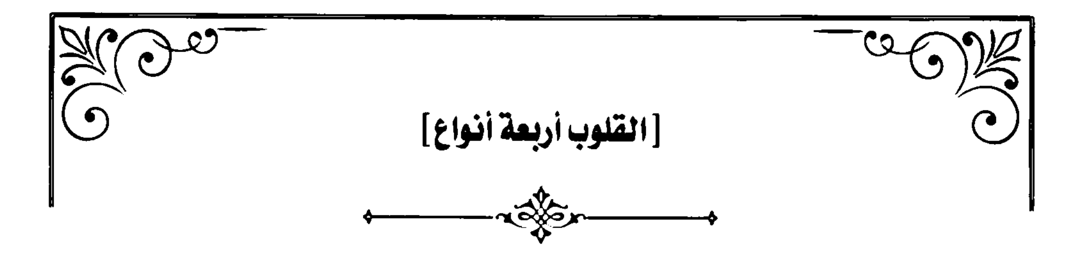
الإخبار عن واقعهم، مثل ما قال النبي ﷺ: **«أنا سيد الناس يوم القيامة ولا فخر»** رواه البخاري[(١)]، يعني ليس على التزكية والمدح والفخر إنما إخبار عن الواقع وحقيقة الأمر.

وهذا الأثر يدل على أن مسائل الإيمان يحصل فيها مثل هذا من قديم، حتى بين الناس الذين على مذهب واحد يحصل عندهم في جزئياتٍ ما ينبغي لهم أن يعظموها بل تكون من المتشابه، في بعض الأحيان، ويقع خطأ بعض الناس فيها، أو يكون له تأويل فتعظيمها يفرق المسلمين الذين على منهج واحد في أشياء لو سكتوا عنها لذهبت مع الزمان واستقر الحق؛ لأن الحق ثابت بدليله، باق ما بقي القرآن والسنة.

لكن تعظّم الخلافات، فيعظم الشقاق وتصنف المصنفات حتى يبرز الباطل والخطأ بسبب هذه النزاعات؛ لأن الباطل أوله شبهة فينتصر لها وتضم شبهة إلى شبهة حتى تصبح الشبهات كثيرة وتجمع في مكان واحد فتؤثر في الناس، لكن لو تركت لاندثرت مع قائلها، أما الحق فهو باق، لأن الأدلة والنصوص، ليست شبهات تذهب، بل نصوص باقية.



(١) أخرجه البخاري (٧٥١٠).



[القلوب أربعة أنواع]

الحديث الرابع والخمسون:

٥٤- قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي البَخْتَرِيِّ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: القُلُوبُ أَرْبَعَةٌ: قَلبٌ مُصْفَحٌ فَذَلِكَ قَلبُ المُنَافِقِ، وَقَلبٌ أَغْلَقُ[1] كذا، فَذَاكَ قَلبُ الكَافِرِ، وَقَلبٌ أَجْرَدُ كَأَنَّ فِيهِ سِرَاجًا يَزْهَرُ، فَذَلِكَ قَلبُ المُؤْمِنِ، وَقَلبٌ فِيهِ نِفَاقٌ وَإِيمَانٌ فَمَثَلُهُ مِثْلُ قَرْحَةٍ يَمُدُّهَا قَيْحٌ وَدَمٌ، وَمَثَلُهُ مِثْلُ شَجَرَةٍ يَسْقِيهَا مَاءٌ خَبِيثٌ وَطَيِّبٌ، فَأَيُّهَا غَلَبَ عَلَيْهَا غَلَبَ.

التخريج:

أثرٌ صحيحٌ عن حذيفة، وأبو البختري هو سعيد بن فيروز، وروايته عن حذيفة مرسلة[2]، وأخرجه المؤلف في مصنفه وأحمد عبد الله بن أحمد في السنة وابن أبي عاصم في السنة والطبراني في الصغير من طريق ليث بن أبي سليم عن عمرو بن مرة عن أبي البختري عن أبي سعيد مرفوعًا قال: قال رسول الله ﷺ: «القلوب أربعة: قلب أجرد فيه مثل السراج يزهر، وقلب أغلف مربوط على غلافه، وقلب منكوس،

---

(١) كذا في الأصول، وهو صحيح، وسيأتي بيانه.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٠٤٠٤)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٨٢٠)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٦٩٦)، وصححه ابن القيم في إغاثة اللهفان (١/ ١٢)، وقال الشيخ الألباني في (تخريجه): حديث موقوف صحيح، وقد خالفه ليث وهو ابن أبي سليم عمرو بن مرة عن أبي البختري عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ فذكره، وليث ضعيف، لا سيما إذا خالف الثقات. اهـ

وقلب مصفح. فأما القلب الأجرد فقلب المؤمن سراجه فيه نوره، وأما القلب الأغلف فقلب الكافر، وأما القلب المنكوس فقلب المنافق عرف ثم أنكر، وأما القلب المصفح فقلب فيه إيمان ونفاق ومثل الإيمان فيه كمثل البقلة يمدها الماء الطيب ومثل النفاق فيه كمثل القرحة يمدها الدم والقيح، فأي المادتين غلبت على الأخرى غلبت عليه»، وليث هو ابن سليم اختلط، وجود إسناده ابن كثير والسيوطي[1].

وعلى كلٍّ الحديث موقوف من كلام حذيفة، لكن لمجمله شاهد صحيح مرفوع رواه مسلم من حديث حذيفة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تعرض الفتن على القلوب كالحصير عودًا عودًا، فأي قلب أشربها نكت فيه نكتة سوداء، وأي قلب أنكرها نكت فيه نكتة بيضاء، حتى تصير على قلبين على أبيض مثل الصفا، فلا تضره فتنة ما دامت السماوات والأرض، والآخر أسود مربادًا كالكوز مجخيًا لا يعرف معروفا ولا ينكر منكرًا إلا ما أشرب من هواه»[2].

المناسبة للكتاب:

مناسبته لكتاب الإيمان أن فيه بيان أنواع القلوب بالنسبة لعمارتها بالإيمان وعدمه.

---

(١) رواه أحمد في مسنده (٣/ ١٧)، والطبراني في الصغير (٢/ ٢٢٨)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٦٩٦)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٦٣): رواه أحمد والطبراني في الصغير وفي إسناده ليث بن أبي سليم ا.هـ وقال ابن كثير: رواه الإمام أحمد بإسناد جيد حسن. وتقدم نقل حكم الشيخ الألباني عليه بالضعف مرفوعًا. وانظر: تفسير ابن كثير (١/ ١٩٣) والدر المنثور للسيوطي (١/ ٢٠٧).

(٢) رواه مسلم (١٤٤).

الشَّرْح

في هذا الحديث قسمة مجملة للقلوب على قلبين وفي حديث الباب هنا فصلها إلى أربعة أنواع، وهذا مثال عظيم بينه حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، القلب الأجرد: مفسر بالحديث، ومعنى الأجرد ليس فيه غل ولا غش فهو على أصل الفطرة. والقلب الأغلف: مفسر بالحديث، والمراد بالأغلف: الذي عليه غشاء عن سماع الحق وقبوله. والقلب المنكوس: مفسر بالحديث، والمراد بالمنكوس: المقلوب. والقلب المصفح: مفسر بالحديث، ومن آثار القلب المصفح أنه: يلقى أهل الكفر بوجه وأهل الإيمان بوجه.

وهو من أدلة التفاضل في الإيمان، والمقصود بيان أن الناس متفاوتون في الدين بتفاوت الإيمان في قلوبهم.

قول حذيفة: «**القلوب أربعة: قلب مصْفَح**»، المصفح بضم الميم وسكون الصاد المهملة وفتح الفاء الذي له وجهان يلقى أهل الكفر بوجه وأهل الإيمان بوجه، وصفح كل شيء وجهه وناحيته، والسيف يسمى صفيحة؛ لأن له وجهين، فهنا يقول: قلب مصفح يعني: له صفيحتان.

قوله: «**وَقَلْبٌ أَغْلَقُ**» كذا بالقاف من الغلق أي عليه غشاء عن قبول الحق وسماعه، وفي رواية عبد الله في السنة بالفاء من الغلف، ومثله في حديث أبي سعيد عند أحمد في المسند: «أغلف مربوط على غلافه»[1]، وهي محتملة هذا وهذا وكلاهما له وجه صحيح. والأغلف: الذي يلف عليه غلاف، أي عليه غشاء عن سماع الحق

(١) انظر: «المسند» (١١١٢٩) و«السنة» لعبد الله بن أحمد (٨٢٠).

وقبوله كما قال تعالى عن اليهود: ﴿وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء:١٥٥]، يعني عليها غلاف، وقوله: ﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا فِىٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ وَفِىٓ ءَاذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ فَٱعْمَلْ إِنَّنَا عَـٰمِلُونَ﴾ [فصلت:٥] أكنة: أغطية، أو أوعية كالجعبة للنبل، أو في غلف لا تسمع منك، والأكنة: جمع كنان، وهو الغطاء و(الوَقر) الثقل، فهنا قال: «**أغلق**» أي: مغلق، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين:١٤]، أي غطى علـيها وغلب فهم مع ذلك لا يبصرون رشدًا ولا يخلص إلى قلوبهم خير. وفي (شرح القاموس): الرين الطبع والدنس كما في الصحاح وقال الراغب: صدأ يعلو الشيء الجلي ومنه قوله تعالى ﴿كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾ أي صار ذلك كصدأ على جلاء قلوبهم فعمى عليهم معرفة الخير من الشر، وقال أبو معـاذ النحوي: الرين أن يسودّ القلب من الذنـوب، والطبعُ أن يطبع على القلب وهو أشد من الرين، والإقفال أشد من الطبع وهو أن يقفل على القلب. اهـ وفيه أيضًا: ﴿كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾ مَعناهُ غَطَّى على قُلوبِهِم. قال ابنُ الأَثيرِ: كانوا يَرَوْنَ أَنَّ الطَّبْعَ هو الرَّيْنُ، قال مُجاهِدٌ: الرَّيْنُ أَيسر من الطَّبع والطَّبعُ أَيسرُ من الإقفالِ، والإقفال: أَشَدُّ من ذلكَ كُلِّه. اهـ

قال ابن كثـير: والرين يعـتري قلوبَ الكـافرين، والغيم للأبـرار، والغـين للمقربين. وقد روى ابن جرير والترمذي والنسائي وابن ماجه من طرق، عن محمد بن عَجْلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**إن العبد إذا أذنب ذنبا كانت نكتة سوداء في قلبه، فإن تاب منها صقل قلبه، وإن زاد زادت، فذلك قول الله: ﴿كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾**»، وقال الترمذي: حسن صحيح. ولفظ النسائي: «**إن العبد إذا أخطأ خطيئة نُكِت في قلبه**

نكتة، فإن هو نزع واستغفر وتاب صُقِل قلبه، فإن عاد زيد فيها حتى تعلو قلبه، فهو الران الذي قال الله: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾». اهـ

والفجار يراد بهم في إطلاق النصوص الكفار، فدل على أنه يطلق عليها (أغلق)، فقوله: «قلب أغلق» فذاك قلب الكافر، وسماه الله ميتًا، فقال: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام:١٢٢] فالكافر ميت القلب، نسأل الله العافية والسلامة.

وكذاك قلب المنافق له وجهان، وهذا المنافق الخالص، وذكر في القلب الرابع الذي فيه نفاق، وهم الذين في قلوبهم مرض، كما قال: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة:١٠] وقال: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَن تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسَرُّوا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ﴾ [المائدة:٥٢]، وقال: ﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَؤُلَاءِ دِينُهُمْ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال:٤٩]، وقال: ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الأحزاب:١٢]، وقال في مرض الشهوة وهو نوع نفاق أصغر: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [الأحزاب:٣٢]، ولذلك تجد في القرآن ذكر الله للمنافقين وللذين في قلوبهم مرض، فدل على أنهم منهم في شيء من المشاركة، وإن خالفوهم في أصل الإيمان، فقد يكون الإنسان في قلبه مرض النفاق، مثل ما ذكر النبي ﷺ صفات المنافق، بقوله: **«أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها:**

إذا اؤتمن خان وإذا حدث كذب وإذا عاهد غدر وإذا خاصم فجر» متفق عليه[(١)].

فمن مواد النفاق الكذب والخيانة إلى آخره.

أما قوله: **«وقلب أجرد كأن فيه سراجًا يزهر فذاك قلب المؤمن»**، يزهر أي: يضيء، وهو قلب المؤمن، يقول: كأن فيه أي: القلب، وأجرد كأنه زجاجة جرداء، ليس فيها غبش بل نظيفة، فكأن في القلب سراجًا يزهر، أي فيه نور، فكذاك قلب المؤمن أي ليس فيه غل ولا غش فنور الإيمان فيه يزهر، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام:١٢٢] وهذا مثال ضربه الله للمؤمن والكافر أي نور الإيمان في قلب المؤمن وترى آثاره ظاهره، هل هو كمن مثله في الظلمات، ليس بخارج منها كذلك زين للكافرين ما كانوا يعملون.

قوله: **«وقلب فيه نفاق وإيمان فمثله مثل قرحة يمدها قيح ودم، ومثله مثل شجرة يسقيها ماء خبيث وطيب، فأيها غلب عليها غلب»**، هذا القلب الثالث، فيه نور وفيه ظلمة، ثم ضرب لهما مثالين:

* **الأول**: قال: **«فمثله مثل قرحة يمدها قيح ودم»**، القيح يفسدها والدم يغذيها، وهذا مثالٌ أولُ، قال: **«فأيها غلب عليه غلب»**، إذا غلب القيح فسد، صار قلبًا فاسدًا، كما قال النبي ﷺ: **«أَلَا وَإِنَّ فِي الجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ، صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ، فَسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ القَلْبُ»** متفق عليه[(٢)].

* **وقال في المثال الثاني: «ومثله مثل شجرة يسقيها ماء خبيث وطيب، يمدها**

---

(١) رواه البخاري (٣٤)، ومسلم (٥٨) عن عبد الله بن عمرو.

(٢) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩).

ماء خبيث»، فتنتج خبثًا نعوذ بالله، وإذا سقيت بماء طيب فتنتج طيبًا، ولذلك قال جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ ﴿٢٦﴾ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم:٢٤-٢٧]، ضرب المثال بالشجرة الطيبة للكلمة الطيبة وهي كلمة الإيمان والتوحيد، وبالشجرة الخبيثة للكلمة الخبيثة وهي كلمة الشرك، وإمدادها من الكفر، وهذا المثال الثاني.

ثم قال: «**فأيما غلب عليها غلب**»، يعني إذا غلب عليها الماء الخبيث أنتجت خبيثًا، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾ [الأعراف:٥٨]. وهذا مثال ضربه الله عَزَّوَجَلَّ فليحرص العبد أن ينظف قلبه، ويطهره بالطاعات، ولتكن المادة المغذية من الطاعات من الذكر والتسبيح حتى يغلب؛ لأن الهوى والذنوب موجودة فهي تغذي، فإذا أكثر من تغذيته في الطاعات صلح القلب، أو كثر صلاحه أكثر من فساده، قال تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾ [الكهف:٤٦]، وقال جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا ﴿٧٥﴾ وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَرَدًّا﴾ [مريم:٧٥-٧٦]، قال ابن كثير: لما ذكر الله تعالى إمداد من هو في الضلالة فيما هو فيه وزيادته على ما هو عليه، أخبر بزيادة المهتدين هُدى كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ فِي

قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴾ [التوبة:١٢٤-١٢٥]، فقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا﴾ أي: جزاء ﴿وَخَيْرٌ مَّرَدًّا ﴾ أي: عاقبة ومردًا على صاحبها، قال ابن عباس، وسعيد بن جبير، وغير واحد من السلف: البَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ الصلوات الخمس، وقال عطاء بن أبي رباح، وسعيد بن جُبَير، عن ابن عباس: البَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ سبحان الله والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، وهكذا قال أمير المؤمنين عثمان بن عفان رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ هي لا إله إلا الله، وسبحان الله، والحمد لله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله. رواه الإمام أحمد وروى عبد الرزاق عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: جلس رسول الله ﷺ ذات يوم، فأخذ عودًا يابسًا فَحَطَّ ورقه، ثم قال: «إن قول: لا إله إلا الله، والله أكبر، والحمد لله، وسبحان الله، تحط الخطايا كما تحط ورق هذه الشجرة الريح، خذهن يا أبا الدرداء قبل أن يحال بينك وبينهن، هن الباقيات الصالحات، وهن من كنوز الجنة» قال أبو سلمة: فكان أبو الدرداء إذا ذكر هذا الحديث قال: لأهللنّ الله، ولأكبرن الله، ولأسبحن الله، حتى إذا رآني الجاهل حسب أني مجنون، وهذا ظاهره أنه مرسل، ولكن قد يكون من رواية أبي سلمة، عن أبي الدرداء، والله أعلم. وهكذا وقع في سنن ابن ماجه، عن أبي سلمة، عن أبي الدرداء، فذكر نحوه[1].

وهذا الأثر فيه دليل لمذهب أهل السنة والجماعة الذين قالوا: إنه قد يجتمع في القلب نفاق وإيمان، وكفر وإيمان، لكن يكون القلب لما غلب، خلافًا للخوارج الذين قالوا: إما كفر وإما إيمان، فإذا وجد الكفر نسف الإيمان، والكفر عندهم، يشمل شعب الكفر من الكبائر، فإذا وجدت وجد الكفر كله وزال الإيمان كله، فإذا زنى كفر حتى يتوب وينزع، فيسلم من جديد. وخلافًا للمرجئة الذين قالوا:

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٥/ ١٦١، ٢٥٨).

لا يجتمعان في القلب، فإذا وجد الإيمان لا يضره شيء ولو فعل ما فعل من الأمور فإنها لا تؤثر في إيمان القلب، إذ وجود التصديق لا يجتمع معه الكفر، وهذا غير صحيح، بل هذا القول خلاف ما كان عليه السلف كما في هذا الأثر عن حذيفة وما تقدم، وسيأتي عن غيره من السلف، فإنهم يخبرون بذلك بدلائل توافق دلائل الكتاب والسنة، والله عَزَّوَجَلَّ ذكر أنه قد يكون في القلوب مرض، فقال في مرض الذنوب: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِٱلْقَوْلِ فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [الأحزاب:٣٢]. فسماه مرضًا، وهو مرض الشهوة، وقد ذكر النفاق وذكر الذين في قلوبهم مرض في آيات كثيرات، وأن ذلك من فساد القلوب كما في قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۛ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ ۛ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ۖ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُوا۟ ۚ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن تَمْلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ ۚ لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة:٤١]، فهي ليست طاهرة ولم يطهرها الله، فقد يجتمع فيه هذا وهذا.

فهذا الأثر دليل لأهل السنة والسلف على أنه قد يكون في القلب نفاق وإيمان، كما أنه يكون بالأعمال ويدل على أن الأعمال هذه لها أثر في القلب، لكن ينظر في هذا النفاق هل هو الأكبر الذي لا يجتمع مع الإيمان بل يزيل الإيمان، وهو نفاق الكفر الأكبر الذي يزيل الإيمان، أو هو النفاق الأصغر الذي قد يجامعه في المحل، لكنه يكون مرضًا منقصًا لكماله الواجب، فهناك أعمال تزيل الإيمان كليًا كالشك والريب ونحوها، ولذلك تتبع العلماء الفرق بين النفاق المذكور في النصوص ونظروا فيها فإذا

النفاق الأكبر يجتمع في أمور كبرى منها: كراهية الرسول ﷺ، أو كراهية دين الرسول ﷺ، أو الفرح بانخفاض دين الرسول ﷺ، أو الكراهية لارتفاع وانتصار دين الرسول ﷺ، أو المحبة لانكسار أو انهزام الرسول ﷺ أو كراهية الرسول أو كراهية بعض ما جاء به الرسول ﷺ، فهذه من النفاق؛ لأن الله لما ذكرها في القرآن وصف بها المنافقين الخلّص فهم يبطنون أشياء، باطنية من هذه الأمور، وأما الأعمال الظاهرية من المنافقين الكفار فهذه تذكر في صفات الكفار، وإن كان الكفر الأكبر أنواعًا، ومنها كفر النفاق؛ لأن النفاق الأكبر، كفر أكبر، كما أن هناك نفاقًا أصغر وكفرًا أصغر.

والعلماء لما قسموا النفاق والكفر والشرك إلى أكبر وأصغر باستقراء النصوص الواردة في ذلك، فقالوا كفر أكبر ونفاق أكبر وشرك أكبر وظلم أكبر وفسق أكبر وهذه كلها كفر مخرج من الملة، لأنها تعود إلى الكفر؛ لكن هذا التقسيم يعود إلى وصفها واختلاف سببها، فالنفاق الأكبر باطني، فيه إبطان، فيظهر أنه يصلي ويصوم وهو شاك في شيء من أصول الدين، فهذا منافق، أو يبغض الله ورسوله فهذا منافق وإن صلى وإن صام، فنفاقه أكبر، وإن كان عنده إيمان لكن وقع فيما يضاده من الريب أو الفعل أو القول الخفي.

وأما من يسب الله ورسوله ﷺ علنًا أويترك الصلاة علنًا، فهذا كافر علنًا، لا نفاقًا؛ لأن هذا ما أخفى كفره بل أعلنه، وقد يسمى منافقًا بحكم تظاهره بالإيمان وادعائه إياه مع تركه لأصل من أصوله، فالنفاق هو الإخفاء، فيبطن الكفر ويظهر الإسلام.

وأما الشرك فهو أن يشرك العبد في العبادة، وهو كفر في الحقيقة لكنه كفر

شرك في العبادة لكونه صرَفَ العبادة لغير الله، فيسمى شركًا، وهو في الحقيقة كفر؛ ولذلك مآلهم كلهم في النار، لكنهم فيها دركات، كما قال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء:١٤٥]. في أسفل درك، وهو الدرجة الأخيرة.

والنفاق الأكبر: نوع من الكفر، لذلك لما قسموا الكفر الأكبر إلى كفر التكذيب، وكفر الجحود، وكفر العناد وكفر الإباء الاستكبار مع التصديق، وكفر النفاق، فهو نوع من الكفر الأكبر؛ لكنه هو الذي يتكلم العلماء عليه إذا قسموا النفاق، يقولون: نوعان: نفاق أكبر وهو الاعتقادي، ونفاق أصغر وهو العملي، وإنما قالوا: اعتقادي لأنه في القلب باطني، والنفاق الأصغر هو العملي، كما في الحديث: «**إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا اؤتمن خان وإذا خاصم فجر وإذا عاهد غدر**»، فقد يكون قلبه ليس فيه شك ولا ريب ولا بغض لله ولا لرسوله؛ لكن عنده هذه الأشياء العملية.

وإنما سميت نافقًا -وهي ذنب من الذنوب التي هي شعبة من شعب الكفر- لأنه يبطن شيئًا، من حب الشهوة، ويظهر التقوى، وهذا في اللغة نفاق، فيظهر للناس أنه صادق وهو في الباطن كاذب، ويظهر للناس أنه وفيٌّ، وهو في الباطن غادِرٌ، ويظهر للناس أنه أمين وهو خائن، ويظهر للناس أنه حسن الخلق فإذا خاصم فجر وظهرت أخلاقه، فهو في البداية بين الناس جميل سمح حليم.

ولذلك قال النبي ﷺ لما سئل أي الإيمان أفضل؟ قال: «**الصبر والسماحة**» كما في حديث عمرو بن عبسة قال: أتيت رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله من تبعك على هذا الأمر؟ قال: «**حر وعبد**»، قلت: ما الإسلام؟ قال: «**طيب الكلام وإطعام**

الطعام»، قلت: ما الإيمان؟ قال: «الصبر والسماحة»، قال: قلت: أي الإسلام أفضل؟ قال: «من سلم المسلمون من لسانه ويده»، قال: قلت: أي الإيمان أفضل؟ قال: «خلق حسن» رواه الإمام أحمد[1]، فليس عند المؤمن الكامل فجور في الخصومة، أما من عنده أخلاق النفاق فإنه إذا صار بينه وبين شخص خصومة فجر، تكلم وأظهر أشياء وظلم في الكلام وأفحش، وقال شيئًا لم يكن يفعله خصمه، ويظلمه، ويتجاوز فهذا نفاق، وكان يظهر السماحة والصبر.

وأخلاق الفسوق في الحقيقة كلها شعب من شعب النفاق أو الكفر وهي تتفاوت، كما في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات ولم يغز ولم يحدث به نفسه مات على شعبة من نفاق» رواه مسلم[2]، وعن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: «الحياء والعي شعبتان من الإيمان، والبذاء والبيان شعبتان من النفاق» حسنه الترمذي وصححه الحاكم[3]، وهي من النفاق العملي، من لم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة من النفاق وهكذا، وهذا يدل على أنه قد يكون شعب النفاق قلبية، فالنفاق الأصغر منه ما هو قلبي أيضًا.

ودل على أن النفاق شعب كثيرة، ليست فقط الخمسة التي ذكرها النبي ﷺ، وبعض أهل العلم لما ذكر أقسام النفاق ذكر الخمسة المنصوص عليها في الحديث،

---

(١) رواه أحمد (٥/ ٣٨٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٨٠١٥)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/ ٨٣).

(٢) أخرجه: مسلم (١٩١٠).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٠٢٧)، والحاكم (١٧٠) وقال: وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وله شاهد صحيح على شرطهما. اهـ وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، والعي قلة الكلام، والبذاء هو الفحش في الكلام، والبيان هو كثرة الكلام مثل هؤلاء الخطباء الذين يخطبون فيوسعون في الكلام ويتفصحون فيه من مدح الناس فيما لا يرضي الله. اهـ

تمثيلا للتقريب، وإلا لو أراد أن يعدها فما استطاع أن يحصيها ولصعب تعلّم الناس لها.

وليس كل نفاق قلبي يكون أكبر؛ لأن الأكبر قد يكون في القلب أو بالعمل، وقد يكون هناك عمل هو نفاق ظاهر وهو عملي أكبر، وقد يكون هناك نفاق قلبي وهو أكبر وقد يكون هناك عمل ظاهر وهو أصغر وقد يكون هناك باطني قلبي وهو أصغر مثل هذا الذي قال: «**من لم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو**»، فذكر فيه شيئين العملي وما في القلب، قال: «**مات على شعبة من نفاق**».

وأثر حذيفة هذا يقسم فيه القلوب، فينبغي للمؤمن أن يحرص على قلبه وأن يكثر من إمداده بمادة الخير حتى يغلب عليه الخير فيكون قلبًا مؤمنًا، إن لم يكن مؤمنًا مطمئنًا كما قال الله: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر:٢٧]، فيكون قريبًا منها، قال النبي ﷺ: «**اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ خَيْرَ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، وَلَنْ يُحَافِظَ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ**» رواه أحمد وصححه ابن حبان[١]. هذا إرشاد إلى العمل الذي تقارب فيه من الخير، والله أعلم.

قال الحافظ ابن كثير[٢]: فإذا تقرر هذا صار الناس أقسامًا: مؤمنون خُلّص، وهم الموصوفون بالآيات الأربع في أول البقرة، وكفار خلص، وهم الموصوفون بالآيتين بعدها، ومنافقون، وهم قسمان: خلص، وهم المضروب لهم المثل الناري، ومنافقون يترددون، تارة يظهر لهم لُمَعٌ من الإيمان وتارة يخبو وهم أصحاب المثل

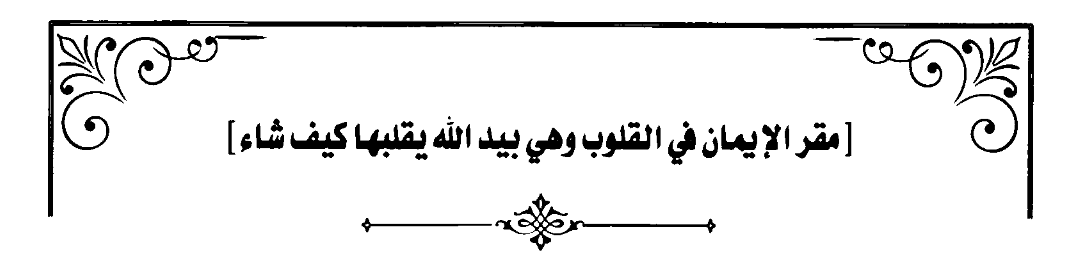
(١) أخرجه أحمد (٢٢٣٧٨)، وابن ماجه (٢٧٧)، وصححه ابن حبان (٣/ ٣١١)، والألباني في تخريج مشكاة المصابيح (٢٩٢).

(٢) تفسير ابن كثير (١/ ١٩٢).

المائي، وهم أخف حالًا من الذين قبلهم. وهذا المقام يشبه من بعض الوجوه ما ذكر في سورة النور، من ضرب مثل المؤمن، وما جعل الله في قلبه من الهدى والنور، بالمصباح في الزجاجة التي كأنها كوكب دُرّي، وهي قلب المؤمن المفطور على الإيمان واستمداده من الشريعة الخالصة الصافية الواصلة إليه من غير كدر ولا تخليط، ثم ضرب مثل العُبّاد من الكفار، الذين يعتقدون أنهم على شيء، وليسوا على شيء، وهم أصحاب الجهل المركب، في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَـٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمۡ يَجِدۡهُ شَيۡـٔٗا﴾ [النور:٣٩] الآية. ثم ضرب مثل الكفار الجُهَّال الجَهْلَ البسيط، وهم الذين قال الله فيهم: ﴿أَوۡ كَظُلُمَٰتٖ فِي بَحۡرٖ لُّجِّيّٖ يَغۡشَىٰهُ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ مَوۡجٞ مِّن فَوۡقِهِۦ سَحَابٞۚ ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور:٤٠]، فقسم الكفار هاهنا إلى قسمين: داعية ومقلد، كما ذكرهما في أول سورة الحج: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيۡطَٰنٖ مَّرِيدٖ﴾ [الحج:٣]، وقال بعده: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ﴾ [الحج:٨]، وقد قسم الله المؤمنين في أول الواقعة وآخرها، وفي سورة الإنسان، إلى قسمين: سابقون وهم المقربون، وأصحاب يمين وهم الأبرار، فتلخص من مجموع هذه الآيات الكريمات: أن المؤمنين صنفان: مقربون وأبرار، وأن الكافرين صنفان: دعاة ومقلدون، وأن المنافقين -أيضًا- صنفان: منافق خالص، ومنافق فيه شعبة من نفاق، كما جاء في الصحيحين، عن عبد الله بن عَمْرو، عن النبي ﷺ: «**ثلاث من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه واحدة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يَدَعها: من إذا حَدّث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤتمن خان**» استدلوا به على أن الإنسان قد تكون فيه شعبة من إيمان،

وشعبة من نفاق، إما عَمَلي لهذا الحديث، أو اعتقادي، كما دلت عليه الآية، كما ذهب إليه طائفة من السلف وبعض العلماء. اهـ





[مقر الإيمان في القلوب وهي بيد الله يقلبها كيف شاء]

الحديث الخامس والخمسون:

٥٥- قال المصنف: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أَنسٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: «يَا مُقَلِّبَ القُلُوبِ ثَبِّتْ قَلبِي عَلَى دِينِكَ» قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، آمَنَّا بِكَ وَبِمَا جِئْتَ بِهِ، فَهَل تَخَافُ عَلَيْنَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّ القُلُوبَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الله يُقَلِّبُهَا».

التخريج:

هذا الحديث إسناده صحيح على شرط مسلم وأخرجه في (المصنف) والإمام أحمد والترمذي وزاد في آخره: «يقلبه كيف يشاء»، وقال الترمذي: حديث حسن(١).

الحديث السادس والخمسون:

٥٦- قال: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، نا أَبُو كَعْبٍ، صَاحِبُ الحَرِيرِ، نا شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ، قَالَ: قُلتُ لِأُمِّ سَلَمَةَ: يَا أُمَّ المُؤْمِنِينَ مَا كَانَ دُعَاءُ رَسُولِ الله ﷺ إِذَا كَانَ عِنْدَكِ؟ فَقَالَتْ: كَانَ أَكْثَرُ دُعَائِهِ: «يَا مُقَلِّبَ القُلُوبِ ثَبِّتْ قَلبِي عَلَى دِينِكَ»، قُلتُ: يَا رَسُولَ الله، مَا أَكْثَرَ دُعَاءَكَ يَا مُقَلِّبَ القُلُوبِ ثَبِّتْ قَلبِي عَلَى دِينِكَ؟ قَالَ: «يَا أُمَّ سَلَمَةَ لَيْسَ مِنْ آدَمِيٍّ إِلَّا وَقَلبُهُ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الله، مَا شَاءَ أَقَامَ، وَمَا شَاءَ أَزَاغَ».

---

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٤٠٥)، وأحمد (٣/ ٢٥٧)، والترمذي (٢/ ٢٠)، قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تخريج كتاب الإيمان (ص:٢٨): إسناده صحيح على شرط مسلم.

هذا حديث صحيح بالشواهد، رواه المؤلف في (مصنفه)، وأحمد وغيرهما[١].

الحديث السابع والخمسون:

٥٧- قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أنا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أُمِّ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَقُولُ: «يَا مُقَلِّبَ القُلُوبِ ثَبِّتْ قَلبِي عَلَى دِينِكَ» قُلتُ: يَا رَسُولَ الله، إِنَّكَ لَتَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ؟ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، أَوَمَا عَلِمْتِ أَنَّ قَلبَ ابْنِ آدَمَ بَيْنَ إِصْبَعَيِ الله إِذَا شَاءَ أَنْ يَقْلِبَهُ إِلَى هُدًى قَلَبَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَقْلِبَهُ إِلَى ضَلَالَةٍ قَلَبَهُ».

التخريج:

حديث صحيح رواه أيضًا في (المصنف)[٢].

الحديث الثامن والخمسون:

٥٨- قال: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى، يُحَدِّثُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: «يَا مُقَلِّبَ القُلُوبِ ثَبِّتْ قَلبِي عَلَى دِينِكَ».

---

(١) رواه المؤلف في مصنفه (٢٩٨٠٧)، وأحمد (٢٦٧٢١)، والطيالسي (١٦٠٨)، وأبو يعلى الموصلي (٦٩١٩) من طريق أبي كعب عن شهر به، وسنده ضعيف لأجل شهر بن حوشب، لكنه صحيح بشواهده.

(٢) رواه المؤلف في مصنفه (٢٩٨٠٩) وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٢٢٩)، وورواه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢٥٨٩) من حديث زيد بن يحيى، ثنا سعيد بن بشير، ثنا قتادة، عن أبي حسان، عن عائشة أم المؤمنين، عن النبي ﷺ: قال: «ما من قلب إلا وهو بين إصبعين من أصابع الرحمن إذا شاء أن يقيمه أقامه، وإن شاء أن يزيغه أزاغه».

التخريج:

هذا الحديث صحيح، وإن كان مرسلًا، لما تقدم من شواهده، وابن أبي ليلي هو عبد الرحمن الأنصاري، تابعي ثقة كبير، رواه المؤلف في (مصنفه) وغيره[1].

الشَّرح

الحديث بهذه الطرق وغيرها صحيح، وقد جاء معناه من حديث جابر وأنس وغيرهما ورواه مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء»، ثم قال: «اللَّهُمَّ مُصَرِّفَ القُلُوبِ اصْرِفْ قُلُوبَنَا إِلَى طَاعَتِكَ»[2]. فينبغي الحرص عليه؛ لأن الإنسان لا يأمن سوء الخاتمة كما جاء في الحديث الآخر، عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ: «فَوَالله الَّذِي لا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إلا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إلا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا» متفق عليه[3]. فاللهم ثبت قلوبنا على دينك، كما قال ﷺ في هذه الرواية: «يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك»، فاحرص أن تدعوَ بهذا وبهذا، بـ«يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك»، وبـ«يا مصرف الأبصار صرف قلبي على طاعتك»، والقلب بيده يصرفه كيف شاء، كما فسره في حديث عائشة، قال ﷺ: «قلب ابن آدم بين أصبعي الله إذا شاء أن يقلبه

---

(١) رواه المؤلف في مصنفه (٣٠٤٠٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٥٤).

(٣) أخرجه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣).

إلى هدى قلبه، وإن شاء أن يقلبه إلى ضلالة قلبه»، وهذا يدل على أن لله أن يفعل بعباده ما يشاء، لكن هذا كما قال تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩]، وهو بأسباب علمها الله من الناس، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال:٢٣]، أخبر الله عَزَّوَجَلَّ أنه لم يعلم فيهم خيرًا يستحقون به الهداية والتوفيق، فالذي يزيغه الله ويقلب قلبه إنما هو لما علم الله منه من عدم صلاحه، كما قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة:٤١]، وكما قال: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف:٥]، فبين عَزَّوَجَلَّ أن إزاغة القلوب هي بسبب عملهم، ولما علمه عَزَّوَجَلَّ بأنهم لن يصلحوا، ولك بهذا أن تفهم قصة خلق آدم، ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة:٣٠]، فهذا امتحان لهم ولإبليس ولبني آدم، فهو امتحان للناس، ليميز الله جَلَّجَلَالُهُ الخبيث من الطيب، ﴿قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة:٣٠]، لما علموا بما سبق من سكان أهل الأرض من بني الجان؛ لأن بني الجان خلقوا قبل بني آدم، فلما أفسدوا في الأرض -على ما قيل- أرسل الله إليهم الملائكة، فقتلتهم وشردتهم في البحار، وأخذوا من جملة ما أخذوا إبليس، فتربى بينهم، حتى بلغ أن كان طاوسًا من طواويس الملائكة، فكان عظيمًا فيهم، في الصلاح الظاهر ولكنه كان في قلبه فساد، علمه الله ولم تعلمه الملائكة ولذلك لما ذكر هذه القصة قال بعدها: ﴿أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:٣٤]، أي كان في علم الله السابق أنه من الكافرين، فأراد الله أن يظهر ذلك، لهم وهم قالوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:٣٠]، أي سيظهر من إبليس ما لا تعلمون، وسيظهر من بني آدم ما لا تعلمون، وغير ذلك من الحكم، فمنهم الأنبياء والأولياء والصالحون، فعلمه السابق عَزَّوَجَلَّ، بمقتضاه عليه يزيغ الله

من شاء ويهدي من يشاء، فلا تفهم هذا النص بمعزل عن النصوص، وهنا تقول عائشة: من شاء قلب قلبه إلى هدى ومن شاء إلى ضلالة، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان:٣٠]، فالله عليم بهم وحكيم في تقديره وخلقه، وهذا لبيان أن الله عَزَّوَجَلَّ لا يكون في ملكه إلا ما يشاء، على مقتضى علمه وحكمته عَزَّوَجَلَّ، فلا يهتدي مهتدٍ إلا بإذنه ورحمته وفضله، ولا يضل ضال إلا بإذنه وعدله وحكمته سبحان وتعالى؛ لكن نقول صاحب الضلالة هو الظالم لنفسه، كما قال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النحل:١١٨]، فاستحقوا ذلك ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩]، قال ابن القيم في (شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل): وأما تقليب الأفئدة، فقال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام:١١٠] وهذا عطف على أنها إذا جاءت لا يؤمنون أي نحول بينهم وبين الإيمان ولو جاءتهم تلك الآية فلا يؤمنون واختلف في قوله: ﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام:١١٠]، فقال كثير من المفسرين: المعنى نحول بينهم وبين الإيمان لو جاءتهم الآية كما حلنا بينهم وبين الإيمان أول مرة، قال ابن عباس: في رواية عطاء عنه: ونقلب أفئدتهم وأبصارهم حتى يرجعوا إلى ما سبق عليهم من علمي، قال: وهذا كقوله ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الأنفال:٢٤]، وقال آخرون: المعنى ونقلب أفئدتهم وأبصارهم لتركهم الإيمان به أول مرة، فعاقبناهم بتقليب أفئدتهم وأبصارهم، وهذا معنى حسن، فإن كاف التشبيه تتضمن نوعًا من التعليل، كقوله: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص:٧٧] وقوله: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ۝١٥١ فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة:١٥١-١٥٢]، والذي حسّن

اجتماع التعليل والتشبيه الإعلام بأن الجزاءَ من جنس العملِ في الخيرِ والشرِ، والتقليبُ تحويلُ الشيء من وجه إلى وجه، وكان الواجب من مقتضى إنزال الآية ووصولهم إليها كما سألوا، أن يؤمنوا إذا جاءتهم؛ لأنهم رأوها عيانًا، وعرفوا أدلتها وتحققوا صدقها، فإذا لم يؤمنوا كان تقليبًا لقلوبهم وأبصارهم عن وجهها الذي ينبغي أن تكون عليه، وقد روى مسلم في (صحيحه) من حديث عبد الله بن عمرو أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه كيف يشاء» ثم قال رسول الله ﷺ: «اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك»، وروى الترمذي من حديث أنس قال: كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول: «يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك» فقلت: يا رسول الله آمنا بك وبما جئت به فهل تخاف علينا؟ قال: «نعم إن القلوب بين إصبعين من أصابع الله يقلبها كيف يشاء»، قال: هذا حديث حسن، وروى حماد عن أيوب وهشام ويعلي بن زياد عن الحسن قال: قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: دعوة كان رسول الله ﷺ يكثر أن يدعو بها: «يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك»، فقلت: يا رسول الله دعوة كثيرا ما تدعو بها، قال: «إنه ليس من عبد إلا وقلبه بين إصبعين من أصابع الله فإذا شاء أن يقيمه أقامه، وإذا شاء أن يزيغه أزاغه»، وقوله: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام:١١٠]، قال ابن عباس: أخذلهم وأدعهم في ضلالهم يتمادون. اهـ[١]

وفي حديث سهل بن سعد، عن النبي ﷺ قال: «إن العبد ليعمل فيما يرى الناس عمل أهل الجنة وإنه لمن أهل النار، ويعمل فيما يرى الناس عمل أهل النار وهو من أهل الجنة، وإنما الأعمال بخواتيمها» رواه البخاري[٢]. يعني يلحق عليه

---

(١) شفاء العليل لابن القيم (١/ ٣٠٨-٣٠٩)، ط. العبيكان.

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٩٣).

ما كان يخفيه، أما فيما يبدو للناس أنه صالح وهو في الباطن منافق، أو فيما يبدو للناس في الظاهر الذي بدر منه أولًا، ولم يعلموا فيما سبق في علم الله في الكتاب، فقد يكون صادقا في هذا في أول أمره لكن تأتيه لحظة يرتد، فيزيغ في لحظة وتأتيه فتنة فتفتنه، نسأل الله العافية والسلامة، ولذلك يكثر الإنسان من هذا الدعاء. قال ابن رجب في (شرح الأربعين): ومن هنا كان الصحابة ومَنْ بعدهم منَ السَّلف الصالح يخافون على أنفسهم النفاق ويشتد قلقهم وجزَعُهم منه، فالمؤمن يخاف على نفسه النفاقَ الأصغرَ، ويخاف أنْ يغلب ذلك عليه عندَ الخاتمة، فيخرجه إلى النفاق الأكبر، كما تقدم أنَّ دسائس السوء الخفية تُوجِبُ سُوءَ الخاتمة، وقد كان النَّبيُّ ﷺ يُكثرُ أنْ يقول في دعائه: «**يا مقلِّب القلوب ثبتْ قلبي على دينكَ**»، فقيل له: يا نبيَّ الله آمنا بك وبما جئتَ به، فهل تخافُ علينا؟ فقال: «**نعم، إنَّ القُلوبَ بينَ إصبعين منْ أصابع الله عَزَّوَجَلَّ يُقلِّبها كيف يشاء**» خرّجه الإمام أحمد والترمذي من حديث أنس. اهـ

ومعنى يصرف الله قلبه على طاعته، أن يقلبه ويحبب إليه كل هذه الطاعات من شعب الإيمان، فيسأل الله ذلك، أما اللفظ الأول فهو الثبات على الدين في الجملة.

واعلم أن مشيئة العبد وحدها لا تكفي إلا أن يشاء الله عَزَّوَجَلَّ، ولكن من صدق مع الله وبذل وسعه، سيوفقه الله، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [العنكبوت:٦٩]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ ﴿٤﴾ فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡيُسۡرَىٰ﴾ [الليل:٤-٧]. فمن عمل بطاعة الله، وأعطى ما يجب عليه لله ولخلقه، واتقى المحرمات، وما نهى الله عنه، وصدق بالحسنى، والحسنى تشمل كل وعد الله الحسن ومنه الجنة، فإنها الحسنى، وهي

لا إله إلا الله، والتوحيد، وهي جزاء الله الحسن للمحسنين، كما قال: ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَـٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَـٰنُ ﴾ [الرحمن:٦٠]، فمن أحسن وكان موقنًا بالجزاء الحسن من الله، فإن الله سيسره لليسرى، ولاحظ أنه قال: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ﴾ [الليل:٧] وما قال: سنسيره! وهذا بخلاف ما يقوله بعض الناس هل الإنسان مسيّر، بل نقول: إنه ميسّر، والنبي ﷺ قال: «مَا مِنْكُمْ مِنْ نَفْسٍ إِلَّا وَقَدْ عُلِمَ مَنْزِلُهَا مِنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ الله فَلِمَ نَعْمَلُ؟ أَفَلَا نَتَّكِلُ؟ قَالَ: «لَا، اعْمَلُوا، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الليل:٥-٦]، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل:١٠]» متفق عليه[1].

فإذا صدق الإنسان مع الله وعمل لن يخذله الله كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَـٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [العنكبوت:٦٩]، فلا بد أن يحسن العمل ولا يعمل بالباطل، ويكون صادقا، ويجاهد نفسه ويحسن، كما قال: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [النساء:١٢٥]، فهذا الذي على الهدى والصواب، هو الذي يستحق من الله أن يفي الله له بوعده، أما الذي لم يعمل بما اشترط الله عليه فلا يستحق الوفاء؛ لأن وعد الله مشروط بأن يمتثل العبد ما اشترط الله له، كما قال: ﴿وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل:٨-١٠]، فإنه لم يُظلم بأخذه بدون عمل باطل يستحق به ذلك، بل بخل بالواجب، الذي هو الأعمال الواجبة واستغنى عن الله فلم يفتقر له، وكذب بالحسنى، فليس عنده يقين بالجزاء الحسن، وكذب بالتوحيد، سواء تكذيبًا كاملا كالمشركين والكفار أو جزئيًا كمن يكون عنده شرك خفي أو كبائر أو إسراف بالذنوب فبعض الناس يقترف الذنوب ولا يبالي، فلا يخشى التعامل

(١) أخرجه البخاري (٤٩٤٩)، ومسلم (٢٦٤٩).

بالربا والفواحش مدى الزمان وكأنه ما يعلم عن عقوبتها. فهذا نسأل الله العافية والسلامة قد استغنى عن الله، فهذا إذا ختم له بسوء فمن عمله، كما قال: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل:١٠].

من فوائد الحديث:

وفي هذا الحديث دليل على أن الإيمان قد يزول عن القلب، وهذا الذي أورده المصنف لأجله، وأنه يخشى على الإنسان من ذلك، وينبغي أن يسأل الله الثبات، وأن لا يظن أنه الإيمان هو التصديق المجرد فحسب، فقد يكون مصدقًا ولا يغنيه ذلك شيئًا، فإبليس عليه اللعنة كان مصدقًا فقد كلّمه الله بأمره، وقال له: اسجد لآدم فأبى واستكبر فكان كفره كفر إباء واستكبار وليس كفر تكذيب؛ لأنه يصدق أن آدم خلق الله، ويصدق أن الله هو الذي أمره، ومع ذلك أبى واستكبر وكان من الكافرين، فكفره ليس كفر تكذيب وجحود، وإنما كفر استكبار وإباء، وفرعون ومن معه كفروا كفر جحود في الظاهر، مع أنهم استيقنوها من حيث اليقين في الباطن، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل:١٤]، فهؤلاء عندهم التصديق لكن ما نفعهم، فلا يغتر الإنسان بأنه مصدق فقد يكون مصدقًا وعنده شيء من منافاة الإيمان، أو من منقصات الإيمان؛ لأن الإيمان له ما ينقضه وينافيه، وله ما ينقص كماله الواجب، فالذي ينافيه هو الكفر الأكبر والشرك الأكبر والنفاق الأكبر، والذي ينقص كماله الواجب الذنوب والمعاصي دون الكفر والشرك الأكبر، فإنها تنقص الإيمان، لأنها من شعب تلك النواقض، كما تقدم.

فالإيمان له نواقض -بالضاد المعجمة- وله نواقص، -بالصاد المهملة- فالنواقض الكفر الأكبر والنواقص شعب الكفر من المعاصي مما هو دون الكفر

الأكبر والشرك الأكبر فكلها نواقص، فكل ما يتعرض لأصل الإيمان ويهدمه فهو ناقض، وكل ما يتعرض لكمال الإيمان الواجب فهو ناقص أو منقص.

وفي هذا الحديث إثبات صفة الأصابع لله عَزَّوَجَلَّ على ما يليق به، كإثبات اليد والقدم وإثبات الرحمة وسائر الصفات الإلهية على ما يليق بجلاله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، كما قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، أثبت السمع والبصر ونفى المماثلة والمشابهة، فأهل السنة والجماعة يثبتون إثباتا بلا تشبيه ولا تمثيل، وينزهون تنزيها بلا تعطيل، فينزهونه عن المماثلة والمشابهة لكن بلا تعطيل، والتعطيل هو الإخلاء من الصفات، كما تقول الجهمية ومن تبعهم الذين ينفون الصفات، إما نفي معنى أو نفي كلية، ونفي المعنى أن يقولوا نثبت لكن ليس معناها الظاهر، وهذا يسمى التأويل، فيقولون: السمع بمعنى العلم والبصر بمعنى العلم، والسميع البصير أي العليم، ويسمونه تأويلًا، والاستواء يؤولونه بالاستيلاء، وهذا تعطيل في الحقيقة لكنه مزخرف باسم التأويل، والله عَزَّوَجَلَّ أثبت لنفسه ذلك على ما يليق بجلاله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، والذي ليس له صفات هو المعدوم، وكل موجود له صفة، وأقل ما يقال فيه صفة الوجود، ولو جرينا مع أهل البدع على بدعهم لقلنا يلزم من إثبات صفة الوجود إثبات المشابهة للموجودات، بل نقول: ليس كذلك، بل وجوده جَلَّجَلَالُهُ ليس كوجود غيره، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾. فوجوده لم يسبقه عدم ولا يلحقه عدم ولا زوال، ولا نقص، والله عَزَّوَجَلَّ حي قيوم لا يموت، وهو الأول فليس قبله شيء والآخر ليس بعده شيء، والظاهر ليس فوقه شيء، والباطن ليس دونه شيء كما قال الله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْـَٔاخِرُ

وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد:٣] وقد فُسِّر في الحديث عن النبي ﷺ: «اللهم أنت الأول فليس قبلك شيءٌ، وأنت الآخر فليس بعدك شيء وأنت الظاهر فليس فوقك شيء وأنت الباطن فليس دونك شيء» الحديث[1]، فهذا الوجود وجودٌ حقيقةً لا يشبه فيه غيره تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، كذلك جميع صفاته، لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، يحتذى فيه حذوه، ولذلك الجهمية الغلاة اثبتوا وجودًا مطلقًا بشرط الإطلاق، فهو وجود كالعدم إذ شبهوه بالممتنعات، فيقولون: لا موجود ولا غير موجود وهكذا، فقال لهم العلماء: هذا وصف الممتنع، فالممتنع هو الذي لا موجود ولا معدوم، وهذا لا يمكن في الوجود.

فلو أنهم قالوا: له ذات وصفات تليق بجلاله وأن الكلام في الصفات فرع الكلام في الذات، لسلموا من هذه الورطات، أليس الله له ذات حقيقة، نؤمن بها؟ فهل تشبه الحقائق الأخرى والذوات الأخرى؟ كلا، فنقول كما أنه لا يشبه الذوات، فصفاته كذاته، والكلام على الصفات كالكلام على الذات، يحتذى حذوه، ويقتفى فيه أثره، كما قال العلماء. فكما أن له ذاتًا لا تشبه الذوات فله صفات لا تشبه الصفات، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾. ولذلك ضرب شيخ الإسلام في (الرسالة التدمرية)، مثالين للناس للتقريب، أحدهما: الروح، نؤمن بها وأن لها حقيقة وأن لها صفات وأن لها وجودًا حقيقةً، ولكن لا نعلمه ولا نعلم كيفية ذلك، وليس بالضرورة أن نعلم حقيقة الروح ولكن نؤمن بها وأنها تتكيف وأنها تدخل وتخرج ولكن لا نعلمها.

والمثال الثاني: ما أعد الله في الجنة كما في حديث أبي هريرة قال: قال رسول

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧١٣).

الله ﷺ: «قال الله: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر. فاقرءوا إن شئتم: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة:١٧]» متفق عليه[1]، فإننا نؤمن أن فيها فاكهة حقيقة وأن فيها حورًا عينًا حقيقةً، وأنها جنان حقيقة وأن فيها خمرًا حقيقة، وماءً حقيقية غيرَ آسن، ولبنًا مصفى، كل ذلك حقيقة؛ لكن ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، نؤمن بأنها حقائق ولكن لا نصل إلى إدراكها مهما تخيلناها، وهذا في خلق الله الذي سيريك إياها، وستجده وستتمتع به، وهذا ليس كمثله في الدنيا شيء، ولم يره الناس في الدنيا، ولذلك قال ابن عباس: ليس في الجنة مما في الدنيا إلا الأسماء[2]، ففيها فاكهة من رمان، وغيره، وليس كهذا الرمان، ولذلك نثبت هذا الشيء ولا نقول إنه غير الذي سمى الله، ولا نقول: ليس رمانا، بل رمان حقيقة فالله سماه رمانًا، وفيها نساء حوريات ولا نقول ليست نساء بل نقول: هي نساء حقيقة ولا ننكر هذا الشيء.

فكذلك صفات الله كما خاطبنا الله بلسان عربي مبين، يعني بلغة عربية مبينة، وكذلك لما قال النبي ﷺ عن ربه: «إِنَّ الْقُلُوبَ بَيْنَ إِصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الله يُقَلِّبُهَا كَيْفَ يَشَاءُ» رواه أحمد[3]، أثبت الله عَزَّوَجَلَّ أن له أصابع، لا نتخيلها كأصابع الناس، فإن الله ليس كمثله شيء بل إن خلق الله لا تتشابه صفاتهم، أرأيت البعير أليس في

(١) رواه البخاري (٣٢٤٤)، ومسلم (٢٨٢٤).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٤٢٦)، والضياء في الأحاديث المختارة (٤/ ٤٥٦)، والبيهقي بإسناد جيد كما قال المنذري وصححه الألباني في صحيح الترغيب (٣٧٦٩) وفي السلسلة الصحيحة (٥/ ٢١٩).

(٣) أخرجه أحمد (٢٦٦٧٩)، وابن ماجه (٣٨٣٤)، والترمذي (٢١٤٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٦٩٠)، وصححه الألباني في «مشكاة المصابيح» (١٠٢).

خفيه أصابع، فهل تشبه أصابع النملة؟ فإذا ذكرت أصابع البعير هل يخطر ببالك أصابع النملة أو أصابع الإنسان؟ لا يخطر ذلك، وهكذا.

والملائكة التي خلقها الله من نور، كما قال النبي ﷺ، وهي تتجسد بما يشبه الإنسان، وليست في الحقيقة كالإنسان، وكذلك الإنسان مخلوق من طين وتراب، وصار ترابه لحمًا ناميًا حيًا، حوله الله من حال إلى حال، والله على كل شيء قدير، وكذلك الجن مخلوق من نار كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ﴾ [الرحمن:١٥]، وإذا تلبس الجني بالإنسي لا يحترق، لأن ناريته انطفأت وحوله الله من حال إلى حال، والله على كل شيء قدير، هذا خلق الله، وبينهم هذا التفاوت العظيم، فكيف يأتي الإنسان ويتكلم عن ذات الله وصفاته بما لم يخبره الله به، وينفي ما شاء ويثبت ما شاء، بالقياس والهوى.

بل نقول: نثبت لله يدين وعينين وأن له قدمًا كما في الحديث عن أنس بن مالك قال النبي ﷺ: «لا تزال جهنم تقول: هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه، فتقول: قط قط وعزتك، ويزوى بعضها إلى بعض» متفق عليه[1]، وله أصابع لكن لا تشبه أصابع خلقه؛ لأنه أخبرنا أنه ليس كمثله شيء، وقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٧٤].

ففي حديث الباب إثبات الأصابع لله، وهذا من حيث إثبات الصفة، ولكن المراد بهذا التقليب، والسياق له شيء في المعنى العام المفهوم من السياق، والمفردات لها معنى مراد، كقوله: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ [طه:٣٩]، يفهم منها من السياق العام؟ أنه برعايته واطلاعه، وهذا المعنى العام، والمفسرون يقولون: ﴿عَلَىٰ عَيْنِي﴾: على مرأى

---

(١) أخرجه البخاري (٦٦٦١)، ومسلم (٢٨٤٨).

مني، أي من الله عَزَّوَجَلَّ، هذا المعنى المراد من السياق، فإذا وجدتَ من السلف من يقول هذا، فليس هذا تأويلًا، ولا يقال: إن السلف يؤولون، وكقوله: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور:٤٨] أي: بحفظنا، ليس هذا من التأويل؛ كما تقول للشخص يا فلان، أنت بقلبي، هل معناها أنك في داخل قلبي، بل المعنى منزلتك ومحبتك، مستقرة في قلبي، ويفهم من أفراد الكلام أن لك قلبًا حقيقة. وكما تقول أضعك في عيني، ليس المراد أن تدخله في عينك، بل المراد الرعاية والعناية، لكن المعنى يدل بأفراده أن لك عينًا حقيقية، لكن المقصود الرعاية والحفظ، فكذلك هذا المعنى، فللآية معنى وسياق، ولها مدلول مفردات، والسياق ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾: أي بحفظنا، ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ أي: على مرأى مني، هذا من حيث المعنى.

أما من حيث المفردات، فلما أضاف الله لنفسه العين، علمنا أن له عينًا حقيقة، تليق به عَزَّوَجَلَّ، وإلا لما أضافها لنفسه لو كان فيها عيب أو نقص أو تشبيه، ولذلك قال النبي صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في صفة الدجال: «أَلَا إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ» متفق عليه[1].

وأهل البدع يردُّون هذه الأحاديث، ويقولون: ننظر في الحديث، فإن كان آحادًا تركناه ولا نستدل به في العقائد! وإن كان متواترًا ننظر هل يوافق العقل أو لا يوافق العقل؟ فإن وافق العقل قبلناه، وإنما حقيقة قبولهم له بالتبع للعقل لا بالاستقلال! وإن خالفَ العقلَ ردوه، بكل هذه الصراحة! قالوا: لأنه لا يمكن أن يخالف العقل؛ لأن العقل هو الذي دلنا على أن هذا الحديث صحيح، فبعقولنا عرفنا صدق النبي ﷺ وعرفنا الدين وعرفنا الحديث وعرفنا القرآن، فإذا خالفَ الحديثُ

(١) أخرجه البخاري (٧١٣١)، ومسلم (٢٩٣٣).

العقلَ لا بد أن نقدم العقل؛ لأن العقل عندهم هو الأصل، وإذا قدمنا النقل أبطلنا العقل، وإذا أبطلنا العقل يبطل النقل؛ لأننا أبطلنا الأساس، لأننا إذا أبطلنا الأساس أبطلنا الفرع، فجعلوا الأساس هو العقل، وهذا الكلام جنون لولا وجوده في كتب القوم لا يصدق! فهل العقل يتحمل أن النبي ﷺ في ليلة واحدة يخرج إلى الطباق السبع ويسمع الله ويرى الأنبياء في السماوات السبع ويكلمهم ويرى جبريل ويرى الملائكة! فهل العقل يتحمل هذا؟ وأنه في ليلة واحدة يعرج به في السماوات السبع التي كل سماء بينها وبين التي تليها مسيرة خمس مائة عام، وطباقها وكثفها خمس مائة عام، فهل العقل يدرك هذا؟ إن العمل لا يدرك ذلك، ولولا أنه منصوص في القرآن لما صدقوا به، ولذلك كفر وارتد من ارتد ممن كان آمن بالنبي ﷺ فلما أخبرهم بهذا ارتدوا ما تحملته عقولهم، وكثير من الأشياء ما يدركها العقل، كما نراه ونحسه في هذا الزمان من المصنوعات البشرية، فلو حدثت إنسانا أعرابيًا في البادية ما يعرف الهاتف الجوال ولا التليفون، وقلت أنا أكلم شخصًا في أمريكا، في كل لحظة لما صدقك؛ لأن العقلَ لا يدرك الاتصالات هذه، لكننا رأيناها وجربناها فصارت عندنا يقينية، لا يمكن أن نشك فيها؛ لأنك تخاطب الشخص بنفسه، وتسمع صوته بل ترى صورته وتعرفه في نفس اللحظة، ولا تشك فيه، ولولا هذا ما صدقت، لأنك تحسه بالسمع وترى الصورة واضحة كما في التلفاز ونحوه، فلذلك مشركو العرب أنكروا الإسراء وقالوا: محمد يحدثنا أنه ذهب في ليلة واحدة إلى بيت المقدس وعرج به إلى السماء وكلم الله ورأى الملائكة ورأى الأنبياء، فأنكروا ذلك، وهذا قد حصل حقيقة ولولا صحة الخبر لما صدقناه، فتصور أنه يكلم موسى ويكلم إبراهيم ويكلم موسى ويكلم عيسى ويكلم يحيى ويكلم آدم، وهم قد ماتوا ويقول آدم: مرحبا بالابن الصالح والنبي الصالح، ويجمعهم الله له ويصلي بهم! كيف يكون هذا؟ إن الله على

كل شيء قدير، كما قدر على خلقك من طين وخلق الملائكة من نور، وخلق الجن من نار، وخلق روحك من شيء ما تدري هل هو من طين أو من نار أو من نور، وهذه الروح التي بين جنبيك، لا أحد يشك فيها، لا من الملاحدة ولا من غيرهم، ولكن لا نعرف من أي المخلوقات هي، ومن أي مادة ركبت؟! ما أخبرنا الله عنها، بل قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء:٨٥]، وهذا تعجيز لك أيها الإنسان، لأجل أن تعرف قدرك، وإلا لو شاء عَزَّوَجَلَّ لقال لنا: إنها من كذا وكذا، مثل ما أخبرنا عن الملائكة والجن وغير ذلك، ومع علمنا اليقيني بها لكن لا ندري عن كنهها، ولا نستطيع أن نجحدها.

فهذه الأشياء الموجودة التي الإنسان يدركها ولا يعلم حقيقتها، لتعلم أن عقلك له حد، لا يتجاوزه كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًۢا ﴾ [الطلاق:١٢].

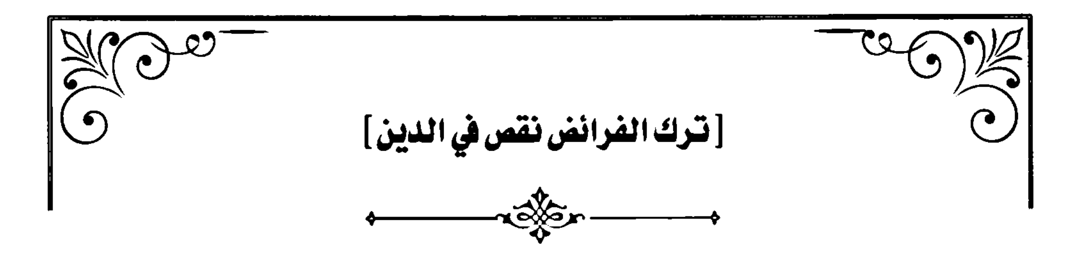
ثم لو جعلنا هذه العقول مدركًا لأصل العلم بالله، لعجزت عن تفاصيل ذلك ولاحتارت فضلت، كما قال: ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾ [طه:١١٠]، وقال: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل:٧٤].

ثم بأي ميزان من العقول نزن كلام الله وكلام رسوله؟ أبعقول ضعيفة ناقصة أفسدها الهوى وأفسدتها البدعة وأفسدتها الذنوب وأفسدها الإعراض عن الله وأفسدها الشيطان والنفس الأمارة بالسوء! لذلك ليس لها إلا التسليم، ولذلك الطائفة المنصورة تبقى على الدين الصحيح إلى قيام الساعة بسبب أنها مسلمة للكتاب والسنة.

وانظر إلى هذه الأمم ممن قبلنا التي جاءتها كتب وأنبياء لكنهم ما حفظوها، بل أعرضوا عنها، وذهبوا إلى عقولهم فأفسدوا وضلوا وأضلوا، فهل يكمن أن يتصور أن بني إسرائيل يعبدون العجل في ظرف يسير وعندهم نبي مرسل وهو هارون عَلَيْهِ السَّلَامُ!؟ إنما حصل ذلك لأنهم ما سلّموا للأنبياء وما جاءوا به، ثم إن موسى يزجرهم زجرًا شديدًا ويحرق هذا العجل المصنوع، ويبقى في أنفسهم منه شيء، لأنهم أشربت قلوبهم حبه، وهم يرون بينهم نبيين ينهيانهم ومع ذلك ضلوا! لأنهم قدموا العقل والهوى.

كما أن الدجال يأتي آخر الزمان ويقول للناس أشياء ويأتي بمخاريق وأشياء ويصدقه الناس، فالدجاجلة كثير خاصة الذين يعارضون الكتاب والسنة. نعوذ بالله منهم.





[ترك الفرائض نقص في الدين]

الحديث التاسع والخمسون:

٥٩- قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ ذَرٍّ، عَنْ وَائِلِ بْنِ مَهَانَةَ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ الله: مَا رَأَيْتُ مِنَ نَاقِصِ الدِّينِ وَالرَّأْيِ أَغْلَبُ لِلرِّجَالِ ذَوِي الأَمْرِ عَلَى أَمْرِهِمْ مِنَ النِّسَاءِ. قَالُوا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمَا نُقْصَانُ دِينِهَا؟ قَالَ: تَرْكُهَا الصَّلَاةَ أَيَّامَ حَيْضِهَا. قَالُوا: فَمَا نُقْصَانُ عَقْلِهَا؟ قَالَ: لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ إِلَّا بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَاحِدٍ».

التخريج:

هـذا الحـديث صحيح، ورواه المؤلف في (مصنفه) وابن بطة في (الإبـانة الكبرى) وصححه ابن حبان[1]، وقد صح معناه مرفوعًا عند الحاكم وصححه عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رسول الله ﷺ قـال: «وما وجـد من ناقص الدين والرأي أغلب للرجال ذوي الأمر على أمورهم من النساء»[2]. وصح في (الصحيحين) مرفوعًا عن النبي ﷺ معناه أيضًا لما قال: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ فَإِنِّي أُرِيتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ» فَقُلْنَ: وَبِمَ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ،

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٤٠٩)، وابن حبان (٣٣٢٣)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٨٤٩-٨٥٠/ ١١٤١).

(٢) رواه الحاكم في مستدركه (٢٧٧٢)، وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في تلخيصه.

وَتَكْفُرْنَ العَشِيرَ، مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلُبِّ الرَّجُلِ الحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ»، قُلنَ: وَمَا نُقْصَانُ دِينِنَا وَعَقْلِنَا يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «أَلَيْسَ شَهَادَةُ المَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ» قُلنَ: بَلَى، قَالَ: «فَذَلِكِ مِنْ نُقْصَانِ عَقْلِهَا، أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ» قُلنَ: بَلَى، قَالَ: «فَذَلِكِ مِنْ نُقْصَانِ دِينِهَا» متفق عليه[1].

المناسبة للكتاب:

مناسبة الحديث لكتاب الإيمان أن فيه دليلًا من قول السلف على أن الفرائض من الإيمان.

الشَّرح

في هذا الأثر وما شهد له من المرفوع دليل صريح على زيادة الإيمان ونقصانه، والمصنف إنما ذكر الحديث موقوفًا على ابن مسعود مع صحته وشهرته مرفوعًا، ليبين أن السلف أخذوا بظواهر هذه الآثار النبوية، ولم يخالفوها أو يتأولوها بما يخرجها عن ظاهرها. وعلق عليه ابن بطة بقوله: ففي بعض هذه الأخبار والسنن والآثار وما قد ذكرته في هذا الباب ما أقنع العقلاء وشفاهم، وأعلمهم أن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأعمال الزاكية والأخلاق الفاضلة تزيد فيه وتنميه وتعليه، وأن الأفعال الخبيثة والأخلاق الدنية والفواحش تمحقه وتفنيه وتسلب الإيمان من فاعلها وتعريه. اهـ

ويدل لمعناه قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ

(١) أخرجه البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٧٩).

إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة:٢٨٢]، فهذا يدل على أنها تنسى لضعف في عقلها، ويدل على أن الذاكرة في العقل، وليس هذا شتيمة للنساء، وإنما إخبار عن واقع، كما أنها في الدين أنقص من هذه الحيثية، ولهذا أورد الحديث؛ فدل على أن الإيمان ليس تصديقًا بالله ويقينًا فقط كما يقول المرجئة بل مع ذلك لابد من العمل، فنقصان الصلاة والصيام نقص في العمل فهو نقص في الدين بنص النبي ﷺ، فلو كان تصديقًا مجردًا ويقينًا في القلب مجردًا عن العمل لا ينقص بنقص الصلاة، فإن نساء النبي ﷺ ونساء الصحابة رأين النبي ﷺ ورأين ما ظهر على يديه من الآيات، فإذا حاضت إحداهن هل ينقص تصديقها به؟ وأنه رسول الله وما يتبع ذلك من اليقين، وهل كان ذلك النقص عن شكّ؟ كلا! وإذا لم يكن عن شك ونقص في اليقين فعمّا يكون إذن؟، الصواب أنه نقص في الإيمان لأنه نقص في العمل فإنه نقص في الصلاة وتوابعها، فأنها لا تصلي تجلس مدة لا تصلي، فهذا دليل لقول السلف أن الصلاة والعمل من الدين، والدين هو الإيمان وهذا واضح.

ونقص العقل والدين، المذكوران هنا، ليس لكونها لا تصدق بل لنقص الطاعة والعمل وهذا يدل على تفاضل الدين وتفاضل الإيمان بالنسبة لأهله، وأما نقص العقل فإن هذا يعود للحفظ والتذكر ونحوه لقوله: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة:٢٨٢] وذاك تركيب خلق الله الناس عليه، فالمرأة خلقها الله أقل من الرجل في كثير من الأمور في بنيتها وعقلها فلذا يخبر النبي ﷺ عن ذلك، ولا نعترض عليه فنقول لماذا خلق الله المرأة هكذا؟ بل يجب التسليم، كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء:٦٥]، ولذلك الصحابيات لما بلغهن هذا الحديث استفسرن عن معناه وسببه فعن أبي سعيد الخدري قال خرج

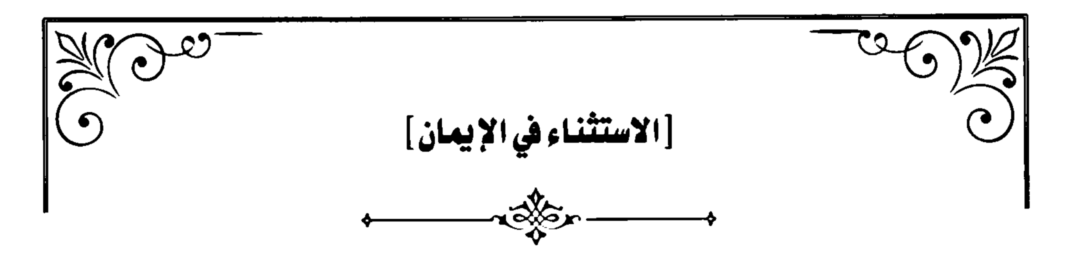
رسول الله ﷺ في أضحى أو فطر إلى المصلى فمر على النساء فقال: «يا معشر النساء، تصدقن فإني أريتكن أكثر أهل النار» فقلن: وبم يا رسول الله؟ قال: «تكثرن اللعن وتكفرن العشير، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن»، قلن: وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله؟ قال: «أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل»، قلن: بلى، قال: «فذلك من نقصان عقلها، أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم»، قلن: بلى، قال: «فذلك من نقصان دينها» متفق عليه[1]. وفي حديث عبد الله بن عمر عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يا معشر النساء تصدقن وأكثرن الاستغفار فإني رأيتكن أكثر أهل النار»، فقالت امرأة منهن جزلة: ومالنا يارسول الله أكثر أهل النار؟ قال: «تكثرن اللعن وتكفرن العشير وما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لذي لب منكن»، قالت: يارسول الله! وما نقصان العقل والدين؟ قال: «أما نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل فهذا نقصان العقل، وتمكث الليالي ما تصلي وتفطر في رمضان فهذا نقصان الدين» رواه مسلم[2].

وهذا الحديث صريح بنقص الإيمان والدين بترك العمل وزيادته بالعمل ولذلك أمرهن باستدراك ذلك بالصدقة والاستغفار.



(١) رواه البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٨٠).

(٢) رواه مسلم (٧٩).



[الاستثناء في الإيمان]

الحديث الستون:

٦٠- قال: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الحَسَنِ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ مُغِيرَةَ، قَالَ: «سُئِلَ إِبْرَاهِيمُ عَنِ الرَّجُلِ يَقُولُ لِلرَّجُلِ: أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ؟ قَالَ: الجَوَابُ فِيهِ بِدْعَةٌ، وَمَا يَسُرُّنِي أَنِّي شَكَكْتُ»

التخريج:

هذا الأثر سنده صحيح، ورواه المؤلف في مصنفه[1].

الشرح

هذه المسألة مسألة الاستثناء سبقت مفصلة، فكان ينبغي للمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يورد الأثر هناك، ولعله لما وصل لهذا الموضع استذكر هذا الأثر فجعله هنا، لأن هؤلاء الأئمة يجمعون هذه الكتب من محفوظهم فقد يستذكر المسألة أو الحديث بعد زمان، أو لأنهم يجمعونه من مروياتهم المتفرقة في الأجزاء الحديثية فيكون وقف عليه فيما بعد فكتبه.

والشاهد منه أن إبراهيم النخعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو من أئمة تابعي أهل الكوفة لما سئل عن هذا استنكره وقال إنه بدعة؛ لأنها ظهرت في زمانه، ولم تكن معروفة أن يقول الرجل لغيره: أمؤمن أنت؟ سؤال امتحان، فإنه سيقول: إن شاء الله

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٤١٠).

أو نحو هذا، فالذين يقولون: يجب أن تقول إن شاء الله، أو يستحب أن تقول إن شاء الله، أو يرفض ذلك الاستثناء ويجزم، كما قالت المرجئة، لأنهم يقولون: إذا قلت: إن شاء الله فأنت شاك، فصار بعض الناس في ذلك الوقت يمتحن بعضًا، يريدون أن يعرفوا هل هو من المرجئة أم لا! فيقولون: أمؤمن أنت؟ فإذا قال: إن شاء الله ظهر أنه ليس من المرجئة، وإذا قال: مؤمن، ولا أقول: إن شاء الله! قالوا: أنت مرجئ! فصار عندهم امتحان وتفرق ومشاكل! فقال النخعي للسائل: الجواب فيه بدعة، ولا تُجب هؤلاء، بل اتركهم، والسؤال من أصله بدعة، والجواب فيه بدعة؛ الظاهر أنه يقصد بالجواب فيه بدعة، هذا الامتحان، ولا يقصد أصل المسألة، ولكنها لما سببت للناس فرقة ومشاكل، قال: هذه كلها من أصلها، لما كبرت بهذا الوضع بدعة. ثم قال النخعي: وما يسرني أني شككت، ينبه على أني لم أقل هذا وامتنع من قول إن شاء الله لأني شاك، وإنما هو لأجل أن هذه القضية بدعة، فهو لم يقل يجزم بأنه مؤمن، ولم يقل: إن شاء الله، ثم يقول أنا لست شاكًا، أي لا تظن إني لم أقل إن شاء الله لأني أوافق المرجئة، فهذا مراده رحمة الله عليه. فإنه لا يلزم بالضرورة أن يكون الساكت عن الاستثناء من المرجئة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ومن لم يستثنِ قال: أنا لا أشكُّ في إيمان قلبي، فلا جناح عليه إذا لم يزك نفسه ويقطع بأنه عامل كما أمر، وقد تقبل الله عمله! وإن لم يقل: إن إيمانه كإيمان جبريل وأبي بكر وعمر ونحو ذلك من أقوال المرجئة، كما كان مسعر بن كدام يقول: أنا لا أشك في إيماني! قال أحمد: ولم يكن من المرجئة، فإن المرجئة الذين يقولون: الأعمال ليست من الإيمان، وهو كان يقول: هي من الإيمان، لكن أنا لا أشك في إيماني، وكان الثوري يقول لسفيان بن عيينة: ألا تنهاه عن هذا، فإنهم

من قبيلة واحدة. اهـ[١]

وتقدم معَنا أن السلف يجيزون الاستثناء بناء على التزكية، وأن المرجئة يمنعون ذلك ظنًا منهم أنه شك، ومنهم من أجازه على الموافاة ومنهم من يوجب الاستثناء لأجل الموافاة كالكلابية، ومنهم من يجيزها لأجل الموافاة كالأشعري نفسه ومنهم من لا يجيزها؛ لأنه لا يرى ذلك يقول: أنه شاك فهم يختلفون. والموافاة هي أن الإنسان لا يدرى مايوافي الله عليه من الإيمان، فقد يكون مؤمنًا في الحال كافرًا في المآل فهو عندهم في الحال عدو لله ليس مؤمنًا اعتبارًا بالمآل والموافاة وقد يكون بالعكس. ويقولون: إن من علم الله أنه يموت على الإيمان وإن كان كل عمره كافرًا محاربًا لله ورسوله ويقاتل الأنبياء فإنه يحبه الله وهو ولي لله؛ لأنه يموت على الإسلام، ومن كان مسلمًا طائعًا إذا كان يعلم الله أنه يختم له بكفر فإنه عدو لله، وهذا غلط؛ لأن الله لا يظلمه بل سيجازيه على ما عمل والله عَزَّوَجَلَّ يحب ويبغض، فإذا أذنب أو كفر أبغضه الله، والقول بالموافاة بدعة لم يعرفه السلف ولم يقولوا به، والله أعلم.

وهذه القضية -أعني قضية الاستثناء في الإيمان- ذكرناها فيما مضى، فمنهم أوجب الاستثناء ومنهم من استحبه، أو أباحه، ومنهم من حرمه، والذين حرموه هم المرجئة، إنما حرموه على قاعدة خوف الشك، فإذا قال: إن شاء الله أنا مؤمن، أو أنا مؤمن إن شاء الله، دل عندهم على أنه شاك، وهذا بناء على أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، فهو إما مؤمن أو كافر، وهذا غلط.

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٤٧).

وأما من استحبه أوجبه فلهم مأخذان: مأخذ من يخشى التزكية، ويقول: لا يجوز أن تزكي نفسك؛ لأن الله قال: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [النجم:٣٢]، وهذا قول السلف، والثاني مأخذ من قال: بناء على مسألة الموافاة، وأنه لا يعرف على ماذا يختم له، فيستثني على هذا، وهذا قول الكلابية، وليس القول بالموافاة من مذهب السلف.

والنخعي لما قال: الجواب فيه بدعة، يعني لا تجبهم، من يسأل هذه الأسئلة لا تجبهم، لأن أصل السؤال ما له داعٍ، فيريد أن الجزم بأنه مؤمن أيضا بدعة؛ لأنه تزكية ولا يعلم عن حاله عند الله، من حيث القبول من عدم القبول، أي هل الله قبل منه أو لم يقبل، لأن الله يقول: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ [المائدة:٢٧]، ولذلك قال عبد الله بن عمر: لو علمت أن الله تقبل مني سجدة واحدة لتمنيت الموت؛ لأن الله يقول: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾، فدل على أنهم يخشون على أنفسهم، قال البخاري في كتاب الإيمان من (صحيحه): بابٌ خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، وقال إبراهيم التيمي: ما عرضت قولي على عملي إلا خشيت أن أكون مكذبًا[١]، وقال ابن أبي مليكة: أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه، ما منهم أحد يقول: إنه على إيمان جبريل وميكائيل[٢]، ويذكر عن الحسن: ما خافه إلا مؤمن ولا أمنه إلا منافق[٣]. اهـ فهؤلاء السلف لا يجزمون على أنفسهم بالإيمان التام، إنما يعرفون أنهم آمنوا بالله ورسوله، فحققوا

---

(١) وصله البخاري في «تاريخه» وأحمد في «الزهد»، كما في «الفتح».

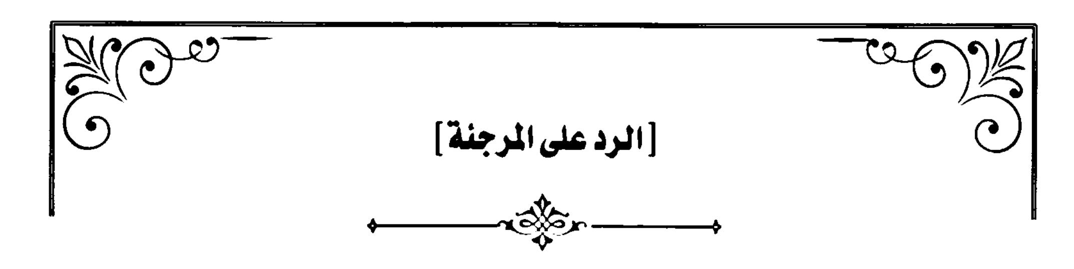
(٢) وصله ابن أبي خيثمة في «تاريخه» ومحمد بن نصر في «الإيمان» له وأبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» كما في «الفتح».

(٣) وصله جعفر الفريابي في «صفة المنافق»، كما في «الفتح».

أصل الإيمان وليس عندهم شك، هذا الذي يخشاه السلف.

ثم قال النخعي: وما يسرني أني شككت، فأبطل البدعة الثانية، بدعة الذين يقولون لا يجوز الاستثناء، لأنه شاك، فيقول: ما يسرني أني شككت أي لست من الشكاكين، فهو رد على الذين يوجبون الاستثناء ورد على الذين لا يجيزون الاستثناء.





[الرد على المرجئة]

الحديث الحادي والستون:

٦١- قال: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

التخريج:

هذا موقوف على أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وإسناده صحيح، ورواه المؤلف في (مصنفه) أيضًا[1]، وسيأتي مرفوعًا بالأسانيد الصحيحة المخرجة في (الصحيحين) وغيرهما مع شرحه، إن شاء الله تعالى مفصلًا[2].

المناسبة للكتاب:

مناسبة إيراده في كتاب الإيمان أن فيه بيان فقه الصحابة وما ورد عنهم من رد مذهب المرجئة.

الشَرح

هذا الحديث عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقال فيه ما قيل في الأحاديث المرفوعة بمعناه، وسبق أن قلنا هناك: إن المراد بها: لا يزني حين يزني وهو مؤمن على معنى

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٤١١).

(٢) انظر: الحديث الثاني والسبعون.

كمال الإيمان الواجب؛ لأن الذي يزني ترك فرضًا من فرائض الإيمان وهو اجتناب المحرمات، فهذا إيمانه الواجب ناقص، فالنفي هنا نفي الإيمان المطلق، أي الكامل، وليس المراد نفي مطلق الإيمان كما تقول الخوارج والمعتزلة، وليس المراد نفي الكمال المستحب كقول المرجئة، كما تقدم تقرير هذه المسألة.

ولكن أورده هنا -بعد قول إبراهيم النخعي- ليبين أن هذا وأمثاله من فقه السلف هو الذي يجعل إبراهيم وغيرَه من السلف لا يجزمون، بل يقولون: إن شاء الله، بناء على أن الذنوب تنقص الإيمان.

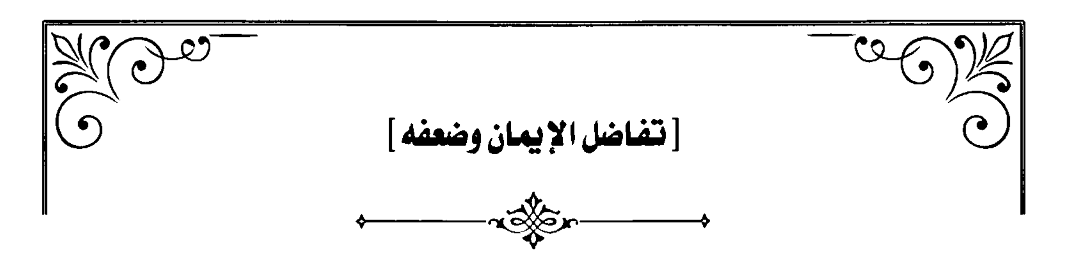
فقوله: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»، يعني ينقص إيمانه، ولا يكتمل إيمانه الكمال الواجب، فلا يزني وهو كامل الإيمان الواجب، فهو ناقص الإيمان، فإذًا صاحب الذنوب لا يقول: أنا مؤمن، فيزكي نفسه بهذا الوصف الكريم! فمن الذي يزكي نفسه من الذنوب، ومن يسلم من الغيبة، ومن يسلم من النظرة، ومن الذي يسلم من صغير الذنب أوكبيره، ألم يقل النبي ﷺ فيما صح عنه: «العَيْنُ تَزْنِي، وَالقَلْبُ يَزْنِي، فَزنى العَيْنِ النَّظَرُ، وَزنى القَلبِ التَّمَنِّي، وَالفَرْجُ يُصَدِّقُ مَا هُنَالِكَ أَوْ يُكَذِّبُهُ»[1]، فإن الإنسان يعرض له الضعف، فقد ينظر إلى صور أو ينظر إلى أشياء محرمة لا تحل، فهو يفعل منقصات الإيمان، وهكذا، فكيف يقول: أنا مؤمن ويزكي نفسه، والله تعالى يقول: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ بِمَا عَمِلُواْ وَيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَحْسَنُواْ بِٱلْحُسْنَى ﴿٣١﴾ ٱلَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلْإِثْمِ وَٱلْفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَۚ إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلْمَغْفِرَةِۚ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْۖ فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم:٣١-٣٢]، فالمقصود بالنفي هنا نفي كمال

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٨٣٥٦).

الإيمان الواجب وليس كمال الإيمان المستحب، فإن كمال الإيمان المستحب من درجات المقربين، لا تدخل في قضيتنا هذه بل تلك في مثل قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ﴾ [المؤمنون:١-٢] الآيات. فهؤلاء حققوا كمال الإيمان المستحب أي الإيمان المطلق التام، كملوا الإيمان الواجب ودخلوا في كمال الإيمان المستحب، الذين قال الله فيهم: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ﴾ [فاطر:٣٢]، فالسابق بالخيرات: هؤلاء الذين حققوا كمال الإيمان المستحب، وهم درجات كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:١٦٣]، والظالم لنفسه هم عصاة المؤمنين، والمقتصد: هم الذين حققوا كمال الإيمان الواجب، والله المستعان.





[تفاضل الإيمان وضعفه]

الحديث الثاني والستون:

٦٢- قال: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي عَمَّارٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، قَالَ: «وَاللهِ إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصْبِحُ بَصِيرًا، ثُمَّ يُمْسِي مَا يَنْظُرُ بِشُفْرٍ».

التخريج:

هذا الأثر صحيح ورواه المؤلف أيضًا في (مصنفه) ونعيم بن حماد في (الفتن)[١].

الشَّرح

الشفر -بضم الشين وقد تفتح-: جفن حرف العين الذي ينبت عليه الشعر.

وقول حذيفة: «يصبح بصيرًا»، ليس مقصوده بصر العين الباصرة، وإنما مقصوده بصر البصيرة، يعني أنه كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج:٤٦] أي: هذا العمى الضار في الدين، عمى القلب عن الحق، حتى لا يشاهده كما لا يشاهد الأعمى المرئيات، وأما عمى البصر فغايته بُلغة، ومنفعة دنيوية.

---

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٤١٢)، ونعيم في الفتن (١٢٠)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٢٧٣)، والخلال في السنة (١٥١٣، ١٦١٠، ١٦٣١)، وقال الشيخ الألباني: وإسناد هذا الأثر صحيح، وأبو عمار اسمه عريب بن حميد الدهني. اهـ

فمراد حذيفة أن الرجل يصبح مؤمنًا ويمسي كافرًا أو مطموس القلب، كما في الحديث المرفوع: «بَادِرُوا بِالأَعْمَالِ فِتَنًا كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا، أَوْ يُمْسِي مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا، يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا» رواه مسلم[1]، ولذلك أردفه المؤلف بحديث أنس عن النبي ﷺ قال: «**تكون بين يدي الساعة فتن كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل فيها مؤمنًا، ويمسي كافرًا، ويصبح كافرًا، ويمسي مؤمنًا**»، ولعل حذيفة أراد أن الإنسان قد يسلب منه الإيمان أو اليقين، ولا يبصر من كثرة الهوى والفتن، فلا يعرف الحق من الباطل نعوذ بالله، لذلك ينبغي أن يحرص الإنسان على الدعاء: اللهم أرني الحق حقًا وارزقني اتباعه، وأرني الباطل باطلًا وارزقني اجتنابه.

من فوائد الأثر:

في هذا الأثر دليل على نقص الإيمان مع وجود التصديق، وأن حذيفة يرى ذلك، كما صح عنه فيما رواه ابن بطة والخلال في (السنة) بسند صحيح عن طارق بن شهاب، قال: قال حذيفة: لأن أعلم أن فيكم مائة مؤمن أحب إلي من حمر النعم وسودها، فقالوا: أمَا بهاجرتنا ولا بشامنا ولا بعراقنا مائة؟! فقال: أفيكم رجل لا يخاف في الله لومة لائم، وما أعلمه إلا عمر بن الخطاب، فكيف أنتم لو قد فارقكم، ثم بكى حتى سالت دموعه على لحيته، أو على سابلته[2].

فإذا كان الإنسان يمسي ويصبح على تقلب الحال فكيف يجزم بأنه مؤمن، وهو مع ذلك مصدق ليس شاكًا في دينه؛ بل يؤمن بالله ورسوله ﷺ لكن

---

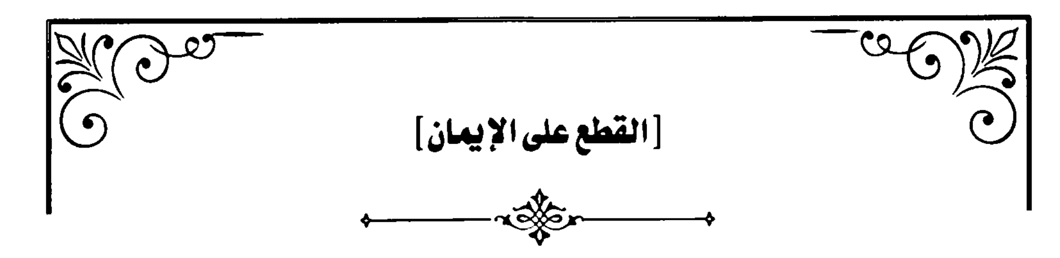
(١) أخرجه مسلم (١١٨).

(٢) رواه الخلال في السنة (١٥١٤) وابن بطة في الإبانة الكبرى (١١٥٦).

الشهوات والفتن تنقص الإيمان حتى يصبح عند الإنسان عمى في القلب، وهي متفاوتة عند الناس.

وهذا الذي أراده المصنف بإيراد هذا الأثر بعد هذه الآثار لبيان أنه كيف يجزم الإنسان أنه مؤمن وهو في حالة متقلبة بسبب الذنوب.





[القطع على الإيمان]

الحديث الثالث والستون:

٦٣- قال: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: بَلَغَ عُمَرُ أَنَّ رَجُلًا بِالشَّام يَزْعُمُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ! قَالَ: فَكَتَبَ عُمَرُ أَنِ اجْلِبُوهُ عَلَيَّ، فَقَدِمَ عَلَى عُمَرَ، فَقَالَ: أَنْتَ الَّذِي تَزْعُمُ أَنَّكَ مُؤْمِنٌ؟ فَقَالَ: هَل كَانَ النَّاسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَازِلَ: مُؤْمِنٌ، وَكَافِرٌ، وَمُنَافِقٌ، وَمَا أَنَا بِكَافِرٍ، وَلَا مُنَافِقٍ قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: ابْسُطْ يَدَكَ! قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: رضًا بِمَا قَال.

التخريج:

هذا الأثر فيه عنعنة ابن إسحاق وهو مدلس، وأخرجه المؤلف في كتابه المصنف والبيهقي في شعب الإيمان[1].

المناسبة للكتاب:

المناسبة للكتاب أن فيه بيان حال السلف في هذا الباب، فلما كان هذا الرجل يقطع بإيمانه لا على سبيل التزكية أقره عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الشَّرح

هذا الأثر فيه الدلالة لمذهب السلف من جواز القطع والاستثناء في الإيمان، وفي رواية للمؤلف في (مصنفه): «قال ابن إدريس: قلت: رضا بما قال؟ قال: رضا

---

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٤١٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٤).

بما قال»، وفي رواية البيهقي: «قال: أولم تكونوا مع رسول الله ﷺ أصنافًا: مشرك ومنافق ومؤمن فمن أيهم كنت؟ قال: فمد عمر يده إليه معرفةً لما قال حتى أخذ بيده»، يعني أعجبه هذا الجواب، كأنه لما قال هذا الرجل أنا مؤمن على سبيل الخبر لا التزكية تبين عمر في أمره، فتبين أنه كان يقول: أنا مؤمن على سبيل الخبر لا التزكية، مثلما قال إبراهيم النخعي -فيما تقدم-: وما يسرني أني شككت، فكأنه لما أشيع عن هذا الرجل أنه يزكي نفسه، فطلبه عمر من الشام لأجل جزمه بالتزكية، وهو الذي يكرهه السلف لقوله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [النجم:٣٢]، وليسوا على سبيل الشكاكين، فلما قال له: أنت الذي تزعم أنك مؤمن، يعني كامل الإيمان؟ فقال: هل كان الناس على زمن النبي ﷺ إلا على ثلاث منازل: مؤمن وكافر ومنافق، مثل ما ذكرهم الله في أول سورة البقرة، ذكر المؤمنين في أربع آيات، ثم ذكر الكافرين في آيتين ثم ذكر المنافقين في آياتٍ نحو ثلاث عشرة آية، وأقر عمرُ الرجلَ على هذا، وقال له: ابسط يدك، إعجابًا، والناس يفعلون ذلك إذا أعجبوا من صنيع رجل، قال صاحبه له: مدَّ يدك للمصافحة! يعني أصبت، فعمر يقول للرجل: ابسط يدك، يعني مدها، لأنه أعجبه هذا الجواب وتبين أنه ليس على سبيل التزكية، وإنما يقول: أنا لست بكافرٍ ولست بمنافق، وأعجبه حسن بيانه للعلم بالتفصيل الموفّق، وهذا كما مرَّ معنا من الآثار، كما قالت عائشة: أنتم المؤمنون، فهذا هو المقصود، والمقصود أنه لما قال: إني مؤمن يعني لست كافرًا ولا منافقًا، وهذا لا بأس، وهذا ليس من سبيل التزكية وإنما من سبيل ذكر الحال، من صفة الشخص، وحاله أنه ليس بكافر ولا منافق.

من فوائد الأثر:

* وفيه ما كان عليه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من العناية برعيته ونصحه لهم. وفيه ما كان عليه السلف من التثبت فيما يشاع أو يشكل، وأن عامة الناس قد لا يتثبتون عن الشخص فيشاع عنه شيء ويتهم فيه حتى يصل إلى الخليفة في المدينة، ثم لما تثبت منه، وإذا بالرجل لم يرد هذا الشيء الذي أشاعوه عنه، وإنما أراد شيئًا آخر.

* ويدل على سعة علم عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في علوم الشريعة، وأنه لما أصاب الرجل أقره ولم يكابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

* ويدل على تواضعه فإنه لما أصاب الرجل أقره رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم وأرضاهم.

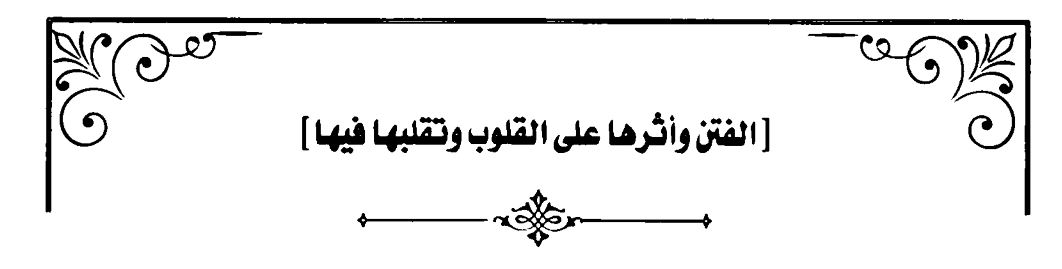
* ويدل على رحمته برعيته وأنه يثبت ولا يأخذ الناس بالإشاعات، وحرصه على صلاح الرعية.

* وهذه القضية تشبه قصة رويت عن ابن مسعود بإسناد منقطع، رواها الطبري في التهذيب، من طريق ابن إدريس، قال: سمعت داود بن أبي هند، يذكر، عن شهر بن حوشب، قال: لما أصيب معاذ أتاه أخ يقال له الحارث بن عميرة، فبينا هو عنده أفاق معاذ وهو يبكي، فقال: ما يبكيك؟ فقال: أبكي على العلم الذي يدفن معك، قال: فقال له معاذ: «إن كنت طالب العلم لا بد، فاطلبه من ثلاثة: من ابن أم عبد (وهو ابن مسعود)، وعويمر أبي الدرداء، وسلمان الفارسي، وإياك وزلة العالم»، قال: وكيف تكون زلة العالم؟ قال: إن على الحق نورًا يعرف به، قال: فأتى الحارثُ الكوفةَ، فبينا هو على باب عبد الله بن مسعود ينتظر خروجه، إذ قال رجل من القوم لرجل: أمؤمن أنت؟ قال: نعم، قال: أفي الجنة أنت؟

قال: ما أدري، قال: تزعم أنك مؤمن ولا تدري في الجنة أنت أم لا؟ قال: فخرج عليهم عبد الله فقالوا: ألا ترى إلى هذا يزعم أنه مؤمن، ولا يزعم أنه من أهل الجنة فقال عبد الله: لو قلت إحداهما لأتبعتها الأخرى، فقال له الحارث: صلى الله على معاذ، فقال عبد الله: من معاذ؟ قال: معاذ بن جبل، قال: وما قال؟ قال: «إياك وزلة العالم، وقال: الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته، وكتبه ورسله، والبعث بعد الموت، والجنة والنار، ولكن لي ذنوب لا أدري ما يفعل الله فيها، فلو علمت أن الله غفر لي لقلت إني في الجنة»، فقال ابن مسعود: صدقت والله لقد كانت مني زلة[1].



(١) رواه الطبري في مسند عبد الله بن عباس من تهذيب الآثار (٩٨١).



[الفتن وأثرها على القلوب وتقلبها فيها]

الحديث الرابع والستون:

٦٤- قال: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، نا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَكُونُ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ فِتَنٌ كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ فِيهَا مُؤْمِنًا، وَيُمْسِي كَافِرًا، وَيُصْبِحُ كَافِرًا، وَيُمْسِي مُؤْمِنًا».

التخريج:

هذا إسناد حسن وهو حديث صحيح لشواهده ورواه المؤلف في (مصنفه) والترمذي والحاكم[1].

المناسبة للكتاب:

مناسبته لكتاب الإيمان ما فيه من الدلالة على أثر الفتن والمعاصي على الإيمان من حيث الضعف والزوال، وأن الإيمان يزيد وينقص، وأنه قد يزول بالكلية أو يزول كماله الواجب، أو يزول كماله المستحب، ففيه الرد على المرجئة.

الشرح

هذا التقلب المذكور يكون -نعوذ بالله- لكثرة الفتن، من الشبهات والشهوات، فهو بكثرة الفتن تتقلب حاله، فيمسي الرجل مؤمنًا قد صلى صلاة العشاء ومحيت

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٤١٤)، والترمذي (٢١٩٧)، والحاكم (٨٣٥٥)، وجعفر الفريابي في صفة المنافق (١٠٤)، وقال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه حسن صحيح.

الذنوب وبقي على إيمانه، فيصبح على ذلك الإيمان، فإذا خالط الذنوب لكثرتها، ومنها الكبائر، كالقتل؛ ففي آخر الزمان يكثر الهرج وهو القتل، كما في (الصحيحين) عن أبي هريـرة، عن النبي ﷺ، قـال: «يتقـارب الزمان، وينقص العمل، ويلقى الشح، وتظهر الفتن، ويكثر الهرج»، قالوا: يا رسول الله، أيم هو؟ قال: «القتل القتل»[1]، فيقتل المسلم أخاه المسلمَ على الدنيا، فيمسي كافرًا لقتله لأخيه، أو لما يعرض له من الشبهات الفاتنة، أويصبح كافرًا على ذنب ويمسي مؤمنًا على طاعة، فتقلب الأحوال. عن الأشعري، أن رسول الله ﷺ قال: «إن بين يدي الساعة الهرج»، قالوا: وما الهرج؟ قال: «القتل»، قالوا: أكثر مما نقتل، إنا لنقتل كل عام أكثر من سبعين ألفًا، قال: «إنه ليس بقتلكم المشركين، ولكن قتل بعضكم بعضًا»، قالوا: ومعنا عقولنا يومئذ؟ قال: «إنه لتنزع عقول أهل ذلك الزمان، ويخلف له هباء من الناس، يحسب أكثرهم أنهم على شيء، وليسوا على شيء»، رواه أحمد وأبو يعلى والبخاري في (الأدب المفرد) ولفظه: «لا تقوم الساعة حتى يقتل الرجل جاره وأخاه وأباه» ولفظ أبي يعلى: «إن بين يدي الساعة الهرج»، قلنا: وما الهرج؟ قال: «القتل القتل، حتى يقتل الرجل جاره وابن عمه وأباه»، قال: فرأينا من قتل أباه زمان الأزارقة[2]، وفي رواية لأحمد: قال أبو موسى: والذي نفسي بيده ما أجد لي ولكم منها مخرجا، إن أدركتني وإياكم، إلا أن نخرج منها كما دخلنا فيها لم نصب منها دما ولا مالًا.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٠٣٧، ٧٠٦١)، ومسلم (١٥٧، ٢٦٧٢).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٩٤٩٢، ١٩٦٣٦، ١٩٧١٧)، والبخاري في الأدب المفرد (١١٨)، وأبو يعلى (٧٢٢٨، ٧٢٣٤) بسند صحيح، وصححه الألباني في الصحيحة (١٦٨٢).

ومن فوائد الأثر:

فيه أن الإيمان يزيد وينقص، وأنه قد يزول بالكلية أو يزول كماله الواجب، أو يزول كماله المستحب، فيزول بالكلية إذا فعل كفرًا وشركًا أكبر، ويزول كماله الواجب إذا فعل الكبائر، من البدع، وما دونها من المعاصي، ويزول كماله المستحب باقتحام المكروهات؛ لأنه قد يبلغ الإنسان درجة الأبرار أو درجة المقربين ثم يفعل بعض المكروهات فينزل درجات، فينقص في هذا كمال الإيمان المستحب.

فعلى هذا قد يكون الحديث مجملًا، يحتمل الكفر الأكبر ويحتمل الكفر الأصغر، فقد يكون الكفر من الشكوك لكثرة الفتن، فيحصل فيه الكفر الأكبر، أو يرتاب بشيء، أو يكون من قبيل الكفر الأصغر لما يحصل له من كبائر الذنوب، لأنه سمى بعض الذنوب بالكفر، كما قال ﷺ: «**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**»، وقال: «**من لم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة من نفاق**»، فسماه شعبة نفاق، وذكر من صفاته أنه: «**إذا حدث كذب وإذ وعد أخلف وإذا اؤتمن خان وإذا عاهد غدر وإذا خاصم فجر**»، ذكرها في النفاق، وهي من شعب النفاق، وذكر الاستسقاء بالنجوم من أمر الجاهلية، وأمر الجاهلية كبائره، ولا ينسب شيء إلى الجاهلية إلا إذا كان من أفعالهم المذمومة، وقد بيّن النبي ﷺ أن من أبق من سيده ومن تولى غير مواليه فهي فيه كفر، ومن أتى امرأة في دبرها؛ فكل هذه قد جاء في الحديث أنها كفر، وقال ﷺ: «**المِرَاءُ في القرآنِ كُفْرٌ**»[1] وقال رسولُ الله ﷺ: «**اثنتان في الناس هُمَا بهم كفر، الطعن في النسب، والنياحة على الميت**»، رواه مسلم[2]، وعن عمر بن الخطاب

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٠٣) عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٣٧٧، ٤٤١، ٤٩٦)، ومسلم (١/ ٥٨) عن أبي هريرة.

قال: إِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ فِيمَا نَقْرَأُ مِنْ كتابِ الله: «أَن لا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُم، فَإِنَّهُ كُفْرٌ بِكُم أَنْ تَرْغَبُوا عن آبائكم - أَوْ إِنَّ كُفْرًا بِكم أَنْ تَرْغبوا عن آبائكم»[١] لكن حمل العلماء ذلك على الكفر الأصغر كما قال ابن عباس: كفر دون كفر، وقال في قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤] قال: ليس بالكفر الذي يذهبون إليه، رواه ابن أبي حاتم وصححه الحاكم[٢] وفي رواية عبد الرزاق قال: هي به كفر[٣]. وأصله في حديث النبي ﷺ كما في حديث صلاة الكسوف عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال في عُرض خطبته: «وأُرِيتُ النارَ، فلم أرَ مَنْظَرا كاليومِ قَطُّ أفْظَعَ، ورأيتُ أكثر أهلها النساء»، قالوا: بِمَ يا رسول الله؟ قال: «بكفرهن». قيل: أيكفُرْنَ بالله؟ قال: «يكفرن العشير، ويكفرن الإحسان، لو أحسنتَ إلى إحداهنَّ الدهرَ كلَّه، ثم رأت منك شيئا، قالت: ما رأيتُ منكَ خيرا قَطُّ»، متفق عليه[٤]، وسماه كفرًا لعظم إثمه وهو الكفر الأصغر، لكنه كبيرة عظيمة ولا يعني أنه ما دام أنه لا يخرج من الإسلام والإيمان فهو مؤمن كامل الإيمان، بل ينقص، وينفى عنه الإيمان المطلق، فهذا الحديث محتمل أنه يمسي كافرا ويصبح مؤمنا ويمسي مؤمنا ويصبح كافرا على هذا الأصل، وإما بالكفر الأصغر من الكبائر نعوذ بالله، وذكر الشالنجي أنه سأل أحمد بن حنبل عن المُصِرِّ على الكبائر يطلبها بجهده، أي: يطلب الذنب بجهده،

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ (٥١٤)، وأحمد (١/ ٢٣، ١٥٤)، والبخاري (٣/ ١٧٢ و٥/ ٨٥)، ومسلم (٥/ ١١٦).

(٢) رواه ابن جرير وابن أبي حاتم والحاكم في مستدركه (٢/ ٣١٣)، وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

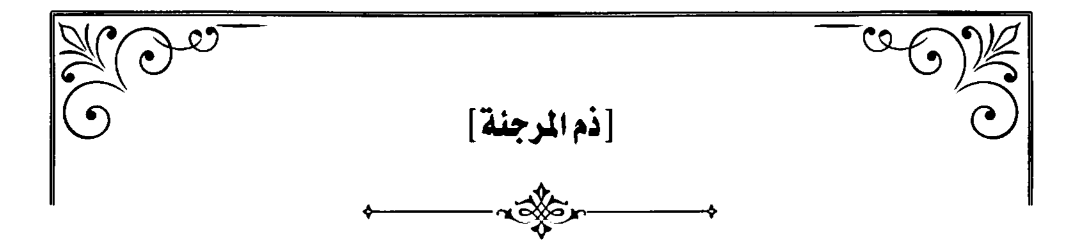
(٣) تفسير ابن كثير (٣/ ١٢٠).

(٤) أخرجه مالك في الموطأ (١٣٢) وأحمد (٢٧١١) والبخاري (١/ ١٤، ١١٨، ٢/ ٤٥)، ومسلم (٣/ ٣٤).

إلا أنه لم يترك الصلاة والزكاة والصوم؛ هل يكون مصرًا من كانت هذه حاله؟ قال: هو مصر! مثل قوله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»، يخرج من الإيمان، ويقع في الإسلام، ومن نحو قوله ﷺ: «ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن»، ومن نحو قول ابن عباس في قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤]، فقلت له: ما هذا الكفر؟ قال: كفر لا ينقل عن الملة، مثل الإيمان بعضه دون بعض، فكذلك الكفر حتى يجيء من ذلك أمر لا يختلف فيه[1].



(١) الإيمان، لابن تيمية (ص:١٩٩).



[ذم المرجئة]

الحديث الخامس والستون:

٦٥- قال: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي عَمْرٍو السَّيْبَانِيِّ، قَالَ: قَالَ حُذَيْفَةُ: إِنِّي لَأَعْلَمُ أَهْلَ دِينَيْنِ، أَهْلُ ذَيْنِكَ الدِّينَيْنِ فِي النَّارِ، أَهْلُ دِينٍ يَقُولُونَ الإِيمَانُ كَلَامٌ وَلَا عَمَلَ، وَإِنْ قَتَلَ وَإِنْ زنى، وَأَهْلُ دِينٍ يَقُولُونَ: أَوَّلُونَا -أُرَاهُ ذَكَرَ كَلِمَةَ حين- يَأْمُرُنَا بِخَمْسِ صَلَوَاتٍ كُلَّ يَوْمٍ، وَإِنَّمَا هُمَا صَلَاتَانِ صَلَاةُ العِشَاءِ، وَصَلَاةُ الفَجْرِ».

التخريج:

رواه المؤلف أيضًا في (مصنفه) وأبو عبيد في (الإيمان) وصححه الحاكم[1].

المناسبة للكتاب:

مناسبة هذا الأثر لكتاب الإيمان أن فيه ذم المرجئة، وهذا الكلام لا يقال بالرأي بل لا بد فيه من نقل عن النبي ﷺ.

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٠٤١٥)، وأبو عبيد في كتاب الإيمان (ص:٢١)، وابن جرير في مسند ابن عباس من تهذيب الآثار (٩٦٤)، والحاكم وعبد الله بن الإمام أحمد في كتاب السنة (٦٦٣)، والآجري في كتاب الشريعة (ص:١٢٣) (ح٢٧٩)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١٧١٧)، والخلال (٢/ ٨٩) (ح١٣٥٦)، وقال الألباني: منقطع، قال الحافظ: يحيى بن أبي عمرو السيباني روايته عن الصحابة مرسلة. اهـ

الشَّرح

قول حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**إني لأعلم أهل دينين**» يعني: أهل مقالتين يدينون بهما، أو أهل فرقتين كما سماهم النبي ﷺ، وسميتا دينًا؛ لأنهم يدينون بها، وإنما سمي الدين دينا لأن العبد يَدين لله به، فيقول حذيفة: إن أهل ملتين أو مقالتين منتسبتين للإسلام، يقول حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كلهم في النار، يعني أن أهل ذينك الدينين في النار؛ كما قال النبي ﷺ: «**وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثَةٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا فِرْقَةً وَاحِدَةً**» قِيلَ: يَا رَسُولَ الله مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**»[1].

قوله: «**أهل دين يقولون: الإيمان كلام ولا عمل وإن قتل وإن زنى**»، أي يقولون: هو قول باللسان لا يحتاج إلى عمل نعوذ بالله، وهؤلاء هم المرجئة، هذه الطائفة الأولى.

قوله: «**وأهل دين يقولون: كان أولونا**»، يقول المؤلف: «أراه ذكر كلمة حين» وقال في (المصنف): «سقطت عني»! فكأنه لما أراد ينقل من نسخته لم تتبين له الكلمة.

قوله: «**أولونا يأمروننا بخمس صلوات**»، يعنون: السلف وأنهم يصلون خمس صلوات، وأنه لا داعي لذلك، وإنما هما صلاتان صلاة العشاء وصلاة الفجر كما في

قلت: لكن رواه الحاكم من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي عمرو السيباني عن ابن الديلمي عن حذيفة بن اليمان به. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في (تلخيصه) وابن الديلمي هو عبد الله بن فيروز ثقة فهو بهذا الإسناد صحيح.

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٤١)، والطبراني في المعجم الكبير (١٣/ ٦٢)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، وصححه البغوي في شرح السنة (١/ ٢١٣). وحسَّنه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٢٦٤١)، وتتبع طرقه في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢٠٣، ٢٠٤).

ظاهر بعض الآيات ويأخذون هذا من مثل قوله: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ [ق:٣٩]، فيقولون: هذا القرآن، ما زاد لا داعي له، وإنما السلف يفعلون هذا على وجه التطوع، المأمور بالقرآن! ووجد من يقول هذا، ووجد من يقول هي ثلاثة فقط، كبعض أهل البدع الذي يقولون هي ثلاثة أوقات ويجمعون الظهر والعصر، والمغرب والعشاء مع الفجر، والباطنية يقولون: وقتان، المهم أنه وجد هذا وهذا.

وقد جهل هؤلاء أن ذكر أوقات الصلاة جاء في القرآن وبينته السنة، قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾ [هود:١١٤] وقال: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ (١٧) وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ [الروم:١٧-١٨]. قال البغوي في تفسيره[(١)]: قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ﴾ أي: سبحوا الله، ومعناه: صلوا لله، ﴿حِينَ تُمْسُونَ﴾ أي: تدخلون في المساء، وهو صلاة المغرب والعشاء، ﴿وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ أي: تدخلون في الصباح، وهو صلاة الصبح، ﴿وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ قال ابن عباس: يحمده أهل السموات والأرض ويصلون له، ﴿وَعَشِيًّا﴾ أي: صلُّوا لله عشيًا، يعني صلاة العصر، ﴿وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾ تدخلون في الظهيرة، وهو صلاة الظهر. قال نافع بن الأزرق لابن عباس: هل تجد الصلوات الخمس في القرآن؟ قال: نعم، وقرأ هاتين الآيتين، وقال: جمعت الآية الصلوات الخمس ومواقيتها[(٢)]. اهـ

---

(١) تفسير البغوي (٦/ ٢٦٤).

(٢) أخرجه الطبري (٢١/ ٢٩)، وصححه الحاكم (٢/ ٤١١)، والطبراني في الكبير (١٠/ ٣٠٤)، =وعبد الرزاق والفريابي وابن المنذر وابن أبي حاتم ذكره السيوطي في الدر المنثور (٦/ ٤٨٨).

وقال أيضًا[1]: قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾ [هود:١١٤] أي: الغداة والعشي، يعني: صلاة الصبح والمغرب، قال مجاهد: طرفا النهار صلاة الصبح والظهر والعصر، ﴿وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾، صلاة المغرب والعشاء. وقال مقاتل: صلاة الفجر والظهر طرفٌ، وصلاة العصر والمغرب طرف، ﴿وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾، يعني: صلاة العشاء. وقال الحسن: طرفا النهار: الصبح والعصر، ﴿وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾: المغرب والعشاء. وقال ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمَا: طرفا النهار: الغداة والعشي، يعني صلاة الصبح والمغرب. ﴿إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ يعني: إن الصلوات الخمس يذهبن الخطيئات. اهـ وذكر نحوه ابن كثير فقال[2]: قال علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾ قال: يعني الصبح والمغرب وكذا قال الحسن، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم. وقال الحسن -في رواية- وقتادة، والضحاك، وغيرهم: هي الصبح والعصر. وقال مجاهد: هي الصبح في أول النهار، والظهر والعصر من آخره. وكذا قال محمد بن كعب القُرَظي، والضحاك في رواية عنه. وقوله: ﴿وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾ قال ابن عباس، ومجاهد، والحسن، وغيرهم: يعني صلاة العشاء. وقال الحسن -في رواية ابن المبارك، عن مبارك بن فَضَالة، عنه: ﴿وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيۡلِۚ﴾ يعني المغرب والعشاء، قال رسول الله ﷺ: «هما زُلفتا الليل: المغرب والعشاء»[3]. وكذا قال مجاهد، ومحمد بن كعب، وقتادة، والضحاك: إنها صلاة المغرب والعشاء. وقد يحتمل أن تكون هذه الآية نزلت قبل فرض الصلوات الخمس ليلةَ الإسراء؛ فإنه إنما كان يجب من الصلاة صلاتان: صلاة قبل طلوع الشمس،

---

(١) تفسير البغوي (٤/ ٢٠٤).

(٢) تفسير ابن كثير (٤/ ٣٥٥).

(٣) رواه الطبري في تفسيره (١٥/ ٥٠٨).

وصلاة قبل غروبها. وفي أثناء الليل قيام عليه وعلى الأمة، ثم نسخ في حق الأمة، وثبت وجوبه عليه، ثم نسخ عنه أيضًا، في قول، والله أعلم. اهـ

قلت: لكن هذه القول بعيد لأن سبب النزول كان في المدينة بعد استقرار الصلوات الخمس ونسخ وجوب قيام الليل، والله أعلم.

فأهل الدين الأول يقولون: الإيمان قول بلا عمل، وهذا الآن موجود كثير من المتفقه وما يسمَون مرجئة الفقهاء يقولون هذا، فيقولون: الإيمان قول لا عمل وإنما الأعمال شرائعه لا أجزاء منه، فيكفيك إذا قلت: لا إله إلا الله محمد رسول الله، وأقررت بالشهادتين، وآمنت بقلبك ولم تشك، لو عملت ما علمت فأنت مؤمن كامل الإيمان. ويقولون: إن الذنوب يحاسب عليها ويعاقب عليها، وتقصيره بالواجبات كالصلاة يحاسب عليه، لكنه مؤمن كامل الإيمان، وليس في إيمانه نقص إلا أنه مذنب، بخلاف قول أهل السنة والجماعة من السلف فإنهم لا يقولون هو مؤمن كامل الإيمان، بل يقولون: إما كافر لترك مثل الصلاة أو كل الأعمال، أو مؤمن مسلم ناقص الإيمان، كصاحب الكبائر المقصر أو المقصر في الواجبات مما هو دون الكفر، أو مؤمن كامل الإيمان الكمال الواجب إذا أدى الفرائض ولم يقترف الذنوب، وهو المقتصد، أو مؤمن كامل الإيمان من أهل الدرجات العالية المقربين كالأنبياء والصديقين إلى آخره.

فهؤلاء المرجئة يقولون: كل من آمن بالشهادتين ولم يكذب وأقر فهو مؤمن كامل الإيمان وهذه الذنوب، يحاسب عليها، هذا ما ينسب إلى مرجئة الفقهاء.

وطائفة أخرى من المرجئة قالوا: إذا أقر بلسانه وآمن بقلبه لا تضره المعاصي بل كلها تذهب، تذهبها حسنةُ الإيمان كلَّها، ويموت كامل الإيمان ليس عليه شيء

ويستدلون بالمجملات من النصوص وبظواهر بعض الأحاديث، مثل حديث أبي ذر في الصحيحين قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا دَخَلَ الجَنَّةَ» قُلتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ» قُلتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ» ثَلاثًا، ثُمَّ قَالَ فِي الرَّابِعَةِ: «عَلَى رَغْمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ» قَالَ: فَخَرَجَ أَبُو ذَرٍّ وَهُوَ يَقُولُ: وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ[١].

لكن هذا ليس على هذا الظاهر بل يجمع مع الأحاديث الأخرى بل ذكره النبي ﷺ ليبين أنه مؤمن غير كافر بتلك المعاصي ويدخل الجنة، ولا يخلد في النار إذا لم يكفر؛ بل يحاسب ويخرج يومًا من دهره كما قال النبي ﷺ: «من قال: لا إله إلا الله، نفعته يومًا من دهره»[٢]، فيخرجون من النار ويقال: لهم الجهنميون يخرجون من النار ويدخلون الجنة، وليس المعنى أنه لا يحاسب على ذنوبه ويدخل الجنة مباشرة كالأبرار والصالحين، ويكون دخوله كدخولهم، لا يستوون، بل هم درجات عند الله، بل إن الأبرار درجات، كما قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد:١٠]. فهذا في الصحابة الذين قبل الفتح وبعده، كلهم من أهل الجنة ووعدهم الله الحسنى وهي الجنة والجزاء الحسن، لكن هل يستوون!، فكيف بالفساق والفجار من المسلمين! وقد صح في الحديث: «يخرج من النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان» متفق عليه[٣]، وقال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يخرج قوم من النار

---

(١) أخرجه البخاري (٥٨٢٧)، ومسلم (٩٤).

(٢) حديث صحيح رواه البزار والطبراني في الأوسط (٦٥٣٣)، وأبو نعيم في الحلية (٥/٤٦)، وأبو سعيد الأعرابي في معجمه، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٩٣٢).

(٣) أخرجه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣).

بشفاعة محمد ﷺ فيدخلون الجنة يسمون الجَهَنَّميين» رواه البخاري[١]، والأحاديث في ذلك كثيرة متواترة[٢]، وذكر الأشعري الإجماع في رسالته إلى أهل الثغر فقال: وأجمعوا على أن شفاعة النبي ﷺ لأهل الكبائر من أمته وعلى أن يخرج من النار قوم من أمته بعدما صاروا حُمَمًا، وخالفهم المعتزلة والخوارج. اهـ[٣]

وهؤلاء المرجئة الجهمية يقولون: ما يدخل النار! فجعلوا يعارضون النصوص بآرائهم ويضربون بعضها ببعض ويقدمون بعضًا على بعض بلا بينة، وهذه مشكلة الرجل إذا تشبع البدعة ثم عرضها على النصوص فتصبح البدعة هي التي تفسر النصوص له وليست النصوص هي التي تفسر الأمور.

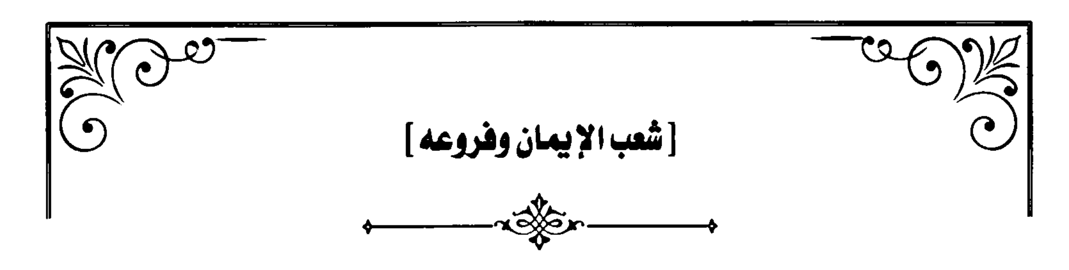
فهذا يدل على أنه قد يبلغ الإرجاء بالناس، إلى حد أن يترك الصلاة، وشرائع الدين ويظن أنه مسلم، وهذا هو الحاصل عند طوائف من ينتسبون للعلم، ويقولون: الصلاة ليست من الإيمان والزكاة ليست من الإيمان، إلخ، وكان أحد السلف يطوف بالبيت فقيل له: فلان -وسمى أحد العلماء- يقول: إن الطواف بالكعبة ليس من الإيمان، أو ليس من الدين وهم يقولون نطوف. فوثب وقال: يقول: الطواف بالكعبة ليس من الإيمان!، يعني كأنه يقول له أكثر من هذا ماذا تريد!.



(١) رواه البخاري (٦٥٦٦).

(٢) نص بعض أهل العلم على تواترها كابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٣٨٥)، والقاضي عياض كما في شرح مسلم (٣/ ٣٥) وغيرهما.
وانظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص:٢٥٨).

(٣) رسالته إلى أهل الثغر (ص:٩٧)، وانظر: شرح العقيدة الطحاوية (ص:٢٥٨).



[شعب الإيمان وفروعه]

الحديث السادس والستون:

٦٦- قال: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الإِيمَانُ سِتُّونَ أَوْ سَبْعُونَ أَوْ أَحَدُ العَدَدَيْنِ، أَعْلَاهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ».

التخريج:

هذا الحديث إسناده صحيح، وهو في (الصحيحين) ولفظ مسلم: «بضع وسبعون أو بضع وستون»، ولفظ البخاري: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً، والحياء شعبة من الإيمان»، ولمسلم: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَفْضَلُهَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَوْضَعُهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ»[1].

المناسبة للكتاب:

مناسبة هذا الحديث لكتاب الإيمان ظاهرة، حيث بين النبي صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الإيمان فروع وشعب، وهذا خلاف قول المرجئة والوعيدية، الذين جعلوه شيئًا واحدًا.

---

(١) أخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥).

الشَّرح

وهذا يدل على أن الإيمان شعب وأنه يتفاضل، وضرب النبي ﷺ لذلك أمثلة جامعة مبينة أبلغ البيان، وهذا من هديه ﷺ، فانظر إلى الأمثلة التي يضربها النبي ﷺ في كثير من الأحاديث، فإذا جمعت النصوص النبوية وتأملتها تجد أنه ﷺ ضبطها بقواعد قد لا تجدها عند كثير ممن يعتني بتقعيد العلم من حسن اختصار، وضرب مثال، وهنا قد بين أولًا أن الإيمان شعب، ثم بين ثانيًا أن شعبه متفاوتة المراتب، فمنها ما هو أصلٌ، ومنها ما هو فرع دون ذلك، ومنها ما هو شعب قلبية، ومنها ما هو شعب جِبِلِّيَّة جبل العبد عليها، بالفطرة التي فطر الله الناس عليها، ومنها ما هو عملي.

فالأصل العملي هو: قول لا إله إلا الله، فلا يدخل العبد الإيمان إلا بقول: «لا إلا الله» مع قرينتها التي لا تنفك عنها وهي الشهادة لمحمد ﷺ بأنه رسول الله، إذا كان قادرًا على النطق بها، وليس المراد قولًا فقط، كما تقوله الكرامية الذين يقولون: الإيمان قول فقط، بل هو قول وتصديق وعمل؛ لأن الكرامية يقولون: يكفيه أن يقول: لا إله إلا الله، وهؤلاء طائفة من المرجئة، يقولون: الإيمان قول اللسان فقط، ولو كان في قلبه ليس بمؤمن، فعندهم المنافقون مؤمنون، لكن يقولون: هذا مؤمن في الدنيا، لكن في الآخرة إن لم يكن إيمانه في قلبه صحيحًا فهو كافرٌ، ومآله إلى النار! ونسب إليهم القول بصحة إيمانه مطلقًا ظاهرًا وباطنًا! ولا أظنه يثبت عنهم، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية.

والطائفة الثانية منهم الذين يقولون: هو قول فقط، قول القلب، وهم الجهمية، أتباع الجهم بن صفوان قال: هو المعرفة المجردة، بأن يعرف أن الله خلقه، فهو مؤمن،

والجهم بن صفوان معطل للأسماء والصفات الإلهية كلها فلا يؤمن بسمع ولا بصر ولا غير ذلك، من صفات الله، ولا يؤمن إلا بأن الله ربه وخالقه، ولم يثبت إلا صفة واحدة وهي صفة القدرة، فعنده إذا كان الشخص يؤمن بهذا فهو مؤمن كامل الإيمان ويدخل الجنة.

ولا تستغرب ذلك من رجل شك بربه وترك الصلاة أربعين يومًا يبحث عن ربه كما ذكر عنه الإمام أحمد وغيره، فإنه شك وترك الصلاة أربعين يومًا في حالة الشك، ولما آمن، آمن بهذه الحال؛ لأنه عرّض نفسه للفتن وللأهواء، نسأل الله العافية والسلامة.

فالنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين أن الإيمان بضع وسبعون شعبة، وأن شعبه تتفاوت، كما أن الكفر شعب، كما في قوله ﷺ: «**لا ترجعوا بعدي كفارًا، يضرب بعضكم رقاب بعض**»[1]، وقوله ﷺ: «**من أتى كاهنًا، فصدقه أو امرأة في دبرها، فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ**»[2] فهذا: من الكفر العملي؛ وليس كالسجود للصنم، والاستهانة بالمصحف، وقتل النبي ﷺ وسبّه، فإن ذاك من الكفر الأكبر، وإن كان الكل يطلق عليه الكفر[3]. كما تقدم عن ابن عباس من قوله: كفر دون كفر، وقوله: ليس بالكفر الذي تذهبون إليه، وكما أن النفاق شعب، في الحديث، عن النبي ﷺ قال: «**مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ نَفْسَهُ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ**»[4]. يدل على أن

---

(١) رواه البخاري (١٧٤٢) (٧٠٧٧) (٧٠٧٨)، ومسلم (٢٢٣) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) رواه أبوداود (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، وابن ماجه (٦٣٩)، وأحمد (٢/ ٤٠٨، ٤٧٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: الدرر السنية (١/ ٤٧٨، ٤٧٩).

(٤) أخرجه مسلم (١٩١٠).

النفاق شعب، والنفاق نوع من أنواع الكفر بقسميه الأكبر والأصغر، فدل على أن الكفر شعب، منها ما هو أكبر مخرج من الملة، ومنها ما دون ذلك من الكبائر والذنوب.

وشعبُ الكفر عكس شعب الإيمان، فالصدق شعبة من الإيمان، والكذب شعبة من شعب الكفر، ألم يقل النبي ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ، فَإِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى البِرِّ، وَإِنَّ البِرَّ يَهْدِي إِلَى الجَنَّةِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصِّدْقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ الله صِدِّيقًا، وَإِيَّاكُمْ وَالكَذِبَ، فَإِنَّ الكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الفُجُورِ، وَإِنَّ الفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ الله كَذَّابًا»[١]. فإذًا هو نوع، وبين النبي ﷺ تنوع النفاق بقوله: «آيَةُ المُنَافِقِ ثَلاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ»[٢]. وقال عن شعبة من شعب الكفر: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»[٣]. قال: «سِبَابُ المُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»[٤]، فإذًا هي شعب.

فهاهنا كفر دون كفر، ونفاق دون نفاق، وشرك دون شرك، وظلم دون ظلم؛ فعن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، في قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤] قال: ليس هو الكفر الذي تذهبون إليه، رواه عنه سفيان، وعبدالرزاق؛ وفي رواية أخرى: كفر لا ينقل عن الملة؛ وعن عطاء كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٠٩٤)، ومسلم (٢٦٠٧).
(٢) أخرجه البخاري (٣٣)، ومسلم (٥٩).
(٣) أخرجه البخاري (١٢١)، ومسلم (٦٥).
(٤) أخرجه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤).

فالإيمان العملي: يضاده الكفر العملي؛ والإيمان الاعتقادي: يضاده الكفر الاعتقادي؛ وفي الحديث الصحيح: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»[١]، ففرق بين سبابه، وقتاله، وجعل أحدهما فسوقًا لا يكفر به، والآخر كفرًا، ومعلوم أنه إنما أراد الكفر العملي، لا الاعتقادي، وهذا الكفر: لا يخرجه من الدائرة الإسلامية، والملة بالكلية، كما لم يخرج الزاني، والسارق، والشارب من الملة، وإن زال عنه اسم الإيمان.

وهذا التفصيل هو قول الصحابة، الذين هم أعلم الأمة بكتاب الله، وبالإسلام والكفر، ولوازمهما فلا تتلقى هذه المسائل إلا عنهم؛ والمتأخرون عنهم لم يفهموا مرادهم فانقسموا فريقين: فريق أخرجوا من الملة بالكبائر، وقضوا على أصحابها بالخلود في النار، وهم الوعيدية من المعتزلة والخوارج، وفريق جعلوهم مؤمنين كاملي الإيمان! وهم المرجئة، فأولئك غلوا، وهؤلاء جفوا وهدى الله أهل السنة للطريقة المثلى، والقول الوسط، الذي هو في المذاهب، كالإسلام في الملل[٢].

وليس ذلك قاعدةً مطردة أن كل مناقض يكون قسيمه واجبًا، بل قد يكون قسيمه من المباح أو من المكروه، ولكن المقصود بيان أن المعاصي شعب الكفر أو شعب النفاق، والنفاق من شعب الكفر، لكن لما ذكرنا فيما مضى الفرق بين النفاق والكفر والشرك، وقلنا: إن النفاق هو إخفاء الشيء وإظهار ضده. فكذلك العمليات يكون فيها شيء من ذلك، فإذا حدث كذب فإنه يخفي خُلق الكذب ويظهر أنه صادق، وكذا إذا اؤتمن خان، يظهر أنه أمين فينخدع الناس فيه، ويخفي الخيانة، فسمي منافقًا؛ من هذا القبيل.

---

(١) رواه البخاري (٤٨، ٦٠٤٤، ٧٠٧٦)، ومسلم (٢٢١) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
(٢) الدرر السنية (١/ ٤٨٠-٤٨٢).

قوله: «وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»، يدل على أن هناك في الإيمان تفاضل في الشرائع وفيها أعلى وأدنى، ويدل على أن هناك من الطاعات شيء أقل من غيره، بنص النبي ﷺ: «وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»، قال الحافظ ابن حجر: وفي هذا إشارة إلى أن مراتبها متفاوتة[1]. ونقل العيني في (عمدة القاري) عن النووي قولَه: وقد بين النبي ﷺ أعلى هذه الشعب وأدناها كما ثبت في (الصحيح) من قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أعلاها لا إله إلا الله وأدناها أماطة الأذى عن الطريق» فبين أن أعلاها التوحيد المتعين على كل مكلف، والذي لا يصح شيء غيره من الشعب إلا بعد صحته، وأن أدناها دفع ما يتوقع به ضرر المسلمين، وبقي بينهما تمام العدد، فيجب علينا الإيمان به، وإن لم نعرف أعيان جميع أفراده، كما نؤمن بالملائكة، وإن لم نعرف أعيانهم وأسماءهم. انتهى[2].

وفي لفظ لمسلم: «فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان» وفي لفظ ابن ماجه: «فأرفعها»، وفي كتاب ابن شاهين: «خصال الإيمان أفضلها قول لا إله إلا الله»[3].

من فوائد الحديث:

يدل هذا الحديث على فوائد، منها:

- أن الطاعات شعب متفاوتة فيها ما هو كثير الأجر عظيم القدر، ومنها ما هو دون ذلك، لكن قد يكون العمل القليل عظيمًا بما احتف به من الإخلاص

---

(١) فتح الباري (١/ ٥٣).

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني (١/ ٢٨٦).

(٣) عمدة القاري (١/ ٢٧٩).

والاحتساب، كما في صحيح البخاري من حديث حسان بن عطية عن أبي كبشة السلولي سمعت عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يقول: قال رسول الله ﷺ: **«أربعون خصلة أعلاهن منيحة العنز، ما من عامل يعمل بخصلة منها رجاء ثوابها وتصديق موعودها إلا أدخله الله بها الجنة»**، قال حسان: فعددنا ما دون منيحة العنز من رد السلام وتشميت العاطس وإماطة الأذى عن الطريق ونحوه، فما استطعنا أن نبلغ خمس عشرة خصلة[1] وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ: **«يميط الأذى عن الطريق صدقة»**[2]، وهذه الإماطة التي هي أدنى شعب الإيمان كانت سببًا في دخول الجنة، كما في حديث الذي أزال شوكًا من طريق الناس يؤذيهم، فشكر الله له فأدخله الجنة، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **«بينما رجل يمشي بطريق وجد غصن شوك على الطريق فأخره فشكر الله له فغفر له»**[3] فإماطة أذى عن الطريق صدقة عظيمة، فلا يحتقرها الإنسان.

▪ وفيه أن الإيمان درجات فقد بين النبي ﷺ أن الإيمان درجات، وأن الحياء شعبة من الإيمان، مع أنه عمل قلبي له آثاره الجبلية الظاهرة على الإنسان، فيحجبه من الفسوق ويحجبه من الكذب ويحجبه من الخيانة ويحجبه من الفجور في الخصومة، فلذلك الحيي لا يكذب، ولا يغدر ولا يخون ولا يفجر في الخصومة ولا يفعل المستقبحات الظاهرة، فإذًا قد برئ من النفاق، وخصاله، وإذا تم له الحياء التام تم له ذلك الإيمان، مع وجود الأصل وهو التوحيد، لكن إذا عدم الأصل لا ينفع الفرع، كغيره من الشعب لا تنفع إلا بوجود أصل الإيمان. كشجرة مقطوعة

---

(١) رواه البخاري (٢٦٣١).

(٢) رواه البخاري معلقًا في باب إماطة الأذى من كتاب المظالم من صحيحه (٣/ ١٣٣).

(٣) رواه البخاري (٦٥٢)، ومسلم (١٩١٤).

الأصل من جذعها فإنها لا تنفع هذه الأغصان ولا تثمر، بل تموت فروعها، فهي منعدمة وتصبح منظرًا لا ينتفع بها، ولذلك مثّل الله الإيمان بالشجرة الطيبة، والكفر بالشجرة الخبيثة، وثمارها الأعمال، والمؤمن مثّله النبي ﷺ بالنخلة الطيبة المثمرة الثمرة الطيبة وهكذا، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۗ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٥﴾ وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ ٱجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ ٱلْأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴿٢٦﴾ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم:٢٤-٢٧] فإذا كان الإنسان ليس معه أصل الإيمان في قلبه، مع العمل، فلا ينفعه لو صدق في الحديث وبر في عمله لكن قد يجازى الكافر بالدنيا على حسناته كما قال النبي ﷺ: «**إِنَّ الكَافِرَ إِذَا عَمِلَ حَسَنَةً أُطْعِمَ بِهَا طُعْمَةً مِنَ الدُّنْيَا، وَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَإِنَّ اللهَ يَدَّخِرُ لَهُ حَسَنَاتِهِ فِي الآخِرَةِ وَيُعْقِبُهُ رِزْقًا فِي الدُّنْيَا عَلَى طَاعَتِهِ**»(١).

فإذا جاء الكافر يوم القيامة فليس له شيء؛ لأن الله قال: ﴿وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة:٢٠٠]. أي: ليس له حظ، وقال: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان:٢٣]. فإذا عمل حسنة لله أو حسنة متعدية النفع أثيب بها في الدنيا، وأما المؤمن فيثاب في الدنيا وفي الآخرة، وضرب الله مثالًا بإبراهيم في أكثر من مثال لكن منه قوله: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النحل:١٢٢] وقال: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ وَءَاتَيْنَٰهُ أَجْرَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [العنكبوت:٢٧]، فأوتي جزاءه في

---

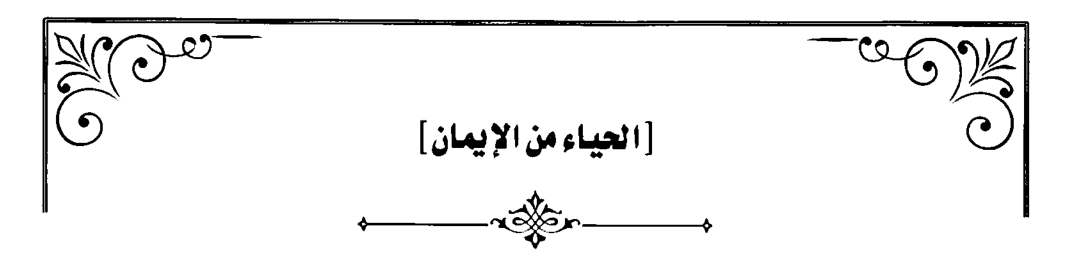
(١) أخرجه مسلم (٢٨٠٨).

الدنيا وفي الآخرة، فيجازى المؤمن وقد يكون من أبرِّ المؤمنين كإبراهيم الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ، فلا تظنن أن المؤمن إذا جوزي في الدنيا أنه ليس له في الآخرة شيء وذهبت حسناته! بل الأمر كما قال الله لما ذكر الله في أوليائه: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [يونس:٦٢-٦٤] وفي الحديث عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قِيلَ لِرَسُولِ الله ﷺ: أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَعْمَلُ العَمَلَ مِنَ الخَيْرِ، وَيَحْمَدُهُ النَّاسُ عَلَيْهِ؟ قَالَ: «تِلْكَ عَاجِلُ بُشْرَى الْمُؤْمِنِ»[1]، فنال الجزاء الحسن في الدنيا مع ما يدخر له في الآخرة، كما قال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [يونس:٢٦] وهذا مع الإخلاص والإحسان.

والحياء شعبة من الإيمان، لأنه من الفطرة التي فطر الله الناس عليها، كما تقدم، وسيأتي مزيد بحث في الحديث التالي.



(١) أخرجه مسلم (٢٦٤٢).



[الحياء من الإيمان]

الحديث السابع والستون:

٦٧- قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الحَيَاءُ مِنَ الإِيمَانِ».

التخريج:

هذا حديث صحيح إسناده على شرط الشيخين وقد أخرجاه في (صحيحيهما)[١].

المناسبة للكتاب:

مناسبة الحديث لكتاب الإيمان ظاهرة في عد النبي ﷺ الحياء من شعب الإيمان.

الشَّرح

قوله ﷺ: «الحَيَاءُ مِنَ الإِيمَانِ»، الحياء بالقصر والمد[٢]، وهو نص في أن الحياء من الإيمان، ولا شك في ذلك، رغم أنف المرجئة، وعلى ذلك اتفق السلف، وفي رواية في (الصحيح) عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مر النبي ﷺ على رجل وهو يعاتب أخاه في الحياء، يقول: إنك لتستحيي، حتى كأنه يقول: قد أضرَّ بِكَ! فقال

(١) أخرجه البخاري (٦١١٧)، ومسلم (٣٦).
(٢) فتح الباري، لابن حجر (١٠/ ٥٢١).

رسول الله ﷺ: «دعه فإن الحياء من الإيمان»[1]، قال ابن حجر: المراد بوعظه أنه يذكر له ما يترتب على ملازمته من المفسدة، قوله: «الحياء من الإيمان» حكى ابن التين عن أبي عبد الملك أن المراد به كمال الإيمان، وقال أبو عبيد الهروي: معناه: أن المستحي ينقطع بحيائه عن المعاصي، وإن لم يكن له تَقِيَّة، فصار كالإيمان القاطع بينه وبين المعاصي. قال عياض وغيره: إنما جعل الحياء من الإيمان وإن كان غريزة؛ لأن استعماله على قانون الشرع يحتاج إلى قصد واكتساب وعلم. اهـ[2]

قلت: أخشى أن يكون هذا التفسير جريًا منهم على القول بالمجاز! لا كونه إيمانًا حقيقةً، على عادتهم في تسمية كل شعب الإيمان إيمانًا مجازًا، وهو خطأ دخل عليهم من متابعة الأشاعرة في ذلك، لأنهم يرون أن الأعمال ليست من الإيمان حقيقةً، بل إضافتها إليه إضافة مجازية، وهذا خلاف تصريح النصوص وإجماع السلف.

قال أبو الحسن ابن بطال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (شرح البخاري) لما تكلم على هذه الأحاديث: «دلت هذه الآثار على أن الحياء ليس بضار في حالة من الأحوال ولا بمذموم». اهـ أي ليس منه شيء مذمومًا على إطلاقه؛ لأن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال هذه الأحاديث كلها، ولا يخفى عليه ﷺ أحوال الحياء التي الناس يكونون فيها. وفي رواية لمسلم: كنا عند عمران بن حصين في رهط منا وفينا بُشير بن كعب فحدثنا عمران يومئذ قال: قال رسول الله ﷺ: «الحياء خير كله» أو قال: «الحياء كله خير»، فقال بُشير بن كعب: إنا لنجد في بعض الكتب أو الحكمة أن منه سكينة

---

(١) رواه البخاري (٦١١٧)، ومسلم (٣٦)

(٢) فتح الباري (١٠/ ٥٢٢).

ووقارًا لله، ومنه ضعفا، فغضب عمران حتى احمرتا عيناه وقال: ألا أراني أحدثك عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتعارض فيه؟! فأعاد عمران الحديث، فأعاد بشير! فغضب عمران، قال الراوي: فمازلنا نقول فيه: إنه منا يا أبا نجيد، إنه لا بأس به[١].

وبشير بن كعب بالموحدة والمعجمة مصغر تابعي جليل.

قال ابن حجر: وقال الحَليمي: حقيقة الحياء خوف الذم بنسبة الشر إليه. وقال غيره: إن كان في محرم فهو واجب، وإن كان في مكروه فهو مندوب، وإن كان في مباح فهو العرفي، وهو المراد بقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الحياء لا يأتي الا بخير»، ويجمع كل ذلك أن المباح إنما هو ما يقع على وفق الشرع إثباتًا ونفيًا، وحكى عن بعض السلف: رأيت المعاصي مذلة فتركتها مروءة، فصارت ديانة، وقد يتولد الحياء من الله تعالى من التقلب في نعمه، فيستحي العاقل أن يستعين بها على معصيته، وقد قال بعض السلف: خف الله على قدر قدرته عليك، واستحي منه على قدر قربه منك، والله أعلم. اهـ[٢]

وقال أيضًا[٣]: ووقع لابن دقيق العيد في (شرح العمدة): أن أصل الحياء الامتناع ثم استعمل في الانقباض، والحق أن الامتناع من لوازم الحياء، ولازم الشيء لا يكون أصله، ولما كان الامتناع لازم الحياء كان في التحريض على ملازمة الحياء حض على الامتناع عن فعل ما يعاب.

---

(١) رواه مسلم (٣٧).
(٢) فتح الباري لابن حجر (١/ ٧٥).
(٣) فتح الباري (١٠/ ٥٢١).

قوله: «**الحياء لا يأتي إلا بخير**» في رواية عند مسلم: «**الحياء خير كله**»، وللطبراني من حديث قرة بن إياس قيل لرسول الله: الحياء من الدين؟ فقال: «**بل هو الدين كله**»، وللطبراني من وجه آخر عن عمران بن حصين: «**الحياء من الإيمان والإيمان في الجنة**». اهـ

وقال القاضي عياض: وأما كونه خيرًا كله ولا يأتي إلا بخير، فأشكل حمله على العموم لأنه قد يصد صاحبه عن مواجهة من يرتكب المنكرات ويحمله على الإخلال ببعض الحقوق!

والجواب: أن المراد بالحياء في هذه الأحاديث ما يكون شرعيًا، والحياء الذي ينشأ عنه الإخلال بالحقوق ليس حياء شرعيًا؛ بل هو عجز ومهانة! وإنما يطلق عليه حياء لمشابهته للحياء الشرعي، وهو خلق يبعث على ترك القبيح. ثم قال ابن حجر: ويحتمل أن يكون أشير إلى أن مَن كان الحياء مِن خلقه أن الخير يكون فيه أغلب، فيضمحل ما لعله يقع منه مما ذكر في جنب ما يحصل له بالحياء من الخير، أو لكونه إذا صار عادة وتخلق به صاحبه يكون سببًا لجلب الخير إليه فيكون منه الخير بالذات والسبب. وقال أبو العباس القرطبي: الحياء المكتسب هو الذي جعله الشارع من الإيمان، وهو المكلف به، دون الغريزي! غير أن من كان فيه غريزة منه فإنها تعينه على المكتسب، وقد ينطبع بالمكتسب حتى يصير غريزًا، قال: وكان النبي ﷺ قد جمع له النوعان، فكان في الغريزي أشد حياء من العذراء في خدرها، وكان في الحياء المكتسب في الذروة العليا ﷺ. انتهى[1].

قلت: ما ذكره القرطبي من أن الحياء الغريزي ليس من الإيمان فيه نظر،

---

(١) فتح الباري (١٠/ ٥٢٢-٥٢٣).

بل ظاهر الأحاديث العموم؛ بل لعل في حديث ابن عمر التنبيه أن المراد به الغريزي الجبلي، لأن الرجل كان يعظ أخاه في حياء أضرّ به فيما يَرى، فقال له النبي ﷺ: «**دعه فإن الحياء لا يأتي إلا بخير**»، إذا عُلم هذا؛ فليس بمستغرب أن يجبل الله العبد على خلق من الإيمان، كما يجبله على الإيمان ويحببه إليه، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات:٧]، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم:٣٠]، وفي حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال النبي ﷺ: «**ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهوّدانه أو ينصّرانه أو يُمَجِّسانِه، كما تُنْتَجُ البهيمةُ بهيمةً جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء**» ثم يقول أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فاقرءوا إن شئتم: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم:٣٠] الآية، متفق عليه(١). قال ابن القيم: وقد قال أحمد -في رواية الميموني-: الفطرة الأولى التي فطر الناس عليها، فقال له الميموني: الفطرة الدين؟ قال: نعم. وقد نص في غير موضع أن الكافر إذا مات أبواه أو أحدهما، حُكم بإسلامه، واستدل بالحديث: «**كل مولود يولد على الفطرة**»، ففسّر الحديث بأنه يولد على فطرة الإسلام، كما جاء ذلك مصرَّحًا به في الحديث، ولو لم يكن ذلك معناه عنده لما صح استدلاله به، وفي بعض ألفاظه: «**ما من مولود إلا يولد على هذه الملة**»، ويدل على صحة ما فسر به الأئمة الفطرة أنها الدين، ما رواه مسلم في (صحيحه) من حديث عياض بن حمار المجاشعي عن النبي ﷺ فيما يروي عن ربه تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «**إني خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم**

---

(١) رواه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨).

عن دينهم وحرّمتْ عليهم ما أحللتُ لهم، وأمرتْهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطانًا»[1]، وهذا صريح في أنهم خلقوا على الحنيفية وأن الشياطين اقتطعتهم بعد ذلك عنها وأخرجوهم منها. اهـ[2]

وقد يدخل على بعض الناس شيء من الإشكال فيقول: وما تقول في الحياء الذي يمنع الشخص من قول الحق أو فعله؟

والجواب: أن هذا حياء متوهم وليس حياءً حقيقة، بل شيء آخر في الإنسان، فقد يكون خوفًا التبس عليه، أو مراعاة لأمرٍ لم يتبين له، وإلا فلو كان حياءً حقيقة لاستحى أولًا من الله أن يراه في ذلك الموضع.

فإن قيل: إن النبي ﷺ قال: «**يمنعني الحياء منكم**»، وسببه ما رواه الإمام أحمد بإسناد صحيح عن طفيل بن سخبرة أخي عائشة لأمها أنه رأى فيما يرى النائم كأنه مرّ برهط من اليهود فقال: من أنتم؟ قالوا: نحن اليهود، قال: إنكم أنتم القوم لولا أنكم تزعمون أن عزيرًا ابن الله، فقالت اليهود: وأنتم القوم لولا أنكم تقولون ما شاء الله وشاء محمد، ثم مرّ برهط من النصارى فقال: من أنتم؟ قالوا: نحن النصارى، فقال: إنكم أنتم القوم لولا أنكم تقولون المسيح ابن الله، قالوا: وإنكم أنتم القوم لولا أنكم تقولون ما شاء الله وما شاء محمد؛ فلما أصبح أخبر بها من أخبر ثم أتى النبي ﷺ فأخبره فقال: «**هل أخبرت بها أحدًا**» قال: نعم، فلما صلوا خطبهم فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «**إن طفيلًا رأى رؤيا فأخبر بها من أخبر منكم وإنكم كنتم تقولون كلمة كان يمنعني الحياء منكم أن أنهاكم عنها، قال: لا تقولوا ما شاء الله**

---

(١) رواه مسلم (٢٨٦٥).

(٢) أحكام أهل الذمة لابن القيم (٢/ ٩٥١).

وما شاء محمد». وقد رواه الطبراني في (الكبير) والحاكم في (المستدرك) والبيهقي في (دلائل النبوة) بنحوه. وفي رواية للطبراني: أن رسول الله ﷺ قال: «**فإذا قلتم فقولوا ما شاء الله وحده**»، وفي رواية الحاكم: «**فلا تقولوا ما شاء الله وما شاء محمد، ولكن قولوا ما شاء الله وحده لا شريك له**».

فهل نقول: إن النبي ﷺ استحي عن رد المنكر؟ كلا؛ لأن هذا لم يأته الأمر بالنهي عنه إلا في تلك الساعة، إنما كان يكرهه لكن لم يأته به نهي، مثل ما كان يحب أن يوجه إلى الكعبة، كما في قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾ [البقرة:١٤٤]، وكان يصلي إلى بيت المقدس وهو ينظر، وينتظر الوحي يأتيه أن يولى إلى الكعبة، ولم يفرض التولي إلى الكعبة دون أمر الله، مع أنه كان يحب هذا التولي، أو قد يكون أحيانًا يراعي شيئًا لمصلحة أعظم منها، كالرجل الذي بال في المسجد قال ﷺ: «**لا تزرموه**»، وليس حياء منه إنما رحمة به أن يرتد عن الإسلام، وقد جاء مقبلًا على الإسلام، إلى آخره، وهذه أشياء أخرى تكون خارجة، وفي هذا أجاب الشيخ سليمان بن عبد الله في (شرح التوحيد)، فقال عن هذا الحديث: وهذا الحياء منهم ليس على سبيل الحياء من الإنكار عليهم، بل كان ﷺ يكرهها ويستحيي أن يذكرها لأنه لم يُؤمر بإنكارها فلما جاء الأمر الإلهي بالرؤيا الصالحة أنكرها ولم يستحي في ذلك. اهـ[١]



(١) تيسير العزيز الحميد (ص:٥٤١).

الحديث الثامن والستون:

٦٨- قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، نا الأَعْمَشُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ حَبَّةَ العُرَنِيِّ، قَالَ: «كُنَّا مَعَ سَلْمَانَ وَقَدْ صَافَفْنَا العَدُوَّ فَقَالَ: هَؤُلَاءِ الْمُؤْمِنُونَ، وَهَؤُلَاءِ الْمُنَافِقُونَ، وَهَؤُلَاءِ الْمُشْرِكُونَ، فَيَنْصُرُ اللهُ الْمُنَافِقِينَ بِدَعْوَةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَيُؤَيِّدُ اللهُ الْمُؤْمِنِينَ بِقُوَّةِ الْمُنَافِقِينَ».

التخريج:

هذا الأثر صحيح ورواه في (مصنفه)[1].

المناسبة للكتاب:

مناسبة هذا الأثر للكتاب أن فيه بيان مذهب السلف في تقسيم أهل الإسلام إلى مؤمن وفاسق.



سلمان هو أبو عبد الله الفارسي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقول حبة العرني: «**كنا مع سلمان وكنا قد صففنا العدو**»، إلخ، يدل على أن سلمان هو أمير الغزو، وكانت هذه الغزوة في جهة الفرس.

وقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**هؤلاء المؤمنون**» أشار إلى أصحابه «**وهؤلاء المنافقون**»، قد يكون من الذين خرجوا معه ممن أسلموا، أو من الفرس الذين تظاهروا بالإسلام، أو جاءه خبر عنهم، من الاجتراء على الذنوب والكبائر، وهذا المقصود من إيراد هذا

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٤١٨) وقال الشيخ الألباني في تخريجه: إسناده جيد.

الأثر لبيان مذهب السلف في تقسيم أهل الإسلام إلى مؤمن وفاسق، لعلامات ظهرت منهم ولكن لا يستطيع أن يحكم عليهم بها بأن يقيم عليهم الحدود، فهؤلاء خرجوا معه في الجهاد، كما خرجوا مع النبي ﷺ في الجهاد فما ردهم، والقسم الثالث المشركون، وهم الأعداء من الكفار الذين يقاتلونهم.

قوله: «**فينصر الله المنافقين بدعوة المؤمنين**»؛ لأنهم معهم كما قال النبي ﷺ: «**إن دعوتهم تحيط من ورائهم**»، على المعنى الثاني له، وإن كان معناه أعم، أي دعواهم ونسبتهم، تحيط من ورائهم أي من وراء المسلمين، فكلهم مسلمون، وتحتمل أيضًا دعاءهم كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَهَل تُرْزَقُونَ وَتُنْصَرُونَ إِلا بِضُعَفَائِكُمْ**»[1]. يعني بدعائهم وإخلاصهم.

قوله: «**ويؤيد الله المؤمنين بقوة المنافقين**»، يدل عليه قول النبي ﷺ: «**إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر**»[2].

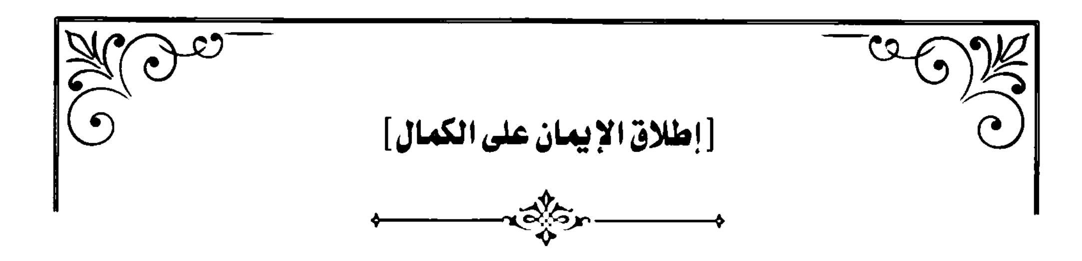
فإن قيل: كيف يخرج معنا المنافقون أو من لم يثبتوا على إيمانهم وكذا وكذا من فجرة المسلمين؟

قيل: هم مسلمون، ونستفيد من قوتهم وينصرنا الله بدعوة المؤمنين.

والمصنف أراد بيان أنه يقال عن أهل الإيمان: إنهم مؤمنون، وليس في ذلك محذور، وأن السلف يقولون عن المؤمنين: مؤمنون، ولا يشكّون فيهم، ويقولون عن المنافقين -الذين ظهر منهم النفاق-: منافقون لكن في الجملة وعلى العموم لا على الأعيان.

---

(١) أخرجه أحمد (١٤٩٣)، والطبراني في «المعجم الطبراني» (٢٢٤٩)، وسنده حسن.
(٢) رواه البخاري (٣٠٦٢).



[إطلاق الإيمان على الكمال]

الحديث التاسع والستون:

٦٩- قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي قُرَّةَ، قَالَ: قَالَ سَلمَانُ لِرَجُلٍ: لَوْ قُطِّعْتَ أَعْضَاءً مَا بَلَغْتَ الإِيمَانَ. أَوْ كَمَا قَالَ.

التخريج:

رواه المؤلف في (مصنفه) وغيره[1].

المناسبة للكتاب:

مناسبته لكتاب الإيمان أن فيه بيان أن العبد مهما حرص على كمال الإيمان لن يبلغه، لأن ذلك يستلزم استكمال كل شرائعه وشعبه، ففيه الرد على المرجئة.

الشَّرح

قوله: «**لَوْ قُطِّعْتَ أَعْضَاءً مَا بَلَغْتَ الإِيمَانَ**»، في رواية المؤلف في (المصنف)، «**لو قطعتْ أعصبي ما بلغتُ الإيمان**» فكأن المصنف أراد أنه لا يظن الإنسان أنه كمل بإيمانه، وبلغ كمال الإيمان الكامل، لأن قوله: «**لو قطعت أعضاء ما بلغت الإيمان**» أي كمال الإيمان لا يبلغه كل أحد على وجه التمام.

وقوله: «**قطعت**»، بفتح التاء كما في ضبط المخطوط والظاهر أنه قاله لذلك

---

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٤١٩).

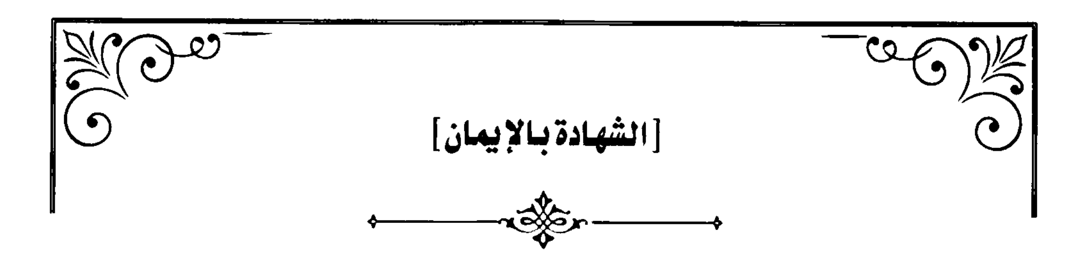
الرجل، فكأن الرجل جاء يسأل كيف يفعل ليبلغ كمال الإيمان، فقال له: «**لو قطعتَ أعضاء ما بلغت الإيمان**»، أي ولكن سدد وقارب، كما قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ خَيْرَ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، وَلَنْ يُحَافِظَ عَلَى الوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ**»[1]، فقد أراد النبي ﷺ أن يبين لهم المقاربة، والمراد المحافظة على الوضوء للصلاة بصفة عامة، وإسباغه، والنبي ﷺ قد يبين أشياء من كبرى علامات الإيمان، فلا يطمئن العبد لذلك فإنه لا يخفى ما ذكره البخاري[2] من قول ابن أبي مليكة: أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخشى النفاق على نفسه ما منهم أحد يقول إنه على إيمان جبريل وميكائيل، ويذكر عن الحسن ما خافه إلا مؤمن ولا أمنه إلا منافق وما يحذر من الإصرار على التقاتل والعصيان من غير توبة لقول الله تعالى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران:١٣٥]. اهـ روى ابن بطة عن أيوب، قال: سمعت الحسن، يقول: والله ما أصبح على وجه الأرض مؤمن، ولا أمسى على وجهها مؤمن، إلا وهو يخاف النفاق على نفسه، وما أمن النفاق إلا منافق[3].



(١) أخرجه أحمد (٢٢٣٧٨)، وابن ماجه (٢٧٧)، وصححه ابن حبان (٣/ ٣١١)، والألباني في تخريج مشكاة المصابيح (٢٩٢).

(٢) في كتاب الإيمان من صحيحه باب خوف المؤمن أن يحبط علمه وهو لا يشعر.

(٣) الإبانة الكبرى لابن بطة (١٠٥٧).



[الشهادة بالإيمان]

الحديث السبعون:

٧٠- حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَعْقِلٍ، عَنْ غَالِبٍ، عَنْ بَكْرٍ قَالَ: لَوْ سُئِلتُ عَنْ أَفْضَلِ أَهْلِ المَسْجِدِ فَقَالُوا: تَشْهَدُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ مُسْتَكْمِلُ الإِيمَانِ بَرِيءٌ مِنَ النِّفَاقِ؟ لَمْ أَشْهَدْ، وَلَوْ شَهِدْتُ لَشَهِدْتُ أَنَّهُ فِي الجَنَّةِ، وَلَوْ سُئِلتُ عَنْ شَرِّ، أَوْ أَخْبَثِ -الشَّكُّ مِنْ أَبِي العَلَاءِ- رَجُلٍ فَقَالُوا: تَشْهَدُ أَنَّهُ مُنَافِقٌ مُسْتَكْمِلُ النِّفَاقِ بَرِيءٌ مِنَ الإِيمَانِ؟ لَمْ أَشْهَدْ، وَلَوْ شَهِدْتُ لَشَهِدْتُ أَنَّهُ فِي النَّارِ.

التخريج:

إسناده حسن أو صحيح حماد بن معقل أبو سلمة قال أبو حاتم: صدوق وقال: أبو زرعة لا بأس به، وغالب هو ابن خطاف القطان، من رجال الشيخين، قال أحمد: ثقة ثقة وقال أبو حاتم: صدوق صالح، ووثقه ابن معين في رواية عنه، وبكر هذا هو بكر بن عبد الله المزني، البصري ثقة ثبت جليل من أئمة التابعين، مات سنة ست ومائة، روى عن أنس بن مالك وابن عباس وابن عمر وغيرهم، وكان ثقة ثبتا مأمونا حجة فقيهًا. والحديث أخرجه المؤلف أيضًا في (المصنف)[1].

المناسبة للكتاب:

مناسبته لكتاب الإيمان، أن فيه ما كان عليه السلف من عدم الشهادة على

---

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٣٢٩).

من ظاهره الإسلام باستكمال الإيمان، ولا على من ظاهر الفسق بالنفاق، ففيه الرد على المرجئة والوعيدية.

الشَّرْح

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «**لو سئلت عن أفضل أهل المسجد**»، أي عن رجل صالح عُرف بالفضل وشهد له أهل المسجد بالفضل والصلاح «**فقالوا: هل تشهد له أنه مؤمن مستكمل الإيمان بريء من النفاق؟**» يقول بكر: «**لم أشهد**»؛ لأن ذلك تزكية، والله يقول: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [النجم:٣٢]، وقلنا -فيما سبق-: إن الآية هذه على معنيين، أحدهما: فلا يزكي بعضكم بعضًا، بالمدح المظنون المبالغ به، والثاني: فلا تزكي أنت نفسك، كما في قوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات:١٤]، الآية، لأنهم زكوا أنفسهم، ومدحوها، وهذا على سبيل التزكية، ولذلك من عقائد أهل السنة والجماعة ولا نشهد لأحد بجنة ولا نار إلا من شهد له رسول الله ﷺ، فهذا مقصوده، بقوله: «**لا أشهد**» يعني لا أنفي عنه، وقال: «**ولو شهدت لشهدت أنه في الجنة**»، أي لو شهدت أنه مؤمن مستكمل الإيمان، لزم منه أن يشهد أنه في الجنة.

وفي هذا رد على طائفتي الخوارج والمرجئة، لأن الخوارج يشهدون على عصاة المسلمين بالكفر والنفاق وأنهم في النار مخلدون، والمرجئة يشهدون للمسلمين بكمال الإيمان ولو كانوا عصاة مقصرين الواجبات!.

وقضية الشهادة ذكرها العلماء في كتب العقائد، هل يشهد للمؤمن بالجنة؟

وللسلف في الشهادة بالجنة ثلاثة أقوال[١]:

أحدها: لا يُشهد لأحد إلا للأنبياء! وهذا ينقل عن محمد بن الحنفية، والأوزاعي.

والثاني: أنه يشهد بالجنة لكل مؤمن جاء فيه النص، وهذا قول كثير من العلماء وأهل الحديث، وهو الأصح، فجمهور السلف يقولون: لا يشهد جزمًا إلا لمن شهد له النبي ﷺ، وهذا هو المشهور، كالعشرة المبشرين بالجنة ونحوهم مما يدل الدليل عليه.

والثالث: أنه يشهد بالجنة لهؤلاء ولمن شهد له المؤمنون، ممن ظهر صلاحه واشتهر في الأمة فإنه يعمل بحقه بقول النبي ﷺ: «**أنتم شهداء الله في الأرض**»، كما في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: مروا بجنازة فأثنوا عليها خيرًا فقال النبي ﷺ: «**وجبت**»! ثم مروا بأخرى فأثنوا عليها شرًّا فقال: «**وجبت**»! فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ما وجبت؟ قال: «**هذا أثنيتم عليه خيرًا فوجبت له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شرًّا فوجبت له النار، أنتم شهداء الله في الأرض**»[٢]، وقال صلى الله عليه وسلم: «**توشكون أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار**»، قالوا: بم يا رسول الله؟ قال: «**بالثناء الحسن والثناء السيئ**»[٣]. فأخبر أن ذلك مما يعلم به أهل الجنة وأهل النار. قالوا: من شهد له أهل الخير، واشتهر في الأمة بالصلاح كالأئمة الأربعة، ومن عرف بالصلاح من السلف كسعيد بن المسيب ونحوهم في أمثلة كثيرة، فإن هؤلاء شهدت لهم الأمة

---

(١) انظر: شرح الطحاوية (ص، ٣٧٨- ت: الألباني).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٦٧)، ومسلم (٩٤٩).

(٣) أخرجه أحمد (٣/ ٤١٦، ٦/ ٤٦٦) وابن ماجه (٤٢٢١) قال البوصيري في (الزوائد): إسناده صحيح، رجاله ثقات. وقال الألباني: إسناده محتمل للتحسين.

بالصلاح والإيمان، قالوا: هذا ينطبق عليهم حديث «**أنتم شهداء الله في أرضه**»؛ لأنه قال: «**وجبت**»، وهذا القول هو رواية عن الإمام أحمد.

لكن المشهور عن السلف يقولون: نرجو للمحسن ونخشى على المسيء. كالحجاج مثلًا على القول الآخر يشهد له بالنار، لكن السلف يقولون: نرجو للمحسن ونخشى على المسيء، وهذا قول الجمهور، وهو أننا لا نقول عن أحد معين من أهل القبلة: إنه من أهل الجنة أو من أهل النار، إلا من أخبر الصادق ﷺ أنه من أهل الجنة كالعشرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ. وإن كنا نقول: إنه لا بد أن يدخل النار من أهل الكبائر من شاء الله إدخاله النار، ثم يخرج منها بشفاعة الشافعين، ولكنا نقف في الشخص المعين، فلا نشهد له بجنة ولا نار إلا عن علم؛ لأن الحقيقة باطنة، وما مات عليه لا نحيط به، لكن نرجو للمحسنين، ونخاف على المسيئين.

قال الحافظ ابن حجر في شرح الحديث: قوله: قال: «**هذا أثنيتم عليه خيرا، فوجبت له الجنة**»: فيه بيان أن المراد بقوله ﷺ: «**وجبت**»، أي الجنة لذي الخير، والنار لذي الشر، والمراد بالوجوب الثبوت إذ هو في صحة الوقوع كالشيء الواجب والأصل أنه لا يجب على الله شيء بل الثواب فضله والعقاب عدله لا يسأل عما يفعل، وفي رواية مسلم: «**من أثنيتم عليه خيرا وجبت له الجنة**»، ونحوه للإسماعيلي، وهو أبين في العموم. وفيه رد على من زعم أن ذلك خاص بالميتين المذكورين لغيب أطلع الله نبيه عليه، وإنما هو خبر عن حكم أعلمه الله به.

قوله: «**أنتم شهداء الله في الأرض**»، أي المخاطبون بذلك من الصحابة ومن كان على صفتهم من الإيمان، وحكى ابن التين أن ذلك مخصوص بالصحابة! لأنهم كانوا ينطقون بالحكمة بخلاف من بعدهم، قال: والصواب أن ذلك يختص

بالثقات والمتقين. انتهى [وفي رواية للبخاري] في الشهادات بلفظ: «**المؤمنون شهداء الله في الأرض**»، ولأبي داود من حديث أبي هريرة في نحو هذه القصة: «**إن بعضكم على بعض لشهيد**»، قال النووي: والظاهر أن الذي اثنوا عليه شرًّا كان من المنافقين! قلت: يرشد إلى ذلك ما رواه أحمد من حديث أبي قتادة بإسناد صحيح أنه ﷺ لم يصل على الذين اثنوا عليه شرًّا وصلى على الآخر. اهـ[١]

ثم قال بكر المزني: «**ولو سئلت عن شر أو أخبث- الشك من أبي العلاء- رجل**»، يعني من المعروفين بالفسق من المسلمين، ولم يقل: في المسجد، أو يقصد أشر رجل معهم في المسجد، وقوله: «**الشك من أبي العلاء**» هو راوي الكتاب عن ابن أبي شيبة واسمه محمد بن أحمد الوكيعي، شك هل قال: عن شر رجل أو قال: عن أخب رجل.

قوله: «**فقالوا: تشهد أنه منافق مستكمل النفاق بريء من الإيمان لم أشهد**»، أي عليه بذلك وهو من المصلين، وهذا من عقيدة أهل السنة كما حكاها أبو جعفر الطحاوي عنهم بقوله: ولا نشهد عليهم بكفر ولا بشرك ولا بنفاق، ما لم يظهر منهم شيء من ذلك، ونذر سرائرهم إلى الله تعالى. اهـ[٢]. لأنا قد أمرنا بالحكم بالظاهر، ونهينا عن الظن واتباع ما ليس لنا به علم، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾ [الحجرات:١١] الآية، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات:١٢]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦].

---

(١) فتح الباري، لابن حجر (٣/ ٢٢٩).
(٢) انظر: شرح الطحاوية (ص:٣٧٨- ت: الألباني).

أما بالنسبة لرجل عرف بجميع الفجور وترك الصلاة والفرائض، ونقول: لا نشهد أنه منافق! فهذا بعيد إلا إن كان المزني يقصد لا نشهد أنه منافق مستكمل النفاق فهذا وارد؛ لأن النبي ﷺ أخبرنا عن أشياء من صفات المنافق فقال: «**إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا اؤتمن خان**». فهذه صفات المنافق، والنبي ﷺ لم ينكر على عمر لما قال لرجل ظهرت منه علامات يظن به بسببها النفاق قال: هذا منافق، ولم يقل له النبي ﷺ: لا تقل ذلك، ولا تتهمه، أو لا تتجرأ؛ لأن من ظهر منه ما يتهم به فذنبه على نفسه؛ لأن النبي ﷺ يقول: «**فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ، وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الحَرَامِ**»[1]. فلا يأتي موارد التهم ولا يريد أن يشهد عليه.

وقوله ﷺ: «**أنتم شهداء الله في الأرض**»، يرشد إلى أنه رخص لهم أن يشهدوا، فمن كثرت منه هذه الأحوال واتهم فلا بأس.

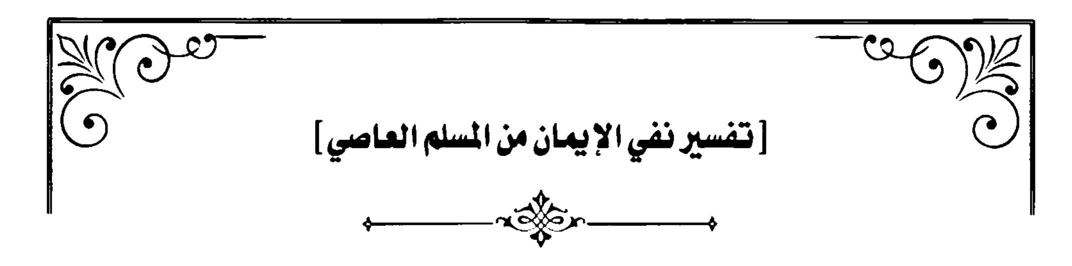
ولذا لما قالوا عن مالك ابن الدخشم: إنه منافق، ووجهه للمنافقين قال ﷺ: «**أليس يقول لا إله إلا الله؟**»، فدل على أن النبي ﷺ دافع عنه لما يعرف منه، لكن قال لهم كيف تتهمونه بلا بينات وهو على الأصل، ودافع عن الرجل وأقرهم على ما ظنوا به لظاهر هذه الأشياء.

فهنا أراد المزني أنه لا يشهد أنه مستكمل النفاق، بريء من الإيمان، كحال الخوارج الذين يشهدون على عصاة المسلمين بالكفر والنفاق، لذا قال: «**ولو شهدتُ لشهدتُ أنه في النار**»؛ لأن هذا لازمه والله أعلم.



---

(١) أخرجه مسلم (١٥٩٩).



[تفسير نفي الإيمان من المسلم العاصي]

الحديث الحادي والسبعون:

٧١- قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، نا فُضَيْلُ بْنُ غَزْوَانَ، نا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي صَفِيَّةَ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبَّاسٍ لِغِلْمَانِهِ يَدْعُو غُلَامًا غُلَامًا يَقُولُ: «أَلَا أُزَوِّجُكَ؟ مَا مِنْ عَبْدٍ يَزْنِي إِلَّا نَزَعَ اللهُ مِنْهُ نُورَ الإِيمَانِ».

التخريج:

هذا الأثر صحيح عن ابن عباس وعلقه البخاري في صحيحه، وله متابعة حسنة رواها المؤلف أيضًا فيما يأتي بسند حسن، ورواه أيضًا في (مصنفه) ورواه غيره[1].

---

(١) أخرجه في المصنف (٦/ ١٦٠/ ٣٠٣٢٩)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٧٥٥)، والآجري في الشريعة (١١٥)، وعثمان بن أبي صفية تابعي معروف، ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٦/ ٢٢٩)، وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/ ١٥٤): عثمان بن أبي صفية كوفي روى عن ابن عباس، مرسل روى عنه صالح بن حي وفضيل بن عزوان سمعت أبي يقول ذلك. اهـ وكذا في المراسيل له (ص:١٣٨)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب (٧/ ١٢٣): عثمان بن أبي صفية الأنصاري روى عن علي وابن عباس روى عنه صالح بن حي وفضيل بن غزوان قال البخاري: حديثه في الكوفيين وذكره ابن أبي حاتم ونحوه في الثقات وذكر في الرواة عنه صالح بن جبير ووقع ذكره في سند حديث موقوف لابن عباس ذكره البخاري تعليقا في أول الحدود فقال: وقال ابن عباس: ينزع منه نور الإيمان في الزنى. وقال في (التاريخ): روى فضيل بن غزوان عن عثمان بن أبي صفية الأنصاري قال: كان ابن عباس يدعو بغلمانه غلامًا غلامًا يقول: إلا أزوجك، ما من عبد يزني إلا نزع منه نور الإيمان. وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعًا وفي سنده لين. اهـ

الحديث الثاني والسبعون:

٧٢- قال: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ».

التخريج:

حديث عائشة صحيح رواه الشيخان في صحيحيهما بأتم من رواية المصنف هنا أن النبي ﷺ قال: «لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً، يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ، وَهُوَ مُؤْمِنٌ»، متفق عليه[1].

المناسبة للكتاب:

مناسبة الحديث لكتاب الإيمان أن فيه ردًا على الخوارج والمرجئة في خطأ فهمه للإيمان وللنصوص الواردة فيه، ففيه أن الذنوب تنقص الإيمان، وأن للإيمان نورًا في القلب، وهذا رد على المرجئة، وفيه أن تفسير النفي في الحديث بارتفاع نور الإيمان في القلب.

= وله متابعة حسنة رواها المؤلف فيما يأتي (٩٤) أيضًا من وجه آخر حسن عن مجاهد عن ابن عباس بمثله، ولذلك قال الألباني: لم أعرف عثمان بن أبي صفية هذا! لكنه لم يتفرد فقد رواه المصنف فيما يأتي (٩٤) بسند حسن. اهـ

(١) أخرجه البخاري (٦٧٧٢)، ومسلم (٥٧) وأخرجه المؤلف في المصنف (٣٠٣٣١).

الشَّرح

حديث ابن عباس -كغيره من الآثار عن السلف- فيه تفسير معنى رفع الإيمان بالمعاصي، الوارد في الحديث المرفوع، فعبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دعا غلمانه، أي المماليك الذين عنده من عبيده، دعاهم غلامًا غلامًا يا فلان ويا فلان، ثم يقول له: ألا أزوجك، إلخ، والشاهد من هذا أنه قال: «**ما من عبد يزني إلا نزع الله منه نور الإيمان**»، ففي هذا تفسير للحديث الذي يليه عن عائشة، فسره بأنه لا يفعل ذلك وهو مؤمن الحال؛ لأن الواو هنا واو الحال؛ أي لا يزني حال كونه مؤمنا، فالجملة من المبتدأ والخبر بعدها جملة حالية، فحديث ابن عباس فسر قوله: «**لا يزني حين يزني وهو مؤمن**» بأنه يرفع منه نور الإيمان، وبهاؤه دون أصله، وليس المعنى أنه يكفر. وصح عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «الإيمان نزه فمن زنى فارقه الإيمان، فإن لام نفسه وراجع راجعه الإيمان»، وعن عطاء، قال: سمعت أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن» قال عطاء: يتنحى عنه الإيمان، وقال الحسن: «يجانبه الإيمان ما دام كذلك فإن راجع راجعه الإيمان»، وعن الفضيل بن يسار، قال: قال محمد بن علي: هذا الإسلام ودور دائرة في وسطها دائرة أخرى، وهذا الإيمان التي في وسطها مقصور في الإسلام، قال: فقول الرسول ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن**» يخرج من الإيمان إلى الإسلام ولا يخرج من الإسلام، فإذا تاب تاب الله عليه قال: رجع إلى الإيمان. روى هذه الآثار عبد الله بن أحمد في السنة وغيره[1]. قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن

---

(١) انظر: السنة، لعبد الله بن أحمد (١/ ٣٥١).

آل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: فإن كان الذي يحبه العبد المؤمن وتميل إليه نفسه ويعمل به تابعا لما جاء به الرسول ﷺ لا يخرج عنه إلى ما يخالفه، فهذه صفة أهل الإيمان المطلق الذي يوجب لصاحبه الجنة والنجاة من النار، وإن كان بخلاف ذلك أو في بعض أحواله أو أكثرها انتفى عنه من الإيمان كماله الواجب فيطلق عليه مؤمن بقيد، لنقص إيمانه بالمعصية كما في حديث أبي هريرة: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن**»[٢] فيكون مسلما ومعه مطلق الإيمان الذي لا يصح إسلامه إلا به، وهذا التوحيد الذي لا يشوبه شرك ولا كفر، وهذا هو الذي يذهب إليه أهل السنة والجماعة خلافا للخوارج والمعتزلة، فإن الخوارج يكفرون بالذنوب، والمعتزلة لا يطلقون عليه الإيمان، ويقولون بتخليده في النار وكلا الطائفتين ابتدع في الدين وترك ما دل عليه الكتاب والسنة. وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨] فقيد مغفرة ما دون الشرك بالمشيئة، وتواترت الأحاديث بما يحقق ما ذهب إليه أهل السنة، فقد أخرج البخاري وغيره عن أنس عن النبي ﷺ قال: «**يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن برة من خير، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير**»[٣]. اهـ

والكلام هنا في اقتراف المعاصي دون استحلال المجمع على تحريمه، أما إذا استحلها فهو كفر أكبر، يذهب منه الإيمان بالكلية، أما إذا كان فعل للمعاصي

---

(١) قرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين (ص:١٩٦).

(٢) رواه البخاري (٢٤٧٥، ٥٥٧٨، ٦٧٧٢)، ومسلم (٥٧).

(٣) رواه البخاري (٤٤، ٤٤٧٦، ٦٥٦٥، ٧٤١٠، ٧٤٤٠، ٧٥٠٩، ٧٥١٠، ٧٥١٦)، ومسلم (١٩٣)، وأحمد في المسند (٣/ ١١٦ و٢٤٤).

بلا استحلال بغفلة أو شهوة مع معرفة واعتقاد حرمتها فذلك هو الذي فيه رفع نور الإيمان وكمال الإيمان الواجب، خلافًا للمرجئة الذين فسروه برفع الكمال المستحب، بل الصواب لا يزني ومعه الإيمان الواجب؛ لأن الإيمان الواجب يحجب ويردع عن الفاحشة، فإذا ضعف الإيمان وقع الإنسان؛ لأن القلب يمرض، فيرفع منه نور الإيمان، والإيمان قد سماه الله عَزَّوَجَلَّ في كتابه نورا: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ۚ كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام:١٢٢].

فالإيمان نور يقذفه الله في قلب العبد، نسأل الله أن يرزقنا هذا النور. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب (الإيمان)[1]: ومعلوم أن من حافظ على الصلوات بخشوعها الباطن وأعمالها الظاهرة وكان يخشى الله الخشية التي أمره بها، فإنه يأتي بالواجبات، ولا يأتي كبيرة، ومن أتى الكبائر -مثل الزنى أو السرقة أو شرب الخمر، وغير ذلك- فلا بد أن يذهب ما في قلبه من تلك الخشية والخشوع والنور، وإن بقي أصل التصديق في قلبه، وهذا من الإيمان الذي ينزع منه عند فعل الكبيرة كما قال النبي ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن**»، فإن المتقين كما وصفهم الله بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُوا۟ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ﴾ [الأعراف:٢٠١]، فإذا طاف بقلوبهم طائف من الشيطان تذكروا فيبصرون. قال سعيد بن جبير: هو الرجل يغضب الغضبة فيذكر الله فيكظم الغيظ. وقال ليث عن مجاهد: هو الرجل يهم بالذنب فيذكر الله فيدعه. والشهوة والغضب مبدأ السيئات فإذا أبصر رجع ثم قال: ﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ

(١) الإيمان، لابن تيمية (ص:٣٠).

فِي ٱلْغَيِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴾، أي: وإخوان الشياطين تمدهم الشياطين في الغي ثم لا يقصرون، قال ابن عباس: لا الإنس تقصر عن السيئات، ولا الشياطين تمسك عنهم، فإذا لم يبصر بقي قلبه في غي والشيطان يمده في غيه، وإن كان التصديق في قلبه لم يكذب، فذلك النور والإبصار، وتلك الخشية والخوف يخرج من قلبه، وهذا كما أن الإنسان يغمض عينيه فلا يرى شيئا وإن لم يكن أعمى، فكذلك القلب بما يغشاه من رين الذنوب لا يبصر الحق، وإن لم يكن أعمى كعمى الكافر، وهكذا جاء في الآثار، قال أحمد بن حنبل في كتاب (الإيمان): حدثنا يحيى عن أشعث عن الحسن عن النبي ﷺ قال: «**ينزع منه الإيمان، فإن تاب أعيد إليه**»، وقال: حدثنا يحيى عن عوف قال: قال الحسن: يجانبه الإيمان ما دام كذلك فإن راجع راجعه الإيمان، وقال أحمد: حدثنا معاوية عن أبي إسحاق عن الأوزاعي قال: وقد قلت للزهري حين ذكر هذا الحديث -«**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»-: فإنهم يقولون: فإن لم يكن مؤمنًا فما هو؟ قال: فأنكر ذلك، وكره مسألتي عنه! وقال أحمد: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال لغلمانه: من أراد منكم الباءة زوجناه لا يزني منكم زان إلا نزع الله منه نور الإيمان، فإن شاء أن يرده رده وإن شاء أن يمنعه منعه. وقال أبو داود السجستاني: حدثنا عبد الوهاب بن نجدة حدثنا بقية بن الوليد حدثنا صفوان بن عمرو عن عبد الله بن ربيعة الحضرمي أنه أخبره عن أبي هريرة أنه كان يقول: إنما الإيمان كثوب أحدكم يلبسه مرة ويقلعه أخرى، وكذلك رواه بإسناده عن عمر وروي عن الحسن عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرسلًا. وفي حديث عن أبي هريرة مرفوع إلى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إذا زنى الزاني خرج منه الإيمان فكان**

كالظلة فإذا انقطع رجع إليه الإيمان»[1]. اهـ

قال ابن رجب في (شرح الأربعين): وقد اختلف العلماءُ في مرتكب الكبائر: هل يُسمَّى مؤمنًا ناقصَ الإيمان، أم لا يُسمى مؤمنًا؟ وإنَّما يُقالُ: هو مسلم، وليس بمؤمنٍ على قولين، وهما روايتان عن الإمام أحمد، فأمَّا من ارتكبَ الصَّغائرَ، فلا يزول عنه اسم الإيمان بالكلية، بل هو مؤمنٌ ناقصُ الإيمان، ينقص من إيمانه بحسب ما ارتكبَ من ذلك. والقولُ بأنَّ مرتكب الكبائر يقال له: مؤمنٌ ناقصُ الإيمانِ مرويٌّ عن جابرِ بنِ عبد الله، وهو قولُ ابنِ المبارك وإسحاق وأبي عُبيد وغيرهم، والقول بأنَّه مسلمٌ، ليس بمؤمنٍ مرويٌّ عن أبي جعفر محمد بن علي، وذكر بعضُهم أنَّه المختارُ عندَ أهلِ السُّنَّةِ، وقال ابنُ عباس: الزاني يُنزَعُ منه نورُ الإيمان، وقال أبو هريرة: يُنْزَعُ منه الإيمانُ، فيكون فوقَه كالظُّلَّةِ، فإذا تابَ عاد إليه. وقال عبدُ الله بن رواحة وأبو الدرداء: الإيمانُ كالقميصِ، يَلبَسُه الإنسانُ تارةً، ويخلعه أخرى، وكذا قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره، والمعنى: أنَّه إذا كمَّل خصالَ الإيمان لبسه، فإذا نقصَ منها شيئًا نزعه، وكلُّ هذا إشارةٌ إلى الإيمان الكامل التَّام الذي لا يَنْقُصُ من واجباته شيء. اهـ[2]

ومن أقوى ما يحمل على صرفه عن ظاهره إيجاب الحد في الزنى على أنحاء مختلفة في حق الحر المحصن والحر البكر وفي حق العبد، فلو كان المراد بنفي الإيمان

---

(١) رواه أبو داود (٤٦٩٠)، والحاكم في المستدرك (٥٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥٣٦٤)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٩٧٦) وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط الشيخين فقد احتجا برواته وله شاهد على شرط مسلم. اهـ ووافقه الذهبي وابن حجر في فتح الباري (٧/ ١٠٢) والألباني.

(٢) جامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي (٢/ ١٥) ط. الفحل.

ثبوت الكفر لاستووا في العقوبة؛ لأن المكلفين فيما يتعلق بالإيمان والكفر سواء، فلما كان الواجب فيه من العقوبة مختلفًا دل على أن مرتكب ذلك ليس بكافر حقيقة، قال الحافظ أبو عيسى الترمذي في التعليق على حديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولكن التوبة معروضة**» قال: وفي الباب عن ابن عباس وعائشة وعبد الله بن أبي أوفى، وحديث أبي هريرة حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وقد روي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**إذا زنى العبد خرج منه الإيمان فكان فوق رأسه كالظلة، فإذا خرج من ذاك العمل عاد إليه الإيمان**»، وقد روي عن أبي جعفر محمد بن علي أنه قال في هذا خرج من الإيمان إلى الإسلام وقد روي من غير وجه عن النبي ﷺ أنه قال في الزنى والسرقة: «**من أصاب من ذلك شيئا فأقيم عليه الحد فهو كفارة ذنبه، ومن أصاب من ذلك شيئا فستر الله عليه فهو إلى الله إن شاء عذبه يوم القيامة وإن شاء غفر له**»، روى ذلك علي بن أبي طالب وعبادة بن الصامت وخزيمة بن ثابت عن النبي ﷺ، حدثنا أبو عبيدة بن أبي السفر واسمه أحمد بن عبد الله الهمداني الكوفي قال حدثنا حجاج بن محمد عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق الهمداني عن أبي جحيفة عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «**من أصاب حدًا فعجل عقوبته في الدنيا فالله أعدل من أن يثني على عبده العقوبة في الآخرة، ومن أصاب حدًا فستره الله عليه وعفا عنه فالله أكرم من أن يعود إلى شيء قد عفا عنه**»، قال أبو عيسى: وهذا حديث حسن غريب صحيح وهذا قول أهل العلم، لا نعلم أحدًا كفر أحدًا بالزنى أو السرقة وشرب الخمر. اهـ[1]

---

(١) جامع الترمذي (٥/ ١٦).

وذكر ابن حجر عن النووي قوله: اختلف العلماء في معنى هذا الحديث، والصحيح الذي قاله المحققون: أن معناه لا يفعل هذه المعاصي وهو كامل الإيمان، وهذا من الألفاظ التي تطلق على نفي الشيء والمراد نفي كماله، كما يقال: لا علم إلا ما نفع ولا مال إلا ما يغل ولا عيش إلا عيش الآخرة، وإنما تأولناه لحديث أبي ذر: «**من قال لا إله إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق**»، وحديث عبادة الصحيح المشهور: أنهم بايعوا رسول الله ﷺ على أن لا يسرقوا ولا يزنوا الحديث، وفي آخره: «**ومن فعل شيئًا من ذلك فعوقب به في الدنيا فهو كفارة، ومن لم يعاقب فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه**»، فهذا مع قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨]، مع إجماع أهل السنة على أن مرتكب الكبائر لا يكفر إلا بالشرك، يضطرنا إلى تأويل الحديث ونظائره، وهو تأويلٌ ظاهرٌ سائغٌ في اللغة، مستعمل فيها كثيرًا، قال: وتأوله بعض العلماء على من فعله مستحلًا مع علم بتحريمه، وقال الحسن البصري ومحمد بن جرير الطبري معناه: ينزع عنه اسم المدح الذي سمى الله به أولياءه، فلا يقال في حقه: مؤمن، ويستحق اسم الذم، فيقال: سارق وزانٍ وفاجر وفاسق. وعن ابن عباس: ينزع منه نور الإيمان، وفيه حديث مرفوع، وعن المهلب: تنزع منه بصيرته في طاعة الله، وعن الزهري: إنه من المشكل الذي نؤمن به ويمر كما جاء ولا نتعرض لتأويله، قال: وهذه الأقوال محتملة، والصحيح ما قدمته. قال: وقيل في معناه غير ما ذكرته مما ليس بظاهر، بل بعضها غلط فتركتها. انتهى ملخصًا، وقد ورد في تأويله بالمستحل حديث مرفوع عن علي عند الطبراني في (الصغير)، لكن في سنده راوٍ كذبوه.

ومن الأقوال في معنى الحديث ما أخرجه الطبري من طريق محمد بن زيد بن واقد بن عبد الله بن عمر: أنه خبر بمعنى النهي، والمعنى لا يزنينّ مؤمن ولا يسرقنّ

مؤمن، وقال الخطابي: كان بعضهم يرويه «**ولا يشربِ**» بكسر الباء على معنى النهي، والمعنى: المؤمن لا ينبغي له أن يفعل ذلك، وردَّ بعضهم هذا القول، بأنه لا يبقى للتقييد بالظرف فائدة، فإن الزنى منهي عنه في جميع الملل وليس مختصًا بالمؤمنين! قلت: وفي هذا الرد نظرٌ واضح لمن تأمله.

وقيل: إنه يكون بذلك منافقًا نفاق معصية لا نفاق كفر، حكاه ابن بطال عن الأوزاعي.

وقيل: إنه يسلب الإيمان حال تلبسه بالكبيرة، فإذا فارقها عاد إليه، قال ابن حجر: وهو ظاهر ما أسنده البخاري عن ابن عباس -في باب إثم الزنى من كتاب المحاربين-: عن عكرمة عنه بنحو حديث الباب، قال عكرمة: قلت لابن عباس: كيف ينزع منه الإيمان؟ قال: هكذا وشبك بين أصابعه، ثم أخرجها، فإذا تاب عاد إليه هكذا، وشبك بين أصابعه، وجاء مثل هذا مرفوعًا أخرجه أبو داود والحاكم بسند صحيح من طريق سعيد المقبري أنه سمع أبا هريرة رفعه: «**إذا زنى الرجل خرج منه الإيمان فكان عليه كالظلة فإذا أقلع رجع إليه الإيمان**»، وأخرج الحاكم من طريق ابن حجيرة أنه سمع أبا هريرة يقول: من زنى أو شرب الخمر نزع الله منه الإيمان كما يخلع الإنسان القميص من رأسه، وأخرج الطبراني بسند جيد من رواية رجل من الصحابة لم يُسَمَّ، رفعَه: «**من زنى خرج منه الإيمان فإن تاب تاب الله عليه**»، وأخرج الطبري من طريق عبد الله بن رواحة: «**مثل الإيمان مثل قميص بينما أنت مدبر عنه إذ لبسته وبينما أنت قد لبسته إذ نزعته**»، قلت: بل هذا يعود إلى تفسير أبي جعفر محمد بن علي أنه قال في هذا خرج من الإيمان إلى الإسلام، لا إلى السلب كليًا. وقال ابن بطال تبعا للطبري: الصواب عندنا قول من قال يزول عنه اسم الإيمان الذي هو بمعنى المدح إلى الاسم الذي بمعنى الذم، فيقال له: فاسق

مثلًا، ولا خلاف أنه يسمى بذلك ما لم تظهر منه التوبة، فالزائل عنه حينئذ اسم الإيمان بالإطلاق، والثابت له اسم الإيمان بالتقييد، فيقال هو مصدق بالله ورسوله لفظًا واعتقادًا لا عملًا، ومن ذلك الكف عن المحرمات. قال ابن حجر: وأظن ابن بطال تلقى ذلك من ابن حزم فإنه قال: المعتمد عليه عند أهل السنة: أن الإيمان اعتقاد بالقلب ونطق باللسان وعمل بالجوارح، وهو يشمل عمل الطاعة والكف عن المعصية، فالمرتكب لبعض ما ذكر لم يختل اعتقاده ولا نطقه بل اختلت طاعته فقط فليس بمؤمن بمعنى أنه ليس بمطيع، فمعنى نفي الإيمان محمول على الإنذار بزواله ممن اعتاد ذلك؛ لأنه يخشى عليه أن يفضي به إلى الكفر، وهو كقوله: **«ومن يرتع حول الحمى»** الحديث، أشار إليه الخطابي، وقد أشار المازري إلى أن القول المصحح هنا مبني على قول من يرى أن الطاعات تسمى إيمانا والعجب من النووي كيف جزم بأن في التأويل المنقول عن ابن عباس حديثًا مرفوعا ثم صحح غيرَه! فلعله لم يطلع على صحته، وقد قدمتُ أنه يمكن رده إلى القول الذي صححه. قال الطيبي: يحتمل أن يكون الذي نقص من إيمان المذكور الحياء، وهو المعبر عنه في الحديث الآخر بالنور، وقد مضى أن الحياء من الإيمان، فيكون التقدير: لا يزني حين يزني وهو يستحي من الله، لأنه لو استحى منه، وهو يعرف أنه مشاهد حاله لم يرتكب ذلك، وإلى ذلك تصح إشارة ابن عباس تشبيك أصابعه ثم إخراجها منها ثم إعادتها إليها، ويعضده حديث: **«من استحى من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعى والبطن وما حوى»**. انتهى.

وحاصل ما اجتمع لنا من الأقوال في معنى هذا الحديث ثلاثة عشر قولًا خارجًا عن قول الخوارج وعن قول المعتزلة، وقد أشرت إلى أن بعض الأقوال المنسوبة لأهل السنة يمكن رد بعضها إلى بعض، قال المازري: هذه التأويلات تدفع

قول الخوارج ومن وافقهم من الرافضة: أن مرتكب الكبيرة كافر مخلد في النار إذا مات من غير توبة، وكذا قول المعتزلة: إنه فاسق مخلد في النار، فإن الطوائف المذكورين تعلقوا بهذا الحديث وشبهه، وإذا احتمل ما قلناه اندفعت حجتهم.

قال القاضي عياض: أشار بعض العلماء إلى أن في هذا الحديث تنبيهًا على جميع أنواع المعاصي والتحذير منها، فنبه بالزنى على جميع الشهوات، وبالسرقة على الرغبة في الدنيا، والحرص على الحرام، وبالخمر على جميع ما يصد عن الله تعالى ويوجب الغفلة عن حقوقه، وبالانتهاب الموصوف على الاستخفاف بعباد الله وترك توقيرهم والحياء منهم، وعلى جمع الدنيا من غير وجهها. وقال القرطبي بعد أن ذكره ملخصًا: وهذا لا يتمشى إلا مع المسامحة، والأَولى أن يقال: إن الحديث يتضمن التحرز من ثلاثة أمور، هي من أعظم أصول المفاسد، وأضدادها من أصول المصالح، وهي استباحة الفروج المحرمة، وما يؤدى إلى اختلال العقل، وخص الخمر بالذكر لكونها أغلب الوجوه في ذلك، والسرقة بالذكر لكونها أغلب الوجوه التي يؤخذ بها مال الغير بغير حق.

ثم قال ابن حجر: وأشار بذلك إلى أن عموم ما ذكره الأول يشمل الكبائر والصغائر وليست الصغائر مرادة هنا؛ لأنها تُكفَّر باجتناب الكبائر، فلا يقع الوعيد عليها بمثل التشديد الذي في هذا الحديث.

وفي الحديث من الفوائد:

- أن من زنى دخل في هذا الوعيد سواء كان بكرًا أو محصنًا، وسواء كان المزْنيّ بها أجنبية أو محرمًا، ولا شك أنه في حق المحْرمِ أفحشُ ومن المتزوج أعظم، ولا يدخل فيه ما يطلَق عليه اسم الزنى من اللمس المحرم! وكذا التقبيل والنظر!

لأنها وإن سميت في عرف الشرع زنى، فلا تدخل في ذلك؛ لأنها من الصغائر.

▪ وفيه: أن من سرق قليلًا أو كثيرًا، وكذا من انتهب أنه يدخل في الوعيد، وفيه نظرٌ، فقد شرط بعض العلماء، وهو لبعض الشافعية أيضًا، في كون الغصب كبيرة أن يكون المغصوب نصابًا وكذا في السرقة! وإن كان بعضهم أطلق فيها، فهو محمول على ما اشتهر أن وجوب القطع فيها متوقف على وجود النصاب، وإن كان سرقة ما دون النصاب حرامًا.

▪ وفي الحديث: تعظيم شأن أخذ حق الغير بغير حق لأنه ﷺ أقسم عليه، ولا يقسم إلا على إرادة تأكيد المقسم عليه.

▪ وفيه: أن من شرب الخمر دخل في الوعيد المذكور سواء كان المشروب كثيرًا أم قليلًا؛ لأن شرب القليل من الخمر معدود من الكبائر، وإن كان ما يترتب على الشرب من المحذور من اختلال العقل أفحش من شرب مالا يتغير معه العقل. وعلى القول الذي رجحه النووي لا إشكال في شيء من ذلك لأن لنقص الكمال مراتب بعضها أقوى من بعض. اهـ[1]

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية[2]: وحقيقته أن من لم يكن من المؤمنين حقًا، يقال فيه: إنه مسلم، ومعه إيمان يمنعه الخلود في النار، وهذا متفق عليه بين أهل السنة، لكن هل يطلق عليه اسم الإيمان؟ هذا هو الذي تنازعوا فيه. فقيل: يقال: مسلم، ولا يقال: مؤمن. وقيل: بل يقال: مؤمن. والتحقيق أن يقال: إنه مؤمن ناقص الإيمان، مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، ولا يعطي اسم الإيمان المطلق، فإن

---

(١) فتح الباري لابن حجر (١٢/ ٦١-٦٣).

(٢) الإيمان، لابن تيمية (ص:١٩٠).

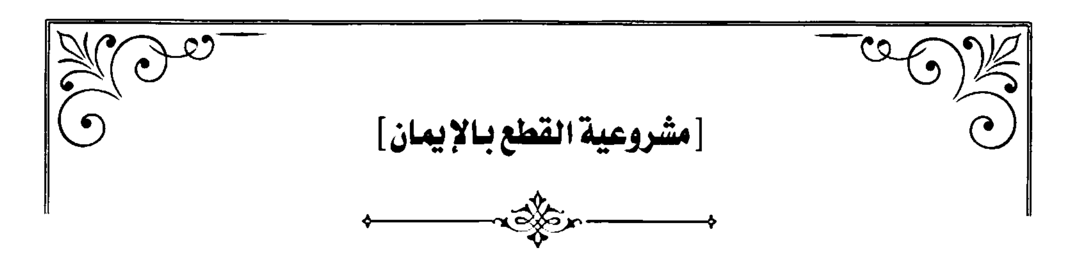
الكتاب والسنة نفيا عنه الاسم المطلق، واسم الإيمان يتناوله فيما أمر الله به ورسوله؛ لأن ذلك إيجاب عليه وتحريم عليه، وهو لازم له كما يلزمه غيره، وإنما الكلام في اسم المدح المطلق، وعلى هذا فالخطاب بالإيمان يدخل فيه ثلاث طوائف: يدخل فيه المؤمن حقًا. ويدخل فيه المنافق في أحكامه الظاهرة، وإن كانوا في الآخرة في الدرك الأسفل من النار، وهو في الباطن ينفي عنه الإسلام والإيمان، وفي الظاهر يثبت له الإسلام والإيمان الظاهر. ويدخل فيه الذين أسلموا وإن لم تدخل حقيقة الإيمان في قلوبهم، لكن معهم جزء من الإيمان والإسلام يثابون عليه. ثم قد يكونون مفرطين فيما فرض عليهم، وليس معهم من الكبائر ما يعاقبون عليه كأهل الكبائر، لكن يعاقبون على ترك المفروضات، وهؤلاء كالأعراب المذكورين في الآية وغيرهم، فإنهم قالوا: آمنا، من غير قيام منهم بما أمروا به باطنًا وظاهرًا، فلا دخلت حقيقة الإيمان في قلوبهم، ولا جاهدوا في سبيل الله، وقد كان دعاهم النبي ﷺ إلى الجهاد وقد يكونون من أهل الكبائر المعرضين للوعيد، كالذين يصلون ويزكون ويجاهدون، ويأتون الكبائر، وهؤلاء لا يخرجون من الإسلام، بل هم مسلمون ولكن بينهم نزاع لفظي: هل يقال: إنهم مؤمنون، وأما الخوارج والمعتزلة، فيخرجونهم من اسم الإيمان والإسلام؛ فإن الإيمان والإسلام عندهم واحد، فإذا خرجوا عندهم من الإيمان خرجوا من الإسلام، لكن الخوارج تقول: هم كفار، والمعتزلة تقول: لا مسلمون ولا كفار، ينزلونهم منزلة بين المنزلتين، والدليل على أن الإسلام المذكور في الآية هو إسلام يثابون عليه وأنهم ليسوا منافقين، أنه قال: ﴿۞ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾ ثم قال: ﴿وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔا﴾ [الحجرات:١٤]، فدل على أنهم إذا أطاعوا الله ورسوله مع هذا

الإسلام، آجرهم الله على الطاعة، والمنافق عمله حابط في الآخرة. وأيضًا، فإنه وصفهم بخلاف صفات المنافقين، فإن المنافقين وصفهم بكفر في قلوبهم، وأنهم يبطنون خلاف ما يظهرون، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٩﴾ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة:٨-١٠] الآيات، وقال: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون:١]، فالمنافقون يصفهم في القرآن بالكذب، وأنهم يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم، وبأن في قلوبهم من الكفر ما يعاقبون عليه، وهؤلاء لم يصفهم بشيء من ذلك، لكن لما ادعوا الإيمان قال للرسول: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ [الحجرات:١٤]. ونفيُ الإيمان المطلق لا يستلزم أن يكونوا منافقين، كما في قوله: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ ۖ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۖ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال:١] ثم قال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال:٢-٤]، ومعلوم أنه ليس من لم يكن كذلك، يكون منافقًا من أهل الدرك الأسفل من النار، بل لا يكون قد أتى بالإيمان الواجب، فنفي عنه كما ينفى سائر الأسماء عمن ترك بعض ما يجب عليه، فكذلك الأعراب لم يأتوا بالإيمان الواجب، فنفى عنهم لذلك وإن كانوا مسلمين، معهم من الإيمان ما يثابون عليه...

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: وذكر الشالنجي أنه سأل أحمد بن حنبل عن المُصِرِّ على الكبائر يطلبها بجهده، أي: يطلب الذنب بجهده، إلا أنه لم يترك الصلاة والزكاة والصوم؛ هل يكون مصرًا من كانت هذه حاله؟ قال: هو مصرٌّ، مثل قوله: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»، يخرج من الإيمان، ويقع في الإسلام، ومن نحو قوله: «**ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن**»، ومن نحو قول ابن عباس في قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤]، فقلت له: ما هذا الكفر؟ قال: كفر لا ينقل عن الملة، مثل الإيمان بعضه دون بعض، فكذلك الكفر حتى يجيء من ذلك أمر لا يختلف فيه. وقال ابن أبي شيبة: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**» لا يكون مستكمل الإيمان، يكون ناقصًا من إيمانه. قال الشالنجي: وسألت أحمد عن الإيمان والإسلام، فقال: الإيمان قول وعمل، والإسلام إقرار، قال: وبه قال أبو خيثمة. وقال ابن أبي شيبة: لا يكون إسلام إلا بإيمان، ولا إيمان إلا بإسلام، وإذا كان على المخاطبة فقال: قد قبلت الإيمان، فهو داخل في الإسلام، وإذا قال: قد قبلت الإسلام فهو داخل في الإيمان. وقال محمد بن نصر المروزي: وحكى غير هؤلاء أنه سأل أحمد بن حنبل عن قول النبي ﷺ: «**لايزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**» فقال: من أتى هذه الأربعة أو مثلهن أو فوقهن فهو مسلم، ولا أسميه مؤمنًا، ومن أتى دون ذلك، يريد دون الكبائر، أسميه مؤمنًا ناقص الإيمان. قلت: أحمد بن حنبل كان يقول تارة بهذا الفرق، وتارة كان يذكر الاختلاف ويتوقف، وهو المتأخر عنه. اهـ



(١) الإيمان لابن تيمية (ص:١٩٩).



[مشروعية القطع بالإيمان]

الحديث الثالث والسبعون:

٧٣- قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ ثَعْلَبَةَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، حَدَّثَنِي الرَّسُولُ الَّذِي سَأَلَ عَبْدَ الله بْنَ مَسْعُودٍ فَقَالَ: أُنْشِدُكَ بِالله أَتَعْلَمُ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ: مُؤْمِنُ السَّرِيرَةِ مُؤْمِنُ العَلَانِيَةِ، وكَافِرُ السَّرِيرَةِ كَافِرُ العَلَانِيَةِ، مُؤْمِنُ العَلَانِيَةِ كَافِرُ السَّرِيرَةِ؟ قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ الله: اللَّهُمَّ نَعَمْ، قَالَ: فَأُنْشِدُكَ بِالله مِنْ أَيِّهِمْ كُنْتَ؟ قَالَ: فَقَالَ: «اللَّهُمَّ كُنْتُ مُؤْمِنُ السَّرِيرَةِ، مُؤْمِنُ العَلَانِيَةِ، أَنَا مُؤْمِنٌ».

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: فَلَقِيتُ عَبْدَ الله بْنَ مُغَفَّلٍ، فَقُلْتُ: إِنَّ أُنَاسًا مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ يَعِيبُونَ عَلَيَّ أَنْ أَقُولَ أَنَا مُؤْمِنٌ، قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ الله بْنُ مُغَفَّلٍ: لَقَدْ خِبْتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُؤْمِنًا».

التخريج:

هذا الإسناد فيه أثران، الأول: عن ابن مسعود وهو ضعيف، لأن أبا قلابة لم يسمعه من ابن مسعود بل بينهما واسطة مجهولة، وضعفه عنه جماعة منهم يحيى بن سعيد القطان.

والأثر الثاني: عن عبد الله بن مغفل، وهو صحيح لأن الشيباني وهو أبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان الكوفي، أدرك عبد الله بن مغفل، فهو متصل، وابن مغفل

صحابي، والأثران رواهما المؤلف أيضًا في (المصنف)[١].

الشَّرح

وقول أبي قلابة: «**حدثني الرسول الذي سأل عبد الله بن مسعود**» الظاهر أن رسول معاذ إلى ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كما بينته رواية أبي عبيد[٢]، وقال أبو عبيد: وقد رأيت يحيى بن سعيد ينكره ويطعن في إسناده لأن أصحاب عبد الله على خلافه[٣]، يعني لأن ابن مسعود -كما مر معنا في الأحاديث الأولى- كان ينكر على من يقول أنا مؤمن! ويقول: قل إن شاء الله، يعني أنك إذا قلت أنت مؤمن إذًا أنت في الجنة، وقلنا لكم إن هذا مذهب طائفة من السلف يوجبون، أو يستحبون الاستثناء لأجل التزكية، والأصل الجواز، وهذا الاستثناء بناء على النهي عن التزكية، فاشتهر مذهب ابن مسعود ومذهب أصحابه بين الناس أنه ينهى عن الجزم ويأمر بالاستثناء، أي ينهى عن إطلاق قول: أنا مؤمن ويأمر بالاستثناء.

ومر معنا أثر عمر لما سمع أن رجلًا بالشام يقول: أنا مؤمن، فطلبه وقال: ابعثوا به إلي فقال الرجل لعمر: ألم يكن الناس على عهد رسول الله ﷺ إلا مؤمنًا أو كافرًا أو منافقًا، وأنا لست بكافر ولا منافق فأنا مؤمن، فقال له عمر: ابسط يدك. فأيده ورضي بهذا.

---

(١) وأخرجه في المصنف (٣٠٣٣٢)، قال الألباني في (تخريجه): إسناده إلى ابن مغفل -وهو صحابي معروف- صحيح، وأما إلى ابن مسعود فضعيف؛ لجهالة الرسول الذي سأله، وثعلبة الظاهر أنه ابن يزيد الحماني الكوفي، وهو صدوق فيه تشيع، وقد أنكر هذا الأثر عن ابن مسعود يحيى بن سعيد، كما ذكره أبو عبيد في الإيمان (٤٢). اهـ

(٢) كتاب الإيمان ومعالمه وسننه (ص:١٣).

(٣) كتاب الإيمان ومعالمه وسننه (ص:١٣).

وهنا يقول أبو قلابة: حدثني الرسول الذي سأل عبد الله بن مسعود عن هذا الشيء لما أنكر عليه ابنُ مسعود فقال له: «**أنشدك بالله أتعلم أن الناس كانوا على عهد رسول الله ﷺ على ثلاثة أصناف، مؤمن السريرة، مؤمن العلانية**»، ويعني بمؤمن السريرة المؤمنين الخلّص، وبكافر السريرة وكافر العلانية: الكفار المعلنين الخلص، وبمؤمن العلانية كافر السريرة: المنافقين، فهو في الظاهر مؤمن وفي الخفاء كافر، فقال عبد الله: «**اللهم نعم**»، أي كانوا هكذا، فقال الرجل: «**أنشدك بالله من أيهم كنتَ أنت**»، يعني أنه لا بد من أن تحدد من أي الأصناف كنت، فقال: «**اللهم كنت مؤمن السريرة مؤمن العلانية، أنا مؤمن**»، فهنا جزم ابن مسعود، وليس لأن الجزم لا يجوز مطلقًا وبسبب الشك، وإنما المنع كان لأجل التزكية، ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم:٣٢]. فهذا يبين أن الذين يجزمون كان هذا قصدهم، والذين يستثنون ويقولون: إن شاء الله قصدهم ترك التزكية، فهذا مذهب السلف، وليس كقول الكلابية ولا كقول المرجئة، فالكلابية قالوا: يجب الاستثناء بسبب عدم العلم بالموافاة؛ لأنه لا يعلم على ماذا يموت، والمرجئة قالوا: لا يجوز أن يستثني؛ لأن الاستثناء شك، والشك كفر، وكلا القولين باطل وليس بقول السلف، بل السلف الذين قالوا ينبغي الاستثناء فلأجل التزكية، والذين قالوا نجزم: قصدهم الأخبار عما هم عليه.

ثم يقول أبو إسحاق -وهو الشيباني- «**فلقيت عبد الله بن مغفل**» وهو صحابي معروف، وهذا الأثر الثاني، وهو صحيح الإسناد صحيح، وعبد الله بن مغفل هو البصري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صحابي مزني، من مزينة الأنصار، وبصري من أهل البصرة فقد سكن البصرة. «**فقلت: إن أناسًا من أهل الصلاح يعيبون علي أن أقول: أنا مؤمن**

فقال عبد الله بن مغفل: لقد خبت وخسرت إن لم تكن مؤمنًا، أي إذا لم تكن مؤمنًا» يعني فماذا بعد الإيمان إلا الكفر وشبهه.

ولما كان السلف يعيبون الجزم ويقصدون نفي التزكية، وجد من لم يفهم ذلك، فصارت قضيةً محل امتحان وتفرق! وأما مسألة تحريم الاستثناء جاءت فيما بعد في زمن تبع التابعين، في زمان حماد بن أبي سليمان الكوفي، فطبقة من لا يجيزون الاستثناء بسبب الإرجاء طبقةٌ متأخرة ليست في زمن الصحابة، وإنما كان الأمر بالاستثناء أو النهي عن الجزم في زمن السلف، إنما كان لأجل التزكية فقط.

والتابعون فيهم من يستثني إمّا وجوبًا أو استحبابًا، وفيهم من يبيح، كما مر معنا عن إبراهيم النخعي أنه قال: الجواب بدعة، وما شككت، أو قال: ما أحببت أني شككت، فرأى أن القضية كلها، السؤال والجواب بدعة، ويقول: لست شاكا، فهي كانت قضية مثارة في ذلك الوقت.

والعجيب أن هناك من أهل السنة من لا يجيز الاستثناء، وتحيروا فيه، وهو مسعر بن كدام الكوفي من طبقة سفيان الثوري، وكان لا يستثني، وكان الإرجاء في الكوفة، ولا يجيزون الاستثناء فكان السلف يحاولون به أن يستثني فلا يستثني ولا يجيز الاستثناء، وليس لأجل هذا ولا هذا إنما لأجل أنه يرى أن الجزم بأنه مؤمن الإيمان الذي هو التصديق، وأن هذا حكاية للحال، وأما أنه يجب أن يستثني أو كذا فكان لا يعبأ، وكان الإمام أحمد يتعجب منه، وسفيان الثوري يتعجب منه ولما قدم سفيان بن عيينة إلى الكوفة، وسفيان بن عيينة كوفي مكي، كوفي الولادة والنشأة ثم سكن مكة وصار مكيًا، فلما قدم الكوفة قال له سفيان الثوري: ألا تكلم مسعر بن كدام؛ لأنه من جماعته فكلهم من بني هلال، مسعر بن كدام الهلالي، وسفيان بن عيينة

هلالي، فقال: كلمه، يعني لعله يرجع، ولم يهجروه ولم يبدعوه؛ لأنه سني إلا هذه القضية أعياهم فيها، وكانوا ينهون عن اتباعه في هذه القضية، ويقولوا: لا تقلدوه فيها. وهم يرون الاستثناء وليس على الوجوب بل على الجواز أو الاستحباب، لكن عندهم من لا يستثني فهو مرجئ، لكن أعياهم مسعر بن كدام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولا يستطيعون أن يقولوا: إنه مرجئ؛ لأنه ليس بمرجئ.

وكان هناك رجل من فقهاء المالكية وهو العلامة محمد بن سحنون شيخ القيروان وتلك البلاد المغربية وما هنالك من ورائها، وأبوه هو سحنون صاحب المدونة المالكية، وهو شيخ المالكية في ذلك الوقت، وكان محمد بن سحنون شيخ أهل السنة هناك إلا أنه لا يستثني في الإيمان، فكان بينه وبين علماء السنة في وقته سجال، وبعضهم اتهمه بالإرجاء في هذه القضية[1]، وهو بريء منها، وهذا ما ينبغي للمؤمن من إطلاق اللسان في إخوانه المؤمنين، وخاصة من عرف منهم بأنه من أهل السنة، وأخطأ الاجتهاد في شيء ما، فمن عرف بأنه من أهل السنة ونصرته للسنة ومؤلفاتها ودفاعه عنها ثم يتهم لمسألةٍ! لا ينبغي هذا، فكيف تعامل السلف مع مسعر بن كدام، نهوه ونهوا الناس عن تقليده في هذه المسألة، ولم يبدعوه ولم يخرجوه من السنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية[2]: فيفرق بين قوله أنا مؤمن إن شاء الله، وبين قوله: إن كان الله شاء إيماني، وكذلك إذا كان مقصوده: إني لا أعلم بماذا يختم لي، كما قيل لابن مسعود: إن فلانًا يشهد أنه مؤمن! قال: فليشهد أنه من أهل الجنة! فهذا مراده إذا شهد أنه مؤمن عند الله يموت على الإيمان، وكذلك إن كان مقصوده

(١) ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض (٤/ ٢١٨).
(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٤٦).

إن إيماني حاصل بمشيئة الله، ومن لم يستثن قال: أنا لا أشك في إيمان قلبي فلا جناح عليه إذا لم يزك نفسه ويقطع بأنه عامل كما أمر وقد تقبل الله عمله، وإن لم يقل: إن إيمانه كإيمان جبريل وأبي بكر وعمر ونحو ذلك من أقوال المرجئة! كما كان مسعر بن كدام يقول: أنا لا أشك في إيماني، قال أحمد: ولم يكن من المرجئة، فإن المرجئة الذين يقولون الأعمال ليست من الإيمان، وهو كان يقول هي من الإيمان لكن أنا لا أشك في إيماني، وكان الثوري يقول لسفيان بن عيينة: ألا تنهاه عن هذا فإنهم من قبيلة واحدة، والمقصود هنا أن النزاع في هذا كان بين أهل العلم والدين من جنس المنازعة في كثير من الأحكام، وكلهم من أهل الإيمان والقرآن، وأما جهمٌ فكان يقول: إن الإيمان مجرد تصديق القلب وإن لم يتكلم به، وهذا القول لا يعرف عن أحد من علماء الأمة وأئمتها؛ بل أحمد ووكيع وغيرهما كفّروا من قال بهذا القول، ولكن هو الذي نصره الأشعري وأكثر أصحابه، ولكن قالوا مع ذلك: إن كل من حكم الشرع بكفره حكمنا بكفره، واستدللنا بتكفير الشارع له على خلو قلبه من المعرفة. اهـ

قال الحافظ أبو عبيد بن سلام في كتاب (الإيمان): ولهذا كان يأخذ سفيان ومن وافقه الاستثناء فيه، وإنما كراهتهم عندنا أن يبتّوا الشهادة بالإيمان مخافة ما أعلمتكم من التزكية والاستكمال عند الله، وأما على أحكام الدنيا فإنهم يسمون أهل الملة جميعًا مؤمنين، لأن ولايتهم وذبائحهم وشهاداتهم ومناكحتهم وجميع سنتهم إنما هي علي الإيمان، ولهذا كان الأوزاعي يرى الاستثناء وتركَه جميعا واسعين.
قال أبو عبيد حدثنا محمد بن كثير عن الأوزاعي قال: من قال أنا مؤمن فحسن، ومن قال: أنا مؤمن إن شاء الله فحسن، لقول الله عَزَّوَجَلَّ ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ

إن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح:٢٧]، وقد علم أنهم داخلون. وهذا عندي وجه حديث عبد الله[1] حين أتاه صاحب معاذ فقال: «**ألم تعلم أن الناس كانوا على عهد رسول الله ﷺ ثلاثة أصناف: مؤمن ومنافق وكافر فمن أيهم كنت؟ قال: من المؤمنين**»، إنما نراه أراد أني كنت من أهل هذا الدين لا من الآخرين، فأما الشهادة بها عند الله فإنه أعلم بالله وأتقى له من أن يريده فكيف يكون ذلك، والله يقول: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم:٣٢]، والشاهد: على ما نظن أنه كان قبل هذا لا يقول أنا مؤمن على تزكية ولا على غيرها، ولا نراه أنه كان ينكره على قائله بأي وجه كان، إنماكان يقول: آمنت بالله وكتبه ورسله، لا يزيد على هذا اللفظ، وهو الذي كان أخذ به إبراهيم وطاوس وابن سيرين ثم أجاب عبد الله إلى أن قال: أنا مؤمن، فإن كان الأصل محفوظا عنه فهو عندي على ما أعلمتك، وقد رأيت يحيى بن سعيد ينكره ويطعن في إسناده لأن أصحاب عبد الله على خلافه. وكذلك نرى مذهب الفقهاء الذين كانوا يتسمون الاسم بلا استثناء، فيقولون نحن مؤمنون، منهم عبد الرحمن السلمي، وإبراهيم التيمي، وعون بن عبد الله، ومن بعدهم، مثل عمر بن ذر والصلت بن بهرام ومسعر بن كدام، ومن نحا نحوهم، إنما هو عندنا منهم على الدخول في الإيمان لا على الاستكمال، ألا ترى أن الفرق بينهم وبين إبراهيم وبين ابن سيرين وطاوس إنما كان أن هؤلاء كانوا به أصلًا، وكان الآخرون يتسمون به.

فأما على مذهب من قال: كإيمان الملائكة والنبيين! فمعاذ الله، ليس هذا طريق العلماء وقد جاءت كراهيته مفسرة عن عدة منهم، قال أبو عبيد: حدثنا هشيم أو حُدثت عنه عن جويبر عن الضحاك: أنه كان يكره أن يقول الرجل: أنا على إيمان

---

(١) هو ابن مسعود، وحديثه المشار إليه.

جبريل وميكائيل عليهما السلام. قال أبو عبيد: حدثنا سعيد بن أبي مريم المصري عن نافع عن عمر الجمحي قال: سمعت ابن أبي مليكة وقال له إنسان: إن رجلا في مجالستك يقول: إن إيمانه كإيمان جبرائيل ! فأنكر ذلك وقال: سبحان الله! والله لقد فضل جبرائيل عَلَيْهِ السَّلَامُ في الثناء على محمد صلى الله عليه فقال: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير:١٩-٢١]. قال أبو عبيد: حُدثنا عن ميمون بن مهران: أنه رأى جارية تغني فقال: من زعم أن هذه على إيمان مريم بنت عمران فقد كذب. اهـ[١]



الحديث الرابع والسبعون:

٧٤- قال المصنف: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ مُسْلِمٍ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، قَالَ: وَمَا عَلَى أَحَدِهِمْ أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ؟ فَوَاللهِ إِنْ كَانَ صَادِقًا لَا يُعَذِّبْهُ اللهُ عَلَى صِدْقِهِ، وَلَئِنْ كَانَ كَاذِبًا لَمَا دَخَلَ عَلَيْهِ مِنَ الكُفْرِ أَشَدُّ مِنَ الكَذِبِ.

التخريج:

الأثر إسناده صحيح إلى إبراهيم التيمي، وهو إبراهيم بن يزيد بن شريك التيمي، أحد أئمة التابعين الثقات، وأخرجه أيضًا في (المصنف)[٢].

المناسبة للكتاب:

مناسبته لكتاب الإيمان أن فيه جواز القطع بالإيمان مع الحقيقة.

---

(١) كتاب الإيمان ومعالمه وسننه، لأبي عبيد (ص:١٤).

(٢) أخرجه في المصنف (٣٠٣٣٣).

الشَّرح

هذا هو الكلام من التيمي رد على المرجئة من يقولون: كيف يقول: أنا مؤمن وقد يكون على غير حقيقةٍ، أو قد يكون يزكي نفسه! فنقول: هذا ليس تزكية للنفس، بل يقول: أنا مؤمن، ويجزم وليس عليه فيها بأس، وليس هذا من التزكية وإنما من الإخبار؛ لأنه إن كان صدقًا، لا يعذبه الله على صدقه، مثل ما قال النبي ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ القِيَامَةِ»[1]، فبين أنه ليس تزكية وفخرًا وإنما إخبار عن فضل الله عليه.

ثم يقول التيمي: «إن كان كاذبًا»، أي هو غير مؤمن، فعنده أعظم من الكذب وأخطر، وهو الكفر، هذا الذي أراد التيمي، فيقول: هل بلغ بكم الورع أن لا تخبروا بأنكم مؤمنين، حتى الواقعيات والحقائق لا يخبر بها؟ وهذا مثل شخص يقال له أنت موجود؟ فيقول: إن شاء الله، فيقال له: هل أنت معدوم؟ فيقول بل موجود، فيجزم إذًا، وأما إن كان قال: إن شاء الله، تبركًا فلا بأس، أما إن قال ذلك على سبيل الشك وعدم الأرجحية بين الوقوع وعدمه! فهذا ليس ورعًا، بل محدث وبدعة من بدع المرجئة.

وأما قول: «إن شاء الله»، فلا بأس أن تقال تبركًا حتى في المحقَّقات، وتعليقًا على مشيئة الله، إن كان في مستقبل، أو غير حاصل، فيقال ذلك تعليقًا على المشيئة، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ وَٱذۡكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَهۡدِيَنِ رَبِّي لِأَقۡرَبَ مِنۡ هَٰذَا رَشَدًا﴾ [الكهف:٢٣-٢٤]، فلو نسيت وما قلتها قلها فيما بعد لكن إن كان في شيء واقع موجود، فتقول إن شاء الله

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥١٠).

تبركًا باسمه جَلَّجَلَالُهُ لأنه ذكرٌ لله لا شكٌّ بحقيقة الشيء، ولذلك كان شيخ الإسلام رحمة الله عليه لثقته بالله في حروبهم مع التتار وقال للناس ووعظهم وبين لهم الجهاد وفضله، وقال: أيها الناس إنا منصورون، وإن الله سينصرنا! فقيل له: قل إن شاء الله! فقال: إن شاء الله تحقيقًا لا تعليقًا، أي تبركًا، وثقةً بوعد الله، لا تعليقًا على شيء نشك في وقوعه؛ لأن الله وعدنا، وقد بذلنا الأسباب التي أمر الله بها، فسينصرنا، فنحن نقوله تحقيقًا لا تعليقا، هذا الذي أراده رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأن هذا من جهة وعده جَلَّجَلَالُهُ، فنثق أن الله لا يخلف الميعاد، إلا إذا حصل تخلف منا، فهذا الشيء نعود لأنفسنا. والله أعلم.

وهذا بخلاف الذين يستثنون -على سبيل الشك- حتى فيما هو واقع، كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية عن طائفة من المبتدعة أنهم يستثنون في كل شيء! فيقول أحدهم هذا ثوبي إن شاء الله.. إلخ[1].



الحديث الخامس والسبعون:

٧٥- قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلقَمَةَ، قَالَ: قِيلَ لَهُ: أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ؟ قَالَ: أَرْجُو.

التخريج:

هذا الأثر إسناده صحيح ورواه أيضًا في المصنف[2].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٣٢-٤٣٣).

(٢) أَخْرَجَهُ فِي المُصَنَّفِ (٣٠٣٧٤).

المناسبة للكتاب:

مناسبته لكتاب الإيمان، أن فيه مخالفة المرجئة المشككة، القائلين بوجوب الاستثناء، وفيه بيان لمقصود ابن مسعود وأصحابه في تأكيدهم على قول إن شاء الله وأنه لدفع التزكية والمنة بذلك.

الشَّرْح

إبراهيم هو النخعي يروي عن علقمة شيخه، وهو ابن قيس النخعي من أصحاب ابن مسعود «**قيل له: أمؤمن أنت؟ قال: أرجو**»، ولم يقل لا أدري؛ لأن الواقع أنه مسلم مؤمن ليس عنده شك، فلما سئل عن ذلك أجاب بالواقع، وهو كقول النبي ﷺ: «**والله إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقي**»[1]، كما نبه عليه الإمام أبو بكر بن خزيمة في صحيحه في حديث عائشة: أن رجلًا جاء إلى النبي ﷺ يستفتيه وهي تسمع من وراء الباب، فقال: يا رسول الله تدركني الصلاة وأنا جنب أفأصوم؟ فقال رسول الله ﷺ: «**وأنا تدركني الصلاة وأنا جنب فأصوم**» فقال: لست مثلنا يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال: «**والله -يعني- إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله وأعلمكم بما أتقي**»، قال أبو بكر ابن خزيمة: هذا الرجاء من الجنس الذي أقول: إنه جائز أن يقول المرء فيما لا يشك فيه ولا يمتري: وأنا أرجو أن يكون كذا وكذا إذ لا شك أن النبي ﷺ كان مستيقنًا غير شاكٍ ولا مرتاب أن كان أخشى القوم لله وأعلمهم بما يتقي، وهذا من الجنس الذي روي عن علقمة بن قيس، أنه قيل له: أمؤمن أنت؟ قال: أرجو ولا شك ولا ارتياب أنه كان من المؤمنين الذين كان يجري عليهم أحكام المؤمنين من

(١) أخرجه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١).

المناكحات والمبايعات وشرائع الإسلام، وقد بينت هذه المسألة في (كتاب الإيمان)، فاسمع الدليل الواضح أن النبي ﷺ أراد بقوله: «**إني لأرجو**» ما أعلمتُ أنه قد أقسم بالله أنه أشدهم خشية. اهـ

وهذا من علقمة -والله أعلم- إنما قيل له ذلك، لأن أصحاب ابن مسعود هم الذين يقولون بالاستثناء ويستحبونه ويؤكدونه، فقيل له في ذلك، فقال: أرجو، يعني أرجو أني مؤمن، على الواقع الذي أنا عليه، وليس على التزكية، فدل على أنهم يخبرون عن ذلك، لكن هذه الجملة من أحسن التعبيرات؛ لأنه ليس فيها جزم وليس فيها شك، بل قال أرجو، يعني أرجو على الحال الذي أنا عليها أني مؤمن.



الحديث السادس والسبعون:

٧٦- قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنِ الحَارِثِ بْنِ عَمِيرَةَ الزُّبَيْرِيِّ، قَالَ: وَقَعَ الطَّاعُونُ بِالشَّامِ، فَقَامَ مُعَاذٌ بِحِمْصَ فَخَطَبَهُمْ فَقَالَ: إِنَّ هَذَا الطَّاعُونَ رَحْمَةُ رَبِّكُمْ، وَدَعْوَةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ، وَمَوْتُ الصَّالِحِينَ قَبْلَكُمْ، اللَّهُمَّ اقْسِمْ لِآلِ مُعَاذٍ نَصِيبَهُمُ الأَوْفَى مِنْهُ. فَلَمَّا نَزَلَ عَنِ المِنْبَرِ أَتَاهُ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مُعَاذٍ قَدْ أُصِيبَ، فَقَالَ: إِنَّا للهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، ثُمَّ انْطَلَقَ نَحْوَهُ فَلَمَّا رَآهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مُقْبِلًا قَالَ: يَا أَبَةِ ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ [البقرة:١٤٧]، **قَالَ: يَا بُنَيَّ ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾** [الصافات:١٠٢]، **قَالَ: فَمَاتَ آلُ مُعَاذٍ إِنْسَانٌ إِنْسَانٌ، حَتَّى كَانَ مُعَاذٌ آخِرَهُمْ، فَأُصِيبَ، فَأَتَاهُ الحَارِثُ بْنُ عَمِيرَةَ الزُّبَيْدِيُّ يَعُودُهُ، قَالَ: وَغُشِيَ عَلَى مُعَاذٌ غَشْيَةً، فَأَفَاقَ مُعَاذٌ وَالحَارِثُ يَبْكِي،**

فَقَالَ مُعَاذٌ: مَا يُبْكِيكَ؟ فَقَالَ: أَبْكِي عَلَى العِلمِ الَّذِي يُدْفَنُ مَعَكَ، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ طَالِبَ العِلمِ لَا مَحَالَةَ فَاطْلُبْهُ مِنْ عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ، وَمِنْ عُوَيْمِرٍ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَمِنْ سَلمَانَ الفَارِسِيِّ وَإِيَّاكَ وَزَلَّةَ العَالِمِ، فَقُلتُ: وَكَيْفَ لِي أَصْلَحَكَ اللهُ أَنْ أَعْرِفَهَا؟ قَالَ: لِلحَقِّ نُورٌ يُعْرَفُ بِهِ، قَالَ: فَمَاتَ مُعَاذٌ رَحْمَةُ اللهُ عَلَيْهِ، وَخَرَجَ الحَارِثُ يُرِيدُ عَبْدَ الله بْنَ مَسْعُودٍ بِالكُوفَةِ، فَانْتَهَى إِلَى بَابِهِ، فَإِذَا عَلَى البَابِ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ يَتَحَدَّثُونَ، فجَرَى بَيْنَهُمْ الحَدِيثُ حَتَّى قَالُوا: يَا شَامِيُّ، أَمُؤْمِنٌ أَنْتَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَقَالُوا: مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ؟ فقَالَ: إِنَّ لِي ذُنُوبًا وَمَا أَدْرِي مَا يَصْنَعُ اللهُ فِيهَا، وَلَوْ أَعْلَمُ أَنَّهَا غُفِرَتْ لِي لأَنْبَأْتُكُمْ أَنِّي مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، قَالَ: فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ خَرَجَ عَلَيْهِمْ عَبْدُ الله، فَقَالُوا: أَلا تَعْجَبُ مِنْ أَخِينَا هَذَا الشَّامِيِّ؟، يَزْعُمُ إِنَّهُ مُؤْمِنٌ، وَلا يَزْعُمُ إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، فَقَالَ عَبْدُ الله: لَوْ قُلتَ إِحْدَاهُمَا لأَتْبَعْتَهَا الأُخْرَى، فَقَالَ الحَارِثُ: إِنَّا لله وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، صَلَّى اللهُ عَلَى مُعَاذٍ، قَالَ: وَيْحَكَ، وَمَنْ مُعَاذٌ؟، قَالَ: مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: قَالَ: إِيَّاكَ وَزَلَّةَ العَالِمِ، فَأَحْلَفُ بِالله أَنَّهَا مِنْكَ لَزَلَّةٌ يَا ابْنَ مَسْعُودٍ، وَمَا الإِيمَانُ إِلا أَنَّا نُؤْمِنُ بِالله، وَمَلائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَاليَوْمِ الآخِرِ، وَالجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَالبَعْثِ، وَالمِيزَانِ، وَلَنَا ذُنُوبٌ مَا نَدْرِي مَا يَصْنَعُ اللهُ فِيهَا، فَلَوْ أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهَا غُفِرَتْ لَقُلنَا: إِنَّا مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ الله: صَدَقْتَ، وَالله إِنْ كَانَتْ مِنِّي لَزَلَّةٌ، صَدَقْتَ وَالله إِنْ كَانَتْ مِنِّي لَزَلَّةٌ.

التخريج:

إسناده ضعيف وأَخْرجَهُ المؤلف أيضًا في (المصنف)[1]، وعلته شهر بن حوشب كثير الأوهام، وقد خالف في هذا الحديث فجعله من حديث الحارث بن عميرة،

---

(١) رواه في المُصَنَّفِ (٣٠٣٣٥).

فروايته هذه منكرة[١]، والصحيح أنه حديث يزيد بن عميرة عن معاذ بغير هذا اللفظ رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحه عن ابن شهاب أن أبا إدريس الخولاني عائذ الله أخبره أن يزيد بن عميرة وكان من أصحاب معاذ بن جبل أخبره قال: كان لا يجلس مجلسا للذكر حين يجلس إلا قال الله حكم قسط هلك المرتابون، فقال معاذ بن جبل يوما: إن من ورائكم فتنا يكثر فيها المال ويفتح فيها القرآن حتى يأخذه المؤمن والمنافق والرجل والمرأة والصغير والكبير والعبد والحر، فيوشك قائل أن يقول: ما للناس لا يتبعوني وقد قرأت القرآن؟ ما هم بمتبعي حتى أبتدع لهم غيره! فإياكم وما ابتدع، فإن ما ابتدع ضلالة، وأحذركم زيغة الحكيم، فإن الشيطان قد يقول كلمة الضلالة على لسان الحكيم، وقد يقول المنافق كلمة الحق! قال: قلت لمعاذ: ما يدريني -رحمك الله- أن الحكيم قد يقول كلمة الضلالة، وأن المنافق قد يقول كلمة الحق؟ قال: بلى! اجتنب من كلام الحكيم المشتهرات، التي يقال لها ما هذه؟ ولا يثنينك ذلك عنه، فإنه لعله أن يراجع، وتَلَقَ الحق إذا سمعته، فإن على الحق نورًا. قال أبو داود: قال معمر عن الزهري في هذا: «ولا ينئينك ذلك عنه» مكان: «يثنينك». اهـ[٢]

ورواه أيضًا الحاكم وغيره وصححه عن أيوب عن أبي قلابة عن يزيد بن عَميرة عن معاذ بن جبل رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بنحوه، وقال فيه: ولما مرض معاذ بن جبل مرضه الذي قبض فيه كان يغشى عليه أحيانًا ويفيق أحيانًا، حتى غشي عليه غشية

(١) قال الشيخ الألباني في (تخريجه): «إسناد هذا الأثر إلى ابن مسعود ضعيف من أجل شهر بن حوشب فإنه ضعيف لكثرة أوهامه». اهـ

(٢) رواه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف (٢٠٧٥٠) وأبو داود (٤٦١٣) والبيهقي (٢١٤٤٤) وسنده صحيح.

ظننا أنه قد قبض، ثم أفاق وأنا مقابله أبكي، فقال: ما يبكيك؟ قلت: والله لا أبكي على دُنيا كنت أنالها منك، ولا على نسب بيني وبينك، ولكن أبكي على العلمِ والحكمِ الذي أسمع منك يذهب، قال: فلا تبك فإن العلم والإيمان مكانَهما، من ابتغاهما وجدهما، فابتغه حيث ابتغاه إبراهيم عليه الصلاة السلام، فإنه سأل الله تعالى وهو لا يعلم، وتلا: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات:٩٩]، وابتغه بعدي عند أربعة نفر، وإن لم تجده عند واحد منهم فسل عن الناس أعيانه: عبد الله بن مسعود، وعبد الله ابن سلام، وسلمان، وعويمر أبو الدرداء، وإياك وزيغة الحكيم وحُكم المنافق! قال: قلت: وكيف لي أن أعلم زيغة الحكيم؟ قال: كلمة ضلالة يلقيها الشيطان على لسان الرجل فلا تحملها ولا يتأمل منه، فإن المنافق قد يقول الحق فخذ العلم أنى جاءك، فإن على الحق نورًا، وإياك ومعضلات الأمور[(١)].

وليس في هذه الروايات ذكر ما في آخر القصة من قوله: «**فَأَحْلَفُ بِالله أَنَّهَا مِنْكَ لَزَلَّةٌ يَا ابْنَ مَسْعُودٍ، وَمَا الإِيمَانُ إِلا أَنَّا نُؤْمِنُ بِالله، وَمَلائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَالجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَالبَعْثِ، وَالمِيزَانِ، وَلَنَا ذُنُوبٌ مَا نَدْرِي مَا يَصْنَعُ اللهُ فِيهَا، فَلَوْ أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهَا غُفِرَتْ لَقُلْنَا: إِنَّا مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ الله: صَدَقْتَ، وَالله إِنْ كَانَتْ مِنِّي لَزَلَّةٌ، صَدَقْتَ وَالله إِنْ كَانَتْ مِنِّي لَزَلَّةٌ**».

والزبيدي بضم الزاي، وكانوا قديمًا ينسبون إلى (زُبيد) القبيلة اليمنية، ثم صاروا ينسبون فيما بعد إلى القُرى، كقرية (زَبيد) بفتح الزاي بلدة في اليمن، فيقال: الزَبيدي، كصاحب (شرح القاموس) وصاحب (مختصر البخاري)، والله أعلم.

---

(١) رواه الطبراني المعجم الكبير الطبراني (٢٠/ ص:١١٥ ح ٢٢٨) والحاكم (٨٤٤٠) وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وأقره الذهبي، وهو كما قال.

و(عَميرة) إذا كان اسم رجل، فبفتح العين، ولا تقل: عُميرة بالضم إلا في تصغير عَمرة، اسم امرأة، فإذا أردت تصغر عَمرة تقول عُميرة، أما الأسماء الأعلام للرجال فعَميرة بالفتح، لاغير، فانتبه إلى عميرة هذا، فلا تأت لرجل وتقول له: عُميرة، بالضم! كصنيع بعض الطلبة والطابعين لحاشية الشيخ عَميرة الشافعي على (شرح المحلى على المنهاج) للنووي، ضبطوها عُميرة بضم العين، فأنّثوه وهو رجل جليل القدر! وهذا غلط فاحش، حتى قال بعضهم: كل عميرة فهو بفتح العين، يقصد أسماء الرجال، فإذا ضمت فهو اسم امرأة.

وأما عُمير فهو رجل بضمها تصغير عُمر بضم العين.

الشَّرح

قوله: «**إِنْ كُنْتَ طَالِبَ العِلمِ لَا مَحَالَةَ فَاطْلُبْهُ مِنْ عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ، وَمِنْ عُوَيْمِرٍ أَبِي الدَّرْدَاءِ، وَمِنْ سَلمَانَ الفَارِسِيِّ**»، يقول: إن كنت حريصًا فهؤلاء البحور من العلم عندك، وأحبار الإسلام كثير لكنه أوصاه بهؤلاء.

قوله: «**وَإِيَّاكَ وَزَلَّةَ العَالِمِ، فَقُلْتُ: وَكَيْفَ لِي أَصْلَحَكَ اللهُ أَنْ أَعْرِفَهَا؟ قَالَ: لِلحَقِّ نُورٌ يُعْرَفُ بِهِ**»، أي كل هؤلاء علماء لكن لا تقلد العالم في كل شيء؛ لأنه قد يزل، ثم قال: «**للحق نور يعرف به**»، مثل ما قال في حديث يزيد بن عميرة الآخر: وإياك زلة العالم، فهذا حديث الحارث بن عميرة والذي في سنن أبي داود حديثٌ آخر، عن يزيد ابن عَميرة وهو غير هذا، وليس فيه قصة الموت إنما خطبة خطبهم أو في درس، فقال فيه: يوشك أن يفتح القرآن فيأخذه الكبير والصغير والحر والعبد والذكر والأنثى والمؤمن والمنافق، حتى يقول: ما للناس لا يتبعوني، ما هم بمتبعي

حتى أحدث لهم غيره، فإياكم وما ابتدع فإن ما ابتدع ضلالة. ثم قال: وإياكم وزيغة الحكيم وإن المنافق قد يقول كلمة الحق فقال: يرحمك الله كيف نعرف زيغة الحكيم وكيف نعرف كلمة الحق من المنافق، قال: اجتنب من كلام الحكيم المشتهرات أو المشتبهات -على اختلاف الراوية- التي يقول الناس ما هذه، أي اشتهرت حتى ردها العلماء وشنعوا بها، ويقصد بالناس العلماء، أي أنهم تعجبوا منها واشتبهت، فاتركها، قال: وكيف أعرف كلمة الحق التي يقولها المنافق؟ قال: فإن على الحق نورًا، يعني ما وافق الحق، ومعرفة ما وافق الحق بموافقة الكتاب والسنة فهما ميزان معرفة الحق الذي يقوله المنافق، فهو ما وافق الكتاب والسنة، وليس المقصود أنه يكون حسنًا جميلًا في الرأي والذوق، فكم من كلام حسن جميل فيه الضلالة والعطب؛ كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام:١١٢] فإن موازين الناس في الآراء والأهواء تختلف باختلاف الطبائع والأزمنة، فقد أخبر النبي ﷺ أنه سيكون الإسلام غريبا، فقال: «**بَدَأَ الإِسْلَامُ غَرِيبًا، وسيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلغُرَبَاءِ**»[1]. فقد يزين الهوى الباطلَ نعوذ بالله، فليس الميزان ميزان أهواء الناس، وإنما الميزان ميزان الكتاب والسنة كما قال النبي ﷺ: «**فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ**»[2].

---

(١) أخرجه مسلم (١٤٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد في المسند (١٧١٤٤)، وأبو داود (٤٦٠٧) وابن ماجه (٤٢)، بسند صحيح، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٥٤٧).

وإنما يوزن كلام الناس وأراؤهم في الدين بالكتاب والسنة فإن كان ليس له في الكتاب والسنة دليل فإنه يُرد، كما في الصحيحين عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «من أحدث في ديننا هذا ما ليس منه فهو رد»(١)، وفي رواية لمسلم: «من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ»(٢)، فهنا يقول معاذ: «**وإياك وزلة الحكيم يعني زلة العالم احذرها، قال: فقلت وكيف لي أصلحك الله أن أعرفها؟ قال: للحق نور يعرف به**».

قال: «**فمات معاذ رحمة الله عليه، وخرج الحارث يريد عبد الله ابن مسعود بالكوفة، فانتهى إلى بابه، فإذا على الباب نفر من أصحاب عبد الله ابن مسعود يتحدثون، فجرى بينهم الحديث، حتى قالوا: يا شامي أمؤمن أنت؟**»، القضية عندهم موجودة صار لها صدى فأهل الشام يقولون ويجزمون، وأهل العراق يقولون: إن شاء الله ويستثنون أوأرجو، فقالوا له يمتحنونه: أمؤمن أنت؟

قوله: «**فقال نعم، قال: فقالوا: من أهل الجنة؟ قال: إن لي ذنوبا وما أدري ما يصنع الله فيها، ولو أعلم أنها غفرت لي لأنبأتكم أني من أهل الجنة. قال: فبينما هم كذلك إذ خرج عليهم عبد الله، فقالوا ألا تعجب من أخينا هذا الشامي، يزعم أنه مؤمن، ولا يزعم أنه من أهل الجنة**»، وعبد الله بن مسعود كما مر معنا كان إذا قال الرجل: أنا مؤمن، قال: قل إنك من أهل الجنة، يعني أن لازم الجزم بالإيمان الجزم بأنك من أهل الجنة، فقالوا: له انظر إلى هذا، جزم بهذا ولم يجزم بهذا.

قوله: «**فقال عبد الله: لو قلت: إحداها لأتبعتها الأخرى**»، يعني لو قلت:

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٧١٨).

إني مؤمن لقلت: إني من أهل الجنة، مراده إنك، بما أنك لا تجزم أنك من أهل الجنة إذن لا تجزم أنك مؤمن.

«**فقال الحارث: إنا لله وإنا إليه راجعون، صلى الله على معاذ**»، يعني رحمه الله وفيه جواز الصلاة على غير النبي ﷺ، إذا لم يتخذ شعارًا كفعل الرافضة! وسيأتي تفصيل ذلك، بإذن الله، في فوائد الحديث الثاني والتسعين.

«**قال: ويحك ومن معاذ؟ قال معاذ بن جبل، قال: وما ذاك؟ قال: قال: إياك وزلة العالم، فأحلف بالله أنها منك لزلة يا ابن مسعود**»، أي قال رحمة الله على معاذ حذرنا من هذا وهذه زلة منك.

«**قال: ما الإيمان إلا أن نؤمن بالله وملائكته، وكتبه، رسله، واليوم الآخر، والجنة والنار، والبعث، والميزان، ولنا ذنوب ما ندري ما يصنع الله فيها، فلو أنا نعلم أنها غفرت لقلنا: إنا من أهل الجنة، قال: فقال عبد الله: صدقت والله، إن كانت منى لزلة، صدقت والله، إن كانت مني لزلة**»، إن هذه المخففة من الثقيلة، يعني إنه كانت مني زلة، واللام هذه اللام الداخلة على جواب القسم.

وفي هذه الرواية رجوع ابن مسعود لما ذكّره بهذا الشيء، لكن هذا فيه نظر، لعدم ثبوت هذا الخبر.

فعلى هذا نجزم بالإيمان والتصديق: نؤمن بالله وملائكته وكتبه وسله، يعني الحال التي نحن فيها.

قوله: «**فقال: صدقت إن كانت مني لزلة**»، وهذا يدل على فضله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ويدل على أن العالم مهما بلغ من العلم أنه قد يخطئ ولكن فضله على غيره أنه يرجع

إلى الحق. وعندما أجاب ابن مسعود فهمنا من ابن مسعود أن قوله مؤمن أنها ليست على التزكية وإنما على الإخبار بذلك هذا هو الظاهر.

وتقدم معنا أن هذه الزيادة في الخبر من أوهام شهر بن حوشب ففي ثبوتها نظر لضعفها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (كتاب الإيمان): كان ابن مسعود وغيره من السلف يلزمون من شهد لنفسه بالإيمان أن يشهد لها بالجنة، يعنون إذا مات على ذلك فإنه قد عرف أن الجنة لا يدخلها إلا من مات مؤمنًا. فإذا قال الإنسان: أنا مؤمن قطعا وأنا مؤمن عند الله. قيل له: فاقطع بأنك تدخل الجنة بلا عذاب إذا مت على هذا الحال، فإن الله أخبر أن المؤمنين في الجنة.

وأنكر أحمد بن حنبل حديث ابن عميرة أن عبد الله رجع عن الاستثناء، فإن ابن مسعود لما قيل له: إن قوما يقولون: إنا مؤمنون فقال: أفلا سألتموهم أفي الجنة هم؟ وفي رواية: أفلا قالوا: نحن أهل الجنة وفي رواية قيل له: إن هذا يزعم أنه مؤمن! قال: فاسألوه أفي الجنة هو أو في النار؟ فسألوه فقال: الله أعلم فقال له عبدالله: فهلا وكلت الأولى كما وكلت الثانية؟ من قال: أنا مؤمن فهو كافر، ومن قال: أنا عالم فهو جاهل، ومن قال: هو في الجنة فهو في النار، يروى عن عمر بن الخطاب من وجوه مرسلا من حديث قتادة ونعيم ابن أبي هند وغيرهما. والسؤال الذي تورده المرجئة على ابن مسعود ويقولون: إن يزيد بن عميرة أورده عليه حتى رجع جعل هذا أن الإنسان يعلم حاله الآن وما يدري ماذا يموت عليه، ولهذا السؤال صار طائفة كثيرة يقولون: المؤمن هو من سبق في علم الله أنه يختم له بالإيمان، والكافر من سبق في علم الله أنه كافر، وأنه لا اعتبار بما كان قبل ذلك وعلى هذا يجعلون الاستثناء

وهذا أحد قولي الناس من أصحاب أحمد وغيرهم وهو قول أبي الحسن وأصحابه. ولكن أحمد وغيره من السلف لم يكن هذا مقصودهم وإنما مقصودهم أن الإيمان المطلق يتضمن فعل المأمورات. فقوله: أنا مؤمن. كقوله: أنا ولي الله وأنا مؤمن تقي وأنا من الأبرار ونحو ذلك. وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يكن يخفى عليه أن الجنة لا تكون إلا لمن مات مؤمنا وأن الإنسان لا يعلم على ماذا يموت فإن ابن مسعود أجل قدرا من هذا وإنما أراد: سلوه هل هو في الجنة إن مات على هذه الحال؟ كأنه قال: سلوه أيكون من أهل الجنة على هذه الحال؟ فلما قال: الله ورسوله أعلم، قال: أفلا وكلت الأولى كما وكلت الثانية. يقول: هذا التوقف يدل على أنك لا تشهد لنفسك بفعل الواجبات وترك المحرمات. فإنه من شهد لنفسه بذلك شهد لنفسه أنه من أهل الجنة إن مات على ذلك، ولهذا صار الذين لا يرون الاستثناء لأجل الحال الحاضر بل للموافاة لا يقطعون بأن الله يقبل توبة تائب كما لا يقطعون بأن الله تعالى يعاقب مذنبا، فإنهم لو قطعوا بقبول توبته لزمهم أن يقطعوا له الجنة وهم لا يقطعون لأحد من أهل القبلة لا بجنة ولا نار؛ إلا من قطع له النص. وإذا قيل: الجنة هي لمن أتى بالتوبة النصوح من جميع السيئات. قالوا: ولو مات على هذه التوبة لم يقطع له بالجنة وهم[1] لا يستثنون في الأحوال بل يجزمون بأن المؤمن مؤمن تام الإيمان ولكن عندهم الإيمان عند الله هو ما يوافي به، فمن قطعوا له بأنه مات مؤمنا لا ذنب له قطعوا له بالجنة فلهذا لا يقطعون بقبول التوبة لئلا يلزمهم أن يقطعوا بالجنة.

وأما أئمة السلف فإنما لم يقطعوا بالجنة لأنهم لا يقطعون بأنه فعل المأمور وترك المحظور ولا أنه أتى بالتوبة النصوح، وإلا فهم يقطعون بأن من تاب توبة نصوحا قبل الله توبته.

---

(١) يعني المرجئة من الكلابية ومن تبعهم

وجماع الأمر أن الاسم الواحد ينفى ويثبت بحسب الأحكام المتعلقة بـه، فلا يجب إذا أثبت أو نفي في حكم أن يكون كذلك في سائر الأحكام وهذا في كلام العرب وسائر الأمم لأن المعنى مفهوم. اهـ[1]



الحديث السابع والسبعون:

٧٧- قال المصنف: حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ المِقْدَامِ، نا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، نا أَبُو زُمَيْلٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مَرْثَدٍ الزِّمَّانِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ أَبُو ذَرٍّ: سَأَلْتُ رَسُولَ الله ﷺ: مَاذَا يُنَجِّي العَبْدَ مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: «الإِيمَانُ بِالله» قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ الله، إِنَّ مَعَ الإِيمَانِ عَمَلًا؟ قَالَ: «تَرْضَخُ مِمَّا رَزَقَكَ اللهُ»، أَوْ «يَرْضَخُ مِمَّا رَزَقَهُ اللهُ».

التخريج:

هذا إسناد جيد، ورواه المؤلف في (مصنفه) و(مسنده)، وزاد فيه: قال: قلت: يا نبي الله، أرأيت إن كان فقيرًا لا يجد ما يرضخ؟ قال: «**يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر**» قال: قلت: يا رسول الله، أرأيت إن كان عييًّا، لا يستطيع أن يأمر بالمعروف، ولا ينهى عن المنكر؟ قال: «**فليصنع لأخرق**»، قال: قلت: يا نبي الله، أرأيت إن كان أخرق لا يحسن يصنع؟ قال: «**يعين مغلوبًا**»، قال: قلت: يا رسول الله، أرأيت إن كان ضعيفًا لا يستطيع أن يعين مغلوبًا؟ قال: «**ما تريد أن تدع لصاحبك من خير**»، قال: «**فليمسك أذاه عن الناس**»، قال: قلت: يا رسول الله، أرأيت إن فعل هذا أيدخل الجنة؟ قال: «**ما من مؤمن يصنع خصلة من هذه الخصال إلا أخذت**

(١) الإيمان الكبير، لابن تيمية (ص:٣٠٤).

بيده، حتى تدخله الجنة»[١].

المناسبة للكتاب:

مناسبة الحديث لكتاب الإيمان، أنه دليل على دخول الأعمال في الإيمان.



قوله ﷺ: «تَرْضَخُ مِمَّا رَزَقَكَ اللهُ»، يعني تعطي والرضخ العطية، أي والمعنى أنك تعمل أعمال الإيمان، كما في رواية الحديث المذكورة، وليس تصديقًا فقط بلا عمل، فهذا الحديث -كغيره- يدل على أن الإيمان قول وعمل.

الحديث الثامن والسبعون:

٧٨- قال: حَدَّثَنَا عَفَّانُ، نا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أُمِّ مُحَمَّدٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَائِشَةَ: مَا الإِيمَانُ؟ فَقَالَتْ: «أُفَسِّرُ أَوْ أُجْمِلُ؟» قَالَ: أَجْمِلِي، فَقَالَتْ: «مَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ، وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ».

---

(١) أخرجه المؤلف في المُصَنَّفِ (٣٠٣٣٦)، وفي المسند كما في إتحاف الخيرة المهرة (١/ ١٣١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٠٥٧)، وقال البوصيري: روى الترمذي في «الجامع» بعضه، من طريق عكرمة بن عمار، به. وأبو زميل اسمه سماك بن الوليد ، ورواه البزار، وابن حبان في صحيحه مطولًا، والحاكم والبيهقي. وله شواهد تقدمت في أول الكتاب. اهـ، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٨٧٦)، خلافًا لحكمه القديم في (تخريج الإيمان) حيث قال: إسناده ضعيف فيه مرثد الزماني، قال الذهبي: فيه جهالة. اهـ فالصواب قوة الحديث، والله أعلم، وهو موافق لكثير من الأحاديث في هذا المعنى.

التخريج:

هذا الأثر رواه المؤلف أيضًا في (المصنف) وصح مرفوعًا عند أحمد والحاكم من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1]، ولفظه: أن عمر خطب فقال: يا أيها الناس إني قمت فيكم كمقام رسول الله ﷺ فينا فقال: «**أوصيكم بأصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ثم يفشوا الكذب حتى يحلف الرجل ولا يستحلف ويشهد الشاهد ولا يستشهد، ألا لا يخلون رجل بامرأة إلا كان ثالثهما الشيطان، عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة، فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد، من أراد بحبوحة الجنة فيلزم الجماعة، من سرته حسنته وساءته سيئته فذلك المؤمن**»[2].

المناسبة للكتاب:

مناسبته لكتاب الإيمان أن فيه التنبيه على أن أعمال القلوب من الفرح والحزن من الإيمان.

الشرح

قولها: «أُفَسِّرُ أَوْ أُجْمِلُ؟» أي أن أفصل أو أختصر، وهذا من حسن التعليم ومراعاة حاجة المتعلم وإدراكه.

قولها: «مَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ، وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ»، فيه دليل على أن السرور لأجل الحسنة لكونها ترضي الله، والحزن لأجل السيئة من خصال الإيمان؛ لأن من

---

(١) أَخْرَجَهُ فِي الْمُصَنَّفِ (٣٠٣٣٧)، وقال الألباني في (الحاشية): إسناده ضعيف ولكن صح مرفوعًا من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه أحمد والحاكم. اهـ

(٢) أخرجه الترمذي (٢١٦٥)، والبزار في مسنده (٣٨١٧)، والنسائي (٩١٨١)، والحاكم (٣٩٠) وصححه الألباني كما تقدم.

ليس من أهل الإيمان لا يبالي أحسن أم أساء، وأما من كان صحيح الإيمان خالص الدين فإنه لا يزال من سيئته في غم لعلمه بأنه مأخوذ بها محاسب عليها، ولا يزال من حسنته في سرور لأنه يعلم أنها مدخرة له في صحائفه فلا يزال حريصًا على ذلك حتى يوفقه الله عَزَّوَجَلَّ لحسن الخاتمة. وهذا يدل على أن الإيمان حي في قلبه، إذا عمل الحسنة فرح أن الله وفقه. كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعْمَةًۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الحجرات:٧-٨]، قال شيخ لإسلام ابن تيمية في (كتاب الإيمان)[١]: حكم اسم الإيمان إذا أطلق في كلام الله ورسوله فإنه يتناول فعل الواجبات وترك المحرمات، ومن نفى الله ورسوله عنه الإيمان فلابد أن يكون قد ترك واجبًا أو فعل محرمًا، فلا يدخل في الاسم الذي يستحق أهله الوعد دون الوعيد بل يكون من أهل الوعيد وكذلك قوله تعالى: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [الحجرات:٧]، قال محمد بن نصر المروزي: لما كانت المعاصي بعضها كفر، وبعضها ليس بكفر فرّق بينها، فجعلها ثلاثة أنواع: نوع منها كفر، ونوع منها فسوق وليس بكفر، ونوع عصيان وليس بكفر ولا فسوق، وأخبر أنه كرّهها كلها إلى المؤمنين ولما كانت الطاعات كلها داخلة في الإيمان وليس فيها شيء خارج عنه، لم يفرق بينها، فيقول حبب إليكم الإيمان والفرائض وسائر الطاعات بل أجمل ذلك فقال: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾، فدخل في ذلك جميع الطاعات؛ لأنه قد حبب إلى المؤمنين الصلاة والزكاة وسائر الطاعات حب تدين؛ لأن الله أخبر أنه حبب ذلك إليهم وزينه في قلوبهم

(١) كتاب الإيمان (ص:٣٨-٤٩) ومجموع الفتاوى (٧/ ٤٢، وما بعدها، باختصار.

لقوله: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ ويكرهون جميع المعاصي الكفر منها والفسوق وسائر المعاصي كراهة تديّن؛ لأن الله أخبر أنه كرّه ذلك إليهم، ومن ذلك قول رسول الله ﷺ: «**من سرته حسنته وساءته سيئته فهو مؤمن**»، لأن الله حبب إلى المؤمنين الحسنات وكره إليهم السيئات. قلت: وتكريهه جميع المعاصي إليهم يستلزم حب جميع الطاعات؛ لأن ترك الطاعات معصية، ولأنه لا يترك المعاصي كلها إن لم يتلبس بضدها فيكون محبًا لضدها وهو الطاعة، إذ القلب لابد له من إرادة، فإذا كان يكره الشر كله فلابد أن يريد الخيرَ، والمباحُ بالنية الحسنة يكون خيرًا وبالنية السيئة يكون شرًا، ولا يكون فعل اختياري إلا بإرادة...

إلى أن قال: فإذا كان الله قد كرّه إلى المؤمنين جميع المعاصي، وهو قد حبب إليهم الإيمان الذي يقتضي جميع الطاعات إذا لم يعارضه ضدٌ باتفاق الناس، فإن المرجئة لا تنازع في أن الإيمان الذيفي القلب يدعو إلى فعل الطاعة ويقتضي ذلك، والطاعة من ثمراته ونتائجه؛ لكنها تنازع هل يستلزم الطاعة فإنه وإن كان يدعو إلى الطاعة فله معارض من النفس والشيطان، فإذا كان قد كرّه إلى المؤمنين المعارض، كان المقتضي للطاعة سالمًا عن هذا المعارض، وأيضًا فإذا كرهوا جميع السيئات لم يبق إلا حسنات أو مباحات، والمباحات لم تبح إلا لأهل الإيمان الذين يستعينون بها على الطاعات، وإلا فالله لم يبح قط لأحد شيئًا أن يستعين به على كفر ولا فسوق ولا عصيان، ولهذا لعن النبي ﷺ **عاصر الخمر ومعتصرها كما لعن شاربها**، والعاصر يعصر عنبًا يصير عصيرًا، يمكن أن ينتفع به في المباح لكن لما علم أن قصد العاصر أن يجعلها خمرًا لم يكن له أن يعينه بما جنسه مباح على معصية الله؛ بل لعنه النبي ﷺ على ذلك؛ لأن الله لم يبح إعانة العاصي على معصيته ولا أباح له ما يستعين به في المعصية، فلا

تكون مباحات لهم إلا إذا استعانوا بها على الطاعات، فيلزم من انتفاء السيئات أنهم لا يفعلون إلا الحسنات، ولهذا كان من ترك المعاصي كلها فلابد أن يشتغل بطاعة الله، وفي الحديث الصحيح: «**كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها**»، فالمؤمن لابد أن يحب الحسنات ولابد أن يبغض السيئات ولابد أن يسره فعل الحسنة ويسوءه فعل السيئة ومتى قدر أن في بعض الأمور ليس كذلك كان ناقص الإيمان، والمؤمن قد تصدر منه السيئة فيتوب منها، أو يأتي بحسنات تمحوها، أو يبتلى ببلاء يكفرها عنه، ولكن لابد أن يكون كارهًا لها، فإن الله أخبر أنه حبب إلى المؤمنين الإيمان وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان، فمن لم يكره الثلاثة لم يكن منهم، ولكن محمد بن نصر يقول: الفاسق يكرهها تدينًا، فيقال: إن أريد بذلك أنه يعتقد أن دينه حرمها وهو يحب دينه، وهذه من جملته فهو يكرهها وإن كان يحب دينه مجملا وليس في قلبه كراهة لها، كان قد عدم من الإيمان بقدر ذلك كما في الحديث الصحيح: «**من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**»، وفي الحديث الآخر الذيفي الصحيح أيضًا (صحيح مسلم): «**فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان مثقال حبة من خردل**»، فعلم أن القلب إذا لم يكن فيه كراهة ما يكرهه الله لم يكن فيه من الإيمان الذي يستحق به الثواب وقوله: «**من الإيمان**»، أي من هذا الإيمان، وهو الإيمان المطلق، أي ليس وراء هذه الثلاث ما هو من الإيمان ولا قدر حبة خردل، والمعنى: هذا آخرُ حدود الإيمان، ما بقي بعد هذا من الإيمان شيء، ليس مراده أنه مَن لم يفعل ذلك لم يبق معه من الإيمان شيء؛ بل لفظ الحديث إنما يدل على المعنى الأول. اهـ

إذا تقرر هذا فمن كان يكره السيئة إذا وقعت منه فالإيمان الذي في قلبه هو الذي أورث هذه الكراهة فهو مؤمن، ومن فرح بالحسنة إذا عملها ووفقه الله لها وانشرح صدره فهو المؤمن، وكما قال النبي ﷺ: «**ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ المَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا للهِ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أَنْقَذَهُ اللهُ مِنْهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ**» متفق عليه[1].

وحديث الباب يدل على أن الإيمان له أثـر في القلب محسوس من التصديق والعمل، خلافًا لمن يقـول: إنه تصديق فقط؛ بل إنه قـول القلب وعمل القلب والجوارح، فعمل القلب هذه الأشياء التي يجدها في نفسه من الحب والبغض والفرح بالطاعة والكراهية للمعصية إلى آخر ذلك، وقول القلب هو التصديق، كما ذكر شيخ الإسلام وغيره.

فمن سرته حسنته إذًا فقلبه قـد عَمِلَ، وليس مجرد تصـديق، بل قلبه أحب الحسنة وفرح بها، كما يحب المال ويفرح به إذا حصله، كما قال الله عَزَّوَجَلَّ عن القرآن: ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس:٥٨]، يعني مما يجمعون من الدنيا، وقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ﴾ [آل عمران:١٤]، وكما أن المنافق والكافر يزين له المعاصي نعوذ بالله، كما قال: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر:٨].

---

(١) أخرجه البخاري (٢١)، ومسلم (٤٣)، واللفظ لمسلم.

وهذا لا يعني أن الإنسان إذا أحب المعاصي أنه كفر! بل المقصود النقص في إيمانه، مثل حديث: «لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً، يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ، وَهُوَ مُؤْمِنٌ» متفق عليه[1]. فهو نقص عن كمال الإيمان الواجب، ويدل على وجود النقص، نسأل الله العافية والسلامة.

وهذا الحديث يعطيك ميزانًا تحاسب فيه نفسك، فتنظر إلى نفسك ثم تعالجها وتسأل الله عَزَّوَجَلَّ الثبات والتوفيق للطاعات التي تزيد في الإيمان؛ فإنه لما ذكر الله المؤمنين وصفهم بالأعمال التي وصلوا فيها إلى ذلك، مثل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ۝٣ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ۝٤ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ۝٦ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ۝٧ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ۝٨ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ۝٩ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ ۝١٠ ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون:١-١١]

ففيها أن من الأعمال الخشوع، فدل أن الخشوع من الإيمان، ومنها الإعراض عن اللغو، ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون:٣]، فدل على أن اللغو ينقص الإيمان، واللغو الباطل، والإثم والكذب ونحوه، ومنها الزكاة ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ﴾ [المؤمنون:٤]، فدل على أن الزكاة من الإيمان وتركها ضد الإيمان ونقص من كماله الواجب، لأنه نقص من واجبه، إلى آخرها، فدل على أن هذه الأشياء من الصفات التي يزداد بها الإيمان، فهذه صفات كلها تزيد في الإيمان.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٧٧٢)، ومسلم (٥٧).

فإذا وجد الإنسان من نفسه أنه يحب السيئة ولا يفرح بالحسنة فعنده نقص، بل نقص كبير، نسأل الله العافية والسلامة، مثل الذي عنده مرض عليه أن يعالجه بالأدوية النافعة، وكذلك الإيمان، كما قال رجل للنبي ﷺ: مُرْنِي بِأَمْرٍ فِي الإِسْلَامِ لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا غَيْرَكَ بَعْدَكَ، قَالَ: «قُلْ: آمَنْتُ بِالله، ثُمَّ اسْتَقِمْ»، قَالَ: فَمَا أَتَّقِي؟، فَأَشَارَ إِلَى لِسَانِه[(١)]، وعَنْ عَبْدِ الله بْنِ بُسْرٍ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا قَالَ لِرَسُولِ الله ﷺ: إِنَّ شَرَائِعَ الإِسْلَامِ قَدْ كَثُرَتْ عَلَيَّ، فَأَنْبِئْنِي مِنْهَا بِشَيْءٍ أَتَشَبَّثُ بِهِ قَالَ: «لَا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطْبًا مِنْ ذِكْرِ الله عَزَّوَجَلَّ»[(٢)]، فهذه تزيد في الإيمان، وتأمل إلى قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَ﴾ [الحجرات:٧]، وذلك من فضل الله كما قال بعدها: ﴿فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعۡمَةٗ﴾ [الحجرات:٨]، ففيه تنبيه على أننا نسألها من الله كما قال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ٦٩ ذَٰلِكَ ٱلۡفَضۡلُ مِنَ ٱللَّهِۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمٗا﴾ [النساء:٦٩-٧٠]، فهو يعلم من يستحق هذا الفضل فيتفضل عليه به، فعليكم أن تسألوا الله من فضله، وهو العليم الحكيم، ولذلك لما قال: ﴿وَءَاخَرِينَ مِنۡهُمۡ لَمَّا يَلۡحَقُواْ بِهِمۡۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ [الجمعة:٣].

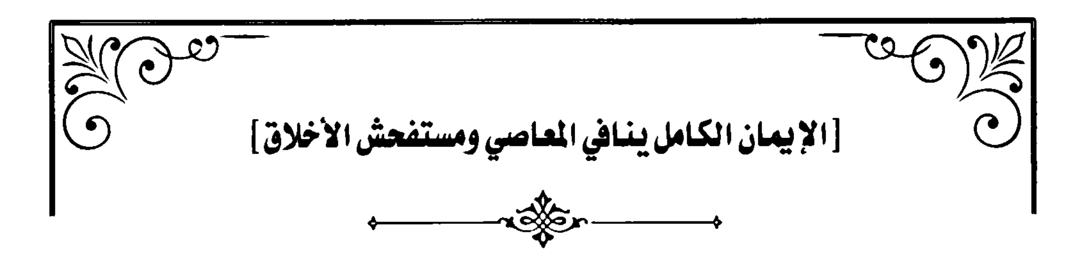
اللهم إنا نسألك من فضلك وحبب إلينا الإيمان وزينه في قلوبنا وكره إلينا الكفر والفسوق والعصيان واجعلنا من الراشدين برحمتك يا أرحم الراحمين.



---

(١) أخرجه أحمد (١٩٤٣١)، والترمذي (٢٤١٠)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٧٧٦)، وصححه الألباني في «مشكاة المصابيح» (١/ ١٢).

(٢) أخرجه أحمد (١٧٦٩٩)، والترمذي (٣٣٧٥)،وابن ماجه (٣٧٩٣)، وصححه الألباني.



[الإيمان الكامل ينافي المعاصي ومستفحش الأخلاق]

الحديث التاسع والسبعون:

٧٩- قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ، نا إِسْرَائِيلُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الله، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ، وَلَا بِاللَّعَّانِ، وَلَا بِالفَاحِشِ، وَلَا بِالبَذِيءِ».

التخريج:

هذا الحديث إسناده صحيح، وقد رواه المؤلف في (مصنفه) و(مسنده) وأحمد والترمذي وغيرهم[1]. وعبد الله هو ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

الشرح

وقوله: **«ليس المؤمن»** أي الكامل، **«بالطعان»**: أي عيابًا للناس و**«اللعان»** كثير اللعن ولعل اختيار صيغة المبالغة فيها للدلالة على الكثرة، لأن كامل الإيمان قل أن يخلو عن المنقصة بالكلية، لكنه لا يكثر من ذلك. و**«الفاحش»**: أي فاعل الفحش أو قائله، و**«البذيء»**: هو الذي لا حياء له، أو هو الفاحش في القول وهو بذيء اللسان.

---

(١) أخرجه فِي المُصَنَّف (٣٠٣٣٨)، وأحمد في المسند (١/ ٤٠٥، ٤١٦)، والترمذي (١٩٧٧)، والحاكم (١/ ١٢)، وقال الترمذي حسن غريب وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين.
ورواه ابن أبي شيبة في المسند (٣٥٥) من وجه آخر عن الحسن بن عمرو، عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد، عن أبيه عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله، به. وصححه الشيخ الألباني في حاشية الإيمان، وفي السلسلة الصحيحة (٣٢٠).

فهذه صفاتٌ مكروهة قد برئ منها المؤمن التام الإيمان، فليس بطعان ولا لعان ولا فاحش ولا بذيء، وهذا يدل على أن الإيمان يجانب هذه الأشياء، فالإيمان التام الكامل الكمال الواجب يجانب هذه الأشياء، فإذا نقص الإيمان عن واجبه وُجد الطعنُ واللعن والفحش والبذاءة، فالطعان كثير الطعن في الناس وفي أعراضهم، واللعان يكثر اللعن، ولذلك جاء في الحديث في الصحيح: «**إِنَّ اللَّعَّانِينَ لَا يَكُونُونَ شُهَدَاءَ، وَلَا شُفَعَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»[(١)]، فليس لهم جاه عند الله ولا يقبل الله شفاعتهم لغيرهم، واللعن هو الطرد من رحمة الله، أو الدعاء بذلك، فكيف يأتي يوم القيامة ويدعو ويقول: يا رب ارحم فلانًا، وهو في الدنيا يدعو بطرده من رحمة الله، فلا تناسب بين هذا وذاك، فحرَمه الله هذا الشيء، فلا جاه له عند الله، وكذا لو كان مشفقًا على الناس في الدنيا فسيكون مشفقًا عليهم في الآخرة، فيدل على أنها تضعف عنده الشفقة، فهذا الحرمان إما لأنه ليس له جاه عند الله، أو أنه كما نقصت عنده في الدنيا تنقص عنده في الآخرة، مع أن النبي ﷺ أخبر أن الله خلق مائة رحمة، أنزل رحمة بين عباده يتراحمون بها في الدنيا فإذا دخلوا الجنة كمل لهم المائة، فتكون فيهم الرحمة مضاعفة مائة مرة يتراحمون بها، هذه الرحمة التي في الدنيا جزء من هذه الواحدة التي قسمها الله في الخلائق يتراحمون بها، ولذلك أشار النبي ﷺ فقال: «**جَعَلَ اللهُ الرَّحْمَةَ مِائَةَ جُزْءٍ، فَأَمْسَكَ عِنْدَهُ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ جُزْءًا، وَأَنْزَلَ فِي الأَرْضِ جُزْءًا وَاحِدًا، فَمِنْ ذَلِكَ الْجُزْءِ يَتَرَاحَمُ الخَلْقُ، حَتَّى تَرْفَعَ الفَرَسُ حَافِرَهَا عَنْ وَلَدِهَا، خَشْيَةَ أَنْ تُصِيبَهُ**» متفق عليه[(٢)]، فيوم القيامة يجعل الله الناس يتراحمون رحمة مضاعفة مائة مرة ولذلك يشفعون في أصحابهم وفي إخوانهم من المسلمين. وفي الصحيحين عن ثابت بن

(١) أخرجه مسلم (٢٥٩٨).
(٢) أخرجه البخاري (٦٠٠٠)، ومسلم (٢٧٥٢).

الضحاك قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لعن المؤمن كقتله**»[١]، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة: أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لا ينبغي لصديق أن يكون لعانًا**»[٢].

قوله ﷺ: «**ولا بالفاحش ولا البذيء**»، الفاحش: بذيء اللسان بالفحش ومن يقول الكلام الفاحش، والمؤمن لا يكون هكذا، وعطف «**ولا بالبذيء**» على «**ولا بالفاحش**»، للتأكيد والتفسير، لا للمغايرة وأن الفاحش غير البذيء، وفي بعض الروايات «**ولا بالفاحش البذيء**» فهي مفسرة، وقيل: الفاحش أعم منه فإنه ذو الفحش في كلامه وفعاله؛ لأن الفحش هو ما استقبحه الناس، والفاحشة سميت فاحشة لأنها تستفحش عند الناس سواء من الأقوال أو الأخلاق أو الأفعال، فالزنى وما شابهه سمي فاحشة؛ لأنه مستفحش عند الناس، الأقوال كذلك. قال ابن الأثير في (النهاية): وكل خصلة قبيحة فهي فاحشة من الأقوال والأفعال. والله أعلم.



الحديث الثمانون:

٨٠- قال المصنف حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: **الْمُؤْمِنُ يُطْبَعُ عَلَى الْخِلَالِ كُلِّهَا إِلا الْخِيَانَةَ وَالْكَذِبَ.**

---

(١) رواه البخاري (٦١٠٥، ٦٦٥٢)، ومسلم (١١٠) عن ثابت بن الضحاك مرفوعًا.

(٢) رواه مسلم (٢٥٩٧) عن أبي هريرة.

التخريج:

أثر موقوف صحيح، وعبد الله هو ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواه المؤلف أيضًا في (مصنفه)[١].



الحديث الحادي والثمانون:

٨١- قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ مُصْعَبِ ابْنِ سَعْدٍ عَنْ سَعْدٍ قَالَ: الْمُؤْمِنُ يُطْبَعُ عَلَى الخِلالِ كُلِّهَا إِلا الخِيَانَةَ وَالكَذِبَ.

التخريج:

أثر موقوف صحيح على سعد وهو ابن أبي وقاص الزهري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواه المؤلف أيضًا في (مصنفه)[٢].

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٣٤٠)، وابن أبي الدنيا في ذم الكذب (٢٦)، وفي الصمت (٤٩٣)، والطبراني (ج٩/ ص:١٨٤- ح٨٩٠٩). وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ٩٣): رواه الطبراني ورجاله ثقات. اهـ وقال الشيخ الألباني في الحاشية: إسناده موقوف صحيح، ورجاله ثقات رجال الشيخين غير مالك ابن الحارث وهو السلمي الرقي وهو ثقة. اهـ

(٢) أخرجه في المصنف (٣٠٣٤١)، وابن المبارك في الزهد (٨٢٨)، وابن أبي الدنيا في ذم الكذب (٢٥)، والصمت (٤٩٢)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (كتاب الإيمان ٢/ ٦٨٩-٩٠٦)، والخلال في السنة (١٥٢٤-١٥٢٦)، والبيهقي في السنن (١٠/ ١٩٧)، وفي الشعب (٤٨٠٨)، وقال: روي مرفوعًا ورفعه ضعيف، وقال في (السنن): هذا موقوف وهو الصحيح. قال الدارقطني في العلل (٤/ ٣٣١): رُوِيَ مرفوعًا، والموقوف أشبه بالصواب. اهـ، مختصرًا.
قال الشيخ الألباني في الحاشية: إسناد أثر سعد بعده صحيح على شرط الشيخين، وقد خالف أبو إسحاق السبيعي فرواه عن مصعب بن سعد به مرفوعا، يعني من كلام النبي ﷺ، يقول: أخرجه القضاعي في (مسند الشهاب)، وأبو إسحاق مدلس واختلط بأَخَرَة، وقال الهيثمي في

الشَّرح

هذان الأثران صحيحان موقوفان على ابن مسعود وعلى سعد بن أبي وقاص، ولا يصح رفعهما إلى النبي ﷺ، ولا يقال: إن هذا من قبيل الذي لا يقال بالاجتهاد أو الرأي، لأن هذا قد يكون مستنبط من الأدلة فقد يكون استنبط من قوله ﷺ: «آيَةُ المُنَافِقِ ثَلاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ» متفق عليه[١]، وقد يكون للحديث أصلٌ ولذلك صح عن الصحابة، ولذلك أتبعه المصنف بما روي بسند منقطع عن أبي أمامة وهو الحديث التالي الذي ذكر المصنف بعده، وهو:

الحديث الثاني والثمانون:

٨٢- قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ نَا الأَعْمَشُ قَالَ: حُدِّثْتُ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُطْوَى المُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ إِلا الخِيَانَةَ وَالكَذِبَ».

التخريج:

حديث إسناده ضعيف رواه المؤلف أيضًا في مصنفه، وأحمد وغيرهم، لأن مداره على شيخ الأعمش المبهم هذا، هو مجهول العين؛ لأنه مبهم فهو منقطع[٢].

= (مجمع الزوائد): رواه البزار وأبو يعلى ورجاله رجال الصحيح ونحوه في (الترغيب)، يعني للمنذري، وقال: وذكره الدارقطني في (العلل) مرفوعًا وموقوفًا، وقال: «الموقوف أشبه بالصواب». اهـ

(١) أخرجه البخاري (٣٣)، ومسلم (٥٩).

(٢) أخرجه أحمد (٢٢٢٢٤، ٢٢١٧٠) قال الهيثمي (١/ ٩٢): هو منقطع بين الأعمش وأبي أمامة، قال الألباني في (الحاشية): إسناده ضعيف لجهالة من حدث الأعمش به وكذلك رواه الإمام أحمد بإسناد المصنف ورواه ابن أبي عاصم في (السنة) عن الأعمش به. اهـ

الشَّرح

قـوله: «المؤمن يطبع» أي يجبل ويفطـر «على الخلال» أي الصفـات «كلها إلا الخيانة والكذب»، أي يجبل على الخلال والصفات كالحياء والمروءة وحسن الخلق والصبر وهو سيد الخلال الحسنة، إلا الخيانة والكذب، فلا يجبل عليهما لأنهما أس وأصل كل شر ونفاق وفسوق، ولم يقصدوا أنه يجبل على الذنوب، بل أرادوا الصفات الجبلية، فالمؤمن الكامل الإيمان الكمال الواجب، لا يطبع على الخيانة والكذب، فتصبح طبيعة له، بل يجبل على ضدها من الحياء والصبر الشامل لكل خير، فإذا كذب فليس مؤمنًا كامل الإيمان الواجب، وقد يكون مؤمنا ناقص الإيمان الواجب، حتى لو كان الحديث مرفوعًا صحيحًا يكون هذا معناه، ولكن لا يفهم منه أن المؤمن يطبع على المعاصي، ليس كذلك، وهذا مفهوم مخالفة، لا عموم له[1]، بل المؤمن يطبع على الخلال كلها إلا الخيانة والكذب، فقولهم إلا الخيانة والكذب لا عموم له، فلا يفهم منه عموم المستثنى منه، ولما كان الكلام ليس من كلام المعصوم ﷺ، وهو من كلام ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص فهؤلاء ليسوا معصومين في الاستيعاب في الكلام، وقد يقول العالم الكلام وهو غير مستحضر

(١) قال الغزالي في المستصفى (٢/ ٧٠): المفهوم لا عموم له، لأن العموم لفظٌ تتشابه دلالته إلى مسمياته، ودلالة المفهوم ليست لفظية، فلا يكون لها عموم. اهـ وناقش الرازي كلامه في المحصول (١/ ٢/ ٦٥٤) ورجح أن للمفهوم عمومًا. وقال ابن القيم في حاشيته على سنن أبي داود (٧/ ٢٠٤): والمفهوم لا عموم له بل فيه تفصيل. اهـ وقال في التفسير القيم (٢/ ٨٢): ودلالة المفهوم لا عموم لها فإن العموم إنما هو من أحكام الصيغ العامة وعوارض الألفاظ. اهـ وهو اختيار ابن قدامة وابن عقيل والشيخ تقي الدين ابن تيمية وغيرهم من الأصوليين وأنه يكفي فيه صورة واحدة. انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢١/ ٧٣) والفتاوى الكبرى (٢/ ٣٨) لابن تيمية، والإنصاف، للمرداوي (١/ ٧٣).

لما يكون من مفهوم الكلام وأنه يفهم منه كذا، فلا يقال: كيف يجزمون بأنه يطبع على جميع الخلال حتى قد يكون صخابًا فاحشًا بذيئًا، والنبي ﷺ قال «**أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَلَّةٌ مِنْ نِفَاقٍ حَتَّى يَدَعَهَا: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ**» وفي رواية: «**وَإِنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْفِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ**» متفق عليه[١]. لكن لو تأملنا نجد أن الخيانة والكذب قاعدة الشر التي يتفرع عنها، فالخيانة يدخل تحتها خيانة الأمانة وخيانة العهد مع الله ومع الناس، فيدخل تحتها الغدر، وكذا الكذب يدخل فيه، الكذب في القول والكذب في الفعل، والكذب في الوعد والكذب في الخصومة؛ لأنه إذا خاصم فجر، يفجر في الكلام فيكذب، فتكون كلمة الكذب والخيانة شاملة كقاعدة يدخل تحتها الخلال السيئة كلها، فيكون كل ما يدخل تحت الخيانة والكذب لا يطبع عليه المؤمن، فهذا ممكن تأويله كذلك إذا كان بهذا المعنى. ثم وجدت هذا المعنى للشيخ العلامة عبد الرحمن المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالة (التأويل) له[٢]، فالحمد لله على توفيقه، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وروي من حديث أبي أمامة، وسعد بن أبي وقاص، عن النبي ﷺ قال: «**يطبع المؤمن على الخلال كلها، إلا الخيانة والكذب**». وإذا تدبرت وجدت الأمور المذكورة كلها تدور على الكذب، فمن كان إذا وعد أخلف فإنه يكذب في وعده، فيقول: سأفعل وهو يريد أن لا يفعل! والخائن موطّن نفسه على الكذب، يقال له: عندك كذا أو فعلت كذا؟ فيقول: لا. ومن كان إذا عاهد غدر فهو كالوعد، بل لو كانت نيته عند المعاهدة أن يفي ثم غدر لكان كاذبا، لأن حقيقة المعاهدة أنه سيفي حتما،

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٥٩)، ومسلم (٥٨).

(٢) رسالة في حقيقة التأويل (ص:٢٥) ط. دار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع، بالرياض.

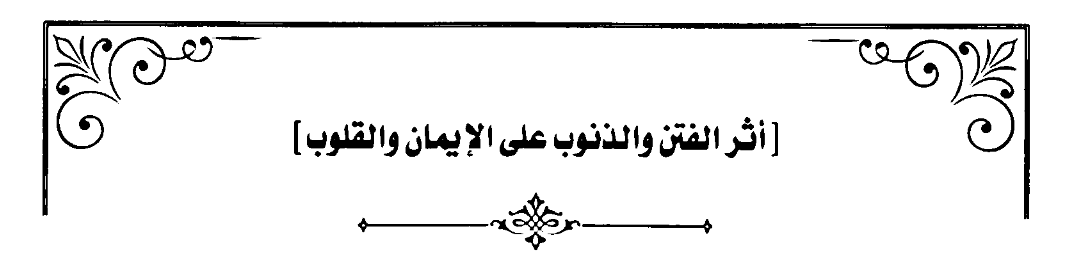
بخلاف الوعد، فإن العادة كالقاضية بأن مراده أنه سيفعل إذا لم يعرض له ما يغير رأيه. وأما الفجور في الخصومة فمعناه: أنه يفتري على خصمه ويبهته بما ليس فيه، وذلك هو الكذب وحسبك أن الإنسان المعروف بالكذب قد سلخ نفسه من الإنسانية، فإن من يعرفه لم يعد يثق بخبره فلا يستفيد الناس منه شيئا، ومن لم يعرفه يقع بظنه صدقه في المفاسد والمضار، فأنت ترى أن موت هذا الرجل خير للناس من حياته، وهبه يتحرى من الكذب ما لا يضر فإنه لا يستطيع ذلك، ولو استطاعه لكان إضراره بنفسه إذ أفقدها ثقة الناس به، على أن الكذبة الواحدة كافية لتزلزل ثقة الناس به. اهـ

وعلى كل هو كلام موقوف له مفهوم منطوق، وهو أن المؤمن لا يطبع على الخيانة والكذب، أي المؤمن الكامل الإيمان الكمال الواجب لايطبع جبلةً وفطرةً على ذلك، فلا يطبع كذابًا ولا خوانًا، ويدخل في الخيانة: خيانة الأمانة وخيانة العهد وخيانة الوعد، إلى آخره. ويدخل في الكذب: الكذب في الوعد والكذب في اللسان والكذب في القول والكذب في الفعل، فيكون قوله يخالف فعله، يقول قولًا ويخالف ذلك، فيدعي أنه مؤمن وهو يرتكب الفواحش ويخالف الأمر، هذا كذب فيما قاله وفيما تظاهر به، وإن لم يكن يكذب في كلامه من حيث الصدق والكذب.

ويفهم من هذا أنه إن كان فيه هذه الأمور ليس مؤمنًا كامل الإيمان الكمال الواجب، بل هو ناقص الإيمان، وليس لهذا المفهوم في كل الصفات كما تقدم.

وكذلك حديث أبي أمامة المرفوع هو في المعنى نفسه، لكنه ضعيف الإسناد؛ لأن فيه جهالة لا تقوم به حجة، وإن صح يفسر على هذا المعنى.





[أثر الفتن والذنوب على الإيمان والقلوب]

الحديث الثالث والثمانون:

٨٣- قال: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ فِتَنٌ كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا، وَيُمْسِي مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا».

التخريج:

هذا حديث صحيح رواه المؤلف في مصنفه وأحمد وأبو داود ورجاله ثقات وله شواهد كثيرة منها عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم، وعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما تقدم[1].

الشرح

قوله: «**كقطع الليل المظلم**» القطع بكسر القاف وفتح الطاء جمع قطعة وهي الطائفة من الشيء، والمعنى كقطعٍ من الليل المظلم لفرط سوادها وظلمتها، وعدم تبين الصلاح والفساد فيها من القتل والنهب والاختلاف بين المسلمين في أمر الدنيا والدين.

قوله: «**يصبح الرجل مؤمنًا**» أي موصوفًا بأصل الإيمان أو بكماله.

(١) أخرجه المؤلف في المصنف (٣٠٣٤١)، وأحمد (٤/ ٤٠٨)، وأبو داود (٤٢٥٩)، وتقدم الكلام عليه في التعليق على حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ برقم (٦٤).

قوله: «**ويمسي كافرًا**» أي حقيقةً، أو كافرًا للنعمة، أو مشابهًا للكفرة، أو عاملًا عمل الكافر، وقيل: المعنى يصبح محرمًا ما حرمه الله، ويمسي مستحلًا إياه وبالعكس، وهذا المعنى الأخير اختاره الحسن البصري، فيما ذكره الترمذي عنه، أنه كان يقول في هذا الحديث: يصبح الرجل مؤمنا ويمسي كافرا، ويمسي مؤمنا ويصبح كافرًا، قال: يصبح الرجل محرما لدم أخيه وعرضه وماله ويمسي مستحلًا له، ويمسي محرما لدم أخيه وعرضه وماله ويصبح مستحلا له[1].

وهذا الحديث كالذي تقدم من حديث عائشة وأنس وغيرهما، أن المؤمن يتقلب بسبب كثرة الفتن، من الشبهات بما يتعرض به إلى الشكوك، أو من فتن الشهوات من المعاصي لكثرة ما يكون الزمان عليه من كثرة الفتن والشهوات، فيقع فيها فينقص إيمانه بسبب وقوعه في الكبائر التي هي شعب الكفر، هذا إن كان المقصود الكفرَ الأصغرَ، وقد يكون الكفرَ الأكبرَ، نسأل الله العافية والسلامة، فيختلف باختلاف هذه الأحوال؛ لأن الفتن منها ما يكون من الشبهات، ومنها ما يكون من الشهوات، ففتن الشبهات: كل فتنة مبنية على الجهل، ومن ذلك ما حصل من أهل البدع الذين ابتدعوا في عقائدهم ما ليس من شريعة الله، أو أهل البدع الذين ابتدعوا في أقوالهم وأفعالهم ما ليس من شريعة الله، فإن الإنسان قد يفتن -والعياذ بالله- فيضل عن الحق بسبب الشبهة. ومن ذلك أيضًا: ما يحصل في المعاملات من الأمور المشتبهة التي هي واضحة في قلب الموقن، مشتبهة في قلب الضال والعياذ بالله، فتجده يتعامل معاملة تبين أنها محرمة، لكنْ لما على قلبه من رين الذنوب -نسأل الله العافية- يشتبه عليه الأمر، فيزين له سوء عمله، ويظنه حسنًا، وقد قال الله في

(١) جامع الترمذي (٢٢٢٩).

هؤلاء: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ۝١٠٣ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف:١٠٣-١٠٤]، فهؤلاء هم الأخسرون، والعياذ بالله.

وتكون الفتن من الشهوات، بمعنى أن الإنسان يعرف أن هذا حرام، ولكن لأن نفسه تدعوه إليه فلا يبالي، فيفعل الحرام عمدًا، بلا ندم ولا توقٍّ، وقد يعلم أن هذا واجب، لكن نفسه تدعوه للكسل فيترك هذا الواجب، وهذه فتنة شهوة، أي فتنة إرادة وهوى، كما قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية:٢٣].

ومن ذلك -بل من أعظم ما يكون- فتنة شهوة الفاحشة والعياذ بالله، وهذه من أضر ما يكون على هذه الأمة، قال النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء**»[1]، وقال: «**إن الدنيا حلوة خضرة، وإن الله مستخلفكم فيها، فينظر كيف تعملون، فاتقوا الدنيا، واتقوا النساء، فإن أول فتنة بني إسرائيل كانت في النساء**»[2]، ووجد من يدعو إلى هذه الرذيلة -والعياذ بالله- بأساليب ملتوية، يلتوون فيها بأسماء لا تمت إلى ما يقولون بصلة، لكنها وسيلة إلى ما يريدون؛ من تهتك لستر المرأة، وخروجها من بيتها لتشارك الرجل في أعماله، ويحصل بذلك الشر والبلاء، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٢٧]، نسأل الله أن يهدي ضال المسلمين ويرد كيد المجرمين في نحورهم، وأن يبعدهم عن كل ما يكون سببًا للشر والفساد في هذه البلاد وبلاد المسلمين.

---

(١) رواه البخاري (٥٠٩٦)، ومسلم (٢٧٤٠)، من حديث أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه مسلم (٢٧٤٢) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد كانت فتنة بني إسرائيل في النساء، وهي أعظم فتنة في الشهوات.

والواجب عند ورود الشبهات، هو القيام لله مثنى وفرادى، والتفكر، لا سيما عند هذه الفتنة، التي عمت وطمت، وأعمت وأصمت، كما قال النبي ﷺ: «**العبادة في الهرج كهجرة إليَّ**»[(١)]، وفي حديث حذيفة، قال: قلت: يا رسول الله، إنا كنا في شر، فذهب الله بذلك الشر، وجاء بالخير على يديك، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: «**نعم**»، قال: ما هو؟ قال: «**فتن كقطع الليل المظلم، يتبع بعضها بعضًا، تأتيكم مشتبهة، كوجوه البقر؛ لا تدرون أيًا من أي**» رواه الإمام أحمد[(٢)]، فهذه الفتن الواقعة في هذا الزمان، من جنس ما أشير إليه في الحديث، فتعين: الاهتمام بالمخرج منها، والنجاة فيها؛ ولا سبيل إلى ذلك إلا بالاعتصام بحبل الله، ومعرفة ما أوجبه وندب إليه في كتابه من شرائع الإيمان وحدوده، وما نهى عنه وحرمه من شعب الكفر والنفاق وحدوده، وقد نص على هذا النبي ﷺ لما سأله حذيفة عن الفتن، حيث قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وأسأله عن الشر، وعرفت أن الخير لن يسبقني. قلت: يا رسول الله، أبعد هذا الخير شر؟ قال: «**يا حذيفة، تعلّم كتاب الله، واتبع ما فيه**» ثلاث مرار، قال: قلت: يا رسول الله، أبعد هذا الخير شر؟ قال: «**فتنة وشر**»، قال: قلت: يا رسول الله، أبعد هذا الشر خير؟ قال: «**هدنة على دخن، وجماعة على أقذاء**»، قال: قلت: يا رسول الله، الهدنة على دخن، ما هي؟ قال: «**لا ترجع قلوب أقوام على الذي كانت عليه**»، قال: قلت: يا رسول الله، أبعد هذا الخير شر؟ قال: «**يا حذيفة، تعلم كتاب الله، واتبع ما فيه**»، ثلاث مرار، قال: قلت:

---

(١) رواه مسلم (٢٩٤٨) معقل بن يسار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

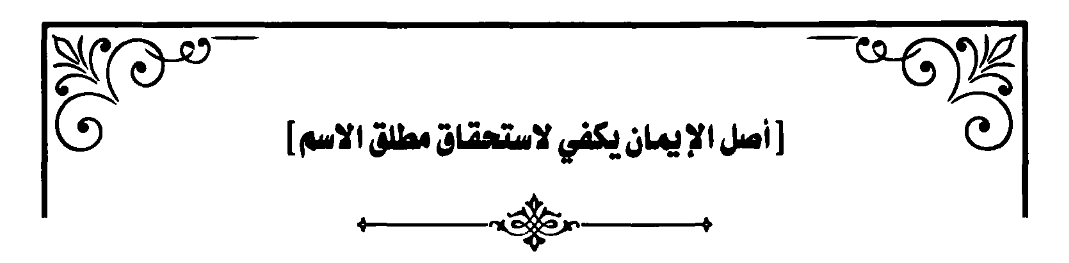
(٢) رواه أحمد (٢٣٢٨٢، ٢٣٣٢٨)، وفي سنده مجهول.

يا رسول الله، أبعد هذا الخير شر؟ قال: «**فتنة عمياء صماء، عليها دعاة على أبواب النار، وأن تموت يا حذيفة وأنت عاض على جذل، خير لك من أن تتبع أحدًا منهم**».

فتأمل ما أرشد النبي ﷺ إليه حذيفة، ووصاه عند حدوث الفتن العظام، التي لا يبصر أهلها الحق، ولا يسمعون من الداعي والناصح، وتكريره الوصية بقراءة كتاب الله، واتباع ما فيه، لأن المخرج من كل فتنة موجود فيه مقرر، لكن لا يفهمه ويفقهه إلا من تعلم كتاب الله، ألفاظه ومعانيه، ووفق للعمل بما فيه، فذلك جدير أن يهبه الله نورًا يمشي به في الناس، ولا يخفى عليه ما وقع فيه الأكثر، من الشك والريب والالتباس؛ وهذا الصنف عزيز الوجود في القراء، ومن ينتسب إلى العلم والطلب، فكيف بغيرهم؟!:

أما الخيام فإنها كخيامهم ... وأرى نساء الحي غير نسائها





[أصل الإيمان يكفي لاستحقاق مطلق الاسم]

الحديث الرابع والثمانون:

٨٤- قال: حَدَّثَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ عَنْ الحَجَّاجِ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ هِلالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الحَكَمِ السُّلَمِيِّ قَالَ: كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرْعَى غَنَمًا لِي قِبَلِ أُحُدٍ وَالجَوَّانِيَّةِ، فَاطَّلَعْتُهَا ذَاتَ يَوْمٍ، وَإِذَا ذِئْبٌ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا، قَالَ: وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ آسَفُ كَمَا يَأْسَفُونَ، لَكِنِّي صَكَكْتُهَا صَكَّةً، فَأَتَيْتُ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ، فَعَظَّمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله؛ أَفَلا أُعْتِقُهَا؟ قَالَ: «ائْتِنِي بِهَا»، فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ اللهُ؟»، قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ الله، قَالَ: «فَأَعْتِقْهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ».

التخريج:

هذا حديث صحيح رواه مسلم وغيره[1].

المناسبة للكتاب:

مناسبة الحديث لكتاب الإيمان أن فيه الدلالة لمذهب أهل السنة في إثبات اسم الإيمان لكل مسلم، وفيه الرد على الخوارج والمعتزلة في نفي ذلك عن العاصي.

---

(١) رواه المؤلف في المُصَنَّفِ (٣٠٣٤٢)، ومالك وأحمد (٥/ ٤٤٧-٤٤٨)، ومسلم (٥٧٣)، والنسائي (٣٦٥٣)، والبيهقي في الصفات وغيرهم.

الشَّرْح

قوله: «**قبل أحد والجوانية**» هي بفتح الجيم وتشديد الواو، وبعد الألف نون مكسورة، ثم ياء مشددة، قال النووي: هكذا ضبطناه، وكذا ذكر أبو عبيد البكري والمحققون، وحكى القاضي عياض عن بعضهم تخفيف الياء! والمختار التشديد، والجوَّانية بقرب أحد موضع في شمالي المدينة، وأما قول القاضي عياض: إنها من عمل الفُرع! فليس بمقبول، لأن الفُرع بين مكة والمدينة بعيد من المدينة، وأحدٌ في شام المدينة، وقد قال في الحديث: قِبَلَ أحد والجوانية، فكيف يكون عند الفُرع؟!. اهـ

قوله: «**فاطلعتها**» أي اطلعت على الغنم لأنظر فيها.

قوله: «**آسف كما يأسفون**»؛ أي: أغضب كما يغضبون، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا﴾ [الزخرف:٥٥].

قوله: «**صَكَكْتُها صكة**» أي: لَطَمْتُها في وجهها لطمة.

قوله: «**فعظّم ذلك**» أي عدَّ النبي عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ذلك اللطمَ عظيمًا

قوله: «**عليّ**» بتشديد الياء.

قوله: «**قال رسول الله ﷺ: «ائتني بها» قال: فجئت بها**» هذا للتحقق من صلاحها للعتق، لذا قال العلماء: لا يجوز إعتاق النفس الكافرة في حق واجب ككفارة واجبة، ولا يستحب في نفلٍ، والظاهر أن هذا العتق من قبيل النفل.

قوله: «**قال: «أين الله» قالت**» أي الجارية «**في السماء**»، «**قال: «اعتقها فإنها مؤمنة**»، قال الخطابي: قوله: «**اعتقها فإنها مؤمنة**» خرج مخرج التعليل في كون الرقبة مجزية في الكفارات بشرط الإيمان لأن معقولًا أن النبي ﷺ إنما أمره أن يعتقها على

سبيل الكفارة عن ضربها، ثم اشترط أن تكون مؤمنة، فكذلك هي في كل كفارة، وقد اختلف الناس في هذا فقال مالك والأوزاعي والشافعي وأبو عبيد: لا يجزيه إلا رقبة مؤمنة في شيء من الكفارات، وقال أصحاب الرأي: يجزيه غير المؤمنة، إلا في كفارة القتل، وحكي ذلك أيضًا عن عطاء. انتهى.

فوائد الحديث:

هذا الحديث حديث عظيم، فيه عدة فوائد:

- منها الرد على الخوارج والمعتزلة في إثباته ﷺ الإيمانَ للجارية بإثبات أصول الإيمان وأركانه، وهو المقصود من إيراد المصنف للحديث في هذا الباب.

- ومنها: إثبات أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى في السماء، أي في العلو فوق السماء، وهذا محل إجماع من السلف، تواترت وتضافرت عليه الأدلة الصحيحة الصريحة، كما قال تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ۝١٦ أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗاۖ فَسَتَعۡلَمُونَ كَيۡفَ نَذِيرِ﴾ [الملك:١٦-١٧]، والسماء هو العلو، وسميت السماء سماء لعلوها، وكذا السقف يسمى سماءً من هذا الباب، كما قال تعالى: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ فَلۡيَمۡدُدۡ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لۡيَقۡطَعۡ فَلۡيَنظُرۡ هَلۡ يُذۡهِبَنَّ كَيۡدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج:١٥] قال ابن عباس: من كان يظن أن لن ينصر الله محمدًا ﷺ في الدنيا والآخرة، ﴿فَلۡيَمۡدُدۡ بِسَبَبٍ﴾ أي: بحبل ﴿إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ أي: سماء بيته، ﴿ثُمَّ لۡيَقۡطَعۡ﴾ يقول: ثم ليختنق به. وكذا قال مجاهد، وعكرمة، وعطاء، وأبو الجوزاء، وقتادة، وغيرهم[(١)].

---

(١) تفسير ابن كثير (٥/ ٤٠٢ت السلامة).

وأهل السنة: يعلمون أن ليس معنى قوله: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، أنه في جوف السماء، وأن السماوات تحصره، أوتحويه؛ فإن هذا إلحاد، لم يقله أحد من سلف الأمة وأئمتها، بل هم متفقون على أن الله فوق سماواته، على عرشه، بائن من خلقه، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته؛ وقد قال مالك بن أنس: إن الله في السماء، وعلمه في كل مكان؛ وقالوا لعبد الله بن المبارك: بماذا نعرف ربنا؟ قال بأنه فوق سماواته، على عرشه، بائن من خلقه؛ وقال أحمد بن حنبل: كما قالوا، وقال الأوزاعي: كنا والتابعون متوافرون نقر بأن الله فوق عرشه؛ ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته.

فمن اعتقد أن الله في جوف السماء، محصور، محاط به؛ أو أنه مفتقر إلى العرش، أو غير العرش من المخلوقات؛ أو أن استواءه على عرشه كاستواء المخلوق على سريره، فهو ضال مبتدع جاهل، ومن اعتقد أنه ليس فوق السماوات إله يعبد، ولا على العرش رب يصلى له ويسجد، فهو معطل فرعوني، ضال مبتدع، فإن فرعون كذّب موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، في أن ربه فوق السماوات، وقال كما حكى الله جَلَّ جَلَالُهُ عنه: ﴿يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَـٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَـٰبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَـٰذِبًا﴾ [غافر:٣٦-٣٧]، فهذا صريح بأن موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أخبر فرعون أن ربَّه عَزَّ وَجَلَّ فوق السماوات، ولذلك صرح فرعون بتكذيبه! والنبي محمد ﷺ صدّق موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، في أن ربه فوق السماوات، فإنه لما كان ليلة المعراج، وعرج به إلى السماء، وفرض عليه ربه خمسين صلاة، ذكر أنه رجع إلى موسى، وقال له: ارجع إلى ربك فسله التخفيف لأمتك، فإن أمتك لا تطيق ذلك، فرجع إلى ربه فخفف عنه عشرًا، ثم رجع إلى موسى فأخبره بذلك، فقال ارجع إلى ربك فسله

التخفيف لأمتك، وهذا الحديث في الصحاح، فمن وافق فرعون، وخالف موسى، ومحمدًا ﷺ، فهو فرعوني ضال، ومن مثّل الله بخلقه فهو ضال مشبه، قال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري: من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهًا.

وذكر الذهبي في كتاب (العلو) بإسناده إلى أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي صاحب الفقه الأكبر قال سألت أبا حنيفة عمن يقول لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض فقال: قد كفر؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، وعرشه فوق سماواته، فقلت: إنه يقول: أقول على العرش استوى، ولكن لا يدري العرش في السماء أو في الأرض! قال: إذا أنكر أنه في السماء فقد كفر. انتهى. وقال الأوزاعي: كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله عَزَّوَجَلَّ فوق عرشه ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته. أخرجه البيهقي في (كتاب الأسماء والصفات) وقال عبد الله أحمد بن حنبل في (الرد على الجهمية): حدثني أبي: حدثنا شريح بن النعمان، عن عبد الله بن نافع، قال: قال مالك بن أنس: الله في السماء وعلمه في كل مكان لا يخلو منه شيء، وصحّ عن عبد الله بن وهب ومعن بن عيسى ويحيى بن يحيى التميمي وجعفر بن عبد الله وطائفة، قالوا: جاء رجل إلى مالك فقال: يا أبا عبد الله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥]، كيف استوى؟ قال: فما رأيت مالكًا وجد من شيء كموجدته من مقالته، وعلاه الرحضاء -يعني العرق- وأطرق القوم فسرِّي عن مالك وقال: الكيف غير معقول، والاستواء منه غير مجهول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة، وإني أخاف أن تكون ضالا وأمر به فأخرج. انتهى. ومن تكلم في الله، وأسمائه، وصفاته، بما يخالف الكتاب والسنة، فهو من الخائضين في آيات الله

بالباطل، وقد قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ [الأنعام:٦٨] وكثير من المصنفين ينسب إلى أئمة الإسلام، ما لم يقولوه، فينسبون إلى الشافعي، ومالك، وأحمد، وأبي حنيفة، من الاعتقادات الباطلة، ما لم يقولوه، ويقولون لمن تبعهم: هذا الذي نقوله، اعتقاد الإمام الفلاني؛ فإذا طولبوا بالنقل الصحيح عن الأئمة، تبين كذبهم في ذلك، كما تبين كذب كثير من الناس، فيما ينقلونه عن الرسول ﷺ ويضيفونه إلى سنته، من البدع، والأقوال الباطلة.

من فوائد الحديث:

▪ وفي هذا الحديث من الفوائد جواز توجيه مثل هل هذا السؤال (أين الله) على سبيل الاختبار، خلافًا لظن كثير من الناس، ولو وجهته إليهم لجهلوا الجواب، ولن يقولوا: إنه في السماء؛ لأنهم يقولون: هو في كل مكان على مذهب المعطلة، الذين يقولون: إن الله في كل مكان، ولا يجوز عندهم أن تسأل عن ذلك فتقول: أين الله، بل يقولون: سؤالك بأين الله كفر؛ لأن فيه إثبات الجهة، والجهة عندهم منفية مطلقًا، والجهة بالنسبة لله تعالى لم يرد فيها نفي ولا إثبات في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ، فنقول: إن الله أثبت العلو، فلا تقل: جهة أو غيرها، بل شيء لم يثبته الله ولا رسوله ﷺ لا نتكلم فيه، وهم يقولون: لا يجوز أن تقول: أين الله! ونقول ردًا عليهم: إن رسول الله قال للجارية: «**أين الله؟**» فهل نتبعه أم نتبعكم؟! ولذلك يعييهم الجواب عن هذا الحديث، وضلّالهم يحاولون تضعيف هذا الحديث! وهو مروي بالأسانيد الصحيحة في موطإ الإمام مالك ومسند الإمام أحمد وصحيح مسلم وكتب أئمة الإسلام، وعليه إجماع السلف، فقوله ﷺ: «**أين الله**»، وقولها: «في السماء»، فيه إثبات، جواز أن تقول: إن الله في السماء، وليس كقول الجهمية: إنه في كل

مكان، وقولهم: لا يجوز أن تقول إنه في السماء، كل ذلك من ضلالهم والله يقول: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [الملك:١٦]، من الذي قال هذا القول؟ إنه الله عَزَّوَجَلَّ، ثم كرره فقال: ﴿أَمۡ أَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يُرۡسِلَ عَلَيۡكُمۡ حَاصِبٗا﴾ [الملك:١٧]، من الذي يرسل الحاصب؟ ومن أين يُرسَل الحاصبُ؟ من العلو، فالله عَزَّوَجَلَّ يثبت أنه في السماء، وهم يقولون: لا تقولوا: الله في السماء!. فهل رأيتم أكبر من هذا الضلال، الذي يرد على كلام الله وعلى كلام رسوله ﷺ، بمثل هذا الرد، وهم مع ذلك كثيرون في الأرض ويضللون من يقول بخبر الله وبخبر رسوله ﷺ: إن الله في السماء.

وقولها: «في السماء» موافق لما في نص القرآن، وسنة النبي ﷺ وفي جامع الترمذي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: «**الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء**»، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وفي جامع الترمذي أيضًا عن عمران بن حصين، قال: قال النبي ﷺ لأبيه حصين: «**كم تعبد اليوم إلهًا**» قال: سبعةً، ستة في الأرض، وواحد في السماء، قال: «**فمن الذي تعد لرغبتك ورهبتك؟**»، قال الذي في السماء، قال: «**يا حصين: أما إنك لو أسلمت، علمتك كلمتين ينفعانك**» قال: فلما أسلم حصين، قال: يا رسول الله، علمني الكلمتين اللتين وعدتني، قال: «**قل اللهم ألهمني رشدي، وقني شر نفسي**»، وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ، أن النبي ﷺ قال: «**والذي نفسي بيده، ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشه، فتأبى عليه، إلا كان الذي في السماء ساخطًا عليها، حتى يرضى عنها**»، وفي حديث الشفاعة الطويل، عن أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ،

عن النبي ﷺ قال: «**فأدخل على ربي تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وهو على عرشه**»، وذكر الحديث والأحاديث، في هذا الباب: كثيرة جدًا.

وكلمة «في السماء» لها ثلاثة تصورات: تصور ضال خاطئ وهو الظرفية، وأن السماء ظرف كما تقول: المصلون في المسجد، فهذا ظرف لأن المسجد ظرف محيط بهم، وهذا التصور ضلال وليس هو المقصود هنا، لأنه يلزم أن تكون السماء تحيطه أو تظله، وهذا ضلال مبين؛ لأن الله منزه عن ذلك تعالى، فكرسيه قد وسع السموات والأرض، كما قال الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة:٢٥٥]، والكرسي هو: موضع قدمي الرب جَلَّ جَلَالُهُ كما قال ابن عباس، فيما صح عنه في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ أنه قال: الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدر قدره إلا الله تعالى، وقد روي مرفوعًا، والصواب أنه موقوف على ابن عباس[١]، وفي الأثر عن ابن عبّاس قال: «ما السماوات السبع والأرضون السبع في كف الرحمن إلاّ كخردلة في يد أحدكم»[٢]. ورواه ابن جرير عن ابن زيد: حدثني أبي قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما السموات السبع في الكرسي إلا كدراهم سبعة ألقيت في ترس**»، وفيه ضعف، وصح عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ما الكرسي في العرش إلّا كحلقة من حديد ألقيت بين ظهراني فلاة من الأرض**»[٣] وعن العبّاس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

---

(١) رواه ابن خزيمة في التوحيد (١٥٥)، والحاكم (٢/ ٢٨٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٥٨) وأبو إسماعيل الهروي في الأربعين في دلائل التوحيد (١٤) موقوفًا، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي. قال الألباني في تخريج شرح الطحاوية (ص:٢٧٩): صحيح موقوفًا، وأما المرفوع فضعيف. اهـ

(٢) رواه ابن جرير (٢٤/ ٢٥).

(٣) رواه ابن جرير الطبري في «التفسير» (٥٧٩٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٥١٠)، وقال

قال: قال رسول الله ﷺ: «هل تدرون كم ما بين السماء والأرض؟»، قلنا: الله ورسوله أعلم. قال: «بينهما مسيرة خمسمائة سنة، ومن كل سماء إلى سماء مسيرة خمسمائة سنة، وكثف كل سماء مسيرة خمسمائة سنة، وبين السماء السابعة والعرش بحر، بين أسفله وأعلاه كما بين السماء الأرض، والله تعالى فوق ذلك، وليس يخفى عليه شيء من أعمال بني آدم» أخرجه أبو داود وغيره[1].

وعن ابن مسعود قال: بين السماء الدنيا والتي تليها خمسمائة عام، وبين كل سماء وسماء خمسمائة عام، وبين السماء السابعة والكرسي خمسمائة عام، وبين الكرسي والماء خمسمائة عام، والعرش فوق الماء، والله فوق العرش، لا يخفى عليه شيء من أعمالكم[2]، وهذا لا يقال بالرأي والاجتهاد فلابد أن يكون سمعه من النبي ﷺ.

والصحيح من أقوال العلماء: أن الكرسي غير العرش، فقد قال الله جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة:٢٥٥] فالكرسي تحت العرش، وجاء عن بعض السلف أنهم قالوا: الكرسي يكون المرقاة للعرش، يعني: الشيء الذي يجعل تحت الكرسي توضع عليه القدم، كما صح عن ابن مسعود وابن عباس وناس من أصحاب النبي ﷺ أنهم قالوا: إن السماوات والأرض في جوف

= ابن حجر في «الفتح» (١٣/ ٤١٠): صححه ابن حبان وله شاهد عن مجاهد أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح. وصححه الشيخ الألباني في «الصحيحة» (١٠٩).

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٢٠٦)، وأبو داود، والترمذي، وقال: حسن غريب، وابن ماجه، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٧٧)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٤٤)، والحاكم (٢/ ٢٨٨) وصححه، وصححه ابن تيمية.

(٢) رواه الدرامي في الرد على الجهمية (٢٦)، وفي النقض على المريسي (ص:٧٣، ٩٠، ١٠٥)، وصححه ابن خزيمة في التوحيد (٥٩٤)، والطبراني في الكبير (٨٩٨٧)، والبيهقي في الأسماء (ص:٤٠١)، والخطيب في الموضح (٢/ ٤٧). قال الذهبي في العلو (ص:٦٤): «وله طرق».

الكرسي، والكرسي بين يدي العرش، وهو موضع قدميه[١]. وتقدم قول ابن عباس: الكرسي موضع قدمي الرحمن جل وعلا، وإذا كانت السموات بالنسبة للكرسي على سعتها كسبعة دراهم ألقيت في ترس، فإن العرش أعظم من الكرسي، فالكرسي بالنسبة للعرش كدرهم ألقي في فلاة، فالعرش هو أكبر المخلوقات وأعظمها وأعلاها، والله جل وعلا فوق العرش تعالى وتقدس، وهو مستغن عن العرش وما دونه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وهذه السماء الدنيا هي في جوف السماوات، وبعدها كل سماء محيطة بما تحتها، وهذه السماء الدنيا بيننا وبينها خمس مائة عام، وكثف السماء الدنيا خمس مائة عام، وبينها وبين السماء التي تليها خمس مائة عام، وكثف السماء التي تليها خمس مائة عام، وهكذا حتى السماء السابعة والكرسي وفوق ذلك محيط بالسماوات السبع، كما قال ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾، والعرش فوق ذلك والله فوق العرش، فلا يمكن أن يكون الله في جوف السماء تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا؛ وهذا الاعتقاد الباطل يدعو إلى مذهب أهل الحلول، الذين يقولون: إن الله حل في خلقه.

والآيات والأحاديث الدالة على علوه تَبَارَكَ وَتَعَالَى على عرشه وخلقه أكثر من أن تحصر، وفي ذلك ألف الحافظ الذهبي كتابه (العلو للعلي الغفار)، ومن قبله الشيخ ابن قدامة كتاب (العلو)، وقبلهم الحافظ محمد بن عثمان بن أبي شيبة في (كتاب العرش) وغيرهم.

فقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [الملك:١٦]، في قوله: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ معنيان كلاهما دل عليه القرآن واللغة، غير المعنى الباطل،

(١) رواه البيهقي في الصفات (٧٥٧).

الأول بمعنى العلو، كما تقدم في قوله تعالى عن فرعون: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه:٧١]، أي على وفوق جذوع النخل وليس في جوفها وداخلها، فـ(في) تأتي بمعنى (على) و(فوق)، وكقول: ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [التوبة:٢]، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ﴾ [الملك:١٥]، أي على مناكبها، وقوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [آل عمران:١٣٧] أي فوق الأرض وعليها، وكقولك: في الجبل وفي السطح، بمعنى على السطح، في الجبل أي على الجبل وليس في جوف الجبل، كهذا في لغة العرب تأتي (في) بمعنى (على). والأصل أنها للظرفية، ولكن قد يمتنع ذلك المعنى لدلالة السياق وإباءة اللفظ، مثلًا ﴿سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام:١١] لن تكون بمعنى الظرفية، بل على الأرض وليس في جوفها.

فالمعنى هنا (على السماء)، وأن المقصود بها السماوات يعني فوق السماوات، ولا شك أن كرسيه عَزَّوَجَلَّ فوق السماوات، وعرشه فوق السماوات والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ليس حالًّا فيها أو في جوفها، بل هو فوق السماوات، هذا هو المعنى الأول لقوله: ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ بمعنى فوق.

والمعنى الثاني من معاني قوله: ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ مطلق العلو، والسماء هنا بمعنى العلو، و(في) هنا على بابها أي في العلو، ولا يكون المقصود بالسماء هنا السماوات هذه الأفلاك، بل المقصود بكلمة (السماء) العلو لأنه يأتي في اللغة السماء بمعنى العلو، مثل قوله ﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الأنعام:٩٩]، أي من العلو والمقصود به السحاب، لأنه في العلو وليس المقصود من نفس جرم السماء، بل المقصود أنزل من العلو ماء.

وأما قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:١٦٤]، فهذا بمعنى بين السماء المخلوقة والأرض، لأنه عبر بالبينية.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج:١٥]، أي إلى السقف، فسمى السقف سماءً كما تقدم عن ابن عباس وغيره؛ لأنه في العلو، فقوله ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾ [الحج:١٥]. أي من ظن أن الله لن ينصر محمدًا ﷺ وأنه ليس على حق، فليربط حبلًا في السقف ويشنق نفسه وليعجل على نفسه القيامة ولينظر هل هو على حق أم لا وماذا يلقى عند الله، وهل هو هناك بعده جزاء أم لا، فقوله ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ﴾أي بحبل، ﴿إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ إلى السقف، فهنا المراد به العلو.

فعلى هذا قوله:﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، إما أن يكون المراد في العلو، أو يكون المراد على السماء، أي فوقها. فإذا قلنا: إن السماء المراد بها العلو، فالله في العلو، وهو العلي الأعلى ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة:٢٥٥]، و﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١]، إلى آخره.

والمعنى الثاني إن كان المقصود بالسماء: السماء نفسها فتكون (في) بمعنى (على) والفوقية، أي على السماء.

من فوائد الحديث:

▪ وفيه من الفوائد: تسمية المسلم مؤمنًا حقيقةً بما معه من أصول الإيمان الصحيحة، وعلى ظاهر حاله، ما لم يعرف خلاف ذلك. فقوله: «**قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسول الله، قال: «اعتقها فإنها مؤمنة»**، وهو الشاهد الذي أورد المؤلف الحديث لأجله، لأن النبي ﷺ حكم لها بالإيمان مع أنها لا تعرف تفاصيل وجزئيات

الإيمان التي يكون الإنسان بها كامل الإيمان لجهلها وعجمتها! فعلى هذا تصلح للعتق؛ لأن الإيمان شرط لصحة العتق في الكفارات كما تقدم لقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء:٩٢]، والمراد بالمؤمنة هنا المسلمة ولو كانت ناقصة الإيمان بفعل كبيرة أو ما دونها من المعاصي، كما وصفهم الله تعالى بالإيمان بقوله: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات:٩-١٠]، وليس المراد بالمؤمنة هنا المؤمنة الكاملة الإيمان، كما في قول عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال:٢-٤]. وقوله: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَـٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَـٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّـٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟﴾ [البقرة:١٧٧]، وقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَـٰشِعُونَ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَـٰعِلُونَ ﴿٤﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَـٰفِظُونَ﴾ [المؤمنون:١-٥]، فهذه الصفات تنطبق على المؤمن الكامل الإيمان الذي فعل كماله الواجب والمستحب، وهذه بعض تفاصيله وكمالاته مع أن هذه كمال الواجبات، فقوله: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء:٩٢]، أي مسلمة تكون فيها أصل الإيمان

وليست كافرة، فوصفها الإيمان الذي ضده الكفر، ولو كانت فاسقة، أو مقصرة ليست كاملة الإيمان الواجب، فهذا هو المراد، وهذا يدل على أنه يطلق الإيمان على من هذا حاله، كما أنه يطلق على من حاله الحالة الكاملة، بالكمال الواجب والكمال المستحب. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (الواسطية) في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة: ولا يسلبون الفاسق الملي[1] اسم الإيمان بالكلية، ولا يخلدونه في النار؛ كما تقول المعتزلة. بل الفاسق يدخل في اسم الإيمان؛ كما في قوله: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾، وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال:٢]، وقوله ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن**»[2]، ويقولون: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فلا يعطى الاسم المطلق، ولا يسلب مطلق الاسم. اهـ فالفاسق الملي الذي يرتكب بعض الكبائر مع اعتقاده حرمتها؛ أهل السنة والجماعة لا يسلبون عنه اسم الإيمان بالكلية، ولا يخلدونه في النار؛ كما تقول المعتزلة والخوارج، بل هو عندهم مؤمن ناقص الإيمان، قد نقص من إيمانه بقدر معصيته، أو هو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فلا يعطونه اسم الإيمان المطلق، ولا يسلبونه مطلق الإيمان.

وأدلة الكتاب والسنة دالة على ثبوت مطلق الإيمان مع المعصية؛ قال تعالى:

---

(١) أي: الذي على ملة الإسلام.

(٢) رواه البخاري (٥/ ١١٩-فتح)، ومسلم (٢/ ٤٠١-نووي).

﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات:٩]، فوصفهم بوصف الإيمان، مع وجود المعصية، وهي الاقتتال بينهم.

والإيمان والإسلام الشرعيان متلازمان في الوجود، فلا يوجد أحدهما بدون الآخر، بل كلما وجد إيمان صحيح معتد به، وجد معه إسلام، وكذلك العكس، ولهذا قد يستغنى بذكر أحدهما عن الآخر؛ لأن أحدهما إذا أفرد بالذكر؛ دخل فيه الآخر، وأما إذا ذكرا معا مقترنين؛ أريد بالإيمان التصديق والاعتقاد، وأريد بالإسلام الانقياد الظاهري من الإقرار باللسان وعمل الجوارح. ولكن هذا بالنسبة إلى مطلق الإيمان، أما الإيمان المطلق أي العام؛ فهو أخص مطلقًا من الإسلام، وقد يوجد الإسلام بدونه؛ كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات:١٤]، فأخبر بإسلامهم مع نفي الإيمان المطلق وهو التام عنهم، وفي حديث جبريل ذكر المراتب الثلاث: الإسلام، والإيمان، والإحسان، فدل على أن كلًا منها أخص مما قبله.



الحديث الخامس والثمانون:

٨٥- قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هِشَامٍ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ الْمِنْهَالِ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وعَنِ الحَكَمِ يَرْفَعُهُ: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ عَلَى أُمِّي رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، وَعِنْدِي رَقَبَةٌ سَوْدَاءُ أَعْجَمِيَّةٌ، قَالَ: «ائْتِ بِهَا»، قَالَ: «أَتَشْهَدِينَ أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ؟»، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَعْتِقْهَا».

التخريج:

هذا الحديث إسناده ضعيف فيه محمد بن أبي ليلي الكوفي سيئ الحفظ، وأخرجه المؤلف في (مصنفه) أيضًا[1].

الشَّرح

وفيه أن القضية في كفارة واجبة، والجارية أقر لها النبي أنها مؤمنة لإقرارها بالتوحيد ولم يسأل عن كل شيء من تقواها وصلاحها حتى تكون مؤمنة كاملة الإيمان؛ بل سأل عن دخولها في الإسلام، ففيه الرد على الخوارج والمعتزلة، في أنه ليس من شرط الإيمان السلامة من المعاصي. وقد يحتج به المرجئة على أن التصديق يكفي، لكن جاء في النصوص ما يرد عليهم، وذكرنا فيما تقدم بعض التفاصيل، والأحاديث والنصوص التي فيها تعذيب العصاة ودخولهم النار بذنوبهم. وما يدل على أنه يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان، والمرجئة يقولون إنه كامل الإيمان، وليست قضيتهم كالخوارج في أن الفاسق الملي يكفر، بل قضيتهم أنهم يقولون: المسلم كامل الإيمان، فنقول: الوصف لها بأنها مؤمنة هنا أي على الإسلام، ومطلق الإيمان كما مضى في الفرق بين الإيمان التام والإيمان الناقص، أي مطلق الإيمان والإيمان المطلق، فلا نعيد الكلام. فمثلا قوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔاۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات:١٤]، فهم قالوا لا إله إلا الله وأتوا بأصول الفرائض، ولما زكوا أنفسهم وتمدحوا بهذا الوصف التام، رد الله عليهم ذلك، وأن هذا إيمانكم ليس بالإيمان التام لتخلفهم عن الرسول ﷺ وترك الهجرة

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٣٤٣).

إليه، والجهاد معه، ففيه رد على المرجئة، ولذلك قال بعدها ردًا على دعواهم: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات:١٥]، فهنا رد على المرجئة بهذه الآية.

قال شيخ الإسلام في (كتاب الإيمان): فهذا كله يدل على أن هؤلاء من فساق الملة فإن الفسق يكون تارة بترك الفرائض وتارة بفعل المحرمات، وهؤلاء لما تركوا ما فرض الله عليهم من الجهاد وحصل عندهم نوع من الريب الذي أضعف إيمانهم لم يكونوا من الصادقين الذين وصفهم وإن كانوا صادقين في أنهم في الباطن متدينون بدين الإسلام. وقول المفسرين: لم يكونوا مؤمنين نفي لما نفاه الله عنهم من الإيمان كما نفاه عن الزاني والسارق والشارب وعمن لا يأمن جاره بوائقه وعمن لا يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه، وعمن لا يجيب إلى حكم الله ورسوله وأمثال هؤلاء. وقد يحتج على ذلك بقوله: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات:١١] كما قال: «**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**» فذم من استبدل اسم الفسوق بعد الإيمان؛ فدل على أن الفاسق لا يسمى مؤمنا فدل ذلك على أن هؤلاء الأعراب من جنس أهل الكبائر لا من جنس المنافقين. وأما ما نقل من أنهم أسلموا خوف القتل والسبي؛ فهكذا كان إسلام غير المهاجرين والأنصار أسلموا رغبة ورهبة كإسلام الطلقاء من قريش بعد أن قهرهم النبي ﷺ؛ وإسلام المؤلفة قلوبهم من هؤلاء ومن أهل نجد وليس كل من أسلم لرغبة أو رهبة كان من المنافقين الذين هم في الدرك الأسفل من النار؛ بل يدخلون في الإسلام والطاعة وليس في قلوبهم تكذيب ومعاداة للرسول ولا استنارت قلوبهم بنور الإيمان ولا استبصروا فيه؛ وهؤلاء قد يحسن إسلام

أحدهم فيصير من المؤمنين كأكثر الطلقاء وقد يبقى من فساق الملة؛ ومنهم من يصير منافقا مرتابا إذا قال له منكر ونكير: ما تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هاه هاه لا أدري سمعت الناس يقولون شيئا فقلته. وقد تقدم قول من قال: إنهم أسلموا بغير قتال؛ فهؤلاء كانوا أحسن إسلاما من غيرهم وأن الله إنما ذمهم لكونهم مَنُّوا بالإسلام وأنزل فيهم ﴿وَلَا تُبْطِلُوٓاْ أَعْمَٰلَكُمْ﴾ [محمد:٣٣] وأنهم من جنس أهل الكبائر. وأيضا قوله: ﴿وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات:١٤] و(لما) إنما ينفي بها ما ينتظر ويكون حصوله مترقبا كقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٢] وقوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم﴾ [البقرة:٢١٤] فقوله: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ يدل على أن دخول الإيمان منتظر منهم؛ فإن الذي يدخل في الإسلام ابتداء لا يكون قد حصل في قلبه الإيمان لكنه يحصل فيما بعد كما في الحديث: كان الرجل يسلم أول النهار رغبة في الدنيا فلا يجيء آخر النهار إلا والإسلام أحب إليه مما طلعت عليه الشمس. ولهذا كان عامة الذين أسلموا رغبة ورهبة دخل الإيمان في قلوبهم بعد ذلك؛ وقوله: ﴿وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾ أمر لهم بأن يقولوا ذلك والمنافق لا يؤمر بشيء ثم قال: ﴿وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا﴾ والمنافق لا تنفعه طاعة الله ورسوله حتى يؤمن أولًا.

وهذه الآية مما احتج بها أحمد بن حنبل وغيره على أنه يستثنى في الإيمان دون الإسلام وأن أصحاب الكبائر يخرجون من الإيمان إلى الإسلام. اهـ[1]

---

(١) كتاب الإيمان (ص:١٩٩) ط. الألباني، والفتاوى (٧/ ٢٥٣).

ومر معنا حديث سعد بن أبي وقاص الذي في الصحيحين، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ الله ﷺ قَسْمًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله، أَعْطِ فُلَانًا فَإِنَّهُ مُؤْمِنٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْ مُسْلِمٌ» أَقُولُهَا ثَلَاثًا، وَيُرَدِّدُهَا عَلَيَّ ثَلَاثًا «أَوْ مُسْلِمٌ»، ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ، وَغَيْرُهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ، مَخَافَةَ أَنْ يَكُبَّهُ اللهُ فِي النَّارِ»[1]، أي أعطي هؤلاء أتألفهم وهذا أدعه؛ لأنه مؤمن لكن بيّن له أنه لا ينبغي يجزم بالتزكية فقد يكون في الظاهر أنه مؤمن، وهو في الحقيقة لم يبلغ حق الإيمان ولم يبلغ الكمال الواجب، كما نهانا الله عن التجاوز بالتزكية بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَۚ إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلۡمَغۡفِرَةِۚ هُوَ أَعۡلَمُ بِكُمۡ إِذۡ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ وَإِذۡ أَنتُمۡ أَجِنَّةٞ فِي بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡۖ فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم:٣٢].

والردود على المرجئة كثيرة بالنصوص، ثم يقال لهم: هل قال النبي ﷺ أعتقها إنها مؤمنة كاملة الإيمان؟ بل قال: «إنها مؤمنة»، والمرجئة يقولون: كاملة الإيمان!.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (الإيمان)[2]: وأما احتجاجهم بقوله للأمة: «أعتقها فإنها مؤمنة» فهو من حججهم المشهورة وبه احتج ابن كلاب وكان يقول: الإيمان هو التصديق والقول جميعا فكان قوله أقرب من قول جهم وأتباعه، وهذا لا حجة فيه؛ لأن الإيمان الظاهر الذي تجري عليه الأحكام في الدنيا لا يستلزم الإيمان في الباطن الذي يكون صاحبه من أهل السعادة في الآخرة، فإن المنافقين الذين قالوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [البقرة:٨] هم في الظاهر مؤمنون يصلون مع

---

(١) أخرجه مسلم (١٥٠).
(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٠٩).

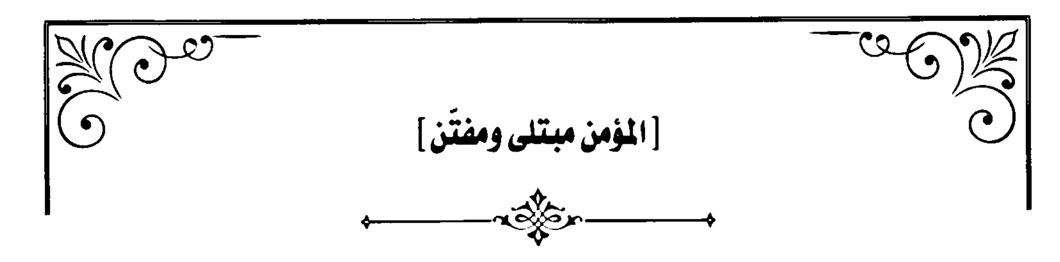
الناس ويصومون ويحجون ويغزون والمسلمون يناكحونهم ويوارثونهم كما كان المنافقون على عهد رسول الله ﷺ ولم يحكم النبي ﷺ في المنافقين بحكم الكفار المظهرين للكفر لا في مناكحتهم ولا موارثتهم ولا نحو ذلك؛ بل لما مات عبد الله بن أبي ابن سلول -وهو من أشهر الناس بالنفاق- ورثه ابنه عبد الله وهو من خيار المؤمنين وكذلك سائر من كان يموت منهم يرثه ورثته المؤمنون وإذا مات لأحدهم وارث ورثوه مع المسلمين؛ لأن الميراث مبناه على الموالاة الظاهرة لا على المحبة التي في القلوب فإنه لو علق بذلك لم تمكن معرفته، والحكمة إذا كانت خفية أو منتشرة علق الحكم بمظنتها وهو ما أظهره من موالاة المسلمين، فقول النبي ﷺ: «**لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم**»، لم يدخل فيه المنافقون وإن كانوا في الآخرة في الدرك الأسفل من النار؛ بل كانوا يورثون ويرثون، وكذلك كانوا في الحقوق والحدود كسائر المسلمين وقد أخبر الله عنهم أنهم يصلون ويزكون ومع هذا لم يقبل ذلك منهم فقال: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ﴾ [التوبة:٥٤]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء:١٤٢]، وفي (صحيح مسلم) عن النبي ﷺ قال: «**تلك صلاة المنافق تلك صلاة المنافق تلك صلاة المنافق يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني شيطان قام فنقر أربعا لا يذكر الله فيها إلا قليلا**»، وكانوا يخرجون مع النبي ﷺ في المغازي كما خرج ابن أُبيٍّ في غزوة بني المصطلق وقال فيها: لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل حتى أنزل الله: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ [المنافقون:١]، فدعاهم النبي ﷺ ليستغفر لهم فلووا رءوسهم. وفي غزوة تبوك استنفرهم النبي ﷺ كما استنفر غيرهم فخرج بعضهم معه وبعضهم

تخلفوا وكان في الذين خرجوا معه من همَّ بقتله في الطريق، كما ثبت ذلك في (الصحيح)، ومع هذا ففي الظاهر تجري عليهم أحكام أهل الإيمان..

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وليس في الكتاب والسنة المظهرون للإسلام إلا قسمان: مؤمن أو منافق، فالمنافق في الدرك الأسفل من النار والآخر مؤمن، ثم قد يكون ناقص الإيمان فلا يتناوله الاسم المطلق وقد يكون تام الإيمان.

المقصود هنا أنه لا يجعل أحد بمجرد ذنب يذنبه ولا ببدعة ابتدعها -ولو دعا الناس إليها- كافرا في الباطن إلا إذا كان منافقا، فأما من كان في قلبه الإيمان بالرسول ﷺ وما جاء به وقد غلط في بعض ما تأوله من البدع فهذا ليس بكافر أصلًا، والخوارج كانوا من أظهر الناس بدعة وقتالا للأمة وتكفيرا لها ولم يكن في الصحابة من يكفرهم لا علي بن أبي طالب ولا غيره بل حكموا فيهم بحكمهم في المسلمين الظالمين المعتدين كما ذكرت الآثار عنهم بذلك في غير هذا الموضع. وكذلك سائر الثنتين والسبعين فرقة من كان منهم منافقا فهو كافر في الباطن ومن لم يكن منافقا بل كان مؤمنا بالله ورسوله في الباطن لم يكن كافرا في الباطن وإن أخطأ في التأويل كائنا ما كان خطؤه! وقد يكون في بعضهم شعبة من شعب النفاق ولا يكون فيه النفاق الذي يكون صاحبه في الدرك الأسفل من النار. ومن قال: إن الثنتين والسبعين فرقة كل واحد منهم يكفر كفرا ينقل عن الملة فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين بل وإجماع الأئمة الأربعة وغير الأربعة فليس فيهم من كفر كل واحد من الثنتين وسبعين فرقة وإنما يكفر بعضهم بعضا ببعض المقالات كما قد بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع. اهـ





[المؤمن مبتلى ومفتن]

الحديث السادس والثمانون:

٨٦- قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ مَثَلُ الزَّرْعِ، لا تَزَالُ الرِّيحُ تُمِيلُهُ، وَلا يَزَالُ الْمُؤْمِنُ يُصِيبُهُ بَلاءٌ، وَمَثَلُ الكَافِرِ مَثَلُ شَجَرَةِ الأَرْزِ، لا تَهْتَزُّ حَتَّى تَسْتَحْصِدُ».

الحديث السابع والثمانون:

٨٧- حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ نَا زَكَرِيَّا عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنِي ابْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ الخَامَةِ مِنْ الزَّرْعِ، تُفَيِّئُهَا الرِّيَاحُ، تَصْرَعُهَا مَرَّةً، وَتَعْدِلُهَا أُخْرَى حَتَّى تَهِيجُ، وَمَثَلُ الكَافِرِ مَثَلُ الأَرْزَةِ الْمُجْذِيَةِ عَلَى أَصْلِهَا، لا يُفَيِّئُهَا شَيْءٌ حَتَّى يَكُونَ انْجِعَافُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً».

التخريج:

هذان الحديثان صحيحان إسنادهما صحيح على شرط الشيخين أخرجهما المؤلف في (مصنفه) ومسلم من طريقه والبخاري والترمذي وصححه[1].

---

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٣٤٤)، والبخاري (١٠/ ٩٣)، ومسلم (٨/ ١٣٦)، والترمذي (٢٨٧٠).

المناسبة للكتاب:

مناسبة الحديثين لكتاب الإيمان أن فيهما بيان حال المؤمن وأن الذنوب سبب للبلاء مما يدل على أن الأعمال من الإيمان والمعاصي من شعب الكفر التي يعاقب عليها، ففيه الرد على المرجئة وكذلك فيه الرد على الحرورية من حيث أن المؤمن يؤاخذ بذنوبه في الدنيا مما يخفف عن العقوبة يوم القيامة.

الشَّرح

قوله: «**مثل المؤمن كمثل الزرع**»، في الرواية الثانية: «**كمثل الخامة من الزرع**» والخامة هي القصبة اللينة من الزرع، كالسنبلة، والعودِ اللين من الزرع، فالزروع قصبتها وسنبلتها تكون على عود كالقصبة، وهذا يسمى خامة من الزرع. والخامات من النبات: الغضَّةُ الرطبة اللينة.

قوله: «**تفيئها الريح**» أي: تميلها، تُفيئها: تصرعها مرة وتعدلها أخرى أي تُميلها كذا وكذا، حتى ترجع من جانب إلى جانب. من فاء بالشيء أي: ذهب وجاء، رجع الشيء.

وقوله: «**حتى تهيج**»: أي تجف، يقال: هاج الزرع هيجًا إذا يبس. كما في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَلَكَهُۥ يَنَـٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ حُطَـٰمًا ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴾ [الزمر:٢١].

قوله: «**فلا يزال المؤمن يصيبه بلاء**»، يعني لا يزال البلاء بالمؤمن، من الأمراض والهموم والغموم، حتى يكفر من ذنوبه، وحتى يأتي مخفف الذنوب، أما الكافر،

فقال فيه: «**ومثل الكافر كمثل شجرة الأرز**»، في الحديث الثاني «**الأرزة**»، والأرزة الشجرة الصلبة الجذع فهي قوية لا تنكسر إلا بمرة واحدة، فلا يتساقط منها شيء، ومعروفة في بلاد الشام، شجرة كبيرة كأنها مثلثة من فوق. قال النووي: الأرزة بفتح الهمزة وراء ساكنة ثم زاي هذا هو المشهور في ضبطها وهو المعروف في الروايات وكتب الغريب، وذكر الجوهري وصاحب (نهاية الغريب): أنها تقال أيضا بفتح الراء، قال في (النهاية): وقال بعضهم هي الآرزة بالمد وكسر الراء على وزن فاعلة، وأنكرها أبو عبيد! وقد قال أهل اللغة: الآرزة بالمد هي الثابتة، وهذا المعنى صحيح هنا، فإنكار أبي عبيد محمول على إنكار روايتها كذلك، لا إنكار لصحة معناها، قال أهل اللغة والغريب: شجر معروف يقال له: الأرز يشبه شجر الصنوبر -بفتح الصاد- يكون بالشام وبلاد الأرمن وقيل: هو الصنوبر. اهـ

وفي (الفيض) و(التيسير) للمناوي: (الأرزة) بفتح الهمزة وفتح المهملة ثم زاي على ما ذكره أبو عمرو وقال أبو عبيدة بكسر الراء فاعلة وهي الثابتة في الأرض وقيل بسكون الراء. اهـ

قال العلايلي في (معجمه): الأرز جنس شجر حرجي من فصيلة الصنوبريات واحدته أرزة وليس هو الشربين ولا الصنوبر كما وقع في الأصول القديمة وعند من جاراها والأرز من أثمن الأشجار وأعظمها يعلو قرابة (٧٠-٨٠) قدما وأغصانه طويلة غليظة تمتد أفقيا من الجذع وكثيرًا ما يبلغ محيط جذع الشجرة عشرين قدما أو يزيد يفوح من قشره وأغصانه عبير هو أزكى من المسك.

وقوله ﷺ: «**تستحصد**» بفتح أوله وكسر الصاد، قال النووي: كذا ضبطناه وكذا نقله القاضي عن رواية الأكثرين، وعن بعضهم بضم أوله وفتح الصاد على

ما لم يسم فاعله، والأول أجود أي لا تتغير حتى تنقلع مرة واحدة. اهـ

و«**المجذية**» بميم مضمومة ثم جيم ساكنة ثم ذال معجمة مكسورة، ثم ياء مثناة من تحت، وهي الثابتة المنتصبة قال ابن الأثير: المجذية: الثابتة، يقال: جَذا يجذُو، وأجذى يُجذي لغتان. قال في المرقاة: قال ميرك: بضم الميم وإسكان الجيم وذال معجمة مكسورة وياء آخر الحروف مخففة وهي الثابتة القائمة التي لا يصيبها شيء أي من الميلان باختلاف الرياح. اهـ

والانجعاف: الانقلاع. وهو مطاوع: جعَفْتُ الشيء: إذا قلعته.

فهي من قوتها وصلابتها ثابتة، فيكون انجعافها مرة واحدة حتى يأتي وقت سقوطه، أي عند الموت.

قال العلماء: معنى الحديث أن المؤمن كثير الآلام في بدنه أو أهله أو ماله وذلك مكفر لسيئاته ورافع لدرجاته وأما الكافر فقليلها وان وقع به شيء لم يكفر شيئًا من سيئاته بل يأتي بها يوم القيامة كاملة، كما قال الله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿ لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [النحل:٢٥]، قال القرطبي: لم يتركوا منها شيئًا لنكبة أصابتهم في الدنيا، بكفرهم. اهـ

من فوائد الحديثين:

▪ في هذين الحديثين مثال للمؤمن وأن البلاء يصيبه بذنوبه للتخفيف، وليس كالكافر الذي يكون القضاء عليه مرة واحدة، ليجمع له العذاب كله في الآخرة.

▪ ويدل على أن المؤمن مبتلى، وأن الذنوب مكفَّرات بالبلاء، نسأل المغفرة والعافية.

والمؤلف أورد الحديثين هنا في (كتاب الإيمان)، ليدلل على أن الذنوب تنقص من الإيمان فتسبب العقوبات فيصاب بها، لتكفر عنه سيئاته، ويفسره الأثر الذي أورده المصنف بعده وأن المراد ضعف الإيمان ونقصانه، وهو الآتي بعده:



الحديث الثامن والثمانون:

٨٨- قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُدَيْرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ كَمَثَلِ الخَامَةِ مِنْ الزَّرْعِ، تُمِيلُهَا الرِّيحُ، وَتُقِيمُهَا مَرَّةً أُخْرَى، قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا الشَّعْثَاءِ؛ فَالْمُؤْمِنُ القَوِيُّ؟ قَالَ: مِثْلُ النَّخْلَةِ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ فِي ظِلِّهَا ذَلِكَ، وَلا تَقْلِبُهَا الرِّيحُ.

التخريج:

هذا الأثر صحيح الإسناد رواه المؤلف في (المصنف)[1]، وأبو الشعثاء هو بشير بن نهيك الراوي عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

الشرح

هذا مثال آخر للمؤمن، من حيث ثبات المؤمن في الإيمان وتردده بين الذنوب، فالمؤمن قوي الإيمان كمثل النخلة قائمة ما تسقطها الريح ولا الهواء وقد تتحرك ولكن لا تقلبها الريح، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٞ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ﴾ [الأعراف:٢٠١]، فقد يقع في الذنب النادر، وقد تميله بعض الميل، لكن ليس كالمؤمن الضعيف مع الأهواء والفتن والذنوب فإنها تميله

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٣٤٦).

يمنة ويسرة، وهذا الحديث فيه من غير معنى الحديث الأول، فالأول بين المؤمن والكافر، وهذا بين المؤمن القوي والمؤمن الضعيف.

فالمؤمن الضعيف كمثل الخامة من الزرع ضعفت مع الذنوب، فإذا عرضت له شهوة انحرف معها، فدل على أن هناك مؤمنًا قويًا ومؤمنًا ضعيفًا، خلافًا للمرجئة الذي يقولون: المؤمنون فيه سواء، وأهله في أصله سواء، وإيمانهم واحد لا يزيد ولا ينقص، وكلهم مؤمنون صادقو الإيمان كاملوه.

ونقول ردًا عليهم: لقد ذكر الله تفاضل أهل الإيمان وبينه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أحاديث كثيرة منها هذا الحديث، ومنها الحديث الذي في صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ، خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ**»[1]، فبين أن هناك مؤمنًا ضعيفًا ومؤمنًا قويًا أي في الإيمان، وفي هذا الحديث مثّل أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للمؤمن الضعيف بالخامة من الزرع مع الفتن، قال: تميلها الريح، يعني المؤمن مع الأهواء وفتن المعاصي، فدل على أن المذنب من المسلمين يسمى مؤمنًا، وليس كما تقوله الخوارج والمعتزلة أنه إذا كان مذنبًا فهو غير مسلم، ولا يقولون إنه مؤمن ولا مسلم، فالخوارج قالوا: كافر، والمعتزلة قالوا: في منزلة بين منزلتين، فلا يقولون: مؤمن ولا مسلم ولا كافر؛ لأن مسمى هذه الألقاب عندهم واحد، إما مؤمن مسلم أو كافر، فخالفوا القرآن والسنة والصحابة، فقد أسماه الصحابة، مؤمنا مع اقترافه الذنوب، قال أبو هريرة: **مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ كَمَثَلِ الخَامَةِ مِنْ الزَّرْعِ، تُمِيلُهَا الرِّيحُ، وَتُقِيمُهَا مَرَّةً أُخْرَى، قَالَ: قُلتُ: يَا أَبَا الشَّعْثَاءِ**- هو بشير بن نهيك-: **فَالْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ؟ قَالَ: مِثْلُ النَّخْلَةِ**

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦٤).

تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ فِي ظِلِّهَا ذَلِكَ، وَلا تَقْلِبُهَا الرِّيحُ. هذا إما أن يكون من كلام بشير بن نهيك أو يكون من كلام أبي هريرة لما سأله الراوي أكمل بشير تتمته، ثم قال: مثل النخلة تؤتي أكلها كل حين في ظلها ذلك ولا تقلبها الريح، وفي روايته في (المصنف): ولا تميلها الريح.





[صفات المؤمن]

الحديث التاسع والثمانون:

٨٩- قال: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ يَعْلَى بنِ عَطَاءٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرٍو قَالَ: مَثَلُ الْمُؤْمِنِ مَثَلُ النَّحْلَةِ، تَأْكُلُ طَيِّبًا، وَتَضَعُ طَيِّبًا.

التخريج:

هذا إسناد صحيح وهو موقوف على عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواه المؤلف في (مصنفه)، وصح مرفوعًا من حديث أبي رزين العقيلي، رواه النسائي في الكبرى وأبو يعلى وصححه ابن حبان[1].

الشرح

قوله: «**مثل المؤمن كمثل النخلة**» بالخاء المعجمة كذا في المطبوع أي من حيث طيبه، تتغذى طيبًا من الأرض الماء وما فيها من نفع الأرض وتضع طيبا وهو ما يخرج منها من التمر والرطب. أو «**مثل النحلة**» بالحاء المهملة وهو الصواب المعلَّم عليه في المخطوطة قال المناوي في الفيض: «مثل النحلة» بحاء مهملة كما في (الأمثال).

---

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٣٤٧). وصح مرفوعًا من حديث أبي رزين العقيلي رواه النسائي في الكبرى (١١٢٧٨)، والطبراني في المعجم الكبير (١٤/ ٢٠٣)، وفي الأوسط (٢٦٣٧)، وأبو يعلى، وصححه ابن حبان (٢٤٧)، والألباني، انظر: السلسلة الصحيحة (٣٥٥).

قوله: «**لا تأكل إلا طيبا ولا تضع إلا طيبا**»، قال ابن الأثير: المشهور في الرواية بخاء معجمة وهو واحدة النخيل وروي بحاء مهملة يريد نحلة العسل. ووجه الشبه حذق النحل وفطنته وقلة أذاه وحقارته ومنفعته وقنوعه وسعيه في الليل وتنزهه عن الأقذار وطيب أكله وأنه لا يأكل من كسب غيره وطاعته لأميره وأن للنحل آفات تقطعه عن عمله منها الظلمة والغيم والريح والدخان والماء والنار، وكذلك المؤمن له آفات تفقره عن عمله ظلمة الغفلة وغيم الشك وريح الفتنة ودخان الحرام ونار الهوى. اهـ وقال في شرح حديث: «**مثل المؤمن مثل النحلة**» بحاء مهملة كما بينه العسكري «**إن أكلت أكلت طيبًا وإن وضعت وضعت طيبا وإن وقعت على عود نخر لم تكسره**» لضعفها، وقد مر أنه إذا أطلق المؤمن غالبا أنه يعني به المؤمن الذي تكاملت فيه خصال الخير باطنا وأخلاق الإسلام ظاهرًا فشبه المؤمن بذبابة العسل لقلة مؤنتها وكثرة نفعها كما قيل إن قعدت على عش لم تكسره وإن وردت على ماء لم تكدره وقال علي: كونوا في الدنيا كالنحلة كل الطير يستضعفها وما علموا ما ببطنها من النفع والشفاء. ومعنى «**إن أكلت**» إلخ: أي أنها لا تأكل بمرادها وما يلذ لها بل تأكل بأمر مسخرها في قوله: ﴿كُلِي مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [النحل:٦٩]، حلوها ومرها لا تتعداه إلى غيره من غير تخليط فلذلك طاب وصفها لذةً وحلاوةً وشفاءً فكذا المؤمن لا يأكل إلا طيبا وهو الذي حلَّ بإذن ربه لا بهوى نفسه فلذلك لا يصدر من باطنه وظاهره إلا طيب الأفعال وزكي الأخلاق وصالح الأعمال، فلا يطمح في صلاح الأعمال إلا بعد طيب الغذاء وبقدر صفاء حله تنمو أعماله وتزكو، رواه البيهقي في الشعب وكذا أحمد كلاهما عن ابن عمرو بن العاص، قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح غير أبي سبرة وقد وثق. اهـ[1]

---

(١) فيض القدير للمناوي (٥/ ٦٥٥).

الحديث التسعون:

٩٠- قال: أَخْبَرَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ الله عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ، يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا».

التخريج:

هذا حديث صحيح متفق عليه عند الشيخين، وأخرجه المؤلف في (المصنف)[1]، وبريد بن أبي بردة بموحدة وراء مصغر هو ابن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى نسب لجده وكنية بريد أبو بردة أيضا.

ووقع في الأصل المخطوط (بريد بن أبي بردة عن أبيه) وهو تصحيف وتصويبه من المصنَّف لمؤلفه ومن كتب الحديث.

المناسبة للكتاب:

مناسبة الحديث لكتاب الإيمان، أن فيه ذكر أعمال أهل الإيمان من التواد والتعاون، ففيه الرد على المرجئة وبيان أن الأعمال من الإيمان.

الشرح

قوله: **«المؤمن للمؤمن»** الألف واللام فيه للجنس، والمراد بعض المؤمنين للبعض.

قوله: **«كالبنيان»** بضم الباء الموحدة، أي كالحائط، والمراد أن من شأن المؤمن أن يكون على الحق الذي هو مقتضى الإيمان ويلزم منه توافق المؤمنين على ذلك الحق وتناصرهم وتأييد بعضهم لبعض.

(١) أخرجه المؤلف في المصنف (٣٠٣٤٧)، ورواه البخاري (٦٠٢٦)، ومسلم (٢٥٨٥).

وقوله: «**يشد بعضه بعضا**» بيان لوجه التشبيه، وقال الكرماني نصب بعضا بنزع الخافض وقال غيره بل هو مفعول يشد قال ابن حجر: ولكل وجه قال ابن بطال: والمعاونة في أمور الآخرة وكذا في الأمور المباحة من الدنيا مندوب إليها وقد ثبت حديث أبي هريرة: «**والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه**»[1].

وفيه ذكر صفات المؤمنين ويدل أنهم يتفاوتون بالإيمان فالذي إيمانه أكمل يكون مع إخوانه المؤمنين مترابطًا يشد بعضهم بعضا، والذي إيمانه ضعيف قد لا يبالي بالمؤمنين، فدل على أن الإيمان يتفاوت وآثاره في أعمال أهله ظاهرة.

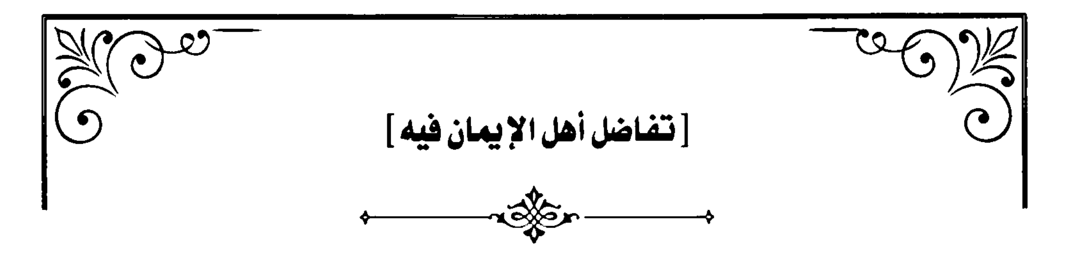
من فوائد الحديث:

من فوائد الحديث بيان أن المؤمنين من شأنهم التناصر والتناصح والتكاتف والتظاهر على مصالحهم الخاصة والعامة، وأن يكونوا متراحمين وأن يكونوا متحابين متعاطفين كما في الحديث الآخر الذي رواه البخاري ومسلم: «**لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه**».

ويفيد أنه ينبغي أن يكونوا على هذا الوصف فكما أن البنيان المجموع من أساسات وحيطان كلية وجزئية وسقوف وعمد، كل نوع من ذلك لا يقوم بمفرده قيامًا تامًا حتى ينضم بعضها إلى بعض، وإن قام فهو قيام ضعيف عرضه للعواصف التي تزلزل البناء أو تطرحه؛ فيجب على المؤمنين أن يراعوا قيام دينهم وشرائعه وما يقوم ذلك ويقويه ويزيل موانعه وعوارضه.



(١) فتح الباري لابن حجر (٤/ ٢٤٨).



[تفاضل أهل الإيمان فيه]

الحديث الحادي والتسعون:

٩١- قالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ الأَعْمَشِ عَنْ أَبِي [عَمَّارٍ] عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ عَمَّارًا مُلِئَ إِيمَانًا إِلَى مُشَاشِهِ».

التخريج:

هذا حديث صحيح أخرجه المؤلف أيضًا في (مصنفه)، وهو مرسل صحيح الإسناد، ووصله النسائي والحاكم وصححه[1]. ويشهد له الحديث الذي أورده المصنف بعده، وهو:

الحديث الثاني والتسعون:

٩٢- أَخْبَرَنَا عَثَّامُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ الأَعْمَشِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ هَانِئِ بْنِ هَانِئٍ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَدَخَلَ عَمَّارٌ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالطَّيِّبِ الْمُطَيَّبِ،

(١) أخرجه المؤلف في المصنف (٣٠٣٤٩)، وأحمد بن حنبل في فضائل الصحابة (١٦٠٠) عن وكيع به مرسلًا، ورواه النسائي (٥٠٠٧) في كتاب الإيمان وترجم عليه: تفاضل أهل الإيمان. والحاكم (٣/ ٣٩٢ - ٣٩٣) موصولًا عن رجل من أصحاب النبي ﷺ بسند صحيح، قال الألباني في تخريجه: والحديث صحيح، وإسناده مرسل صحيح وعمرو بن شرحبيل هو أبو ميسرة الهمداني وأبو عمار هو عريب بن حميد، وكان في الأصل «عن أبي عثمان» فصححناه من المصنف وغيره، وقد وصله الحاكم (٣/ ٣٩٢) من طريق ابن مهدي عن سفيان به فقال: عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وسماه في رواية له «عبد الله» يعني ابن مسعود، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي وفيه نظر! فإن أبا عمار لم يخرجا له فهو صحيح فقط. اهـ

سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ عَمَّارًا مُلِئَ إِيمَانًا إِلَى مُشَاشِهِ».

التخريج:

حديث صحيح رواه المؤلف في (مصنفه) وابن ماجه وصححه ابن حبان[1].

المناسبة للكتاب:

مناسبته لكتاب الإيمان أن فيه بيان تفاضل أهل الإيمان في الإيمان.



قوله: «إِنَّ عَمَّارًا» عمار هو ابن ياسر، قال ابن الأثير في (خاتمة جامع الأصول): هو أبو اليَقْظَان، عَمَّار بن ياسر بن عامر بن مَالِك بن كنانة بن قَيْس بن الحُصَيْن بن ثَعْلَبَة بن عَمْرو بن حارثة بن يام[2] بن مالك بن عنس[3]، وهو زيد بن مَذْحِج العَنْسي، مولى بني مَخْزوم، وحليفهم. وذلك أن ياسرًا والد عمار قدم مكة مع أخوين له يقال لهما: الحارث ومالك، في طلب أخ لهم رابع فرجع الحارث ومالك إلى اليمن، وأقام ياسر بمكة، فحالف أبا حُذَيْفة بن المُغِيرة بن عبد الله بن عمر بن مَخْزُوم، فَزَوَّجه أبو حُذَيْفَة أمة له يقال لها: سُمَيَّة[4]، فولدت له عمارًا، فأعتقه أبو حذيفة، فعمار مولى عتاقة، وأبوه مولى حلف.

أسلم عمار قديمًا، وكان من المُسْتَضْعَفين الذين عُذّبوا بمكة ليرجعوا عن

(١) رواه المؤلف في المصنف (٣٠٣٥٠)، وابن ماجه (١٤٧)، والبزار (٧٤٠)، وصححه ابن حبان (٧٠٧٦).

(٢) يام: بالياء تحتها نقطتان.

(٣) عَنْس: بفتح العين المهملة، وسكون النون، وبالسين المهملة.

(٤) سُمَيَّة: بضم السين المهملة، وفتح الميم، وتشديد الياء تحتها نقطتان.

الإسلام، وأحرقه المشركون بالنار، فكان رسول الله ﷺ يمرّ به فيمرّ يده عليه ويقول: «يَا نار كوني بردًا وسلامًا على عمّار، كما كنت على إبراهيم»، وهاجر إلى الحبشة وإلى المدينة وصلَّى القبلتين وهو من المهاجرين الأوّلين، وشهد بدرا، والمشاهد كلها، وأبلى فيها، وسمّاه النبي ﷺ الطَّيِّبَ والمُطَيَّبَ. قتل بصفّين مع علي بن أبي طالب سنة سبع وثلاثين، وهو ابن ثلاث وتسعين سنة. اهـ[1]

قوله: «إِلَى مُشَاشِهِ» المشاش رؤوس العظام، كالمرفقين والكتفين والركبتين. قال ابن الأثير: «المشاش: جمع مشاشة: وهي رؤوس العظام اللينة التي يمكن مضغها». اهـ

فوائد الحديث:

- الحديث يدل على فضيلة عمار رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وأنه قد ملئ إيمانًا إلى مشاشه، وهي رؤوس العظام، يعني بلغ فيه الإيمان أنه في عظامه، قد امتلئ حتى أن عظامه فيها إيمان كثير.

- ويدل على تفاضل أهل الإيمان فيه، وأن منهم من يُملأ إيمانا ومنهم من يفتقر من الإيمان، ففيه بيان أن أهل الإيمان يتفاوتون بالإيمان، كما قال النبي ﷺ: «**المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير**» رواه مسلم. وفي حديث عقبة بن عامر الجهني عن النبي ﷺ قال: «**أَسْلَمَ النَّاسُ، وَآمَنَ عَمْرُو بْنُ العَاصِ**»[2]، بين فيه النبي ﷺ أن هناك فرقًا بين الإيمان والإسلام، والمقصود بالناس ليس

---

(١) جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير الجزري (١٢/ ٦٠٩).

(٢) أخرجه أحمد (١٧٤١٢)، والترمذي (٣٨٤٤)، والطبراني في المعجم الكبير (١٧/ ٣٠٦، ح٨٤٥)، وحسنه الألباني في مشكاة المصابيح (٦٢٤٥)، والسلسلة الصحيحة (١٥٥).

كل الناس بل المقصود الذين جاءوا في ذلك الوقت أو طبقة معينة من الناس، أما السابقون فأولئك أكمل من عمرو بن العاص لأن عمرًا جاء بعد فتح الحديبية، وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد:١٠]، هو جاء بعد فتح الحديبية على أن المراد بالفتح هنا فتح الحديبية كما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية.

والمقصود أن هناك من الناس من جاء استسلامًا، ومنهم من جاء مؤمنًا كعمرو ابن العاص، ويدل على تفاوت الناس، قال ابن الملك الرومي في (شرح المصابيح): «**أسلم الناس**»، أُريد به: مَنْ أسلم من أهل مكة عامَ الفتح رهبة تحت السيف، وعند استيلاء المؤمنين على دياره وأهله، ذكَرَ العام وأراد به الخاص. «**وآمن عمرو بن العاص**»: فإنه هاجر قبل ذلك إلى المدينة بسنة، وقيل: بسنتين رغبةً في الإسلام. والحديث يدل على أن الإسلام غير الإيمان، وفيه تنبيه على أنهم أسلموا رهبة، وآمن عمرو رغبة، فإن الإسلام يحتمل أن يشوبه كراهية دون الإيمان فإنه إنما يكون رغبة وطواعية، وإنما خصصه بالإيمان رغبة؛ لأنه وقع إسلامه في قلبه في الحبشة حين اعترف النجاشي بنبوته صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأقبل إلى رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مؤمنًا من غير أن يدعوَه أحدٌ إليه، فجـاء إلى المدينة ساعيا، فآمن فأمَّـرَه النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحال على جماعة فيهم الصديق والفاروق، وذلك لأنه كان مبالغًا قبل إسلامه في عداوة النبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإهلاك أصحابه، فلما آمن أراد النبيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يُزيل من قلبه أثرَ تلك الوحشة المتقدمة حتى يأمَنَ من جهته ولا ييأس من رحمة الله تعالى. اهـ[١]

---

(١) شرح المصابيح لابن الملك (٦/ ٥١٣).

وفي حديث **هَانِئِ بْنِ هَانِئٍ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَدَخَلَ عَمَّارٌ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالطَّيِّبِ الْمُطَيَّبِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ عَمَّارًا مُلِئَ إِيمَانًا إِلَى مُشَاشِهِ»**.

هذا الحديث مثل حديث عمر بن شرحبيل المرسل الذي قبله، وهذا من حديث علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن عمارًا ملئ إيمان إلى مشاشه**».

وتقدم أن المشاش هي رؤوس العظام والمقصود أنه ملئ إيمانًا حتى في عظامه، والإيمان كما تعلمون نور، ويشهد لهذا حديث النبي ﷺ قال: «**اللهُمَّ اجْعَل فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي لِسَانِي نُورًا، وَاجْعَل فِي سَمْعِي نُورًا، وَاجْعَل فِي بَصَرِي نُورًا، وَاجْعَل مِنْ خَلفِي نُورًا، وَمِنْ أَمَامِي نُورًا، وَاجْعَل مِنْ فَوْقِي نُورًا، وَمِنْ تَحْتِي نُورًا، اللهُمَّ أَعْطِنِي نُورًا**»[1]. حتى العظام سأل الله أن يجعل فيها نورا، وهو نور الإيمان كما قال تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ﴾ [الأنعام:١٢٢]. وهذا النور إذا امتلئ به القلب ثم البدن ظهرت آثاره، حتى على وجه المؤمن، كما أنه يكون على وجه المنافق ظلمة النفاق، كما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر:٦٠]، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [آل عمران:١٠٦-١٠٧]، قال ابن عباس: تبيض وجوه أهل السنة والجماعة وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة[2].

---

(١) أخرجه مسلم (٧٦٣).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره (٣٩٩٨، ٣٩٩٩)، انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٣٩١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (الجواب الصحيح): والرجل الصادق البار يظهر على وجهه من نور صدقه وبهجة وجهه سيما يعرف بها وكذلك الكاذب الفاجر، وكلما طال عمر الإنسان ظهر هذا الأثر فيه حتى إن الرجل يكون في صغره جميل الوجه فإذا كان من أهل الفجور مصرا على ذلك يظهر عليه في آخر عمره من قبح الوجه ما أثره باطنه وبالعكس، وقد روى عن ابن عباس أنه قال: إن للحسنة لنورا في القلب وضياء في الوجه وقوة في البدن وسعة في الرزق ومحبة في قلوب الخلق، وإن للسيئة لظلمة في القلب وسوادا في الوجه ووهنا في البدن وبغضة في قلوب الخلق، وقد يكون الرجل ممن لا يتعمد الكذب لكن يعتقد اعتقادات باطلة كاذبة في الله أو في رسله أو في دينه أو عباده الصالحين وتكون له زهادة وعبادة واجتهاد في ذلك فيؤثر ذلك الكذب الذي ظنه صدقا وتوابعه في باطنه ويظهر ذلك على وجهه فيعلوه من القترة والسواد ما يناسب حاله كما قال بعض السلف: لو أدهن صاحب البدعة كل يوم بدهان إن سواد البدعة لفي وجهه، وهذه الأمور تظهر يوم القيامة ظهورا تاما قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٦٠﴾ وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦١﴾﴾ [الزمر:٦٠-٦١]، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ ۖ هُمْ فِيهَا خَـٰلِدُونَ﴾ [آل عمران:١٠٦-١٠٧]، قال ابن عباس وغيره: تبيض وجوه أهل السنة والجماعة وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة، والمقصود أن ما في القلوب من قصد الصدق والمحبة والبر ونحو ذلك قد يظهر على الوجه حتى يعلم ذلك علما ضروريا من أبلغ العلوم الضرورية

وكذلك ما فيها من قصد الكذب والبغض والفجور وغير ذلك. اهـ(١)

وفي حديث الباب فوائد:

▪ منها أن المؤمنين يتفاوتون فمنهم من يملئ من الإيمان ملئًا حتى يكون في عظامه ومنهم دون ذلك، ومنهم من يكون معه شيء يسير من الإيمان، ينطفئ أحيانًا ويضاء أحيانًا، ولذلك لما ذكر الله الأصناف الثلاثة المؤمنين والكفار والمنافقين، في أول البقرة وضرب للمنافقين مثالين، فقال: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة:١٧-١٨]، هذا المثال الأول، والمثال الثاني: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة:١٩]، فضرب الله لهم مثالين، مثالًا بالنور ومثالًا بالماء، فمثال النور أنهم جاءهم نور الوحي ونور الإيمان فأُخذ منهم لفسقهم وانطفئ، لأنهم غلب عليهم الكفر، ومرت معنا الأحاديث التي فيها أنه تمد القلب مادتان في حديث حذيفة: «تمده مادتان فلأيهما غلب»، أي إذا غلبت عليهم مادة الإيمان، أوإذا غلبت عليهم مادة النفاق إلى آخره، فإذا غلب على العبد مادة الإيمان حتى ملأه لم يكن للنفاق والكفر محل، وهذا من جهة أن الإيمان يتفاوت، وأهل الإيمان يتفاوتون، فدل على أن الإيمان يتفاضل، يزيد وينقص، وأهله يتفاضلون كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:١٦٣]، لدرجاتهم في الإيمان.

▪ وفيه من الفوائد: أنه قال في سياق الأثر: «عليّ عليه السلام»، فهل يجوز تخصيص أحد من آل البيت وغيرهم سوى الأنبياء بهذا اللفظ دون غيره؟ هذا

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٦/ ٤٨٩)

محل بحث للعلماء! فمنهم من قال: إن كان ليس على وجه التخصيص والمداومة فلا بأس، **هذا القول الأول**، وهو الصحيح.

والقول الثاني قول من قال: إنه جائز مطلقًا، وجرى على هذا ما تجدونه في مثل هذا الكتاب، ومثل ما في (صحيح البخاري) أحيانًا إذا مر ذكر عليٍّ قالوا: عليه السلام. وهذا إما من البخاري نفسه وإما من الرواة والنساخ من بعده من أهل العلم، والظاهر أن الموجود في كتب المتقدمين إنما دخلت عليها من النساخ وقد نبه على ذلك الحافظ ابن كثير كما تقدم من قوله في تفسيره عند الكلام على آية ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب:٥٦]: وقد غلب هذا في عبارة كثير من النُساخ للكتب، أن يفرد علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بأن يقال: «عليه السلام» من دون سائر الصحابة، أو «كرم الله وجهه» وهذا وإن كان معناه صحيحًا، لكن ينبغي أن يُساوى بين الصحابة في ذلك، فإن هذا من باب التعظيم والتكريم، فالشيخان وأمير المؤمنين عثمان أولى بذلك منه رضي الله عنهم أجمعين. اهـ[1]

والقول الثالث قول من قال: لا يجوز إذا كان اتخذ شعارًا خاصا بعلي وآل بيته فهذه طريقة الرافضة، يخصونهم دون الصحابة، وإلا فالسلام تسليم، فتدعو الله أن يسلمه، مثل الصلاة: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة:١٠٣]، قال النبي ﷺ: «**اللهم صلي على آل أبي أوفى**» كما في الصحيحين، فكان يصلي على المسلمين إذا جاءوا بصدقاتهم. لكن لا تتخذ شعارًا وخاصية لأناس دون أناس. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُٱللَّهُ: قد تنازع العلماء: هل لغير النبي ﷺ أن يصلي على غير النبي ﷺ مفردا؟ على قولين: أحدهما: المنع،

---

(١) تفسير ابن كثير (٦/ ٤٦٨).

وهو المنقول عن مالك والشافعي، واختيار جدي أبي البركات. والثاني: أنه يجوز وهو المنصوص عن أحمد، واختيار أكثر أصحابه: كالقاضي، وابن عقيل، والشيخ عبد القادر. واحتجوا بما روي عن علي أنه قال لعمر: صلى الله عليك.

واحتج الأولون بقول ابن عباس: لا أعلم الصلاة تنبغي من أحد على أحد، إلا على رسول الله ﷺ وهذا الذي قاله ابن عباس قاله لما ظهرت الشيعة، وصارت تظهر الصلاة على علي دون غيره، فهذا مكروه منهي عنه، كما قال ابن عباس. وأما ما نقل عن علي: فإذا لم يكن على وجه الغلو وجعل ذلك شعارا لغير الرسول، فهذا نوع من الدعاء، وليس في الكتاب والسنة ما يمنع منه، وقد قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾ [الأحزاب:٤٣] وقال النبي ﷺ: «**إن الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه الذي صلى فيه ما لم يحدث**»، وفي حديث قبض الروح: «**صلى الله عليك وعلى جسد كنت تعمرينه**»، ولا نزاع بين العلماء أن النبي ﷺ يصلي على غيره كقوله: «**اللهم صل على آل أبي أوفى**» وأنه يصلي على غيره تبعا له، كقوله: «**اللهم صل على محمد وعلى آل محمد**» والله أعلم. اهـ[1]

وقال الشيخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الصلاة والسلام على غير الأنبياء -تبعًا أو استقلالًا- أما على سبيل التبعية فهي جائزة بالإجماع، كما في صيغ الصلاة الإبراهيمية، وإنما الخلاف على سبيل الانفراد، فهذا فيه نزاع على قولين، فالجمهور منهم الثلاثة، على عدم الجواز، فلا يقال: «قال أبو بكر صلى الله عليه وسلم»، وإن كان المعنى صحيحًا، كما لا يقال: «قال محمد عز وجل»، وإن كان عزيزًا جليلًا؛

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٢/ ٢٠٢) وله فتوى أخرى مثل هذه أيضًا في الفتاوى الكبرى (١/ ٥٥) ومجموع الفتاوى (٤/ ٤٩٦)، ونقلها عنه الشيخ نعمان الآلوسي في جلاء العينين في محاكمة الأحمدين (ص:٧٩).

لأن هذا من شعار ذكر الله عَزَّوَجَلَّ، وحملوا ما ورد في ذلك من الكتاب والسنة على الدعاء لهم، ولهذا لم يثبت شعارًا لآل أبي أوفى ولا لجابر وامرأته، قال ابن كثير: وهذا مسلك حسن.

ثم المانعون اختلفوا في نوع المنع، هل هو على التحريم، أو الكراهة التنزيهية، أو خلاف الأَوْلى؟ وذهب أحمد وأكثر أصحابه إلى أنه لا بأس بذلك، قال النووي بعد ذكره الخلاف: والصحيح الذي عليه الأكثرون أنه مكروه كراهة تنزيه؛ لأنه شعار أهل البدع، وقد نهينا عن شعارهم... إلخ. ومعنى هذا التصحيح أن الحكم بالكراهة حادث لحدوث بدعة التشيُّع وإلا فالأصل الجواز، ولهذا قال ابن كثير بعده: قلت: وقد غلب هذا في عبارة كثير من النساخ للكتب أن يفرد علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأن يقال: «عليه السلام»، من دون سائر الصحابة، أو: «كرَّم الله وجهه»؛ هذا وإن كان معناه صحيحًا لكن ينبغي أن يسوى بين الصحابة في ذلك، فإن هذا من باب التعظيم والتكريم، فالشيخان وأمير المؤمنين عثمان أولى بذلك منه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين. وذكر مُسندًا عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه قال: لا تصح الصلاة على أحد إلا النبي ﷺ، ولكن يدعى للمسلمين والمسلمات بالمغفرة، ومُسندًا أيضًا عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى: أما بعد: فإن ناسًا من الناس قد التمسوا الدنيا بعمل الآخرة، وإن ناسًا من القصاص قد أحدثوا في الصلاة على خلفائهم وأمرائهم عدل الصلاة على النبي ﷺ، فإذا جاءك كتابي هذا فمرهم أن تكون صلاتهم على النبيين، ودعاؤهم للمسلمين عامة ويَدَعوا ما سوى ذلك، أثر حسن. اهـ

وما ذهب إليه النووي، وابن كثير هو: اختيار ابن القيم رحمهم الله تعالى. اهـ[1]

---

(١) معجم المناهي اللفظية (ص:٣٤١).

قوله: «فدخل عمار فقال: «مرحبًا بالطيب المطيب»، أي طيبه الله بالإيمان، وهو المطيب أيضًا فقد أظهر الله ذلك له.

وفيه من الفوائد:

- جواز ومشروعية قول: «مرحبًا» وترجم عليه البخاري في (الأدب المفرد) (باب مرحبا) وأورد فيه حديث علي هذا من وجه صحيح وحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: أقبلت فاطمة تمشي كأن مشيتها مشي النبي ﷺ فقال: «**مرحبًا بابنتي**» ثم أجلسها عن يمينه أو عن شماله، وترجم في صحيحه (باب قول الرجل مرحبًا وقالت عائشة قال النبي ﷺ لفاطمة: «**مرحبا يا بنتي**»، وقالت أم هانئ: جئت النبي ﷺ فقال: «**مرحبا بأم هانئ**» وهي أحاديث وصلها البخاري في صحيحه في غيرما موضع[1] ذكر حديث ابن عباس في وفد عبد قيس وفيه: قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مرحبًا بالوفد**».

قوله: «**مرحبا**» أي أصاب رحبًا وسعةً وكني بذلك عن الانشراح[2] قال ابن حجر: قال الأصمعي: معنى قوله: «مرحبًا»: لقيت رحبًا وسعةً، وقال الفراء: نُصِبَ على المصدر، وفيه معنى الدعاء بالرحب والسعة. وقيل: هو مفعول به أي لقيت سعة لا ضيقًا.

وقد أخرج بن أبي عاصم في هذا الباب حديث بريدة أن عليًّا لما خطب فاطمة قال له النبي ﷺ: «**مرحبًا وأهلًا**»، وهو عند النسائي وصححه الحاكم وأخرج فيه أيضا من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: استأذن عمار بن ياسر على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال:

---

(١) انظر: فتح الباري، لابن حجر (١٠/ ٥٦٢).
(٢) تحفة الأحوذي للشيخ محمد المباركفوري (٣/ ٢٥٧).

«**مرحبًا بالطيب المطيب**»، وهو عند الترمذي وابن ماجه والبخاري في (الأدب المفرد) وصححه ابن حبان والحاكم، وأخرج ابن أبي عاصم وابن السني فيه أحاديث أخرى غير هذه. اهـ[١]

والمراد بالطيب المطيب الطاهر المطهر وفيه مبالغة، وكظل ظليل. قال في (اللمعات) لعله إشارة إلى أن جوهر ذاته طاهر طيب ثم طيبته وهذبته الشرائع والعمل بها فصار نورًا على نور[٢].

وفيه جواز المدح في الوجه إذا كان حقًا لمن يؤمن عليه الفتنة، فقد قال علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «سمعت رسول الله...» إلخ، فذكر هذا الثناء عليه بوجهه، فدل على أنه إذا أمن عليه الفتنة وكان الثناء بحق أنه لا بأس، فعلى هذا قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم:٣٢]، أي لا يزكي بعضكم بعضًا بأن لا يمدح بعضكم بعضا أنه محمول على الظن وعلى خشية الفتنة، أما الظن فلقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾، وأما هذا الثناء من النبي ﷺ فهو من وحي الله إليه، فهو من الذي يعلم الله جَلَّ جَلَالُهُ بالمتقين، فهو ثناء بحق، **هذا من جهة**.

والجهة الثانية: أن مدحه في وجهه، لأمن الفتنة عليه، وأنه ليس ممن يغتر؛ لأنه سمع مثل هذا من النبي ﷺ، ولو كان يغتر لكان ذاك الثناء يغره، ويؤخذ من هذا أنه إذا عرف أنه لا يغتر بالمدح فلا بأس بمدحه بما هو فيه.

وأما التزكية التي ينهى عنها، مثل التي زكت عثمان بن مظعون وهي لا تعرف، كما في حديث خارجة بن زيد الأنصاري عن أم العلاء قالت: لما مات عثمان بن

---

(١) فتح الباري (١٠/ ٥٦٢).

(٢) تحفة الأحوذي (٣/ ٢٥٧).

مظعون دخل علينا رسول الله ﷺ، فقلت: رحمة الله عليك أبا السايب فشهادتي عليك لقد أكرمك الله! فقال النبي ﷺ: «**وما يدريك**» قلت: لا أدري والله، قال: «**أما هو فقد جاءه اليقين، إني لأرجو له الخير من الله، والله ما أدري وأنا رسول الله ما يفعل بي ولا بكم**»، قالت أم العلاء: فوالله لا أزكي أحدًا بعده، قالت: ورأيت لعثمان في النوم عينًا تجري فجئت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فقال: «**ذاك عمله يجري له**»[1]، فإنما نهاها النبي ﷺ لأجل التزكية بالظنِّ، كما روى أحمد والحاكم عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: لما مات عثمان بن مظعون قالت امرأته هنيئا لك الجنة يا عثمان بن مظعون، فنظر إليها رسول الله ﷺ وقال: «**وما يدريك؟**» قالت: يا رسول الله فارسك وصاحبك، فقال رسول الله ﷺ: «**إني رسول الله وما أدري ما يفعل بي**»، فأشفق الناس على عثمان فلما ماتت زينب بنت رسول الله ﷺ قال: رسول الله ﷺ: «**ألحقوها بسلفنا الخير عثمان بن مظعون**»، فبكت النساء فجعل عمر يضربهن بسوطه فأخذ رسول الله ﷺ يده وقال: «**مهلًا يا عمر**»[2].

وليس ذلك لأن عثمان لا يستحق ذلك، ولكن لأنها تزكي وهي لا تعلم عن الغيب، وإلا فعثمان بن مظعون من السابقين، وقد سماه النبي ﷺ سلفنا أي الصالح، وقال في حديث موته ودفنه: لما وضع الحجر، قال: «أتعلّم بها قبر أخي» ففي السنن بسند حسن عن المطلب قال لما مات عثمان بن مظعون أخرج بجنازته فدفن أمر النبي ﷺ رجلا أن يأتيه بحجر فلم يستطع حمله فقام إليها رسول الله ﷺ وحسر عن ذراعيه، ثم حملها فوضعها عند رأسه وقال: «**أتعلم بها قبر أخي وأدفن إليه من**

---

(١) رواه الإمام أحمد والبخاري (٧٠١٨).

(٢) أخرجه الحاكم (٤٨٦٩) والطبراني (٩/ ٣٧/ ح٨٣١٧).

مات من أهلي»[(١)]. وهو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من السابقين الأولين.

والمقصود أن ثناء علي على عمار من القبيل الجائز، أولًا هو بحق، وثانيًا: في رجل لا يخشى عليه الفتنة بهذا الثناء، والله أعلم.



(١) رواه أبو داود (٣٢٠٨)، والبيهقي (٦٥٣٥)، وحسن إسناده النووي في «خلاصة الأحكام» (٣٦١٢)، وابن حجر في «التلخيص» (٧٩٤) والألباني في «تخريج السنن لأبي داود» (٣٢٠٦).



[الإيمان الصادق]

الحديث الثالث والتسعون:

٩٣- قال: حَدَّثَنَا عَفَّانُ نَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ نَا زَكَرِيَّا قَالَ: سَمِعْتُ الحَسَنَ يَقُولُ: إِنَّ الإِيْمَانَ لَيْسَ بِالتَّحَلِّي وَلا بِالتَّمَنِّي، إِنَّمَا الإِيْمَانُ مَا وَقَرَ فِي القَلْبِ، وَصَدَّقَهُ العَمَلُ.

التخريج:

هذا الأثر من كلام الحسن البصري، وروي مرفوعًا عن النبي ﷺ، لكن سنده ضعيف جدًا، والصحيح أنه من كلام الحسن البصري[1]، قال شيخ الإسلام

(١) أخرجه موقوفًا المؤلف في المصنف (٣٠٣٥١)، وعبد الله بن أحمد في زوائد الزهد (ص:٢٦٣) وسنده ضعيف جدًا، فيه زكريا وهو ابن حكيم الحبطي البصري شديد الضعف. وله طريق عند البيهقي في الشعب (٦٥) يتقوى بها. وأخرجه مرفوعًا ابن عدي في الكامل في الضعفاء (٦/ ٢٢٩٠)، واللالكائي في أصول السُّنة (١٥٦١) عن أبي هريرة مرفوعًا، قال ابن عدي: باطلٌ عن مالك. اهـ وله شاهدٌ من حديث أنس مرفوعًا: «**ليس الإيمان بالتمني ولا بالتحلِّي، ولكن ما وقر في القلب وصدَّقهُ الفعلُ، العلمُ عِلْمان: علمٌ باللسان، وعلمٌ بالقلب، فعلمُ القلب العلم النافع، وعلمُ اللسان حُجَّةُ الله على ابن آدم**»، أخرجه ابن بشران في (الأمالي)، وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (٢/ ٤٨) من طريق الحسن عن أنس مرفوعًا، وهذا سندٌ ضعيف جدًّا، حكم عليه الألباني في السلسلة الضعيفة (١٠٩٨) بالوضع مرفوعا وضعفه موقوفًا وقال: لكن قال المناوي في (الفيض) -تحت قول السيوطي: «رواه ابن النجار والديلمي في مسند الفردوس عن أنس»-: «قال العلائي: حديث منكر، تفرد به عبد السلام بن صالح العابد، قال النسائي متروك. وقال ابن عدي: مجمع على ضعفه، وقد روي معناه بسند جيد عن الحسن من قوله، وهو الصحيح. إلى هنا كلامه، وبه يعرف أن سكوت المصنف -يعني السيوطي- عليه لا يرضى». قلت: فلعل العلائي وقف على سند آخر لهذا الأثر عن الحسن؛ ولذلك جوده. والله أعلم. اهـ

ابن تيمية في (كتاب الإيمان): وهذا مشهور عن الحسن يروى عنه من غير وجه كما رواه عباس الدوري حدثنا حجاج حدثنا أبو عبيدة الناجي عن الحسن قال: ليس الإيمان بالتحلي ولا بالتمني ولكن ما وقر في القلب وصدقته الأعمال، من قال حسنًا وعمل غير صالح رد الله عليه قوله، ومن قال حسنًا وعمل صالحًا رفعه العمل ذلك بأن الله يقول: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠]، ورواه ابن بطة من الوجهين. اهـ(١)

الشَّرْح

قوله: «**إِنَّ الإِيْمَانَ لَيْسَ بِالتَّحَلِّي وَلا بِالتَّمَنِّي**» وهو الشاهد لإيراده، والتمني أن يظن الإنسان أنه على الإيمان، بلا عمل، ويتمنى أنه مؤمن صادق الإيمان، أو المراد بالتمني الكذب فإنه يطلق على الكذب في اللغة، فعلى هذا معناه هنا: ليس الإيمان بالتظاهر بلا حقيقة.

والتحلي: أن يتحلى ويتظاهر بالإيمان بلا يقين وصدق ولا إخبات، فيظهر الخشوع وهو ليس عنده خشوع، ويظهر السمت الحسن وليس له ذاك، وإنما الإيمان ما وقر في القلب صدقًا وصدقه العمل فعلًا، أي لا بد أن يكون مستقرًا في القلب ثابتًا لا شك فيه، والعمل شاهده الظاهر. فدل على أنهم يثبتون أن العمل من الإيمان، وليس كقول المرجئة الذين يقولون: العمل ليس من الإيمان وهذا صريح، في أن الحسن يرى أن العمل من الإيمان، ففيه الرد على المرجئة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (كتاب الإيمان): وقوله: «**ليس الإيمان بالتمني**»

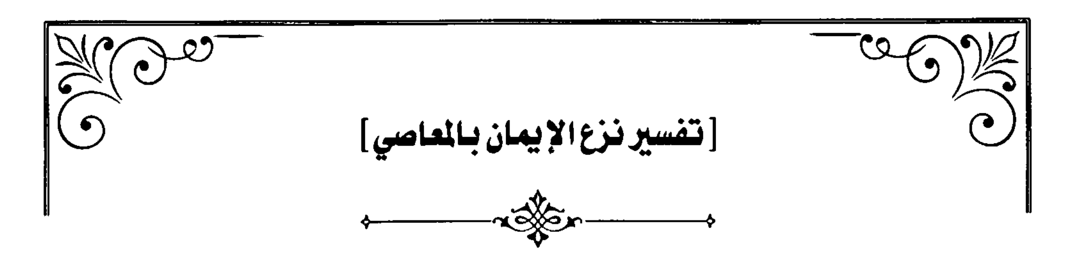
---

(١) الإيمان، لابن تيمية (١/ ٣٧٥).

يعني الكلام، وقوله: «**بالتحلي**» يعني أن يصير حلية ظاهرة له فيظهره من غير حقيقة من قلبه، ومعناه: ليس هو ما يظهر من القول ولا من الحلية الظاهرة ولكن ما وقر في القلب وصدقته الأعمال فالعمل يصدق أن في القلب إيمانًا وإذا لم يكن عمل كذب أن في قلبه إيمانًا، لأن ما في القلب مستلزم للعمل الظاهر وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم. اهـ[1]



(١) الإيمان، لابن تيمية (ص:٣٧٥)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٢٩٤).



[تفسير نزع الإيمان بالمعاصي]

الحديث الرابع والتسعون:

٩٤- قال: أَخْبَرَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُهَاجِرِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ لِغِلْمَانِهِ: مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ البَاءَةَ زَوَّجْنَاهُ، لا يَـزْنِي مِنْكُـمْ زَانٍ إِلا نَزَعَ اللهُ مِنْهُ نُورَ الإِيمَانِ فَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَمْنَعَهُ مَنَعَهُ.

التخريج:

هذا الحديث تقدم من كلام ابن عباس من طريق أخرى وإسناده حسن، ورواه المؤلف أيضًا في (المصنف)، والإمام أحمد في (الإيمان) وابنه عبد الله في (السنة)، وتقدم الكلام عليه(١).

الشَّرْح

هذا الحديث كما تقدم من شرحه، فيه أن الزنى يرفع نور الإيمان، ولم يقل: يزيل الإيمان بالكلية، إنما يرفع عنه نور الإيمان وكماله الواجب وليس كماله المستحب، فدل على أن الإيمان يزيد وينقص ويرتفع حتى لا يبقى إلا أصله، كما قال أبو هريرة، وقال حذيفة: حتى لا يبقى إلا مثل الوكت يعني الأثر، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

---

(١) رواه المؤلف في المصنف (٣٠٣٥٢)، والإمام أحمد في كتاب الإيمان كما في (الإيمان) لابن تيمية (ص:٣٠) وعنه عبد الله بن أحمد في السنة (٧٥٥)، والخلال في السنة (١٢٦٥)، قال الألباني: إسناده حسن، موقوف. اهـ وانظر: فتح الباري (١٢/ ٥٩). وتقدم برقم (٧٢).

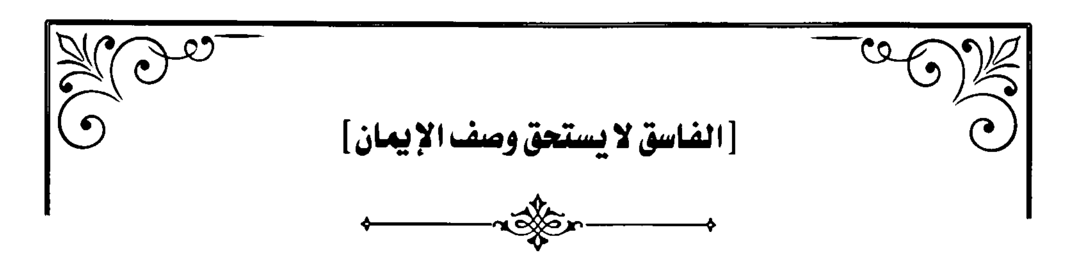
وإن كان التصديق في قلبه لم يكذِّب، فذلك النور والإبصار وتلك الخشية والخوف، يخرج من قلبه، وهذا كما أن الإنسان يغمض عينيه فلا يرى شيئًا، وإن لم يكن أعمى، فكذلك القلب بما يغشاه من رَيْن الذنوب لا يبصر الحق، وإن لم يكن أعمى كعمى الكافر، وهكذا جاء في الآثار، قال أحمد بن حنبل في (كتاب الإيمان): حدثنا يحيى، عن أشعث، عن الحسن، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**ينزع منه الإيمان، فإن تاب أعيد إليه**»، وقال: حدثنا يحيى عن عوف، قال: قال الحسن: يجانبه الإيمان ما دام كذلك، فإن راجع راجعه الإيمان. وقال أحمد: حدثنا معاوية عن أبي إسحاق، عن الأوزاعي، قال: وقد قلت للزهري حين ذكر هذا الحديث: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»: فإنهم يقولون: فإن لم يكن مؤمنًا فما هو؟ قال: فأنكر ذلك، وكره مسألتي عنه! وقال أحمد: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد، عن ابن عباس؛ أنه قال لغلمانه: من أراد منكم الباءة زوجناه، لا يزني منكم زان إلا نزع الله منه نور الإيمان، فإن شاء أن يرده رده، وإن شاء أن يمنعه منعه. وقال أبو داود السِّجِسْتَاني: حدثنا عبد الوهاب بن نجدة، حدثنا بَقِيَّة بن الوليد، حدثنا صفوان بن عمرو، عن عبد الله بن ربيعة الحضرمي؛ أنه أخبره عن أبي هريرة: أنه كان يقول: إنما الإيمان كثوب أحدكم، يلبسه مرة ويقلعه أخرى، وكذلك رواه بإسناده عن عمر، وروي عن الحسن، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرسلًا. وفي حديث عن أبي هريرة مرفوع إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إذا زنى الزاني خرج منه الإيمان فكان كالظُّلَّة، فإذا انقطع رجع إليه الإيمان**». اهـ[1]

---

(١) الإيمان، لابن تيمية (ص:٣١).

وفي قوله: «**لا يزني منكم زاني إلا نزع الله من نور الإيمان فإن شاء رده وإن شاء أن يمنعه منعه**»، أنه قد يكون بعض الذنوب يكون سببًا أن يرفع الإيمان فلا يرد، فليحاول العبد أن يتزود من الطاعة لئلا يصرف قلبه نعوذ بالله، فلا يتساهل الإنسان ويمني نفسه بالتوبة فإنها قد لا يوفق لها نعوذ بالله.





[الفاسق لا يستحق وصف الإيمان]

الحديث الخامس والتسعون:

٩٥- قال: أَخْبَرَنَا قَبِيصَةُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: عَجَبًا لِإِخْوَانِنَا مِنْ أَهْلِ العِرَاقِ يُسَمُّونَ الحَجَّاجَ مُؤْمِنًا.

التخريج:

هذا أثر صحيح الإسناد وأخرجه أيضًا في (مصنفه) وغيره[1].

المناسبة للكتاب:

مناسبة هذا الأثر لكتاب الإيمان أن فيه بيان مذهب السلف في أن الإيمان يشمل الأعمال، وأن الفسوق ينقصه، ولا يستحق الفاسق اسم الإيمان المطلق أي الكامل.

الشَّرح

قوله: «**عَجَبًا لِإِخْوَانِنَا مِنْ أَهْلِ العِرَاقِ**» يعني بأهل العراق أهل الكوفة؛ لأنه انتشر فيهم الإرجاء وكانوا يقولون: من شهد أن لا إله إلا الله فهو مصدق، والمصدق مؤمن، المؤمن بقلبه كامل الإيمان؛ لأن الإيمان عندهم هو تصديق القلب ونطق

(١) أخرجه المؤلف في المصنف (٣٠٣٥٣)، وابن سعد في الطبقات (٥/ ٥٤٠)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٦٧١)، والخلال في السنة (١١٦٥، ١٥٣١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٢/ ١٨٨) وصحح العلامة الألباني سنده.

الشهادة، فيقولون هو مؤمن، وهذه العجائب والكبائر والإسراف في دماء المسلمين والظلم والتعدي الذي يفعله قالوا: هذه معاصي، والمعاصي لا تؤثر في الإيمان عندهم ولا تنقصه. وقال الإمام الذهبي في (السير) معلقًا على هذا الأثر: قلت: يشير إلى المرجئة منهم، الذين يقولون: هو مؤمن كامل الإيمان مع عسفه، وسفكه الدماء، وسبه الصحابة. اهـ[١]

والنبي ﷺ قد ذكر نوعًا من المعاصي باسم الكفر، والكفرُ مضادٌّ للإيمان، أو لكماله الواجب، فذكر القتال بين المسلمين، قال: «**سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ**» كما في الصحيحين[٢]. وقال ﷺ: «**وَمَنِ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ، أَوْ غَيْرِ مَوَالِيهِ فَقَدْ كَفَرَ**»[٣]. وقال ﷺ: «**لَيْسَ مِنْ رَجُلٍ ادَّعَى لِغَيْرِ أَبِيهِ -وَهُوَ يَعْلَمُهُ- إِلَّا كَفَرَ، وَمَنِ ادَّعَى قَوْمًا لَيْسَ لَهُ فِيهِمْ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»[٤]. إلى غير ذلك، وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤]، وهو كفر دون كفر كما تقدم عن ابن عباس وطاوس وعطاء وغيرهم. فليست هذه التسمية لا بد أن يلازمها أن يكون الكفر المخرج من الملة في كل مواردها، فلا تفرَّ من مذهب المرجئة فتقعَ في مذهب الخوارج والمعتزلة، بل الحق وسط، والذي ينبغي لطالب العلم أن يجمع هذه النصوص بعضها مع بعض فيتبين له الحق.

فقول طاوس: «**عجبًا لإخواننا من أهل العراق**»، يقصد المرجئة، من أهل الكوفة؛ لأن الإرجاء في الكوفة، والاعتزال في البصرة، والخوارج كانوا في البصرة

---

(١) السير (٥/ ٤٤).

(٢) أخرجه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤).

(٣) أخرجه البزار في مسنده (٣/ ٣٣٩)، والطبراني في المعجم الأوسط (٥١٤٩).

(٤) أخرجه البخاري (٣٥٠٨).

ثم تحولوا إلى حروراء، وبعضهم كان في الكوفة وخرج إلى حروراء. فظهر فيها مذهب الإرجاء مضادة لمذهب الخوارج والمعتزلة، ففي هذا الأثر رد على مرجئة أهل الكوفة الذين يقولون: من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، صادقًا من قلبه فهو مؤمن كامل الإيمان، وإن فعل ما فعل؛ لأن الإيمان عندهم هو تصديق القلب فقط، وهذا ضلال مبين.

وتصديق القلب أيضًا يتفاوت، لكن هم يقولون: لا يتفاوت، حتى ذكروه في بعض العقائد، ففي متن الطحاوية قال: وأهله في أصله سواء. وهذا من الأشياء التي أخذت على أبي جعفر الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نحو ست مسائل أخذت عليه، هذه من ضمنها؛ لأنه حنفي، في هذا الباب لأنه قال إنها عقيدة فقهاء أهل الملة، أبي حنيفة النعمان وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وهؤلاء هم أهل الكوفة، مرجئة الفقهاء، فحكى مذهبهم في هذه القضية، هذه من الأشياء التي خُطّئ فيها رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فهم يقولون: وأهله في أصله سواء، وأصله التصديق، والتصديق عندهم لا يختلف، وهذا غير صحيح فتصديق من يعلم أسماء الله وصفاته جَلَّجَلَالُهُ كتصديق من لا يعرف ذلك، أو يقول بالتعطيل، وكذلك ليس تصديق من اطلع على الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع السلف كتصديق من سمع شيئا ونشأ عليه دون معرفة الأدلة، وتصديق من عرف تفاصيل أسماء الملائكة وصفاتهم وأعمالهم وما وكلوا به كتصديق من يسمع أن هناك ملائكة، ويؤمن في الجملة. كذلك التصديق باليوم الآخر وما فيه من حساب وجزاء وميزان وعرض، وتفاصيل ذلك، ليس كالجاهل الذي لو شكك لشكّ، وكذا ما يكون في القبر من سؤال وغيره، وأنه إما روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار، وتفاصيل ذلك، والمنكر والنكير، وأدلتها،

هل هو كمن يعرف أنه موت فقط وبعده بعث، فهؤلاء تصديقهم يختلف بحسب اختلاف العلم واليقين، فلا يكون التصديق واحدًا أبدًا.

وهذا يكون في التصديق في الأخبار في الدنيا، فمن يسمع أن هناك رجلًا اسمه هارون الرشيد ليس كمثل من عرف سيرته وتاريخه وزمانه بالكتب الموثقة، فليس تصديقهم ويقينهم واحدًا، وكلاهما مصدق أن هناك خليفة من الخلفاء اسمه هارون الرشيد، لكن هذا عرفه بالتفاصيل الثابتة، وهكذا أخبار الأنبياء والأخبار التي أخبر الله عنهم، في كتبه وعلى ألسنِ رسله.

فهم من جهة التصديق يتفاوتون فيه، فما بالك من جهة العمل وأثره في الإيمان وزيادته ونقصه فإنهم يتفاوتون تفاوتا عظيما، وقد قال الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [آل عمران:١٦٣]، درجات بالعمل وما في قلوبهم من اليقين والإيمان كما قال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُواْۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام:١٣٢] قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف:٧٢]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف:٤٣]، وقال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَۙ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل:٣٢] وقال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ هَنِيٓـًٔا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الطور:١٩]

وتصديق القلب وما فيه من عمل القلب له أثره في ذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية: جاء عن بعض السلف أنه قال: إذا أحب أحدكم أن يعلم كيف منزلته عند الله فلينظر كيف منزلة الله من قلبه فإن الله ينزل العبد من نفسه حيث أنزله العبد من قلبه، وروى مرفوعًا من حديث أيوب بن عبد الله بن خالد بن صفوان عن جابر بن

عبد الله رواه أبو يعلى الموصلي وابن أبي الدنيا في كتاب (الذكر)، ولهذا قال أبناء يعقوب: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ [البقرة:١٣٣]، فإن ألوهية الله متفاوتة في قلوبهم على درجات عظيمة تزيد وتنقص ويتفاوتون فيها تفاوتا لا ينضبط طرفاه حتى قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ في حق شخصين: «**هذا خير من ملء الأرض من مثل هذا**»، فصار واحد من الآدميين خيرًا من ملء الأرض من بني جنسه، وهذا تباين عظيم لا يحصل مثله في سائر الحيوان، وإلى هذا المعنى أشار من قال ما سبقكم أبو بكر بفضل صلاة ولا صيام ولكن بشيء وقر في قلبه وهو اليقين والإيمان ومنه قوله ﷺ: «**وزنت بالأمة فرجحت، ثم وزن أبو بكر بالأمة فرجح ثم وزن عمر بالأمة فرجح، ثم رفع الميزان**»، وقال ﷺ فيما رواه عنه الصديق: «**أيها الناس سلوا الله اليقين والعافية فلم يعط أحد بعد اليقين خيرا من العافية**»، رواه الترمذي والنسائي في (اليوم والليلة) وابن ماجه. اهـ[1]

وفي الأثر المشهور عن بكر بن عبد الله المزني: ما سبقهم أبو بكر الصديق بكثرة صوم ولا صلاة، وإنما بشيء وقر في قلبه[2]، ولا يقصد أنه كان مقلًا من العمل كما

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٢/ ٣٨٤).

(٢) تيسير العزيز الحميد (ص:٦٨) وشرح قصيدة ابن القيم لابن عيسى (٢/ ٤٦٤) قال العراقي: لا أصل لهذا مرفوعًا، وإنما يعرف من قول بكر بن عبد الله المزني، رواه الحكيم الترمذي في (نوادره). انظر: تخريج أحاديث الإحياء، للعراقي (٨٥، ١٤١)، وعنه في المقاصد الحسنة، للسخاوي (ص:٥٨٤) والأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (٨٠١، ١٣٠٧). وقال في كشف الخفاء ومزيل الإلباس (٢٢٢٨): ذكره في الإحياء، وقال مخرجه العراقي لم أجده مرفوعًا، وهو عند الحكيم الترمذي وأبي يعلى عن عائشة، وأحمد بن منيع عن أبي بكر كلاهما مرفوعا وقال في النوادر إنه من قول بكر بن عبد الله المزني. اهـ

ويروى نحوه عن شعبة القارئ كما في منهاج السنة، لابن تيمية (٦/ ٢٢٣)، ومفتاح دار السعادة، لابن القيم (١/ ٨٢).

يفهمه بعض الناس!بل يقصد أنه عنده من اليقين والإيمان في قلبه ما هو أكثر من غيره، على كثرة ما عنده من الطاعات والعمل، وقد يكون هناك من الناس من هو مجتهد في العمل لكن يقينه ليس كيقين أبي بكر، ومن الصحابة من كان يصوم يوما ويفطر يوما، من جهة الصيام، من كان يختم كل ثلاث بالصلاة في قيام الليل، ويتهجد الليل كله في القرآن، ومن كان يختم كل ليلة، ويصوم كل يوم، ثم أمره النبي ﷺ بالتخفيف، فهل هذا في العمل أكثر أم أبو بكر؟ لا شك أن هذا من جهة الكثرة أكثر لكن من جهة ما في القلب من اليقين، والإخبات ليس كأبي بكر، لا بالسابقة ولا باللاحقة.

وقول طاوس: «**عجبا لإخواننا من أهل العراق يسمون الحجاج مؤمنًا**»، لا يعني أنه يكفره، وإن كان هناك من السلف من كفره، لكن هذا لا يعني أنه يكفره؛ بل يعني يتعجب من هؤلاء الذين يسمونه مؤمنا على فجوره، فهو يضرب مثالًا لمخالفتهم الحق في مثل الحجاج، ولا يريد ذات الحجاج في الحكم عليه. والله أعلم.



الحديث السادس والتسعون:

٩٦- قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا ذُكِرَ الحَجَّاجُ قَالَ: أَلا لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِينَ.

التخريج:

هذا أثر صحيح، ورواه المصنف في (مصنفه) وعبد الله بن أحمد وغيرهم[1].

(١) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٠٣٥٧)، والخلال في السنة (١١٦٥، ١٥٣١)، وعبد الله بن أحمد

الشَّرح

إبراهيم هو ابن يزيد النخعي، شيخ فقهاء أهل الكوفة، الذين على السنة فيدل على أنه ليس كل أهل الكوفة على الإرجاء، وإنما مشكلتهم بالإرجاء بدأت من حماد بن أبي سليمان فمن بعده، وحماد بن أبي سليمان تلميذ إبراهيم النخعي، لكن زل في هذه فتبعه أبو حنيفة وتبعه فقهاء الحنفية على هذا الشيء، فإبراهيم النخعي وأشياخه ونظرائه، وتلاميذه ومن تبعه كالثوري والأعمش ووكيع ومسعر ابن كدام، وجماعات من فقهاء أهل الكوفة كانوا على عقيدة أهل السنة؛ لكن اشتهر مذهب المرجئة أيضًا عندهم، فأراد المصنف لما أورد هذا أن يبين أن ليس كل أهل العراق على هذا، فكانوا لا يكفرونه بالذنوب ولا يصفونه بالإيمان فيقولون: ظالم أو ألا لعنة الله على الظالمين، ويدعون عليه باللعنة.

وهل هذا من باب لعنة المعين، أو من لعنة الظلم، هذا محتمل، فمحتمل أنه إذا جاء ذكر الحجاج قال هذا، ويقصد الحجاج؛ على مذهب من يجيز لعن الفاسق المعين، ويحتمل أنه قصد التعميم على مذهب من لا يجيز لعن المعين؛ لأن كثيرًا من الفقهاء يقول: لا يجوز لعن المعين من المسلمين؛ لأن النبي ﷺ لما جيء برجل جلدوه في الخمر، كما في (صحيح البخاري) من حديث عمر، فقال رجل: لعنه الله ما أكثر ما يؤتى به في الخمر، قال: «**لا تَلعَنُوهُ، فَوَاللهِ مَا عَلِمْتُ إِنَّهُ يُحِبُّ الله وَرَسُولَهُ**»[1]، مع

= في السنة (٦٧١)، وابن سعد في الطبقات (٦/ ٢٧٩)، وابن بطة في الكبرى (١٢١١). وصحح العلامة الألباني سنده في (تخريج الإيمان) لابن أبي شيبة.

(١) أخرجه البخاري في (صحيحه) باب: مَا يُكْرَهُ مِنْ لَعْنِ شَارِبِ الخَمْرِ، وَإِنَّهُ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنَ المِلَّةِ (٦٧٨٠).

أنه قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لُعِنَتِ الخَمْرُ عَلَى عَشَرَةِ أَوْجُهٍ: بِعَيْنِهَا، وَعَاصِرِهَا، وَمُعْتَصِرِهَا، وَبَائِعِهَا، وَمُبْتَاعِهَا، وَحَامِلِهَا، وَالمَحْمُولَةِ إِلَيْهِ، وَآكِلِ ثَمَنِهَا، وَشَارِبِهَا، وَسَاقِيهَا**»[1].

واختلف العلماء في ذلك، وفي مثل الحجاج هل يلعن بعينه أو لا؟ الأشهر عند العلماء أنه ما دام مسلمًا لا يلعن بعينه، إلا من دعا على ظالمه دعاءً، فلا بأس، لكن لا يلعن، بل يدعو، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النساء:١٤٨]، والجهر بالسوء أن يدعو على من ظلمه، يجهر له أو يشكوه أي لا يحب الله الجهر بالقبح من القول إلا من ظلم، فيجوز للمظلوم أن يخبر عن ظلم الظالم وأن يدعو عليه[2]، وقال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لا يحب الله أن يدعو أحد على أحد، إلا أن يكون مظلوما، فإنه قد أرخص له أن يدعو على من ظلمه»[3].

وأما اللعن فلا يحل للمعين بل يقول: بجملة عامة: ألا لعنة الله على الظالمين، ويستدلون بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٢٨] وأخرج أحمد والبخاري والترمذي والنسائي وغيرهم عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله ﷺ يوم أحد: «**اللهم العن أبا سفيان، اللهم العن الحارث بن هشام، اللهم العن سهيل بن عمرو، اللهم العن صفوان بن أمية**» فنزلت هذه الآية ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾ إلخ، فتيب عليهم كلهم، قال الإمام ابن

---

(١) أخرجه أحمد (٥٣٩٠)، وابن ماجه (٣٣٨٠)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠٠٥٦)، وصححه الألباني في إرواء الغليل (٥/ ٣٦٥).

(٢) تفسير البغوي (٢/ ٣٠٤).

(٣) تفسير ابن كثير (٢/ ٤٤٢).

عبد القوي الحنبلي في منظومة الآداب:

وَيَحْـــرُمُ بهْـــتٌ وَاغْتِيَـــابٌ نَمِيْمَـــةٌ ... وَإِفْشَـــاءُ سِرٍّ، ثُـــمَّ لَعْـــنٌ مُقَيَّـــدِ

قال السفاريني في شرحه: أي لمعين فيحرم لعن الإنسان بعينه أو دابة، وأما الكفار عموما فلا يحرم.. وفهم من كلامه انتفاء الحرمة بلعن غير المقيد من فرق أهل الضلال والفسوق والوبال لصريح الآيات القرآنية والأخبار المصطفوية، قال جل شأنه: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [هود:١٨] وقال عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ «**لعن الله اليهود والنصارى**» فيجوز لعن الكفار عامًا.

وهل يجوز لعن كافر معين؟ قال في (الآداب الكبرى): على روايتين، وظاهر (النظم) المنع وهو المذهب. قال شيخ الإسلام رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: ولعن تارك الصلاة على وجه العموم جائز، وأما لعنه المعين فالأولى تركها لأنه يمكن أن يتوب. وقال في موضع آخر: قيل لأحمد بن حنبل رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أيؤخذ الحديث عن يزيد؟ فقال: لا، ولا كرامة، أو ليس هو فعل بأهل المدينة ما فعل.

وقيل له: إن قوما يقولون: إنا نحب يزيد! فقال: وهل يحب يزيد من يؤمن بالله واليوم الآخر. فقيل له: أولا تلعنه؟ فقال: ما رأيتَ أباك يلعن أحدًا! وفي رواية: متى رأيت أباك لعانا؟ وكان الحسن يلعن الحجاج. وأحمد يقول: الحجاج رجل سوء. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: ليس في هذا عن أحمد لعنة معين لكن قول الحسن نعم. وقال الشيخ أيضا: لم أر أحمد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لعن معينا إلا لعنة نوع أو دعاء على معين بالعذاب أو سب له. اهـ مختصرًا.

قال النووي في (رياضه): باب تحريم لعن إنسان بعينه أو دابة عن أبي زيد ثابت ابن الضحاك الأنصاري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وهو من أهل بيعة الرضوان قال: قال رسول الله

ﷺ: «**من حلف على يمين بملة غير الإسلام كاذبًا متعمدًا، فهو كما قال، ومن قتل نفسه بشيء عذب به يوم القيامة، وليس على رجل نذر فيما لا يملكه، ولعن المؤمن كقتله**»، متفق عليه، وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «**لا ينبغي لصديق أن يكون لعانًا**»، رواه مسلم، وعن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يكون اللعانون شفعاء ولا شهداء يوم القيامة**»، رواه مسلم وعن سمرة ابن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تلاعنوا بلعنة الله ولا بغضبه ولا بالنار**»، رواه أبو داود والترمذي وقال: حديث حسن صحيح، وعن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء**»، رواه الترمذي وقال حديث حسن. وعن أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن العبد إذا لعن شيئًا صعدت اللعنة إلى السماء فتغلق أبواب السماء دونها، ثم تهبط إلى الأرض فتغلق أبوابها دونها، ثم تأخذ يمينًا وشمالًا فإذا لم تجد مساغًا، رجعت إلى الذي لعن فإن كان أهلًا لذلك وإلا رجعت إلى قائلها**» رواه أبو داود. اهـ

ثم قال النووي: باب جواز لعن أصحاب المعاصي غير المعينين قال الله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود:١٨] وقال تعالى: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف:٤٤] وثبت في الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: «**لعن الله الواصلة والمستوصلة**» وأنه قال: «**لعن الله آكل الربا**»، وأنه ﷺ: «**لعن المصورين**» وأنه ﷺ قال: «**لعن الله من غير منار الأرض**»، أي حدودها، وأنه قال: «**لعن الله السارق يسرق البيضة**»، وأنه قال: «**لعن الله من لعن والديه، ولعن الله من ذبح لغير الله**» وأنه قال: «**من أحدث فيها حدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين**»،

وأنه قال: «اللهم العن رعلا وذكوان وعصية عصوا الله ورسوله»، وهذه ثلاث قبائل من العرب وأنه قال: «لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» وأنه «لعن المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال»، وجميع هذه الألفاظ في الصحيح بعضها في صحيحي البخاري ومسلم وبعضها في أحدهما وإنما قصدت الاختصار بالإشارة إليها. اهـ

قال الشيخ ابن عثيمين في (شرحه): اللعن معناه: الطرد والإبعاد عن رحمة الله فإذا قلت: اللهم العن فلانا، فإنك تعني أن الله يبعده ويطرده عن رحمته والعياذ بالله. ولهذا كان لعن المعين من كبائر الذنوب، فلا يجوز أن تلعن إنسانا بعينه، فتقول اللهم العن فلانا أو تقول لعنة الله عليك، أو ما أشبه ذلك حتى لو كان كافرًا وهو حي، فإنه لا يجوز أن تلعنه، لأن النبي ﷺ لما صار يقول: «اللهم العن فلانًا، اللهم العن فلانًا» يُعيّنهم قال الله له: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٢٨]، ومن الناس من تأخذه الغيرة فيلعن الرجل المعين إذا كان كافرا وهذا لا يجوز، لأنك لا تدري لعل الله أن يهديه وكم من إنسان كان من أشد الناس عداوة للمسلمين والإسلام هداه الله وصار من خيار عباد الله المؤمنين ولهذا قال: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٢٨]، أما إذا مات الإنسان على الكفر وعلمنا أنه مات كافرا فلا بأس أن نلعنه لأنه ميئوس من هدايته والعياذ بالله لأنه مات على الكفر. وكذلك أيضًا البهائم لا يجوز أن تلعن البهيمة، البعيرَ، والحمارَ، والبقرة والشاة.

ولعن المؤمن من كبائر الذنوب ومن لعن مؤمنا فإن اللعنة تذهب إلى الملعون إن كان أهلًا لها فقد استحقها، وإن لم يكن أهلًا لها رجعت إلى قائلها -والعياذ بالله- فصار هو الملعون المطرود عن رحمة الله.

ولما ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى تحريم لعن المعين وأنه لا يجوز أن تلعن شخصًا معينًا ولو كان كافرًا ما دام حيًّا ذكر بعد ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ بابًا في جواز لعن أصحاب المعاصي غير المعينين لأن هناك فرقا بين المعين وبين العام، فيجوز أن تلعن أصحاب المعاصي على سبيل العموم إذا كان ذلك لا يخص شخصا بعينه فيجوز أن تقول: اللهم العن الظالمين على سبيل العموم ليس شخصًا واحدًا معينًا، فيشمل كل ظالم وكذلك ثبت عن النبي ﷺ أنه لعن الواصلة والمستوصلة فهاتان امرأتان ملعونتان على لسان الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الواصلة والمستوصلة لكن لو رأيت امرأة معينة تصل شعر امرأة أخرى معينة أو تطلب من يصل شعر رأسها فلا يجوز أن تلعن هذه المعينة. اهـ ملخصًا.

والقول الثاني للعلماء من كان يرى جواز لعن الظالم بعينه إذا اشتهر بذلك وشهد عليه الناس استحق هذا، لقوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أنتم شهداء الله في أرضه». فمنهم من كان يلعن الحجاج بعينه ويزيد بن معاوية ونحوهم، ولكنه مذهب مرجوح، والله أعلم.

الحديث السابع والتسعون:

٩٧- قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ الأَجْلَحِ عَنْ الشَّعْبِيِّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ بِالطَّاغُوتِ كَافِرٌ بِالله، يَعْنِي الحَجَّاجَ.

التخريج:

هذا إسناده صحيح، ورواه أيضًا في (مصنفه)[1].

(١) وأخرجه في المصنف (٣٠٣٥٤).

الشَّرْح

الشعبي هو عامر بن شراحيل الهمداني، من أهل الكوفة، وكان يكفّر الحجاج، ويقول: مؤمن بالطاغوت كافر بالله، يشهد بها شهادة، فدل على أن أهل الكوفة ليس كلهم على هذا مذهب الإرجاء، وهذا تكفير لمعين والشعبي ليس خارجيا ولا معتزليا، ولا هو تكفيري، لأن القضية هنا قضية شخص معين ظهرت منه علامات يشهد عليه بها، ففرق بين معين ظهر منه الكفر أو شبهته وبين غير ذلك. مثل رجل ترك الصلاة ونصح فلم يصل، فهل يشهد عليه أنه كافر؟ هذا فيه تفصيل، فمنهم من قال: لا يجوز تكفيره، ومنهم من قال: يجوز، ما دام أنه تارك الصلاة وأنت ترى أن تاركها كافر، وقد أقيمت عليه الحجة ودعي لها، فإنه يستتاب ويقتل كفرًا، وهذا هو الذي عليه النصوص، كقوله ﷺ: «**فمن تركها فقد كفر**»، وهو مذهب الحنابلة، ومنهم من قال: لا يكفر؛ بل يقتل حدًا!

وعلى هذا أمر الحجاج فقد اختلفوا فيه، منهم من قال: هو مسلم يصلي ويخطب بهم الجمعة، ويصلون وراءه، وهذا الشعبي كان يصلي وراء الحجاج، وكان يرى كفره ولكن ليس له حيلة، لأن الحجاج كان يقتل الذي يخالفه، ولذلك لما رأوا كفره خرجوا عليه، ومن ضمن الذين خرجوا عليه سعيد بن جبير فقتله الحجاج، ومن ضمنهم الشعبي نفسه، ولما طالت المدة عليهم أُتي بالشعبي إليه فقال: ما وجدتنا يا عامر، كيف وجدت الأيام، والناس بعدنا، فقال: ما كنا بالأتقياء البررة ولا الأقوياء الفجرة، يعني ما نحن فجرة أقوياء حتى نقضي عليك ولا بررة أتقياء اتقينا الله.

والحسن البصري كان ينهاهم عن الخروج، وكذا مطرف بن عبد الله بن الشخير، وقالوا: هذا الرجل قد كفر، والظاهر أن الشعبي كان يقول هذا الكلام قبل

خروجه، فكان ذلك مما دعاه إلى الخروج عليه، وقصتهم مشهورة، فلما خرجوا عليه خرجوا عليه لهذه القضية، ولأنهم رأوا منه كفرًا بواحًا، فقد حكوا أنه يقول على المنبر عن قراءة ابن مسعود شيئًا سيئًا، فقد صح عن عاصم قال: سمعت الحجاج وهو على المنبر يقول: اتقوا الله ما استطعتم ليس فيها مثنوية[١] واسمعوا وأطيعوا ليس فيها مثنوية لأمير المؤمنين عبد الملك، والله لو أمرت الناس أن يخرجوا من باب من أبواب المسجد فخرجوا من باب آخر لحلت لي دماؤهم وأموالهم، والله لو أخذت ربيعة بمضر لكان ذلك لي من الله حلالًا، ويا عذيرى من عبد هذيل -يعني ابن مسعود- يزعم أن قراءته من عند الله، والله ما هي إلا رجز من رجز الأعراب ما أنزلها الله على نبيه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وعذيرى من هذه الحمراء يزعم أحدهم أنه يرمى بالحجر فيقول إلى أن يقع الحجر قد حدث أمر فوالله لأدعنهم كالأمس الدابر. قال فذكرته للأعمش فقال: أنا والله سمعته منه[٢].

فسمى قراءة ابن مسعود رجزًا أي شعرًا، إلى غير ذلك من إسرافه في قتل المؤمنين، واستحلاله ذلك بأدنى شيء، فلذلك قالوا فيه: لو كان عنده إيمان ما تجرأ هذا الجرأة، وحكيت عنه أشياء عظيمة، وخص ابن مسعود لأن قراءته خلاف قراءة عثمان ومصحفه، وهو متعصب للأمويين جدًا، فما أمروه بشيء نفذه وما يأمره به عبد الملك بن مروان إلا نفذه ولو كان كفرًا، يفعله طاعة عمياء، وكان يؤخر الصلاة فيخطب بهم الجمعة ويسرد عليهم المراسيم الملكية إلى أن تأتي صلاة العصر، فكان يُخرج الجمعة إلى ما بعد العصر، بل لغياب الشمس، ويصلي بهم الجمعة بعد خروج وقتها، ولما رأوا تأخيره الصلاة إلى هذا الحد، قالوا من أخرج الصلاة عن وقتها

---

(١) المثنوية: الاستثناء.

(٢) رواه أبو داود (٤٦٤٣)، وصححه العلامة الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣٨٧٩).

عامدًا كفر، فكفروه وخرجوا عليه، وعند ذلك ظهر مذهب الإرجاء.

وهذا التكفير لا نقول عن صاحبه: إنه تكفيري، لأن هذه قضية معينة، وكثير من العلماء يحكم على معين بالكفر لأشياء تظهر منه فلا يقال: إنه تكفيري، فهذا عمر بن الخطاب قال عن حاطب بن أبي بلتعة لما كاتب قريشًا بسرِّ رسول الله ﷺ قال عمر: يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق(١)، فظن أنه نافق في ذلك وكفر، فهل نقول: إن عمر تكفيري؟ بل نقول: هذا في قضية معينة، وهو أن حاطبًا بعث إلى قريش بسر رسول الله ﷺ، وهذا في أصله من نواقض الإسلام، فقد يسبب هزيمة النبي ﷺ لكن الله عذرَه بعذر ذكره، وله سابقة وأنه من أهل بدر، ومن أهل بيعة الرضوان، الذين قال فيهم النبي ﷺ: **«لن يلج النار رجل بايع تحت الشجرة»**، وقال ﷺ في أهل بدر: **«وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللهَ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لكم»**(٢).

والمقصود أن هذا التكفير إذا كان لشخص معين لظروف بعينه لا يقال عن صاحبه: إنه تكفيري أو خارجي أو نحو ذلك، كما يقال في هذا الزمان ممن يسرف في الوصف والاتهام، بل التكفيري من كان يكفر المسلمين ويرى أن من ليس على طريقته كافرًا، فالخوارج هم أهل التكفير، أما تكفير بعض الأفراد لما قد يبدر منهم من المكفرات، فقد يكون ذلك لأشياء معينة يرى بعضهم انطباقها على معين، لكن هذا الأمر لا يجوز أن يخوض به الإنسان، ولا يستدل بأقوال العلماء على الناس، ويذهب ينزل نواقض الإسلام على الناس! لكن العالم هو الذي ينظر في ذلك، أما الجاهل وشبهه فلا يحل له ذلك.

---

(١) رواه البخاري (٣٠٠٧، ٤٠٢٥، ٤٢٧٤)، ومسلم (٢٤٩٤) عن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) أخرجه البخاري ومسلم كما تقدم قريبًا.

وهذا عامر الشعبي الذي نحن في صدد شرح كلامه عن الحجاج عالم فقيه ينظر إلى الرجل وينزل عليه الأحكام، وكذا غيره من العلماء، أما أن يأتي شابٌ لا يعرف هذه الموازين وليس معه من العلم والتقوى والورع فيقول: إن السلف كفروا معينين وأنا أتبعهم وأكفر من أرى كفره، فهذا هو الهلاك والضلال المبين، بل يقال له: ليس هذا عشك فادرجي.

ولذلك كان العلماء يقولون: هذا من أضيق الأمور، فمن دخل في الإسلام بيقين لا يخرج منه إلا بيقين، وهذا الأمر للقضاة، يبينون له الحق ثم يستتيبونه بعد التبيين فيستتاب ثلاثة أيام، ثم بعد ذلك يقام عليه الحد ويحكم بأنه مرتد، فترفع عنه الشبهات، وتكشف له، وتقام عليه الحجج، ويعلم توافر شروط التكفير فيه، وانتفاء الموانع عنه، فإن الكفر له شروط منها العلم وضده الجهل والقصد وضده الخطأ، والإرادة وضدها الإكراه، ثم أن لا يكون متأوِّلًا، فقد يكون الشخص متأولًا للشيء، ويظن أن الأدلة تدل عليه، فيستدل بشيء ويخطئ، أو يظن الحال تفرض عليه ذلك، كحاطب ابن أبي بلتعة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ فإنه تأول وقال: إن لي أهلًا في قريش، وأنا ملصق بقريش، يعني لست منهم بل حليف لهم، وأصحاب النبي ﷺ كلهم لهم أهل يمنعون ذويهم، فأردت أن أجعل لي يدًا عندهم، أحمي بها أهلي، فتأوّل وظن أن هذا عذر يبيح له ذلك، ولكن هذا الفعل غلط، وعذر بالتأويل.

قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رَحِمَهُٱللَّهُ: وتأمل قصة حاطب بن أبي بلتعة وما فيها من الفوائد، فإنه هاجر إلى الله ورسوله، وجاهد في سبيله، لكن حدث منه أنه كتب بسر رسول الله ﷺ إلى المشركين من أهل مكة يخبرهم بشأن رسول الله ﷺ ومسيره لجهادهم ليتخذ بذلك يدا عندهم يحمي أهله

وماله بمكة. فنَزل الوحي بخبره. وكان قد أعطى الكتاب ظعينة جعلته في شعرها، فأرسل رسول الله ﷺ عليا والزبير في طلب الظعينة، وأخبر أنهما يجدانها في روضة خاخ. فكان ذلك، فتهدداها حتى أخرجت الكتاب من ضفائرها، فأتي به رسول الله ﷺ. فدعا حاطب بن أبي بلتعة فقال له: ما هذا؟ فقال: يا رسول الله إني لم أكفر بعد إيمان، ولم أفعل هذا رغبة عن الإسلام، وإنما أردت أن تكون لي عند القوم يد أحمي بها أهلي ومالي، فقال ﷺ: صدقكم خلوا سبيله. واستأذن عمر في قتله فقال: دعني أضرب عنق هذا المنافق، فقال: «**وما يدريك أن الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**»[1]. وأنزل الله في ذلك صدر سورة الممتحنة فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الممتحنة:١] الآيات، فدخل حاطب في المخاطبة باسم الإيمان ووصفه به، وتناوله النهي بعمومه وله خصوص السبب الدال على إرادته، مع أن في الآية الكريمة ما يشعر أن فعل حاطب نوع موالاة، وأنه أبلغ إليهم بالمودة، فإن فاعل ذلك قد ضل سواء السبيل؛ لكن قوله: «**صدقكم خلوا سبيله**»، ظاهر في أنه لا يكفر بذلك إذا كان مؤمنا بالله ورسوله غير شاك ولا مرتاب، وإنما فعل ذلك لغرض دنيوي. ولو كفر لما قيل: «**خلوا سبيله**». لا يقال قوله ﷺ لعمر: «**وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**»، هو المانع من تكفيره، لأنا نقول: لو كفر لما بقي من حسناته ما يمنعه من لحاق الكفر وأحكامه. فإن الكفر يهدم ما قبله لقوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾ [المائدة:٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُواْ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام:٨٨]، والكفر محبط للحسنات والإيمان بالإجماع؛ فلا يظن هذا. وأما قوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة:٥١]، وقوله: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ

---

(١) رواه البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤).

يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة:٢٢]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة:٥٧]، فقد فسرته السنة وقيدته وخصته بالموالاة المطلقة العامة. وأصل الموالاة هو الحب والنصرة والصداقة، ودون ذلك مراتب متعددة، ولكل ذنب حظه وقسطه من الوعيد والذم، وهذا عند السلف الراسخين في العلم من الصحابة والتابعين معروف في هذا الباب وغيره. وإنما أشكل الأمر، وخفيت المعاني، والتبست الأحكام على خلوف من العجم والمولدين الذين لا دراية لهم بهذا الشأن، ولا ممارسة لهم بمعاني السنة والقرآن، ولهذا قال الحسن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: من العجمة أتوا... إلخ[1].



الحديث الثامن والتسعون:

٩٨- قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: كَفَى بِمَنْ يَشُكُّ فِي أَمْرِ الحَجَّاجِ لَحَاهُ اللهُ.

التخريج:

هذا إسناده صحيح، ورواه (المصنف) أيضًا[2].

المناسبة للكتاب:

مناسبة إيراد المصنف هذا الكلام: ليرد على المرجئة الذين يقولون: من شهد أن لا إله إلا الله فهو مؤمن.

(١) مجموعة الرسائل والمسائل النجدية (٣/ ٨-١٠).
(٢) وأخرجه في المصنف (٣٠٣٥٨).

الشَّرح

إبراهيم هو النخعي، ويعني من الذي يشك في أمر الحجاج وكفى به جهلًا أن بلغ به الحال أن يشك في أمر الحجاج، فهذا يدل على أن إبراهيم النخعي يرى أن الحجاج ظالم؛ لأنه قال: لعنة الله على الظالمين، ويرى أنه ليس بمؤمن، الإيمان التام الصحيح، لكن لا نقول: إنه يكفره، لأننا ما ندري عن صريح كلامه هل يكفره! لأنه وجد في زمانه من أهل الكوفة من يقول: إنه مؤمن، كما مر عن طاوس، قوله: «عجبًا لإخواننا من أهل العراق يسمون الحجاج مؤمنًا»، فهو يرد عليهم ويقول: **«كفى بمن يشك بأمر الحجاج لحاه الله»**، أي يدعو عليه، لحاه أي جرّده من الخير؛ لأنه يقال لحى الشجرة إذا أزال لحاها الذي عليها، فيقول: لحاه الله أي جرده من الخير والعافية.

ومناسبة إيراد المصنف هذا الكلام: ليرد على المرجئة الذين يقولون: من شهد أن لا إله إلا الله فهو مؤمن، فأورد أقوال السلف الذين يقتدى بهم، إبراهيم النخعي والشعبي وطاوس وغيرهم، قالوا: إنه ليس بمؤمن، بل بعضهم جاوز الحد وكفّره، وقال: مؤمن بالطاغوت كافر بالله.

فدل على أن العقيدة التي عليها السلف، أن الفسق ينقص الإيمان وإن شهد أن لا إله إلا الله، وإن صلى وصام وإن خطب بهم ووعظ، فقد كان الحجاج حافظًا للقرآن، وكان أول أمره معلما للقرآن للصبيان، وهو من أعجب الناس في هذا وكان فصيحًا، ويذكر أنه لما قرأ في خطبته: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة:٢٤]، فلحن فيها وقال: «أحبُّ إليكم»

فلم يرد عليه أحد لهيبته، وكان فيهم يحيى بن يعمر أحد نحاة الكوفة فقال له الحجاج هل تجد في قراءتي شيئًا فقال: إنك تقرأ (أحبُّ) وهي (أحبَّ) فقال: ما وجه ذلك؟ قال: لأنها خبر كان، وهو لما طال الفصل عليه بالمتعاطفات كذا وكذا وكذا، نسي كان وخبرها، فقرأها (أحبُّ)، فقال الحجاج: والله لأجعلنك في مكان لا تسمع فيه لحني، وأرسله بعيدًا عنه حتى مات، وكان يفر منه العلماء، ففر منه أبو عمرو بن العلاء[1]، قارئ البصرة مع أبيه إلى اليمن، وقيل إنه كان يقرأ قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ﴾ [البقرة:٢٤٩]، كان يقرأها (غَرفة) بفتح الغين، فإن أكثر القراء يقرءونها (غُرفة) وهو سمعها بالرواية (غَرفة)، فلا بد من شاهد عربي؛ لأن من صحة القراءة التواتر فيها وأن توافق رسم المصحف وأن تكون متواترة النقل، وأن يكون لها وجه في العربية، وقيل: إنه متوعد بالقتل في هذا أو لأن أباه كان أميرًا للحجاج على شيء فطلبه ففرّ إلى اليمن، وذكر الجزري في (النهاية) عن أبي عبيدة حدثنا أبو عمرو قال: أخافنا الحجاج فهرب أبي نحو اليمن وهربت معه فبينا نحن نسير إذا إعرابي ينشد على بعير له:

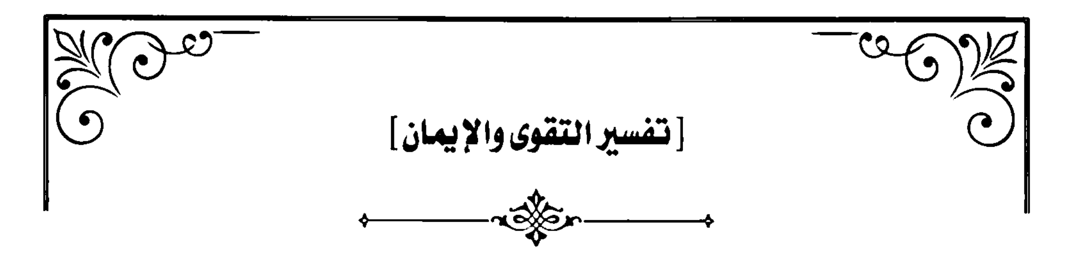
لا تضيقن بالأمور فقد تفـ ـرج غماؤها بغير احتيال

رب ما تكره النفوس من الأمـ ـر لها فَرجة كفرج العقال

فقال أبي: ما الخبر؟ فقال مات الحجاج فكنت بقوله فرجة أسر مني بقوله مات الحجاج، والفرج من الهم وبالضم من الحائط.



(١) واسمه زبان بن العلاء بن عمار بن العريان التميمي المازني البصري أحد القراء السبعة توفي أبو عمرو سنة أربع وخمسين ومئة.



[تفسير التقوى والإيمان]

الحديث التاسع والتسعون:

٩٩- قال: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَاصِمٍ قَالَ: قُلْنَا لِطَلْقِ بْنِ حَبِيبٍ: صِفْ لَنَا التَّقْوَى، فَقَالَ: التَّقْوَى عَمَلٌ بِطَاعَةِ اللهِ رَجَاءَ رَحْمَةِ اللهِ عَلَى نُورٍ مِنَ اللهِ، وَالتَّقْوَى تَرْكُ مَعْصِيَةِ اللهِ مَخَافَةَ اللهِ عَلَى نُورٍ مِنَ اللهِ.

التخريج:

هذا الأثر صحيح الإسناد، ورواه في (المصنف) وابن أبي حاتم في (التفسير)[1].

المناسبة للكتاب:

مناسبة الأثر لكتاب الإيمان أن فيه تفسيرا لحقيقة الإيمان الذي هو التقوى.

الشَّرح

طلق بن حبيب هو العَنَزي البصري، تابعي ثقة كان أعبد أهل زمانه قتله الحجاج مع سعيد بن جبير[2].

قَولَه: «التَّقْوَى عَمَلٌ بِطَاعَةِ اللهِ»، فلا بد من العمل، في الإيمان، وأراد رَحِمَهُ ٱللَّهُ التقوى التي هي الإيمان لأن الله سمى الدين بالتقوى، فقال: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ

(١) وأخرجه المؤلف في المصنف (٣٠٣٥٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣/ ٦٤)، وانظر تفسير ابن كثير (١/ ٢٤٤). وجامع العلوم والحكم (ص:١٥٨).

(٢) تهذيب التهذيب (٥/ ٣١- ٣٢).

وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران:١٠٢]. قال ابن عباس: أن يجاهدوا في سبيله حق جهاده، ولا تأخذهم في الله لَوْمَة لائم، ويقوموا بالقِسْط ولو على أنفسهم وآبائهم وأبنائهم[(١)].

قوله: «رجاء رحمة الله»، أي ليس على عمل بلا رجاء؛ لأن القنوط من رحمة الله مضاد للإيمان أو لكمال الإيمان الواجب كما قال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿ قَالَ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾ [الحجر:٥٦]، قال البغوي: والقنوط من رحمة الله كبيرة كالأمن من مكـره. اهـ روي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن رسول الله ﷺ سئل عن الكبائر؟ فقال: «**الشرك بالله، واليأس من روح الله، والأمن من مكر الله**»[(٢)]. وعن ابن مسعود قال: «**أكبر الكبائر الشرك بالله، والأمن من مكر الله، والقنوط من روح الله**»[(٣)]، والمراد بالقنوط: أن يستبعد رحمة الله ويستبعد حصول المطلوب، والمراد باليأس هنا أن يستبعد الإنسان زوال المكروه[(٤)].

وقال الطحاوي: والأمن والإياس ينقلان من الملة وسبيل الحق بينهما لأهل القبلة. اهـ فيُقَرِّرُ العلامة الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا وسطية أهل السنة والجماعة في هذا الأمر العظيم، وهو الأمن من مكر الله، واليأس من رَوحِ الله جل جلاله، وأنَّ اليأس هو سبيل الكافرين، والأمْنُ مِنْ مكر الله سبيل أهل الشّهوات والدليل على

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ٨٧)

(٢) أخرجه البزار (١٠٦)، وابن أبي حاتم في «التفسير»، كما في «الدر المنثور» (٢/ ١٤٧) وقال: إسناده حسن. وقال الهيثمي في المجمع (١/ ١٠٣) رجاله موثقون.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٠/ ٤٦٠)، والطبراني في الكبير، كما في مجمع الزوائد للهيثمي (١/ ١٠٤) وقال: إسناده صحيح.

(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد (٣/ ١١٨).

هذا الأصل قول الله عَزَّوَجَلَّ في الكافرين في اليأس في قول يعقوب عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لما قال لبنيه: ﴿يَـٰبَنِىَّ ٱذْهَبُوا۟ فَتَحَسَّسُوا۟ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَا۟يْـَٔسُوا۟ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ لَا يَا۟يْـَٔسُ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [يوسف:٨٧]، فنهاهم عن اليأس من رَوْحِ الله وعلَّلَ ذلك بأن هذا من خصال الكافرين. وأما الأمن فالأمن من مكر الله عَزَّوَجَلَّ فجاء النهي عنه في غير ما آية منها قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾ [الأعراف:٩٩]. وأهل السنة والجماعة من أهل الإسلام لا يَأْمنون بل يخافون ذنوبهم ويخافون عقوبة الله عَزَّوَجَلَّ.

واليأس من روح الله صفة أهل القنوط، فأهل السنة والجماعة بين هؤلاء وهؤلاء، لا يأمنون بل يخافون الله عَزَّوَجَلَّ، ولا ييأسون بل يرجون رحمة الله، كما وصف الله عَزَّوَجَلَّ أولياءَهُ المقربين بقوله: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء:٥٧]، وهذه من صفات المتقين، وكذلك في قوله في سورة الأنبياء: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَـٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ [الأنبياء:٩٠]، فجَمَعَ لهم بين الرّغب والرهب. والأمن والإياس رِدَّة عن الدين بضابط ينبغي العلم به، وهو نكتة المسألة وعُقْدَتُها، وهو: أنَّ الأمن يكون كُفْرًا إذا انعدم الخوف، واليأس يكون كُفْرًا إذا انعدم الرجاء، فمن لم يكن معه خوف من الله عَزَّوَجَلَّ أصلًا بحيث أن أصل الخوف غير موجود فقد أَمِنَ فهو كافر بهذا. وكذا من لم يكن معه رجاء في الله عَزَّوَجَلَّ أصلًا فقد يئس من روح الله فهو كافر.

فالأمن لأجل عدم الخوف، واليأس لأجل عدم الرّجاء، فمن كان عنده خوف قليل ويأمن كثيرًا فإنه من أهل الذّنوب لا من أهل الكفر، فإن لم يكن معه خوف أصلًا فإنه كافر بالله عَزَّوَجَلَّ.

فأما أهل التوحيد، من أهل الذنوب من أهل القبلة فإنهم بِقَدْرِ ما عندهم من الذّنوب يكون عندهم أَمْن من مكر الله عَزَّوَجَلَّ. فالأمن من مكر الله يتبعَّض، ليس بالضرورة أن يوجد جميعًا أويذهب جميعًا؛ بل قد يكون في حق المعيَّن أنه يخاف تارة ويأمن تارة، يصحو تارة ويغفل تارة.

وكذلك في اليأس من رَوحِ الله يغلب على المرء الموحّد تارةً أنه ييأس إذا نظر إلى ذنبه، أو نَظَرَ إلى ما يحصل في مجتمعه أو ينظر إلى ما قضى الله عَزَّوَجَلَّ في هذه الأرض وعلى أهلها من الشرك مثلًا أو من الذنوب أو من الكبائر أو من القتل أو من الفساد فيأتيه اليأس، فإنْ غَلَبَ عليه اليأس بحيث انعدم الرجاء لنفسه أو للناس فإنه يكفر بذلك. أما إذا وُجد عنده اليأس ووُجد عنده رجاء فإنه لا يخرج من الملّة. فهذا ضابط الأمن والإياس الذي ينقل عن الملة مما هو دون ذلك.

ومن كَمَّلَ الإيمان وحقَّقَ التوحيد فإنه يخاف ولا يأمَنُ من مكر الله[1].

فيجب أن يكون العبد خائفًا راجيًا، فإن الخوف المحمود الصادق: ما حال بين صاحبه وبين محارم الله، فإذا تجاوز ذلك خيف منه اليأس والقنوط. والرجاء المحمود: رجاء رجل عمل بطاعة الله على نور من الله، فهو راج لثوابه، أو رجل أذنب ذنبا، ثم تاب منه إلى الله، فهو راج لمغفرته. أما إذا كان الرجل متماديا في التفريط والخطايا، يرجو رحمة الله بلا عمل، فهذا هو الغرور والتمني والرجاء الكاذب. وقد مدح الله تعالى أهل الخوف والرجاء بقوله: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾ [الزمر:٩] وقال: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة:١٦]، فالرجاء يستلزم الخوف، ولولا

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية، للعلامة صالح آل الشيخ (ص:٣٨٧).

ذلك لكان أمنًا، والخوف يستلزم الرجاء، ولولا ذلك لكان قنوطا ويأسًا. وكل أحد إذا خفته، هربت منه، إلا الله[1].

فهـذا الأثر عن طلق بن حبيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ رد على المرجئة وعلى الصوفية. فالصوفية يقولون: نحن نعبد الله حبًا به لا خوفًا من ناره ولا رجاءً برحمته ولا رغبة بجنته، إنما نتعبد به حبًا فقط، وهذا غير صحيح؛ لأن الله أمرنا بمحبته، وأمرنا بالخوف منه وتوعد بالنار للعصاة وهذه آثار أسمائه وصفاته، فأخبر أنه شديد العقاب، وقال: ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّ عَذَابِى هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ﴾ [الحجر:٤٩-٥٠]، وتوعد وأوعد بناره، ووعد أولياءه ورغبهم بجنته، كما قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ﴿٥٧﴾ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٨﴾ وَٱلَّذِينَ هُم بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ ﴿٦٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ﴾ [المؤمنون:٥٧-٦١]. فهؤلاء يخافون الله، وكما قال: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ [الرحمن:٤٦]، وقال: ﴿ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِى وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [إبراهيم:١٤]، وقال: ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة:٤٤]، إلى آخره وقال: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ﴾ [المؤمنون:٦١]، فهم يسارعون ويرغبون بما عند الله رغبة، وقال عن أنبيائه: ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَوَهَبْنَا لَهُۥ يَحْيَىٰ وَأَصْلَحْنَا لَهُۥ زَوْجَهُۥٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ﴾ [الأنبياء:٩٠] يدعوننا: يعبدوننا، ويسألوننا، أي دعاء العبادة ودعاء المسألة، رغبة ورهبة، وشيء بلا رغبة ولا رهبة ليس عبادة؛ لأن أركان العبادة ثلاثة، فإذا خلا منها فليس عبادة بل عادة، وهي الخوف والحب والرجاء،

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي (ص:٣٥٧-٣٥٨).

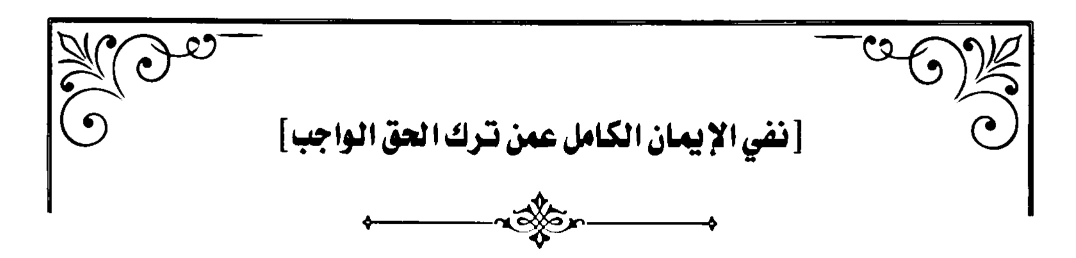
وكل ما خلا منها فليس بعبادة، فالفرق بين العبادة والعادة: أن العبادة تجتمع فيها هذه الثلاثة، فإذا اجتمعت هذه الثلاثة في شيء فهو عبادة سواء كان صحيحًا أم باطلًا. فمن يعبد الأصنام يعبدها بهذه الثلاثة لكنها عبادة باطلة. وصحة العبادة تعود إلى صحة الإخلاص والمتابعة، وهما شرطا العبادة من حيث الصحة والقبول. فقد تكون هناك عبادة لكن غير صحيحة؛ لأنها مبتدعة، أو غير خالصة، وهكذا في كل عمل.

المهم أن هذا الأثر عن طلق فيه رد على هؤلاء الذين يقولون نعبد الله لا مخافة ولا رجاء، وفيها رد على المرجئة الذين يقولون الإيمان ليس عملًا، وهو يقول الإيمان عمل بطاعة الله على نور من الله، وهو الكتاب المبين والسنة الصحيحة، كما قال النبي ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»[1].

والمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يورد آثار السلف ليبين أن هذا المعتقد هو مذهب السلف، وأن الإيمان قول وعمل، وليس على أنه يستدل بها كأدلة، فقد يقول قائل: كيف يستدل بأقوال أناس غير معصومين والجواب أن نقول: هو لا يستدل بها بل يوردها أن هذا مذهب السلف، إذا أردت أن تعرف مذهب السلف! فهذه آثارهم تنطق بأنهم يقولون بأن الإيمان عمل؛ خلافًا للمرجئة، وأهل السنة يفسرون الكتاب والسنة بأقوال السلف، كما يقولون: نفهم الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح.



(١) أخرجه البخاري تعليقًا (٣/ ٦٩)، ومسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.



[نفي الإيمان الكامل عمن ترك الحق الواجب]

الحديث المئة:

١٠٠ - قال: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ عَبْدِ المَلِكِ بْنِ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُسَاوِرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «مَا هُوَ بِمُؤْمِنٍ مَنْ بَاتَ شَبْعَانَ، وَجَارُهُ طَاوٍ إِلَى جَانِبِهِ».

التخريج:

هذا حديث صحيح بشواهده، أخرجه المؤلف في (المصنف) والبخاري في (الأدب المفرد)[١].

الشَّرح

قوله: «ما هو بمؤمن ما بات شبعان وجاره طاو إلى جانبه»، يعني: بالجوع، وهذا مثل قول النبي ﷺ: «وَالله لَا يُؤْمِنُ، وَالله لَا يُؤْمِنُ، وَالله لَا يُؤْمِنُ»، قَالُوا: وَمَا ذَاكَ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: «الجَارُ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، وَمَا بَوَائِقُهُ؟ قَالَ: «شَرُّه»[٢].

فهل هذا نفي للإسلام بالكلية عنه وأنه يكفر؟ ليس كذلك، بل المقصود نفي الإيمان الكامل الكمال الواجب أو المستحب؛ لأنه يجب عليه أن يواسي الفقير

---

(١) أخرجه في المصنف (٦/ ١٦٤/ ٣٠٣٥٩)، وانظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (١٤٨).

(٢) أخرجه أحمد (٢٧١٦٣)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٧٠٩٨).

في وقت المجاعة؛ لأن المواساة تجب في وقت الحاجة، وتختلف من حال إلى حال، كما قال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ مَّعۡلُومٞ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ﴾ [المعارج:٢٤-٢٥].

والحق المعلوم نكرة في سياق الإثبات فهو مطلق وليس بالضرورة أن يكون في الزكاة خاصة، بل هي عامة، وفي الزكاة من باب أولى، لكن قد يكون الإنسان أخرج الزكاة، وجاءه سائل محتاج في مكان لا يوجد فيه غيره يطعمه، ويكاد يهلك فيجب عليه إطعامه لإنقاذه من المهلكة.

وهنا يقول: «**ما هو بمؤمن من بات شبعان وجاره طاوٍ إلى جانبه**» أي على الجوع، فلو كان مؤمنًا لأحس بذلك أي لو كان مؤمنًا الإيمان الواجب، لأحس بجاره، لقوله ﷺ: «**الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا**» وشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ. متفق عليه[(١)]، وعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَدْنَاهُمْ، وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ، وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ**»[(٢)].

وقال ﷺ: «**مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى**» متفق عليه[(٣)].

ومراده بالنفي هنا نفي كمال الإيمان الواجب في الظاهر، أو المستحب؛ فإنه قد ينفى عنه كمال الإيمان المستحب، مثل قول ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يُؤْمِنُ**

---

(١) أخرجه البخاري (٦٠٢٦)، ومسلم (٢٥٨٥).

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ١٩١ - ١٩٢، ١٩٢، ٢١١) وأبو داود (٢٧٥١، ٤٥٣١) وابن ماجه (٢٦٥٩، ٢٦٨٥) وابن الجارود (٧٣٠) والبيهقي (٨/ ٢٩) وصححه الألباني في (الإرواء) (٢٢٠٨).

(٣) أخرجه البخاري (٦٠١١)، ومسلم (٢٥٨٦).

عَبْدٌ حَتَّى يُحِبَّ لِجَارِهِ -أَوْ قَالَ: لِأَخِيهِ- مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»[١]، أي من الخير، كما في رواية: «لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ مِنَ الخَيْرِ»[٢] فهنا إذا كان في المستحبات فهو في الكمال المستحب، وإن كان في الواجبات فهو كمال واجب، قال الشيخ عبدالرحمن السعدي: وذلك يقتضي أن يقوم بحقوق إخوانه المسلمين الخاصة والعامة، فإنه من الإيمان. ومن لم يقم بذلك ويحب لهم ما يحب لنفسه، فإنه لم يؤمن الإيمان الواجب، بل نقص إيمانه بقدر ما نقص من الحقوق الواجبة عليه. اهـ[٣]

وفي هذا دلالة على أن الإيمان يتفاضل وأن أهل يتفاضلون.



الحديث الواحد بعد المئة:

١٠١ - أَخْبَرَنَا فُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ الأَعْمَشِ عَنْ خَيْثَمَةَ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرٍو قَالَ: يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَجْتَمِعُونَ وَيُصَلُّونَ فِي المَسَاجِدِ، وَلَيْسَ فِيهِمْ مُؤْمِنٌ.

التخريج:

إسناده صحيح على شرط الشيخين[٤].

---

(١) أخرجه مسلم (٤٥).

(٢) رواه النسائي (٥٠١٧) والبغوي في شرح السنة.

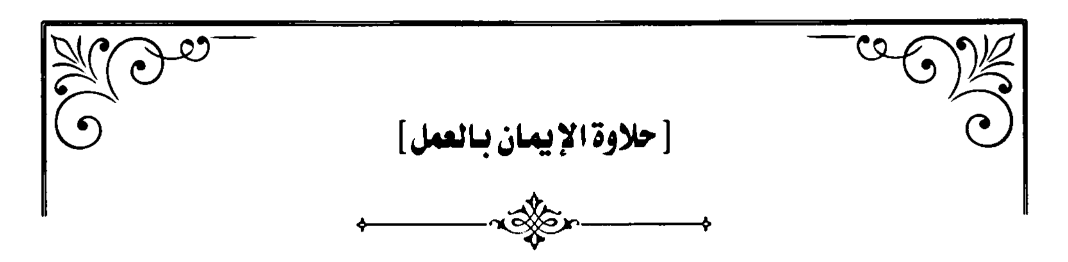
(٣) التوضيح والبيان لشجرة الإيمان (ص:٦٠).

(٤) رواه المؤلف في مصنفه (٣٠٣٥٥)، وصححه الحاكم (٤/ ٤٤٢)، ووافقه الذهبي.

الشَّرح

قوله: «وَلَيْسَ فِيهِمْ مُؤْمِنٌ»، يقصد أنه ليس فيهم مؤمن كامل الإيمان الواجب، وكونهم يصلون جماعة، فهذا إسلام وإيمان، وهو إثبات لأصل الإيمان، لكنه أراد نفي كماله، كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات:١٤]، يعني أنه ليس فيهم مؤمنٌ الإيمان الواجب، وهذا يدل على أن الإيمان يتفاضل، وأن أهله يتفاضلون، وأنه يزيد وينقص، وأن الأعمال لها أثر في زيادته ونقصه.





[حلاوة الإيمان بالعمل]

الحديث الثاني بعد المئة:

١٠٢- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَعْلَى التَّيْمِيُّ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ طَلَقِ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ قَالَ: «ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ طَعْمَ الإِيمَانِ وَحَلاوَتِهِ: أَنْ يَكُونَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ فِي اللهِ، وَأَنْ يُبْغِضَ فِي اللهِ»، وَذَكَرَ الْمُشْرِكَ.

التخريج:

إسناده صحيح موقوفًا، وقد صح عن أنس مرفوعًا إلى النبي ﷺ بأتم منه ولفظه: **«ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلَاوَةَ الإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لله، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أَنْقَذَهُ اللهُ مِنْهُ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ»** متفق عليه[1].

الشَّرح

المعنى أن ثلاث هذه خصال، من اجتمعن فيه ذاق طعم الإيمان وحلاوته، فيدل على أنه للإيمان حلاوة وطعمًا، يجده المؤمن، كالفرح بالدين والطاعة والأنس بها والإخبات، والاطمئنان إليه، كما قال: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر:٢٧]، قال البغوي: وقال مجاهد: المطمئنة: التي أيقنت أن الله تعالى ربها وصَبرت جأشًا لأمره

(١) أخرجه البخاري (٢١)، ومسلم (٤٣).

وطاعته. وقال الحسن: المؤمنة الموقنة، وقال عطية: الراضية بقضاء الله تعالى. وقال الكلبي: الآمنة من عذاب الله. وقيل: المطمئنة بذكر الله، بيانه: قوله: ﴿وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد:٢٨]. اهـ، وقال الرازي: الاطمئنان هو الاستقرار والثبات، وفي كيفية هذا الاستقرار وجوه: أحدها: أن تكون متيقنة بالحق، فلا يخالجها شك، وهو المراد من قوله: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ [البقرة:٢٦٠] وثانيها: النفس الآمنة التي لا يستفزها خوف ولا حزن، ويشهد لهذا التفسير قراءة أبي بن كعب (يا أيتها النفس الآمنة المطمئنة)، وهذه الخاصة قد تحصل عند الموت عند سماع قوله: ﴿أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ﴾ [فصلت:٣٠] وتحصل عند البعث، وعند دخول الجنة لا محالة. اهـ

وليس بالضرورة أن يكون المراد بالحلاوة أن الإنسان يطير من الفرح، فالناس تختلف، فمن الناس من يبلغ إلى هذا الحد مثل ما حديث حنظلة قَالَ: لَقِيَنِي أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ: كَيْفَ أَنْتَ يَا حَنْظَلَةُ؟ قَالَ: قُلتُ: نَافَقَ حَنْظَلَةُ، قَالَ: سُبْحَانَ الله مَا تَقُولُ؟ قَالَ: قُلتُ: نَكُونُ عِنْدَ رَسُولِ الله ﷺ، يُذَكِّرُنَا بِالنَّارِ وَالجَنَّةِ، حَتَّى كَأَنَّا رَأْيُ عَيْنٍ، فَإِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ رَسُولِ الله ﷺ، عَافَسْنَا الأَزْوَاجَ وَالأَوْلَادَ وَالضَّيْعَاتِ، فَنَسِينَا كَثِيرًا، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَوَالله إِنَّا لَنَلقَى مِثْلَ هَذَا، فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ، حَتَّى دَخَلنَا عَلَى رَسُولِ الله ﷺ، قُلتُ: نَافَقَ حَنْظَلَةُ، يَا رَسُولَ الله؟ فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «وَمَا ذَاكَ؟» قُلتُ: يَا رَسُولَ الله نَكُونُ عِنْدَكَ، تُذَكِّرُنَا بِالنَّارِ وَالجَنَّةِ، حَتَّى كَأَنَّا رَأْيُ عَيْنٍ، فَإِذَا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِكَ، عَافَسْنَا الأَزْوَاجَ وَالأَوْلَادَ وَالضَّيْعَاتِ، نَسِينَا كَثِيرًا فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ لَوْ تَدُومُونَ عَلَى مَا تَكُونُونَ عِنْدِي، وَفِي الذِّكْرِ، لَصَافَحَتْكُمُ المَلَائِكَةُ عَلَى فُرُشِكُمْ وَفِي طُرُقِكُمْ، وَلَكِنْ يَا حَنْظَلَةُ سَاعَةً وَسَاعَةً**»

ثَلَاثَ مَرَّاتٍ[(١)]. يعني لصفائهم صفاءً يناسب حال الملائكة فتصافحهم، ولكن الناس ليس كلهم يجد هذا الشيء، وهذا يدل على أنه قد يبلغ الإنسان بالإيمان واليقين إلى أنه كأنه يرى الجنة والنار، كما في الحديث: «**أن تعبد الله كأنك تراه**»، ليس المقصود رؤية التصور والتشبيه، بل أن يقر في قلبه الإيمان واليقين بأسمائه وصفاته حتى يستشعرها معه.

وهنا يقول: «**وجد حلاوة الإيمان**»، فدل على أن الإيمان له طعمًا وحلاوة، ليس كمن يقول: أنه فقط تصديق، بل منه أعمال القلب من الحب والبغض والكراهة واليقين والإخبات والخشوع إلى غير ذلك، فله طعم وله حلاوة.

ثم تظهر هذه الحلاوة بعمله، وهو أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب في الله وأن يبغض في الله، كما قال: «**وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر بعد أن أنقذه الله منه كما أن يكره أن يقذف في النار**»، هذه من حلاوة الإيمان، وهذه إشارة إلى آثارها وعلاماتها، فالمؤمن لو قيل له: أترك الصلاة وتعطى كنوزًا عظيمة، فإنه يأبى ذلك، لأنه يكره الكفر، وهذه من حلاوة الإيمان يجدها الإنسان، فلا يساوم على الكفر، ولو قيل له: اكفر ونعطيك الكنوز! فإنه لا يكفر، وأما المنافق فيكفر، ويجيب كما قال الله عنهم: ﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا۟ ٱلْفِتْنَةَ لَآتَوْهَا وَمَا تَلَبَّثُوا۟ بِهَآ إِلَّا يَسِيرًا﴾ [الأحزاب:١٤] والفتنة الكفر، أي لو قيل لهم اكفروا كفروا، أما المؤمن فلا، وقد يكره إكراهًا لا اختيار له فيه، فيجيب ظاهرًا وقلبه مطمئن بالإيمان، وهذا عذره الله عَزَّوَجَلَّ قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ

(١) أخرجه مسلم (٢٧٥٠).

غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [النحل:١٠٦]. أما لأجل الطمع أو مجرد الخوف فلا يترك الصلاة ولا الدين؛ لأن هذا ليس إكراهًا.

وقوله: «وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله»، من آثار الإيمان، فإذا وجدت أنك تحب شخصا مؤمنًا لله أي لإيمانه، لا لصداقات ولا لعلاقات ولا قرابات ولا لطمع بل لمجرد أنه مسلم مؤمن، فاعلم أن عندك حلاوة الإيمان وقد لا تشعر بها، وهذه من العلامات.

ومنه أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وكيف يجد المؤمن هذا، هل هو حب ذوق أو حب عقل؟ هذا مثل حديث أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ المتفق عليه أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين**».

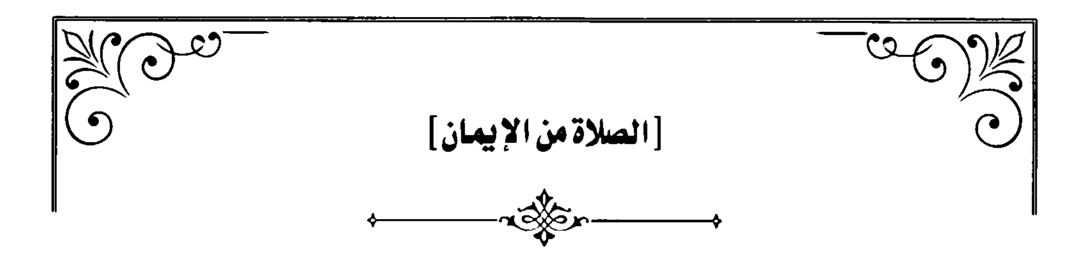
قال البيضاوي في (شرح مصابيح السنة): المراد بالحب ها هنا ليس الحب الطبيعي التابع للميول والشهوات النفسانية، فإنه خارج عن حد الاختيار والاستطاعة، بل الحب العقلي الذي هو: إيثار ما يقتضي العقل رجحانه ويستدعي اختياره، وإن كان على خلاف الهوى، ألا ترى أن المريض يعاف الدواء وينفر عنه بطبعه، ويميل إليه باختياره ويهوى تناوله بمقتضى عقله، لما علم أو ظن أن صلاحه فيه؟! فالمرء لا يؤمن إلا إذا تيقن أن الرسول ﷺ لا يأمر ولا ينهى إلا بما فيه صلاح عاجلي، أو خلاص آجلي، وأنه آخذ بحجزه يكفه عن النار من غير غرض وتوقع عوض. وحينئذ يقضي العقل بترجيح جانبه ولزوم طاعته، فثبت أن المرء لا يؤمن ولا يعتد بإيمانه حتى يقتضي عقله ترجيح جانب الرسول ﷺ على ما سواه من المخلوقات، وهذا أول درجات الإيمان وكفايتها، وكمالها: أن تتمرن

نفسه ويرتاض طبعه، بحيث يصير هواه تبعًا لعقله، مذعنا لأمره،مساعدًا على تحصيل فضائله، فيطاوع الرسول ﷺ ويرجح جانبه بعقله وطبعه، ويصير الرسول ﷺ أحب إليه عقلا وطبعا، والإيمان به والإذعان لحكمه ملائما لنفسه موافقا لطبعه، ويلتذ به التذاذًا عقليًا، إذ اللذة إدراك ما هو كمال وخير من حيث هو كذلك، لا من حيث إنهمطعوم أو منكوح، والشارع صلوات الله عليه عبر عن هذه الحالة بالحلاوة، لأنها أظهر اللذائذ الحسية. اهـ[1]

فهذا الحب الشرعي العقلي وإن كان ليس حب ذوق يجده المؤمن، فهذا هو الحب المقصود، ومن هذا أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، بأن لا يقدم على أمر الله ورسوله شيئًا، فإذا وجدت الشهوات وقدمها عليهما نقص الإيمان، فمثلًا إذا أكل باليمين وشرب باليمين، ما الذي يفرض عليه أن يمتثل أمر الرسول ﷺ، ويكره الشرب بالشمال، حتى يبلغ ذلك الذوق، أن نفسه تعاف ذلك، والذي أورث له هذا الكره للمخالفة وهذه المحبة للطاعة، هو محبة الله ورسوله، فوصلت إلى الكراهة والمحبة، وهذا الإيمان ينمو ويطمئن إليه المؤمن، ولو فرض أن قيل له: اشرب بالشمال لكره ذلك، ولتذكر أن الشيطان يشرب بشماله، فيكره هذا ويحب الشرب باليمين لأن هذا من أمر الله ورسوله ﷺ، فذلك من كون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، أي من جهة نفس ذات محبة الله وذات أوامر الله وذات محبة الرسول، وذات أوامر الرسول وسنته، وسيرته، فتجده يفرح أن أطاع الله وفعل ما يحبه الله، ويفرح باقتدائه بالنبي ﷺ، وبهديه وسنته، نسأل الله أن يرزقنا محبة الله ومحبة رسوله.



(١) تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة (١/ ٣٩).



[الصلاة من الإيمان]

الحديث الثالث بعد المئة:

١٠٣- قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: نا هِشَامِ بْن عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ المِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُمَا دَخَلا عَلَى عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ حِينَ طُعِنَ، فَقَالَ: الصَّلاةَ، فَقَالَ: أَنَّهُ لا حَظَّ لأَحَدٍ فِي الإِسْلامِ أَضَاعَ الصَّلاةَ، فَصَلَّى وَجُرْحُهُ يَثْعُبُ دَمًا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

التخريج:

هذا الحديث رواه المصنف مسندًا صحيح الإسناد على شرط الشيخين، ورواه الإمام مالك في (الموطأ) عن هشام مرسلًا.

المناسبة للكتاب:

ومناسبته لكتاب الإيمان: أن المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أورده ليبين أن مذهب السلف أن الصلاة من الإيمان؛ بل من أصول الإيمان.



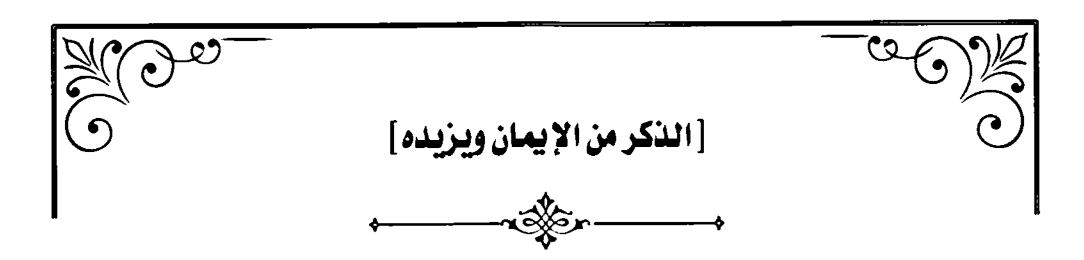
الشرح

في هذا الحديث أن الصلاة من شعب الإيمان الكبرى، ولا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة، يقول عروة: إن ابن عباس والمسور بن مخرمة دخلا على عمر حين طعن، أي لما طعنه المجوسي أبو لؤلؤة في صلاة الفجر فأغشي عليه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فحمل

فلما أفاق قال: أصلى الناس قالوا: نعم، فقال: **«لا حظ لأحد في الإسلام أضاع الصلاة»**.

وهذا يدل على أن الصلاة ركن في الإسلام بل لا حظ له في الإسلام لمن ترك الصلاة قال: وصلى وجُرحه يَثعَب دمًا بفتح العين المهملة أي يجري، والجرح بضم الجيم هو الكَلم في البدن، والجَرح بفتحها هو: الكلم في العرض، تقول: جرحه جرحًا إذا تكلم في عرضه، كما في كتب الجرح والتعديل؛ لأنهم يتكلمون في الرجال نقدًا، هذا من حيث الاسم، أما المصدر فهو بالفتح، جرح، يجرح، جَرحًا، قال في القاموس: جَرَحَهُ كمَنَعَهُ: كَلَمَهُ كَجَرَّحَهُ، والاسْمُ: الجُرْحُ بالضم، وقال في تاج العروس: وقال بعض فقهاء اللغة: الجرح، بالضم: يكون في الأبدان بالحديد ونحوه؛ والجرح، بالفتح: يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها. وهو المتداول بينهم، وإن كانا في أصل اللغة بمعنى واحد. اهـ





[الذكر من الإيمان ويزيده]

الحديث الرابع بعد المئة:

١٠٤ - قال: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سِمَاكٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلقَمَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ لأَصْحَابِهِ: امْشُوا بِنَا نَزْدَادَ إِيمَانًا.

التخريج:

هذا الأثر إسناده حسن، ورواه أيضا في (مصنفه)(١).

الشَّرْح

علقمة هو ابن قيس الكوفي من جلة التابعين من أصحاب ابن مسعود الكبار.

قوله: «**امشوا بنا نزداد إيمانًا**»، أي لنزدادَ إيمانا، ونزداد نصب بكي مضمرة، أي: كي نزدادَ إيمانًا.

وهذا الأثر يدل على أن الإيمان يزداد عند السلف من أهل الكوفة وغيرهم، وأنهم يرون أن الإيمان يزيد وينقص.



(١) أخرجه في المصنف (٣٠٣٦٢)، وحسنه الألباني.

الحديث الخامس بعد المئة:

١٠٥- قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ نَا الأَعْمَشُ عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ عَنْ الأَسْوَدِ بْنِ هِلالٍ المُحَارِبِيِّ قَالَ: قَالَ مُعَاذٌ: اجْلِسُوا بِنَا نُؤْمِن سَاعَةً، يَعْنِي نَذْكُرُ اللهَ تَعَالَى.

التخريج:

سنده صحيح أخرجه المؤلف في (مصنفه) وأبو عبيد في (الإيمان) والإمام أحمد في (الإيمان) وابنه عبد الله في (السنة)[1].



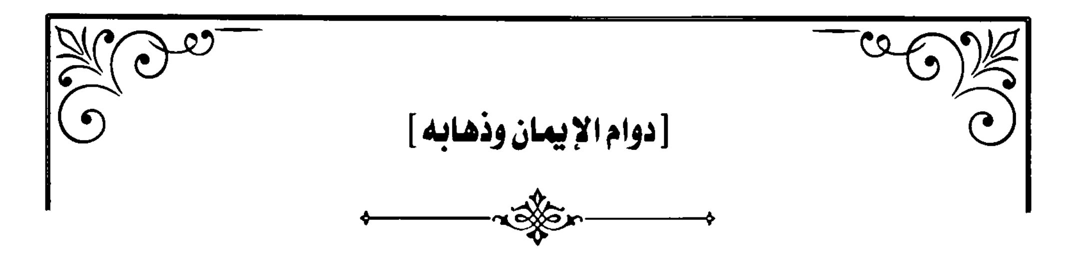
قول معاذ هذا وغيره من الصحابة كما سيأتي عن عمر، ليس معناه أنهم كانوا على غير إيمان! بل كانوا على إيمان عظيم ولكن أراد بقوله: «**نؤمن ساعة**» أي نزداد إيمانا بذكر الله، فدل على أن السلف يرون أن الإيمان يزداد بالطاعات، خلافًا للمرجئة الذين يقولون: لا يزيد ولا ينقص، وهذا إجماع السلف، قال ابن حجر: ووجه الدلالة منه ظاهرة، لأنه لا يحمل على أصل الإيمان لكونه كان مؤمنًا وأي مؤمن، وإنما يحمل على إرادة أنه يزداد إيمانًا بذكر الله تعالى. اهـ[2]

قال أبو عبيد معلقًا على هذا الحديث: وبهذا القول كان يأخذ سفيان والأوزاعي ومالك بن أنس، يرون أعمال البر جميعًا من الازدياد في الإسلام، لأنها كلها عندهم منه، وحجتهم في ذلك ما وصف الله به المؤمنين في خمس مواضع من كتابه منه قوله:

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٣٦٣)، وأبو عبيد في الإيمان (٢٠)، والإمام أحمد في الإيمان، وعبد الله بن أحمد في السنة (٧٩٦)، وعلقه البخاري، وقال الألباني: إسناده صحيح على شرط الشيخين.
(٢) فتح الباري (١/ ٤٨).

﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ [آل عمران:١٧٣] وقوله: ﴿لِيَسْتَيْقِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر:٣١] وقوله: ﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح:٤]، فاتبع أهل السنة هذه الآيات وتأولوها أن الزيادات هي الأعمال الزاكية. اهـ وما حصل الخلاف إلا فيما بعد، لما ظهر في الكوفة حماد بن أبي سليمان ومن تبعه. وسيأتي مزيد بحث فيه مع ما تقدم.





[دوام الإيمان وذهابه]

الحديث السادس بعد المئة:

١٠٦- قال: أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ مَهْدِيِّ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ عِمْرَانَ الْقَصِيرِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ قَالَ: كَانَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ إِيمَانًا دَائِمًا، وَعِلْمًا نَافِعًا، وَهَدْيًا قَيِّمًا، قَالَ مُعَاوِيَةُ: فَنَرَى أَنَّ مِنَ الإِيمَانِ إِيمَانًا لَيْسَ بِدَائِمٍ، وَمِنَ العِلْمِ عِلْمًا لا يَنْفَعُ، وَمِنَ الهَدْيِ هَدْيًا لَيْسَ بِقَيِّمٍ.

التخريج:

إسناده صحيح، ورواه المؤلف في مصنفه[١].

الشرح

أبو الدرداء صحابي جليل، يقول رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**اللهم إني أسألك إيمانًا دائمًا**»، لأنه قد يزول الإيمان، كما مر في الحديث: «**يمسي مؤمنا ويصبح كافرًا**». فيزول بسبب عروض الفتن كما في صحيح مسلم: «**بَادِرُوا بِالأَعْمَالِ فِتَنًا كَقِطَعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، يُصْبِحُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا وَيُمْسِي كَافِرًا، أَوْ يُمْسِي مُؤْمِنًا وَيُصْبِحُ كَافِرًا، يَبِيعُ دِينَهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا**»[٢].

فيقول: «**إني أسألك إيمانًا دائمًا**» أي ثابتًا، فدل على تفاضله وتفاوته وزيادته

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٣٦٤).
(٢) أخرجه مسلم (١١٨).

ونقصانه، ولذلك فسره معاوية بن قرة قال: فنرى أن من الإيمان إيمانا ليس بدائم، المنافقون يعرض لهم الإيمان ثم يزول، كالمثال الذي ضربه الله لهم: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾ [البقرة:١٧]. هذا إيمان، ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، هذا الكفر النفاق وهكذا.

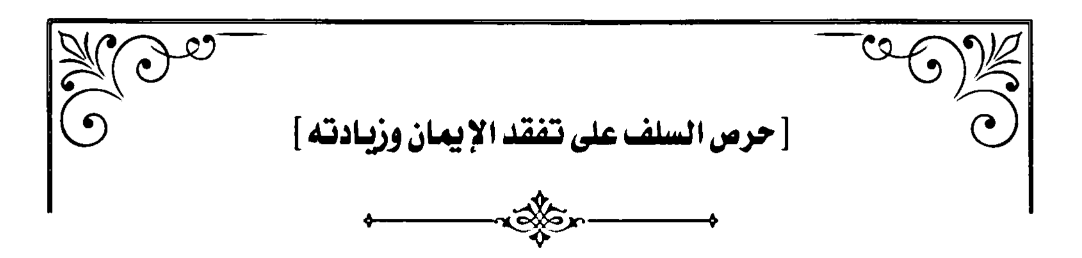
قوله: «**وعلمًا نافعًا**» هذا واضح؛ لأن هناك علمًا لا ينفع، وهو ما كان ليس من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ وليس على الهدي الأول، ولذلك كان النبي ﷺ يسأل الله كما في صحيح مسلم: «**اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا، وَعَمَلًا مُتَقَبَّلًا، وَرِزْقًا طَيِّبًا**»[1]. أي اسألوا الله العلم النافع، وحديث أم سلمة أنه كل صباح كان يقول: «**اللهم إني أسألك علما نافعا ورزقا طيبا وعملا متقبلا**».

قوله: «**وهديًا قيمًا**» أي مستقيمًا، والهدي بفتح الهاء هو: السيرة والطريقة، والهدي النبوي، خير الهدي وهدي محمد ﷺ خير الطريقة والسيرة، وقوله: «**قيمًا**» أي مستقيمًا: ﴿قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ [الأنعام:١٦١]، والقراءة الثانية: (قيّما) بالتشديد، أي: مستقيما، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة:٥]. أي دين الملة القيمة.



---

(١) أخرجه أحمد (٢٦٧٠٠)، وابن ماجه (٩٢٥)، والنسائي في الكبرى (٧٨١٨)، وصححه ابن حبان، وحسنه الألباني في التعليقات الحسان (٨٢).



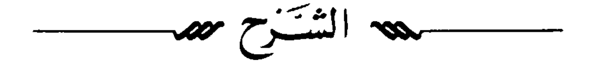
[حرص السلف على تفقد الإيمان وزيادته]

الحديث السابع بعد المئة:

١٠٧- حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ الأَعْمَشِ عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ عَنْ الأَسْوَدِ بْنِ هِلالٍ قَالَ: كَانَ مُعَاذٌ يَقُولُ لِلرَّجُلِ مِنْ إِخْوَانِهِ: اجْلِسْ بِنَا فَلْنُؤْمِنَ سَاعَةً، فَيَجْلِسَانِ، فَيَذْكُرَانِ اللهَ، وَيَحْمِدَانِهِ.

التخريج:

إسناده على شرط الشيخين وعلقه البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب الإيمان وتقدم تخريجه وشرحه قريبًا[١].



الشرح

قوله: «اجلس بنا فلنؤمن ساعة» دال على أنالذكر والحمد والثناء تزيد الإيمان، ويعني ساعة نجلس فيها يزداد إيماننا، وهذا ما كان عليه السلف.



الحديث الثامن بعد المئة:

١٠٨- قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ زُبَيْدٍ عَنْ ذَرٍّ قَالَ: كَانَ عُمَرُ رُبَّمَا يَأْخُذُ بِيَدِ الرَّجُلِ وَالرَّجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَيَقُولُ: قُمْ بِنَا نَزْدَدْ إِيمَانًا.

---

(١) برقم (١٠٥).

التخريج:

إسناده ضعيف، ذر -وهو ابن عبد الله المرهبي- لم يدرك عمر فالإسناد منقطع، ورواه المؤلف في (المصنف)[1].



وقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «قم بنا نزدد إيمانًا»، يعني نذكر الله، ودل على أن الصحابة يقرون بزيادة الإيمان خلافًا للمرجئة، كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنٗا مَّعَ إِيمَٰنِهِمۡ﴾ [الفتح:٤]، وقال: ﴿وَيَزۡدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنٗا﴾ [المدثر:٣١]، وهذا إجماع السلف، المصنف ما أورد الآيات؛ لأن الآيات في القرآن بأيدي الناس، متوافر، وهي صريحة في الاعتقاد، لأن أهل البدع تأولوا القرآن والسنن، وصرفوها عن الصواب، فعُنِي المصنف وغيره بجمع الآثار التي يصعب على الناس جمعها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في (كتاب الإيمان)[2]: كان أهل السنة والحديث على أن الإيمان يتفاضل، وجمهورهم يقولون: يزيد وينقص، ومنهم من يقول: يزيد، ولا يقول: ينقص، كما روي عن مالك في إحدى الروايتين، ومنهم من يقول: يتفاضل، كعبد الله بن المبارك، وقد ثبت لفظ الزيادة والنقصان منه عن الصحابة، ولم يعرف فيه مخالف من الصحابة، فروى الناس من وجوه كثيرة مشهورة، عن حماد ابن سلمة، عن أبي جعفر، عن جده عُمَيْر بن حَبِيب الخَطْمِيّ وهو من أصحاب رسول الله ﷺ قال: الإيمان يزيد وينقص، قيل له: وما زيادته وما نقصانه؟ قال: إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه فتلك زيادته، وإذا غفلنا ونسينا فتلك نقصانه،

---

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٣٦٦)، والبيهقي في الشعب (٣٧)، وغيرهم.

(٢) الإيمان، لابن تيمية (ص:١٧٦).

وروى إسماعيل بن عَيَّاش عن جَرِير بن عثمان، عن الحارث بن محمد عن أبي الدرداء قال: الإيمان يزيد وينقص. وقال أحمد بن حنبل: حدثنا يزيد، حدثنا جرير بن عثمان قال: سمعت أشياخنا أو بعض أشياخنا أن أبا الدرداء قال: إن من فِقْه العبد أن يتعاهد إيمانه وما نقص منه، ومن فقه العبد أن يعلم أيزداد الإيمان أم ينقص؟ وإن من فقه الرجل أن يعلم نزغات الشيطان أنى تأتيه. وروى إسماعيل بن عياش، عن صفوان ابن عمرو، عن عبد الله بن ربيعة الحَضْرَمِيّ، عن أبي هريرة قال: الإيمان يزيد وينقص. وقال أحمد بن حنبل: حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا محمد بن طلحة، عن زُبَيْدٍ، عن ذَرٍّ قال: كان عمر بن الخطاب يقول لأصحابه: هلموا نَزْدَدْ إيمانًا، فيذكرون الله عَزَّوَجَلَّ وقال أبو عبيد في (الغريب) في حديث علي: إن الإيمان يبدو لُمْظَةً في القلب، كلما ازداد الإيمان ازدادت اللُّمظَة، يروي ذلك عن عثمان بن عبد الله عن عمرو ابن هند الجملي عن علي، قال الأصمعي: اللُّمْظَة: مثل النكتة أو نحوها. وقال أحمد بن حنبل: حدثنا وَكِيعٌ، عن شَرِيك، عن هلال، عن عبد الله بن عُكَيْم قال: سمعت ابن مسعود يقول في دعائه: اللهم زدنا إيمانًا ويقينًا وفقهًا. وروى سفيان الثوري، عن جامع بن شداد، عن الأسود بن هلال قال: كان معاذبن جبل يقول لرجل: اجلس بنا نؤمن نذكر الله تعالى. وروى أبو اليَمان: حدثنا صفوان عن شُرَيْح ابن عبيد، أن عبد الله بن رواحة كان يأخذ بيد الرجل من أصحابه فيقول: قم بنا نؤمن ساعة، فنحن في مجلس ذكر.

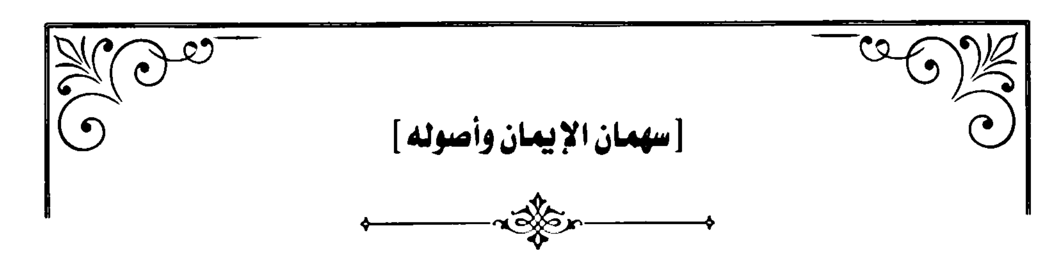
وهذه الزيادة أثبتها الصحابة بعد موت النبي ﷺ ونزول القرآن كله. وصح عن عمار بن ياسر أنه قال: ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان: الإنصاف من نفسه، والإنفاق من الإقتار، وبذل السلام للعالم، ذكره البخاري في صحيحه. وقال جُنْدُب بن عبد الله وابن عمر وغيرهما: تعلمنا الإيمان، ثم تعلمنا القرآن فازددنا

إيمانًا. والآثار في هذا كثيرة، رواها المصنفون في هذا الباب عن الصحابة والتابعين في كتب كثيرة معروفة.

قال مالك بن دينار: الإيمان يبدو في القلب ضعيفًا ضئيلًا كالبَقْلَة، فإن صاحبه تعاهده فسقاه بالعلوم النافعة والأعمال الصالحة، وأماط عنه الدَّغَل وما يضعفه ويُوهِنه، أوشك أن ينمو أو يزداد، ويصير له أصل وفروع، وثمرة وظل إلى ما لا يتناهى حتى يصير أمثال الجبال، وإن صاحبه أهمله ولم يتعاهده جاءه عَنْزٌ فنتفتها، أو صبي فذهب بها، أو كثر عليها الدَّغَل فأضعفها أو أهلكها أو أيبسها، كذلك الإيمان. وقال خَيْثَمة بن عبد الرحمن: الإيمان يَسْمَنُ في الخِصْب، ويَهْزِل في الجَدْب، فخِصْبُه العمل الصالح، وجَدْبُه الذنوب والمعاصي. وقيل لبعض السلف: يزداد الإيمان وينقص، قال: نعم، يزداد حتى يصير أمثال الجبال، وينقص حتى يصير أمثال الهباء. وفي حديث حذيفة الصحيح: «**حتى يقال للرجل: ما أجلده، ما أظرفه، ما أعقله، وما في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان**»، وفي حديثه الآخر الصحيح: «**تعرض الفتن على القلوب كالحَصِير عودًا عودًا، فأي قلب أشْرِبها، نُكِتَتْ فيه نُكْتَة سوداء، وأي قلب أنْكَرَها نكتت فيه نكتة بيضاء، حتى تصير على قلبين: أبيض مثل الصفا فلا تضره فتنة ما دامت السموات والأرض، والآخر أسود: مُرْبَادًا، كالكُوز مُجَخِّيًا، لا يعرف معروفًا ولا ينكر منكرًا إلا ما أشرب هواه**»، وفي حديث السبعين ألفًا الذين يدخلون الجنة بغير حساب كفاية، فإنه من أعظم الأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه؛ لأنه وصفهم بقوة الإيمان وزيادته في تلك الخصال التي تدل على قوة إيمانهم، وتوكلهم على الله في أمورهم كلها. وروى أبو نُعَيم من طريق الليث بن سعد، عن يزيد بن عبد الله اليزنيّ، عن أبي رافع أنه سمع رجلًا حَدَّثَه: أنه سأل رسول

الله ﷺ عن الإيمان فقال: «أتحب أن أخبرك بصريح الإيمان؟»، قال: نعم. قال: «إذا أسأت أو ظلمت أحدًا، عَبْدَكَ أو أَمَتَكَ أو أحدًا من الناس، حَزِنْتَ وساءك ذلك، وإذا تصدقتَ أو أحسنتَ استبشرتَ وسَرَّكَ ذلك»، ورواه بعضهم عن يزيد، عمن سمع النبي ﷺ أنه سأله عن زيادة الإيمان في القلب ونقصانه فذكر نحوه. وقال البزار: حدثنا محمد بن أبي الحسن البصري، ثنا هانئ بن المتوكل، ثنا عبد الله بن سليمان، عن إسحاق، عن أنس مرفوعًا: «ثلاث من كُنَّ فيه استوجب الثواب واستكمل الإيمان: خُلُق يعيش به في الناس، وورَع يحجزه عن معصية الله، وحِلم يرد به جهل الجاهل، أربع من الشقاء: جمود العين، وقساوة القلب، وطول الأمل، والحرص على الدنيا»، فالخصال الأولى تدل على زيادة الإيمان وقوته، والأربعة الأخر تدل على ضعفه ونقصانه. اهـ





[سهمان الإيمان وأصوله]

الحديث التاسع بعد المئة:

١٠٩ - قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ نَا الأَعْمَشُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مَيْسَرَةَ وَالْمُغِيرَةَ بْنِ شِبْلٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ الأَحْمَسِيِّ عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: إِنَّ مَثَلَ الصَّلَوَاتِ الخَمْسِ كَمَثَلِ سِهَامِ الغَنِيمَةِ، فَمَنْ يَضْرِبُ بِأَرْبَعٍ خَيْرٌ مِمَّنْ يَضْرِبُ فِيهَا بِثَلاثَةٍ، وَمَنْ يَضْرِبُ فِيهَا بِثَلاثَةٍ خَيْرٌ مِمَّنْ يَضْرِبُ فِيهَا بِسَهْمَيْنِ، وَمَنْ يَضْرِبُ فِيهَا بِسَهْمَيْنِ خَيْرٌ مِمَّنْ يَضْرِبُ فِيهَا بِوَاحِدٍ، وَمَا يَجْعَلُ اللهُ مَنْ لَهُ سَهْمٌ فِي الإِسْلامِ كَمَنْ لا سَهْمَ لَهُ.

التخريج:

إسناده صحيح عن سلمان وهو الفارسي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ورواه المؤلف في مصنفه أيضًا[1].

المناسبة للكتاب:

مناسبته لكتاب الإيمان، أن فيه دليلًا لمذهب السلف على تفاضل أهل الإيمان بأعمالهم، وأن الأعمال من الإيمان.

الشَّرح

مثّل سلمان الفارسي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حظ المصلي من صلاته كسهام الغنيمة، تقسم

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٣٦٧).

على الناس حسبما بذله في الجهاد، والغنيمةُ إنما تقسم على عدد الغانمين فإن كان الغانمون مثلًا عشرة والغنيمة مائة تقسم على عشرة إن كان حظهم سواء؛ وقد يختلفون في الحظ كما في البدأة والرجعة، وحظ الفارس غير الراجل، فللفارس على فرس عربي ثلاثة أسهم، سهمان لفرسه وسهم له، وعلى فرس غير عربي سهمان، سهم له وسهم لفرسه، وأما الراجل فله سهم واحد، وهكذا.

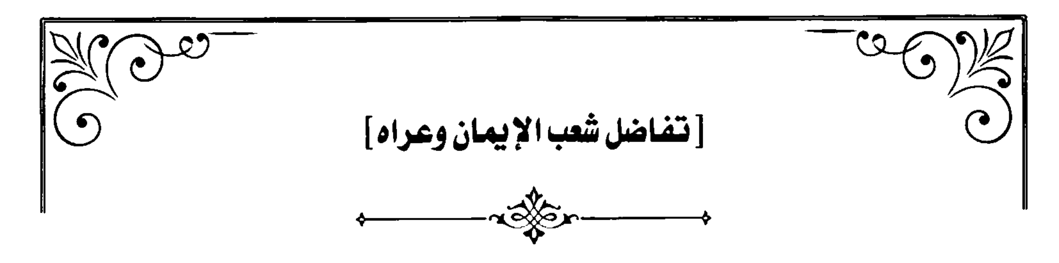
وهذا يدل على أن أهل الطاعات يختلفون ويتفاوتون وهم درجات، كما قال تعالى: ﴿هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ [آل عمران:١٦٣]، فمن ضرب بأربعة خير ممن يضرب فيها بثلاثة أسهم، وكذلك الصلوات، يختلف فضلها وأجرها بخشوعها وبصلاتها جماعة من فرادى كما في الصحيحين عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «**صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة**»(١)، فمن صلى الخمسة بجماعة خير ممن صلى أربعة منها، ومن صلى الأربعة في جماعة خير ممن صلى ثلاثة، وقد يعذر الإنسان أو قد يشغل أو قد يفرط، وهكذا، كذلك ما قال النبي ﷺ: «**وَإِنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ، وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا كَثُرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللهِ تَعَالَى**»(٢)، يعني أتم وأفضل من صلاته مع الأقل عددًا، وهذا يدل على تفاوت أهل الإيمان بصلاتهم بعدد جماعتها وبخشوعهم فيها. وهكذا بقية الأعمال.



---

(١) رواه البخاري (٦٤٥)، ومسلم (٦٥٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٥٥٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٦٠١)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٣/ ٧٤).



[تفاضل شعب الإيمان وعراه]

الحديث العاشر بعد المئة:

١١٠- قال: أَخْبَرَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ عَنْ لَيْثٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ البَرَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَوْثَقُ عُرَى الإسلام الحُبُّ فِي اللهِ، وَالبُغْضُ فِي اللهِ».

التخريج:

هذا حديث صحيح بشواهده، رواه المؤلف في مصنفه والإمام أحمد، وتمام لفظه: «إِنَّ أَوْثَقَ عُرَى الإِيمَانِ أَنْ تُحِبَّ فِي اللهِ، وَتُبْغِضَ فِي اللهِ»[(١)].

الحادي عشر بعد المئة:

١١١- قال: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ عَنْ زُبَيْدٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: «أَوْثَقُ عُرَى الإِيْمَانِ الحُبُّ فِي اللهِ، وَالبُغْضُ فِي اللهِ».

هذا صحيح موقوف[(٢)].

المناسبة للكتاب:

مناسبته لكتاب الإيمان، أن فيه بيانا لتفاضل شعب الإيمان وعراه.

---

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٤٢٠)، وأحمد (١٨٥٢٤)، والطبراني في الأوسط (٤٤٧٩)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٥٣٣).

(٢) وأخرجه في المصنف (٣٠٤٢١)، وسيأتي له شاهد برقم (١٣٤).

الشَّرْح

قوله: «**أوثق عرى الإيمان**»، العرى جمع عروة وهي التي يعلق بها ويتمسك بها، كعروة القِربة التي تربط فيها وتعلق في الجدار، ونحو ذلك.

وقوله: «**أوثق عرى الإيمان الحب في الله**»، ليس بالنظر في الحب بمفرده وأنه أوثق من الصلاة، وأوثق من الشهادتين، ليس هذا هو المقصود، بل إذا وجد الشخص أنه أصبح يحب في الله ويبغض في الله دلّذلك على أنه استكمل شعب الإيمان وعراه الأصول كلها، فتوثق بها من الإيمان؛ لأن العروة الوثقى والأصل الأصيل هي «لا إله إلا الله»، وهي أصل الإيمان، والوثقى فُعلى كالأوثق، فوثقى فعلى للتفضيل، والعروة الوثقى، مثل الحسنى كأحسن شيء، ومثل فصحى كأفصح شيء وهكذا، والوثقى أي الأعظم ثقة من غيرها لثباتها، كما قال تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٥٦] وشعب الإيمان كثيرة كما قال النبي ﷺ: «**الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَفْضَلُهَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَوْضَعُهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ**» متفق عليه[١].

فإذا بلغ الإنسان إلى هذه المرتبة من الحب والبغض، فقد استوثق في الإيمان، وأوثق عرى الدين لا إله إلا الله، سماها الله في القرآن العروة الوثقى، فهنا لما قال ﷺ: «**أوثق عرى الإيمان**» لا يعني أنها أوثق بنفسها وبمفردها من لا إله إلا الله، ومن الصلاة؛ بل المعنى أن من بلغ هذا الحد، بأن يحب لله ويبغض لله لا بد أن يكون حقق

---

(١) أخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥)، واللفظ لمسلم.

تلك العرى الأصول كلها، وإلا فلا يتصور أن شخصًا لا يؤمن أو لا يصلي ويحب المؤمنين الموحدين في الله ويبغض المشركين في الله! هذا لا يكون، أو شخص مشرك لم يحقق التوحيد يحب في الله ويبغض في الله، هذا لا يمكن! ولا يصل إلى هذه المرتبة لأن قلبه لا يزكو إلى هذا الحد، فلا يزكو بمجرد أن يفعل بعض الفروع، دون الأصول، بل لا بد أن يكون حقق الأصول وازداد فوصل إلى هذا الحد، فهنا يصل إلى أوثق عرى الإيمان أي توثّق من الإيمان التام.

والمصنف أورده ليبين أن من عرى الإيمان وشعب الإيمان الحب والبغض، وهي من أعمال القلوب، فإن عمل القلب ليس تصديق القلب فقط، كقول المرجئة، بل حتى عمل القلب من الحب والبغض من الإيمان، بل من العرى لأنها من الولاء والبراء، والولاء والبراء من أصول الدين كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة:٢٢]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ ءَابَآءَكُمْ وَإِخْوَٰنَكُمْ أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْكُفْرَ عَلَى ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [التوبة:٢٣].



الحديث الثاني عشر والثالث عشر بعد المئة:

١١٢- قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ نَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَى عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ قَالَ: «أَوَّلُ مَا يُحَاسِبُ بِهِ العَبْدُ يَوْمَ القِيَامَةِ الصَّلاةُ المَكْتُوبَةُ، فَإِنْ أَتَمَّهَا، وَإِلاَّ قِيلَ: انْظُرُوا هَل لَهُ مِنَ تَطَوُّعٍ؟، فَأُكْمِلَتْ الفَرِيضَةُ مِنْ تَطَوُّعِهِ، فَإِنْ لَمْ تَكْمَلِ الفَرِيضَةُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ تَطَوُّعٌ أُخَذِ بِطَرَفَيْهِ فَقُذِفَ بِهِ فِي النَّارِ».

١١٣- قال: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ أَنَا دَاوُدُ عَنْ زُرَارَةَ عَنْ تَمِيمٍ بِمِثْلِ حَدِيثِ يَزِيدَ، إلا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ: «أُخَذِ بِطَرَفَيْهِ فَقُذِفَ بِهِ فِي النَّارِ».

التخريج:

هذا الحديث موقوف من كلام تميم الداري، وقد صح مرفوعًا إلى النبي ﷺ بلفظ: **«إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحَاسَبُ بِهِ العَبْدُ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ عَمَلِهِ صَلاَتُهُ، فَإِنْ صَلُحَتْ فَقَدْ أَفْلَحَ وَأَنْجَحَ، وَإِنْ فَسَدَتْ فَقَدْ خَابَ وَخَسِرَ، فَإِنْ انْتَقَصَ مِنْ فَرِيضَتِهِ شَيْءٌ، قَالَ الرَّبُّ** عَزَّوَجَلَّ: **انْظُرُوا هَل لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ فَيُكَمَّلَ بِهَا مَا انْتَقَصَ مِنَ الفَرِيضَةِ، ثُمَّ يَكُونُ سَائِرُ عَمَلِهِ عَلَى ذَلِكَ»**[1].

الشَّرح

قوله: **«بمثل حديث يزيد إلا أنه لم يذكر يؤخذ بطرفيه فيقذف به في النار»**، يعني أن هشيمًا -وهو ابن بشير الواسطي شيخ الأئمة- أنه مرةً أنقص الحديث،

---

(١) أخرجه أحمد (٤/١٠٣) والترمذي (٤١٣)، والنسائي (٤٦٦) وابن ماجه (١٤٢٦) بسند صحيح. قال الشيخ الألباني في الحاشية: إسناده صحيح موقوفًا، وقد رواه حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند به مرفوعا، يعني عن داود بن أبي هند عن زرارة ابن أبي أوفى عن تميم الداري عن النبي ﷺ مرفوعًا. فهو صحيح موقوفًا ومرفوعًا.

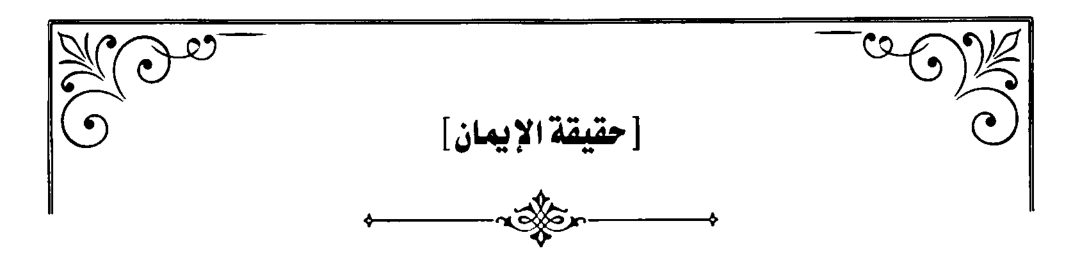
ويزيد بن هارون أتمه، وهو ثقة كهشيم أو أوثق! وزيادته مقبولة، ولا يضره نقص هشيم في روايته، فقد ينشط المحدث ويذكر الحديث كاملًا، وقد لا ينشط فيذكر طرفه الشاهد منه، وهذا يحصل كثيرًا، فقد ينشط ويرفعه، وقد لا ينشط فيذكره موقوفًا.

وفي هذا الحديث دليل على أن الصلاة من أصول الإيمان، فمن ضيع الصلاة لا تنفعه بقية الأعمال، وأن تصديق القلب لا ينفعه إذا ضاعت الصلاة، فدل على أن الصلاة من الإيمان، ودل على أن النوافل تكمل نقص الفرائض، فقد تكون الصلاة ناقصة في خشوعها في بعض واجباتها فتكمل بالنوافل.

وهذا الحديث استدل به من قال بكفر تارك الصلاة، وأن الإنسان إذا كان يصلي في الجملة ويفرط أحيانًا أنه مسلِم؛ لأنه دل على أنه يقبل منه تكميل الفريضة الناقصة بنوافل يفعلها، ولو كان كافرًا ما قبل من شيء، كما قال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَـٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ [الفرقان:٢٣]، وهذا هو الصحيح إن شاء الله، وأن الكافر هو التارك للصلاة كليًا، أما الذي يصلي أحيانًا ويترك أحيانا فهذا على خطر لكنه، لا يكفر كفرًا يخرج من الملة بل فيه نفاق عملي خطير، كما قال النبي ﷺ: **«تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِ، يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيِ الشَّيْطَانِ، قَامَ فَنَقَرَهَا أَرْبَعًا، لَا يَذْكُرُ اللهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا»**[1]، ومنه تأخير الصلاة عن وقتها بلا عذر أو بتفريط، وقد وصف المؤخر بصفة المنافق، كما في قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۝٥ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ۝٦ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ﴾ [الماعون:٤-٧]. وقوله: ﴿عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾، قال العلماء: يؤخرونها لا يتركونها بالكلية، لأنهم يصلون، لكنهم يؤخرونها، فهم موعدون بالعذاب نعوذ بالله.

---

(١) أخرجه مسلم (٦٢٢).



[حقيقة الإيمان]

الحديث الرابعَ عشرَ بعد المئة:

١١٤- قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَنَا أَبُو مَعْشَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ [بْنِ][١] صَالِحٍ الأَنْصَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ لَقِيَ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ، فَقَالَ: «كَيْفَ أَصْبَحْتَ يَا عَوْفَ ابْنَ مَالِكٍ؟»، قَالَ: أَصْبَحْتُ مُؤْمِنًا حَقًّا، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ قَوْلٍ حَقِيقَةً، فَمَا حَقِيقَةُ ذَلِكَ؟»، قَالَ: يَا رَسُولَ الله، أَطْلَقْتُ نَفْسِي عَنِ الدُّنْيَا، فَأَسْهَرْتُ لَيْلِي، وَأَظْمَأْتُ هَوَاجِرِي، وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى عَرْشِ رَبِّي، وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ الجَنَّةِ يَتَزَاوَرُونَ فِيهَا، وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ النَّارِ يَتَضَاغَوْنَ فِيهَا، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «عُرِّفْتَ» أَوْ «لُقِّنْتَ فَالزَمْ».

التخريج:

هذا الإسناد ضعيف ومرسل، وأخرجه في (المصنف)[٢]، وسيأتي بعده ما يشهد له، وهو:

الحديث الخامس عشر بعد المئة:

١١٥- قال: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ نَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ عَنْ زُبَيْدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «كَيْفَ أَصْبَحْتَ يَا حَارِثَ بْنَ مَالِكٍ؟» قَالَ: أَصْبَحْتُ مُؤْمِنًا، قَالَ: «إِنَّ لِكُلِّ

(١) سقطت من المطبوعة وهي ثابتة في الأصل المخطوط.
(٢) أخرجه في المصنف (٣٠٤٢٣).

حَقٍّ حَقِيقَةً»، قَالَ: أَصْبَحْتُ قَدْ عَزِفَتْ نَفْسِي عَنِ الدُّنْيَا، فَأَسْهَرْتُ لَيْلِي، وَأَظْمَأْتُ نَهَارِي، وَلَكَأَنَّمَا أَنْظُرُ إِلَى عَرْشِ رَبِّي قَدْ أُبْرِزَ لِلحِسَابِ، وَلكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَهْلِ الجَنَّةِ يَتَزَاوَرُونَ فِي الجَنَّةِ، وَلَكَأَنِّي أَسْمَعُ عَوَاءَ أَهْلِ النَّارِ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ: «عَبْدٌ نَوَّرَ اللهُ الإِيمَانَ فِي قَلبِهِ» أَوْ «عُرِّفْتَ فَالزَمْ».

هذا الحديث في إسناده ضعف معضل، لكن يشهد له الذي قبله[1].

المناسبة للكتاب:

مناسبة الحديث لكتاب الإيمان أن فيه تفسيرا لحقيقة الإيمان، وأن له حقيقة فوق التصديق والاستسلام.



قوله: «**أصبحت مؤمنًا حقًا...**» إلخ، أي وصل إلى هذا الحد، وهي درجة الإحسان؛ لأن الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، وهو قال: «**كأني أنظر إلى عرش ربي**»، وهذا من يقينه، ولذلك قال له النبي ﷺ: «**عُرِّفتَ أو لُقِّنتَ فالزم**» أي لا تنقص عن هذه الحال بل الزمها.

قوله: «**عرفت أو لقنت**»، مشددة، أي عرفك الله ذلك ولقّنك إياه، أي مَنَّ الله

(١) أخرجه عبد بن حميد في منتخب المسند له (٤٤٤)، والطبراني في الكبير (٣/ ٣٣٦١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٠٦٩)، وقال شيخ الإسلام في الاستقامة (١/ ١٩٤): «مرسل، وروي مسندًا من وجه ضعيف لا يثبت». اهـ وقال ابن رجب في فتح الباري (١/ ١٩٤): «مرسل وقد روي مسندًا بإسناد ضعيف». اهـ وقال الألباني: «وهو معضل وروي موصولًا عن الحارث بن مالك نفسه رواه عبد بن حميد والطبراني وأبو نعيم وغيرهم بسند ضعيف». اهـ وقد استوفى طرق الحديث مع الكلام عليها ابن حجر في الإصابة (١/ ٢٨٩)، ونقل عن ابن صاعد أنه قال: «لا يثبت هذا الحديث موصولًا».

عليك بذلك وعرفك إياه، كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات:٧].

وفي قوله: «إن لكل قول حقيقة» دليل لمذهب السلف بأن الإيمان قول وعمل، لا دعوى ومجرد تصديق، ولذلك فسره الصحابي بحقيقة الإيمان، وهو اليقين والعمل.

ويدل على أن الإيمان يتفاوت فيه الناس وأنه ليس مجرد التصديق، ولو كان مجرد التصديق لما قال: أصبحت مؤمنًا حقا، لأن الإيمان الحق الذي قال الله عَزَّوَجَلَّ في أهله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال:٤]، إنما كان ذلك لما وصفهم بالأوصاف الكاملة، فقال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال:٢-٤]. وصفهم الله بأعمال القلوب وأعمال الجوارح، من الخوف من الله، والخشية، وإذا ذكر الله وجلت قلوبهم، والتوكل إلى آخره، وهنا لما قال: «أصبحت مؤمنًا حقًا» وذكر هذه الأحوال التي كان عليها، وليس مجرد الاستسلام أو مجرد الإخلاص أو مجرد التصديق، بل هو مؤمن أو مسلم بالاستسلام والإخلاص والتصديق؛ ولكنه لا يقال مؤمن حقًا، بدليل أن النبي ﷺ قال في الجارية: «إنها مؤمنة» لما قال لها: «من أنا؟» قالت: رسول الله، قال: «أين الله؟» قالت: في السماء، قال: «اعتقها فإنها مؤمنة»، لكن ما قال: مؤمنة حقًا، أو كاملة الإيمان، وهكذا الأعراب لما ادعوا الإيمان الذي امتنوا به وزكوا أنفسهم به، كما قال الله عنهم: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات:١٤]. يعني لم يستقر دخوله التام وحتى في القلوب التصديق إلى الآن ما تم

في القلوب، و(لما) حرف نفي وترقب، لنفي الشيء المترقب حصوله، وليست كـ(لم) التي للنفي المطلق، بل (لما) للمترقب حصوله، ولذلك قال بعده: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾ [الحجرات:١٥].

ويؤخذ من هذا الحديث أن الشخص إذا كان بهذا الوصف يخبر عن نفسه، إذا لم يكن فيه تزكية، ولا بأس، فقد أقره النبي ﷺ، لكن قال: «**إن لكل قول حقيقة**»، فلما ذكر حقيقة إيمانه قال: «**عُرِّفت أو عَرَفتَ فالزمْ**»، لكن لو كان دعوى لرد عليه دعواه، مثل ما قالت الأعراب آمنا لما أتوا يفتخرون، فقال الله ردًا: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات:١٤] ثم قال: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ ۖ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم ۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات:١٧].

وهذا إن كان هذا كلامهم صحيحًا وصدقًا في دعواهم ففيه المنة والمنة لله وحده، فلا ينبغي التزكية للنفس كما قال: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم:٣٢].

فهنا إذا كان الإيمان على الحقيقة ويخبر عنها بلا تزكية للنفس ولا فخرٍ ولا منةٍ، فلا بأس؛ لأن الأعراب لما زكوا أنفسهم، قال الله: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟﴾ [الحجرات:١٧]. فهنا نفى عنهم حقيقة الإيمان وزجرهم.

فالذي يأتي يتمدح ويقول: نحن كذا، أو يمدح غيره ويقول: فلان مؤمن وفلان، يقال: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [النجم:٣٢]، أي لا يزكي بعضكم بعضًا، ولذلك نهى النبي ﷺ سعد بن أبي وقاص لما مدح الرجل فقال: إنه مؤمن أو إني أراه مؤمنًا قال النبي ﷺ: «**أو مسلمًا**»، أي لا تجزم، فقد يكون في الظاهر.

وهنا قال: «أطلقت نفسي عن الدنيا»، أي زهدًا فيها «فأسهرت ليلي وأظمأت هواجري»، أي يسهر ليله بقيام الليل وأظمأ هواجره بصيام النوافل، قوله: «وكأني أنظر إلى عرش ربي» هذا اليقين، ومرتبة الإحسان، «وكأني أنظر إلى أهل الجنة يتزاورن فيها، وكأني أنظر إلى أهل النار يتضاغون فيها» أي: يصيحون، فقال الرسول ﷺ: «عُرِّفت فالزم، أو لقنت فالزم»، اللهم بلغنا ذلك وألزمنا إياه.

قوله: «عَبْدٌ نَوَّرَ اللهُ الإِيْمَانَ فِي قَلْبِهِ»، ولا شك أن هذا نور الإيمان في القلب كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الزمر:٢٢]. وقال: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ﴾ [الأنعام:١٢٢]. فهو نور يقذف في قلب العبد نسأل الله أن ينور قلوبنا وإياكم بالإيمان.

وهذه الأحاديث يوردها الشيخ ليرد على المرجئة الذين يظنون أن التصديق هو حقيقة الإيمان، فبين فيها أن الإيمان حقيقته لا يصلها أي شخص، جافٍ مصدٌّ عن الحق قاسي القلب، ظلوم غشوم مفرّط، أكال للحرام ويدعي أنه مؤمن.



الحديث السادس عشر بعد المائة:

١١٦ - حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ مُسْلِمٍ نَا ابْنُ سَابَطَ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللهِ بْنُ رَوَاحَةَ يَأْخُذُ بِيَدِ النَّفَرِ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَيَقُولُ: تَعَالَوْا فَلْنُؤْمِنْ سَاعَةً، تَعَالَوْا فَلْنَذْكُرِ اللهَ، وَلِتَزْدَادُوا إِيْمَانًا، تَعَالَوْا نَذْكُرُ اللهَ بِطَاعَتِهِ، لَعَلَّهُ يَذْكُرُنَا بِمَغْفِرَتِهِ».

التخريج:

في إسناده انقطاع، وأخرجه في (المصنف)[1].

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٤٢٦).

الشَّرح

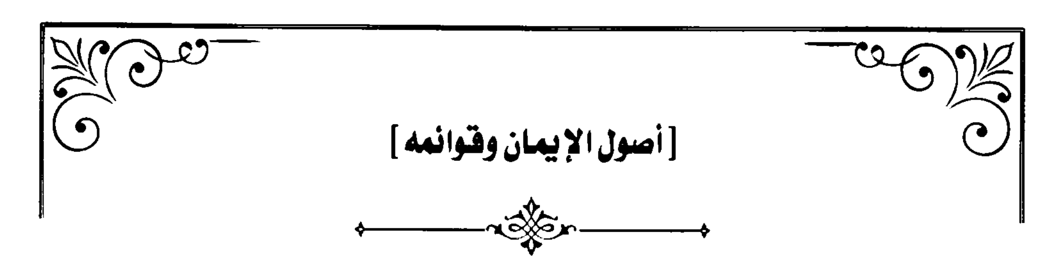
هذا الأثر كما سبق عن عمر ومعاذ وغيرهم، يدل على أن الصحابة يرون أن الذكر يزيد الإيمان، ولذلك يقول لأصحابه تعالوا فلنؤمن ساعة، يجلسون مجالس الذكر فيذكرون الله، ويتذاكرون القرآن، والعلم، فيزداد إيمانهم، فإن مجالس العلم والإيمان والذكر، يجد الإنسان لها شيئًا من الحلاوة، والاطمئنان والسكون، ويجد مجالس اللغو والباطل لها شيء من الوحشة، أما من قلبه لا يميز فهذه مصيبة، فإن قلبه ميت، لكن إذا كان حيًا فإنه يحس ويتألم، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق:٣٧].

أي هذه السورة وما فيها من مواعظ فيها ذكرى لمن كان له قلب، ﴿أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق:٣٧] أي: حاضر القلب بعد ما كان في غفلة ألقى السمع وشهد بقلبه فينتفع، لذلك امتحن نفسك بهذا، إن وجدت نفسك في مجالس الذكر والطاعة تشعر بشيء من الأنس، وفي مجالس اللغو والباطل تشعر بشيء من الضيق فهذا القلب حي والحمد لله، وإن كان كلاهما سواء، فهذا لا يعرف معروفًا ولا ينكر منكرًا إلا ما أشرب من هواه، فهذه قلوب منكوسة منطمسة، كما في الحديث: «**كَالْكُوزِ، مُجَخِّيًا لَا يَعْرِفُ مَعْرُوفًا، وَلَا يُنْكِرُ مُنْكَرًا**»[١].

قوله: «**تعالوا نذكر الله بطاعته لعله يذكرنا بمغفرته**»، نذكر الله بطاعته، فسر الذكر بالطاعة بذكر اللسان والقلب أو الجوارح والعمل فإنها هي ذكر لله، وكل الطاعات ذكر لله وعبادة لله.



(١) أخرجه مسلم (١٤٤).



[أصول الإيمان وقوائمه]

الحديث السابعَ عشرَ بعد المئة:

١١٧ - قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ نَا العَوَامُ بْنُ حَوْشَبٍ عَنْ أَبِي صَادِقٍ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ الإِيمَانَ ثَلاثُ أَثَافِي: الإِيمَانُ، وَالصَّلاةُ، وَالجَمَاعَةُ، فَلا تُقْبَلُ صَلاةٌ إِلا فِي الإِيمَانِ، فَمَنْ آمَنَ صَلَّى، وَمَنْ صَلَّى جَامَعَ، وَمَنْ فَارَقَ الجَمَاعَةَ قِيدَ شِبْرٍ خَلَعَ رِبْقَةَ الإِسْلامِ عَنْ عُنُقِهِ.

التخريج:

إسناده ضعيف لانقطاعه فإن أبا صادق لم يدرك عليًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه في (المصنف)[1].

المناسبة للكتاب:

مناسبته لكتاب الإيمان، أن فيه ذكر أصول الإيمان، وفيه التفريق بين الإيمان بمعناه العام، والإيمان بمعنى التصديق.

الشَّرح

قوله: «**ثلاث أثافي**»، الأثافي جمع أثفيَّة بضم الهمزة وكسرها وتشديد الياء، وقد تخفف الياء في الجمع، وهي الحجارة التي تنصب وتجعل القدر عليها.

---

(١) وأخرجه في المصنف (٣٠٤٢٧).

وقول علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: «**إن للإيمان ثلاث أثافي**»، أي أركان يقوم عليها.

قوله: «**الإيمان والصلاة والجماعة**»، يعني بالإيمان هنا التصديق الذي في القلب، فهذه الثلاث ركائز كبرى.

قوله: «**فلا تقبل صلاة إلا في الإيمان**» يعني مع التصديق والإخلاص، وفيه التفريق بين الإيمان بمعناه العام، والإيمان بمعنى التصديق.

قوله: «**فمن آمن صلى، ومن صلى جامع**» أي كان مع جماعة المسلمين.

قوله: «**ومن فارق الجماعة قيد شبر خلع ربقة الإسلام من عنقه**»، الربقة: الحبل الذي يُربع ربعًا، ويجعل في رجل البهيمة لأجل أنه يُمّسُّ عليها.

فيقول علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: فقد خلع حبل الإيمان الإسلام من عنقه؛ لأن الله سمى مفارقة الجماعة والاختلاف كفرًا في عدة مواضع منها أنه قال: ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا﴾ [الروم:٣١-٣٢]. فالتفرق شيعًامن أفعال المشركين، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [آل عمران:١٠٥-١٠٦]. وهذه الآيات نزلت في سبب فرقةٍ كادت أن تكون بين الأنصار الأوس والخزرج، في آيات سببها تحريض حبر من أحبار اليهود اسمه قيس بن شاس، فقال الله في أولها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴿١٠٠﴾ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥۗ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران:١٠٠-١٠١].

والرجل اليهودي أراد أن يتكلم بينهم، فقال: ماذا قلتم يوم بعاث ويوم كذا، في حروب قديمة كانت في الجاهلية بين الأوس والخزرج فقالوا: كذا وكذا فثارت الحمية بينهم، وحصل الذي أراده هذا اليهودي، وتواعدوا الحرة والسلاح فبرزوا للقتال وهم كلهم مسلمون ولم يكفروا كفر شرك وردة، إنما وقع بينهم ما سماه النبي ﷺ كفرًا بقوله: «**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**» متفق عليه(١)، وقوله: «**لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض**» متفق عليه. فخرج النبي ﷺ لما جاءه الخبر يجر رداءه حتى وقف بين الصفين وقال: «**أيها الناس أنا رسول الله**» فذكرهم بالله فتذكروا ورجع بعضهم إلى بعض وتعانقوا وبكوا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، إنها غفلة كادت أن تؤدي بفضلاء الصحابة أن يقتل بعضهم بعضًا، وقد تكون الفتنة من يهودي ويبدأه بعض الصغار أو حدثاء الأسنان ثم تكبر إلى الكبار، وتصل إلى الفضلاء الصالحين والعلماء.

وقد تستغرب أن يكون هذا تقول: كيف يحصل هذا بين الأوس والخزرج، الذين جاءت في فضائلهم النصوص الكثيرة، ومع ذلك فتنة كادت أن تؤدي بهم، فأنزل الله في هذه قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ ﴿١٠٠﴾ وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ ۗ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠١﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران:١٠٠-١٠٣]. لأن التفرق يوصل إلى الكفر ثم قال: ﴿وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨)، ومسلم (٦٤).

فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾ ثم قال بعد ذلك: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾. فقوله: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ﴾، الخير: الجماعة، و﴿وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾: الجماعة، ﴿وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾: الفرقة؛ لأن هذه جاءت في سياق واحد، ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾، ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران:١٠٥]. رجع إلى ذكر التفرق، ﴿وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾، اليهود والنصارى تفرقوا واختلفوا وقد جاءتهم البينات على أيدي الرسل لكن اختلفوا تفرقوا من بعد ما جاءه البينات قال ابن عباس: ونحو هذا في القرآن أمر الله جل ثناؤه المؤمنين بالجماعة، فنهاهم عن الاختلاف والفرقة، وأخبرهم أنها هلك من كان قبلهم بالمراء والخصومات في دين الله[1].﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، وذلك: يوم القيامة﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ ﴾، قال ابن عباس: تبيض وجوه أهل السنة والجماعة وتسود وجوه أهل الفرقة والبدعة[2]، وعن أبي غالب قال: رأى أبو أمامة رءوسا منصوبة على دَرَج دمشق، فقال أبو أمامة: كلاب النار، شر قتلى تحت أديم السماء، خَيْرُ قتلى من قتلوه، ثم قرأ: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ إلى آخر الآية. قلت لأبي أمامة: أنت سمعته من رسول الله ﷺ؟ قال: لو لم أسمعه إلا مرة أو مرتين أو ثلاثًا أو أربعًا -حتى عَدّ سبعًا- ما حَدّثتكموه[3]، فدل على أن أهل السنة مجتمعون ومتآلفون، وأن أهل البدع مفترقون ومتخالفون، ومخالفون للحق وللصواب، وكثير من الناس يظن أن الفرقة، ووجود الأحزاب ظاهرة صحية، وهذا والله فساد الله وقد سماه الله فسادًا،

---

(١) رواه ابن جرير في جامع البيان (٧٥٩٩) بسند جيد.
(٢) تفسير البغوي (٢/ ٨٧) وتفسير ابن كثير (٢/ ٩٢).
(٣) رواه الإمام أحمد والترمذي (٣٠٠٠) وابن ماجه (١٧٦) وحسنه الترمذي.

وسماه كفرًا وسماه عذابًا، كما في الحديث عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْجَمَاعَةُ رَحْمَةٌ، وَالفُرْقَةُ عَذَابٌ**»[1]. فلا يسمى ظاهرة صحية بل يسمى فسادًاوعذابًا، كما سماه الله ورسوله.

وهنا يقول علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**ومن صلى جامع**»: يعني صلى حق الصلاة لزم الجماعة، «**ومن فارق الجماعة قيد شبر فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه**»، وهذا كما قال النبي ﷺ، في الحديث الآخر عن النبي ﷺ: «**مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الجَمَاعَةَ فَمَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً، وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ يَغْضَبُ لِعَصَبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَى عَصَبَةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصَبَةً، فَقُتِلَ، فَقِتْلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ، وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمَّتِي، يَضْرِبُ بَرَّهَا وَفَاجِرَهَا، وَلَا يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا، وَلَا يَفِي لِذِي عَهْدٍ عَهْدَهُ، فَلَيْسَ مِنِّي وَلَسْتُ مِنْهُ**»[2]. وهذا تشبيه بحالة أهل الجاهلية.

وقد أطلنا فيه بعض الشيء؛ لأننا نبتلى بأن تجد من بعض طلاب العلم من يدعو إلى الفرقة من حيث لا يشعر، إما أن يريد الفرقة بين طلاب العلم بمسميات وأشياء ومحدثات حتى يبغض بعضهم بعضًا، وهذا الذي يريده الشيطان، وإما فرقة على جماعة المسلمين وعلى ولاة الأمر، حتى يكون بين أهل البلد، مثل ما حصل في بلدان حولنا من القتال والتفرق، وضياع الأمن وضياع الدين!ومن أين جاء هذا؟ يقولون: هذا مطالبة بحرية ومطالبة بكذا، ولذلك لما كان هذا الأمر من أفسد الأمور على الدين والمؤمنين، جاءت النصوص بالتغليظ فيه، وتسميته كفرًا بل وبإباحة قتل فاعله المسلم، وقتاله، كما في قول الله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٤/ ٢٧٨)، وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٩٣)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٦٦٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٤٨).

ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ [الحجرات:٩]، وقال ﷺ: «**سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر**». متفق عليه[١]، وقال ﷺ: «**لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض**» متفق عليه[٢]، وعن عرفجة بن شريح قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه**» رواه مسلم[٣]. وفي حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ الله، إِلَّا بِإِحْدَى ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ**»[٤]. ولها تفسيران تفسير بالمرتد، التارك لدينه المفارق للجماعة ردةً، والتفسير الثاني في المسلم المفارق الجماعة، الذي خرج على الجماعة، لأن النبي ﷺ قال: «**دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ**»، فسمي تاركًا لدينه، وأُحِلَّ دمه، فدل على أنه مسلم وحل دمه كما حل دم القاتل وهو مسلم، وكما حل دم الثيب الزاني وهو مسلم، فحل دم المفارق للجماعة وإن كان مسلمًا، فقوله: «**المفارق لدينه**» ليس معناه أنه كفر كفرا أكبر، إنما مثل ما سمى الله كثيرًا من الأعمال أنها كفر لتعظيمها وبيان أنه ذنب كبير.

وكثرت النصوص في الصبر على جور الولاة وهذا شيء عجيب جدًا، لا يستطيعه من لم تسكن نفسه للسنة والجماعة، وأما صاحب السنة فإنها على قلبه أحلى من مفروح به، لأنها السنة ولما يرى من عظيم نفعها، كقوله ﷺ: «**تَسْمَعُ وَتُطِيعُ**

---

(١) رواه البخاري (٤٨، ٦٠٤٤، ٧٠٧٦)، ومسلم (٢٢١) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رواه البخاري (١٧٤٢) (٧٠٧٧) (٧٠٧٨)، ومسلم (٢٢٣) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) رواه مسلم (١٨٥٢).

(٤) أخرجه البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦).

لِلأَمِيرِ، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وَأُخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ»[١]، قال ﷺ: «أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالٍ، فَرَآهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ الله، فَلْيَكْرَهْ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ الله، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ»[٢]، وقال: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا، عِنْدَكُمْ مِنَ الله فِيهِ بُرْهَانٌ» متفق عليه[٣]، إلى آخر النصوص الكثيرة؛ لأن هذا الأصل عظيم تراعيه الشريعة، مراعاة شديدة.

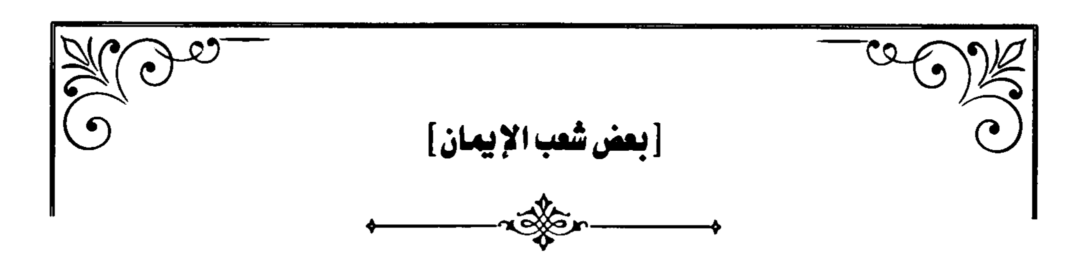
فحديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دال على هذا وعلى أن التصديق والصلاة والجماعة هي الإيمان وأن من فارق الجماعة فقد فارق الإيمان.



(١) أخرجه مسلم (١٨٤٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٥٥).

(٣) أخرجه البخاري (٧٠٥٥)، ومسلم (١٤٧٠).



[بعض شعب الإيمان]

الحديث الثامن عشر بعد المئة:

١١٨- قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ نَا مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ [عَن هَارُون[1]] عَنْ حَسَّانِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي أُمَامَـةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الحَيَاءُ وَالعِيُّ شُعْبَتَانِ مِنَ الإِيْمَانِ».

التخريج:

هذا الحديث إسناده صحيح، أخرجه المصنف في (مصنفه) وأحمد والترمذي، ولفظهما: «الحياء والعي شعبتان من الإيمان، والبذاء والبيان شعبتان من النفاق»، وقال الترمذي: حديث حسن غريب[2].

الشَرح

العي بكسر العين قلة الكلام، وسكوت اللسان تحرزًا عن الوقوع في البهتان، لا عي القلب ولا عي العمل ولا عي اللسان لخلل، كما قال المناوي، وقال الترمذي عقب تخريجه: والعي قلة الكلام، والبذاء: هو الفحش في الكلام، والبيان: هو كثرة

(١) كذا في الأصل المخطوط، وليس في المصنَّف ولا في المسند لأحمد ولا سنن الترمذي، ولا في شيء من كتب الحديث على كثرة من خرجوه..

(٢) أخرجه في المصنف (٣٠٤٢٨)، وأحمد (٢٢٣١٢)، والترمذي (٢٠٢٧)، والحاكم في المستدرك (١/ ٩)، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقد احتجا برواته عن آخرهم. اهـ وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. اهـ

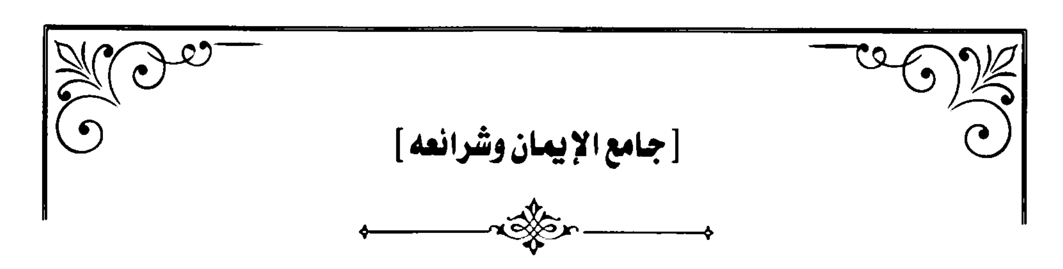
الكلام مثل هؤلاء الخطباء الذين يخطبون فيوسعون في الكلام ويتفصحون فيه من مدح الناس فيما لا يرضي الله. اهـ

فالأصل للعي هو الخلل في اللسان، بأن لا يستطيع أن يتكلم، أي لا يحسن الكلام، وليس هذا مراد النبي ﷺ، بل أراد التوقي وقلة الكلام في الباطل من الإيمان، والسكوت عن الباطل من الإيمان، هذا الذي أراده كما قال ﷺ: «**امْلِكْ عَلَيْكَ لِسَانَكَ، وَلْيَسَعْكَ بَيْتُكَ، وَابْكِ عَلَى خَطِيئَتِكَ**»[1]. أي أمسك عليك لسانك، وكذا الحياء من الإيمان كما في حديث شعب الإيمان وغيره، وقد تقدم بحثه، كما مر معنا في حديث شعب الإيمان: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة**»، فدل هذا على أن العي بهذا المعنى شعبة من الإيمان، وشعب الإيمان جمعها الإمام أبو بكر البيهقي، أحمد بن الحسين في كتاب كبير سماه (شعب الإيمان)، وهو أخذ كتاب شيخه أبي عبد الله الحليمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أحد فقهاء الشافعية وشرحه بالآثار. والحليمي أورد بعض الأحاديث وشرحها، وهو مطبوع في ثلاثة مجلدات، والبيهقي كتابه كبير نحو ثماني عشرة مجلدة.



---

(١) أخرجه أحمد (٢٢٢٣٤)، وأبو داود (٤٣٤٣)، والترمذي (٢٤٠٦)، بسند صحيح، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١٣٨٩).



[جامع الإيمان وشرائعه]

الحديث التاسع عشر بعد المئة:

١١٩ - قال: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ مُحَارِبٍ عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ قَالَ: وَرَدْنَا المَدِينَةَ، فَأَتَيْنَا عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ، فَقُلْنَا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ إِنَّا نُمْعِنُ فِي الأَرْضِ، فَنَلْقَى قَوْمًا يَزْعُمُونَ: أَنْ لا قَدَرَ، فَقَالَ: مِنَ المُسْلِمِينَ مِمَّنْ يُصَلِّي لِلقِبْلَةِ؟، فَقَالَ: نَعَمْ، مِمَّنْ يُصَلِّي لِلقِبْلَةِ، قَالَ: فَغَضِبَ، حَتَّى وَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ سَأَلْتُهُ، ثُمَّ قَالَ: إِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ مِنْهُمْ بَرِيءٌ، وَأَنَّهُمْ مِنْهُ بَرَاءٌ، ثم قَالَ: إِنْ شِئْتَ حَدَّثْتُكَ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ؟، فَقَالَ: أَجَل، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ الله ﷺ، فَأَتَى رَجُلٌ جَيِّدُ الثِّيَابِ، طَيِّبُ الرِّيحِ، حَسَنُ الوَجْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله؛ مَا الإِسْلامُ؟، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «تُقِيمُ الصَّلاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، وَتَحُجُّ البَيْتَ، وَتَغْتَسِلُ مِنَ الجَنَابَةِ»، قَالَ: صَدَقْتَ، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ الله؛ مَا الإِيمَانُ؟، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «تُؤْمِن بِالله، وَاليَوْمِ الآخِرِ، وَالمَلائِكَةِ، وَالكِتَابِ، وَالنَّبِيِّينَ، وَبِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلْوِهِ وَمُرِّهِ»، قَالَ: صَدَقْتَ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «عَلَيَّ بِالرَّجُلِ»، قَالَ: فَقُمْنَا جَماعَتنا[1] فَطَلَبْنَاهُ، فَلَمْ نَقْدِرْ عَلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَذَا جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، جَاءَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ أَمْرَ دِينِكُمْ».

---

(١) كذا في الأصل، وفي المصنف (بِأَجْمَعِنَا).

التخريج:

هذا الحديث أخرجه المؤلف في (مصنفه) بهذا اللفظ، وصححه ابن حبان والدارقطني، من طريق محارب عن ابن بريدة عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[1]، وفي (صحيح مسلم) عن يحيى بن يعمر عن ابن عمر عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[2]، وقد يكون ابن عمر شهد المجلس ورواه أيضا عن أبيه فيكون مرة حدث به عن شهوده ومرة عن أبيه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لاستثباته منه، لكون الحديث طويل وعدة مسائل وفيها عدة قضايا، وهو في الصحيحين من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المناسبة للكتاب:

هذا الحديث أورده المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ لبيان مراتب الدين وأن الإيمان مرتبة من الدين وفيه عدة قضايا تدخل في موضوع الكتاب منها أن القدر من الإيمان، الإيمان بالقدر من الإيمان؛ لأنه هو موضوع السؤال.

الشرح

في بعض الروايات زيادات واختلاف عما هنا، فهنا يقول: «**وردنا المدينة**»، الذي في حديث يحيى ابن يعمر أنه في مكة وأنهم صادفوا ابن عمر يطوف بالبيت، كما في (صحيح مسلم)، وهنا يقول: وردنا المدينة! فقد يكون ذلك وهمًا من الراوي، فقال: المدينة، والصواب: في مكة؛ لأنّ فيه هنا عطاء ابن السائب، وكان قد اختلط في

---

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٤٢٩)، وابن حبان (١٦ موارد)، والدارقطني في السنن (٢٨٢) وقال: إسناد صحيح ثابت.

(٢) رواه مسلم (١/ ٢٨).

آخره، وإسناده في الجملة صحيح، لكنه يخالف الذي أصح منه في بعض الجمل، فالأثبت أنه في مكة.

قوله: «**إنا نمعن في الأرض**» يعني نسافر، أي يضربون فيها يمينًا وشمالًا، فيلقون أقوامًا.

قوله: «**فنلقى قومًا يزعمون أن لا قدر**» في الرواية التي في مسلم ذكر أنهم جاءوا من البصرة، والقدر أول ما نشأ في البصرة، والقدرية هم المعتزلة أول ما بدأ أمرهم في البصرة، ورأسهم معبد الجهني، ثم واصل بن عطاء ثم عمرو بن عبيد.

وفي رواية يحيى ابن يعمر قال: «**إن قبلنا أقومًا يتقفرون العلم ويزعمون أن الأمر أنف لا قدر**»، يعني مستأنف وليس هناك كتابة سابقة، فهم ينفون الكتاب السابق، بل بعضهم ينفي علم الله السابق، والقدرية النفاة طائفتان:

الأولى قدرية: ينفون العلم السابق، وما يترتب عليه من الكتابة وهؤلاء كفار؛ لأنهم نفوا علم الله السابق والله أخبر أنه بكل شيء عليم وهؤلاء يقولون: أإن الله لا يعلم بالأشياء إلا بعد وقوعها والله يقول جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٨٢]، وقال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس:١٢]، يعني في كتاب مبين، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ [القمر:٥٢]، أي مكتوب في الكتب السابقة، ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾ [القمر:٥٣] أي مسطور في اللوح المحفوظ، فأخبر عَزَّوَجَلَّ أن اللوح المحفوظ فيه كل شيء، وهؤلاء نفوا علمه وكتابته! فهؤلاء كفار.

الطائفة الثانية من القدرية: الذين أثبتوا العلم والكتابة، لكنهم نفوا المشيئة النافذة، يقولوا: إنه يشاء الأشياء فلا تكون ويكون ما لا يشاء وهؤلاء هم المعتزلة،

وهم مجوس هذه الأمة كما تقدم، وفي تكفيرهم خلاف، ومن أصول المعتزلة نفي القدر، ويسمونه العدل، ينفون عموم المشيئة، فيقولون: إنه يشاء أشياء ولا تكون ويكون في ملكه أشياء لم يشأها تعالى الله عن قولهم علوًا كبيرًا، والله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٩]، فلا يكون شيء إلا بمشيئته تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ، كما قال: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، فإذا شاء شيئًا يكون ولا يتخلف، ولا يكون شيء إلا بمشيئته جَلَّجَلَالُهُ، وهم قالوا خلاف هذا! فالقدرية النفاة هم الذين ينفون القدر، والجبرية عكسهم فهؤلاء يقولون بإثبات القدر، لكن يبالغون إلى حد أن يقولوا إن الإنسان مجبور على فعله ليس له اختيار، وليس للخلق اختيار جنهم وإنسهم، وهؤلاء في طرف آخر نقيض للأول؛ لأنهم أثبتوا القدر ونفوا الاختيار.

وأما السلف وهم الطائفة الناجية المنصورة، فقد أثبتوا القدر وعمومه، وأثبتوا القدرة والاختيار للعبد؛ لأن الله قال: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير:٢٨]، فأثبت مشيئةً، ثم قال: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير:٢٩]، فأثبت مشيئة للخلق، وأنها لا تكون خارجة عن مشيئة الله ففيها الرد على الطائفتين، وفي هذا الحديث الرد عليهم.

وقوله: «يتقفرون العلم» -كما في رواية مسلم-: أي يطلبون العلم، ويحرصون على العلم الذي لم يطرق؛ لأن القفر هو الأرض الخالية التي لم ترعَ بعدُ، ولم تطأها البهائم فترعاها، فهم يبحثون عن مسائل العلم التي لم يطرقها العلماء! لذلك وقعوا في الضلالة، ولو تبعوا النصوص وتبعوا الصحابة، لما وقعوا في هذا، وقد كانوا في وقت أواخر الصحابة وزمن التابعين وفقهاء الإسلام، ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتْنَتَهُۥ فَلَن

تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا﴾ [المائدة:٤١]، وهؤلاء ضلوا لما تتبعوا المتشابه وتركوا المحكم، وأعرضوا عن اتباع السلف.

ولذلك لما تناظر الصحابة أو تكلموا في القدر أول ما تكلموا خرج إليهم النبي ﷺ ونهاهم عن ذلك، كما في الحديث عن عبد الله بن عمرو: خرجَرسولُ الله ﷺ ذاتَ يومٍ والناسُ يتكلمونَ في القدرِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَلَمْ يَقُلِ اللهُ كَذَا وَكَذَا؟ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَلَمْ يَقُلِ اللهُ كَذَا وَكَذَا؟ فَسَمِعَ ذَلِكَ رَسُولُ الله ﷺ، فَخَرَجَ كَأَنَّمَا فُقِئَ فِي وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَّانِ، من الغضبِ، قالَ: فقالَ لهم: «مَا لَكم تَضرِبونَ كتابَ الله بعضَه ببعضٍ؟ بهذا هلكَ مَن كانَ قبلَكم»، أو قَالَ: «بِهَذَا أُمِرْتُمْ؟ أَوْ بِهَذَا بُعِثْتُمْ؟ أَنْ تَضْرِبُوا كِتَابَ الله بَعْضَهُ بِبَعْضٍ؟ إِنَّمَا ضَلَّتِ الأُمَمُ قَبْلَكُمْ فِي مِثْلِ هَذَا، إِنَّكُمْ لَسْتُمْ مِمَّا هَاهُنَا فِي شَيْءٍ، انْظُرُوا الَّذِي أُمِرْتُمْ بِهِ، فَاعْمَلُوا بِهِ، وَالَّذِي نُهِيتُمْ عَنْهُ، فَانْتَهُوا» قالَ: فما غبطتُ نَفسي بمجلسٍ فيهِ رسولُ الله لم أشهدْه، بِما غبطتُ نفسي بذلكَ المجلسِ، أني لم أشهده. وفي رواية: سمع رسول الله ﷺ قومًا يتدارءون فقال: «إنما هلك من كان قبلكم بهذا، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض، وإنما أنزل كتاب الله ليصدق بعضه بعضًا، فلا تكذبوا بعضه ببعض، فما علمتم منه فقولوا، وما جهلتم فَكِلُوهُ إلى عَالِمِه»، رواه الإمام أحمد وابن ماجه[1]، وفي رواية: «إن القرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضًا، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما تشابه منه فآمنوا به»[2].

---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ١٧٨، ١٩٥)، وابن ماجه (٨٥) وابن أبي عاصم في السنة (٤٠٦)، والطبراني في المعجم الأوسط (١٣٠٨)، والبغوي في شرح السنة (١/ ٢٦٠) قال البوصيري في (الزوائد): هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، وحسنه الألباني في ظلال الجنة (٤٠٦) وقال في تخريج شرح الطحاوية (ص:٢٦٠): سنده جيد.

(٢) رواه ابن الضُّرَيس في فضائل القرآن، وابن سعد في الطبقات الكبرى (٤/ ١/ ١٩٧) وإسناده حسن.

والتوجه للجدل يدل على أن الإنسان فرغ من العمل، أو ترك العمل واتجه إلى الجدل، كما في الحديث: «مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أُوتُوا الْجَدَلَ» ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الآيَةَ ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف:٥٨][1]، وأما الإنسان الذي يشغله العلم بالعمل فهو الموفق فإن العالم يشغله علمه بالعمل بطاعة الله، أما الذي يتجه إلى الجدل هذا ضلالة بعد الهدى، ولذلك قال النبي ﷺ: «المِرَاءُ فِي القُرْآنِ كُفْرٌ»[2]. يعني بضرب بعضه ببعض ومعارضته، وإنما الواجب أن يؤمن بمحكمه ومتشابهه، كما مدح الله الراسخين في العلم بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝٧ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [آل عمران:٧-٨]. فالمؤمن يسأل الله الهداية، ويرد المتشابه إلى المحكم، ولا يقضي بالمتشابه على المحكم، بل يقضي بالمحكم على المتشابه؛ لأن المتشابه هو ما اشتبه في القرآن على بعض الناس، وقد جاء وصف القرآن في القرآن، مرة بالتشابه ومرة بالإحكام ومرة بالإحكام والتشابه، فقال: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس:١-٢]، قال: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف:٤]، أي محكمكما قال: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود:١]، ووصفه مرةًبتشابه المثاني قال: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ

---

(١) أخرجه أحمد (٢٢٢٠٤)، وابن ماجه (٤٨)، والترمذي (٣٢٥٣)، وصححه الحاكم في المستدرك (٣٦٧٤)، وحسنه الألباني.

(٢) أخرجه أحمد (٩٤٧٩)، وأبو داود (٤٦٠٣)، وصححه ابن حبان في صحيحه (١٤٦٤)، والألباني في تخريج المشكاة (٢٣٦).

جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر:٢٣]. فوصفه بأنه متشابه ووصفه بأنه منه آيات محكمات وأخر متشابهات والمحكمات هن أم الكتاب، أي أصل الكتاب الذي يرجع إليه المتشابه.

فما هذا التشابه المثبت، وما هذا الإحكام المثبت؟

قال العلماء -منهم شيخ الإسلام ابن تيمية-: الإحكام أي محكم كله إحكامًا عامًا، بمعنى أنه كله متقن من لدن حكيم حميد عَزَّوَجَلَّ، ليس فيه باطل ولا كذب ولا ظلم، فكل أوامره عدل وإحكام، يصدق بعضه بعضًا، فكله محكم من هذا القبيل، كما قال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَـٰتِهِۦ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الأنعام:١١٥] أي صدقًا في الأخبار وعدلًا في الأحكام، فهو كله من هذا القبيل محكم.

وكله متشابه من حيث التشابه والتناظر يشبه بعضه بعضًا، فأوامره كلها عدل وأخباره كلها صدق وكل أحكامه متقنة متوافقة، فمن هذا القبيل يشبه بعضه بعضًا، فالآية تجد فيها الأمر في شيء وفي موضع آخر الأمر بالشيء نفسه، وكذا في الأخبار تجد الخبر عن شيء في مواضع متشابه، فيخبر عن توحيد الله وعن عبادته وأوامره وعن أخبار سابقة، فكل ذلك من هذا القبيل يشبه بعضه بعضًا. والمراد بالتشابه هنا تشابه التماثل والتشابه العام، وهذا من قبيل المحكم.

وأما المراد بقوله: ﴿مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾ [آل عمران:٧] فهذا في الاشتباه، وهذا على سبيل الخصوص، أي بعضه آيات واضحات من جهة الوضوح والبيان، يفهمها كل أحد، كقوله: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الإسراء:٧٨] فهذا واضح لا يحتاج إلى كلام، وأما قوله: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾ [آل عمران:٧] بمعنى المشتبه

وليس المعنى يشبه بعضه بعضًا، وهي فروع للمحكمات، أما التي هي أصل الكتاب والذي يرجع إليها فالمحكمات، كالعام مع الخاص، والمطلق مع المقيد، والمنسوخ من الناسخ، والمجمل مع المبين، وهكذا، فيقضى بالمحكم على المتشابه، بتقديم الخاص على العام عند تعارضهما، وكذا المقيد على المطلق والمبين على المجمل والناسخ على المنسوخ، وهكذا.

وليس بمعنى أنه كله مشتبه بل المراد بعضه مشتبه، أي يشتبه على بعض الناس، وهو المراد في هذه الآية، ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾. والوقف هنا على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ في قول جمهور السلف يقفون من حيث القراءة والمعنى يقولون: هذا الذي لا يعلمه إلا الله، وأما الراسخون فيقولون: آمنا به ولا يعلمونه وإنما يؤمنون به ويسلمون، قال ابن كثير: قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، اختلف القراء في الوقف هاهنا، فقيل: على الجلالة، كما قال عن ابن عباس: التفسير على أربعة أنحاء: فتفسير لا يعذر أحد في فهمه، وتفسير تعرفه العرب من لغاتها، وتفسير يعلمه الراسخون في العلم، وتفسير لا يعلمه إلا الله عَزَّوَجَلَّ. ويروى هذا القول عن عائشة، وعروة، وأبي الشعثاء، وأبي نَهيك، وغيرهم واختار ابن جرير هذا القول، ومنهم من يقف على قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، وتبعهم كثير من المفسرين وأهل الأصول، وقالوا: الخطاب بما لا يفهم بعيد. وقد روى ابن أبي نجِيح، عن مجاهد، عن ابن عباس أنه قال: أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله. وقال ابن أبي نجيح، عن مجاهد: والراسخون في العلم يعلمون تأويله ويقولون آمنا به. وكذا قال الربيع بن أنس. وقال محمد بن إسحاق، عن محمد ابن جعفر بن الزبير: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ﴾ الذي أراد ما أراد ﴿إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى

﴿ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ ثم ردوا تأويل المتشابه على ما عرفوا من تأويل المُحْكَمَة التي لا تأويل لأحد فيها إلا تأويل واحد، فاتسق بقولهم الكتاب، وصدق بعضه بعضًا، فنفذت الحجة، وظهر به العذر، وزاح به الباطل، ودفع به الكفر. وفي الحديث أن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دعا لابن عباس فقال: «**اللهم فَقِّهْهُ في الدين وعلمه التأويل**».

ومن العلماء من فصّل في هذا المقام، فقال: التأويل يطلق ويراد به في القرآن معنيان، أحدهما: التأويل بمعنى حقيقة الشيء، وما يؤول أمره إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًا ۖ وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا﴾ [يوسف:١٠٠]، وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف:٥٣] أي: حقيقة ما أخبروا به من أمر المعاد، فإن أريد بالتأويل هذا، فالوقف على الجلالة؛ لأن حقائق الأمور وكنهها لا يعلمه على الجلية إلا الله عَزَّوَجَلَّ.

وأما إن أريد بالتأويل المعنى الآخر وهو التفسير والتعبير والبيان عن الشيء كقوله تعالى: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ﴾ [يوسف:٣٦] أي: بتفسيره، فإن أريد به هذا المعنى، فالوقف على: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران:٧]، لأنهم يعلمون ويفهمون ما خوطبوا به بهذا الاعتبار، وإن لم يحيطوا علمًا بحقائق الأشياء على كنه ما هي عليه، وعلى هذا فيكون قوله: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ حالًا منهم.

وقوله إخبارًا عنهم أنهم ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ أي: بالمتشابه ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ أي: الجميع من المحكم والمتشابه حق وصدق، وكل واحد منهما يصدق الآخر ويشهد له؛ لأن الجميع من عند الله وليس شيء من عند الله بمختلف ولا متضاد لقوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾

[النساء:٨٢] ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران:٧] أي: إنما يفهم ويعقل ويتدبر المعاني على وجهها أولو العقول السليمة والفهوم المستقيمة. اهـ[1]

وذكر شيخ الإسلام -في (الرسالة التدمرية) وفي مواضع غيرها- أن قول من قال: إنه لا يعلمه إلا الله، وقول من قال: إنه يعلمه الراسخون في العلم لا تضاد بينهما عند التحقيق، لأن التأويل يأتي بمعنى التفسير فهذا يعرفه العلماء بمعنى التفسير، ولذلك تجد ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا، ثم يفسر، ثم يذكر التأويل ويقول: وعلى هذا أهل التأويل يعني أهل التفسير فيذكر قول السلف، واسم كتاب ابن جرير: (جامع البيان في تأويل آي القرآن)، وهذا المعنى هو الذي عناه ابن عباس لما قال: أنا من الذين يعلمون تأويله.

ومرة قال ابن عباس: لا يعلمه إلا الله، ومرة قال: القرآن على أربعة أوجه: تفسير تعرفه العرب بلسانها، كمعنى الصلاة ومعنى زكاة، وهذه المعاني الموجودة، والأسماء الموجودة فيه، كقوله ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن:٦٨]، يعرفون الفاكهة والنخل والرمان، وقوله: ﴿لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾ [ق:١٠]، ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين:١] يعرفون ذلك كله بلغتهم.

ثم قال ابن عباس: وتفسير لا يعذر أحد بجهله، وتفسير تعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله، فأثبت شيئًا من القرآن لا يعلمه إلا الله، وأثبت شيئًا يعرفه العلماء خاصة، وأثبت شيئًا لا يعذر أحدًا بجهله، وأثبت شيئًا تعرفه العرب بلغتها. والذي لا يعذر أحد بجهله كالآيات التي هي الأمر بالتوحيد، والتي أمر فيها بالصلاة ونحو ذلك، لا يعذر أحد.

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ١٠) ط. سلامة.

والذي يعلمه العلماء هو ما لا تستطيعه عامة العرب بلغتها، كالأحكام من حيث عموم الأدلة وخصوصها والنسخ والإحكام والإطلاق والتقييد وغير ذلك.

ومن الشيء الذي لا يعرفه العرب بمجرد لغتهم: ما يكون له عدة معاني في لغة العرب وقد لا يراد بها ما جاء في الآية، مثل لفظ الصلاة في قوله جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾ [هود:١١٤]، فالعرب يعرفون في لغتهم أن الصلاةَ الدعاءُ، وقوله: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ﴾ [ق:٣٩]، فالتسبيح هو التنزيه، أو تقول سبحان الله وبحمده، بل المراد بها هنا الصلاة المشتملة على التسبيح والتحميد، قبل طلوع الشمس في صلاة الصبح، وقبل الغروب في صلاة العصر، فهذا لا يعرفه إلا العلماء ومن أخذ عنهم، ومنهم الراسخون.

وأما الذي لا يعلمه إلا الله، فهذا الذي لا يستطيعه أحد حتى الراسخ، ألم يقل الله: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن:٦٨]، معنى الرمان الفاكهة المعروفة في لغة العرب، هذا المعنى الحقيقي، لكن الكيفية وحقيقتها فكما قال النبي ﷺ: «ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر»، لذلك قال ابن عباس: ليس مما في الجنة، مما في الدنيا إلا الأسماء، وليس معنى قوله: إلا الأسماء، أنها لا يعرف معناها وأنها فقط أسماء وألقاب، بل هي أسماء حقيقة فالرمان حقيقي، وإذا رآها المؤمن في الجنة عرف أن هذا رمان وهذا نخل وهذا ماء وهذا لبن وهذا خمر وهذه حورية وهذا غلام من الغلمان المخلدين وغير ذلك، كما قال تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة:٢٥]، لكنه ليس مثل هذا الذي في الدنيا من حيث الكيفية والطعم والفائدة والتغذية، قال البغوي: ﴿هَٰذَا

ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ قيل: من قبل في الدنيا، وقيل: الثمار في الجنة متشابهة في اللون، مختلفة في الطعم، فإذا رزقوا ثمرة بعد أخرى ظنوا أنها الأولى ﴿وَأُتُوا بِهِۦ﴾ بالرزق ﴿مُتَشَٰبِهًا﴾ قال ابن عباس ومجاهد والربيع: متشابها في الألوان، مختلفًا في الطعوم. وقال الحسن وقتادة: متشابهًا، أي يشبه بعضها بعضًا في الجودة، أي كلها خيار لا رذالة فيها، وقال محمد بن كعب: يشبه ثمر الدنيا، غير أنها أطيب. وقيل: متشابهًا في الاسم مختلفًا في الطعم. قال: ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسامي. اهـ[1]

ومن ذلك أسماء الله تعالى وصفاته، معانيها في لغة العرب معروفة من المعنى الذي تعرفه العرب، وأما كيفيتها فلا يعلمها إلا الله، كما صح عن الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما قال له الرجل: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] كيف استوى؟ قال مالك: الاستواء معلوم والكيف مجهول والسؤال عنه بدعة ولا أراك إلا مبتدعًا. فالاستواء بمعناه معلوم تعرفه العرب بلغتها ويعرفه العلماء، وهو استقر وعلا، وأما كيف استقر وكيف علا؟! فهذا الذي لا نعلمه وهو مما استأثر الله بعلمه، وعلى هذا جرى علماء السلف قاطبة، فالصفات الإلهية لها معنى معلوم يعلمه العلماء، ولها كيفية مجهولة لنا مما لا يعلمه إلا الله.

ولما قال ابن عباس: أنا من الراسخين بالعلم الذين يعلمون تأويله، يعني تفسيره، ولما قال مرةً: وتفسير لا يعلمه إلا الله، يقصد المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، ولم يطلع الله عليه أحدًا، ومن ذلك حصر أسماء الله تعالى، كما في الدعاء عن النبي ﷺ: «**أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ،**

---

(١) تفسير البغوي (١/ ٧٤).

أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ»[١].

فهناك أسماء لا يعرفها أحد استأثر الله بها، ومن ذلك علم الساعة، فإن الساعة قائمة لا محالة، لكن لا يعرف علم قيامها إلا الله، كما قال: ﴿عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف:١٨٧]؛ بل إنه قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه:١٥] قال ابن مسعود: أخفيها حتى من نفسي، يعني أن لا يجعل لها وقتًا محددًا، فإذا شاء أمرها لكنه جعل لها أجلًا وأخفاه عن الخلق أجمعين لا يعلمه إلاهو، فهذا من العلم الذي لا يمكن معرفته، قال ابن مسعود: إن القرآن أنزل حيث أنزل ومنه آي قد مضى تأويلهن قبل أن ينزلن، ومنه آي قد وقع تأويلهن على عهد رسول الله ﷺ، ومنه آي قد وقع تأويلهن بعد النبي ﷺ بيسير، ومنه آي يقع تأويلهن بعد اليوم، ومنه آي تأويلهن عند الساعة على ما ذكر من الساعة، ومنه آي يقع تأويلهن يوم الحساب على ما ذكر من الحساب والجنة والنار. رواه ابن جرير[٢].

فالمتشابه الذي لا يعلمه إلا الله على هذا التفصيل، والقرآن فيه محكم وفيه متشابه على هذا التفصيل، فيه إحكام عام، وتشابه عام بمعنى التماثل، وفيه تشابه خاص بمعنى أنه يخفى ويشتبه فهمه.

والمتشابه الخاص نوعان: نوع يعرف ونوع لا يعرف، فالذي يعرف هو ما يخفى على عامة الناس، وبعضِ العلماء، كالعام والخاص والمنسوخ مع المحكم، قال العلماء: هذا من المتشابه؛ لأنه موجود في القرآن ولا عمل عليه؛ لأن المحكم هو الناسخ،

---

(١) أخرجه أحمد (٣٧١٢). والطبراني في المعجم الكبير (١٠/ ١٠٣٥٢)، وصححه ابن حبان (٩٧٢)، والألباني في السلسلة الصحيحة (١٩٩).

(٢) رواه الطبري (١١/ ١٤٣). وعنه ابن كثير (٣/ ٢١٤).

وأما المنسوخ فمن المتشابه، لأنه موجود ويشتبه على الجاهل، فيظن أنه يعمل به وهو لا يعمل به، وهكذا العام والخاص، يصبح العام أحيانًا متشابهًا، فيظن بعض الناس أنه يشمل جميع الأحكام الداخلة في شموله، وهو في الحقيقة لا يشملها، لأنه مخصوص أو أريد به الخصوص، فالحكم الذي يستنبطونه منها غير دقيق، وإنما اشتبه عليهم من هذا القبيل، وكذا المطلق والمقيد من هذا الباب، فيكون الخاص محكمًا والعام متشابهًا، والمطلق متشابهًا، والمقيد محكمًا؛ لأنه يُقضى بالمحكم على المتشابه ومن حيث هذا القبيل تعدد أنواع المتشابه.

والنوع الثاني من المتشابه ما لا يعلمه إلا الله، كما تقدم.

ونعود إلى حديث الباب قال: «**إنا نمعن في الأرض فنلقى قوما يزعمون أن لا قدر**»، يعني ليس هناك قدر وأن الله لم يقدر شيئًا، فقال: «**من المسلمين؟ ممن يصلي للقبلة؟**»؛ لأن هذا قول المجوس، وليس قول المسلمين كما في حديث ابن عمر عند أبي داود مرفوعًا: «**القدرية مجوس هذه الأمة**»[1].

فقال هنا: «**من المسلمين؟ فقال: نعم ممن يصلي للقبلة، فغضب حتى وددت أني لم أكن سألته، ثم قال: إذا قال: إذا لقيت أولئك فأخبرهم أن عبد الله بن عمر منهم بريء وأنهم منه براء**»، هذه براءة من أهل البدعة «**ثم قال: إن شئت حدثتك عن رسول الله ﷺ، قال: كنا عند رسول الله ﷺ فأتى رجل**»، في هذا الحديث قال: «**كنا**»، وفي رواية مسلم وغيره قال: عن أبيه عمر قال: كنا عند رسول الله، فيحتمل أن هذا من وهم بعض الرواة فجعله من كلام ابن عمر، ويحتمل أن ابن عمر كان شاهدًا فمرة حدث عن الواقعة التي شهدها، ومرة حدث عن أبيه لأنه استثبت

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٩١)، وحسنه الألباني.

الرواية منه، وقوله: «كنا» يعني الصحابة، أي كنا معشر أصحاب النبي ﷺ. **«فأتى رجل جيد الثياب طيب الريح حسن الوجه»** هذه صفاته، وهو جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، وفي حديث عمر قال: شديد بياض الثياب، شديد بياض الشعـر، لا يعرفـه منا أحد ولا يرى عليه أثر السفر، فقال: يا رسول الله ما الإسلام؟ قال رسول الله ﷺ: **«تقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت وتغتسل من الجنابة»**، فذكر أركان الإسلام، **«قال: صدقت، قال: ثم قال: يا رسول الله ما الإيمان؟ فقال رسول الله ﷺ: «تؤمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وبالقدر خيره وشره وحلوه ومره»، قال: صدقت»**.

أي كله من الله، فدل على أن الإيمان أركان، قال: **«ثم انصرف»**، ثم ذكر الإحسان فقال ﷺ: **«أن تعبد الله كأنك تراه»**، وذكر الساعة إلى آخره. ثم قال رسول الله ﷺ: **«عليَّ بالرجل» قال: فقمنا بأجمعنا»**، أي كلنا، فطلبناه فلم نقدر عليه، فقال: النبي ﷺ: **«هذا جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ جاءكم يعلمكم أمر دينكم»**، فدل على أن هذه الأمور من الدين، وأن هذه الأشياء، من الصلاة والزكاة، إلى آخرها، وأركان الإيمان، والإحسان، كلها من الدين، خلافًا لما تقول المرجئة أنها ليست من الإيمانِ، والدينُ هو الإيمان والإسلام، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩]. فدل هذا على أنها من الإيمان، وهذا رد عليهم.

وفيه أيضًا التفريق بين الإيمان والإسلام، كما تقدم في أوائل الشرح، والعلماء لهم عبارتان، فمنهم من يقول: بينهما فرق إذا اجتمع ذكرهما، وأن الإيمان هو العقائد والإسلام هو الأعمال، وأما إذا ذكر كل منهما مفردًا فبمعنى واحد، ومنهم من قال: لا فرق بين الإسلام والإيمان، وأن هذا هو هذا، والظاهر والله أعلم أنه

يعني أنه جملة الإيمان وجملة الإسلام، بدليل أن النبي ﷺ سمى مرة هذه الصلوات والزكاة إيمانًا، كما في حديث ابن عباس في الصحيحين في حديث وفد عبد القيس لما قالوا: يا رسول الله مرنا بأمر نأتمر به ونخبر به من وراءنا، فقال ﷺ: «آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ وَأَنْهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ الإِيمَانِ بِالله، ثُمَّ فَسَّرَهَا لَهُمْ: شَهَادَةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ الله، وَإِقَامُ الصَّلاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَأَنْ تُؤَدُّوا إِلَيَّ خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ، وَأَنْهَى عَنْ الدُّبَّاءِ وَالحَنْتَمِ وَالْمُقَيَّرِ وَالنَّقِيرِ»[١]، فدل على أن الصلاة إيمان والزكاة إيمان والصيام إيمان وأداء خمس الغنيمة لبيت المال، إيمان، فدل على أنها كلها من الإيمان.

وفي هذا الحديث سمى الإسلام بهذه الأشياء، فقال هؤلاء: لا فرق بين الإسلام والإيمان، وإنما الفرق من حيث المتعلَّق، بحيث أن الإيمان يكون في المعتقدات القلبية؛ لأنه ذكر في الحديث تؤمن بالله وملائكته إلى آخره. والإسلام هو الاستسلام والعمل. لكن هذا أيضًا فيه نظر، والصواب ما قاله أكثر العلماء، أن الإيمان والإسلام إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا بمعنىً، وإن كنا كررنا هذا لكن نعيده للفائدة. أي إذا اجتمعا في الذكر افترقا في المعنى، مثل المسكين والفقير، فالمسكين هو الفقير، لكن في آية الصدقة، قال: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَـٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَـٰكِينِ﴾ [التوبة:٦٠]. مع أنه ذكر ثمانية فبدأ بالفقراء والمساكين، ألا يكفي ذكر الفقراء فقط؟ كما قال في حديث معاذ: «فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ الله قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ» متفق عليه[٢]. ويعني بالفقراء هنا المسكين والفقير، فلما ذكر جنسًا واحدًا دخل فيه الآخر، فإذا ذكر الفقيريدخل فيه المسكين

(١) أخرجه البخاري (٥٢٣). ومسلم (١٧).
(٢) أخرجه البخاري (١٤٩٦)، ومسلم (١٩).

والفقير، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ﴾ [الكهف:٧٩]، أي فقراء، لأن المعنى واحد، عند الإفراد.

وفي آية الصدقات لما ذكرهما في آية واحدة صار بينهما فرق، فقال كثير من العلماء: الفقير أشد حاجة من المسكين، فالمسكين يجد أكثر قوت يومه ولا تتم كفايته أو فوق النصف، والفقير لا يجد شيئًا من الكفاية، أو يجد دون نصفها، فالمسكين يجد البعض الذي لا يكفي، فهو في حد الفقر، لأنه لا يجد قوت اليوم كاملًا، لكن يجد بعضه، والفقير أشد لأنه لا يجد شيئًا.

وفائدة ذكر الصنفين جميعًا في هذه الآية لأجل دفع الحاجة عنهم والتقديم والأولوية حسب الضرورة، فالفقير مقدم على المسكين عند التزاحم، فلو كان عنده زكاة وأمام فقراء، يبدأ بالأشد حاجة، ولو كان في الآية: إنما الصدقات للفقراء، فقط لشمل كل محتاج على حد سواء، فيعطي أيًّا كان، لكن لما جاء في الآية ذكر الفقراء والمساكين، وبدأ بالفقراء، علم تقديمهم، فلو وجد فقراء ومساكين في الحالة هذه، فيبدأ بالأهم، على ظاهر عموم قوله ﷺ: «نبدأ بما بدأ الله به»، رواه مسلم.

وهذا من حيث فائدة ذكرهما جميعًا، فدل على أن هناك فرقًا بينهما عند الاجتماع.

وكذا الإيمان والإسلام، والبر والتقوى، ففي العموم البرُ هو التقوى، لكن إذا ذكر البر والتقوى فبينهما فرق، فيكون البر هو فعل الطاعات، والتقوى اجتناب المحرمات. فقوله: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران:١٠٢]، يشمل الجميع، من فعل الطاعات وترك المحرمات، هكذا فسر العلماء التقوى، يقولون: هي اجتناب المحرمات وفعل المأمورات، وهذا تحقيق التقوى. لكن إذا ذكر البر والتقوى فهناك فرق،

فالبر فعل الطاعات والتقوى اجتناب المعاصي والمحرمات.

وهكذا الإسلام والإيمان على هذه الطريقة، لما ذكر الإسلام وحده، كما في قوله: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران:١٩]، يشمل الإيمان، فهذا دين الله، ولما ذكر الإيمان وحده: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة:١٧٧] ثم فسر البر بالإيمانوفروعه فقال: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ﴾ [البقرة:١٧٧]، فذكر البر عمومًا، والإيمان من البر، وهنا لما ذكر الإيمان دل على خصوصيته، مثل قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات:١٤].. ثم قال بعدها: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات:١٤]. فدل على أن الإيمان مقره في القلوب وتنتج أعماله، وأعماله هي فروعه وشعبه، وهؤلاء أسلموا استسلام حق ولا بأس، لكن أن يزكي نفسه ويمدحها بأفعال الإيمان وحقيقة الإيمان وهو لم يفعل ذلك فلا، ولما أراد النبي ﷺ الكلام المجمل، قال-كما في حديث الجارية، عندما سألها ﷺ: «أَينَ اللهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّماءِ، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ الله، قَالَ: «أَعْتِقْهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»[1]، مع أنها لم يظهر منها تحقيقَ إيمان، بل بمجرد أن أقرت وقالت: أنت رسول الله، والله في السماء.



(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» باب: تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَنَسْخِ مَا كَانَ مِنْ إِبَاحَتِهِ، (١/ ٣٨١، برقم: ٥٣٧).

الحديث العشرون بعد المئة:

١٢٠ - قال: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي لَيْلَى الكِنْدِيِّ عَنْ حُجْرِ بْنِ عَدِيٍّ قَالَ: نَا عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنَّ الطُّهُورَ شَطْرُ الإِيمَانِ.

الحديث الحادي والعشرون بعد المئة:

١٢١ - قال: حَدَّثَنَا عَفَّانُ نَا أَبَانٌ العَطَّارُ نَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ زَيْدٍ أَبِي سَلامٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الأَشْعَرِيِّ أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: «الطُّهُورُ نِصْفُ الإِيمَانِ».

الحديث الثاني والعشرون بعد المئة:

١٢٢ - قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ نَا الأَوْزَاعِيِّ عَنْ حَسَّانٍ عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: الوُضُوءُ شَطْرُ الإِيمَانِ.

الحديث الثالث والعشرون بعد المئة:

١٢٣ - قال: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ نَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي لَيْلَى الكِنْدِيِّ عَنْ غُلامٍ لِحُجْرٍ: أَنَّ حُجْرًا رَأَى ابْنًا لَهُ خَرَجَ مِنَ الغَائِطِ، فَقَالَ: يَا غُلامُ، نَاوِلْنِي الصَّحِيفَةَ مِنَ الكِوَّةِ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: الطُّهُورُ نِصْفُ الإِيمَانِ.

التخريج:

هذه الأحاديث رواها المؤلف في مصنفه[1]، وحديث أبي مالك صحيح رواه

---

(١) أخرجها في المصنف (٣٠٤٣١)، (٣٠٤٣٠)، (٣٠٤٣٢)، (٣٠٤٣٣). وابن سعد في الطبقات (٦/ ٢٢٠)، وعبد الله بن أحمد في السنة (٨٠٠ - ٨٠٢)، والخلال في السنة (٢/ ١٥٢-١٥٤) (١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٤)، والبيهقي في الشعب (٤١).

مسلم وغيره بلفظ: «الطهور شطر الإيمان»[1]، وهذه الآثار أيضًا صحيحة.

المناسبة للكتاب:

مناسبة هذه الأحاديث التي أوردها المصنف لأجلها هو بيان فيها أن الوضوء من الإيمان بنص النبي ﷺ وهو إجماع السلف، خلافًا للمرجئة.

الشَّرح

والمراد بشطر الإيمان أي نصفه كما في حديث أبي مالك، وهل المعنى أنه نصف الصلاة التي سماه الله إيمانًا، في قوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣]، أي صلاتكم، أو المعنى أنه من الإيمان الذي هو الدين، بمعنى أن الوضوءَ من الإيمانِ، والتشطير هنا لبيان منزلته مثل ما ذكر في حديث: «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَفْضَلُهَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَوْضَعُهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ» متفق عليه[2]، فيكون هنا شطر الإيمان متوسط من الإيمان، والوضوء من خِصال الإيمان الخفيَّة التي لا يُحافِظُ عليها إلا مُؤمنٌ، كما في حديث ثوبان وغيره، عن النَّبيِّ ﷺ: «اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ خَيْرَ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، وَلَنْ يُحَافِظَ عَلَى الوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ»[3]، فدل على أنه من الإيمان، لكن التشطير هذا، إن قلنا الإيمان

---

(١) رواه مسلم (٢٢٣) من حديث أبي مالك الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تملآن أو تملأ ما بين السماوات والأرض، والصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك، كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها، أو موبقها».

(٢) أخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥)، واللفظ لمسلم.

(٣) أخرجه أحمد (٢٢٣٧٨)، وابن ماجه (٢٧٧)، وصححه ابن حبان في صحيحه (٣/ ٣١١)، والألباني في تخريج المشكاة (٢٩٢).

يعني الصلاة فإنه لا تتم الصلاة إلا به فهو جزء منها فلو قام يصلي بلا وضوء فما صلى وإن فعل الهيئة، ولذلك قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ﴾ [المائدة:٦] آية الوضوء، فدل على أنه شطرها، يعني لا تصح الصلاة إلا به، كما في الحديث الآخر «لا يَقْبَلُ اللهُ صَلاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» متفق عليه[١].

وذكر النووي أن المراد بالإيمان هنا الصلاة كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡ﴾ [البقرة:١٤٣]، والطهارة شرط في صحة الصلاة فصارت كالشطر، وليس يلزم في الشطر أن يكون نصفًا حقيقيًا، وهذا القول أقرب الأقوال، ويحتمل أن يكون معناه: أن الإيمان تصديق بالقلب وانقياد بالظاهر، وهما شطران للإيمان، والطهارة متضمنة الصلاة فهي انقياد في الظاهر، والله أعلم. اهـ[٢]

والمعنى الثاني: الطهور شطر الإيمان، والإيمان هو الدين، فيفهم على أنه شعبة من الإيمان فليس كـ(لا إله إلا الله) التي هي أعلى الشعب، وليس كإماطة الأذى التي هي أدناها، وإنما هي من الإيمان ولكنها متوسطة من شعبه، والله أعلم.

وعلى كلٍّ مراد المصنف من إيرادها بيان أن الوضوء من الإيمان، والمقصود الرد على المرجئة الذين يقولون: الأعمال ليست من الإيمان، فبين أن الطهور من الإيمان بنص النبي ﷺ.



(١) أخرجه البخاري (٦٩٥٤)، ومسلم (٧٦).

(٢) شرح صحيح مسلم (١١/ ٣).

الحديث الرابع والعشرون بعد المئة:

١٢٤ - قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، نَا زَكَرِيَّا الحَوَارِيّ: أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عَمْرٍو قَالَ: إِنَّ عُرَى الدِّينِ وَقَوَائِمَهُ الصَّلاةُ وَالزَّكَاةُ، لا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، وَحَجُّ البَيْتِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَإِنَّ مِنْ أَصْلَحِ الأَعْمَالِ الصَّدَقَةَ وَالجِهَادَ، ثُمَّ قَامَ، فَانْطَلَقَ.

التخريج:

هذا الأثر رواه المؤلف في (مصنفه)[١]، وتقدم[٢] عن جعفر بن برقان، قال: كتب إلينا عمر بن عبد العزيز أما بعد: فإن عرى الدين وقوائم الإسلام الإيمان بالله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، فصلوا الصلاة لوقتها.

الشَّرح

وكأن عبد الله بن عمرو رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ سئل عن الجهاد فأخبر أنه ليس من أركان وقوائم الدين كالصلاة والزكاة، وحج البيت والصوم فإن هذه عرى الدين وقوائمه وأركانه وإنما هو بحسبه إن فرضًا فمن الفرائض، وإن نفلًا فمن النوافل، كما قيل لعبد الله بن عمر بن الخطاب ألا تغزو؟ فذكر حديث النبي ﷺ: «**بُنِيَ الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ وحَجِّ البيت مَنِ استطاعَ إليه سبيلًا**»[٣].

فالدين مع الفرائض كبناء يقوم على قوائم، وهذه القوائم كالأسطوانات،

---

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٤٣٤).

(٢) برقم (٣٤).

(٣) أخرجه البخاري (٨)، ومسلم (١٦).

لا يقوم البناء إلا عليها، فكذلك الدين، وهذا يدل على أن السلف يرون أن الأعمال من الإيمان.



الحديث الخامس والعشرون بعد المئة:

١٢٥ - قال: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُلَيَّةَ عَنْ يُونُسَ عَنْ الحَسَنِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ أَكْمَلَ المُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا».

التخريج:

هذا حديث مرسل لكنه صح من طرق أخرى[1] تقدم بضعها[2].

الشَّرح

وفيه أن المؤمنين يتفاضلون، وأن منهم من يكمل إيمانه وأن منهم ما دون ذلك، ودل على أن الأخلاق من الإيمان، كما جاء «وَالحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ» متفق عليه[3].

وفيه أنهم يتفاضلون وهذا بنص النبي ﷺ وما كان عليه السلف.



(١) أخرجه في المصنف (٣٠٤٣٥)، وأحمد (١٠١٠٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٧)، وصححه ابن حبان في (٤١٧٦)، والألباني في صحيح الجامع (١٢٣٣).
(٢) بالأرقام (١٧-٢٠).
(٣) أخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥).

الحديث السادس والعشرون بعد المئة:

١٢٦ - حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ نَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي إِسْمَاعِيلَ عَنْ مَعْقَلٍ الخَثْعَمِيِّ قَالَ: أَتَى عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَجُلٌ وَهُوَ فِي الرَّحَبَةِ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؛ مَا تَرَى فِي الْمَرْأَةِ لا تُصَلِّي؟ فَقَالَ: مَنْ لَمْ يُصَلِّ فَهُوَ كَافِرٌ.

التخريج:

إسناده فيه ضعف، معقل الخثعمي مجهول، وأخرجه المؤلف في (المصنف)[1].

الشرح

الرحبة سوق الكوفة، وهو وسط البلد؛ لأن سوقها كان في وسطها ومسجد جامعها كان في وسطها.

قوله: «**من لم يصل فهو كافر**»، وهذا الأثر عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يدل على أن الصلاة من الإيمان وأن تارك الصلاة كافر كما هو ظاهر القرآن والسنة والإجماع القديم من الصحابة والتابعين الذي ذكره عنهم محمد بن ناصر في كتاب (تعظيم قدر الصلاة) والترمذي في كتاب الإيمان من جامعه، عن عبد الله بن شقيق قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يرون شيئًا من الأعمال تركه كفر غير الصلاة، وتقدم تفصيل ذلك، فدل على أنهم يفرِّقون بين شرائع الإيمان وشعبه، وأن هناك أعمالًا تركها كفر وأعمالًا تركها ليس بكفر، وأراد رَحِمَهُ اللَّهُ حكاية الاتفاق على كفر تارك الصلاة، وأما غيرها فلا يلزم من ذلك أنكلهم اتفقوا على أن جميع الأعمال لا يكفر تاركها، وإنما أراد الشيء الذي اتفقوا عليه من الأعمال البدنية. فحكى الإجماع على

(١) أخرجه المؤلف في المصنف (٣٠٤٣٦).

الصلاة وحكاه أيضًا إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وحكاه قبله أيوب السختياني من التابعين من أصحاب الحسن البصري، وحكاه أيضًا محمد بن نصر في (كتاب الصلاة) وهو إجماع قديم، والخلاف كان فيما بعدهم، في زمن تابعي التابعين. ومن الآثار التفصيلية هذا الأثر عن علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.



الحديث السابع والعشرون بعد المئة:

١٢٧- قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ عَبْدِالله ابْنِ ضَمْرَةَ عَنْ كَعْبٍ قَالَ: مَنْ أَقَامَ الصَّلاةَ، وَآتَى الزَّكَاةَ، فَقَدَ تَوَسَّطَ الإِيمَانَ.

الحديث الثامن والعشرون بعد المائة:

١٢٨- قال حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ الله عَنْ الأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ الله ابْنِ ضَمْرَةَ عَنْ كَعْبٍ قَالَ: مَنْ أَقَامَ الصَّلاةَ، وَآتَى الزَّكَاةَ، وَأَطَاعَ مُحَمَّدًا، فَقَدَ تَوَسَّطَ الإِيمَانَ، وَمَنْ أَحَبَّ لله، وَأَبْغَضَ لله، وَمَنَعَ لله، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الإِيمَانُ.

التخريج:

هذان الأثران إسنادهما حسن ورواهما في (المصنف)[1].

المناسبة للكتاب:

مناسبته لكتاب الإيمان أن فيه الرد على المرجئة الذين يقولون: إن الإيمان

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٤٣٧)، وهناد بن السري في الزهد (٤٨٠)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٦٥٩/ ح٨٤٩)، واللالكائي في أصول الاعتقاد (١٧٢٥)، والخلال في السنة (١٠٦٢). وحسنه الألباني.

تصديق فقط، وليست الأعمال منه، وفيها الرد على الخوارج والمعتزلة الذين لا يجزِّئون الإيمان.

الشَّرح

قوله: «**عن كعب**» هو كعب الأحبار من كبار التابعين كان يهوديًا فأسلم، وكان حبرًا عالمًا بالكتاب الأول والكتاب التالي القرآن، فقوله: من أقام الصلاة وأتى الزكاة فقد توسط الإيمان، أراد رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيان أن إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة من الإيمان، والمصنف أراد أن يورد آثار السلف في أن الصلاة والزكاة من الإيمان، وأراد الرد على المرجئة.

وقوله: «**توسط الإيمان**»، يعني: استقر فيه، هذا المقصود؛ لأن النبي ﷺ بين أن أعلى شعب الإيمان قول لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، وبقية الأعمال ما بين هذين المرتبتين فهي في حكم المتوسط بين الطرفين، الأعلى والأدنى.

قوله: «**من أقام الصلاة وأتى الزكاة وأطاع محمدًا ﷺ فقد توسط الإيمان ومن أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان**»، فيه جملتان:

الأولى: قوله: «**توسط الإيمان**»؛ لأن هذه كما ترون من مثل ما ذكرنا، أدنى من الشهادة وأعلى من إماطة الأذى فهي من شعب الإيمان التي ليست أعلاها كالشهادة ولا أدناها.

والثانية: قوله: «**ومن أحب لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان**»، لأن النبي ﷺ قال: «**إِنَّ أَوْثَقَ عُرَى الإِيمَانِ أَنْ تُحِبَّ فِي اللهِ، وَتُبْغِضَ**

فِي الله»[1]، فالعبد إذا بلغ هذه المرحلة فلا بد أن يكون قد استكمل ما قبلها من الشعب، فإنه لا يصل لمرتبة أن يحب لله، ويبغض لله ويعطي لله ويمنع لله إلا وقد استكمل بقية الشعب حتى وصل إلى هذه المرتبة؛ لأن هذه المرتبة عزيزة، لا يصلها كل أحد، وهي أوثق عرى الإيمان، ولذلك قال: «فقد استكمل الإيمان»، صدق رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقوله: «من أحب لله» إلى آخره صح مرفوعًا من حديث ابن عباس ومن حديث ابن عمر، وهو قوله ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ لِله، وَأَبْغَضَ لِله، وَأَعْطَى لِله، وَمَنَعَ لِله فَقَدِ اسْتَكْمَلَ الإِيمَانَ»[2].

وأراد المصنف أن يبين فيه الرد على المرجئة الذين يقولون: إن الإيمان تصديق فقط، وليست الأعمال منه، وفيها الرد على الخوارج والمعتزلة الذين لا يجزِّئون الإيمان، فيقولون: الإيمان بشعبه شيء واحد مجمل، إن رفع بعضه رفع كله، ولا يجزئونه من حيث الشعب، فيقولون: لوترك فرضًا ذهب الإيمان كله، والإيمان عندهم إما أن يكمل بالطاعة وإما أن يزول بالمعصية، ويقصدون بالاستكمال الكمال الواجب، وكذلك المرجئة عندهم هو شيء واحد إن ذهب بعضه ذهب كله، لكنه التصديق فقط.

فهذا الأثر يرد على الطائفتين المرجئة من جهة أن الأعمال من الإيمان، والوعيدية من الخوارج والمعتزلة، وهذا يبين أن الإيمان يتفاضل، ويكمل وينقص، ففيه رد على الطائفتين في بيان أن الإيمان يزيد وينقص ويكمل وينقص.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (١٨٥٢٤)، والطبراني في المعجم الأوسط (٤٤٧٩)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٥٣٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٨١)، والطبراني في المعجم الكبير (ج٨/ ١٣٤/ ح٧٦١٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٨٦٠٥)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٥٩٦٠).

الحديث التاسع والعشرون بعد المئة:

١٢٩- قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عُبَيْدٍ الكِلاعِيِّ قَالَ: أَخَذَ بِيَدِي مَكْحُولٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا وَهْبٍ، كَيْفَ تَقُولُ فِي رَجُلٍ تَرَكَ صَلاةً مَكْتُوبَةً مُتَعَمِّدًا؟، فَقُلْتُ: مُؤْمِنٌ عَاصٍ، فَشَدَّ بِقَبْضَتِهِ عَلَى يَدِي، ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا وَهْبٍ؛ لِيَعْظُمَ شَأْنُ الإِيمَانِ فِي نفْسِكَ: مَنْ تَرَكَ صَلاةً مَكْتُوبَةً مُتَعَمِّدًا فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ ذِمَّةُ الله، وَمَنْ بَرِئَتْ مِنْهُ ذِمَّةُ الله فَقَدْ كَفَرَ.

التخريج:

إسناد هذا الأثر صحيح، رواه أيضًا في المصنف[1]، وجاء بعضه مرفوعًا من طريق سعيد بن عبد العزيز عن مكحول عن أم أيمن أن رسول الله قال: «**لا تترك الصلاة متعمدا فإنه من ترك الصلاة متعمدا فقد برئت منه ذمة الله ورسوله**»، أخرجه أحمد ورجاله ثقات؛ لكنه منقطع؛ لأن مكحولًا لم يسمع من أم أيمن، لكن له شاهد صحيح وهو قول النبي ﷺ: «**وَلَا تَتْرُكَنَّ صَلَاةً مَكْتُوبَةً مُتَعَمِّدًا؛ فَإِنَّ مَنْ تَرَكَ صَلَاةً مَكْتُوبَةً مُتَعَمِّدًا فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ ذِمَّةُ الله**»[2]. وفي الباب عن جابر بن عبد الله وبريدة بن حصيب، فقد مضيا في الكتاب[3] من حديث بريدة عن النبي ﷺ: «**العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر**»[4]، وحديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**بَيْنَ العَبْدِ وَبَيْنَ الكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ**»[5].

---

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٤٣٨).

(٢) أخرجه أحمد (٢٢٠٧٥)، وحسنه الألباني في إرواء الغليل (٢٠٢٦).

(٣) برقم (٤٤-٤٦).

(٤) أخرجه أحمد (٥/ ٣٤٦) والترمذي (٢٦٢١) والنسائي (١/ ٢٣١) وابن ماجه (١٠٧٩) وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب.

(٥) أخرجه مسلم (٨٢).

المناسبة للكتاب:

مناسبته لكتاب الإيمان أن فيه ذكر موضوع كفر تارك الصلاة.

الشَّرح

في هذا الأثر بيان مذهب مكحول في تارك الصلاة، فإنه لما قال الكلاعي: إنه مؤمن عاص قال له مكحول: «**يا أبا وهب ليعظم شأن الإيمان في نفسك**»، فسمى الصلاة إيمانًا، كما سماها الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣] أي صلاتكم. وقول النبي ﷺ: «**وَلَا تَتْرُكَنَّ صَلَاةً مَكْتُوبَةً مُتَعَمِّدًا؛ فَإِنَّ مَنْ تَرَكَ صَلَاةً مَكْتُوبَةً مُتَعَمِّدًا فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ ذِمَّةُ اللهِ**»، أما إذا كان ناسيًا أو شغل عنها فلا، كمن شغل شغلًا لا يستطيع معه الصلاة، مثلما حصل يوم الخندق فقال النبي ﷺ: «**شَغَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الوُسْطَى، مَلَأَ اللهُ أَجْوَافَهُمْ وَقُبُورَهُمْ نَارًا**»(١)، ثم شرع الله صلاة الخوف، ومما يؤكد هذا وأن الصلاة تركها كفر أن الله عَزَّوَجَلَّ سمى الصد عنها فتنة كما سمى الصد عن الإيمان فتنة، فقال في الصلاة: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ [النساء:١٠١] أي أن يصدوكم عن الصلاة ويشغلوكم عنها فخفف الله بالقصر، وهذا أول ما نزلت في صلاة الخوف، ولذلك في صحيح مسلم عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ، قَالَ: قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ [النساء:١٠١] فَقَدْ أَمِنَ النَّاسُ!؟، فَقَالَ: عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتَ مِنْهُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ «**صَدَقَةٌ تَصَدَّقَ اللهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ**»(٢)، يعني وسع الله عليكم، بعد ما كانت خاصة

---

(١) أخرجه أحمد (٤٣٦٥)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٣٤١).

(٢) أخرجه مسلم (٦٨٦).

في الخوف صارت في السفر مطلقًا، فهي رخصة للمسافر، فنحن ننظر إلى أصلها، والشاهد من الأصل في قوله: ﴿إِنۡ خِفۡتُمۡ أَن يَفۡتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [النساء:١٠١]. يعني يفتنوكم عن الصلاة، وهي أس الدين، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلۡفِتۡنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلۡقَتۡلِ﴾ [البقرة:١٩١]، وفي آية أخرى ﴿وَٱلۡفِتۡنَةُ أَكۡبَرُ مِنَ ٱلۡقَتۡلِ﴾ [البقرة:٢١٧]، أي فتنة الناس عن دينهم، فقد كانوا يصدونهم عن دينهم، فيعذبون الرجل حتى يكفر، فكانت الفتنة في قوله: ﴿أَن يَفۡتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [النساء:١٠١] أي عن دينكم بالكفر، فإذًا ترك الصلاة فتنة، أي فتنة الكفر، ثم رخص الله بقصرها وتخفيفها وفي الكيفيات التي أذن بها، لأجل لا ينشغل الإنسان عنها وهو ذاكر لها، وكان قبل الإذن بصلاة الخوف، كانوا يصلونها على هيئتها لكن بقصر، فلا بد أن يصلوها على هيئتها فلما أذن الله بصلاة الخوف على الـهيئات التي أذن بها، فقال: ﴿فَإِنۡ خِفۡتُمۡ فَرِجَالًا أَوۡ رُكۡبَانًا﴾ [البقرة:٢٣٩]، يعني حتى ولو على هيئة الراكب على الفرس أو الجمل ويطرد أو يُطرد، ورجالًا، أي: راجلين وفي حال المسايفة، ثم قال: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوۡقُوتًا﴾ [النساء:١٠٣]، في وقت محدد، لأن ترك الصلاة فتنة وكفر كما في النصوص، والإجماع القديم، وهنا يقول مكحول: «**برئت منه ذمة الله ومن برئت منه ذمة الله فقد كفر**»، وكما قال النبي ﷺ: «**مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللهِ، فَلَا يَطْلُبَنَّكُمُ اللهُ مِنْ ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ فَيُدْرِكَهُ فَيَكُبَّهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ**»(١)، أي من صلى الفجر في جماعة فلا تتعرض له بسب ولا بغيبة ولا بضرب ولا بأذى؛ لأنه في عهد الله جَلَّجَلَالُهُ، ولو قال ملكٌ من الملوك فلان في ذمتي وجواري فلا أحد يتعرض له، ولا أحد يستطيع أن يؤذيه، كماقال النجاشي لما كلمه جعفر وأصحابه

---

(١) أخرجه مسلم (٦٥٧).

قال لهم: أنتم في جواري، من سبكم غرم، فما استطاع أحد يتعرض لهم؛ لأن الملك أعطاهم جوارًا، فإذا الله عَزَّوَجَلَّ جعل من صلى الفجر في جماعة في ذمته، فلا تتعرض له، فإن الإنسان قد يظن أنه لا يؤاخذ، وهو لا يحس بذلك، لكنه قد يعاقب وهو لا يدري، وقد تأتيه عقوبة من الله وهو لا يشعر، سواء في نفسه أو في دينه أو في ماله أو قلبه من وحشة أو شيء آخر وهو لا يشعر، وقد تأتيه عقوبة وهو لا يدري أنها بسبب أنه خفر من في ذمة الله، وتعدى عليه، فهو في ذمة الله أي في عهد الله.



الحديث الثلاثون بعد المئة:

١٣٠- قال: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرِ عَنْ عَمْرِو بْن قَيْسٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الصَّبْرُ مِنَ الإِيمَانِ بِمَنْزِلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الجَسَدِ، فَإِذَا ذَهَبَ الصَّبْرُ ذَهَبَ الإِيمَانُ.

التخريج:

إسناده ضعيف وأبو إسحاق السبيعي مدلس ولم يسمع من علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورواه في مصنفه أيضًا[1].



وأورده المصنف يريد أن يبين رَحِمَهُ اللَّهُ أن الصبر وهو حبس النفس من الإيمان، وهو عمل لأن الحبس كف والكف عمل، فالصيام حقيقته كف وصبر على ترك

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٤٣٩).

الطعام والشراب لله، وحبس للنفس عن الشهوات، فهو من الإيمان ولا شك في ذلك، ولهذا فالصبر من الإيمان في هذا المعنى بل هو أصل الإيمان وأساسه، ومن هذا الصبر عن محارم الله وعن معاصي الله من الإيمان، فإذا ذهب الصبر ذهب الإيمان، فالشخص الذي ما يصبر عن الشهوات سيقع في نواقض الإيمان أو منقصاته كالفواحش من الزنى والشرب والسرقة، ولا يصبر على الطاعة كالصلاة في أوقتها، ولا يصبر على الصيام، وترك الطعام والشهوة فيقع فيما يضاد الإيمان أو يضاد كماله الواجب.

وكذلك عادم الصبر لا يصبر على أقدار الله المؤلمة فيجزع ويسخط، ولو كان مؤمنًا لصبر قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾ [التغابن:١١] ومن يؤمن بالله أي بالصبر واليقين أنه بإذن الله أي قدره، فدل على أن الصبر من الإيمان، فيعلم أن القدر من الله، وبإذن الله؛ لأنه قال ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ أي: بقدر الله، أي الإذن القدري الكوني، فإن الإذن الكوني هو القدر، أي خلق الشيء بقوله كن فكان، وأما الإذن الشرعي فهو الأحكام، أي ما يأذن به من الأحكام.



الحديث الحادي والثلاثون بعد المئة:

١٣١ - قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ صِلَةَ عَنْ عَمَّارٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قَالَ: ثَلَاثٌ مَنْ جَمَعَهُنَ جَمَعَ الإِيمَانَ: الإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِكَ، وَالإِنْفَاقُ مِنَ الإِقْتَارِ، وَبَذْلُ السَّلامِ لِلعَالَمِ.

التخريج:

هذا الحديث علقه البخاري في كتاب الإيمان من (صحيحه)، وترجمه عليه: بابٌ إِفْشَاءُ السَّلامِ مِنَ الإِسْلامِ[1]، وظاهر فيه صحة الإسناد لولا عنعنة أبي إسحاق وهو السبيعي، فإنه مدلس، وصلة هو ابن زفر، وعمار هو ابن ياسر. وقد صححه البخاري في تعليقه. قال ابن حجر: أخرجه أحمد بن حنبل في (كتاب الإيمان) من طريق سفيان الثوري ورواه يعقوب بن شيبة في (مسنده) من طريق شعبة وزهير بن معاوية وغيرهما كلهم عن أبي إسحاق السبيعي عن صلة بن زفر عن عمار، وهكذا رويناه في (جامع معمر) عن أبي إسحاق، وكذا حدث به عبدالرزاق في (مصنفه) عن معمر، وحدث به عبد الرزاق بأخرةٍ فرفعه إلى النبي ﷺ! كذا أخرجه البزار في (مسنده) وابن أبي حاتم في (العلل) كلاهما عن الحسن بن عبد الله الكوفي، وكذا رواه البغوي في (شرح السنة) من طريق أحمد بن كعب الواسطي وكذا أخرجه ابن الأعرابي في (معجمه) عن محمد بن الصباح الصنعاني ثلاثتهم عن عبد الرزاق مرفوعًا! واستغربه البزار، وقال أبو زرعة: هو خطأ. قلت: وهو معلول من حيث صناعة الإسناد، لأن عبد الرزاق تغير بأخرة، وسماع هؤلاء منه في حال تغيره إلا أن مثله لا يقال بالرأي، فهو في حكم المرفوع وقد رويناه مرفوعًا من وجه آخر عن عمار، أخرجه الطبراني في (الكبير) وفي إسناده ضعف، وله شواهد أخرى بينتها في (تغليق التعليق). اهـ[2]

وعمار هو ابن ياسر أحد السابقين الأولين.

---

(١) أخرجه المؤلف في المصنف (٣٠٤٤٠)، وأبو عبيد في الإيمان (٢٦)، وعبد الرزاق في المصنف (١٠/ ٣٨٦)، وعلقه البخاري في صحيحه (١/ ١٥).

(٢) فتح الباري لابن حجر (١/ ٨٢- ٨٣).

الشَّرح

قوله: «ثلاث» أي ثلاث خصال، وقوله: «من جمعهن جمع الإيمان: **الْإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِكَ، وَالْإِنْفَاقُ مِنَ الْإِقْتَارِ، وَبَذْلُ السَّلامِ لِلعَالَمِ**»، (للعالَم) بفتح اللام، أي الناس، والمراد المسلمون، و«الإقتار» القلة، أو الافتقار، كما في (الفتح)، وعلى الثاني: فـ(مِن) في قوله: «من الإقتار» بمعنى (مع) أو بمعنى (عند).

فإذا توفرت هذه الأشياء، وهي: الإنصاف من نفسك، بأن تنصف الناس من نفسك فإذا كان عليك حق تؤديه للناس، ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ﴾ [الليل:٥-٦]، أي أعطى الحقوق التي عليه لله ولعباده، والإنفاق من الإقتار يعني مع الإقتار فينفق الحقوق الواجبة عليه ولو كان فقيرًا، كما قال جَلَّجَلَالُهُ: ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ فَلْيُنفِقْ مِمَّآ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ﴾ [الطلاق:٧] أي من ضيّق عليه، والمراد الحقوق الواجبة عليه لأهله وولده ووالديه يؤديها مع الفقر.

وقوله: «وبذل السلام للعالم» العالم بفتح اللام، والمراد به هنا جميع الناس؛ لأن السلام ليس فقط كلام وتحية مجردة، كغيرها من تحايا الناس بل أمان وسلامة إذا أفشيت بين المؤمنين ظهرت آثارها عليهم والمسلم من سلم المؤمنون منه، كما صح عن النبي ﷺ قال: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ مَنِ الْمُسْلِمُ؟ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ الْخَطَايَا وَالذُّنُوبَ، وَالْمُجَاهِدُ مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ فِي طَاعَةِ اللهِ»[(١)].

(١) أخرجه أحمد (٢٣٩٦٧)، وابن ماجه (٣٩٣٤)، والترمذي (٢٦٢٧)، والنسائي (٤٩٩٥)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٦٦٥٥).

فإذا بلغ العبد أن هذه صفاته فهو مؤمن قد استكمل الإيمان وجمعه، ولا تجتمع في إنسان وهو فاجر، وكذاالمنافق لا تجتمع فيه، فمن كان تاركًا للصلاة تاركًا للفرائض لن يكون هكذا أبدًاولا تجتمع فيهأن يسلم الناس منه وأن ينفق ويؤدي الحقوق وأن ينصف من نفسه لا يمكن ذلك؛ لأن ما فيه من الكفر والنفاق يؤديه إلى الباطل، فهذا يدل على أن هذه الأعمال من الإيمان. قال الحافظ ابن حجر: قال أبو الزناد بن سراج وغيره: إنما كان من جمع الثلاث مستكملًا للإيمان لأن مداره عليها، لأن العبد إذا اتصف بالإنصاف لم يترك لمولاه حقًا واجبًا عليه إلا أداه، ولم يترك شيئًا مما نهاه عنه إلا اجتنبه، وهذا يجمع أركان الإيمان، وبذل السلام يتضمن مكارم الأخلاق، والتواضع وعدم الاحتقار، ويحصل به التألف والتحابب، والإنفاق من الإقتار يتضمن غاية الكرم، لأنه إذا أنفق مع الاحتياج كان مع التوسع أكثر إنفاقًا، والنفقة أعم من أن تكون على العيال واجبه ومندوبه، أو على الضيف والزائر، وكونه من الإقتار يستلزم الوثوق بالله والزهد في الدنيا وقصر الأمل، وغير ذلك من مهمات الآخرة، وهذا التقرير يقوي أن يكون الحديث مرفوعًا، لأنه يشبه أن يكون كلام من أوتي جوامع الكلم، والله أعلم. اهـ[1]

الحديث الثاني والثلاثون بعد المئة:

١٣٢- قال: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ صِلَةَ عَنْ عَمَّارٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ﴾ [التوبة:١٢]، فَقَالَ: لا عَهْدَ لَهُمْ.

التخريج:

---

(١) فتح الباري (١/ ٨٣).

ورواه المصنف في مصنفه وابن جرير[1] وصلة هو ابن زفر العبسي تابعي ثقة من رجال الجماعة[2] ورواه ابن جرير من طريق أبي إسحاق، عن صلة، عن عمار بن ياسر، في قوله: ﴿لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ﴾، قال: لا عهد لهم[3]، والمراد في تفسير قوله: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا۟ فِى دِينِكُمْ فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ۙ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾ [التوبة:١٢].

الشرح

والرواية هنا (**لا إيمان**) بكسر الهمزة كما في المخطوطة وهو الظاهر من إيراد المؤلف لها هنا لكن تفسير صلة قال: أي لا عهد لهم، يعني لا يمين يرقبونها ولا عهد، كما في قوله: ﴿لَا يَرْقُبُونَ فِى مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً﴾ [التوبة:١٠] أي لا يرقبون فيهم لا عهدًا ولا يمينًا بالله؛ لأن الإل اليمين.

وأما قراءة المصنف بالكسر فقرأ بها الحسن البصري وابن عامر قال ابن جرير في تفسيره: واختلفت القراءة في قراءة قوله: ﴿إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ﴾ [التوبة:١٢]، فقرأه قرأة الحجاز والعراق وغيرهم: ﴿إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ﴾ [التوبة:١٢]، بفتح الألف من (أيمان) بمعنى: لا عهود لهم، على ما قد ذكرنا من قول أهل التأويل فيه، وذكر عن الحسن البصري أنه كان يقرأ ذلك: (**إِنَّهُمْ لَا إِيمَانَ لَهُمْ**)، بكسر الألف، بمعنى: لا إسلام لهم. اهـ[4]

---

(١) رواه في المصنف (٣٠٤٤١) وابن جرير في التفسير (١٦٥٣٠).

(٢) مترجم في التهذيب، والتاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢/ ٣٢٢)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ١/ ٤٤٦).

(٣) رواه ابن جرير (١٦٥٣٣) بسند صحيح.

(٤) جامع البيان، لابن جرير (١٤/ ١٥٧).

وقال البغوي: وقرأ ابن عامر: (لَا إِيمَانَ لَهُمْ) بكسر الألف، أي: لا تصديق لهم ولا دين لهم. اهـ(١)

قوله: ﴿ لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ﴾ [التوبة:١٠] الإل: الإله، والألية: اليمين، أي لا يرقبون فيه ربًا ولا يمينا بالله ولا ذمة ولا عهدًا.

والمصنف أورد هذا التفسير على قراءة الكسر (لَا إِيمَانَ لَهُمْ)، فالظاهر أنه أراد هذا الشيء؛ لأن الكلام في باب الإيمان، فلا إيمان لهم قال: لا عهد لهم، فدل على أن العهد من الإيمان كما قال النبي ﷺ، في صفة المنافق: «إذا عاهد غدر»(٢)، أي لضعف الإيمان فلو كان يحفظ العهود لكان مؤمنًا فإن تضييع العهود من صفات الكفار.

فعلى هذه القراءة (لا إيمان لهم)، أي لا عهد لهم، ففسر الإيمان بالعهد، كما في تفسير قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ﴾ [البقرة:١٤٣] أي: صلاتكم؛ لأنها جاءت في أمر الصلاة، وتفسير السلف لها، كذلك، والله أعلم.



الحديث الثالث والثلاثون بعد المئة:

١٣٣ - قال: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: كَانَ يَقُولُ: لا يَدْخُلُ النَّارَ إِنْسَانٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ.

---

(١) تفسير البغوي (٤/ ١٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٥٩)، ومسلم (٥٨).

التخريج:

هذا إسناد صحيح عن إبراهيم وهو النخعي، وهو مرسل صحيح، ولعله يعني بقوله: «كَانَ يَقُولُ» النبي ﷺ، أو يعني ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقد صح عن ابن مسعود عن النبي ﷺ حديث: «لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ رَجُلٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ، وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ رَجُلٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ»[1].

المناسبة للكتاب:

مناسبته لكتاب الإيمان، أن فيه الرد على الخوارج والمعتزلة في سلامة عصاة المؤمنين من الخلود في النار.

الشَّرْح

وهذا الحديث الصحيح، قد ضلت المرجئة الغلاة في فهمه فقالوا: من كان في قلبه إيمان فقط وتصديق لا يدخل النار، لا تضره معصية، وهذا ليس هو الذي عليه إجماع السلف ولا ظاهر مجموع النصوص بل ظاهر بعض الأحاديث بمفردها، وليس هو المراد.

ولو قال قائل: ما تقولون في هذا الحديث وأمثاله؟

نقول: هذا الحديث لا يأخذ وحده منفردًا عن نصوص الكتاب والسنة، فإنه من المتشابه كما قال الله في القرآن: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران:٧]، فهذا كذلك من المتشابه الذي يشتبه على العامة، وقد يشتبه على بعض

---

(١) أخرجه أحمد (٣٩٤٧)، والترمذي (١٩٩٩)، وصححه ابن حبان (٥٤٦٦)، وصححه الألباني في التعليقات الحسان (٥٤٤٢).

أهل العلم، فقد اشتبه على علماء من المرجئة، فأخذوا بظاهره؛ لأنه في الظاهر كما قالوا! ولكنه ظاهر مجمل يخالف النصوص المحكمات اللاتي هن أم الكتاب، أي أصل الكتاب، والأحاديث التي هي أصل في الدين، وأين هم من الآيات والأحاديث الكثيرة المتوافرة المتكاثرة المتواترة على الوعيد بأن من فعل كذا فهو في النار ويدخل النار، فهل تنسف كلها؟ لأجل حديث مشتبه؟ بل يجمع بينها وبينه، فيظهر التفسير الصحيح.

وأما تفسيره الصحيح، فقد اختلفت عبارات العلماء في الجمع بينها وفي تفسير الحديث، مع اتفاقهم أن الظاهر غير مراد بإطلاقه، فقيل: لا يخلد فيها، وقيل: لا يدخل النار أي نار الكفار؛ لأن النار ناران، نار لعصاة الموحدين، يدخلونها ويخرجون بعد التمحيص؛ لأن النبي ﷺ تواترت عنه النصوص أنه أخبر أنه يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان، أي إذا دخلها، في أحاديث كثيرة، وهنا يقول: «**لا يدخل النار**»، فإذًا المراد لا يدخل النار التي من دخلها لا يخرج منها وهي نار الكفار؛ لأن الكلام في أدنى درجات الإيمان وهو من في قلبه مثقال ذرة من إيمان، ولأن النار نوعان، نار الكفار وهم خالدون فيها أبدًا، ونار لعصاة الموحدين كما جاء في الحديث والأثر عن عمر، أنها يأتي عليها زمان تضطرب أبوابها ليس فيها أحد كما في تفسير عبد بن حميد، قالوا: هذه النار التي يدخلها عصاة الموحدين ثم يخرجون منها فتخلو، وفي الصحيح عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**أما أهل النار الذين هم أهلها لا يموتون فيها ولا يحيون، ولكنْ ناس أصابتهم النار بذنوبهم فأماتتهم إماتةً حتى إذا كانوا فحمًا أذن بالشفاعة، فجيء بهم ضبائرَ ضبائرَ فبثوا على أنهار الجنة ، ثم قيل: يا أهل الجنة أفيضوا عليهم. فينبتون**

نباتَ الحِبةِ تكون في حميل السيل» رواه مسلم[١] وقوله: «ضبائر» أي جماعات.

وأهلها الذين هم أهلها الكفار، فإنهم فيها خلدون أبدًا، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة:١٦٧]، فهذه في الكفار، وهذه النار الأبدية هي نار الكفار، أما نار العصاة الموحدين فهي التي يخرجون منها، وآخر من يخرج من النار رجل يخرج منها ثم يأتي إلى الجنة وقد أغلقت أبوابها، وقصة آخر من يخرج من النار ويدخل الجنة معروفة، في الصحيحين وغيرهما، وحديث الجهنميين متفق عليهعن جابر مرفوعًا وفيه: «فَيُلقِيهِمْ فِي نَهَرٍ فِي أَفْوَاهِ الجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ: نَهَرُ الحَيَاةِ، فَيَخْرُجُونَ كَمَا تَخْرُجُ الحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ»[٢] ثم يدخلون الجنة ويعرفون بالجهنميين؛ لأنهم خرجوا من جهنم، فهذا الذي يقال: لا يدخل النار أي نار الكفار؛ لأن تلك من دخلها لا يخرج منها، كما قال: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف:٤٠]، قال فيهم: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر:٤٨]، أما الموحدون فأخبر النبي ﷺ بخروجهم بالشفاعة وغيرها فقال: «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»[٣]، وجاء في الصحيحين في أحاديث كثيرة أنه يشفع الملائكة ويشفع النبيون ويشفع الصالحون ويشفع الشهداء، فيخرجون أقوامًا من النار حتى يقول الله عَزَّوَجَلَّ: «بقيت رحمة أرحم الراحمين فيقبض قبضة من أهل النار فيخرجهم».

فإن هذا كله نحمله على الذين لم يكتب الله لهم الخلود؛ لأن الكفار مخلدون في النار ولا يدخلون الجنة قطعًا، فلو كانوا يدخلون الجنة لشفع النبي ﷺ في عمه

---

(١) رواه مسلم (١٨٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٦٠)، ومسلم (١٨٣).

(٣) أخرجه أحمد (١٣٢٢٢)، وأبو داود (٤٧٣٩)، والترمذي (٢٦٠٤)، وصححه ابن حبان (٦٤٦٨) عن أنس، وسنده صحيح.

ووالديه، فقد شفع إبراهيم في أبيه فرد الله شفاعته، والأنبياء أعظم جاهًا عند الله.

قال العلامة ابن القيم: ولما كان الناس على ثلاث طبقات: طيب لا يشينه خبيث، وخبيث لا طيب فيه، وآخرون فيهم خبث وطيب، دورهم ثلاثة: دار الطيب المحض، ودار الخبيث المحض، وهاتان الداران لا تفنيان، ودار لمن معه خبث وطيب وهي الدار التي تفنى وهي دار العصاة، فإنه لا يبقي في جهنم من عصاة الموحدين أحد، فإنه إذا عذبوا بقدر جزائهم أخرجوا من النار فأدخلوا الجنة، ولا يبقي إلا دار الطيب المحض، ودار الخبث المحض. اهـ[1]

فهذه النصوص -كقوله ﷺ: «لا يدخل النار من في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان»- تحمل على معنى لا يدخلها دخول خلود، كحال الكفار، ونجاة هؤلاء المؤمنين من النار لا يعارض قول الله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾ ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم:٧١-٧٢]، فإن كل أحد يردها ورود مرور، أو دخول على الخلاف فيها عن السلف، ويبقى الظالمون فيهاوهم المشركون، والكفار، فهؤلاء يبقون فيها بقاء خلود، وأما الذين اتقوا وهم كل مسلم بحسب تقواه، فإن الله ينجيهم من النار إما بعدم الدخول والاكتفاء بالمرور على متنها وهذا لا يستثنى منه أحد، وإما بالإخراج بعد الولوج، وهذا في حق عصاة المسلمين، فإن كان من المتقين الأبرار فإنه ينجو منها وإنما ذلك على المرور مباشرة، ويمر كما قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «منهم من يمر كلمح البصر، ومنهم كالبرق، ومنهم كأجاويد الخيل، ومنهم كأجاويد الإبل، ومنهم من يمشي، ومنهم من يحبو، ومنهم المخدوش المكردس» رواه مسلم.

---

(١) الوابل الصيب من الكلم الطيب (ص:٢٠) ط. سيد إبراهيم.

وعلى النار كلاليب نعوذ بالله، تخدش الناس، من خدشته سقط، أو سلم، فهذه أحوالهم فمن سقط فيها فإما أن يكون من الكفار؛ لأن هؤلاء لا يمرون، بل يسقطون مباشرة، وأما المؤمنون فمنهم من ينجو بعد المرور ومنهم من هو يسقط فيها ثم يخرج منها، وفي المسند عن حفصة قالت: قال رسول الله ﷺ: «**إني لأرجو ألا يدخل النار -إن شاء الله- أحد شهد بدرًا والحديبية**» قالت: فقلت: أليس الله يقول: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم:٧١]؟ قالت: فسمعته يقول: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم:٧٢][1].

وقد اختلف السلف في هذا الورود للذين اتقوا هل دخول مخفف أو مرور على الصراط، كما في تفسير ابن كثير وغيره، فعن أبي سُمَيَّة قال: اختلفنا في الورود، فقال بعضنا: لا يدخلها مؤمن، وقال بعضهم: يدخلونها جميعا، ثم ينجي الله الذين اتقوا، فلقيت جابر بن عبد الله فقلت له: إنا اختلفنا في الورود، فقال: يردونها جميعًا -وفي رواية: يدخلونها جميعًا- وأهوى بأصبعيه إلى أذنيه، وقال: صُمّتا، إن لم أكن سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا يبقى بر ولا فاجر إلا دخلها، فتكون على المؤمن بردًا وسلامًا، كما كانت على إبراهيم، حتى إن للنار ضجيجًا من بردهم، ثم ينجي الله الذين اتقوا، ويذر الظالمين فيها جثيًّا**» رواه الإمام أحمد[2].

وعن خالد بن مَعْدَان قال: قال أهل الجنة بعدما دخلوا الجنة: ألم يعدنا ربنا الورود على النار؟ قال: قد مررتم عليها وهي خامدة.

---

(١) رواه أحمد في المسند (٦/ ٢٨٥).

(٢) رواه أحمد في المسند (٣/ ٣٢٨)، وقال المنذري في الترغيب (٢/ ٣٠٦): قال المنذري رجاله ثقات، وقال ابن كثير: غريب ولم يخرجوه.

وقال العوفي، عن ابن عباس قوله: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم:٧١] يعني: البر والفاجر، ألا تسمع إلى قول الله لفرعون: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ۖ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ﴾ [هود:٩٨]، ﴿وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا﴾ [مريم:٨٦]، فسمى الورود في النار دخولا وليس بصادر.

وعن عبد الله بن مسعود في قوله جَلَّجَلَالُهُ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم:٧١] قال رسول الله ﷺ: «**يرد الناس النار كلهم، ثم يصدرون عنها بأعمالهم**» رواه أحمد والترمذي ورواه الترمذي موقوفًا وهو أصح[1]، ولابن أبي حاتم عن عبد الله بن مسعود قال: يرد الناس جميعًا الصراط، وورودهم قيامهم حول النار، ثم يصدرون عن الصراط بأعمالهم، فمنهم من يمر مثل البرق، ومنهم من يمر مثل الريح، ومنهم من يمر مثل الطير، ومنهم من يمر كأجود الخيل، ومنهم من يمر كأجود الإبل، ومنهم من يمر كعدو الرجل، حتى إن آخرهم مرًّا رجل نوره على موضعي إبهامي قدميه، يمر يتكفأ به الصراط، والصراط دَحْضٌ مَزَلّة، عليه حَسَك كَحَسك القَتَاد، حافتاه ملائكة، معهم كلاليب من نار، يختطفون بها الناس، وذكر تمام الحديث. وفي المسند عن معاذ عن النبي ﷺ: «**ومن حرس من وراء المسلمين في سبيل الله متطوعًا لا بأجرة سلطان، لم ير النار بعينيه إلا تحلة القسم، قال الله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾**»[2].

وعند ابن جرير: عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود: قوله: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾، قال: الصراط على جهنم مثل حد السيف، فتمر الطبقة الأولى كالبرق،

(١) رواه أحمد في المسند (١/ ٤٣٤)، والترمذي (٣١٥٩، ٣١٦٠) وقال: حديث حسن، ورواه شعبة عن السدي فلم يرفعه.
(٢) رواه أحمد في مسنده (٣/ ٤٣٧).

والثانية كالريح، والثالثة كأجود الخيل، والرابعة كأجود البهائم، ثم يمرون والملائكة يقولون: اللهم سَلّم سَلّم[1]، ولهذا شواهد في الصحيحين وغيرهما، من رواية أنس، وأبي سعيد، وأبي هريرة، وجابر، وغيرهم من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[2]، وعن قتادة قوله: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ قال: هو الممر عليها[3]. وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم في قوله: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾، قال: ورود المسلمين المرور على الجسر بين ظهريها، وورود المشركين: أن يدخلوها، وقال النبي ﷺ: **«الزالون والزالات يومئذ كثير، وقد أحاط بالجسر يومئذ سِمَاطان من الملائكة، دعاؤهم: يا ألله سلم سلم»**[4].

وقوله: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا﴾ [مريم:٧٢] قال ابن كثير: أي: إذا مرّ الخلائق كلهم على النار، وسقط فيها من سقط من الكفار والعصاة ذوي المعاصي، بحسبهم، نجى الله تعالى المؤمنين المتقين منها بحسب أعمالهم. فجوازهم على الصراط وسرعتهم بقدر أعمالهم التي كانت في الدنيا، ثم يشفعون في أصحاب الكبائر من المؤمنين، فيشفع الملائكة والنبيون والمؤمنون، فيخرجون خلقًا كثيرًا قد أكلتهم النار، إلا دارات وجوههم -وهي مواضع السجود- وإخراجهم إياهم من النار بحسب ما في قلوبهم من الإيمان، فيخرجون أولا من كان في قلبه مثقال دينار من إيمان، ثم الذي يليه، ثم الذي يليه، ثم الذي يليه حتى يخرجوا من كان في قلبه أدنى أدنى أدنى مثقال

---

(١) تفسير الطبري (١٦/ ٨٢).

(٢) حديث أبي هريرة رواه البخاري (٦٥٧٣)، ومسلم (١٨٢)، وحديث أبي سعيد رواه البخاري (٦٥٧٤)، ومسلم (١٨٣)، وحديث جابر هو حديث الجهنميين أخرجه البخاري (٦٥٦٠)، ومسلم (١٨٣).

(٣) رواه عبد الرزاق في تفسيره (٢/ ١١).

(٤) رواه الطبري (١٦/ ٨٣).

ذرة من إيمان ثم يخرج الله من النار من قال يومًا من الدهر: لا إله إلا الله وإن لم يعمل خيرًا قط، ولا يبقى في النار إلا من وجب عليه الخلود، كما وردت بذلك الأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ ولهذا قال تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم:٧٢].

إذا تقرر هذا فيفسر حديث الباب وأمثاله على ضوء هذا المجموع من الأحاديث، لا يأخذ بمفرده كما فعلت المرجئة.



الحديث الرابع والثلاثون بعد المئة:

١٣٤- قال: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْن الحُبَابِ عَنْ الصَّعْقِ بْن حَزَنٍ البَكْرِيِّ قَالَ: قَالَ ﷺ: «أَوْثَقُ عُرَى الإِيمَانِ: الحُبُّ فِي اللهِ، وَالبُغْضُ فِي اللهِ».

التخريج:

مر معنا أن هذا الحديث صحيح، وأنه صح من عدة وجوه عن ابن مسعود وعن ابن عباس[1].

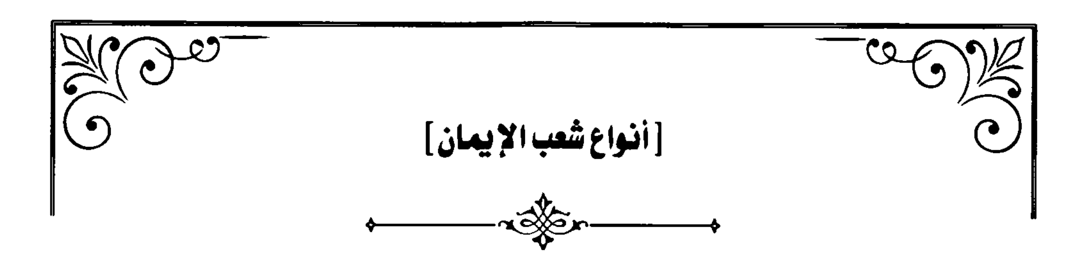
الشَّرح

المراد به -كما تقدم- ليس الحب بذاته هو أوثق العرى، بل أوثق العرى بذاتها هي: كلمة لا إله إلا الله؛ لأنها هي العروة الوثقى، لكن المراد هنا، إذا بلغ العبد إلى هذه المرحلة: أن يحب في الله ويبغض في الله فتلك العروة الأوثق، لأنه استكمل

(١) أخرجه أحمد (١٨٥٢٤)، والطبراني في المعجم الأوسط (٤٤٧٩)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٥٣٣)، وتقدم رقم (١١٠-١١١).

العرى كلها هذا المقصود أي استكمال عرى الإيمان، فالكلام في جملة الإيمان؛ لأن الله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ﴾ [البقرة:٢٥٦]، وهي عروة التوحيد لا إله إلا الله، فإذا طهر قلبه من الشرك قليله وكثيره وأخلص الإخلاص التام لم يبق فيه لغير الله محبة، فلا يحب إلا لله وفي الله، فقد استكمل العرى وذلك أوثق الإيمان صلابة وقوة. أو أن المراد أن الولاء والبراء من أصول الدين، ومداره على الحب والبغض في الله، والله أعلم.





[أنواع شعب الإيمان]

الحديث الخامس والثلاثون بعد المئة:

١٣٥ - قال: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ جَرِيرِ بْن حَازِمٍ حَدَّثَنِي عِيسَى بْن عَاصِمٍ حَدَّثَنِي عَدِيُ بْن عَدِي قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ عُمَرُ بْن عَبْدِ العَزِيزِ: أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ الإِيمَانَ فَرَائِضُ، وَشَرَائِعُ، وَحُدُودٌ، وَسُنَنٌ، فَمَنْ اسْتَكْمَلَهَا اسْتَكْمَلَ الإِيمَانَ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلِ الإِيمَانَ، فَإِنْ أَعَش فَسَأُبَيِّنُهَا لَكُمْ حَتَّى تَعْمَلُوا بِهَا، وَإِنْ أَنَا مُتُّ قَبْلَ ذَلِكَ فَمَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ بِحَرِيصٍ.

التخريج:

إسناده صحيح رواه المؤلف في (المصنف) والإمام أحمد في (كتاب الإيمان) وعلقه البخاري في كتاب الإيمان من (صحيحه)[1].

المناسبة للكتاب:

والمناسبة من إيراد هذا الأثر في كتاب الإيمان أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بين أن الإيمان شعب تتنوع إلى فرائض وسنن وشرائع وحدود، وأنه يزيد وينقص. قال الحافظ ابن حجر: والغرض من هذا الأثر أن عمر بن عبد العزيز كان ممن يقول بأن الإيمان

---

(١) أخرجه المؤلف في المصنف (٣٠٤٤٤)، والخلال في السنة (١١٦٢)، واللالكائي (١٥٧٢)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (الإيمان ٢/ ١١٦٦)، وعلقه البخاري في الإيمان باب قول النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس»، وهو يزيد وينقص.. إلخ. فتح الباري (١/ ٤٥-٤٧).

يزيد وينقص حيث قال: «**استكمل..**» و: «**لم يستكمل..**». اهـ[(١)]

الشَّرْح

قوله: «**كَتَبَ إِلَيَّ عُمَرُ بْن عَبْدِ العَزِيزِ**»، وكتب ذلك في خلافته وكانت مدتها سنتين، وعدي بن عدي أي بن عميرة الكندي وهو تابعي من أولاد الصحابة وهو ثقة فقيه، وكان عامل عمر بن عبد العزيز على الجزيرة والموصل، أو أرمينية[(٢)]، فلذلك كتب إليه، وكان عمر يقلد الولايات لأهل العلم.

قوله: «**أما بعد فإن الإيمان فرائض وشرائع وحدود وسنن**»، وقوله: «**فرائض**» أي أعمالًا مفروضة «**وشرائع**» أي عقائد دينية «**وحدود**» أي منهيات ممنوعة «**وسنن**» أي مندوبات.

قوله: «**فإن أعش فسأبينها**» أي أبين تفاريعها لا أصولها لأن أصولها كانت معلومة لهم مجملة، وهذا التأخير على تجويز تأخير البيان عن وقت الخطاب إذ الحاجة هنا لم تتحقق، كما قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٣)].

وقوله: «**فمن استكملها استكمل الإيمان**»، أراد هنا الاستكمال الواجب والمستحب، وهذه الأشياء التي تكلم عنها هي الشعب التي قال النبي ﷺ: «**الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً**»[(٤)].

قوله: «**ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان**»، أي بحسب نقصه فيها، فإن

---

(١) فتح الباري، لابن حجر (١/ ٤٧).
(٢) انظر: السنة، للخلال (١١٦٢) وفتح الباري (١/ ٤٧).
(٣) فتح الباري، لابن حجر (١/ ٤٧).
(٤) أخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥).

نقص في الفرائض نقص في كمال الإيمان الواجب، وإن نقص في السنن نقص في كمال الإيمان المستحب.

وفيه أن عمر بن عبد العزيز ممن يقول: إن الإيمان يزيد وينقص حيث قال: «**استكمل**» و«**لم يستكمل**»[1].

قوله: «**فإن أعش فسأبينها لكم**»، أي يفصلها ويميزها، مثل الصلاة والزكاة والطهور من الإيمان، وهكذا، حتى الحياء من الإيمان وإماطة الأذى عن الطريق ثم يورد الأدلة وهكذا ويفسرها. ومجموعة الأحاديث التي بينت الأعمال التي هي من شعب الإيمان، قد جمعها الحافظ أبو بكر البيهقي في كتاب شعب الإيمان، وشيخه الحليمي -رحمة الله عليهما- أيضًا جمعها في ثلاثة مجلدات وتكلم عليه فقها، وينقل عنه البيهقي كثيرًا، لكن البيهقي كتابه كبير في مجلدات وبالأسانيد، ولخصها بعض العلماء، وهو القزويني طبع في كتاب صغير يذكر حديثًا واحدًالكل شعبة إلى آخر السبعين، والبيهقي تجاوز السبعين، وصنف الشيخ عبد الرحمن السعدي كتابًا مجملًا من الكتاب والسنة باختصار سماه شجرة الإيمان.



الحديث السادس والثلاثون بعد المئة:

١٣٦- قال: حَدَّثَنَا الفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ نَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: لابُدَّ لأَهْلِ هَذَا الدِّينِ مِنْ أَرْبَعٍ: دُخُولٍ فِي دَعْوَةِ الإِسْلامِ، وَلابُدَّ مِنَ الإِيْمَانِ، وَتَصْدِيقٍ بِاللهِ وَالمُرْسَلِينَ أَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، وَبِالجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَالبَعْثِ بَعْدَ المَوْتِ، وَلابُدَّ مِنْ أَنْ

(١) فتح الباري، لابن حجر (١/ ٤٧).

تَعمَلَ عَمَلًا تُصَدِّقُ بِهِ إِيمَانَكَ، وَلا بُدَّ مِنْ أَنْ تَعْلَمَ عِلمًا تُحْسِنُ بِهِ عَمَلَكَ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾ [طه:٨٢].

التخريج:

سنده صحيح وأخرجه أيضًا في (المصنف)[1].

الشَّرح

زيد بن أسلم هو أبو عبد الله العدوي من متقدمي السلف من موالي عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أبوه أسلم مولى عمر وخادمه الذي معه، وسمع زيد من عمر.

قوله: «**لا بد لأهل هذا الدين من أربع**» هذا إجمال، ثم فصلها فذكر الأولى فقال: «**دخول في دعوة الإسلام**»، أي النسبة إلى الإسلام، بأن يكون مسلّما بالشهادتين وبغيرِهما، ولا يكون منتسبًا إلى غيره، فلا يقول: إنه على الدين على الحنيفية وهو ينتسب إلى اليهودية أو النصرانية أو ينتسب إلى غير ذلك من الملل والمذاهب الإلحادية، قال تعالى: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَٰذَا﴾ [الحج:٧٨]، قال النبي ﷺ: «**فادعوا بدعوى الله الذي سماكم، المسلمين المؤمنين عباد الله**» الحديثَ.

ثم ذكر الثانية فقال: «**ولا بد من الإيمان وتصديق بالله وبالمرسلين أولهم وآخرهم وبالجنة وبالنار وبالبعث بعد الموت**»، هذا الثانية، وهي الإيمان والتصديق بالله وبرسله كلهم وبالجنة وبالنار، وبالبعث بعد الموت.

ثم ذكر الثالثة وقال: «**ولا بد من أن تعمل عملًا تصدق به إيمانك**» هذه الثالثة، وهي الشاهد هنا ووجه إيراد المصنف لهذا الأثر، لا كما تقول المرجئة: تصديق

(١) المصنف (٣٠٤٤٥).

بالقلب فقط، أو به وبقـول: أشهـد أن لا إله إلا الله، فقـط، ولا يصلي ولا يصـوم ولا يفعل أركان الإسلام، فهذا ليس بمؤمن على الحقيقة.

ثم ذكـر الرابعة وقال: «**ولا بد من أن تعلم علما تحسن بـه عملك، ثم قـرأ** ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾ [طه:٨٢]».

الهداية لا تكون إلا بالعلم، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَىٰكُمْ﴾ [محمد:١٩]، فلا تكون الهدية إلا بعلم، وكما في قوله: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف:١٠٨]، فمن كان من أتباعه فهو يدعو على بصيرة، فلا بد من هذه الأمور الأربعة، وهي: الدخول في دعوى الإسلام، والإيمان والعمل، والعلم المبين له، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر:١-٣]. والإنسان جنس يشمل كل بني آدم أي جنس الإنسان بعمومه ويدخل فيه الثقلان: الإنس والجن، أي كلهم في خسارة إلا الذين آمنوا، أي إلا من جمع هذه الصفات، وهي ﴿ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾، وهذا من باب عطف الشيء على نفسه، فإن التواصي بالحق والتواصي بالصبر من العمل الصالح والعمل الصالح من الإيمان، وخصت بالذكر لعظم شأنها وشمولها لكل أبواب الإيمان، فإيمان تصديق بلا عمل لا ينفع، ولا بد معه من التواصي بالحق، وهي الدعوة إليه، والتواصي بالصبر، أي بالصبر على ذلك، ولولا الصبر ما استقام الإيمان، كما تقدم في أثر علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**الصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد ومن لا صبر له لا إيمان له**»، وذكر العلماء في (المسائل الأربع) -كما

في رسالة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وذكرها ابن القيم وغيره-: أنه يجب على كل مسلم ومسلمة أن يتعلم أربع مسائل ويعمل بها: العلم والعمل به والدعوة إليه والصبر على الأذى فيه.

والعلم، هو العلم بالله وبرسوله ﷺ وبدين الإسلام، أي معرفة دين الإسلام بالأدلة، ومنها المسائل التي يسأل عنها الإنسان في القبر، كما في الحديث فيقال: **«من ربك وما دينك وما نبيك، وما علمك بذلك، فيجيب المؤمن ويقول: قرأت كتاب الله فآمنت وصدقت، وأما المنافق فيقول: هاه هاه لا أدري سمعت الناس يقولون شيئًا فقلته، فيقال: له لا داريت ولا تليت»**[1]، كان على التقليد ولم يعرف الحق بالدليل من الكتاب والسنة، وأما المؤمن فقال: قرأت كتاب الله فآمنت وصدقت، فليس مجرد أن يقول: إنه مؤمن ومسلم بدون معرفة، بل لا بد من معرفة، والمعرفة إما باتباع الأدلة أو بسؤال العلماء.

ولو قال قائل: والعامي كيف يصنع وهو ليس بمجتهد ولا يعرف الأدلة؟

نقول: هذا خفف الله عليه، في نفس حديث مسائل القبر أنه لما قال المنافق: هاه هاه لا أدري سمعت الناس يقولون قولا فقلته، قالوا له: **«لا داريت ولا تليت»**، أي ما اتبعت العلماء؛ لأن الله قال: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣]، فالعامي يسأل العلماء، لكن العلماء الذين هم أهل العلم بالقرآن والسنة، وليس علم الجهل، أو بغير القرآن والسنة، والله أعلم.



(١) أخرجه أحمد (١٢٢٧١)، وأبو داود (٤٧٥١)، والنسائي في السنن الكبرى (٢١٨٩)، وصححه الألباني في تخريج المشكاة (١٢٦).

الحديث السابع والثلاثون بعد المئة:

١٣٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى عَنِ الْجُرَيْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: مَا كَانُوا يَقُولُونَ لِعَمَلٍ تَرَكَهُ رَجُلٌ: كُفْرٌ غَيْرَ الصَّلاةِ، فَقَدْ كَانُوا يَقُولُونَ: تَرْكُهَا كُفْرٌ.

التخريج:

هذا أثر صحيح، وأخرجه أيضًا في (المصنف)، ورواه أبو عبيد في (الإيمان) والترمذي في كتاب الإيمان من (الجامع)؛ وابن نصر المروزي في كتاب (تعظيم قدر الصلاة)[1].

الشَّرح

وتقدم شرحه مفصلًا، والمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما تكلم عن شأن الصلاة تكلم عن كفر تارك الصلاة، تكلم عن الإيمان.

و«**عبد الله بن شقيق**» هو أبو عبد الرحمن العقيلي تابعي ثقة.

قوله: «**ما كانوا**» يعني: أصحاب النبي ﷺ؛ كما في الرواية الأخرى: «ما كان أصحاب رسول الله ﷺ... إلخ».

قوله: «**ما كانوا يقولون لعمل تركه رجل كفر غير الصلاة**»، أي يقولون: إن تركها كفر، فهو حكاية إجماع السلف الأولين على كفر تارك الصلاة.

ولا عموم لمفهوم كلام كما تقدم أن المفهوم لا عموم له، فلا يفهم من أنهم

(١) أخرجه في المصنف (٣٠٤٤٦)، وأبو عبيد في الإيمان (١٠)، والترمذي وابن نصر قال الألباني في حاشيته: أخرجه الترمذي وصحح إسناده النووي، ورواه الحاكم من هذا الوجه إلا أنه زاد فيه عن أبي هريرة، وصححه على شرطهما وقال الذهبي: إسناده صالح. اهـ

أجمعوا على أن ما سوى الصلاة لا يكفر تاركه، بل هذا مسكوت عنه، ولهم فيه خلاف في مسائل كترك الزكاة والصيام والحج، هل يكفر تاركها أم لا.



الحديث الثامن والثلاثون بعد المئة:

١٣٨- قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ مُغِيرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ شَقِيقًا، وَسَأَلَهُ رَجُلٌ: سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ: مَنْ شَهِدَ أَنَّهُ مُؤْمِنٌ فَلْيَشْهَدْ أَنَّهُ فِي الجَنَّةِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

التخريج:

سنده صحيح ورواه في المصنف أيضًا وأبو عبيد في (الإيمان)[1].

الشَّرح

«شقيق» هو ابن سلمة أبو وائل الأسدي أحد سادة التابعين، غير الذي قبله، ذاك عبد الله بن شقيق العقيلي.

وهذا المسألة التي مرت مع مسألة التزكية، فالإنسان لا يشهد لنفسه أنه مؤمن على سبيل التزكية. وتراجع هناك.



(١) رواه في المصنف (٣٠٤٤٨) وأبو عبيد في الإيمان (١١).

الحديث التاسع والثلاثون بعد المئة:

١٣٩- حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عَاصِمٍ قَالَ: قِيلَ لأَبِي وَائِلٍ: إِنَّ نَاسًا يَزْعُمُونَ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ لا يَدْخُلُونَ النَّارَ، قَالَ: لَعَمْرُكَ وَاللهِ إِنَّ حَشْوَهَا غَيْرُ الْمُؤْمِنِينَ.

التخريج:

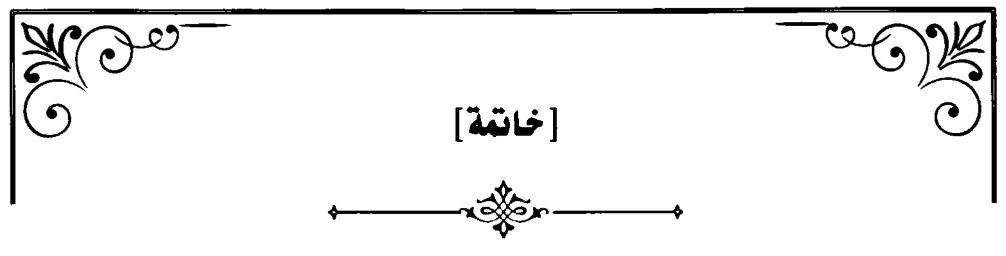
إسناده ضعيف، أبو بكر وعاصم ضعيفان، ورواه في (المصنف) والإمام أحمد في (الزهد)[1].

الشَّرح

قوله: «**وإن حشوها**»، وقع عند أحمد في (الزهد): «**إن لها محشرًا**»، ولم يتبين لي أرجحهما صحةً! وعلى كلٍّ، فإن أبا وائل أعرض عن قول هؤلاء، وجزم بأن الذين يحشرون إليها أو الذين هم حشوها من غير المؤمنين، فأجمل ولم يفصل وأعرض عن ذلك القول المبتدع، وإن كان الظاهر أنه يعني النار الأبدية التي لا تفنى، وهذا من الذي تكلمنا عليه فيما تقدم قبل[2]، وهي نار الكفار، فهذه المؤمنون لا يدخلونها، كما تقدم في الحديث: «**لا يدخل النار رجل في قلبه مثقال ذرة من إيمان**»، يعني النار الأبدية نار الكفار، أما النار التي هي لعصاة الموحدين فيدخلوها ثم يخرجون منها.



(١) أخرجه في المصنف (٣٠٤٤٧)، والإمام أحمد في الزهد (٢٠٨٨).
(٢) عند الأثر (١٣٣).



[خاتمة]

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: الإِيمَانُ عِنْدَنَا قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ.

الشَّرْح

أبو بكر هو المصنف أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي، ختم كتاب الإيمان بقوله: «**الإِيمَانُ عِنْدَنَا قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَيَزِيدُ وَيَنْقُصُ**»، وهذا خلاصة ما في الكتاب، فكل هذه الآثار التي أوردها المصنف هذه خلاصتها، وأن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص، وهذا اعتقاد أهل السنة والجماعة الذي أجمعوا عليه، وأنه قول، أي قول القلب وقول اللسان، وعمل، أي عمل القلب وعمل الجوارح، وقول القلب هو: التصديق، وعمل القلب: هو ما يكون فيه من الإخبات والخوف والرجاء والحب إلى آخره؛ لأن القلب له عمل، وقول اللسان وعمل الجوارح، وقول اللسان واضح: قول لا إله إلا الله وما يتبعها من التوحيد والنطق بالفرائض والشرائع فلا بد من عمل، كالذكر والتسبيح يعملها بلسانه، وعمل الجوارح معروف.

وأنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ [الفتح:٤]، وينقص بالمعصية؛ لأن ما قبل الزيادة يقبل ضدها، وكما مر معنا حديث الصحابي عمير بن حبيب بن خماشة أنه قال: الإيمان يزيد وينقص، فقيل: فما زيادته، وما نقصانه؟، قال: إذا ذكرنا ربنا وخشيناه فذلك زيادته، وإذا غفلنا ونسينا وضيعنا، فذلك نقصانه[1].

(١) كما تقدم في (١٤).

قوله: «يزيد وينقص»، وهذا ما عليه صحابة النبي ﷺ والتابعون، ويتفاضل، وهو محل إجماع، قال البغوي في (شرح السنة): اتفقت الصحابة والتابعون فمن بعدهم من علماء السنة على أن الأعمال من الإيمان.. واتفقوا على تفاضل أهل الإيمان في الإيمان، وتباينهم في درجاته. اهـ[١]

والمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغيره من علماء السلف اعتنوا بجمع الآثار السلفية في العقيدة، وصنفوها في الكتب، ولولا هو وأمثاله ممن قيضهم الله عَزَّوَجَلَّ رحمة الله بالأمة لضاعت هذه الآثار، وهم يوردونها ليعرف الناس ما كان عليه السلف وليبينوا للناس أن هذه العقيدة آثار مروية عن السلف، وليس دعوى مجردة خالية من الدليل عنهم، ودون إيراد الآثار عنهم، بل هذه هي الآثار، وهذه الطريقة من أنفع ما يكون في إقناع الناس وترسيخ طلاب العلم، بإيراد الآثار المروية الثابتة، وما أوقع الناس في هذه المحدثات إلا البعد عن الأثر والدليل.

فاحرصوا على هذه الكتب المسندة عن السلف، المفردة والجوامع، فالمفردة مثل هذا الكتاب الذي أُفرد في الإيمان، والكتب الإيمان التي صنفت كثيرة منها هذا الكتاب لابن أبي شيبة، و(الإيمان) لأبي عبيد، و(الإيمان) للإمام أحمد، و(الإيمان) لابن أبي عمر العدني، و(الإيمان) لابن منده مجلدان كبيران، وكذا الكتب التي صنفت في القدر كثيرة منها: (القدر) لابن وهب، وللفريابي وغيرها في مصنفات كثيرة، وكان للإمام مالك مصنف في القدر لكنه فقد، وفي التوحيد والصفات كثير، منها في الرؤية مصنفات بعضها لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ولأبي بكر الآجري، وغير ذلك كثير، يعسر حصره وقد اهتم بحصر أسمائها الشيخ عبد السلام

(١) شرح السنة، للإمام البغوي (١/ ٣٨).

ابن برجس رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مصنف مفرد.وصنفت فيها كتب السنة الجوامع، التي تجمع جميع أبواب السنة والعقيدة، كباب الإيمان، وباب الرد على الجهمية، وباب التوحيد، وهكذا، وهذه نافعة جدًا مثل السنة للالكائي، المسمى بشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، والسنة للإمام عبد الله بن الإمام أحمد، والسنة للخلال، وهكذا، في كتب كثيرة، لابن بطة الإبانة الكبرى، وللآجري الشريعة وهو كتاب نافع ينبغي أن يحرص عليه، هذا غير الكتب والأبواب التي في الصحيحين والسنن والجوامع، ككتاب الإيمان في صحيح البخاري وكتاب الإيمان في صحيح مسلم، كتاب الإيمان عند النسائي وعند الترمذي وكتاب السنة عند ابن ماجه كلهم صنفوا هذا، وفي التوحيد جعلوا له كتبًا وأبوابًا، وفي القدر كذلك جعلوا له أبوابًا، جمعوا فيها ما يحتاج إليه من السنن والآثار المسندة، كل هذاضمنهذه الجوامع الكبار، لذلك تسمى جوامع؛ لأنه تجمع في العقيدة والأدب والفقهالأحاديث والآثار في الباب.

ثم قال في آخر الكتاب: «**والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلم**»، آمين.

هذا آخر المقصود وبه تم الشرح والحمد لله رب العالمين.

ونسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يتم لنا الإيمان، وأن يرزقنا وإياكم العلم النافع والعمل الصالح، وأن يجزي مؤلفه ومحققه وطابعه، إنه جواد كريم، اللهم ارحمنا برحمتك وارحم من ألف هذا الكتاب وجمعه وحققه وطبعه، اللهم إنا نسألك إيمانا تاما لا يرتد ويقينا لا ينقص، وأن تجزينا خيرًا وأن تنفعنا وأن تعلمنا علمًا نافعًا وعملًا صالحًا ورزقًا طيبًا، ربنا هب لنا حكمًا وألحقنا بالصالحين واجعل لنا لسان صدق في الآخرين، واجعلنا من ورثة جنة النعيم، واغفر لنا ولوالدينا وللمؤمنين ولا تخزنا يوم

يبعثون يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، اللهم ارزقنا ولايتك، ربنا هب لنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا، والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

روجع وصحح في مجالس متباعدة، كان آخرها سحر يوم الأربعاء ١٦/ محرم/ ١٤٤٠هـ في منزلنا في مدينة عرعر، عمرها الله بالعلم والإيمان، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه

الفقير إلى رحمة ربه العلي

سعد بن شايم الحُضيري العنزي

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**